مالكولم ياب

نشوء الشرق الأدنى الحديث ١٧٩٢ - ١٩٢٣

ترجمة: خالد الجبيلي

الأهالي

نشوء الشرق الأدنى الحديث

* نشوء الشرق الأدنى الحديث « ١٧٩٢ - ١٩٢٣ »
* تأليف: مالكولم ياب
* ترجمة: خالد الجبيلي
* الطبعة الأولى ١٩٩٨

* **الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع**
سورية - دمشق - ص.ب: ٩٥٠٣ - هاتف: ٣٣٢٠٢٩٩
فاكس: ٣٣٣٥٤٢٧ - تلكس: ٤١٢٤١٦
* التوزيع في جميع أنحاء العالم:
* **الأهالي للتوزيع**
سورية - دمشق - ص.ب: ٩٢٢٣ - هاتف: ٢٢١٣٩٦٢
فاكس: ٣٣٣٥٤٢٧ - تلكس: ٤١٢٤١٦

مالكولم ياب

نشـــوء
الشرق الأدنى الحديث
١٧٩٢ ـ ١٩٢٣

ترجمة: خالد الجبيلي

الأهالي

مقدمة المترجم

عندما اطلعت على كتاب «نشوء الشرق الأدنى الحديث» انتابني شعور بأنه لابد أن يكون كغيره من الكتب التي تتناول تاريخ منطقة الشرق الأدنى (التي أصبحت تعرف حالياً بالشرق الأوسط) بأسلوب تقليدي وخاصة من قبل المستشرقين الأوروبيين. إلا أنني بعد أن قرأت الكتاب بتمعن وجدت أنه يختلف عن الكتب التي تطرقت إلى تاريخ هذه المنطقة (وهذا ماشجعني على ترجمته). فهو لايعرض تاريخ المنطقة بطريقة سردية مألوفة، بل يتناول الأحداث التاريخية ويشبعها تحليلاً ودراسة ومناقشة. بل يعرض لأسباب الأحداث كما درج المؤرخون على عرضها ويوضح آراء الباحثين والمؤرخين السابقين والمعاصرين ويناقشها ثم يدلي برأيه فيها ويبحثها بشكل منطقي وعقلاني. ولابد لي من الإشادة بالموضوعية والصدق اللذين اتسم بهما مؤلف هذا الكتاب القيم الذي يحتاجه كل من يبحث عن الحقيقة الناصعة.

والبروفسور مالكولم ياب مؤلف الكتاب أستاذ متخصص في تاريخ الشرق الأدنى الحديث في كلية الدراسات الشرقية في جامعة لندن منذ أكثر من ثلاثين سنة وله خبرة عميقة في تاريخ هذه المنطقة. وعندما التقيت به في إحدى زياراتي إلى إنكلترا ازداد إعجابي بمدى عمق معرفته بالتاريخ الحديث والمعاصر لهذه البقعة من العالم. وهو يتطرق في هذا الكتاب إلى القوى والدول الأوربية الكبرى التي ساهمت في جعل منطقة الشرق الأدنى كما نراها الآن.

ومما حفزني على ترجمة هذا الكتاب افتقار المكتبة العربية إلى الكتب التي تتناول هذه الحقبة الزمنية وهي الفترة الممتدة من ١٧٩٢ تاريخ الحملة الفرنسية على مصر وحتى ١٩٢٣ عندما انتهت الدول الأوروبية الكبرى ولاسيما إنكلترا وفرنسا من تشكيل خارطة الشرق الأدنى الحديث. كما يتحدث بتفصيل شائق ودقيق عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي سادت المنطقة خلال تلك الفترة.

وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقت في نقل هذا الكتاب الممتع والهام إلى اللغة العربية على أفضل وجه رغم الصعوبات والمعوقات التي تعترض عادة المترجم وخاصة عند ترجمة كتاب كهذا لشدة تنوع موضوعاته واختلاف الأسماء التي وردت فيه والتي

تطلبت جهداً وبحثاً كبيرين لنقلها بأمانة قدر الإمكان. ولايعرف مشاق الترجمة وصعوباتها إلا من تعرض لها وعمل بها.

وفي الختام لايسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ بدر الدين حاضري والدكتور محمود حريتاني اللذين قرآ مخطوطة الترجمة وأبديا ملاحظاتهما القيّمة عليها. كما أشكر دار الأهالي وإدارتها التي حرصت وتحرص دائماً على إصدار الكتب الجادة والهامة للقارىء العربي المتعطش للمعرفة.

خالد الجبيلي

تقديم

لاشك أن البحث في تاريخ الشرق الأدنى في العصور الحديثة أمر بالغ الأهمية وكثير الصعوبة لأسباب عديدة أهمها: أنه يبحث في تاريخ أقطار عديدة يختلف بعضها عن الآخر اختلافاً بيّناً من حيث الموقع والأهمية الاقتصادية والعلاقات المحلية والدولية كما يبحث في مراحل تاريخية متعددة يصعب التنسيق بينها للخروج بنتائج عامة. إن تطور هذه الأقطار وإن يكن متشابهاً في مرحلة تاريخية مبكرة، إلا أنه في العصور الحديثة يختلف اختلافاً كبيراً سيما إذا بحثنا في المرحلة الحديثة والمعاصرة. وقد يتبادر إلى ذهن القارئ أن أغلب أقطار الشرق الأدنى قد خضعت للإمبراطورية العثمانية لكننا نعلم أن السياسة التي اتبعها السلاطين الأتراك كانت تختلف من قطر لآخر وبالتالي اختلفت مراحل تطور كل قطر على حدة فضلاً عن اختلاف المذاهب الاجتماعية والدينية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل منها.

لقد تطورت الأحداث وتلاحقت في الدولة العثمانية في القرنين الأخيرين من حكمها لمناطق الشرق الأدنى، وبشكل أخص في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وجرت تبدلات جذرية على الساحتين الداخلية والخارجية لاتزال آثارها قائمة إلى يومنا هذا.

لهذا كله حين تصدى مؤلف الكتاب لبحثه هذا نراه يعتمد خطة في البحث تناولت الأمور التالية:

أولاً: قسّم بحثه إلى أقسام متعددة، وحاول أن يجمع بين الأقسام بحيث لايشتت فكر القارئ وأوفى كل قسم حقه في البحث.

ثانياً: اعتمد على عدد كبير من المصادر والإحصائيات والدراسات بحيث تناول كذلك المصادر المحلية المتواضعة التي لم تعرف على نطاق واسع.

ثالثاً: التنسيق بين المواضيع التي تناولها والربط بينها بحيث تتوضح الأسباب والنتائج وعلاقتها بالأحداث في كل قطر على حدة.

رابعاً: لم يكن المؤلف يعرض الآراء التي يطلع عليها ويبني عليها بحثه فقط، بل كان يناقشها ويحكم عليها ويبدي رأياً جديداً فيها وغالباً ماتكون آراؤه جريئة وتخالف ماكان

متعارفاً عليه حتى اليوم في بحث تاريخ الشرق الأدنى.

خامساً: إزاء كل ذلك لابد من إلقاء نظرة شمولية في دراسة كل قطر وأخرى في البحث بكامله ليخرج القارئ نتيجة لما قرأ من مواضيع مطولة ومتشابكة.

سادساً وأخيراً: إن المؤلف من القلائل الذين تحدثوا عن الهيبة في تسويات مشاكل الشرق الأدنى وهذا الحديث صحيح وإن كلمة الهيبة تفسر بأشكال متعددة ويُطلق عليها تعاريف أخرى.

المؤلف بريطاني الجنسية والنزعة ونرى أنه استقى معلوماته من مصادر بريطانية أو بمعنى آخر ناقش البحث من وجهة النظر البريطانية وجاء اعتماده على مصادر غير بريطانية عبر السياسة البريطانية في المنطقة والتي لاتزال آثارها واضحة حتى الآن.

ورغم هذا فإنه كشف حقائق عن بعض المواضيع لم تكن تعرف في مصادر أخرى ولم تكن تأخذ أهمية تذكر فيما مضى مثال ذلك رغبة سلطات إسرائيل حتى قبل قيام الدولة اليهودية في السيطرة على منابع المياه في المنطقة وهذا ماتتوضح أهميته الآن بعد مرور ثلاثة أرباع القرن.

إن المترجم الذي تصدى لهذا البحث الواسع والمتشعب والطويل بذل جهداً كبيراً في نقل مايريد مؤلف الكتاب تبيانه وقد ساعده على ذلك معرفته الواسعة وهو المطلع على تاريخ المنطقة وتمتعه بثقافة عامة أهلته لفهم مايريده المؤلف من كتابه يضاف إلى ذلك رغبته في أن يقدم لقراء العربية بحثاً أدرك أهميته منذ البداية ولاشك أن سعة معرفة المترجم باللغة الإنكليزية قد ساعده على فهم المصطلحات والتعابير المتنوعة وقد وضع كل ذلك بقالب أدبي واضح.

إن سعة اطلاع المؤلف وجهد المترجم وأهمية البحث كل ذلك أوجد لنا كتاباً قيّماً شاملاً لابد للمطلع العربي من قراءته لمعرفة أحداث الأمس وتوضيح مجريات الأمور اليوم وما يترتب على ذلك في المستقبل القريب.

الدكتور محمود حريتاني
محاضر في جامعة حلب

الأسماء والألقاب ـ التواريخ ـ العملات

الأسماء والألقاب:

كانت الأسماء الإسلامية الشائعة في الشرق الأدنى تتألف من خمسة عناصر هي: اسم الفرد، أو العلم، الكنية، النسب(*) النسبة واللقب.

١ ـ اسم الفرد: مثل أحمد وعلي وحسين ومحمد. وفي بعض الأحيان يطلق على الشخص اسمان علمان مثل محمد علي حاكم مصر. وثمة شكل آخر من أسماء العلم يتمثل في جمع كلمة عبد بأحد أسماء الله الحسنى التسعة والتسعين التي تمثل بتعبير أدق صفات الله. ومن بين هذه الأسماء يمكن أن نورد أسماء السلاطين العثمانيين: عبد العزيز عبد المجيد وعبد الحميد.

٢ ـ الكنية: عادة ما تشير إلى علاقة حامل الاسم بشخص آخر مثل «أبو» يرافقها اسم شخص آخر مثل أبو القاسم. كما يمكن أن تصف الكنية علاقة مجازية مثل «أبو الفضل» أو علاقة شيء مألوف يرتبط بالفرد بحيث يصبح لقباً. فعلى سبيل المثال كان الكاتب المصري اليهودي يعقوب صنوع يلقب بـ «أبو نظارة».

٣ ـ النسب: يشير إلى نسب صاحب الاسم بإيراد أسماء سلفه بحيث يسبق كل اسم كلمة (ابن) مثل علي بن محمد. وثمة طريقة أخرى للدلالة على النسب المستخدمة في اللغة الفارسية والتركية تتمثل في إضافة لواحق مثل زادة و أوغلوا إلى اسم الأب مثل سلطان زادة وقره عثمان أوغلو.

٤ ـ النسبة (اسم الجماعة) تشير غالباً إلى مكان النشأة مثل «المصري» أو المهنة مثل «الصيرفي».

٥ ـ اللقب: مثل العائلة الدرزية المعروفة في سورية «الأطرش». وكانت الألقاب تمنح للحكام والأمراء والجنود والضباط والتي كانت ترافقها عادة كلمة «دولة» مثل ناصر الدولة، ناصر الملك، ناصر السلطان، أو ناصر الإسلام. وفي إيران، كان رجال الدولة يعرفون عادة بألقابهم أو حتى بلقب كانوا قد حصلوا عليه في مرحلة سابقة نتيجة تبوئهم

(*) ويقال أحياناً «الشهرة» (المترجم)

منصباً، رغم أنهم يمكن أن يكونوا قد أعفوا منه. إذ ظل الوزير مستوفي الممالك (محاسب الدولة) يحمل هذا اللقب رغم أنه لم يعد وزيراً للمالية.

ويمكن أن يطلق على فرد أسماء يتم اختيارها من واحدة من المجموعات الآنفة الذكر أو بالجمع بينها. ولم يكن ثمة معادل مباشر لإسم الكنية (اسم العائلة) إلا في نهاية الفترة التي يتناولها هذا الكتاب.

التواريخ:

ترد في هذا الكتاب التواريخ الميلادية فقط (التقويم الغريغوري). ومن أجل تحديد التاريخ الهجري يجب اللجوء إلى جدول تحويل التواريخ الوارد في كتب مثل كتاب «جداول مقارنة التواريخ المسيحية والإسلامية» لمؤلفه ي. هيج، لندن، ١٩٣٢ وكتاب «التقويم الإسلامي والمسيحي، لندن، ١٩٦٣» بقلم جرينفيل. وكانت الإمبراطورية العثمانية قد استخدمت في القرن التاسع عشر، ولأغراض رسمية، تقويماً معدلاً يشمل السنة الشمسية للتقويم اليولياني (الشرقي الميلادي) مع أسماء الأشهر الرومانية والحقبة الإسلامية. وكانت السنة تبدأ في آذار وكانت تعرف بـ «الآذارية» (Martiye) من الكلمة التركية «لاذار».

العملات:

كان القرش الوحدة الأساسية للعملة العثمانية في مطلع القرن التاسع عشر. إلا أن الانخفاض الشديد الذي طرأ على قيمة هذه العملة المعدنية أدى في عام ١٨٤٤ إلى إدخال الليرة التي تقسم إلى ١٠٠ قرش. وفي عام ١٨٨١، أدخلت ليرة ذهبية جديدة تقسم إلى ١٠٠ قرش جديد. وكانت القطعة النقدية الرئيسية المتداولة «المجيدي الفضي» الذي يساوي ٢٠ قرشاً. كانت هناك عدة قطع نقدية متداولة في أرجاء مختلفة من الإمبراطورية العثمانية، وكانت القطع الأجنبية مستخدمة على نطاق واسع. ففي مصر، أدخل القرش في عام ١٨٣٥ كوحدة حسابية مقسمة إلى ٤٠ بارة، وكانت القطعة النقدية الرئيسية قطعة الـ ٢٠ قرش الفضية. وفي عام ١٨٨٥، قُسمَّت الليرة المصرية إلى ١٠٠ قرش، أما في إيران فكانت القطعة النقدية الأساسية «التومان» الذي تدنت قيمته خلال القرن التاسع عشر. وكانت الحسابات تتم بالدينار، وهي وحدة تعادل عشر الألف من التومان: ٥٠ دينار = ١ شاهي و٢٠ شاهي تساوي كيراني و١٠ كيراني تساوي توماناً واحداً. وكان الشاهي والكيران والتومان كلها قطعاً نقدية معدنية.

مقدمة

خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، قمت بتدريس مئات الطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا مقرر تاريخ الشرق الأدنى في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. وكنت أمنّي النفس بأن يأتي يوم أتمكن فيه من جمع تلك الخبرة المديدة التي اكتسبتها نتيجة الساعات الطويلة من القراءة والمناقشات والتدريس في كتاب يتناول تاريخ هذه المنطقة خلال تلك الفترة. ولم أكن أعرف إن كنت سأشرع في كتابة هذا العمل دون وحي الظروف المتاحة. وأصبحت الشكوك تراودني فيما إذا كان بوسعي إكمال هذا العمل لو اختلفت الظروف، خاصة بعد أن تبين لي أن المهمة أشق بكثير مما كنت أتصور. إلا أنه بعد أن كُلفت بمهام إدارية جديدة أصبح من المتعذر أن يتاح لي الوقت اللازم لاستكمال الأبحاث التي عكفت عليها في المكتبات وسجلات المحفوظات. ووجدت نفسي مرغماً على تنحية هذا المشروع جانباً لفترة من الزمن، ورحت أبحث عن موضوع آخر يشبع تطلعاتي الأكاديمية التي أصيبت بالإحباط. وفي ذلك الوقت دعاني صديقي القديم وزميلي السابق بيتر هولت إلى وضع كتاب لنشره ضمن سلسلة لونجمان عن تاريخ الشرق الأدنى، ووافق على أن يقوم بتحريره. وإني أدين بالشكر لدعوته تلك والمساعدة التي قدمها لي والنصائح التي أسداها عند كتابة هذا العمل. وبالطبع فإني أتحمل كامل المسؤولية عن جميع المحتويات الواردة فيه. كما أدين بالشكر للعديد من الطلاب الذين شحذت صحبتهم أفكاري حول الموضوع، وللعديد من الزملاء الذين استلهمت الشيء الكثير من أعمالهم، بل ربما حصلت على أكثر من الإلهام منهم. وإني إذ أعتذر من أي شخص يمكن أن أكون قد أخذت عنه أفكاراً أو تصورات، بل حتى عبارات دون قصد مني ودون أن أقرّ بالعرفان لأصحابها: إذ أن اقتباس شيء جيد على الملأ لهو إطراء أكاديمي، أما عدم التنويه بمصدره فهو أمر على قدر كبير من الاستهجان، إن لم نقل خطيئة لاتغتفر.

إن الخصائص التي يمكن أن يتسم بها هذا الكتاب مستمدة إلى حد كبير من المناقشات الأكاديمية المسهبة التي كانت تدور مع المجموعتين الآنفتي الذكر، ولايعلم إلا أولئك الذين تمتد خبرتهم في تدريس تاريخ الشرق الأدنى إلى فترات طويلة كيف أن هذا الموضوع قد أحرز تقدماً على يد الذين يزاولونه خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

ففي السابق كان يدأب أحدهم على ملء المصادر (بيبليوغرافية) أما الآن فقد أصبح عملاً يعتمد على الانتقاء والانتخاب. ويسعدني أن أكون طرفاً في ذلك المسعى والجهد، كما كان من الجيد أن أتنحى جانباً لإلقاء نظرة لتقدير بعض نتائجه.

إن الصعوبة الرئيسية التي واجهتني عند كتابة هذا العمل تتمثل في الجمع بين عرض تاريخ عصري للمنطقة مع عرض أفكار وآراء شتى - تبلور بعضها جيداً وبعضها الآخر لم يتبلور بصورة كاملة - عن طبيعة تطور الشرق الأدنى خلال تلك الفترة. وقد عزز ميلي نحو الاحتمال الثاني الفرص المتاحة لعقد مقارنات حسب ما وفرها لي هذا المشروع. وعند التمعن في النتائج يمكن أن يقول بعض القراء إنه لم يكن من المفروض أن أبذل محاولة في عملية الجمع هذه، وإني إذ أقرّ أنه انتابني نفس الشعور في بعض اللحظات. لكن يبدو لي الآن أن الأفكار الواردة قد أفادت من طريقة السرد الواقعي كما أن السرد نفسه تخللته أفكار أعطيت صفة مؤقتة. ولا أعرف إن كان بوسعي أن أقدم حكماً متعارفاً عليه لكنني لم أكن أرغب في عمل ذلك أبداً.

أما الصعوبة الرئيسية الأخرى التي اكتنفت هذا العمل، فتتمثل في إيجاد الوقت الكافي لتأليف هذا الكتاب. وكنت قد كتبت معظمه في أثناء عطلاتي الصيفية في فرنسا. فعندما كنت طالباً كنت اعجب كثيراً بعبقرية هنري بيرن لأنه كتب تاريخه وهو في معسكر اعتقال. ويبدو لي الآن أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي كان من الممكن أن يخرج فيها مثل هذا العمل. فالهرب من المكتبات يمكن أن يشكل انطلاقاً للفكر. فحتى هـ.آ. فيشر يمكن أن يكون قد اكتشف بعض النقاط الهامة في التاريخ عندما حُرم من كتبه. وفي جميع الأحوال أشك الآن أنه كان في وسعي أن أكتب موضوع (المسألة الشرقية) بدون تنسم هواء جبال البيرنيه النقي.

وإنه لمما يستهوي النفس وضع مقدمة لكي استبق النقاد، بل لأجردهم من أسلحتهم. فالناشرون الذين يتمتعون بالحكمة أمثال ناشري هذا الكتاب، يقيدون الكاتب بصفحتين، ولايسمحون له تقديم كتاب ثانٍ كمقدمة للكتاب الأول. لقد لقيت من السادة لونجمان كل عون وتشجيع وصبر لذا يجب عليّ أن لا أعيل صبرهم أكثر من ذلك.

مالكولم ي.ياب

سانت ألبانز - نورماندي - بيارن - لندن

من آب ١٩٨٤ وحتى تموز ١٩٨٦

الفصل الأول

الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القرن التاسع عشر في الشرق الأدنى

مقدمة:

سنعرض في الفصل الأول لمحة عامة عن السمات الرئيسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي سادت الشرق الأدنى في عام ١٨٠٠، والتغيرات الرئيسة التي طرأت خلال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٢٣. وقبل الشروع في هذا العمل سيكون من المفيد أن نشرح المعنى المقصود بالشرق الأدنى(*).

لقد ظهر تعبير «الشرق الأدنى» في أواخر القرن التاسع عشر عندما استخدم للدلالة على الإمبراطورية العثمانية والمناطق التي كانت تشكل جزءاً منها حتى عهد قريب. أما تعبير «الشرق الأوسط»، فقد برز إلى حيز الوجود بعد عدة سنوات واستخدم للدلالة على المناطق الممتدة من إيران وحتى «التيبت». واستخدم هذان التعبيران بهذا المعنى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. ويتجلى جوهر هذه الدراسة في الكيان السياسي الذي أطلق عليه الأوروبيون اسم تركيا، والذي كان يشير إليه العثمانيون «بالممالك العثمانية» أو «الدولة العلية»، وسوف نشير إليها في هذا الكتاب بالإمبراطورية العثمانية.

كانت الإمبراطورية العثمانية في عام ١٨٨٠ تمتد من البوسنة وحتى شبه الجزيرة العربية، ومن جبال زاغاروس حتى الجزائر. ولن نولي ذات الاهتمام بالمنطقة كلها، بل سوف نركز على المناطق العثمانية الوسطى. ففي عام ١٨٠٠، كانت الجزائر وتونس وليبيا تتمتع بحكم ذاتي، ولن نتطرق إلى هذه البلدان إلا باقتضاب. كما سنأتي على ذكر السودان بإيجاز الذي كان مستقلاً في عام ١٨٠٠، إلا أن مصر احتلته في القرن التاسع عشر في حين ستلقى شبه الجزيرة العربية اهتماماً متواضعاً.

(*) كانت انكلترا قد أطلقت تعبير الشرق الأقصى والأوسط والأدنى على مستعمراتها بحسب بعدها أو قربها منها وتنتشر الآن تسمية «بلاد الشام» لتدل على منطقة سورية الطبيعية (المترجم).

لقد كانت دول البلقان التي يشار إليها عادة «الروملّي»(*) رغم عدم انطباق هذا التعبير على دول البلقان، على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للعثمانيين. وكانت تحتل مركز الصدارة خلال الفترة التي بقيت فيها جزءاً من الإمبراطورية. ولكن عندما بدأت دول البلقان هذه تحصل على استقلالها الذاتي، بدأنا نولي اهتماماً ضئيلاً بشؤونها الداخلية. ويتناول الكتاب في جوهره كلاً من الأناضول وسورية الكبرى ومصر والعراق، فضلاً عن إيران التي تعتبر خارج الشرق الأدنى، وذلك بسبب حجمها، وأهمية عقد مقارنة بين التطورات التي حصلت في إيران، والتطورات التي حصلت في المناطق الغربية التي ارتأينا أنها جديرة بالعرض. وأخيراً سوف نلمح إلماحاً ضئيلاً إلى تركستان في الشرق بغرض المقارنة واستكمال العمل.

ثمة مشكلة رئيسية واحدة تعترض أولئك الذين يكتبون تاريخ الشرق الأدنى الحديث، وهي المكانة التي يجب ايلاؤها لنشاطات الدول الأوروبية الكبرى. إذ إن تجاهل دورها يعتبر تشويهاً لتاريخ المنطقة من أجل فهمها فهماً تاماً، ويتطلب الأمر إجراء دراسة مستفيضة عن المشكلات الأوروبية البحتة، وهو أمر لايتسع المقام له هنا. كما أن ذلك يمكن أن يحول الاهتمام عن التغيرات التي طرأت داخل الشرق الأدنى التي تعتبر المحور الرئيسي لهذا الكتاب. لذلك فإن حلاً وسطاً يعتبر ضرورياً رغم أن الحلول الوسط يمكن ألاّ تدخل البهجة إلى النفوس.

المجتمع:

كتب المؤرخ المصري «الجبرتي» عن بداية هذه الفترة فوصف المجتمع بأنه يتألف من خمس طبقات مرتبة ترتيباً هرمياً تبدأ بالنبي محمد ﷺ وتنتهي بعامة الناس. وربما يثير الاهتمام في هذا الترتيب الذي حدده الجبرتي المعيار الذي استخدمه لتحديد فئة كل طبقة من هذه الطبقات، إذ أنه لم يستخدم الثروة أو الحسب أو القوة والسياسة، بل استخدم عوضاً عن ذلك فكرة العدل. فالوضع الاجتماعي يحدد نزعة كل طبقة لأن تسلك سلوكاً عادلاً. وهذا المفهوم وارد في القانون العثماني المدني (المجلة) الذي يقول: «إن الشخص العادل هو الشخص الذي تغلب عليه الدوافع الطيبة على النوازع الشريرة». وبطبيعة الحال أدرك المسلمون أن الطبقة الاجتماعية لم تكن تقوم على أساس العدل في هذا العالم المفعم بالآثام والمفاسد، بل على أساس القوة والنفوذ. أما فيما يتعلق بالمثالية، فقد أشار الجبرتي كذلك إلى أن الانحراف عن الطريق القويم أمر زائل. فإذا قيض

(*) الروملّي: اسم أُطلق على المناطق التي سكنها مواطنو الدولة العثمانية من دون المسلمين وبشكل أوضح مناطق البلقان (المترجم).

للمجتمع أن ينعم بالاستقرار فيجب أن يقوم على أساس العدل. وفي رأيه أن المجتمع العادل هو مجتمع مسلم، ذلك لأن المؤمن وحده هو الذي قبل الرسالة لكي يكون عادلاً.

وثمة وجهة نظر أخرى عن البنية الاجتماعية تقول بأن المجتمع يتألف من أربعة عناصر. فالمجتمع وفق هذا الرأي يتألف من أربع طبقات هي: أصحاب القلم والسيف والتجار والفلاحون. وهذه الطبقات مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً ـ فالدولة تعتمد على العسكريين، والعسكريون على الفلاحين، والفلاحون على العدالة التي نصت عليها الشريعة، والتي تحتاج إلى دعم ومؤازرة الدولة لها. ومن المفيد أن نعرض الآراء المعاصرة عن المجتمع في الشرق الأدنى لتوضيح مدى ماينطوي عليه التحليل الذي سنعرضه من مفارقة تاريخية، وذلك لأن التحليل المعاصر يبدأ بفكرة وصف الآليات الواقعية للمجتمع لعرض فكرة تنظيمه.

فبالنسبة للقارئ الغربي، يوحي التنظيم الاجتماعي بهرم تكون فيه الطبقات الاجتماعية مرتبة ترتيباً هرمياً حسب الثراء والوضع الاجتماعي. غير أن هذه النظرة لاتنطبق على الشرق الأدنى في أوائل القرن التاسع عشر. وثمة رأي آخر يقول بعدم وجود ترتيب هرمي، بل بوجود طبقتين أفقيتين مميزتين تتألفان من الحاكم والمحكوم. وإذا طبقنا هذا الرأي على مدن الشرق الأدنى فإن هذا النظام ينطوي على شيء من الأهمية، إلا أنه لاينطبق على الزيف لأنه يغالي في تقييم أهمية وتأثير الحاكم. فمن حكم المؤكد، يمتد ظل الحكومة إلى الريف، إلا أنه يرتد عبر موشورات عديدة، وهي التي تمثل المجموعات الاجتماعية.

ومن الآراء الهامة الأخرى التي كانت تنطبق على مجتمع الشرق الأدنى مفهوم «الفسيفساء» الذي يعتبر مجتمع الشرق الأدنى مجموعة من الهيئات المستقلة تصطف إلى جانب بعضها بعضاً، وليست مرتبة في نظام خاص حسب الأولوية، وهي على الأقل ليست نظاماً مقبولاً في المجتمع. ويمكن اعتبار الحكومة نفسها إحدى تلك الهيئات، التي شأنها شأن الهيئات الأخرى، تكون محدودة جزئياً بالوراثة، وجزئياً بوظيفتها المتمثلة في توفير الدفاع، وبعض الخدمات الإدارية المتواضعة.

ومن المؤكد أن الحسب كان المعيار الرئيسي الذي يحدد انتماء الفرد إلى أية طبقة في مجتمع الشرق الأدنى. ولم يكن من المستحيل انتقال فرد من طبقة إلى أخرى. ففي الفترات الأولى كان عدد كبير جداً من أفراد الهيئة الحاكمة في الإمبراطورية العثمانية ينتمون إلى طبقة معينة، ثم انتقلوا إلى طبقة الحكام ونشأوا على هذا الأساس.

إلا أن ذلك كان أمراً في غاية الصعوبة وطموحاً يداعب القليلين. ففي القرن التاسع عشر كانت طبقة الرقيق تعتبر الطبقة الرئيسية التي لم تكن تحصل على وضعها الاجتماعي نتيجة المولد (الحسب). إذ كان الرق في الشرق الأدنى يعتمد بصورة خاصة على جلب الزنوج الوثنيين للقيام بالمهام المنزلية. أما الرقيق البيض، فكانوا يستخدمون بشكل رئيسي كجنود أو كخليلات. وفي القرن التاسع عشر، كان الرقيق من الشركس يُستخدمون، وعلى نحو غير اعتيادي، في الأعمال الزراعية. كما كان الرق باباً للوصول إلى أعلى المناصب في الدولة: فمن بين أثني عشر صدر أعظم عثماني خلال الفترة الممتدة بين ١٧٨٥ و ١٨٠٨، كان خمسة منهم على الأقل من رقيق الباشاوات. لكن الشطر الأعظم من السكان كان يقضي حياته في الطبقة التي ولد فيها، وكذلك أولادهم.

كانت الأسرة البنية الاجتماعية الرئيسية في المجتمع. ونظراً لعدم توفر أية إحصائيات عن السكان أو أية نظم للتسجيل، فإننا ولسوء الحظ، لانعرف سوى الشيء القليل عن حجم العائلة في الشرق الأدنى في عام ١٨٠٠. ويفترض أن العائلة الكبيرة كانت النموذج الشائع. ويدعم هذا الافتراض الأمثلة المنفردة مثل عائلة الزادرونما الصربية المسجلة. لقد كانت العائلة أساس التنظيم القبلي، ولاتعني القبلي «البدوي» في الشرق الأدنى، بل فئة أوسع من ذلك بكثير. ويمكن أن تعتبر سلسلة تمتد من السكان المستقرين كما هو الحال في سورية، والتي تحتفظ بسجل عن نسبها وتحدرها القبلي العربي إلى القبائل المستقرة مثل الخزاعِل، أو عرب الأهوار في العراق، أو بدو الأقاليم الغربية في مصر، وحتى البدو الرحل الرعاة في شبه الجزيرة العربية. حتى البداوة نفسها، فيجب اعتبارها كسلسلة وليس كفئة مطلقة، لأنها كانت تشمل جميع الذين يقصرون تحركاتهم على فصل الصيف، والذين يزرعون الحبوب أو الذين كانوا يربون الماشية ويستقرون في الشتاء، فضلاً عن أرستقراطيي وسط الجزيرة العربية والقبائل التي تقوم بتربية الجمال مثل قبيلة حرب وشمر والتي كانت تنظر باستعلاء إلى القبائل التي كانت ترعى الأغنام فقط. وكان البدو الذين يقومون بتربية الجمال هم الذين يحتفظون بشكل خاص بشجرة نسبهم. لكن النسب فضلاً عن المهنة، هما اللذان يحددان وضع الذين يحتفظون بهوية قبيلة. فبالنسبة إلى هؤلاء، كانت تحكم المجتمع فئات كالعائلة والقرابة والعشيرة والفخذ أو البطن والقبيلة نفسها، وذلك بواسطة تحالفات تقليدية وسلطات قبلية هرمية راسخة والتزامات وعادات قبلية تتصدرها صلة الدم. ويصعب تقدير نسبة السكان القبليين في الشرق الأدنى عام ١٨٠٠. إلا أنه يمكننا القول إن هؤلاء كانوا يشملون معظم سكان شبه الجزيرة العربية، ونصف سكان العراق، وثلث سكان إيران، ونسبة

كبيرة من سكان مصر وسورية والأناضول، ولاسيما في المناطق الشرقية. كما كانت توجد مجموعات قبلية في الأقاليم والولايات الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية ولاسيما في ألبانيا والجبل الأسود (مونتينغرو).

وتتداخل فئة الفلاحين مع فئة القبائل، إلا أن فئة الفلاحين كانت تضم أعداداً أكبر بكثير لأنها كانت تشكل أكبر فئة اجتماعية اقتصادية في الشرق الأدنى عام ١٨٠٠. وفضلاً عن الأسرة، كان الفلاح يعتبر القرية مركز الولاء في بقاع كثيرة من الشرق الأدنى، والتي كانت مركزاً للحياة الاقتصادية والاجتماعية. وكان التسلسل الهرمي للقرية يتألف من كبار أو زعماء الأسر الذين كانوا يعقدون اجتماعات في مجالس برئاسة مختار القرية (العمدة) حيث يتخذون القرارات التي تمس شؤون القرية ككل. وكانت القرية مجتمعاً منغلقاً، وهي سمة يبرزها مظهر القرية في معظم أرجاء المنطقة. ويمكن أن يصور لنا ذلك وصف الليدي داف غوردون في عام ١٨٦٢ عن قرية مصرية بقولها: «تبدو القرى أشبه بمرتفعات طينية مقسمة على شكل مربعات. وأفضل البيوت في هذه القرى غير مطلية بالدهان أو الجير أو الجص، كما لايوجد فيها آجر أو نوافذ أو أية أسطح مرئية. وللوهلة الأولى لاتوحي بأن بشراً يقطنونها إلا أن العين سرعان ما تألف عدم وجود هذه المواد التي تتشكل منها البيوت في أوروبا». وكانت البيوت ذات الطابق الواحد المصنوعة من الطين والخشب هي السائدة. وبالإضافة إلى البيوت، كان يوجد في القرية المسلمة، عدد قليل من حوانيت الصناعات اليدوية وجامع ومسكن في الجامع. أما القرى المسيحية فكانت تشبه القرى المسلمة إلا أن الكنيسة كانت تحل محل الجامع. وحتى تاريخ نشوء الرومانسية الحضرية عن أسطورة الفلاح البسيط والمحتاج، كان يُنظر إلى الفلاحين في الشرق الأدنى بازدراء. كما وكانوا يُعتبرون سذجاً وجهلة. وكانت المدينة تعتبر مظهراً حضارياً بينما يُعتبر الريف عالماً متوحشاً. ومن المؤكد، فقد كان الفلاحون أميين ويجهلون كل شيء عن العالم الخارجي ويسيطر عليهم الإيمان بالخرافات لكن ذلك لم يكن بالضرورة أكثر من معظم سكان المدن. إلا أنهم لم يكونوا مستسلمين خانعين كما كان يحلو للبعض تصويرهم في معظم الأحيان، إذ يحفل تاريخ الشرق الأدنى بالكثير من مشاهد ثورات عنيفة قام بها الفلاحون في وجه المحاولات الرامية لإخضاعهم.

أما في المدن، فكانت الأصناف الحرفية والحي مركزا الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وكانا يعتبران مؤسستين تميلان نحو التآلف والتطابق. وكان الحي يتألف من عدة أزقة ضيقة ذات مدخل واحد وبوابة تغلق ليلاً. وفي تلك الأزقة كانت تتجمع حوانيت من ذات الحرفة، وكان أصحابها عادة ينتظمون في أصناف حرفية تضم الصنّاع والعمال

المياومين وأصحاب الحرف. وكان لهذه الأصناف أنظمة ولوائح محددة، وكانت تعقد احتفالات عند الانتقال من مرتبة إلى أخرى في الحرفة. وكان لرؤوساء الأصناف الحرفية مجلس يترأسهم زعيم يمثلهم أمام الهيئات الخارجية. وبالإضافة إلى مهامها ووظائفها الاقتصادية والتنظيمية، كانت الأصناف الحرفية تقوم بنشاطات اجتماعية وتنظم استعراضات ورحلات وتقيم ولائم واحتفالات أخرى. وكان جل سكان المدن ينتمون إلى هذه الأصناف. كما كان هناك عدد من الطوافين الذين كانوا قد هاجروا إلى المدن حديثاً إلا أنهم لم يستطيعوا الاندماج في بنية هذه الأصناف، وهم الذين كانوا يشكلون العنصر الذي كان يعرف بالأوباش(*) (سفلة الناس) وكانوا يشكلون عصب الاضطرابات في المدن. كما كانت المدينة مركز الولاية التي تضم جهاز البيروقراطيين والحامية العسكرية والمركز الديني فضلاً عن المعلمين الدينيين والمحامين والموظفين والطلاب.

وكانت تخترق التقسيمات الاجتماعية في الشرق الأدنى الواردة أعلاه التقسيمات الدينية: ففي ١٨٠٠ كان معظم سكان الشرق الأدنى من المسلمين. فقد كانت تركستان وإيران والجزيرة العربية تكاد تكون جميعها مسلمة، في حين كانت تعيش أقلية من المسيحيين واليهود في العراق، وأقلية مسيحية (الأقباط) في مصر، بالإضافة إلى مجموعة قليلة من اليهود وكان معظم سكان شمالي أفريقيا من المسلمين مع وجود نسبة لابأس بها من الوثنيين في الجنوب. وكانت تعيش أقلية مسيحية (أكثر من ١٠٪ من السكان) في سورية الكبرى، كما كانت تعيش أقلية لا بأس بها من اليونانيين(**) والأرمن في الأناضول. وفي الروملّي والأقاليم الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية، كانت نسبة المسيحيين ضعف نسبة المسلمين. وكان المسلمون في الروملّي يقطنون المدن بشكل خاص، فيما عدا البوسنة حيث كانت توجد طبقة كبيرة من ملاك الأراضي والفلاحين المسلمين، وفي ألبانيا كان معظم سكان الريف من المسلمين كما كانت توجد في مقدونية وبلغاريا وتراقيا نسب كبيرة من المسلمين، فضلاً عن عدد كبير من القرى التي يقطنها المسلمون. ولم تكن هناك حيازات يملكها المسلمون في سناجق مالدوفيا و ولاشيا حيث كان الوجود العثماني يقتصر على الحاميات العسكرية. وكان عدد السكان الذين يقطنون المدن من المسلمين مايقارب من ٢٠٠٠٠ نسمة يشكلون المديرين والحرفيين والإقطاعيين (السباهي)، وفي اليونان كان يوجد مايقرب من ٦٥٠٠٠ مسلم من أصحاب الأراضي الذين كانوا يسيطرون على أكثر من نصف المناطق التي أصبحت

(*) كان يُطلق على هؤلاء «الدُعار» في مصر و«الأحداث» في سورية (المترجم).

(**) كان اليونانيون يعيشون غالباً في الموانىء الكبيرة في العالم العربي (المترجم).

تشكل دولة اليونان عام ١٨٣٠. وفي مقابل ذلك كانت نسب السكان غير المسلمين في استانبول ومدن الأقاليم الآسيوية غير متناسبة مع مجموع السكان.

وكان السكان المسيحيون في الإمبراطورية العثمانية يقسّمون إلى عدة طوائف، وكانت طائفة الروم الأرثوذكس أكبر الطوائف الموجودة في الروملّي. ولأغراض تنظيمية تم تقسيم الإغريق الأرثوذكس إلى أربع بطريركيات (استانبول وإنطاكية والقدس والإسكندرية) إلا أن أهمها على الإطلاق كانت بطريركية استانبول. ولأهداف عديدة كان العثمانيون يتعاملون مع اليونانيين عن طريق بطريرك استانبول الذي كان يُعتبر من كبار الموظفين العثمانيين الذين يحق لهم حمل ذيلي(*) حصان.

وكانت الطائفتان المسيحية واليهودية تنتظمان في الإمبراطورية العثمانية في مايدعى بـ «الملِّيّة». وكانت الحكومة العثمانية تعامل كل ملة من هذه الملّيّات عن طريق زعيمها. وقد طبق هذا الأسلوب خلال القرن التاسع عشر. أما فيما سبق، فكان العثمانيون يتعاملون مع الطوائف الأصغر من غير المسلمين في معظم الأمور مباشرة، ونادراً ما كانت تستخدم تعبير «الملّيّة» باستثناء مايتعلق بالمجتمع المسلم. كما ذكر أن جميع السكان غير المسلمين كانوا يدفعون ضريبة خاصة (الجزية). إلا أنه في واقع الحال كان ثمة تمييز واضح بين الطوائف غير المسلمة، وذلك استناداً إلى العمر والوضع الاجتماعي والخدمات المقدمة إلى الدولة، ويعتقد أنه لم يكن يدفع أكثر من ثلث السكان غير المسلمين الجزية.

وعند التعامل مع غير المسلمين من خلال طوائفهم الدينية، كان العثمانيون يدركون كذلك حقيقة اجتماعية: إذ لم يكن الدين مجرد كنيسة وعبادة وممارسة شعائر، بل كانت الطوائف تلك تقدم الخدمات الاجتماعية الرئيسية المتمثلة في المحاكم والتعليم. فقد كان قانون الأحوال الشخصية لشعوب الشرق الأدنى هو قانون طوائفها الدينية. كما امتدت سلطة الطائفة الدينية لتشمل مجالات أخرى من القانون المدني، وفي بعض الأحيان شملت القانون الجنائي عندما كان الأمر يتعلق بأفراد ينتمون إلى نفس الطائفة. أما التعليم فكانت تقوم عليه الطائفة الدينية بشكل يكاد يكون مطلقاً عن طريق المدارس الابتدائية التابعة للكنائس، والمعاهد الكهنوتية بالنسبة للتعليم العالي. وينطبق الشيء نفسه على المجتمع الإسلامي: فقد كان يتم بسط القانون عن طريق المحاكم الشرعية والتعليم في الجامع والمدارس الدينية.

لم يكن المجتمع الإسلامي متجانساً تماماً. ففي المقام الأول، كان منقسماً إلى طوائف

(*) ذيل الحصان (طوغ): كان يُعلق على الأعلام الخاصة بالولاة وكبار الموظفين وكان عدد الذيول يتناسب مع أهمية الشخص: ذيل ذيلان أو ثلاثة أذيال (المترجم)

عديدة: السّنة (ويشكل أغلبية المسلمين العثمانيين) والشيعة (وتشكل أغلبية المسلمين في إيران) بالإضافة إلى عدد من الطوائف الصغيرة الأخرى المنبثقة بصورة أساسية من الأصل الشيعي. وفي المقام الثاني، كان المجتمع الإسلامي مقسماً إلى مايمكن تسميته بالإسلام الرسمي والإسلام الشعبي. فقد كان الإسلام الرسمي الدين الذي يُدرَّس في المدارس الدينية والمتأصل في الشريعة. وكان يُعبّر عنه في آراء كبار العلماء والمفتين (وبين الشيعة المجتهدين. وفي الإمبراطورية العثمانية، وعلى خلاف الدول الإسلامية الأخرى، كان يوجد في أواخر القرن الثامن عشر شيء أشبه بالتسلسل الهرمي الإسلامي، يأتي على رأسه شيخ الإسلام في استانبول الذي يمثل الإسلام الرسمي. أما الإسلام الشعبي، فكانت تمثله بصورة خاصة الطرق الصوفية التي كانت تشكل عنصراً رئيسياً في البنية الاجتماعية للشرق الأدنى. إذ كانت نسبة كبيرة من السكان المسلمين في الشرق الأدنى تنتمي إلى إحدى الطرق الصوفية العديدة، والتي كانت عبارة عن هيئات كبيرة تمتلك أملاكاً واسعة، وتقدم خدمات اجتماعية عديدة لأتباعها. وكانت الفرق الصوفية على ضروب مختلفة: بعضها هيئات دينية من حيث الجوهر، وتأملية وأدبية كالنقشبندية والخلواتية في استانبول وفرق أخرى أشبه ماتكون بجمعيات صداقة ورعاية تقدم خدمات يومية وتتصل بالجماهير، وكان العديد منها بدعية وخارجة عن جوهر الدين الإسلامي مثل البكتاشية، وكانت تربط بعضها البعض صلات وثيقة مع بعض الأصناف الحرفية، واعتنق بعضها قضايا الثورة الاجتماعية. ورغم أنها أصبحت قديمة وأخذ يدب فيها الهرم، إلا أنها كانت مقبلة في القرن التاسع عشر على فترة من التوسع الشديد عندما بدأت تؤسس طرقاً جديدة، واكتست الطرق القديمة حللاً جديدة. وكان مشايخ الصوفية ذوي نفوذ في المجتمع.

إزاء هذه الخلفية أضحى من الممكن رسم الشكل الهرمي الاجتماعي للشرق الأدنى. ففي القمة كان يقف أولئك ذوو الصلة بالحكومة وهم الطبقة العسكرية (يكاد يكون معظمهم من المسلمين) وطبقة البيروقراطيين (جلهم من المسلمين إلا أن الطوائف المسيحية واليهودية تمكنت من التغلغل فيها بصورة كبيرة كالأقباط والأرمن واليونانيين الذين لعبوا دوراً كبيراً في الإدارة المالية في مصر والإمبراطورية العثمانية ككل). ومما لاريب فيه، فقد تمكنت هذه الطبقة من جني أعظم الفوائد. أما الفئة الثانية فكانت المؤسسة الدينية التي تضم أولئك الذين يزعمون أنهم يتحدرون من سلالة الرسول (الأشراف والسادة). وكان أهم ما يميز هؤلاء سعة تبحرهم في العلوم الدينية ورفعة سلوكهم، وأولئك الذين تبوأوا مناصب هامة مثل أئمة المساجد الكبيرة والقائمين على أضرحة الأولياء، وكبار المفتين، وأعضاء الهيكل الهرمي الرسمي العثماني. وقد أتاح وجود هذا الهيكل الهرمي وجود

صلة بين الحكومة والفئات الدينية. وثمة صلة أخرى كان يوفرها القاضي، وهو رجل متضلع في الأمور الدينية والفقهية، وكان يُعتبر المحور الرئيسي للإدارة في أنحاء الشرق الأدنى لأنه لم يكن يرأس محكمة فقط، بل كان يضطلع بعدة وظائف إدارية أخرى. ويمكن إبراز أهمية دور العلماء (رجال الدين) من خلال حياة الشيخ محمد المهدي المصري (توفي عام ١٨١٤)، والغريب أنه كان قبطياً وقد اعتنق الإسلام وهو طفل) الذي قال عنه الجبرتي إنه «تعرّف على أناس رفيعي المستوى وتمكن من خلال معاملته اللطيفة وكلماته المعسولة من الحصول على ثروة كبيرة»(٢).

أما الفئة الثالثة فقد كانت تتألف من باقي الفئات خارج الحكومة، وهي تتألف من التجار والفلاحين والقبائل وسكان المدن وخاصة أعضاء الأصناف الحرفية. وكانت هذه الفئة كبيرة جداً وغير متجانسة وشديدة التباين في سلوكها ومستوى حياتها. ويمكن التمييز بصورة خاصة بين مجموعة كانت تعرف عادة بطبقة «الأعيان» التي كانت بمثابة جسر رئيسي يصل بين الحكومة والرعايا وتمثل الناس أمام الحكومة. ويجب ألا يعتقد أن الأعيان هم نوع من أنواع الطبقة الوسطى. إذ أن أهميتهم لم تكن تستمد من دورهم في الإنتاج أو من وضعهم المهني، بل كانوا في الواقع أناساً تسعى الحكومة لاستشارتهم بسبب ثرائهم أو لأن لديهم كثيراً من الأتباع.

خلال القرن الثامن عشر، كان لقب الأعيان لقباً رسمياً إلا أنه لم يكن منصباً رسمياً في الإمبراطورية العثمانية. بيد أن الكثير من الأعيان كانوا يشغلون مناصب رسمية وهي «المتسلم» وهو الوكيل الذي كان يوفد لجمع عوائد «السنجق» نيابة عن المسؤول الكبير الذي تقدم له هذه العوائد. وأصبح هؤلاء الأعيان مديري السناجق وراحوا يفرضون الضرائب. وقد أنشأ معظم «الدربية» في الأناضول قوتهم بهذه الطريقة. ولكن من الخطأ حصر لقب «الأعيان» بهذه الفئة لأنه من نواحٍ وظيفية يمكن أن تشمل فئة أوسع بكثير.

كان الأعيان يتباينون في الأصل والثراء. فعلى مستوى القرية، كان هناك المختار؛ وقد كتب أحد الرحالة الإنكليز عام ١٨٢٩ «إن شؤون البلغاريين ترفع في كل قرية إلى مجموعة من الأشخاص المسنين الذين يمكن اعتبارهم في غياب السلطة التركية ضرباً من الحكومة الإقليمية»(٣). وفي مصر، لم تكن شؤون الحكومة تسير بدون مساعدة «شيخ البلد». وبين القبائل البدوية، كان زعيم كل فخذ يُعتبر من الأعيان. كما كان كبار الملاكين مثل الدربية في الأناضول والبويار في رومانيا والبكوات في البوسنة من الأعيان، وكان بوسعهم تحدي الحكومة في بعض الأحيان، كما كان يفعل ملاّك الأراضي وزعماء القبائل في سورية الذين كان بإمكان بعضهم إرغام الحكومة العثمانية على الاندماج في

النظام الحكومي الرسمي. وفي البيلوبونيز(*) كان يحق لمجلس النبلاء (الأعيان) التمثيل المباشر في استانبول. أما في المدن فكان لرؤوساء الأصناف الحرفية وطرق الصوفية والملل أتباع ونفوذ، وكانت الدولة تجد نفسها مرغمة على التوافق معهم عندما كان يتعذر التغلب عليهم. وفي حلب وبغداد كان زعيم الأسرة المتحدرة من سلالة الرسول «نقيب الأشراف» رجلاً ذا مكانة بارزة.

وناقش الكثير من المؤلفين بأن الثراء كان العامل الرئيسي للأعيان. فقد كتب بارون دو كوت في نهاية القرن الثامن عشر أن «ثراء بعض أصحاب الحيازات الكبيرة في المنطقة المجاورة لسميرنا»(**) كان يمكّنهم من اعتماد نظام مستقل، وهذا الأمر كان آخذاً في التنامي يوماً بعد يوم. إذ كانوا يعتمدون بصورة رئيسية على قوة المال وهي القوة التي لايمكن مقاومتها[٤]. إلا أن المال كان عاملاً حاسماً في حال شرائه أتباعاً إلا أن الثروة لم تكن كافية وحدها. إذ كان أمراء الأرمن المصرفيين الرئيسيين في البلاد ويتحكمون بعملية سك النقود. كما كانوا أصحاب الصناعات الرئيسية في الإمبراطورية العثمانية، إلا أنه لم يكن لديهم نفوذ سياسي مباشر. ومن الناحية الأخرى، فقد كانت قوتهم على قدر كبير من الأهمية داخل المجتمع الأرمني من خلال دعمهم للكثير من المؤسسات، وكان بإمكانهم تحقيق تأثير غير مباشر بتلك الطريقة. وينسحب هذا الوضع على الكثير من الأسر غير المسلمة التي تمكنت من جمع أموال ضخمة نتيجة خدمتها للحكام المسلمين والتي شغلت مناصب هامة. وكان من الممكن تجريد هؤلاء من مناصبهم وثرواتهم بين عشية وضحاها وإعدامهم، وذلك لأنه يعوزهم ما كان يملكه الأعيان، ألا وهو الأتباع.

إن المجتمع الإسلامي المثالي المستقر القائم على العدل الذي كان يشكل الأركان التقليدية الأربعة: رجال الدولة والعسكر والتجار والحرفيين والفلاحين لم يكن ينطبق كثيراً على واقع مجتمع الشرق الأدنى في عام ١٨٠٠. فقد كان مجتمع الشرق الأدنى يوصف عادة بأنه مجموعة من الطوابق لم يكن سكانها يجتمعون إلا في الأروقة. ومن الصواب التأكيد على طبيعة المجتمع المقسّمة إلى (حجر ـ فئات)، غير أنه من المهم كذلك أن نفهم أهمية حركة المرور في هذه الأروقة. إذ كان لكل حجرة كيانها الهرمي وكان زعماء هذه الكيانات الهرمية يعقدون الصفقات والأعمال مع بعضهم بعضاً. وكان الناس الصلة بين هذه الحجرات أما القضاة والأعيان فهم الذين يحركون النظام. وقد مر

(*) (في اليونان)

(**) سميرنا: هي ازمير الحالية في تركيا (المترجم).

المجتمع في الشرق الأدنى بمراحل انتقال عديدة خلال القرن التاسع عشر، وطرأت عليه تغيرات رئيسية. وكان من تأثير ذلك تغير خاصية الحجرات وعلاقتها ببعضها بعضاً. وكانت أسباب هذه الصيرورة تعزى إلى نمو حجم الحجرة المسماة الحكومة حتى أخذت تضغط على الحجر الأخرى. وقد أثر توسع نفوذ الحكومة بشكل خاص على وضع الأعيان. أما العامل الثاني فكان اقتصادياً، إذ إن تزايد المنافسة والفرص أدى إلى تغير العلاقات القائمة بين الفلاح والمالك، كما أدى إلى تغير وظيفة الأصناف الحرفية وأسهم في انحسار المراعي. أما العامل الثالث فكان فكرياً، إذ إن ظهور نموذج جديد من التعليم وتوسعه أسهم في ظهور طبقة فكرية علمانية أخذت تتحدى مواقف الفئات الدينية. كما أن الفئات الدينية فقدت معظم وظائفها التعليمية والقانونية.

كما يمكن ملاحظة انحسار في الوضع الاجتماعي لبعض الفئات الدينية. ففي القرن الثامن عشر، كانت نسبة كبيرة من الذين يتبؤون منصب شيخ الإسلام في استانبول هم من أبناء مشايخ سابقين: ولكن بعد ١٨٣٩ لم يتبوأ أحد من هذه الفئة منصب شيخ الإسلام، بل كان جميعهم ينتمون إلى أصول اجتماعية أدنى بكثير. ومن الناحية الأخرى استمر كبار المجتهدين في إيران يرثون هذا المنصب عن آبائهم.

أما بالنسبة للطوائف (الملل) غير المسلمة، فكان القرن التاسع عشر يعتبر فترة من التقدم لم يسبق لها مثيل. إذ أن رعاية الدول الأوروبية لها وسرعة تطور أنظمتها التعليمية والفرص التي أتيحت لها نتيجة انبثاق الأفكار الجديدة عن العلمانية والمساواة، أدت جميعها إلى اضطلاعهم بدور أكبر بكثير في الاقتصاد والصحافة والحكم في الشرق الأدنى. وتحولت الملل إلى مؤسسات علمانية، وفي بعض الحالات أصبحت نواة دول منفصلة.

إن التغييرات التي طرأت كانت كبيرة وحقيقية. لكن الشيء المميز هو أنه كما بدا أنه طرأ تغير طفيف على مجتمع الشرق الأدني، إذ إن التغييرات التي طرأت كانت قد حصلت في الأروقة بشكل خاص، وثبت أن هذه الحجرات كانت منيعة. فقد تغيّر حجمها وتم نقل الأثاث منها إلا أنه في نهاية الفترة كان الشرق الأدنى مايزال مجتمع حجرات، بيد أنه لم يعد مجتمعاً متوازناً.

الاقتصاد:

لاتتوافر إحصاءات سكانية يركن إليها عن الشرق الأدنى في عام ١٨٠٠. ففي الماضي كان المؤرخون يستخدمون التقديرات التي يضعها الرحالة الأوروبيون المعاصرون، إلا أنه في الآونة الأخيرة حاول علماء السكان الرجوع إلى الإحصاءات

اللاحقة. بيد أن جميع الحسابات تتضمن افتراضات كثيرة لايعدو كونها تخمينات لتوضيح الأمور. وتقدّر هذه التخمينات العدد الإجمالي للسكان في المنطقة عام ١٨٠٠ بأكثر من ٣٠ مليون نسمة، ٦ ملايين منهم في إيران، وما تبقى تقريباً في الإمبراطورية العثمانية. ومن بين سكان الإمبراطورية العثمانية كان يعيش مايقرب من ٤،٥ مليون نسمة في ولايات شمال إفريقيا الثلاث وهي: الجزائر (٣ مليون) وتونس (١ مليون) وليبيا (٠،٥ مليون). وفي مصر، كان عدد السكان يبلغ حوالي ٣،٥ مليون نسمة، وفي العراق ١،٢٥ مليون، وفي سورية الكبرى ١،٧٥ مليون التي تتألف من سورية الحديثة (١،٢٥ مليون نسمة) وفلسطين (٠،٢٥ مليون). وكانت الأناضول أكثر المناطق كثافة من حيث عدد السكان، حيث بلغ عدد السكان حوالي ٦ مليون نسمة إلا أن أكثر المناطق المأهولة بالسكان (٩ مليون) كانت في الولايات الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية. ويتألف هذا الرقم الإجمالي من الولايات ١،٥ مليون (ولاشيا (الأفلاق) ١ مليون ومولدافيا ٠،٥ مليون نسمة) واليونان (كما تكوّنت في ١٨٢٩) ٠،٧٥ مليون، وصربيا (في ١٨١٥) ٠،٤ مليون والجبل الأسود ٠،١ مليون، والبوسنة ٠،٧٥ مليون، وبلغاريا ١،٥ مليون، ومقدونية (وتشمل ألبانيا ١،٢ مليون)، والروملّي التي تضم استانبول ٢،٨ مليون نسمة. أما عدد سكان الجزيرة العربية فكان غير معروف، إلا أنه يقدر بحوالي ١ مليون نسمة.

ويتفق علماء السكان أن عدد سكان الشرق الأدنى كان في تناقص متزايد لفترة من الزمن قبل عام ١٨٠٠. لكن قبول هذه الفرضية لايعني أنه يتعين على المرء أن يتقبل أيضاً وجهة النظر القائلة بأنه كان يقطن المنطقة عدد أكبر من السكان. فقد زُعم مثلاً أن عدد سكان العراق في القرن التاسع كان ٥٠ مليوناً، وعدد سكان مصر في القرن الرابع عشر ١٤ مليون، إلا أنه لايمكن الركون إلى مصادر هذه الأرقام. فإذا ماسلمنا بوجود فرضية تقول إن سكان الشرق الأدنى كانوا أكثر في الماضي، فإن ذلك لايدعونا للافتراض بأنهم كانوا أكثر بكثير مما كانوا عليه في عام ١٨٠٠. إذ كانت مشاهد الآثار الشاسعة المتاخمة للكثير من مدن الشرق الأدنى تضلل الرحالة الأوروبيين. وقد افترضوا أن عدد سكان المدن كان أكبر بكثير في إحدى الفترات. غير أن طبيعة مواد البناء وحركة الأنهار وانسداد القنوات وحدوث الكوارث والتغيرات السياسية أدت جميعها في أغلب الظن إلى هجر منطقة ما، والانتقال إلى منطقة مجاورة. ولعل القاهرة أبرز مثال على ذلك. فقد كانت تتألف من سلسلة متعاقبة من المدن قامت ببناء كل منها أسرة حاكمة كانت تختار موقعاً لها عند مصب النهر يلي الموقع الأخير الذي كان قد ترك يتداعى ليصبح مجرد آثار مهجورة. وبحلول عام ١٨٠٠، كانت القاهرة قد امتدت من المدينة البيزنطية القديمة

وهي الفسطاط(*) في الجنوب حتى المدينة المملوكية في الشمال، لكن لم تكن كل هذه المنطقة مأهولة بالسكان في أي وقت من الأوقات. وكما تبين المقارنات بين سجلات الضرائب في الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر، والأرقام المتوافرة عن القرن التاسع عشر فإنه كانت تُهجر القرى والمدن الصغيرة من حين لآخر في فلسطين وفي أماكن أخرى، إلا أنه توجد براهين تؤكد على وجود نشاط اقتصادي متزايد أدى إلى إقامة مستوطنات جديدة في مناطق أخرى خلال الفترة ذاتها. وثمة إثبات يتعلق بالسكان الريفيين. ففي العراق تدل بقايا القنوات المائية على وجود مشروعات ري ضخمة كان بوسعها توفير المياه لعدد كبير من السكان في الماضي. وفي مصر والعراق، أدت التغيرات التي طرأت في الهيئة السياسية إلى عدم تمكنها من الحفاظ على هذه المشروعات، وإلى انخفاض عدد السكان بصورة كبيرة. لكنه ليس من الواضح أن جميع قنوات المياه كانت قنوات ري. إذ يبدو أن بعض هذه القنوات كان مخصصاً لتصريف مياه الفيضانات، وكانت تهدف إلى حماية مدن كبيرة مثل بغداد من الغمر.

كان الشرق الأدنى في عام ١٨٠٠ يبدو للمراقبين الخارجيين أرضاً خاوية. إذ كانوا يكتبون عن خرائب وأراضي خصبة غير مزروعة تقطنها أعداد قليلة ومتناثرة من السكان. فقد وصفت أجزاء شاسعة من الأقاليم الأوروبية من الإمبراطورية وهي المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان في المنطقة بأنها غير مأهولة: فقد وصف ويليام أتون الطريق الممتد من بلغراد إلى استانبول بأنه يمر عبر مناطق ريفية خاوية. وكانت الكثافة السكانية في بشالق بلغراد تبلغ عشر نسمات بالكيلومتر المربع الواحد. فلماذا لم يكن عدد سكان الشرق الأدنى أكبر من ذلك، يركز الجدال على ضوابط مالثوس الأربع وهي: الحروب والمجاعات والأمراض وتحديد النسل. وتوفر هذه النظرية إطاراً معقولاً لبحث هذه المسألة.

فقد كانت الحروب الدولية تعتبر مشكلة أساسية عند المناطق الحدودية من هذه المناطق. فقد نشبت حروب بين الإمبراطورية العثمانية وإيران في العراق وأذربيجان إلا أن معظم الحروب العثمانية كانت قد دارت رحاها على الحدود الأوروبية من الإمبراطورية. والأهم من ذلك تأثير أعمال العنف الداخلية المحلية الناجمة عن الصراعات بين البدو الرحل والسكان المستوطنين فضلاً عن المقاومة التي كانت تبديها الفئات المحلية إزاء مطالب الحكومة والقتال بين الطوائف. ويمكن أن يعزى الفراغ النسبي في الشرق الأدنى إلى عدم استتباب الأمن وإتلاف المحاصيل وهرب المزارعين من أراضيهم. وقد شهد القرن

(*) الفسطاط: هي المدينة الإسلامية الأولى عند الفتح العربي الإسلامي لمصر ولم تكن بيزنطية (المترجم).

• بشلك أو بشالق مفردها بشلق وتعني المقاطعة ضمن التقسيمات الإدارية العثمانية (المترجم).

الثامن عشر زحفاً مضطرداً من البدو الرحل من الجزيرة العربية إلى مناطق الاستقرار في سورية والعراق، كما زحف البدو إلى منطقة الدلتا في مصر. وهُجرت الزراعة في بعض المناطق التي من بينها على سبيل المثال الأراضي الواقعة على نهر دجلة شمالي بغداد. بيد أنه يجب توخي الحذر عند الافتراض بأن العلاقات بين البدو والمستوطنين كانت في حالة صراع دائم وذلك بسبب التنافس على الأرض. فالعلاقة كانت معقدة وشائكة أكثر من ذلك بكثير. إذ كانت تربط البدو والمزارعين في معظم الأحيان علاقة تكافلية. فالاقتصاد الذي كان يعتمد على النقل بواسطة الحيوانات كان بحاجة إلى البدو لتوفير الجمال والخيول كما كان البدو يورّدون معظم اللحوم ـ فقد كان الأكراد يوردون إلى سورية ما يقرب من ٢٥٠٠٠ غنمة سنوياً فضلاً عن صوف الغنم وجلد الماعز التي كانت من المنتجات الهامة التي يوفرونها. والأهم من كل ذلك، كان البدو يشكلون الوسيلة الرئيسية لنقل البضائع في الشرق الأدنى. والسؤال المطروح هو: هل سبّب توسع البدو تدنياً في الزراعة أم أن البدو انتشروا في الأراضي التي كان المزارعون قد هجروها؟.

ثمة شواهد كثيرة عن تفشي المجاعات والأمراض التي كانت تحدث بصورة دائمة. إذ يذكر ريموند(*) في دراسته الهامة عن القاهرة في القرن الثامن عشر حدوث ست مجاعات رئيسية في مصر بين عام ١٦٨٧ و ١٧٣١ وعدد آخر من سنوات القحط بين عام ١٧٨٣ و ١٧٩٢. ويذكر الجبرتي أنه خلال مجاعة عام ١٧٨٤ داهم الفلاحون المدينة ونهبوا وسلبوا كل شيء فيها. كما نقلت أنباء عن حوادث تم فيها أكل لحوم البشر. وفي العراق سجلت ثماني مجاعات خلال الفترة الممتدة بين ١٦٨٩ و ١٨٠١. ولعل العراق ومصر كانتا عرضتين بشكل خاص للمجاعات بسبب اعتمادهما على مياه الأنهار في الزراعة، إلا أن الشح الشديد في الغذاء لم يكن أمراً غير معروف في المناطق التي كانت تعتمد على الأمطار. وإذا ما نحينا جانباً التأثير المنهك بسبب الأمراض المستوطنة، فهناك دلائل كثيرة تشير إلى تفشي أوبئة رئيسية وهي الكوليرا والطاعون. فبين الأعوام ١٦٨٩ و ١٨٠٢ تفشى الطاعون في بغداد أربع مرات: ففي الطاعون الذي رزئت به البلاد عام ١٨٣١ مات ٥٠٠٠٠ شخص في شهر واحد وذلك استناداً إلى أحد المراقبين في بعثة تبشيرية أوروبية. ويسجل ريموند ثمان مرات تفشى فيها الطاعون في القاهرة خلال القرن السابع عشر، وخمس مرات في القرن الثامن عشر ويقدر أن بعض حالات تفشي الطاعون أدت إلى وفاة مابين ثلث سكان المدينة ونصفها. ويقال إن سدس سكان مصر لقوا حتفهم في طاعون ١٧٨٥ ولقيت نسبة مماثلة في طاعون

(*) أندرية ريموند باحث فرنسي في مدينتي حلب والقاهرة في الفترة العثمانية (المترجم).

١٧٩١ و ١٨٣٤ ـ ١٨٣٥. وفي منطقة استانبول ذكر أن أكثر من ٣٠٠٠٠٠ شخص لقوا حتفهم نتيجة تفشي الطاعون في عام ١٨١٢. كما ذكر أن ثلث سكان كل من مدينتي بوخارست وبلغراد واجهوا نفس المصير، ولا تعدو هذه الأرقام كونها مجرد تقديرات، وهي أساساً مستمدة من المدن. أما حالات الوفيات في الريف ولاسيما الناجمة عن تفشي الأمراض الوبائية، فيمكن أن تكون أقل بكثير. إلا أنه من الثابت أن المعاصرين الذين شاهدوا التأثيرات التي خلفتها هذه الأوبئة اعتبروها كوارث رئيسية.

وبدأ موضوع تحديد النسل يعتبر في الآونة الأخيرة عاملاً هاماً في تنظيم سكان الشرق الأدنى ما قبل المعاصر. فقد قدّم باسم مسلّم إثباتاً، رغم أنه ليس قاطعاً، اقترح فيه أن المسلمين كانوا يبذلون جهوداً حقيقية في تنظيم حجم اسرهم. كما توجد دلائل عن استخدام الإجهاض في غربي الأناضول في أواخر القرن الثامن عشر، إلا أنها لاتشير إلى مدى انتشار هذه الوسيلة. ومن الجدير بالملاحظة أن بعض المراقبين الأوروبيين في القرن التاسع عشر كانوا يعتقدون أن انتهاج أسلوب عزل النساء في خدورهن، والحد من حجم الأسرة المسلمة وتعدد الزوجات أدت إلى تناقص عدد المسلمين العثمانيين، إلا أن الإحصاءات السكانية تظهر الانطباع بأن تدني عدد السكان المسلمين أمر غير دقيق. ولعل مرد ذلك، الكراهية التي يكنونها للأتراك ومؤسساتهم أكثر من أي شيء آخر.

من هذه العجالة لموضوع شائك ومثير للاهتمام، يمكن الاستنتاج أنه من الجائز أن يكون عدد سكان الشرق الأدنى قد تدني خلال السنوات التي سبقت عام ١٨٠٠، إلا أنه لم يكن أبداً أعلى من ذلك بكثير، وأنه كان محدوداً ليس بسبب وسائل العيش بل نتيجة تأثير المجاعات وتفشي الأمراض التي كانت تحصد السكان الذين كانوا كذلك عرضة للاضطرابات الداخلية. هذه النتيجة الواهية وغير الأكيدة لن يكون من الجدير الأخذ بها. إلا أننا نجد أنه من الضروري القيام بذلك لإلقاء الضوء على التغيير الوحيد الرئيسي الذي طرأ على الشرق الأدنى خلال الفترة التي يتناولها هذا الكتاب وهي زيادة عدد السكان. فقد شهد الشرق الأدنى خلال القرن التاسع عشر ثورة سكانية. إذ ازداد عدد السكان حتى عام ١٩١٤ بمعدل يقارب واحد بالمائة في السنة، ولعل الزيادة كانت أسرع خلال النصف الثاني من تلك الفترة مما كانت عليه في النصف الأول. ويخيل لي أن هذه الزيادة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنطقة، وأن مشكلات توفير الغذاء والكساء والمسكن وحكم هؤلاء السكان الإضافيين قدم العامل الحيوي الرئيسي.

إن تعليل الزيادة في عدد السكان لهي أكثر صعوبة من تبيان أنه كانت توجد زيادة سكانية. ويكمن أحد الأسباب في تدني نسبة تفشي الأوبئة، إذ لم يعد يشكل الطاعون

الدُّبيلي معضلة رئيسية بعد منتصف القرن التاسع عشر، كما تقلص عدد ضحايا الكوليرا بعد آخر إصابة كبيرة لها عام ١٨٦٥ في الأناضول وسورية، وفي عام ١٨٦٩ في إيران. إلا أنه لم يتم القضاء تماماً على أي من هذين الوبائين. وكان للدواء الوارد من الغرب شيء من التأثير وخاصة في المدن عن طريق استعمال التلقيح ضد الجدري(*). إلا أنه من المحتمل أن لايكون التلقيح قد أسهم مساهمة كبيرة لأنه لم يكن يكاد معروفاً في معظم أنحاء الريف. والأهم من ذلك اتخاذ التدابير الصحية العامة ولاسيما تطبيق نظام الحجر الصحي وتحسين امدادات المياه في المدن والصرف الصحي الأفضل. ومن المؤكد أن تأثير هذه التحسينات كان بارزاً في المدن. وفي عام ١٨٠٠ كانت مدن الشرق الأدنى عبارة عن أشراك للموت تجذب الناس من الريف ليلقوا حتفهم فيها وبحلول عام ١٩١٤ أصبحت المدن تتمتع بالصحة أكثر من الريف. وتدنت المجاعات بفضل تحسن المواصلات التي مكّنت من نقل الغذاء إلى المناطق التي تفشل فيها المحاصيل. ولعل أهم من هذا وذاك استتباب الأمن بشكل أفضل في أرجاء المنطقة نتيجة تدخل الحكومة للتخفيف من حدة العنف الداخلي.

لم يصاحب ازدياد عدد السكان إعادة توزع السكان بصورة كبيرة بين المدينة والريف. ففي ١٨٠٠ كانت المدن في الشرق الأدنى مأهولة بالسكان أكثر من معظم بقاع العالم. إذ كان مايقرب من ١٥٪ من السكان يعيشون في المدن التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠٠٠ نسمة. ومن بين هذه المدن استانبول التي كان عدد سكانها ٤٠٠٠٠٠ نسمة والقاهرة التي يزيد عدد سكانها على ٢٠٠٠٠٠ وعدد سكان كل من حلب وبغداد وبورصة وأدرنة وإزمير يزيد على ١٠٠٠٠٠ نسمة وبوخارست ٨٠٠٠٠ وكل من دمشق وجاسي وتبريز وطهران حوالي ٥٠٠٠٠ نسمة. وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تنامى عدد سكان المدن بنفس المعدل تقريباً، ولم تسجل زيادات كبيرة إلا في مدن المرافئ المرتبطة بالتجارة الدولية مثل الإسكندرية وبيروت وإزمير وسالونيك.

وطرأ تغيير بين السكان الريفيين في عملية التوازن بين العمل الزراعي والرعي. وقد

(*) يذكر الطبيبان ألكسندر وباتريك راسل في كتابهم «تاريخ حلب الطبيعي» اللذين أقاما في مدينة حلب خلال ١٧٤٠ - ١٧٦٨، أن العرب وليس الأتراك أو الأوربيين هم الذين اكتشفوا التلقيح ضد مرض الجدري. فقد ذكر باتريك في رسالة وجهها إلى أخيه في لندن (١٧٦٥) قال فيها إنه اكتشف أن التلقيح ضد الجدري لم يكن شائعاً بين العرب الذين يقطنون المدن فقط، بل كذلك بين العرب في المناطق المجاورة، وأن العرب كانوا يمارسون هذه العادة في شبه الجزيرة العربية منذ زمن بعيد جداً. (تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر، ترجمة خالد الجبيلي، ١٩٩٧).

تجلى هذا التغيير في الأقاليم الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية حيث كانت تعمل نسبة كبيرة من السكان في عام ١٨٠٠ في تربية الحيوانات. وخلال القرن التاسع عشر، كان ثمة تحول نحو إنتاج الحبوب. فقد أحرقت غابات البلوط في صربيا والتي كانت توفر الغذاء لأعداد كبيرة من الخنازير، إذ كانت صربيا تعرف «بأرض الخنازير» واستقر فيها المزارعون، كما أصبحت رومانيا منتجاً رئيسياً للحبوب. وفي مصر حدث استقرار لأعداد لا بأس بها من البدو في منطقة الدلتا المروية والتي كانت تزرع قطناً، وانحسر مد البداوة في كل من سورية والعراق. وكان التوسع الكبير في الزراعة أحد أكثر السمات البارزة في الشرق الأدنى خلال الفترة الممتدة بين ١٨٠٠ و ١٩١٤، ففي سورية والعراق يقدر ازدياد المساحة المزروعة من حوالي ١٢٥٠٠٠ دونم في الستينيات من القرن التاسع عشر إلى حوالي ١،٦ مليون دونم (حوالي ٤٠٠٠٠٠ هكتار) في ١٩١٣.

وثمة تغيير رئيسي ثان طرأ على توزع السكان يتعلق بالبنية الدينية في مختلف المناطق. إذ رافق خسارة الإمبراطورية العثمانية للأقاليم الأوروبية هجرة أعداد كبيرة من المسلمين إلى المناطق المتمتعة بالحكم الإسلامي. وفي بعض الحالات كان هؤلاء المواطنون يهاجرون طواعية، وفي أحيان أخرى كانوا يُطردون ولم يكن يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم بعد هروبهم لفترة مؤقتة أثناء نشوب حرب ما. وفي بعض الحالات، كانوا يلوذون بالفرار خشية المجازر التي كانت مصير الكثيرين. وقد انضم إلى هؤلاء المهاجرون المسلمون القادمون من روسيا، ولاسيما القوقاز عقب الغزو الروسي خلال منتصف القرن التاسع عشر ومن بقاع أخرى من روسيا. وقد تنقل المسلمون أكثر من مرة بسبب تلاشي نفوذ المسلمين في أوروبا حتى تركزت الغالبية العظمى منهم في نهاية الفترة في تراقيا الشرقية والأناضول. وبقيت جيوب لا بأس بها من السكان المسلمين في ألبانيا والبوسنة وبلغاريا ومقدونية فقط. وفي الوقت نفسه، انخفض عدد السكان المسيحيين في المناطق التي بقيت بأيدي العثمانيين انخفاضاً شديداً بسبب الهجرة سواء بالإكراه أو طواعية أو القتل والإهمال.

لقد وصلت عملية إعادة توزع السكان إلى ذروتها خلال الفترة الممتدة بين ١٩١٢ و ١٩٢٣ وهي الفترة التي شهدت اندلاع حروب البلقان والحرب العالمية الأولى. وقد شهدت تلك الفترة ماوصف بأنه كارثة ديموغرافية للشرق الأدنى. فقد لقي ٢٠٪ من سكان الأناضول مصرعهم وهاجر ١٠٪ ولقي ٤٠٪ من الأرمن و٢٥٪ من اليونانيين و١٨٪ من المسلمين حتفهم. وفي الفترة ذاتها احتلت دول البلقان ٦٢٪ من المناطق التي يسكنها المسلمون الذين كانوا قد هجروا المنطقة خلال الحروب البلقانية ولقي ٢٧٪ منهم حتفهم.

إن الفسيفساء الجميلة للمجتمعات الدينية التي كانت تعيش جنباً إلى جنب والتي كانت تعتبر إحدى السمات التي تميز الشرق الأدنى في ١٨٠٠ انهارت مع حلول ١٩٢٣ في الجزء الشمالي من المنطقة: أما في الجزء الجنوبي فقد تأجل حل المشكلة حتى النصف الثاني من القرن العشرين. وقد رافق انهيار هذه الفسيفساء أعمال عنف وتهديد بالعنف. إذ بدأت ثورة اليونان في ١٨٢١ بقتل المسلمين في اليونان وانتقام المسلمين لذلك بشنق البطريرك اليوناني في استانبول. واستمرت دائرة العنف على مدى القرن بأكمله في الوقت الذي سعت فيه الحكومات إلى خلق حقائق ديمغرافية على الأرض وعلى مستوى المشاعر الشعبية المتمثلة بالكراهية والخوف التي كانت تثير المجازر وأعمال القتل. ويعرف معظم الناس أن المسألة الشرقية هي قضية دبلوماسية تم إعداد فصولها في السفارات الأوروبية. أما في الشرق الأدنى فكانت عبارة عن معارك دموية من أجل اكتساب الأرض.

في عام ١٨٠٠ كانت أكبر طبقة عاملة في الشرق الأدنى تعمل بالزراعة. وكانت الحبوب (القمح والشعير والأرز) المحصول الرئيسي وتزرع بصورة أساسية من أجل الكفاف. كما كانت تزرع في مناطق معينة للتصدير. وفي أواخر القرن الثامن عشر كان القطن أكثر الصادرات أهمية في مقدونية وتيسالي. وفي تلك المناطق كانت تزرع الذرة للتصدير. كما كان القطن يزرع في مناطق كثيرة، وكان الحرير يزرع في مناطق مختلفة: مقاطعة جيلان في شمالي إيران ومناطق بورصة وأدرنة في وسط المناطق العثمانية وفي لبنان. وكان الكتان يزرع في مصر، والتبغ في اللاذقية، والبن في اليمن، والبلح في أصقاع من الجزيرة العربية، ولاسيما في ولاية البصرة في العراق. كما كانت الفواكه تزرع في حوض البحر الأبيض المتوسط وتُصدّر من الجزر اليونانية فضلاً عن الزيتون. وكان بن الموكا من اليمن لايزال يحظى بالمرتبة الأولى.

وعلى مدى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أخذت الرقعة المزروعة بمحاصيل معينة في التوسع. وكان أكثرها أهمية اعتماد القطن كمحصول رئيسي في مصر وتركستان، الأمر الذي أدى إلى تحويل اقتصادات هذه البلدان تحولاً تاماً. كما ازدهرت زراعة القطن في مناطق أخرى مثل ولاية أضنة في جنوبي الأناضول وخراسان في شرقي إيران. وكان من بين المحاصيل النقدية الأخرى التي ازدادت زراعتها بصورة ملحوظة الحرير والتبغ والأفيون والسكر. إلا أن الشرق الأدنى بقي منطقة تسود فيها زراعة الحبوب، وقد برزت هذه السمة مع تدني الرعي ولاسيما في جنوبي شرق أوروبا. وفي ١٩٠٩ - ١٩١٠ كانت ٨٠ - ٩٠٪ من الأناضول تُزرع حبوباً وكانت زراعة الحبوب تسود سورية وامتدت إلى العراق.

أسهم تأثير التحول إلى زراعة المحاصيل النقدية وتزايد عدد السكان في تغيير أحد مظاهر الشرق الأدنى. فقد كانت المنطقة في عام ١٨٠٠ تتمتع باكتفاء ذاتي في محاصيل الحبوب، غير أن الأمر لم يعد كذلك في عام ١٩١٤. ومنذ حوالي عام ١٩٠٠، أصبحت مصر تستورد الغذاء: كما أصبحت تركستان تعتمد على الواردات من سيبيريا الأمر الذي جعل المنطقة تدفع ثمناً باهظاً أثناء المجاعة التي حدثت خلال الحرب العالمية الأولى، عندما أرهقت متطلبات الحرب نظام النقل ولم يعد بالإمكان استيراد كميات كافية من الحبوب. ومما يثير الاهتمام وضع الإمبراطورية العثمانية. فخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حدثت زيادة مضطردة في استيراد الحبوب (بسبب التذبذب الكبير في الإنتاج من سنة لأخرى). فقد استورد العثمانيون في ١٩١٠ - ١٩١١ كميات من الحبوب بلغت قيمتها ضعف قيمة الصادرات، وخلال السنوات الخمس الأخيرة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، بلغ متوسط الواردات في حدود ٤ مليون ليرة عثمانية في السنة. ومما لاريب فيه أن هذا الأمر كان يعزى بصورة رئيسية إلى احتياجات مدينة استانبول. وفي الواقع كان تزويد تلك المدينة من مصادر خارجية أرخص كلفة من الحبوب المحلية، غير أن الانطباع العام للتغيير الذي طرأ على الاقتصاد الزراعي في الشرق الأدنى مثبت بهذه الأرقام.

وفي عام ١٨٠٠، كانت الزراعة في أرجاء المنطقة تعتمد على الأمطار أو على نظم الري المحلية التي تتم بواسطتها رفع المياه من نهر أو نبع مجاور بطرائق عديدة مثل الري الحوضي التي كانت تتميز بها مصر، أو القنوات تحت الأرضية التي اكتشفت في إيران والعراق وأجزاء من الجزيرة العربية. إن تطوير نظم الري الرئيسية التي اشتملت على بناء خزانات لتخزين المياه وتحسين أنظمة القنوات لتوزيع المياه كان سمة من سمات القرن التاسع عشر والقرن العشرين. وقد تركزت بصورة خاصة في مناطق زراعة القطن في مصر وتركستان.

كانت المؤاجرة الأسلوب الزراعي السائد في عام ١٨٠٠، حيث كان يتم بموجبها تقسيم المحصول بين صاحب الأرض والمستأجر بنسب تعتمد على مستلزمات الإنتاج المتمثلة في الأرض واليد العاملة والبذور والأدوات (من ضمنها حيوانات الحراثة الخ) والمياه. وفي معظم أنحاء المنطقة كانت القرية الوحدة الاقتصادية الرئيسية بخصائصها الثلاث المتمثلة في أراضي القرية المشاع والتي كان يعاد توزيعها من حين لآخر بين الفلاحين، والمسؤولية الجماعية في دفع الضرائب والرسوم الأخرى والمسؤولية المشتركة في توفير اليد العاملة لأداء الأعمال العامة. وفي بعض المناطق كانت الملكية الخاصة أكثر شيوعاً مثل غربي الأناضول ومصر السفلى وجزء من سورية. ولم تكن القنانة (عبودية

الأرض) التي تربط الفلاح بالأرض أمراً شائعاً كما أنها لم تكن غير معروفة. وكان هناك عدد قليل من العمال الذين لايملكون أراضي في عام ١٨٠٠.

وعلى المستويين الفردي والجماعي كان الفلاحون يتمتعون بحقوق في الأرض: الحق في زراعة الأرض خلال فترة حياتهم ثم توريثها إلى أبنائهم وهجرها من حين لآخر بصورة مؤقتة والحصول على حصصهم من المحصول التي كانت تحدد حسب مساهمتهم في عوامل الإنتاج. كما كان على الفلاحين التزامات معينة: دفع ما يستحق عليهم، وفي بعض الأحيان القيام بأعمال الخدمة في أرض المالك أو في الأراضي التابعة للحكومة، رغم أن خدمات العمل اليدوي كانت شاقة وكان الفلاحون عادة يدفعون مستحقاتهم عيناً، إلا أن المطالبة بدفعها نقداً كان قد أخذ يزداد في بعض المناطق، الأمر الذي كان يجبر الفلاح على زراعة محاصيل قابلة للتسويق. ومع نهاية القرن الثامن عشر، كان الدفع النقدي شائعاً في مصر السفلى رغم أنه كان أمراً نادراً في مصر العليا.

وكان الفلاحون يستخدمون في الزراعة أدوات بسيطة التي عادة ماتكون أدوات خشبية. وكانت الأسمدة نادرة الاستخدام. وكان تبوير الأرض سنتين كل ثلاث سنوات هو الأسلوب المتبع. وكانت المحاصيل الرئيسية المزروعة لتوفير الغذاء للإنسان والعلف للحيوان تستهلك محلياً في معظم الأحيان من قبل الفلاح وعائلته. وفي مصر لم يكن الفلاح عادة يستهلك القمح الذي ينتجه بل كان يبيعه ويتناول حبوباً أرخص ثمناً منها وهي الذرة الصفراء والذرة الرفيعة (السورغم). أما ما يتبقى من المحصول فكان يقدم إما كدفعات عينية للمالك أو يباع لتوفير المال اللازم لشراء السلع أو دفع الضرائب. وكان مدى إمكانية هذه المبيعات تختلف من منطقة لأخرى. وكان المحصول يباع عادة في السوق المحلية. وفي ظروف استثنائية كان يُسوّق إلى السوق الإقليمية - إذ كانت استانبول تستهلك المحصول الوارد من مناطق بعيدة - أو في التجارة الدولية. كما كان المزارعون يربون الحيوانات لإنتاج الألبان واللحوم، وكانت تستخدم من أجل الزراعة أو للبيع. فعلى سبيل المثال، كانت صربيا تصدر ٢٠٠٠٠٠ خنزير سنوياً إلى النمسا. وكان الشطر الأكبر من الشرق الأدنى، أي جميع المناطق الواقعة في الشمال والمناطق التلالية في الجنوب، يعتمد في الزراعة على الأمطار لذلك كانت احتمالية انخفاض المحصول في السنوات الجافة إلى ربع المحصول الذي يمكن جنيه في سنة طيبة. وفي المناطق القليلة التي تسود فيها الزراعة المروية، ولاسيما في جنوبي وشرقي المنطقة وخاصة مصر والعراق وتركستان، فقد كانت الفيضانات أو الأنهار الواطئة تحدث نفس التأثيرات. وكانت مصر تستخدم نظام الري الحوضي حيث كانت الأرض تغمر بالمياه في شهر آب وتزرع في الخريف بمحصول شتوي (قمح شعير بازلاء أو فاصولياء). أما المحاصيل الصيفية

كالأرز والسكر والنيلة والقطن والذرة الرفيعة فقد كانت تروى بواسطة نواعير بدائية متوضعة على ضفاف الأنهار لرفع المياه.

وأخيراً كانت القرى تقوم ببعض النشاطات الصناعية. وفيما عدا توفير الخدمات المحلية مثل الحدادة، كانت تنتج بعض الصناعات اليدوية للاستخدام الخاص أو لإعدادها للبيع. وفي بعض المناطق، كان هذا النشاط الصناعي يعتبر سمة رئيسية في حياة القرية ولاسيما في جنوبي بلغاريا وتيسالي، وسوف نأتي على ذكرها فيما بعد. وفي معظم الأحيان كان النشاط الصناعي محدوداً. بيد أنه يجب أن لانقلل من أهميته في جميع المناطق في الشرق الأدنى التقليدي. فاستناداً إلى إحدى الحسابات كانت الأعمال الزراعية في ظل نظام الري الحوضي في مصر تحتاج إلى ١٥٠ يوم عمل، مما كان يتيح متسعاً من الوقت أمام الحرف اليدوية وذلك إذا أغفلنا عمل النساء والأطفال. ومن المثير للاهتمام، أن الري السنوي المعمول به في القرن التاسع عشر أدى إلى زيادة الوقت المطلوب للزراعة إلى حوالي ٢٥٠ يوماً في السنة، الأمر الذي خفّض كثيراً من الوقت الذي كان يمكن تخصيصه للأعمال الحرفية.

إن قصة العلاقة بين الفلاح والمالك قصة معقدة. فهي تبدأ بالواقع البارز المتمثل في أن الأرض كانت المصدر الرئيسي للثروة وإنه بشكل أو بآخر كان على الغالبية العظمى من السكان والمؤسسات الأخرى أن تعيش من خيراتها، لذلك كانت تطالب بحصص من إنتاج الأرض. فقد كانت الدولة هي المؤسسة الرئيسية ومن وجهة نظر الدولة (والشرع الإسلامي) كان ثمة ثلاثة أنماط من الأرض: الملك والوقف والأميري.

كانت أرض «الملك» تماثل في الشرق الأدنى حيازة الأرض الحرة ويمكن وراثتها وبيعها وشراؤها. وفي الأساس كانت أرض الملك جزءاً من أراض تقع في المدن أو الحدائق الواقعة قرب المدن. ورغم أن هذه الفئة كانت تشمل معظم الأراضي المعدة للبناء والأراضي الزراعية؛ إلا أنها كانت تشكل جزءاً ضئيلاً جداً من مجمل الأراضي ويمكن إغفالها هنا.

أما الوقف(*) فهو منحة خيرية تُخصص فيها العوائد الناجمة عن ملكية محددة لأغراض خيرية مثل بناء جامع أو ضريح أو مدرسة أو طريق أو جسر أو خان أو الإشراف عليها، ومن الجائز ألا تكون هذه الملكية أرضاً، إلا أنه نظراً لأن الأرض كانت المصدر الرئيسي للثروة فقد جرت العادة أن تكون أرضاً. وكانت تمنح مساحات شاسعة من الأرض للوقف لصالح مؤسسات كبيرة مثل العتبات المقدسة الشيعية الهامة في العراق.

(*) الوقف عدة أنواع أهمها: الوقف الخيري والوقف الذري والوقف المشترك (المترجم).

ويجدر مقارنته بنموذج الملكية في أوروبا في القرون الوسطى المعروف بالأرض الحبيسة. وشأن الكثير من شركات الإئتمان الحديثة، لم يكن الوقف من الناحية العملية يتم بسبب الأعمال الخيرية فقط بل كذلك لتفادي دفع الضريبة إلى الدولة؛ إذ يمكن أن يمنح الوقف لضمان ذهاب جزء لا بأس به من العوائد إلى القائمين على الوقف. وبهذه الطريقة يمكن للعائلة أن تتفادى دفع الجزء الذي يخص الدولة (أو دفع نسبة منخفضة) بتسميتها باسم القائم على الوقف. وقد أفادت عائلات رجال الدين بصورة خاصة من هذه الطريقة. ومع نهاية القرن الثامن عشر كان خمس الأراضي القابلة للزراعة في مصر في عداد الوقف. وكان الوقف يشتمل على الأراضي سواء كانت في المدن أو في الأرياف.

وكانت أكثر من ٩٠ بالمائة من الأراضي تنضوي تحت فئة الأميري (أو الميري) أي أنها كانت أرضاً تُلزم بدفع قسم معين (عادة مايكون العشر ويمكن أن يصل إلى الثلث) من منتجاتها إلى الدولة. وكانت كل أراضي الميري تقريباً تقع في الريف التي إما أن تكون أرضاً يباباً أو مرعى أو أرضاً قابلة للزراعة. وكانت الأرض اليباب فئة واسعة جداً ولم تكن تدفع شيئاً، أما أرض المرعى فإما أن تكون مراعي للبدو أو كانت في معظم الأحيان المراعي المنتشرة حول القرى لاستخدامها لرعي حيوانات القرويين. أما الأراضي القابلة للزراعة فكانت المصدر الرئيسي للمدفوعات رغم أن ضريبة عشر المحصول الزراعي كانت تقابلها عادة ضريبة واحد على أربعين بالنسبة للقطعان.

كانت الدولة من الناحية النظرية أكبر مالك للأرض في الشرق الأدنى. إلا أن الدولة كانت تعوزها أداة الجباية المباشرة من المزارعين، لذلك كانت تمنح عادة حصتها من المحصول إلى أفراد مقابل تقديم خدمات لها. و كانت بعض هذه الأراضي تمنح إلى البيروقراطيين، إلا أن معظمها كان يمنح لقاء خدمات عسكرية لأن الحرب كانت النشاط الرئيسي للدولة. ولم تكن تمنح بعض الأراضي بهذه الطريقة بل كان يحتفظ بها كعقارات للإمبراطورية. وكانت العوائد تجبى مباشرة من قبل موظفين يتقاضون راتباً أو مزارعين يدفعون الضرائب. وفي معظم المناطق العثمانية (معظم الروملّي والأناضول وشطر كبير من سورية والعراق ولكن ليس في مصر) كانت عائدات الدولة تخصص لفرسان السباهية مقابل تقديمهم خدمات عسكرية معينة. وكان يطلق على الحيازات أسماء مختلفة إلا أن الوحدة الأساسية كانت التيمار. وكانت تسود إيران حالة مماثلة. وقد أصبح أصحاب هذه الحيازات أو أمثالهم أصحاب الأراضي الفعليين، وكانوا يتعاملون مع الفلاحين أو ممثليهم مباشرة أو من خلال وكلائهم. ونقول «فعليين» لأنه من الضروري تقديم تفسير مبسط لهذا العرض. فالشيء الذي نتحدث عنه هو مصير حصة الدولة من المحصول، وأغفلنا احتمالية مطالبة أناس آخرين بحقهم في المحصول أي بمعنى

آخر، كان هناك مالكون آخرون ولأننا لا نعرف مايكفي عن الوضع الفعلي والواقعي، ولأننا نعتقد أن الأمر كان كذلك، فإننا ننزع لأن نعتبر صاحب الحيازة على أنه المالك الوحيد للأراضي التي خصصت له كجزء من العائد.

وفي أوائل القرن الثامن عشر بدأ يعتري هذا النظام الخلل، إذا لم يكن في وقت أبكر من ذلك. إلا أن النظام لم يخدم المصالح الجديدة للدولة أو مصالح مالك الأرض. والشيء المحيّر في تاريخ الشرق الأدنى الحديث، هو مالذي حل مكان هذا النظام بدقة في مختلف المناطق، وما هو تأثيره. وحسب معلوماتنا، فقد حل محله عدد من النظم التي من بينها التوسع في أملاك الأوقاف (الأمر الذي لم يعد يعنينا) ونظام الجفالك ونظام الالتزام.

يبدو واضحاً أن الجفالك (في لغة البوسنة أغاليك وبك ليك) كان الشكل السائد للملكية في الأقاليم الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية، والذي توسع ليشمل الأناضول. ويحتدم الجدال حول طبيعة الجفالك، فقد كان عبارة عن عقار قابل للتوريث. وحسب التفسير الماركسي الذي انتشر بسبب الأبحاث المستفيضة التي قام بها المؤرخون البلقان في السنوات الأخيرة حول هذا الموضوع، فقد كانت وحدة زراعية واسعة النطاق يعمل فيها عمال يتقاضون أجراً ويشاركون في المحصول وينتجون محاصيل لبيعها في الأسواق، وهذا يشكل مرحلة انتقالية بين الإقطاع والرأسمالية. وناقش باحثون آخرون هذا الرأي وأكدوا على أن الجفالك من هذا النوع كان نادراً، وكان يتركز في مناطق تقع بالقرب من المدن الكبيرة وتنتج محاصيل لبيعها في أسواق هذه المدن مثل منطقة استانبول وأدرنة، أو كانت تقع في مناطق زراعية متخصصة في زراعة معينة مثل منطقة زراعة القطن في مقدونية أو في أضنة. ويناقش أعداء الماركسية أن الغالبية العظمى من الجفالك كانت جفالك صغيرة وكانت تزرع بدون عمال مأجورين، أو كانت تعمل فيها أسرة واحدة. وبدون مزيد من البحث لايمكن للمرء أن يرجح صحة أي من هذين الرأيين، لكننا نميل للأخذ بالرأي الثاني القائل بأن ملكية الأراضي على نطاق واسع لم تكن شائعة في المنطقة. وكانت تسود ملكيات لصغار الفلاحين في معظم أنحاء الروملّي والأناضول وكانت الاستثناءات الرئيسية لذلك تقع في شرقي الأناضول وفي رومانيا اللتين أصبحتا منطقتين ذات ملكيات كبيرة. ويمكن أن يعود أحد أسباب ذلك إلى طرد أصحاب الأراضي المسلمين فيما بعد كما حدث في بلغاريا.

أما الالتزام الذي كان أكثر شيوعاً في الأقاليم العربية من الإمبراطورية العثمانية فيعني أن يلتزم شخص ما بجباية عائدات الأرض وضرائبها لقاء مبلغ معين يدفعه، وبتعبير أكثر

عمومية حقه في جباية حصة الدولة من عائدات الأرض، وكانت تعطى إلى الشخص الذي يدفع أعلى مبلغ، رغم أن الأمر لم يكن بالبساطة التي يبديها هذا التعريف لأن التأثير المحلي كان في أغلب الأحيان هاماً. وفي الغالب كان حاكم الولاية أو الأقاليم يضمن مزرعة لتحصيل الضرائب لولايته (وكان يحصل عادة على قرض من المصرفيين الأرمن في استانبول لتمويل الصفقة) ويقوم بتأجير هذه المزارع من الباطن. وفي بعض الحالات كما كان الحال في أفغانستان في ١٨٤٠ كان رئيس الوزراء يلتزم جميع مزارع الدولة. ومع مرور الزمن، تحولت الكثير من مزارع الالتزام إلى إقطاعيات يتصرف بها الملتزم ويورثها إلى أبنائه. وبقيت مزارع الالتزام محور نظام جباية الضرائب العثماني خلال القرن التاسع عشر، إلا أن ملكية الأرض كانت خاضعة لتعديلات رئيسية نتيجة لتصرف الدولة والعوامل الاقتصادية السائدة. وعلى خلاف الوضع في الروملّي والأناضول فقد أصبحت الأملاك الشاسعة والمشاركة العرف السائد في الأقاليم العربية.

وكثيراً ما ذكر أن الانتقال من نظام التيمار إلى نظام الجفالك أو الالتزام كان يلحق ضرراً كبيراً بالفلاحين. إذ قيل إنه في ظل نظام التيمار المنظم جيداً كانت حقوق الفلاحين محمية، أما في نظامي الجفالك والالتزام فكان الفلاحون دون أية حماية وكانوا عرضة لجشع واستغلال أصحاب الأراضي. وقد اكتنفت أسس هذه المناقشة شكوك فيما يتعلق بالجفالك، إذ أنه في الحقيقة توجد إثباتات قليلة باستثناء عدد من البيانات العامة والأمثلة المنفردة بالنسبة لوجهتي النظر القائلتين بأن أحوال الفلاح كانت جيدة في ظل نظام السباهية، أو أنه كان يعيش في أحوال سيئة في ظل النظام الذي أعقب ذلك. ويمكن إيراد آراء عدد من الرحالة الأوروبيين حول هذين الرأيين، علماً أنه لايوجد دليل واضح يبين أن السخط الذي تقاس به الثورات التي قام بها الفلاحون كان أشد في ظل نظام معين بالمقارنة بنظام آخر.

لقد كانت جميع الظروف المحلية على قدر من الأهمية. فقد كان الفلاح بحاجة إلى حماية وإلى رأس مال، وكان صاحب الأرض بحاجة إلى العمال وإلى عوائد منتظمة لزراعة أرضه والإبقاء بمتطلبات الحكومة. ولم يكن الاستغلال البشع يخدم كلاً من صاحب الأرض أو الفلاح. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان وجود أراضي شاسعة غير مزروعة يعني أن الفلاحين الذين كانوا يُعاملون معاملة سيئة كان من الجائز أن يهجروا الأرض، وهم على ثقة بأنهم سيجدون صاحب أرض أفضل في مكان آخر. وكان من البدائل الأخرى بالنسبة للفلاح أن يتجه صوب الجبال ويعيش حياة راع أو فلاح أو قاطع طريق. ومن أمثال هؤلاء الكليفت في اليونان، والهايدوك في صربيا، والهايدوت في بلغاريا. وقد اقترح أريك هوبسبوم أن هؤلاء الأشخاص الذين أطلق عليهم

اسم قطاع طرق اجتماعيين لم يظهروا إلا عندما تفسخ النظام الزراعي التقليدي وحلت محله الزراعة الرأسمالية. إلا أنه لايمكن الأخذ بهذا الاقتراح لأنه تفسير غير واف. إذ أن الكليفت ورفاقهم لم يكونوا ظاهرة جديدة وكان ارتباطهم بالأراضي التي بدأت تظهر فيها أنماط زراعية جديدة أقل من ارتباطهم بالأراضي التي تحيط بها أراض قفر وجبال. وخلال الشطر الأخير من القرن التاسع عشر بدأ يطرأ تغير على الوضع بسبب ازدياد عدد السكان واشتداد ساعد الأعيان بموجب قانون الأراضي العثماني عام ١٨٥٨، والضغط على الأراضي في بعض المناطق ولاسيما في مصر. ويلاحظ في هذه الفترة ظهور أصحاب أراضي كبار وعمال زراعيين لايملكون أرضاً في بعض المناطق. غير أن هذا التدهور في الأحوال الريفية برز جزئياً بسبب تزايد قيمة المحصول واستنباط صمام أمان آخر للفلاحين الساخطين يتمثل في الانتقال إلى المدن حيث أدى تدهور نظام الأصناف الحرفية إلى جعل إيجاد فرص عمل أكثر سهولة.

كان الجزء الأعظم من النشاط الصناعي يتم في المدن. وكما أسلفنا فقد كان ثمة استثناءات نذكر منها مثالاً بارزاً وهو التعاونية الزراعية في أمبلاكيا في تيسالي التي كانت تنتج قطناً منسوجاً أحمر وكانت تصدره إلى أنحاء أوروبا. وقد حققت هذه التعاونية نجاحاً كبيراً خلال سنوات عديدة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لكنها آلت إلى السقوط في نهاية الأمر بسبب المنافسة الأجنبية. كما امتد النشاط الصناعي من مدن معينة في البلقان إلى القرى المجاورة التي تخصصت في مراحل إنتاجية مختلفة. وكانت هذه الأنشطة تميز المنطقة الواقعة حول بلوفديف (فيليبوبوليس) في تيسالي التي اشتهرت بصناعة العباءات التي كانت عبارة عن قماش صوفي خشن وكان استعماله واسع الانتشار في الشرق الأدنى وكانت تشتريه الحكومة العثمانية بشكل خاص لصنع بذات لجنودها. كما كانت مدينة أخرى وهي سيلفن تركز على إنتاج العباءات وكانت تدر عليها أموالاً طائلة لتعاقدها على تزويد الجيش العثماني الجديد في العشرينيات من القرن التاسع عشر بالبذات العسكرية. وكانت صناعة العباءات ذات أهمية بالغة استمرت خلال القرن التاسع عشر، وحفزت زيادة الطلب على الصوف إلى إنتاج الأغنام في جبال البلقان. ومن الناحية الجوهرية، كانت صناعة العباءات تنشط في القرى المجاورة إلا أن مركزها والإشراف عليها كان في المدن. وحدث تطور آخر مشابه في أصقاع أخرى من الشرق الأدنى مثل تركستان، حيث أدخلت القرى الواقعة حول بخارى صناعة النسيج وصناعة السجاد.

وبشكل عام كانت الصناعات في المدن صناعات حرفية يقوم بها عمال ينتظمون في أصناف حرفية التي كان عددها في المدن كبيراً جداً. وبحسب ريموند أنه كان ثمة

مالايقل عن أربع وسبعين صنف حرفي في القاهرة عام ١٨٠١. وكانت أهم الصناعات السائدة صناعات تجهيز الأغذية المختلفة، وكانت أصناف الخبازين والطحانين واللحامين تشكل أكبر التجمعات في المدن وكانت تميل لأن تشكل الطبقة الأرستقراطية بين هذه الأصناف، كما كانت المهن المرتبطة بأعمال البناء تشكل مجموعة كبيرة أيضاً والتي كانت تضم أصناف عمال البناء والنجارين والحرف المرتبطة بالنقل مثل النوبتجية (أصحاب السفن) والحمالين الذين كانوا يشكلون في أغلب الأحيان أدنى مجموعة في الطبقة الاجتماعية من الأصناف، فضلاً عن الذين كانوا يشتغلون في الصناعة ويشملون عمال النسيج وعمال المعادن والجلود والأخشاب. وكانت المنشآت صغيرة، وتتألف عادة من المعلّم والصانع وعمال مياومين يعملون في منزل المعلم. وفي بعض الصناعات مثل صناعة النسيج، كانت تتم سلسلة من العمليات في هذه المنشآت الصناعية يقوم بتنظيمها مقاول أو متعهد. ويمكن أن يصبح هؤلاء على درجة كبيرة من الثراء. فقد قيّمت ثروة ميهالاكا غومو سرغيدان الذي اتخذت عائلته تجارة العباءات في بلوفيدف في ١٨٨٠ قبل وفاته بفترة وجيزة بمبلغ ٢٠٠٠٠ ليرة. وكانت توظف مبالغ ضئيلة فقط من الرأسمال في الأعمال الخاصة. وكانت المنشآت الكبيرة سواء أكانت منشأة واحدة أو مجموعة من المنشآت الحرفية الصغيرة توفر عادة طلبات الحكومة، ومن الأمثلة على ذلك صناعة البارود وبناء السفن. وفي كل مدينة كان هناك عدد كبير من أعضاء الأصناف الحرفية يعملون على تأمين طلبات الحكومة التي كانت تشمل المواد التي يحتاجها الجيش. ولكن إلى أي مدى كان هؤلاء يوفرون احتياجات الريف المجاور، فهذا أمر ثار حوله الجدل. فقد نحا بعض المؤلفين إلى التأكيد على العلاقة المتبادلة بين المدينة والريف، ويجادل آخرون التأكيد بأن الريف والمدينة كانا مكتفيين ذاتياً وأن المناطق الريفية كانت تلبي حاجاتها البسيطة للمصنّعين، وأن المدن بالإضافة إلى استيرادها الغذاء من الريف كانت تعمل للاكتفاء ذاتياً. ويرى الرأي الأخير هذا أن المدينة كانت ذات طابع طفيلي. ولايتسع المقام هنا للاستفاضة في بحث هذا الموضوع. ويمكن ملاحظة أن التباينات الإقليمية كانت على قدر كبير من الأهمية والإثارة. وفي بعض المجالات يمكن ملاحظة وجود علاقة ثلاثية بين القرية والبلدة والمدينة.

كنا قد ذكرنا الوظائف الاجتماعية التي تؤديها الأصناف الحرفية. فقد كان لها وظائف أخرى بالإضافة إلى وظيفتها الاقتصادية والإدارية. إذ كانت وظيفتها الرئيسية تتمثل في العمل كحلقة وصل إدارية بين الحكومة وسكان المدينة. وكان زعماؤها يمثلون الحكومة أمام سكان المدينة، وسكان المدينة أمام الحكومة. وفي معظم الأحيان كانوا يضطلعون بمهمات مالية تتمثل في جباية الضرائب للحكومة. كما كانت الأصناف

تضطلع بوظائف قانونية، إذ كانت تقضي في النزاعات التي تنشأ بين أعضائها. وفي بعض المدن مثل سيرس ودمشق، فكان هناك أفراد يتمتعون بنفوذ على جميع أعضاء الأصناف الحرفية، وكان بوسع هؤلاء الفصل في النزاعات الناشئة بين جميع الحرفيين. وكانت الوظائف الاقتصادية التي تضطلع بها الأصناف معنية بمراقبة الجودة (منها الإشراف على الأوزان والمقاييس وهي أمور كانت من اختصاص القاضي)، وتثبيت الأسعار وشراء المواد الأولية وتوريد السلع وتوزيعها والتحكم في الانتساب إلى الحرفة. وهذه الوظيفة الهامة منحت الأصناف القدرة على حماية استئثارها ووضع الحدود الفاصلة بين عملها وعمل الأصناف الأخرى. وكان من الصعب حماية هذه الوظيفة من الضغط الناجم عن تدفق المهاجرين الجدد إلى المدن الصغيرة. وبرزت في القرن التاسع عشر في أقاليم الروملّي خلافات حادة بين أعضاء الأصناف الحرفية المسلمين الأصليين والمهاجرين الجدد المسيحيين السلاف من الريف. وعلى المدى الطويل كانت الأصناف الحرفية تعتمد على الحكومة التي كان عليها أن تعترف بالأصناف الجديدة، كما كان يحق لها أن تسحب اعترافها من أي صنف إذا ما تلا ذلك تدنٍ في الجودة أو حدوث اضطرابات اجتماعية.

واستمر نظام الأصناف الحرفية سحابة القرن التاسع عشر في معظم مناطق الشرق الأدنى، إلا أن هذه الأصناف فقدت معظم وظائفها ولاسيما الاقتصادية. وكان بقاؤها يعتمد بشكل خاص على الفوائد التي تقدمها للحكومة كبديل للبيروقراطيين. بيد أنه ما أن تمكن البيروقراطيون من تطوير وظائفهم الإدارية حتى أخذت الأصناف الحرفية في الاختفاء. وحتى نهاية القرن الثامن عشر حافظ السكان المسلمون على الأصناف بصورة كبيرة التي كانت تسود في جميع المدن الصغيرة. وفي القرن التاسع عشر بدأ المسيحيون يدخلون إلى هذه الأصناف أو أخذوا يشكلون أصنافاً حرفية خاصة بهم وحصلوا على اعتراف بها. ففي استانبول، كان من بين ١٣٣٠٠٠ عضو في الأصناف الحرفية ١٣٠٠٠ عضو مسيحي في عام ١٨٧٠. وما أن بدأ يشتد عود الأصناف الحرفية المسيحية حتى أخذت تنحو لأن تستقل أكثر عن السلطات العثمانية وراحت ترتبط بشكل وثيق مع كنائسها وتقيم علاقات مع أوروبا. لكن اقتحام غير المسلمين لنظام الأصناف الحرفية يعكس مدى دخولهم في الاقتصاد. ففي عام ١٨٠٠ كان نظام الأصناف مرادفاً بشكل أو بآخر للصناعة في الشرق الأدنى. ومع حلول عام ١٩٠٠، كانت معظم الصناعات تقع خارج نطاق الأصناف الحرفية وكان يهيمن عليها غير المسلمين.

كان النقل في الشرق الأدنى في عام ١٨٠٠ يعتمد بصورة كبيرة على الحيوانات.

وقد أفاد عدد قليل من المناطق من استخدام البحر. فقد تمكن البحارة اليونانيون من السيطرة على شواطئ البحر المتوسط، والبحارة العرب على البحر الأحمر والخليج العربي. وكانت هناك أنهار قابلة للملاحة في بعض المناطق وخاصة نهر الدانوب والنيل ودجلة والفرات. وكان النقل البري سائداً في معظم المناطق. وفي غياب الطرق الصالحة للعربات ذات العجلات كان أسلوب النقل الشائع يتم على الحيوانات كالخيل والحمير والجمال.

ويجب عدم التقليل من قيمة قدرة النقل بواسطة الحيوانات. فقد بلغ عدد جمال قافلة دارفور في السودان التي كانت تنقل العاج والجلود والصمغ وريش النعام والتبر والنطرون إلى القاهرة ٥٠٠٠ جمل في عام ١٨٠٠، وهو رقم يمكن أن يمثّل أكثر من ١٠٠٠ طن من البضائع. وكانت قافلة السودان كبيرة جداً بسبب الظروف الخاصة لهذا الطريق. وفي أماكن أخرى كانت توجد قوافل أقل حجماً، إلا أن الكميات الإجمالية من البضائع المنقولة كانت لاتزال هامة. فقد كان يسير على طريق تريزوند، تبريز ١٥٠٠٠ حيوان كانت تنطلق في ثلاث رحلات في السنة وتنقل ٢٥٠٠٠ طن من السلع. غير أن النقل بواسطة الحيوانات بقي ضعيفاً وباهظاً ومحفوفاً بالمخاطر، وخاصة أنه كان من النادر نقل البضائع السائبة (غير المعبأة بأكياس) إلى مسافات طويلة. وكانت تُنقل مثل هذه البضائع كالحبوب إلى استانبول أو الخشب إلى مصر عن طريق البحر. وكانت قوافل الملح التي تعبر الصحراء الكبرى من الاستثناءات القليلة. وبناء عليه كانت معظم التجارة محلية، أما التجارة البعيدة فكانت تقتصر بشكل خاص على السلع العالية القيمة بالنسبة للوزن، أو على توفر الحيوانات والرقيق الذين يقومون بنقلها.

شهد القرن التاسع عشر تطور عدة أساليب جديدة من المواصلات. وكان أهم تطور في هذا المجال من الناحية التأريخية الملاحة البخارية على الأنهار الموجودة في المنطقة. فقد استخدمت القوارب البخارية على الدانوب في العشرينيات من القرن التاسع عشر وعلى النيل والفرات ودجلة في الثلاثينيات منه، وعلى أنهار أخرى وخاصة تسيير الخدمة المنتظمة على نهر قارون في إيران التي افتتحت في عام ١٨٨٨. وقد وفرت القوارب البخارية نظاماً أكثر سرعة واقتصادية من السفن الشراعية. ثم بدئ باستخدام القوارب البخارية على نطاق واسع على الطرق البحرية حول الشرق الأدنى، رغم أن التكاليف العالية للنقل بالبخار كان يعني أنه في السنوات الأولى اقتصر استخدام السفن البخارية على نقل البريد والركاب والسلع الباهظة الثمن في حين استمر نقل معظم البضائع على السفن الشراعية. ومع حلول الشطر الثاني من القرن بدأت السفن البخارية تحل محل التجارة السائبة وعزز افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ استخدامها بصورة كبيرة.

كانت السكك الحديدية أهم وسيلة للنقل في القرن التاسع عشر، وبدأت تلعب دوراً هاماً متزايداً في الشرق الأدنى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومنذ عام ١٨٣٤ وضع محمد علي حاكم مصر الحديثة خططاً لإنشاء خط حديدي يربط القاهرة بالسويس، إلا أنه لم يتم ذلك إلا في عام ١٨٥٨ عندما أصبح جزءاً من خط يربط الإسكندرية بالسويس عن طريق القاهرة. ونشطت بعد ذلك حركة كبيرة في مد السكك الحديدية في مصر ومع حلول عام ١٩٠٥ كان هناك ٣٠٠٠ كيلو متر من الخطوط الحديدية الحكومية، و١٤٠٠ كيلو متر من الخطوط الحديدية الضيقة الخاصة. وفي الإمبراطورية العثمانية بدئ مد الخطوط الحديدية بعد حرب القرم، وقد مد خط حديدي لفتح وادي الدانوب، وفي عام ١٨٦٨ منح امتياز لإنشاء خط حديدي يربط استانبول بالشبكة الأوروبية في فيينا رغم أن هذا الخط لم يكتمل حتى عام ١٨٨٨ لأسباب سياسية. وفي ١٨٦٦ افتتح أول خط حديدي في الأناضول لجلب البضائع إلى إزمير من الداخل، وفي حوالي أواخر القرن أقيمت خطوط حديدية في سورية بتمويل فرنسي لربط المدن الرئيسية ببعضها، ومن دمشق مُدَّ خط جنوباً إلى المدينة المنورة (١٩٠٣ - ١٩٠٨) سُميّ بخط الحجاز وكان قد أقيم لخدمة الحجاج وكان ينطوي على أهمية استراتيجية. وكان خط حديد الحجاز الخط الحديدي الوحيد في الجزيرة العربية.

وكان خط حديد بغداد أفضل خط حديدي في الشرق الأدنى وذلك بسبب المنافسات الدبلوماسية التي رافقت إنشاءه. ففي عام ١٨٩٣ مُدَّ خط من سكوتاري البلدة الواقعة إزاء استانبول عبر مضيق البوسفور إلى أنقرة مع ربط مدن أخرى في الأناضول. وفي ١٩٠٣ منح امتياز لإنشاء خط آخر يمتد من قونية إلى بغداد وفي نفس العام إلى البصرة كخط فرعي. ولم يكتمل خط حديد بغداد إلا في عام ١٩١٤.

وكان من المزمع أن تتوسع الشبكة شرقاً من بغداد وحتى طهران عن طريق خانقين، إلا أنه لم يكتب لهذا الخط الظهور وبقيت إيران دون تطور هام في الخطوط الحديدية ماعدا خط قصير للشبكة الروسية التي امتدت من جولفا إلى تبريز حيث منحت امتيازاً بذلك عام ١٩١٣. وقد أفاد شرقي إيران من تطور السكك الحديدية في تركستان، وبين ١٨٨١ و ١٨٨٨ أنشئ خط حديدي عبر قزوين لربط بحر قزوين بسمرقند، وكان هذا الخط الذي يمر بالقرب من الحدود الإيرانية قد أتاح فرصاً جيدة للمنتجين في خراسان. ويمكن اعتبار عدم تطوير الخط الحديدي في إيران على أنه عامل هام في بطء حركة التغيير في إيران خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بالمقارنة مع مصر والإمبراطورية العثمانية. ولم يكن بإمكان أي نظام نقل آخر في القرن التاسع عشر أن

يؤمن الحركة السريعة لأعداد كبيرة من القوات أو كميات كبيرة من البضائع، وهما ميزتان أساسيتان لعملية التحديث السياسي والاقتصادي.

سارت عملية تطوير الطرق الملائمة للعربات ذات العجلات ببطء في الشرق الأدنى. وقد أحرزت المنطقة تقدماً ضئيلاً في هذا المجال في عام ١٩١٤. ولم ينجز سوى الشيء القليل قبل التسعينيات من القرن التاسع عشر، عندما بذلت محاولات لتحسين الطرق في الأناضول وبناء شبكة من الطرق قام بتشييدها الروس في شمالي إيران تربط طهران ببحر قزوين وقازوين. وفي الوقت نفسه، شيدت شبكة من الطرق في مصر السفلى بإشراف بريطانيا. وكان الطريق الهام الوحيد الذي شق في فترة أبكر طريق بيروت - دمشق الذي شق تحت إدارة الفرنسيين بين ١٨٥٩ و ١٨٦٣. وقد كان لهذا الطريق تأثير هام على اقتصاد المناطق الداخلية في سورية. ونتيجة لعدم تطوير الطرق لم يكن الشرق الأدنى مستعداً تماماً للاستفادة من اختراع العربات التي تساق بالمحركات في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

لقد أدى تنامي نقل البضائع عن طريق البحر ووصول سفن بخارية كبيرة قادرة على عبور المحيطات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى نمو مرافق الموانئ. فقد حدثت تطورات رئيسية في الإسكندرية الميناء المصري الهام لتصدير القطن كما طُوِّر ميناء بور سعيد والسويس ليصبحا مينائين حديثين بعد افتتاح قناة السويس. وعلى الساحل السوري، أصبح ميناء بيروت أكبر الموانئ الجديدة الذي بني بتمويل فرنسي بين ١٨٩٠ و ١٨٩٥. وإلى الشمال تم في ١٨٧٥ تحديث ميناء إزمير مركز التصدير الرئيسي في الإمبراطورية العثمانية وميناء استانبول أكبر مركز للاستيراد في عام ١٩٠١ وسالونيكا. وحدثت تطورات لاتكاد تذكر في أماكن أخرى. ورغم أن عدن أصبحت ميناءً رئيسياً، إلا أنها لم تخدم جنوب غربي الجزيرة العربية بل كانت تخدم حركة السفن المتنقلة بين السويس والشرق والتجارة الإقليمية لغربي المحيط الهندي. وباستثناء تعديلات بسيطة في عبدان لم تطرأ تغييرات هامة في الخليج العربي قبل عام ١٩١٤ وهذا يعني أن إيران قد واجهت عوائق كبيرة جداً في نموها الاقتصادي بسبب عدم وجود ميناء جنوبي قادر على التعامل مع كميات ضخمة من البضائع.

لم تكن المعلومات في الشرق الأدنى في ١٨٠٠ تنتقل بصورة أسرع مما كان ينقله بريد التتار. فقد كان بريد التتار الذي كان ينقله مراسلون متخصصون يبدلون خيولهم أو جمالهم في محطات بريدية خاصة، كان بالوسع أن يحقق سرعات مذهلة إلا أنه غالباً ما كان يعتريه البطء عند استخدامه لنقل طرود البضائع القيّمة. وقد تغير هذا

الوضع مع دخول التلغراف (البرق) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد بدأ التلغراف في الإمبراطورية العثمانية عام ١٨٥٥ عندما تم مد خط يصل استانبول بأدرنة ليربط شبكة التلغراف الأوروبي. ومن وجهة النظر الأوروبية، كان من الأهمية بمكان مد خطوط في الشرق الأدنى لربط أوروبا بالممتلكات والمصالح الأوروبية الممتدة إلى الشرق: أما من وجهة نظر الدولة العثمانية، فكان التلغراف نظاماً ذا أهمية بالنسبة للاتصالات الداخلية الذي كان بإمكانه أن يجعل استانبول قادرة على التحكم بالحكومات الإقليمية بصورة أقوى. وكما ذكر السفير البريطاني في السبعينيات من القرن التاسع عشر، السير تشارلز إليوت فإن التلغراف «أكثر الأدوات فعالية لطاغية يريد التحكم والسيطرة على مسؤوليه» وفي ظل هذا الحماس المزدوج انتشر نظام التلغراف بسرعة. وسرعان ما سيطرت الحكومة الإيرانية على شكوكها الأولية، وتم في عام ١٨٦٤ مُدَّ خط تلغراف يربط بغداد مع بوشير عبر طهران ومدن إيرانية رئيسية أخرى. كما شهدت الستينيات من القرن التاسع عشر تطور نظام التلغراف في مصر. وبدأت الخدمات البريدية الحديثة تدخل إلى الشرق الأدنى عام ١٨٣٤ مع افتتاح البريد العثماني رغم عدم نجاحه. وقد حظي البريد الأجنبي بالتفضيل لفترة طويلة. وأخيراً جاء تطور الصحف الذي ضمن توزيعاً وانتشاراً أكبر للمعلومات. فقد صدرت أول صحيفة في كل من مصر والإمبراطورية العثمانية عام ١٨٢٩ - ١٨٣٠، وكانت عبارة عن صحيفة رسمية تُعني بنشر التشريعات والمراسيم. وسرعان ما بدأت تظهر صحف بلغات أوروبية غربية ويونانية ولغات أخرى. لكن لم تبدأ صحيفة تركية عثمانية تحمل أخباراً متنوعة في الظهور إلا في الستينيات من القرن التاسع عشر. وكان السبعينيات من القرن التاسع عشر العصر الذهبي لتطور الصحافة العربية المصرية الذي تم بصورة رئيسية على يد المهاجرين اللبنانيين النصارى، ومع حلول نهاية القرن التاسع عشر كانت في مصر صحافة تتمتع بقدر كبير من الحرية، وكانت قادرة على نقل الأخبار ومناقشة طائفة واسعة من الموضوعات. وكالعادة تخلفت إيران ولم تظهر صحف إيرانية بأعداد هامة إلا بعد الثورة الدستورية عام ١٩٠٦.

تمخضت ثورة الاتصالات في القرن التاسع عشر في الشرق الأدنى عن ثلاث نتائج رئيسية: الأولى زيادة إحكام قبضة الحكومة على أراضيها وموظفيها. وفي غضون ذلك أتاح تطور الجرائد بروز معترك سياسي استغله نقاد الحكومة. والثانية أن شكل تطور الاتصالات مع تطور الموانئ وانعكاس ذلك بالتالي على الاقتصاد العالمي أدى إلى حدوث عدم توازن جديد في النمو الاقتصادي للمنطقة عن طريق زيادة بعض المناطق وترسيخ محاصيل ذات أسواق تصديرية. والثالثة إن هذه الثورة نحت إلى كسر عزلة أجزاء

مختلفة من المنطقة وأدت إلى زيادة التبادل وانخفاض حدوث مجاعات وتعزيز منحى الاعتراف بعضوية مجتمعات أكبر.

يمكن تصنيف التجارة في الشرق الأدنى في ثلاث فئات: محلية وإقليمية ودولية. ولاتتوفر لدينا إحصاءات تتعلق بالتجارة المحلية إلا أنه توجد أسباب تدعو للاعتقاد بأنها كانت الأكبر من حيث الحجم والقيمة. وكان يديرها تجار صغار وتتم بواسطة المنتجين مباشرة، وعادة ما تتم عن طريق المقايضة. كما لاتتوفر لدينا إحصاءات يمكن الركون إليها أو إحصاءات شاملة عن التجارة الإقليمية، أي حركة تبادل السلع داخل الشرق الأدنى. وكانت هذه التجارة تتم جزئياً بالتبادل المباشر مثل التجارة بين مصر والسودان، أو التجارة بين مصر وسورية، وكانت تشمل جزئياً تزويد المدن الكبيرة مثل استانبول بالمؤن والإمدادات، وجزئياً عن طريق إقامة أسواق موسمية ولاسيما في الأناضول والروملّي. أما التجارة الدولية، فكانت تتم بين منطقة الشرق الأدنى وأوروبا من جهة، ومع الشرق من الجهة الأخرى. وثمة سبب يدعو للاعتقاد بأنه حتى نهاية القرن الثامن عشر كان استيراد القماش والتوابل والسلع الأخرى من جزر الهند الشرقية أكثر أهمية من التجارة الأوروبية إلى الشرق الأدنى ككل، وبالتأكيد أكثر أهمية بالنسبة للمناطق التي توفر السلع عبر البحر الأحمر والخليج العربي. واستناداً إلى ريموند فإن التجارة المصرية في نهاية القرن الثامن عشر (ماعدا التجارة المحلية) كانت مقسمة على النحو التالي: ٤٥ بالمائة مع أصقاع أخرى من الإمبراطورية العثمانية، ٣٥ بالمائة مع البحر الأحمر، ١٤ بالمائة فقط مع أوروبا. وكانت التجارة الأوروبية تتم عبر أربعة محاور: عبر بحر قزوين والبحر الأسود مع روسيا، وعن طريق حدود البلدان البلقانية مع النمسا، وعن طريق البحر المتوسط مع أوروبا الغربية. ولاتتوفر لدينا سوى معلومات قليلة عن حجم هذه التجارة. فقد كانت التجارة عبر بحر قزوين مختصة بشكل أساسي بالحرير الخام الوارد من شمالي إيران. وتطورت تجارة البحر الأسود بعد عام ١٧٧٤ إلا أنها لم تصبح هامة إلا بعد عام ١٨٩٢ على أيدي التجار اليونانيين وتحت راية العلم الروسي. وكانت التجارة النمساوية تميل لصالح الإمبراطورية العثمانية ـ فقد قُدر في عام ١٧٧٩ أن الصادرات إلى النمسا فاقت الواردات بنسبة خمسة إلى واحد، ومعظم المعلومات المتاحة تتعلق بتجارة البحر المتوسط. وكانت فرنسا تهيمن على التجارة خلال معظم القرن الثامن عشر. وكنتيجة للحروب الثورية والثورة الصناعية أخذت بريطانيا تهيمن على تجارة البحر المتوسط واستمر هذا الحال عبر القرن التاسع عشر رغم أن التجارة الفرنسية وخاصة في منتصف القرن كانت على قدر من الأهمية.

كان نمو التجارة هو أول تغير واضح في التجارة خلال القرن التاسع عشر. فقد

ازدادت التجارة المصرية بنسبة ٤٪ بالسنة والعثمانية ٢,٥٪ والإيرانية بحوالي نفس هذه النسبة. ويمكن مقارنة هذه الأرقام مع معدل رقم التجارة الدولية البالغ ٣,٥٪ في السنة مما يتبين أن الشرق الأدنى كان قريباً من المعدل العالمي أو أقل منه بقليل. وكانت الزيادة في التجارة بالتأكيد أعلى من تزايد عدد السكان وارتفاع الناتج القومي الإجمالي، مما يوضح أن التعادل أصبح نسبياً أكثر أهمية لشعب الشرق الأدنى. إلا أن عيوب هذه الإحصاءات تتمثل في أنها تقوم أساساً على أرقام التجارة الدولية، ولاتأخذ بعين الاعتبار التبادلات الإقليمية على نحو كاف ولاتأخذ بالحسبان التجارة المحلية أبداً.

إن التغير الرئيسي الذي طرأ على شكل التجارة خلال القرن التاسع عشر يتمثل في الأهمية الكبيرة للتجارة الإقليمية مع أوروبا ومع الشرق وأفريقيا. ومع حلول نهاية القرن التاسع عشر، رغم أن ٩٠٪ من تجارة الشرق الأدنى كانت تتم مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أما التجارة مع الشرق فكانت ضعيفة وربما كان هذا الزعم مبالغاً فيه ويقلل من أهمية تجارة إيران والعراق والجزيرة العربية مع الهند. وكانت بريطانيا الشريك التجاري الرئيسي، بينما لعبت كذلك فرنسا والنمسا دوراً رئيسياً في النصف الأول من القرن التاسع عشر وألمانيا وروسيا وإيطاليا في الشطر الأخير من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين. واستمرت روسيا تتمتع بوضع مفضل في السوق الإيرانية الشمالية، ففي عام ١٩١٣ حازت روسيا على ٧٠٪ من صادرات إيران وكانت تزودها بأكثر من نصف وارداتها. وفي ١٩١٤، كانت بريطانيا لاتزال الشريك التجاري الرئيسي للإمبراطورية العثمانية إلا أن نصيبها من الواردات العثمانية هبط إلى ١٩٪ والصادرات إلى ٢٢٪ أما التجارة مع مصر فبلغت ٣١٪ بالنسبة للواردات و ٤٣٪ للصادرات.

وثمة تغيير ثالث يتعلق بخصائص التجارة مع الشرق الأدنى. ففي عام ١٨٠٠ كانت تجري في الشرق الأدنى تجارة مختلطة. فقد كانت أوروبا تصدر مواداً أولية ومواداً غذائية وسلعاً مصنعة وتستورد سلعاً مماثلة. فعلى سبيل المثال، كانت تركستان تصدر بضائعها المصنّعة إلى روسيا بنسبة أكبر مما تستورده. ومع نهاية الفترة كان الشرق الأدنى يصدّر الغذاء والمواد الأولية وكان يستورد السلع المصنّعة بالإضافة إلى بعض الأغذية، ولاسيما الحبوب والسكر والقهوة والشاي. وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بفترة وجيزة، بلغت قيمة السلع الثلاث الأخيرة (السكر والقهوة والشاي) ٣٠٪ من واردات إيران و ١٠٪ من واردات الدولة العثمانية. وكان نسيج القطن يشكل أكبر مادة مستوردة حيث بلغ حوالي ٣٠٪ من الواردات إلى الشرق الأدنى بين عام ١٨٤٠ و ١٩١٤. وقد تباينت صادرات الشرق الأدنى إلى أوروبا إلا أنه كان على رأسها القطن (كمادة أولية) الذي

كان يشكل المادة التصديرية الرئيسية من مصر (٩٠٪ في عام ١٩١٤) ومن تركستان. كما كان القطن مادة هامة في الصادرات من الإمبراطورية العثمانية ومن إيران (١٩٪) خلال فترة (١٩١١ ـ ١٩١٣). أما بالنسبة للمواد الرئيسية الأخرى فكان الحرير الخام يشكل ربع صادرات سورية. وفي إيران بلغ حجم تجارة الحرير الخام ثلث الصادرات في منتصف القرن التاسع عشر إلا أن الإصابة بمرض دودة القز في أواخر القرن التاسع عشر خفض إنتاج الحرير في أقاليم قزوين إلى حدٍ كبير وكانت الفواكه المجففة والتبغ والخشخاش (الأفيون) والصوف والحبوب تتصدر سلم الصادرات في الشرق الأدنى. ويعزى السبب الرئيسي للتغيير الذي طرأ على خصائص تجارة الشرق الأدنى إلى الثورة الصناعية في أوروبا التي منحت الصناعة الأوروبية تفوقاً واضحاً على صناعة المناطق الأخرى من العالم. وكان من بين العوامل الأخرى انخفاض تكاليف النقل وبروز ظروف مواتية للتجارة من خلال اتخاذ إجراءات معينة مثل المعاهدة الإنكليزية ـ العثمانية عام ١٨٣٨ التي حددت بموجبها رسوم منخفضة على البضائع المستوردة. ويجدر الملاحظة إلى أن أهمية تجارة أوروبا إلى الشرق الأدنى لم تكن تجاريها تجارة الشرق الأدنى إلى أوروبا. إذ كانت تجارة الشرق الأدنى بالنسبة لكل بلد أوروبي تشكل نسبة ضئيلة فقط من التجارة الإجمالية.

كما شهد القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تدفقاً ملحوظاً في رأس المال من أوروبا إلى الشرق الأدنى. ومع حلول عام ١٩١٤ كان الشرق الأدنى مديناً لأوروبا بحوالي ٥٠٠ مليون ليرة نصفها ديون للحكومات، والباقي للاستثمارات الخاصة. وقد كان ـ للإمبراطورية العثمانية ومصر أكبر نسبة من القروض. فقد بدأت الدولة العثمانية تحصل على قروض في عام ١٨٥٤. وفي ١٨٧٥ عندما عجزت الدولة العثمانية عن تسديد الفوائد على ديونها كانت ديونها قد بلغت ٢٤٢ مليون ليرة فضلاً عن الديون غير المضمونة وغير المعروفة. وكانت مصر قد بدأت بالحصول على قروض قصيرة المدى وحصلت على أول قرض لها عام ١٨٦٠، وعندما أشهرت إفلاسها عام ١٨٧٦ كانت ديونها تبلغ ١٠٠ مليون جنيه وتوصلت مصر في ١٨٨٠ والإمبراطورية العثمانية في عام ١٨٨١ إلى تسوية الأمر مع دائنيهما، حيث تم تخفيض ديونهما الرئيسية ونسبة الفائدة. وأرغم كلا البلدين على قبول بعض أشكال المراقبة الدولية على خزائنهما. فقد تم ذلك في مصر من خلال صندوق الديون، وفي الدولة العثمانية من خلال الإدارة العثمانية العامة للديون. وقد أتاحت هذه التدابير للبلدان استئناف الاستقراض فخلال عام ١٨٨١ و ١٩١٤ استقرضت الدولة العثمانية ١٦٦ مليون ليرة تركية، وسددت في الوقت نفسه مبلغاً مماثلاً من ديون قديمة ورغم ذلك بقي عبء الديون ثقيلاً. ومن أجل خدمة ديونها

سددت مصر نصف عائداتها و ٣٠٪ من أرباحها التصديرية بين ١٨٨٠ و ١٩١٤. وبالمقارنة مع ديون إيران العامة فلم تكن ديونها تكاد تذكر. فقد حصلت على أول قرض لها في عام ١٨٩٢. وبحلول عام ١٩١٤ بلغت ديونها الإجمالية ٨ ٦ مليون جنيه فقط. وإذا قسنا هذا المبلغ بحسب الفرد يتبين أنه كان تافهاً لايذكر. ونظراً لأن خدمة هذه الديون كانت تستهلك ٢٥٪ من دخل الحكومة و ٧٪ فقط من عوائد التصدير فإن ذلك يشير إلى ضآلة مساهمة الحكومة في الاقتصاد وضعف التجارة الإيرانية. وتثبت الأرقام مرة أخرى بطء النمو في إيران ويوضح سبباً آخر لتخلفها.

لقد بدأت الاستثمارات الأوروبية الخاصة في الشرق الأدنى في نفس الوقت الذي بدأت فيه الاستثمارات العامة، إلا أن أعظم فترة للاستثمارات الخاصة بدأت في التسعينيات من القرن التاسع عشر، وفيما بعد بالمقارنة مع الستينيات من القرن حيث شهدت ذروة الإقتراض العام. وقد حظيت المرافق العامة المرتبطة بالاقتصاد التصديري بأكبر جزء من الاستثمار الخاص. وحظيت السكك الحديدية بحصة الأسد إذ وظفت أكثر من نصف الاستثمارات الخاصة في الإمبراطورية العثمانية على السكك الحديدية. أما مجالات الاستثمار الأخرى فقد شملت الطرق والموانئ وأعمال الصيرفة. وفي مصر وظّفت الشركات الأجنبية استثماراتها في الأراضي. وقد بلغت الاستثمارات الخاصة في الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٤، ١٨١,٥ مليون ليرة تركية وفي مصر ١٠٠,٢ مليون جنيه مصري منها ٩٢ مليون جنيه مصري في أيدي أجنبية.

وكانت فرنسا المستثمر الأوروبي الرئيسي في الديون العامة. فبحلول عام ١٩١٤ كان لفرنسا ٦٠٪ من الديون العثمانية العامة بالمقارنة مع ٢٠٪ لألمانيا و ١٤٪ لبريطانيا، كما كانت فرنسا أكبر مستثمر خاص في الشرق الأدنى. ففي عام ١٩١٤ كان لدى فرنسا ٤٥٪ من حصة الاستثمار الأجنبي الخاص في الإمبراطورية العثمانية و ٢٥٪ لألمانيا و١٦٪ لبريطانيا. وفي مصر كانت النسب المماثلة على النحو التالي: فرنسا ٥٠٪ وبريطانيا ٣٣٪. وكان الاستثمار الروسي ضئيلاً جداً (يكاد لايذكر) وبالنسبة لفرنسا كان الشرق الأدنى هاماً فيما يتعلق بالاستثمار. أما بالنسبة للبلدان الأخرى فقد كان الشرق الأدنى ذا أهمية أقل بكثير ولاسيما بالنسبة لبريطانيا التي كانت استثماراتها منتشرة في أنحاء العالم، ولم يكن الشرق الأدنى يشكل بالنسبة لها سوى جرعة صغيرة.

ماهو تأثير هذه الاستثمارات على الشرق الأدنى؟ في الإمبراطورية العثمانية وفي مصر ساعدت هذه الاستثمارات في تمويل مسيرة التحديث ولاسيما في تطوير الجيش والسكك الحديدية اللذين أديا إلى زيادة نفوذ الحكومة وزيادة الناتج القومي الإجمالي

لتمكين البلدين من مواكبة الزيادة في عدد السكان بل وفي تحسين مستوى معيشة السكان. إن عقد مقارنة مع الوضع السائد في إيران عام ١٩١٤ يظهر بعض تأثيرات الاستثمار. ومن المثير للجدل أن مصر والدولة العثمانية لم تتمكنا من تحقيق هذه الغاية بشكل فعال تماماً. فخلال الفترة الممتدة بين عام ١٨٥٤ - ١٩١٤ بلغت قيمة القروض العثمانية العامة حوالي ٤٠٠ مليون ليرة تركية لم تتلق منها فعلياً سوى قرابة الثلثين. وكانت نصف القروض العثمانية مخصصة تقريباً لتسديد ديون سابقة وانفق منها ٦٪ على الجيش و٥٪ على تغطية العجز في الميزانية. في حين أعطت القروض الخاصة قيمة أفضل للأموال. ومن الجائز أن الأرباح المتزايدة الناجمة عن التصدير من خلال الاستثمارات الخاصة كانت تسدد التكاليف الإضافية من الفوائد على ميزان المدفوعات، رغم أن ذلك لايعدو كونه مجرد افتراض. إلا أنه بحلول عام ١٩١٤ كانت الإمبراطورية العثمانية ترزح تحت عبء الديون. وكان الوضع في مصر مشابهاً رغم أن مصر ربما تكون قد حصلت على مزيد من البنية الأساسية الاقتصادية لأموالها.

ويزعم أنه كان من نتائج الاقتراض تعرض الإمبراطورية العثمانية ومصر وإيران إلى فقدان سيادتهما بسبب إرغامهما على السماح للبلدان الأجنبية بمراقبة تدابيرها المالية ويبدو أن هذا الافتراض مبالغ فيه. فقد كانت إدارة الديون العامة العثمانية هيئة عثمانية وقد جعلت الحياة للعثمانيين اسهل بصورة عامة، ولا يبدو أنها حالت دون قيامهم بأي شيء هام كانوا يرغبون به. أما صندوق الدين في مصر فقد تصرف بطريقة لم تجن معها مصر أي فائدة. فقد كان يصر على تقييد الفوائد التي كان من الممكن استخدامها بشكل أكثر ربحاً لتمويل مزيد من الاستثمارات ولاسيما في الري. وقد خسرت مصر أكثر بكثير في استقلالها من جراء الاحتلال البريطاني لها عام ١٨٨٢ ورغم أن مديونية مصر ساهمت في هذا الاحتلال، إلا أنه لم يكن السبب الرئيسي. وفي إيران كان لاشتراط روسيا على تقديمها قرضاً بأن يحق لها منع تمديد الخط الحديدي في إيران تأثير مدمر على إيران، إلا أنه من المثير للجدل أن روسيا لم تكن تحتاج إلى قوة أكبر من القوة التي فرضتها شرط القرض. وبصورة عامة، وباستثناء احتلال مصر، فإنه لايبدو أن البلدان المعنية قد فقدت أي ميزة رئيسية من خلال إرغامها على تقديم تنازلات لدائنيها.

لقد استخدمت إحصائيات التجارة الخارجية والاستثمارات بالإضافة إلى بعض الإثباتات الأخرى كأساس لنظرية تقول بأنه خلال القرن التاسع عشر تدهورت الصناعات الحرفية في الشرق الأدنى بسبب المنافسة الأوروبية، وأن الفترة شهدت تطور الاقتصاد الاستعماري في الشرق الأدنى أي أن النشاط الاقتصادي في الشرق الأدنى تركّز حول إنتاج المواد الغذائية والمواد الأولية لكي تستخدمها أوروبا وتصنّعها، وأن

الشرق الأدنى اعتمد على واردات السلع المصنعة من أوروبا. وبطبيعة الحال فإن هذه النظرية من بين النظريات التي كانت تستخدم بصورة عامة لوصف العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع معظم ماتبقى من دول العالم خلال الفترة نفسها، وأن الشرق الأدنى ماهو إلا حالة فريدة بل حالة صغيرة في سياق الإطار العالمي. ولا ريب في أن سبب تطبيق هذا النموذج على الشرق الأدنى يعزى بصورة كبيرة إلى الظروف التي برزت في الهند. كما يجدر التنويه إلى أن المدى الذي يصف فيه هذا النموذج الوضع الهندي بصورة عادلة قد أصبح موضع تساؤل في السنوات الأخيرة. وسيكون من الملائم إيراد بعض الملاحظات العامة حول الوضع في الشرق الأدنى هنا.

أولاً: كما لاحظنا فإن الإحصائيات تظهر بلا شك ارتفاعاً كبيراً في واردات السلع المصنّعة الأوروبية ولاسيما الأنسجة. كما تشير إلى زيادة كبيرة في عدد السكان. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل أدى اقتحام المصنعين الأوروبيين الأسواق الجديدة إلى إلحاق الضرر بالمنتجين التقليديين؟ ويبدو أن الجواب نعم على الأقل في الفترة الأولى: فقد حسب روجر أون أنه في عام ١٨٤٢ وحده تم تصدير قماش بريطاني (إذا استثنينا المواد الأخرى) إلى الشرق الأدنى العربي تكفي لتزويد كل شخص بـ ٣,٦ متر. وثمة حاجة لمعرفة مزيد من المعلومات عن المنطقة برمتها والفترة الزمنية، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بنماذج الاستهلاك، إلا أنه بالتأكيد يوجد دليل ظاهري للافتراض بأن نسيج القطن قد تأثر تأثيراً سلبياً.

وثمة ضرب آخر من الأدلة التي شاع استخدامها وهي التقارير التي كان يرسلها القناصل الأوروبيون. فقد كانت تقاريرهم تشير دوماً إلى حدوث ضرر كبير في الصناعات الحرفية ولاسيما الأنسجة القطنية. كما يجدر بالذكر أن تقاريرهم كانت غالباً متناقضة. فمثلاً زعم القنصلان س.ب هنري وجون مكروجر أنه كان في حلب عام ١٨٣٨ ٤٠٠٠ نول يعمل عليها ٤٨٠٠ شخص. وفي نفس الفترة كتب القنصل الروسي ك.م بارزيلي أنه كان لايوجد سوى ١٠٠٠ نول، وقال إن هذا الرقم يمثل تدنياً في عدد الأنوال التي كان عددها في السابق ١٠٠٠٠ نول. وإذا ما تابعنا تقارير القناصل خلال القرن التاسع عشر يمكن أن نكتشف وجود تقارير مستمرة عن تدني أعداد الأنوال، إلا أن الأرقام الفعلية المذكورة لاتظهر دائماً تدنياً في عددها. وفي عام ١٩١١ قدّر القنصل ويكلي أنه كان لايزال ١٠٠٠٠ نول في حلب وهو نفس الرقم الذي أورده بارزيلي منذ قرابة قرن. وذكر أن القناصل كانوا واثقين تماماً بأن الصناعات الحرفية لابد أنها كانت ستتدنى، وكانوا يحاولون دائماً إثبات أن هذا مايحدث حقاً. علاوة على ذلك، فإن تقرير القناصل في المناطق الساحلية التي كانت معرضة أكثر من غيرها

للمنافسة الأوروبية، كانت تقترح وجود تدنٍ ملحوظ في الصناعات الحرفية. أما في المناطق الداخلية، فقد صمدت الصناعات الحرفية خلال أوائل القرن التاسع عشر. وعندما ظهرت تقارير عن تدنيها. كان السبب غالباً يعزى إلى المنافسة من المصانع في أماكن أخرى من الشرق الأدنى. ولم يؤد تحسن المواصلات إلى مساعدة المصنعين الأوروبيين فقط بل ساعدت كذلك المنتجين الأكفاء في الشرق الأدنى. ففي بعض المناطق النائية من الأناضول، استمرت الأنوال اليدوية في العمل حتى الحرب العالمية الأولى. وفي إيران كان إنتاج الصناعات الحرفية عالياً في أوائل القرن العشرين.

وفيما يتعلق بصناعة نسيج القطن، فقد لحق بالمنتجين في مجال الغزل ضرر كبير. وقد تباين وضع النساجين: إذ تلاشى بعضهم ولاسيما منتجي القماش الأرخص ثمناً، في حين تمكن آخرون الذين كانوا ينتجون لأسواق متخصصة من الاستمرار والازدهار نتيجة استخدامهم خيوطاً مستوردة.

كما عانت صناعات حرفية أخرى بصورة أقل من صناعة نسيج القطن. إذ سارت صناعة الصوف وخاصة صناعة العباءات في بلغاريا سيراً حسناً، كما كان شأن الحرير في بعض المناطق. وتقدم صناعة النحاس الأحمر والخزف والجلد أمثلة أخرى وبقيت صناعة الأحذية صناعة حرفية بحتة في الأناضول، وكانت تفي بالطلبات المحلية بشكل تام تقريباً: فقد كان في أديبازار ٣٥٠ ورشة تنتج ٥٠٠٠٠٠ زوج من الأحذية في السنة، وفي إيران توسعت صناعة حرفية هامة وهي صناعة السجاد توسعاً كبيراً في أواخر القرن التاسع عشر لإنتاجها للتصدير. وبحلول عام ١٩١٤، كان السجاد اليدوي يشكل الدخل الرئيسي للصادرات الإيرانية.

وإذا ماحدث تدنٍ في الصناعات الحرفية فمرد ذلك في الغالب إلى نوعية المصانع المحلية وليس إلى المنافسة الأوروبية. فمنذ الثلاثينيات من القرن الثامن عشر اتبعت طرق عصرية في غزل الحرير الخام في بورصة، وفي عام ١٨٤٦ كان هناك مصنعان يحويان ١٢٠ مكبّاً، وفي عام ١٨٧٢ كان هناك ٧٥ مصنعاً تضم ٣٥٢٠ مكبّاً يعمل فيها ٥٤١٥ عاملاً جلهم من الأرمن واليونانيين. وفي الوقت نفسه، تدنى إنتاج منتجات الحرير المنتهية. ومن الناحية الأخرى ازداد إنتاج المنتجات الحريرية في لبنان بعد اعتماد أنوال الجاكار من قبل النساجين الذين أخذوا يستخدمون الخيط الأوروبي. أما المحاولة الطموحة التي قام بها محمد علي لإنشاء مصنع لإنتاج النسيج في مصر فقد باءت بالفشل التام. بيد أنه أنشئت صناعات كبيرة في مصر عام ١٩١٤ منها الشركة الأهلية للخيوط في الإسكندرية التي كانت تنتج ٧ ـ ٨ مليون متر من القماش سنوياً. وفي إيران

حدثت احباطات عندما بذلت جهود لإنشاء صناعات حديثة في نهاية القرن التاسع عشر. وكانت المنافسة الأجنبية عاملاً أكيداً في هذا الفشل، إلا أن نقص توظيف الأموال كان عاملاً مسؤولاً كذلك فضلاً عن سوء الإدارة وعدم توفر اليد العاملة الماهرة.

وأخيراً يجدر عند دراسة الصناعة في الشرق الأدنى ككل، التذكير بأن اثنين من أكبر الأنشطة الصناعية من حيث عدد العاملين وهما صناعة تجهيز المواد الغذائية والبناء لم يتأثرا نسبياً بالمنافسة الأوروبية، ويمكن أن تكونا قد جنتا بعض الفوائد نتيجة الصلات الوثيقة مع أوروبا من خلال تجهيز الأغذية للتصدير مثل مصانع السكر التي أقيمت في مصر ومن خلال أعمال البناء التي قامت بتمويلها الاستثمارات الأجنبية، ولاسيما فيما يتعلق بتطوير السكك الحديدية. وقد أنشئ العديد من مصانع الإسمنت خلال هذه الفترة. كما أنشئت صناعات استخراجية ولاسيما مناجم الفحم في شمالي الأناضول. إلا أن هذا التطور لم يكن مكتملاً نتيجة المتطلبات الجديدة على المصانع وعلى السكك الحديدية. وقد تطورت صناعة النفط خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأصبحت رومانيا و باكو مراكز هامة في الإنتاج العالمي. وفي جنوب البحر الأسود كان النفط لايزال ضئيل الأهمية في عام ١٩١٤. وبدأ الإنتاج في إيران عام ١٩٠٩ وبدأت مصفاة عبدان عملها في عام ١٩١٢.

خلاصة القول كان للعلاقة الاقتصادية الجديدة مع أوروبا تأثير هام على صناعة الشرق الأدنى، إلا أنه لايمكن وصفها ببساطة في نطاق نموذج الاقتصاد الاستعماري. فقد تدنت الكثير من صناعات النسيج الحرفية وليس كلها خلال الفترة وتلاشى بعضها تقريباً. وفي هذا السياق كانت منافسة المصنعين الأوروبيين عاملاً هاماً ولاسيما في الفترة الأولى. بيد أنه حدثت بعض التطورات في صناعة المصانع في الشرق الأدنى وتدنٍ في الحرف، الأمر الذي عزي كذلك إلى درجة ما إلى المنافسة الأجنبية. وإلى حد ما تعززت الصناعة في الشرق الأدنى عن طريق الاتصال بالأوربيين إلا أنها قيدت إلى حد كبير بسبب المنافسة الأوروبية. أما خارج إطار النسيج ولاسيما نسيج القطن، فإن الصورة تختلف كثيراً وتتباين بشدة. فخلال القرن التاسع عشر مرت الصناعة في الشرق الأدنى في فترة من إعادة التنظيم. وفي عام ١٩١٤، كانت المنطقة لاتزال تعيش في غمرة التنمية. ويجب أن تأخذ الصورة الدقيقة عن التنمية التنوع الكبير للظروف من صناعة إلى أخرى ومن منطقة لأخرى بعين الاعتبار.

السياسة:

كانت السمتان الرئيسيتان اللتان تميزان الحكومة في الشرق الأدنى عام ١٨٨٠ شدة

تباينها وضآلتها. فقد كانت الحكومة في الشرق الأدنى عبارة عن سوق (بازار) مسلح تتساوم فيه عدة مجموعات مختلفة وتفرض مطالبها بالقوة أو بالتهديد بالقوة.

وليس ثمة ضرورة للاستفاضة في الحديث عن تباين الحكومة. فكما أسلفنا كان المجتمع في الشرق الأدنى يتألف من مجموعات مختلفة تشبه العلاقة بينها قطع لوحة من الفسيفساء. وكانت الحكومات تقر بوجود هذه المجموعات وتتعامل معها بطرائق شتى. ولم يكن ثمة افتراض بأن المجتمع كان يشكل عدداً من الأفراد يجب التعامل معهم بطريقة واحدة. بل كانت لكل فئة حقوق ومصالح متباينة، لذلك كان يتطلب أن تحكم بطرائق مختلفة. وكان حكم أهل الذمة (غير المسلمين) يختلف عن حكم المسلمين. إذ كان هؤلاء يُعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية لايحق لهم أداء الخدمة العسكرية، وكانوا يدفعون ضرائب خاصة، وكانت تفرض على حرياتهم قيود معينة منها على سبيل المثال ارتفاع أبنية منازلهم أو طراز لباسهم. وكان الأعيان يختلفون عن الفلاحين. إذ كانوا يتمتعون بميزات تعترف بسمو منزلتهم. وكان يسمح للقبائل تسوية خلافاتهم والنزاعات فيما بينها باستخدام وسائلها الخاصة، كما كان الأجانب يُمنحون ميزات خاصة فيما يتعلق بالقضاء وأسلوب حياتهم: ولم تكن حكومات الشرق الأدنى تدرك أن الفئات المختلفة من مواطنيها كانت تتطلب معاملة مختلفة فحسب، بل كذلك كانت تتيح أشكالاً مختلفة من الحكم. ففي الإمبراطورية العثمانية كانت توجد ولايات وسناجق، إلا أنه يجب عدم الافتراض أن حكومة أي ولاية أو سنجق كانت تشابه الأخرى، أو أنه كان يجب أن يكون الأمر كذلك. ويسود الظن بأن عدداً من أشكال الحكم كان مناسباً وتم أقلمتها لتلائم مصالح جميع المواطنين.

أما ضآلة موارد الحكومة، فيعني أن الحكومة كانت تأخذ جزءاً ضئيلاً فقط من الناتج القومي الإجمالي على شكل ضرائب وفي المقابل لم تكن تقدم إلا قدراً ضئيلاً جداً من الخدمات، ولاسيما الدفاع وبعض الأشغال العامة (الطرق، الجسور، الخانات، الجوامع والمدارس الدينية) رغم أن المؤسسات الخاصة هي التي كانت تُعنى بهذه لأمور بصورة عامة ونشر العدالة. إذ أن معظم الخدمات التي توفرها الحكومات المعاصرة كانت توفرها في الشرق الأدنى عام ١٨٠٠ هيئات غير حكومية (العائلة، القبيلة، القرية، الأصناف الحرفية والطائفة الدينية). ونظراً لأن قوة الحكومة المباشرة كانت محدودة جداً، فإن توزيع القوة بين مختلف مكونات الحكومة لم يكن، بالنسبة للغالبية العظمى من السكان، ذا أهمية كبيرة في حال وجود شكل آخر من أشكال السياسة. أما بالنسبة لتلك الفئة القليلة التي كانت معنية بشكل مباشر بالحكومة، فقد كان الأمر مختلفاً تماماً. إذ كانوا يطمحون لنيل المكاسب الحكومية الضئيلة الشأن، ويكافحون بشراسة لاتستأهل هذه المكاسب.

وكان توزيع هذا القدر الضئيل من القوة السياسية بالنسبة للأوروبيين ذا أهمية خاصة كذلك. ونظراً لأن الكثير من الشواهد المتاحة لدينا عن الشرق الأدنى مستمد من المصادر الأوروبية أو من مصادر تتعلق بالحكومات المتعاقبة، فإننا نميل لأن نكوّن انطباعاً زائفاً عن مركزية السياسة.

فقد كان الأوروبيون يرون أن قدراً كبيراً من القوة يتمركز بيد مؤسسات لاتمت بصلة إلى الحكومة المركزية، وهذا يدل على أن الدولة آيلة للسقوط. وكان الأوروبيون يعتقدون منذ البدء أن القوة السياسية يجب أن تستأثر بها الحكومة المركزية وأن ذلك الافتراض لم يكن ينطبق على الشرق الأدنى. إذ كانت وجهة نظر الشرق الأدنى عن الحكومة تسيرها الإيديولوجية والظروف. إذ أن تنظيم الإسلام واجبات المؤمنين تنظيماً دقيقاً لم يترك للدولة سوى مجال ضئيل جداً يتمثل في دعم أحكام الشريعة فقط. كما إن غياب الاتصالات ووجود مجموعات ضخمة قبلية مسلحة ساهمت كذلك في إدخال قيود عملية على سلطة الدولة.

ونظراً لأن حكومات الشرق الأدنى لم تكن قادرة أو راغبة في تنكب مهام جسيمة من فرض القوة للهيمنة على السلطة، فقد كانت تجد نفسها مرغمة على المساومة مع رعاياها. و كانت العناصر التي تشكل الهرم الرسمي تتطابق تماماً مع نظام المساومة. فقد كانت سلطة أي حاكم عثماني إقليمي تعتمد على التوازن بين استانبول والمجموعات المحلية. فالحاكم الذي لم يكن يحظى برغبة وتأييد النخبة المحلية كان يبقى ضعيفاً دون أي قوة، شأن الكثير من الباشوات العثمانيين في مصر الذين كانوا يرغمون على الإقامة في قلعة القاهرة، ولا يسمح لهم بمغادرتها بينما كانت مجموعات المماليك المنشقة تتصارع على السلطة في الخارج. لذا كانت استانبول تفضل اختيار شخص ذي أهمية محلية، يقوم بدفع الجزية مقابل إطلاق يده، والتمتع بالاستقلال المحلي، ومكافأة أتباعه والسماح له باتخاذ التدابير ضد مناوئيه ومنافسيه المحليين. وكان هناك عدد من الحكام أمثال سليمان الكبير ومملوك باشا والي بغداد يبدون للأوروبيين حكاماً شبه مستقلين، في حين كانوا يبدون لاستانبول ولاة أقوياء بوسعهم الحفاظ على الأمن والهدوء في مقاطعاتهم والدفاع عن حدودهم. ولم تكن الحكومة في الشرق الأدنى تقوم على أساس الحق والقوة أو الدم والحديد بل على فروق جزئية للمساومة بين أولئك الذين كانت تتطلب سيطرتهم على الموارد البشرية والمالية استشارتهم. وكان استخدام العنف أو التهديد به جزءاً من المساومة، وكان يندر أن يحدث صراع مباشر للإمساك بزمام السلطة ولم يكن يتم ذلك عادة إلا بعد أن تبوء عملية المساومة بالفشل التام. إذ كان أحد ألقاب شاه إيران العديدة الحاكم الأكبر.

ويمكن أن تبدو صورة الحكومة في الشرق الأدنى بالنسبة للعديد من القراء الذين نشأوا على أسطورة الحكم الاستبدادي في الشرق غريبة وتحتاج إلى مزيد من الشرح. إذ أن فكرة الاستبداد في الشرق تجسد اقتراحين متميزين يتمثل الأول منهما في أن مايميز الكثير من الحكومات الشرقية استثمارها المالي الضخم من أجل ضبط الفيضانات وأعمال الري للتحكم بالأنهار الكبيرة في آسيا. هذا الأمر يبدي أن الحكومات الآسيوية كانت تحتاج إلى هيمنة واسعة على الموارد. ويطلق كارل ديتفوجل واضع هذه النظرية على مثل هذه الحكومات بالدكتاتوريات المائية. وكانت النظرية قد وضعت أصلاً عن الصين، لكنها طبقت على الشرق الأدنى مع الإشارة بصورة خاصة إلى الأنهار الموجودة في مصر والعراق. ولا تنطوي هذه النظرية على أهمية كبيرة عند تطبيقها على الشرق الأدنى عام ١٨٠٠: إذ لم تقم أي دولة في الشرق الأدنى بأية أعمال نهرية رئيسية، وقد أشار توزع السكان إلى انتشار اقتصاديات الأمطار في الشمال وليس في مصر والعراق. وكانت مراكز القوة السياسية الرئيسية تتمركز في شمال المنطقة.

أما الاقتراح الثاني فيتمثل في أن الحكومة التقليدية في الشرق الأدنى لم يكن لها ضوابط تكبحها، فقد كانت تتمتع بحرية مطلقة وترتكز على القوة وليس على القانون. ويبدي بعضهم أن الرمز الذي كان يميز الحكومة في الشرق الأدنى عبارة عن برج من الجماجم. ثمة خطآن في هذه النظرية، الأول: هو أن حكومات الشرق الأدنى لم تكن تتمتع بحرية مطلقة ولم يكن يحدها القانون، إذ كان الحكام المسلمون ملتزمين بالشريعة الإسلامية، ورغم أن الشريعة لاتأتي على ذكر واجبات الحكام إلا الشيء القليل، فإنها تتكلم كثيراً عن حقوق المؤمن والتزاماته، وهي من الناحية الضمنية تحد وتقيد سلطة الحكومة ضمن حدود ضيقة جداً. فمن واجبات الحاكم المسلم الأساسية أن يوفر للمسلمين سبل العيش الكريم التي من المفترض أن يعيشها المسلمون المؤمنون وحماية أهل الذمة الذين يعيشون في كنف الحكم الإسلامي. أما الخطأ الثاني، فإنه رغم صحة القول أن حكومات الشرق الأدنى كانت في أغلب الأحيان لاتعير الشريعة الإسلامية اهتماماً كبيراً تماماً، كما يهمل حكام آخرون الدساتير المدوّنة، وأنها كانت تتصرف بطريقة وحشية واستبدادية واعتباطية، لكن الحكومة الاستبدادية لايعني أنها دولة قوية. إذ يمكن للدول أن تسيء معاملة مواطنيها، أو تقتلهم عندما تستطيع القبض عليهم، إلا أنه يجب عليها أولاً إلقاء القبض عليهم. وبصورة عامة كلما قلّ احتمال إلقاء القبض عليهم، زاد احتمال التعرض إلى معاملة قاسية وفظة لدى إلقاء القبض عليهم على مبدأ أن استخدام القسوة يمكن أن يقلل من تعرض الرعايا للدولة. إن ممارسة الحكومة في عاصمتها ليس دليلاً قوياً على ممارستها في المناطق النائية. إن الدكتاتور الشرقي هو حاكم استبدادي

ونزواتي، لكنه ليس حاكماً قوياً بمعنى أنه يرأس حكومة تقوم بتنظيم حياة مواطنيها تنظيماً دقيقاً.

يمكن أن يثار جدل بأنه ربما كانت فكرة الحكومة الضئيلة تنطبق على الشرق الأدنى في عام ١٨٠٠، إلا أنها لاتنطبق عليه في الفترات التي سبقت ذلك. وأن بحث هذا الموضوع يقع خارج نطاق هذا الكتاب، بل لايمكن الشروع في محاولة بحثه هنا. غير أن هذا الموضوع وثيق الصلة بموضوعنا، بمعنى أننا نزعم في هذا الكتاب أن ما حدث للنظم السياسية في الشرق الأدنى خلال القرن التاسع عشر لم يكن لها سابقة من قبل، وأنه بدأ يتعزز دور جديد للحكومة. فمن المنصف القول إن الحكومة في الشرق الأدنى كانت أقوى مما كانت عليه عام ١٨٠٠. فقد كانت الحكومة العثمانية مثلاً في القرن السادس عشر أقوى مما كانت عليه في القرن الثامن عشر، ولم تكن الحكومة في الشرق الأدنى مختلفة كثيراً لكي تغير من الخاصية الأساسية للنظام السياسي. أما الثورة في الحكومة في القرن التاسع عشر فقد كان أمراً جديداً تماماً.

مِمَّ كانت تتألف الثورة في الحكومة في القرن التاسع عشر؟ كان ذلك يعني أن الحكومة أصبحت أكثر اتساقاً واتساعاً وتجسدت فكرة الاتساق في حركة الإصلاح العثمانية من خلال مبدأ العثمانية ـ أي أن جميع المواطنين العثمانيين متساوون ويتمتعون بنفس الحقوق والواجبات، وأنه يجب حكمهم بأسلوب واحد. إلا أن هذه الصورة المثالية لم تتحقق أبداً. ومن الواضح أن كثيرين وجدوا فيها جوانب منفّرة. بيد أنه بذلت جهود كبيرة لترجمة هذا المبدأ إلى ممارسة عملية من خلال إقامة نظم متماثلة في الإدارة والتعليم والقضاء ونبذ مبدأ عدم الأهلية الذي كان يطبق على المواطنين غير المسلمين، وتطبيق الالتزامات والواجبات المطبقة على المسلمين. وتمكنت الدولة العثمانية نتيجة جهودها الحثيثة من إدخال القبائل والأجانب تحت سيطرتها، كما سعى العثمانيون بشكل خاص إلى السيطرة على الأعيان، فقد كانت فكرة الأعيان منافية لمبدأ العثمانية.

يمكن توضيح فكرة توسع قوة الدولة بطرائق مختلفة سنبحث بعضها في الفصول اللاحقة فيما يتعلق بمناطق محددة. لكن ثمة إجراء هام كنا قد ذكرناه سابقاً وهو نسبة الضريبة إلى الناتج القومي الإجمالي. وبالطبع لاتتوفر لدينا إحصائيات ذات قيمة تذكر عن حجم الناتج القومي الإجمالي في عام ١٨٠٠. أما الإحصائيات المتوفرة عن أوائل القرن العشرين فيجب استخدامها بحذر بالغ. إلا أننا يمكن أن نحصل على فكرة عما كانت تحصل عليه الحكومة إذا ما وضعنا نصب أعيننا أن الزراعة كانت المساهم الرئيسي في الناتج القومي الإجمالي. ونلاحظ أن سكان مدينة القاهرة كانوا في نهاية القرن الثامن

عشر (رغم أنهم كانوا يمثلون ٧٪ فقط من سكان مصر) يدفعون إلى الدولة ضرائب تعادل الضرائب التي كانت تدفعها جميع المناطق الريفية مجتمعة. وهذا لايعني القول إن الريف لم يكن يدفع ضرائب، لكن الضرائب التي كانت تدفع لم تكن تصل الدولة أو بمعنى أدق لم تكن تصل حكومة القاهرة. أما بالنسبة لاستانبول، فإن كل ما كانت تطلبه من الولايات والأقاليم هو أن تدفع كل منها حسب الطريقة التي ترتئيها جزية متواضعة إلى استانبول، وفي معظم الأحيان لم تكن تدفع الجزية أبداً. وكان الجزء الأكبر من عائدات الحكومة يأتي عن طريق دفع الضرائب المفروضة على الأرض والحيوانات. وفي أوائل القرن التاسع عشر كان مايصل إلى الحكومة المركزية يقدر بحوالي عشر المبلغ المحصل فقط. أما الباقي فكان يذهب إلى جيوب المسؤولين والأعيان. وكان الوضع في إيران مماثلاً لذلك، وكانت الحكومة تعمل على تعويض بعض خساراتها عن طريق المساومة مع مسؤوليها الذين كان ينتظر منهم تقديم هدايا ثمينة إلى الخليفة كل سنة، وفي الواقع كانوا يسلمون جزءاً من العوائد التي كانوا قد استولوا عليها.

تشير الأرقام المتاحة إلى ارتفاع العائد الإجمالي للإمبراطورية العثمانية من حوالي ٣ مليون ليرة تركية في أوائل القرن التاسع عشر إلى ٢٩,٢ مليون ليرة تركية في عام ١٩١٣، وهو مبلغ مأخوذ من منطقة أصغر بكثير ومن عدد سكان لم يكن أكبر بكثير مما كان عليه عام ١٨٠٠، ويمثل حوالي ١٠ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي. ويستحيل الاعتقاد بأن الناتج القومي الإجمالي قد ازداد بنسبة ١٠٠ بالمائة في تلك الفترة، ولايمكن أن يفسر ذلك، إلا أن هذه الأرقام تدل على اتساع سلطة الحكومة وقوتها. أما الأرقام المتعلقة بمصر فتشير إلى زيادة من ١,٢ مليون ليرة تركية عام ١٧٩٨ إلى ١٧,٧ مليون ليرة تركية في عام ١٩١٣ وهو يمثل حوالي ١٥ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي. وفي حالة مصر، فقد ازداد عدد السكان بحوالي ثلاثة إلى أربعة أضعاف خلال تلك الفترة وربما بلغ الناتج القومي الإجمالي نسبة أكبر، لكن يبقى هناك هامش لا بأس به يوضح تأثير الحكومة المتزايد على حياة السكان. غير أن إيران تقدم لنا صورة مختلفة تماماً. فقد ازدادت عائداتها من حوالي ١,٢٥ مليون ليرة في عام ١٨٣٦ إلى ٤ مليون ليرة في عام ١٩١٣. وكانت هذه الزيادة أكبر من الزيادة في عدد السكان، وربما كانت أكبر من الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، لكن اتساع قوة الحكومة كان ضئيلاً كما كان حجم القوة الذي كان بحوزتها مايزال ضئيلاً. ووفقاً لذلك، ربما لم يزد الناتج القومي الإجمالي على أكثر من ٢ بالمائة. ومرة أخرى نلاحظ الخطوات الوئيدة جداً لمسيرة التحديث في إيران.

يمكن تطبيق معايير أخرى على حكومة الشرق الأدنى في القرن التاسع عشر التي تنحو كلها لإثبات صحة الزعم القائل بوجود تنامٍ رئيسي في قوة الدولة. وهذه المعايير

تشمل المعايير الوظيفية. إذ يمكن تبيان أن الحكومة اضطلعت بمهام كالتعليم وتقديم خدمات قانونية التي كانت تقوم بها مؤسسات غير حكومية في السابق، فضلاً عن توسع مدى وظيفتها الحالية في الدفاع. ونحو نهاية الفترة، كان ثمة افتراض يقول بأن الحكومة العثمانية كانت تضطلع بالوظائف الاقتصادية في حين اضطلعت الحكومة في مصر بهذه الوظائف في أوائل القرن التاسع عشر. وهناك معيار آخر يرتبط بحجم البيروقراطية العسكرية والمدنية. ورغم أن حجم مثل هذه المؤسسة لايعتبر مؤشراً عن القوة من الناحية النظرية، فإن امتداد البيروقراطية تشمل مستويات أدنى بكثير من مستويات جهات اتخاذ القرار تثبت وجود قوة. وأن دراسة معاملات الحكومة عند هذه المستويات المتدنية تشير إلى أنه كان لقرارات الحكومة تأثير حتى على القاعدة الشعبية.

إن أسباب هذا التحول من قبل الحكومة يكمن في قرارها باعتماد النمط الأوروبي في الجيش، وفي إتاحة فرص اقتصادية جديدة، وفي تطور وسائل المواصلات، وتزايد الطلب على خدمات الحكومة من قبل شريحة أوسع من السكان. ولن نسهب هنا في بحث الأسباب أكثر من ذلك، بل سيكون من المفيد أن نحدد بعض النتائج السياسية التي أسفرت عن توسع قوة الحكومة.

إن حصول الحكومة على قدر أكبر من الناتج القومي الإجمالي يعني حصول الآخرين على نسبة أقل. وثمة ثلاثة احتمالات لهؤلاء الآخرين: فقد كان بوسعهم معارضة مطالب الحكومة أو قبول وضع أدنى أو سعيهم للانضمام إلى صفوف الحكومة ومحاولة إعادة تشكيلها لتلائم حاجاتهم الخاصة. وقد حاولت الفئات المختلفة كلاً من هذه الاحتمالات خلال القرن التاسع عشر، وكان نجاحها أو فشلها يتوقف على عدد من الظروف.

وكانت محاولات الحكومة في بسط سيطرتها على المناطق البعيدة من قبيل وسط الجزيرة العربية واليمن والمناطق الداخلية من عُمان وجبال زاغاروس وجبال الأكراد وجبل الدروز، وفي المناطق الأكثر بعداً من السودان وليبيا تلاقي مقاومة عنيفة على يد حركات معارضة وكان ذلك يلاقي تبريراً دينياً. وفي معظم المناطق، كانت هذه الحركات تلاقي نجاحاً لفترة من الوقت في تأخير فترة بسط الحكومة سيطرتها، إلا أن الأمور كانت تتجه في نهاية الأمر نحو شيء من المهادنة. وكما يلاحظ فإن المقاومة كانت تنحو لأن تدعم إقامة حكومة محلية، وذلك نتيجة حاجة المعارضين إلى تنظيم وجمع مواردهم. وهكذا نجد أن المهدية في السودان قد تطورت لتصبح نوعاً أشبه بالدولة لها جهازها الإداري الذي يماثل الجهاز الذي كانت قد رفضته عندما قدمته مصر.

وقد اتخذت المعارضة في معظم الأقاليم الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية شكل حركات وطنية تهدف إلى التوصل إلى استقلال ذاتي في البداية، وإلى تحقيق الاستقلال التام عن الإمبراطورية العثمانية في نهاية الأمر. لذا لم يكن من قبيل المصادفة أن هذه الحركات كانت تعبّر عن احتجاجها بصورة وطنية. وكان ضغط الحكومة يلمس على نحو خاص في مجال الوظائف وفي المناطق الناطقة باللغات السلافية أو اليونانية أو الرومانية، حيث كانت تتعرض لعوائق متزايدة مادامت لغة الحكومة الرسمية اللغة التركية. ففي ظل حكومة كانت تدير شؤونهم بلغاتهم، فإن آمالهم في الحصول على وظائف كانت ستكون أكبر. ونظراً لأن الحكومة لم تبذل أي جهد في هذا السبيل، وان بذلت فقد كانت جهوداً ضئيلة، وكون المجتمع أمياً فلم تكن لغة الحكومة أمراً ذا بال نوعاً ما ـ ولكن عندما كانت الحكومة تفرض أشكالاً أخرى بصورة متزايدة على مجتمع غير أميّ فإن لغة الحكومة كانت تصبح أمراً ذا أهمية بالغة بالنسبة للطلاب والمفكرين الذين لعبوا دوراً هاماً في الحركات الثورية البلقانية، الذين حدّدوا أهدافهم بشكل جلّي. فلم تكن الثورة الوطنية مجرد أمر رومانسي، بل كانت كذلك مسألة الحصول على وظائف. وهذا لايعني القول أن معارضة النصارى في الشرق الأدنى كان سببها اللغة، بل على العكس بدأت بالدين وتبعته الأمور الاقتصادية بين صفوف الأميين. وبهدف توضيح أهدافها وتوجيهها لعبت اللغة الوطنية فيما بعد الدور المهيمن.

ويمكن ملاحظة استجابة مماثلة في الشطر الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بين شعوب الأقاليم الآسيوية من الإمبراطورية العثمانية وهم الأرمن والعرب والأتراك أنفسهم. فقد كانت الأسباب متشابهة بصورة رئيسية، رغم أن التأثيرات كانت مختلفة بين المسلمين. فقد وجدت الشعوب التي أصبح لها طموحات عالية نفسها معرضة لضغط الحكومة، فطرحت صيغاً جديدة لإعداد قوة حكومية لها. ومن الاستجابات الأخرى لتوسع سلطة الحكومة المطالبة بالمشاركة على نحو متزايد في اتخاذ القرارات الحكومية من خلال العملية الديمقراطية. فقد كانت مسيرة وضع الدساتير في الشرق الأدنى بطيئة وكانت الدساتير المبكرة تبدو وكأنها هبة من الحكام إلى رعاياهم، وكانت تستخدم كوسيلة للسيطرة على مجموعة أو أخرى أو كسلاح دبلوماسي لاستخدامها في مواجهة المطالب الأوروبية. وكان يوجد كذلك في الحركات الدستورية المبكرة عنصر قوي لرغبة البيروقراطيين الذين اخذوا يدركون أهمية وضعهم المهني في وضع حد لقوة الحاكم المستبد. ومع ذلك فقد وجدت مطالبة واسعة منذ الستينيات وإلى السبعينيات من القرن التاسع عشر، تستند على الإدراك بوجود حاجة إلى ظهور أشكال جديدة من الحكومة نتيجة التوسع في سلطة الحكومة، وتقويض المؤسسات القديمة التي

كانت تعمل كمنطقة عازلة ضد سلطة الحكومة داخل المجتمع. وكان ذلك شأن الاتحاديين في الإمبراطورية العثمانية، وكما يتضح من كتابات حزب الأمة في مصر بعد عام ١٩٠٦. وخلال السنوات الأولى من القرن العشرين، دخلت الدساتير حيز التطبيق في جميع الدول الرئيسية في الشرق الأدنى. وكانت استجابة غالبية سكان الشرق الأدنى لتوسيع سلطات الحكومة تتمثل في معظم الأحيان بقبولها والترحيب بها. إذ كانت الحكومة القوية تشكل حماية من ظلم واستبداد المسؤولين المحليين، ومن استيلاء الأعيان على الممتلكات وغزو القبائل البدوية. وصحيح أن السكان كانوا يدفعون مبالغ كبيرة للحكومة، إلا أنهم لم يكونوا يدفعون أقل منها لجماعة من المفترسين. وكان التجنيد الإلزامي أكثر الأمور التي يمقتها الناس في التوسع في سلطة الدولة، وكانت الدولة تلاقي معارضة لها باستمرار في الريف إلا أنه كان من الصعوبة بمكان التهرب من ذراع الحكومة الطويل. وفي مصر وبقاع عديدة من الإمبراطورية العثمانية، أخذ الناس ينظمون حياتهم بحيث تلائم حاجاتها والاستفادة من خدماتها (المدارس والمحاكم) وحمايتها. أما في إيران، فقد كانت الاستجابة المستمرة للكثير من الناس تتمثل في عدم الرغبة في تقليص قوة الحكومة.

أما السمة الأخيرة في الثورة السياسية التي حصلت في الشرق الأدنى في القرن التاسع عشر والتي سنبحثها هنا، هي جعل السياسة علمانية. ففي عام ١٨٠٠، كانت الحكومة في الشرق الأدنى إسلامية وتقوم على مبادئ الشريعة، وكان ذلك الوضع محتملاً طالما كانت الحكومة محافظة على بعدها. ولكن مع تنامي قوة الحكومة، أصبحت مرغمة على الظهور في ثوب علماني أكثر. كما أخذت الحكومة تبسط سيطرتها على مجالات كانت متروكة في السابق للطوائف الدينية سواء الإسلامية وغير الإسلامية. وما أن بدأت مختلف الوظائف تدخل تحت رعاية الدولة حتى أخذت تصبح علمانية، وهكذا أخذت مؤسسات الدولة الكبيرة تبتعد عن الدين واحدة تلو الأخرى ببطء وصعوبة، تلك المؤسسات التي كانت قد لعبت دوراً هاماً في السابق. وكان الهدف من ذلك تحويل الدين إلى نشاط خاص ليس له علاقة بأنشطة الدولة. وبشكل عام، كان هذا هو الحال في الإمبراطورية العثمانية وفي مصر، أما في إيران، فكان الوضع مختلفاً تماماً لأن الزعماء الدينيين هناك هم الذين قادوا المعارضة ضد الحكومة وأدخلوا في الدستور مكانة هامة لأنفسهم.

وسنبحث ردود أفعال المسلمين والمسيحيين لهذا الوضع في أماكن مختلفة من هذا الكتاب، إلا أنه يمكن للمرء أن يلاحظ هنا وجود ثلاثة ردود فعل رئيسية خلال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٢٣: فقد ناضل معظم الزعماء التقليديين حتى النهاية، إلا أنهم قبلوا

في نهاية الأمر التغيير، وأبدت بعض الفئات في المناطق النائية مقاومة عنيفة ضد العلمانية، أو التجديد تحت شعار الحفاظ على الإسلام طاهراً نقياً، ومحاولة بعض المفكرين لإيجاد حل وسط بين المطالبين بالحكومة الإسلامية والمطالبين بالدولة العلمانية. وسوف نأتي على ذكر إنجازات المجددين الإسلاميين في موضع آخر.

وأخيراً نلاحظ أنه قد طرأ تغيير على مفهوم العلاقات الدولية في الشرق الأدنى. فحسب المفهوم الأوروبي كانت العلاقات الدولية تتم بين الدول عن طريق ممثليها المعنيين، وأن الدول هي المؤسسات الوحيدة المؤهلة قانوناً للقيام بهذه العلاقات. إلا أن هذا التمييز لم يكن واضحاً لدى دول الشرق الأدنى التقليدي. إذ لم يكن الخط الفاصل بين العلاقات المحلية والدولية واضحاً لدى هذه الدول. فمثلاً لم يكن ينظر إلى العلاقات بين القبائل الحدودية للدول المتجاورة على أنها تستلزم بالضرورة تدخل حكام تلك الدول إلا إذا رغبوا في ذلك. ولم يكن الأمر ينحصر في أن الحاكم الإقليمي كان يمنح سلطات اجتهادية ليتصرف ضمن حدوده - وهذا منطق أوروبي - بل كان المسؤول الرسمي، وكان من مهامه التصرف ولم يكن ثمة تمييز واضح بين تعامله مع القبائل أو التجار أو الدول الأخرى.

وقد وجد الأوروبيون صعوبة في فهم هذا الوضع واعتبروا أن التعامل مع الحكام الإقليميين ينطوي على محاولات للتدليس عليهم وخداعهم، وكانوا يسعون للتعامل مباشرة مع رئيس الدولة وتجسيد نتائج معاملاتهم في معاهدات رسمية تعقد بين الدول. وتمكن الأوروبيون من فرض مفهومهم عن العلاقات الدولية على مدى سنوات عديدة على دول الشرق الأدنى. وبالنسبة للدولة العثمانية، بدأ ذلك منذ القرن السابع عشر عندما أرغمت على التوقيع على معاهدة زيتفا توروك على النمط الأوروبي عام ١٦٠٦، والتخلي عن ممارساتها السابقة في وضع اتفاقياتها الدولية على شكل أوامر ترسل إلى الحكام الإقليميين. إلا أن الدولة العثمانية لم تتخل تماماً عن ممارسة أسلوبها القديم. إذ استمر الحكام العثمانيون الاقليميون في التصرف كسلطة مؤهلة في الأمور التي كانت تعتبر أنها تقع ضمن نطاق العلاقات الدولية لدى تعاملهم مع الأوروبيين وعلاقاتهم مع الدول الآسيوية. ومن المثير للاهتمام ملاحظة الجانب الآخر من التقسيم غير الواضح المعالم. فخلال القرن التاسع عشر كانت الحكومة العثمانية تتعامل مع رعاياها من غير المسلمين عن طريق وزارة الشؤون الخارجية، وفي إيران لم يدخل النظام الجديد حيز التنفيذ إلا في القرن التاسع عشر. فلم تكن المعاهدة البريطانية - الإيرانية عام ١٨٠٠ تتعدى صيغة الأوامر التي اعتاد الشاه إصدارها إلى ضباطه، رغم أنه تم التفاوض على هذه المعاهدة مع هيئة تابعة (من الدرجة الثانية) ألا وهي شركة الهند الشرقية الإنكليزية.

وكانت معاهدة فنكنشتاين أول معاهدة توقعها إيران على النمط الأوروبي مع فرنسا عام ١٨٠٧.

كان نظام الشرق الأدنى التقليدي يعكس مفهوماً مختلفاً عن الحكومة. فقد كان بسط السلطة على السكان أكثر أهمية من بسطها على المناطق. كما كانت القوة تقع في يد فئات عديدة داخل الدولة الواحدة. وقد خسر الأوروبيون هذا المفهوم على أنه شكل متفسخ من التنظيم السياسي الذي كانوا يعرفونه تماماً. وقد بذلوا جهدهم لإرغام الشرق الأدنى على التلاؤم مع مفاهيم في كيفية سلوك الدولة وتعاملها، وبذلك أسهموا في زوال النظام القديم وإحلال نظام دولة يشبه النظام السائد في أوروبا. وأخذت دول الشرق الأدنى تدريجياً تقبل الأدوار الجديدة المخصصة لها والتطابق مع نظام الحكم الأوروبي في العلاقات الدولية، رغم أن الذين دخلوا الساحة مجدداً وجدوا أنفسهم في ظروف غير مواتية في ممارسة لعبة الدبلوماسية الجديدة. إلا أن اعتماد شخصية الدولة الجديدة أحدثت اضطراباً كبيراً. وكانت المسألة الشرقية تتركزحول وحدة الإمبراطورية العثمانية واستقلالها. وقد فهم الأوروبيون هذه المسألة للإشارة إلى الأراضي وإلى شكل حكومة الدولة. أما بالنسبة للكثير من العثمانيين فكان ذلك يعني الحفاظ على طبيعة الدولة عن طريق تنفيذ القوانين الإسلامية وشرعية السلطان العثماني.

لقد كان للضغط الأوروبي على الشرق الأدنى تأثير حاسم على بنية الدولة فيه. إذ كانت أوروبا خلال القرن التاسع عشر هي التي قررت شكل دول البلقان التي برزت إلى حيز الوجود، والتي أخذت تنفصل تدريجياً عن الإمبراطورية العثمانية. وبين عامي ١٩١٤ و١٩٢٣ أعادت أوروبا تشكيل الشرق الأدنى بصورة تامة. وقد كان لمبدأ تقرير المصير الذي أدخل إلى الشرق الأدنى رغم إضعافه بواسطة مصالح القوى الأوروبية وطموحاتها ومقاومة شعوب الشرق الأدنى لها تأثير ثوري على المنطقة.

الهوامش:

١) الليدي داف غوردن (Lady Duff - Gordon) رسائل من مصر ١٨٦٢ - ١٨٦٩، لندن ١٩٦٩، ٥٦.

٢) عبد الرحمن الجبرتي (عجائب الآثار في التراجم والأخبار) المجلد الرابع القاهرة ١٨٧٩/٨٠ ٢٣٣ (عن عفاف لطفي السيد مرسوت «ثراء العلماء في أواخر القرن الثامن عشر في القاهرة» في ت. ناف و ر. أوين (محررون) دراسات في التاريخ الإسلامي في

القرن الثامن عشر كاربونديل، ١٩٧٧، ٢٠٧).

٣) المايجور جورج كيبيل (Major George Keppel) قصة رحلة عبر البلقان لندن ١٨٣١، ٣٠٧.

٤) Memoire du Baron de Tott sur les Turcs et les Tartars, II, Paris، ١٧٨٥، ٢٤٤. وترجم إلى الإنكليزية بالعنوان التالي: «مذكرات البارون دي توت لندن، ١٧٨٥، ٣٦٦» وُترجمت عبارة: «plusieurs grands proprietaires» بـ «العديد من الأفراد» ولم تدل على ملكية هؤلاء للأرض. وتبدي البحوث التي جرت مؤخراً أن توت كان قد بالغ في أهمية التجارة في تشكيل الثراء.

٥) Odysseus (سير تشارلز إليوت) تركيا في أوروبا لندن، ١٩٩٠، ١٥٨.

الفصل الثاني

المسألة الشرقية

أطماع الدول الكبرى في نهاية القرن الثامن عشر:

كانت النمسا خلال القرن السادس عشر والسابع عشر المنافس الأوروبي الرئيسي للإمبراطورية العثمانية. ففي البداية وقفت موقفاً دفاعياً لتعوق زحف الجيوش العثمانية إلى وسط أوروبا ثم انتقلت إلى وضع هجومي. وبموجب معاهدة كارلوفيتز (١٦٩٩) تمكنت النمسا من سلخ مساحات كبيرة من الأراضي التي كانت تقع تحت السيطرة العثمانية. كما حصلت على مكاسب أكبر بموجب معاهدة باساروفيتز (١٧١٨). إلا أن النمسا لم تعد قادرة على الاستمرار في هجومها على الدولة العثمانية خلال الفترة المتبقية من القرن الثامن عشر نتيجة انشغالها بالتهديد القادم من بروسيا في وسط أوروبا. وتلاشت المكاسب التي كانت قد حصلت عليها في باساروفيتز حيث خسرتها في بلغراد (١٧٣٩). ولم تشارك النمسا في الحرب الروسية ـ العثمانية خلال الأعوام ١٧٦٨ ـ ١٧٧٤ (رغم انتهازها فرصة ضعف العثمانيين في عام ١٧٧٤ واستيلاؤها على بوكوفينا). إلا أنها وجدت نفسها تنجرُّ على غير رغبة منها إلى الحرب الروسية ـ العثمانية خلال الأعوام ١٧٨٧ ـ ١٧٩٢ وتقف إلى جانب روسيا، إلا أنها انسحبت قبل الآوان في عام ١٧٩١ (معاهدة سيستوفا) ولم تكسب سوى «بانات» كتعويض عن جهودها الضئيلة. وفي هذه الفترة بدأت النمسا تخشى من التهديد المتنامي القادم من روسيا في البلقان، إلا أنه لم يكن بوسعها عمل الشيء الكثير لوقف روسيا عن دفع تلك القوة إلى يدي بروسيا. وعوضاً عن ذلك، أرغمت النمسا على مساعدة روسيا في تنفيذ خطة غير واضحة في عام ١٧٨٢ لتقسيم الإقليم الأوروبي من الإمبراطورية العثمانية بين القوتين العظميين. وكان من الواضح أن البلقان العثمانية كانت ستصبح منطقة تنافس رئيسية بين النمسا وروسيا في المستقبل.

برزت روسيا في القرن الثامن عشر كقوة أوروبية رئيسية مناوئة للدولة العثمانية.

وهناك عاملان استدعيا تورط روسيا مع الدولة العثمانية: عامل ديني نتيجة تعاطف روسيا مع المسيحيين الأرذوثوكس في البلقان (مطالبة روسيا بحمايتهم وقبول الدولة العثمانية بذلك في عام ١٧٧٤) وعامل استراتيجي ناشئ عن الزحف الروسي نحو البحر الأسود. وتشكل عملية توطين السلافيين في أراضي المراعي التركية شمالي البحر الأسود إحدى التحولات الرئيسية في التاريخ الأوروبي. إذ شكلت قاعدة للحملات الناجحة التي شنها الجيش الروسي الحديث، والتي أعطت روسيا موطئ قدم في البحر الأسود في عام ١٧٧٤. وقد نجم عن تمركز روسيا في البحر الأسود نتيجتان: إتاحة الفرصة أمام أوكرانيا لازدهار اقتصادها ونشوء مشكلة المضائق. فعندما كان البحر الأسود بحيرة عثمانية، كان العثمانيون يتحكمون في عبور مضائق البوسفور والدردنيل وكان ذلك شأناً عثمانياً بحتاً. إلا أنه مع دخول قوة أخرى وتمركزها على البحر الأسود، أصبحت القوانين التي تحكم مرور السفن عبر المضائق شأناً دولياً. وبعد عام ١٧٧٤، بدأ البحث عن نظام يرضي مصالح هذه الدول التي كانت تطالب بوجود مصالح لها في عبور المضائق.

وشهد القرن الثامن عشر عدداً من الحروب بين روسيا والإمبراطورية العثمانية بدأت بعد محاولة بطرس الأكبر الزحف نحو الجنوب. وجاء التقدم الروسي الكبير خلال حرب ١٧٦٨ - ١٧٧٤ عندما انفصلت كانات في القرم عن الإمبراطورية العثمانية (وألحقت بروسيا عام ١٧٨٣). وأصبحت الحدود الروسية تقع على نهر باغ. وباءت جميع الجهود العثمانية في استعادة شبه جزيرة القرم خلال ١٧٨٧ - ١٧٩٢ بالفشل، وانتهت بجعل نهر الدنيستر الحد الفاصل بينها وبين روسيا بموجب معاهدة ياسي (١٧٩٢). وخلال هذه الفترة بدأت روسيا تفتح كذلك باباً للاتصالات في اتجاه جديد (ماوراء القوقاز). وأسفرت الاتصالات التي أجريت مع أمراء جورجيا المسيحيين عن تأسيس أول موطئ قدم في جنوبي سلسلة القوقاز باستثناء محاولة فاشلة قام بها بطرس الأكبر. ولم تهدد مطالبات روسيا في ماوراء القوقاز مصالح العثمانيين فقط بل كذلك مصالح حكام إيران.

ودخلت بريطانيا كعنصر جديد في المسألة الشرقية. وهذا لايعني أنه لم تكن لها مصالح قبل نهاية القرن الثامن عشر، بل لم تكن مصالحها ذات شأن، وكانت تنحصر في مصلحة متواضعة بالتجارة مع الشرق (إذ بلغت حوالي ١٪ من مجمل التجارة الخارجية البريطانية)، وكانت تنطوي على هدف سياسي سلبي - بأن لايتدخل حلفاؤها الأوروبيون تدخلاً تاماً في شؤون الدولة العثمانية. وبدأ اهتمام بريطانيا يصبح وثيقاً في الشرق في أواخر القرن الثامن عشر بعد حصولها على مناطق ذات أهمية كبيرة في الهند، مما أدى إلى بروز نقطتين هامتين من القلق، وهما الحفاظ على طريق بري سريع ومأمون يصل بين بريطانيا والهند عبر الشرق الأدنى، والإبقاء على تجارتها مع منطقة

الخليج العربي. كما أن مسألة التجارة والمواصلات هي التي وجهت اهتمام حكومة الهند نحو مصر حيث لم تكن توجد للشركة الشرقية سوى مصالح تجارية ضئيلة. وعُيِّن جورج بالدوين أحد تجار الشركة الشرقية مشرفاً على طريق البريد عبر مصر، وسرعان ما أصبح بالدوين مصدر تزويد حكومته بتوصيات سياسية نشطة في مصر بدأت بالمصالح المتعلقة بالتجارة والمواصلات ومن ثم أصبحت سياسية ترتبط بالتهديدات المحتملة من فرنسا. إلا أن بالدوين فشل في إقناع حكومته بإبقاء القنصلية المصرية في عام ١٧٩٤. وكان نشاط بالدوين مميزاً وهاماً بوصفه أول العملاء البريطانيين الكثيرين في الشرق الأدنى الذين حاولوا تبرير وجودهم وتعظيم أهميتهم من خلال رسم أوهام إستراتيجية جذابة لرؤسائهم.

ويجب ألا نبالغ في قوة المصالح البريطانية الجديدة تلك في الشرق الأدنى. فقد ذكر بعض المؤلفين أنه منذ أزمة أوشاكوف في ١٧٩٠ ـ ١٧٩٢ بدأت العلاقة الهندية تهيمن على السياسة البريطانية في الشرق الأدنى، وأن طلب يانغر بيت في آذار ١٧٩١ بوجوب تسليم روسيا أوشاكوف إلى العثمانيين ومطالبته بالتصويت على الموافقة لشن حرب لتلك الغاية يظهر أن اهتماماً واضحاً لمقاومة التوسع الروسي وتوطيد سيادة الإمبراطورية العثمانية وحماية الطرق المؤدية إلى الهند. إلا أن هذا الزعم خاطئ. فقد كان هاجس يانغربيت الوحيد كسب ود بروسيا حليف بريطانيا الأوروبي الرئيسي آنئذ. ففي البرلمان البريطاني ركزت الحكومة في دفاعها عن تصرفاتها على الحاجة إلى الإبقاء على توازن بين الدول الأوروبية. وأبديت خارج البرلمان بعض الإشارات إلى الحاجة للدفاع عن الهند. فقد ذكر الناطق الرسمي باسم حزب الأحرار تشارلز غراي: «وهكذا نجد كيف انتهك التاريخ والجغرافيا وجميع مبادئ الحصافة بهدف إيجاد ذريعة لهذا التسلح غير المجدي»[1]. وفضلاً عن أن معظم البريطانيين كانوا يرون في روسيا تهديداً، إلا أنهم كانوا يعتقدون أن تلك الدولة حليف طبيعي. إذ كان بوسع روسيا الحصول على البحر الأسود والبلقان كما ذكر تشارلز جيمس فوكس دون أن تتأثر المصالح البريطانية. أما فيما يتعلق بالإمبراطورية العثمانية فقد تساءل ادموند بورك: «وماهي علاقة أولئك الذين هم أسوأ من متوحشين بالدول الأوروبية الكبرى»[2].

أما فرنسا فكانت أقدم حليف للإمبراطورية العثمانية. فمنذ القرن السادس عشر كان التحالف العثماني بالنسبة لفرنسا أسلوباً ملائماً لتحويل اهتمام النمسا عن أوروبا الغربية. وفي القرن الثامن عشر، ساور فرنسا قلق لقيام روسيا بتدمير هذا الحليف المفيد، وإسهامها الكبير في القضاء على المنطقة العازلة لفرنسا في الشرق ألا وهي بولونيا. كما كانت توجد لفرنسا مصالح تجارية مع الإمبراطورية العثمانية التي قاربت ٥ بالمائة من إجمالي

التجارة الفرنسية في عام ١٧٨٠. ويمكن للمرء أن يتبين من وراء الالتزام الفرنسي المستمر في الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية بروز ظل سياسة بديلة كانت ستنفذ لو لم تعد السياسة القديمة صالحة. وفي حال انهيار الإمبراطورية العثمانية وتقاسم الدول الأوروبية الكبرى لها، كانت فرنسا ستسعى للحصول على تعويض لها ولن يكون ذلك إلا مصر. وقد لاقت هذه السياسة حظوة لدى التجار المهتمين في تجارة البحر المتوسط ولدى بعض الدبلوماسيين، غير أن عدداً آخر من رجال السياسة الفرنسيين لم يكونوا راغبين في الحصول على أي بقعة فيها إذ كانوا يرون أن مصر تعتبر تحولاً ضائعاً عن المركز الحقيقي للمصالح الفرنسية الذي كان يتمحور على منطقة الراين. وفي الواقع لم تكن السياسة التي انتهجتها فرنسا في السنوات التي سبقت عام ١٧٨٩ ذات أهمية كبيرة، لأن انهيار ميزانية الدولة الفرنسية لم يترك لها مجالاً لعمل أشياء كثيرة في كلتا الحالتين. غير أن الجدل بشأن البدائل السياسية ساعد في تمهيد السبيل لقيام بونابرت بحملته الشهيرة على مصر في عام ١٧٩٨.

الشرق الأدنى خلال حروب نابليون الثورية:

الشرق الأدنى:

تشكل حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٨ حدثاً رئيسياً في تطور المسألة الشرقية، وتماثل في نتائجها الخطيرة نتائج معاهدة كوتشوك كينارجة عام ١٧٧٤. ويشير مبدأ الحملة إلى تخلي فرنسا عن سياستها التقليدية تجاه الإمبراطورية العثمانية التي انتهجتها منذ اندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، واعتماد سياسة بديلة تتمثل في تقسيم الإمبراطورية. غير أن هذا الرأي خاطئ لأن فرنسا لم تتخل عن الإمبراطورية العثمانية التي كان يعتقد أنها ستقبل حلول فرنسا محل أتباعهم المماليك الثائرين.

وثمة رأي ثان يقول بأن حملة بونابرت كانت تهدف بشكل رئيسي إلى تهديد الممتلكات البريطانية في الهند، وهو رأي غير صحيح أيضاً. إذ كانت تثار فكرة التهديد الفرنسي للهند عن طريق مصر بين حين وآخر منذ عام ١٧٧٧. وكان التهديد ينطوي على جانبين: الأول أن وجود فرنسا في مصر سيمكنها من التحكم في طرق المواصلات البرية بين بريطانيا وشبه الجزيرة الهندية وإثارة مشاعر العداء تجاه بريطانيا بين الأمراء الهنود، والثاني إمكانية استخدام مصر كقاعدة لقيام فرنسا بغزو الهند سواء تم ذلك براً عن طريق الشرق الأدنى أو عن طريق البحر. وكان من الممكن أن يكون لهذين التهديدين تأثير في تحويل الموارد البريطانية بعيداً عن أوروبا وعن الميادين الحربية الأخرى

من أجل حماية الهند. وهو رأي بالغ البريطانيون في تقديره. وفي الإرشادات الموجهة إلى بونابرت لم يرد إلا الجانب الأول فقط من التهديد للهند. ومهما قال بونابرت وأنصاره فيما بعد فليس ثمة دليل يثبت أنه كان يفكر بغزو الهند بصورة مباشرة في ١٧٨٩-١٧٩٨. لذا يمكن اعتبار الشكل الأول من التهديد وثيق الصلة. إلا أنه رغم أن الفكرة القائلة بأن فرنسا كان بوسعها تحقيق أي هدف يوازي الجهد الذي يحتاجه احتلال مصر تتطلب مزيداً من التعليق. ففي عام ١٧٩٨ كان من الواضح أنه لم يكن بالإمكان إلحاق هزيمة ببريطانيا إلا عن طريق الغزو عبر القنال والغزو هو ماكانت تريده حكومة المديرين. أما بالنسبة لبونابرت، فكانت هذه المغامرة محفوفة بالمخاطر. ويحدوني الاعتقاد بأن أفضل فرصة متاحة لفرنسا كانت تكمن في توسعها في البحر الأبيض المتوسط، إلا أنه لم يكن بالإمكان إقناع المديرين لدعم مثل هذه الإستراتيجية إلا إذا عرضت فقط كجزء من الحرب ضد بريطانيا. ومن هنا يأتي تفسير التركيز على علاقة الحملة المصرية بالحرب ضد بريطانيا.

غادر بونابرت طولون في ١٩ أيار ١٧٩٨ واستولى في طريقه على جزيرة مالطة التي كان يسيطر عليها فرسان القديس يوحنا، ونزل الإسكندرية في ١ تموز وهزم المماليك في ٢١ تموز واحتل القاهرة. ثم أعقب ذلك سلسلة من الكوارث. ففي ٢ آب أسفر تدمير نلسون للأسطول الفرنسي في معركة أبي قير عن قطع الاتصالات بين بونابرت وفرنسا. أما الدولة العثمانية التي لم تقبل التبريرات الفرنسية لاحتلال إحدى ممتلكاتها فقد أعلنت الحرب على فرنسا في أيلول ١٧٩٨. وفي كانون الثاني ١٧٩٩ أبرمت تحالفاً ثلاثياً مع روسيا وبريطانيا ضد فرنسا. أما حكومة المديرين التي لم تكن ترغب في أن يعود نابليون إلى فرنسا فقد عرضت عليه ثلاثة خيارات: البقاء في مصر أو الزحف على الهند أو الزحف على استانبول. فانطلق نابليون إلى سورية إلا أنه صُدَّ عند أسوار عكا في أيار ١٧٩٩، وانسحب إلى مصر حيث ترك جيشه وأبحر عائداً إلى فرنسا وسقطت الممتلكات الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط (مالطة والجزر الأيونية) بيد قوات الحلفاء. واستسلم الجيش الفرنسي في مصر للحامية البريطانية في تشرين الأول ١٨٠١. ووضعت الحرب أوزارها في أيار ١٨٠٢ وسرعان ما انهار التحالف الصعب بين روسيا وبريطانيا والدولة العثمانية. إن حافز إبرام تحالف بين عدوين مثل روسيا والإمبراطورية العثمانية نتيجة الحملة الفرنسية على مصر يعتبر في حد ذاته إثباتاً لأهمية ذلك الحدث. إذ كانت الإمبراطورية العثمانية تعتبر روسيا عدوها الطبيعي، وكانت تخشى من مخططاتها في القوقاز والسناجق الرومانية باستمرار. وكان العديد من الروس يفضلون الانضمام إلى فرنسا في تقسيم الإمبراطورية العثمانية بدلاً من الاتحاد مع بريطانيا للدفاع عنها.

وبعد إبرام معاهدة السلام في أمينس مرت فترة سعت خلالها فرنسا وروسيا إلى تعزيز مواقعهما في البحر المتوسط وفي الإمبراطورية العثمانية. وبعد تجدد الصراع الأوروبي شكلت روسيا تحالفاً جديداً مع بريطانيا ومع الإمبراطورية العثمانية في ١٨٠٥. إلا أنه بعد تحقيقها لنصر حاسم في اوسترليتز في ٢ كانون الأول ١٨٠٥ والاستيلاء على ممتلكات النمسا على ساحل دالماسيا أصبحت المبادرة في يد فرنسا. ومرة أخرى كان أمامها خيار في وضع السياسات المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية: اتخاذ إجراءات لتقسيم الإمبراطورية العثمانية، وجعل النمسا منطقة عازلة رئيسية ضد روسيا أو تثبيت السياسة التقليدية بجعل الدولة العثمانية منطقة عازلة. وقد اختار نابليون خيار السياسة التقليدية. وفي ١٨٠٦ أوفد مبعوثه سبستياني إلى استانبول للتفاوض على إقامة تحالف مع الدولة العثمانية ضد روسيا، وتمخض عن ذلك عقد اتفاقية شكلت جزءاً من تحالف ثلاثي شمل إيران. فقد كتب نابليون: «يكمن الهدف الثابت من سياستي في إقامة تحالف ثلاثي يضمني ويضم الباب العالي وإيران يكون ضد روسيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. إني لا أرغب في تقسيم إمبراطورية الأستانة وحتى لو أعطوني ثلاثة أرباعها فأني أرغب عنها»[٣].

وكانت إستراتيجية نابليون تكمن في قيام العثمانيين الذين يدعمهم الجيش الفرنسي في دالماسيا بحماية الجناح الأيمن من الجيش الفرنسي الزاحف على أوروبا الوسطى والشرقية. ومع دخول إيران التحالف فإن هذا الجناح سيمتد شرقاً نحو القوقاز وسيتم إرساء قاعدة لتجديد التهديد الفرنسي للهند.

وبرز تحالف نابليون إلى حيز الوجود في عام ١٨٠٦ ـ ١٨٠٧، وأعلن العثمانيون الحرب على روسيا في أواخر ١٨٠٦، وفي ٤ أيار ١٨٠٧ أبرمت معاهدة تحالف مع إيران في فينكشتاين يساعد بموجبها الفرنسيون الإيرانيين في استعادة جورجيا التي ضمها الروس إليهم في ١٨٠١، كما ستعلن إيران الحرب على بريطانيا وستقدم تسهيلات للجيش الفرنسي الزاحف على الهند. وأوفدت بعثة دبلوماسية وعسكرية فرنسية على رأسها الجنرال غاردان إلى إيران لهذه الغاية.

وما أن عقد نابليون تحالفاته الشرقية بعناية، حتى قام على الفور بتدمير علة وجودها عندما عقد سلاماً مع روسيا في ٧ تموز ١٨٠٧ في تلسيت. ونبذ التحالف العثماني بحجة إقصاء السلطان سليم الثالث في ٢٩ أيار ١٨٠٧ وأجهض التحالف الإيراني، وطلب من غاردان مساعدة إيران في عقد سلام مع روسيا وليس شن حرب عليها، وأن يصبح التحالف ضد بريطانيا وحدها. ونظراً لأن إيران لم تكن في حالة حرب مع

بريطانيا فقد انحصرت مهمته في الحصول على مساعدة عسكرية ضد روسيا، لذلك أصبح انهيار التحالف الإيراني مجرد مسألة وقت، فبدلاً من التحالف الشرقي ضد روسيا دخل نابليون في سلسلة من المحادثات المذهلة مع روسيا من أجل القيام بغزو مشترك للهند وتقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية. ولم تكن أي من اقتراحاته جدية تقريباً وكانت المباحثات تهدف إلى كسب الوقت.

ورغم جميع مظاهر مخططات نابليون الشرقية الهامة، فإن جوهرها كان ذا شأن ضئيل سواء في عام ١٧٩٨ أو ١٨٠٧. ففي كلتا الحالتين كانت تهدف أساساً إلى تحويل الانتباه. وبقيت مطامح فرنسا الأساسية محصورة في أوروبا وكما جرى في الماضي دخلت الإمبراطورية العثمانية ضمن المخططات الفرنسية لخلق فرص تتيح تحقيق هذه المطامح. إن الثورة في بروز المسألة الشرقية لم تكن تكمن في تغيير سياسة فرنسا بل في رد فعل روسيا وخاصة بريطانيا.

روسيا والشرق الأدنى:

إن الخوف من التدخل الفرنسي حدا بروسيا إلى الإسراع في وضع مخططاتها المتعلقة بالشرق الأدنى. وكان لضم جورجيا تأثير رئيسي في توسع التورط الروسي، لأنه لم يدخل روسيا في صراع مع الدولة العثمانية حول ملكية الأراضي على الحدود العثمانية شرقي آسيا الصغرى فحسب، بل كذلك مع إيران. ومن أجل الدفاع عن أراضي جورجيا أخذت روسيا تتجه نحو الخارج لتوسيع بسط سيطرتها على القوقاز، وتحركت باتجاه الشاطئ الشرقي للبحر الأسود وجبال أرمينيا بحثاً عن حدود دفاعية جيدة ونحو الشاطئ الغربي من بحر قزوين إلى أذربيجان وأرمينيا الإيرانية لوضع حدود مستقرة على نهر أراس. وتواصلت الحرب مع إيران التي بدأت عام ١٨٠٤، وحتى إبرام معاهدة جوليستان في عام ١٨١٣، غير أن روسيا ظلت غير راضية عن نتائج الحدود فنشأت نزاعات أدت إلى نشوب حرب ثانية دامت من عام ١٨٢٦ وحتى عام ١٨٢٨ تمكنت روسيا من خلالها الوصول إلى حدود آراس التي طالما كانت تتطلع إليها واستولت على أرمينيا الإيرانية بموجب معاهدة تركمانشاي.

وأصبحت الحرب مع الإمبراطورية العثمانية من أجل شرقي آسيا الصغرى جزءاً من الصراع الأكثر أهمية في أوروبا والذي تمحور حول مصير السناجق الرومانية. وقد ساعد الغزو الروسي لهذه السناجق في ٢٣ تشرين الثاني ١٨٠٦ الذي تم نتيجة المخاوف من تنامي التأثير الفرنسي في الإمبراطورية في الإسراع في اندلاع الحرب الروسية ـ العثمانية خلال ١٨٠٦ ـ ١٨١٢ التي انتهت بمعاهدة بوخارست. وفي النهاية جاء الهجوم

الفرنسي على روسيا الذي أسفر عن إعادة هذه السناجق إلى العثمانيين، وحافظ الروس في بوخارست على معظم بسارابيا إلا أنهم سلموا السناجق مكرهين لقاء سلام مكنهم من التركيز على قواتهم ضد التهديد الفرنسي الكبير. غير أنه كان للصراع الطويل تأثيره على الدول البلقانية ولم ينحصر ذلك فقط في الطموحات الهادفة إلى نيل شعوب هذه الأقاليم استقلالها بل كذلك أثير موضوع استقلال الصرب واليونان.

بريطانيا والشرق الأدنى:

كان التغير الشديد الأهمية الذي طرأ نتيجة النشاطات الفرنسية في الشرق هو ذلك الذي طرأ على مفاهيم بريطانيا إزاء المنطقة. ويجدر التنويه إلى أنه لم يكن جميع البريطانيين يأخذون بنفس الرأي. إذ يمكن تبين ما لايقل عن موقفين بريطانيين متميزين بالنسبة للشرق خلال فترة الكفاح الثوري والحروب النابليونية. وقد اتضح هذان الرأيان بشكل جيد في ردة الفعل البريطانية حيال غزو نابليون لمصر. فقد اعتبر بيت (Pitt) ومعظم زملائه أن انسحاب فرنسا إلى موقع آخر لن يلحق ضرراً كبيراً لبريطانيا وبهذا يكون قد زال خطر قيام فرنسا بشن هجوم على بريطانيا أو إيرلندا. ولم تكن تنتابهم مخاوف بشأن الهند، إذ كانت أوروبا هي محور الصراع مع فرنسا بالنسبة لهم، رغم أنه في السنوات التالية بدأ عدد كبير من البريطانيين يرون احتمالية بروز تهديد فرنسي للهند عبر الشرق الأدنى، غير أن هذا الجانب من الصراع مع فرنسا لم يضارع أبداً النزاع الحاصل في أوروبا. وقد اعتبرت فئة قليلة من المسؤولين وعلى رأسهم هنري دونادس الوزير المسؤول عن الهند أن التهديد الفرنسي للهند أمر واقع. وكان يخشى من قيام فرنسا بغزو مباشر للهند، لذلك أيد دونادس بقوة شن بريطانيا هجوم رئيسي في البحر الأبيض المتوسط لإبعاد فرنسا عن مصر. وقد حقق بغيته في عام ١٨٠١ إلا أن بريطانيا لم تحل مكان فرنسا في مصر التي أخلتها في آذار ١٨٠٣.

قبل شن حملة ١٨٠١ على مصر اعتمد دونادس عدداً من الإجراءات المؤقتة لمواجهة ما كان يراه الخطر الفرنسي على الهند وذلك بالقيام بعمليات عسكرية في البحر الأحمر والعراق. إذ وجه إلى البحر الأحمر حملة بحرية تدعمها قوات من الهند بهدف حرمان فرنسا من استخدام البحر الأحمر. وفي أثناء هذه الحملة فتح باب الاتصالات مع شريف مكة ومع اليمن وتم احتلال عدن بصورة مؤقتة (من أيلول ١٧٩٩ وحتى آذار ١٨٠٠). كما تم إرسال ممثل سياسي مقيم إلى بغداد. وهكذا نجد أن مصالح بريطانيا في العراق كانت تجارية بحتة مركزها البصرة. وأصبح على بريطانيا الآن أن تتعامل مباشرة مع الباشا في بغداد وتشجعه على مقاومة التحركات الفرنسية. وفي هذه العمليات التي قامت بها

بريطانيا في البحر الأحمر والعراق أخذت تبتعد عن سياستها السابقة المتمثلة في التعامل مع حكام المناطق العثمانية فقط من خلال الباب العالي، وأخذت تدخل في مفاوضات سياسية مباشرة معهم. كما واتبعت نفس الأسلوب في مصر. وعلى الرغم من أنه لم يتمخض عن هذه المفاوضات شيء يذكر في ذلك الوقت ـ فقد أوقفت العمليات في البحر الأحمر عام ١٨٠٢، كما لم يحقق الممثل المقيم في بغداد أي هدف وطُرد في عام ١٨٠٦ ـ وهذه خلقت سابقة للعلاقات البريطانية مع المناطق العثمانية في المستقبل.

إن اندلاع الحرب بين روسيا والدولة العثمانية في نهاية ١٨٠٦ أرغم بريطانيا على إعادة النظر في سلم أولوياتها في الشرق الأدنى. وقد كان القرار الذي اتخذته لصالح تحالفها مع روسيا بصورة تامة. إذ لم يكن لها مصالح كبيرة في الإمبراطورية العثمانية أو في شرقي البحر الأحمر. ومن المؤكد أنه لم تكن تحدوها رغبة في تقسيم الإمبراطورية العثمانية. إلا أنها كانت بحاجة لتواجد القوات الروسية في وسط أوروبا لوقف الزحف الفرنسي وخاصة بعد انهيار النمسا. وكما حدث في ١٩١٥ حيث كان يعتقد أن أفضل وسيلة لضمان قيام روسيا بتركيز جميع قواتها في وسط أوروبا لتسديد ضربة قاضية للسلطنة العثمانية. وحاولت الحملة البحرية التي شنتها على استانبول بقيادة الأدميرال داك وورث في شباط ١٨٠٧ تسديد هذه الضربة إلا أنها باءت بالفشل. وكانت العملية البريطانية الوحيدة الأخرى في المنطقة هي قيامها بحملة على مصر للحيلولة دون رجوع فرنسا إلى ذلك البلد، غير أن تلك المغامرة باءت بالفشل كذلك وكانت هذه المرة على يد الوالي العثماني محمد علي في الرشيد. وتم إخلاء مصر في أيلول ١٨٠٧. وكانت بريطانيا حتى ذلك الحين قد نالت مافيه الكفاية من الحروب مع الدولة العثمانية، وهي حرب لم تكن تسعى إليها أبداً، إذ كانت تأمل في أن تعقد سلاماً مع روسيا. إلا أنه عندما عقدت روسيا صلحاً منفصلاً مع فرنسا في تلسيت عقدت بريطانيا صلحاً مع الدولة العثمانية بدونها في كانون الثاني ١٨٠٩ (معاهدة سلام الدردنيل). ولم تكن الدولة العثمانية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبريطانيا. وكان صراعها مع فرنسا وعلاقاتها مع روسيا والنمسا هي التي تحكم علاقاتها مع الإمبراطورية العثمانية.

وبدأت تظهر لبريطانيا أثناء الحروب النابليونية مصالح في المناطق الواقعة شرقي الإمبراطورية العثمانية. ولم تتشكل السياسة البريطانية في هذه المناطق نتيجة الأوضاع الأوروبية فحسب، بل نتيجة المشاكل المحلية التي أخذت تتعرض لها حكومة شركة الهند الشرقية في الهند. وباختصار، فإن الحكومة البريطانية الهندية دخلت في صراع من أجل السيطرة على الولايات الهندية، إلا أن عدم رغبة السلطات في لندن في تشجيع أي توسع في المناطق الهندية للشركة، أو خلق أي نظام تحالفي يمكن أن يسهم في اندلاع

حرب في الهند، حال دون ذلك. وقد تجلى التهديد الفرنسي المزعوم للهند بطرق عديدة حسب ما كانت تراه السلطات البريطانية في الهند. وبذريعة ارتباط عدد من الحكام الهنود مع فرنسا قضت حكومة الهند البريطانية على هؤلاء الحكام أو أخضعتهم تحت سيطرتها. أما فيما يتعلق بما وراء الهند، فقد سعت حكومة الهند البريطانية كذلك إلى اتخاذ تدابير معينة مع حكام مسقط وإيران وأفغانستان لإبعاد السيطرة الفرنسية. وماهو مدى الإخلاص من وراء السعي لاتخاذ هذه التدابير وإلى أي مدى كانت تهدف إلى تمهيد السبيل للتوسع في بسط القوة البريطانية في الهند، أمور لازالت موضع جدال إذ يبدو أن الترتيبات التي اتخذت مع إيران في ١٧٩٨ ـ ١٨٠٠ تنتمي إلى الفئة الثانية، في حين تنتمي ترتيبات عام ١٨٠٨ إلى الفئة الأولى.

فقد عقدت اتفاقيات مع إيران خلال ١٧٩٨ ـ ١٨٠٠ تمد إيران بموجبها يد المساعدة للسيطرة على أفغانستان من أجل إبعاد فرنسا، فضلاً عن تحسين التجارة بين إيران والهند البريطانية. إلا أن مصير هذه الاتفاقية كان الإهمال، وجرت محاولات لعقد معاهدة جديدة في ١٨٠٨ ـ ١٨٠٩ عندما وردت أنباء بقيام فرنسا بإجراء اتصالات مع إيران أدت إلى نشوء تحالف فرنسي - إيراني في ١٨٠٧. ثم برزت مخاوف شديدة في لندن وكلكتا بشأن قيام فرنسا بغزو. وكما نوهنا فقد أدت معاهدة تسليت المعقودة بين روسيا وفرنسا إلى تحطيم أساس التحالف الفرنسي العثماني تحطماً تاماً. وفي شباط ١٨٠٩ أصبح بوسع بريطانيا أن تحل محل فرنسا في طهران وأن تقيم تحالفاً مع إيران. بيد أنه كان هناك شرخ أساسي في هذا التحالف: إذ كانت بريطانيا تتوقع أن يكون هذا التحالف موجهاً ضد فرنسا، إلا أن إيران كانت ترى أنها يجب أن تكون ضد روسيا. ولم يكن لبريطانيا مصلحة في مساعدة إيران ضد روسيا وخاصة بعد غزو نابليون لروسيا عام ١٨١٢، الأمر الذي أعاد التحالف بين إنكلترا وروسيا وهو أمر كان السياسيون البريطانيون يتطلعون إليه برغبة شديدة. وكانت مساهمة بريطانيا الرئيسية تتمثل في المساعدة في إقناع إيران بقبول الشروط الروسية في جوليستان عام ١٨١٣. وبذلت جهود لتعديل التحالف من أجل رأب الخلاف بين بريطانيا وإيران، إلا أنه سرعان ما انهارت المعاهدة النهائية التي وقعت في ١٨١٤. وأخفقت بريطانيا في مساعدة إيران ضد روسيا خلال ١٨٢٦ ـ ١٨٢٨. وتم تعديل التحالف بحيث جعلها خالية من أي فائدة لإيران.

وكان التحالف الإيراني أكثر التحالفات ديمومة من بين الترتيبات المختلفة التي اتخذتها بريطانيا في الجزء الشرقي من الشرق الأدنى خلال الحروب الثورية النابليونية مع مسقط التي كانت على علاقات تجارية وثيقة مع الهند البريطانية والتي استمرت ولكن دون

الإشارة إلى الاستراتيجية الدولية. وفي ١٨٠٩، ألغيت معاهدة مبرمة مع أفغانستان فور سقوط حكومة أفغانستان التي كانت قد أبرمتها. كما أن الترتيبات مع السند والبنجاب التي اتخذت بسبب الخوف من التهديد الفرنسي فقدت بسرعة أي صلة بذلك الحدث وتم إدارة العلاقات مع هذه البلدان وفق اهتماماتها المحلية.

يبدو للوهلة الأولى أنه لم يكن لرد فعل بريطانيا تجاه النشاطات الفرنسية في الشرق الأدنى بين ١٧٩٨ و١٨١٥ أهمية كبيرة، بل أن مزيجاً من الاستراتيجية الخيالية والانتهازية هي التي حدت بإرسال الممثلين البريطانيين أو القوات أو الأساطيل إلى الشرق الأدنى من مصر والدردنيل إلى أفغانستان وما وراءها، إلا أن التحالف الواهي مع إيران كان النتيجة التي دامت لفترة طويلة. وتكمن أهمية أول تورط سياسي بريطاني واسع النطاق في الشرق الأدنى في المستقبل. فالمعلومات التي أمكن الحصول عليها والآراء التي صيغت والاتصالات التي أجريت خلال تلك الفترة كانت ذات أهمية بالغة خلال الفترة التي تبدأ منذ ١٨٣٠، عندما أعيدت الاستراتيجيات التي كانت قد استخدمت ضد فرنسا لتستخدم من جديد ضد روسيا. وبدأت بريطانيا تتورط في المنطقة حتى عام ١٩١٩، الأمر الذي جعلها تصبح سيدة الشرق الأدنى بأكمله.

تأثير الصراع الأوروبي على الشرق الأدنى:

كان التورط السياسي للقوى الأوروبية في الشرق الأدنى أحد نتائج الصراع النابليوني. أما النتيجة الثانية فكانت التأثير الاقتصادي. إذ أن تواجد القوات والأساطيل في المنطقة وما تبع ذلك من الحاجة إلى توفير المؤن والموارد حفز اقتصاد كثير من بقاع المنطقة ولاسيما مصر التي أخذت تزود القوات البريطانية المتواجدة في المنطقة بالحبوب ومواد أخرى. كما أدت المساعدات البريطانية إلى إيران ودول أخرى إلى انتعاش في الاقتصاد المحلي. ومن الناحية الأخرى، فإن الاحتلال الروسي للمقاطعات أدى إلى عزل استانبول عن مصدر رئيسي من الواردات الغذائية مما أدى إلى ظهور مشكلات عويصة في عام ١٨٠٧، والبحث عن موارد جديدة. كما كان للاحتلال الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨ تأثير سيئ مماثل. فضلاً عن ذلك فقد أثرت الحروب على أنماط التجارة بطرائق أخرى. إذ تدهورت التجارة الفرنسية مع الشرق، وأصبحت بريطانيا المورد الرئيسي للسلع إلى المنطقة وتمكنت من الهيمنة على هذا الوضع حتى عام ١٩١٤. غير أن بريطانيا كانت تعوزها السفن اللازمة لنقل البضائع. وقد أتاحت الحرب فرصة هامة لمالكي السفن اليونانيين الذين جنوا أرباحاً عظيمة نتيجة فتح البحر الأسود بعد عام ١٧٧٤. فبحلول عام ١٨١٣ كان هناك ٦١٥ سفينة يونانية تبلغ حمولتها ١٥٥٠٠٠ طن يعمل عليها

٣٨٠٠٠ بحاراً تنقل السلع في المنطقة. وهو أمر بالغ الأهمية في الحرب اليونانية في العشرينيات من القرن التاسع عشر. كما توسعت تجارة مسقط في بحر العرب.

أما التأثير الثالث للصراع النابليوني فكان يتمثل في الضربة الموجهة إلى المؤسسات القديمة. فقد أدى التدخل الروسي في بلاد ما وراء القوقاز واحتلاله للمقاطعات من ١٨٠٦ إلى ١٨١٢ إلى تغيير مسار الأحداث في تلك المناطق تماماً كما فعل الاحتلال الفرنسي والبريطاني للجزر الإيونية. وكان أكثرها أهمية تأثير النشاطات الفرنسية والبريطانية في مصر. إذ أن هزيمة المماليك على يد الفرنسيين وإخفاق بريطانيا في إعادة سلطة المماليك أو العثمانيين مهدت السبيل لظهور قوة جديدة في مصر بقيادة محمد علي.

رابعاً أدى الصراع الأوروبي إلى الإسراع في تغلغل أفكار جديدة إلى الشرق الأدنى. وكان لهذه الأفكار تأثيرات متباينة وذلك حسب مدى تبني بعض الحكام في المنطقة أو رعاياهم لها. فقد كان الدرس الكبير الذي استقاه الحكام المسلمون من الفترة النابليونية يتمثل في القوة العسكرية المنظمة التي نشرتها فرنسا، مما حدا بالحكام في الدولة العثمانية وإيران ومناطق أخرى إلى استدعاء مستشارين أوروبيين؛ واستيراد معدات في أغلب الأحوال من فرنسا لتمكنهم من بناء قوتهم العسكرية. كما أحدث الصراع النابليوني حافزاً قوياً للتحديث في الشرق الأدنى. أما بالنسبة لرعاياهم فقد راقت لهم أفكار جديدة. فبينما كانت الصفوة العثمانية لاتبالي بالآراء المتعلقة بالحرية والعدالة والاخوّة والقومية التي نشرها رجال الثورة الفرنسية، والتي لاقت نفوراً من قبل رعايا الدولة المسلمين باعتبارها هرطقة وكفراً، إلا أن الأمر كان مختلفاً بالنسبة للرعايا المسيحيين. فقد ذكر أنه حتى في مقاهي بغداد النائية كان الأرمن يتحدثون بحماس شديد عن هذه الأفكار. وكان هذا بمثابة أول اتصال حقيقي مع الأفكار التنويرية بالنسبة للكثير من المسيحيين في البلقان ولاسيما اليونانيين في الجزر الإيونية، وأولئك على ساحل دالماسيا. وكانت الصحف والمحافل الماسونية والتجار والطلاب والجنود السبل التي انتشرت من خلالها هذه الأفكار. فقد رأى الذين خدموا في الفرقة الفرنسية (صيادو الشرق) وفرقة المشاة الخفيفة اليونانية التي خدمت في الفرقة البريطانية «دوق يورك» من أمثال ثيودور كولوكوترونز وهو من أفراد الكلفت (قطاع طرق) السابقين عالماً مختلفاً. ومن الأمثلة البارزة كذلك تودور فالديميرسكو الذي قاد الفلاحين الرومانيين ضد العثمانيين في عام ١٨١٢، إذ كان قد شارك في معارك ضد الدولة العثمانية مع القوات الروسية عام ١٨٠٦.

لقد أخذ شكل المسألة الشرقية بتغير منذ القرن الثامن عشر: فقد شاركت أعداد أكبر

من القوى الأوروبية الكبرى وبطرق عديدة، وأصبح تأثيرها على الشرق الأدنى أكثر عمقاً. ومع ذلك فلم يكن ثمة تغيير في مجال واحد في القرن الثامن عشر، إذ كانت مصالح جميع الدول الأوروبية في الشرق ترفد مصالحها في أوروبا. وكانت سياسة كل دولة منها إزاء الدولة العثمانية وإيران تتحدد بشكل أساسي بحسب علاقاتها مع الدول الأخرى، وبما كان يحدث في وسط أوروبا. وقد استمر هذا الحال في القرن التاسع عشر برمته. وثمة دولتان كانت مصالحهما في الشرق الأدنى تتمتع بأهمية أكبر مما كانت في الماضي رغم أنها لم تكن تتعارض مع مصالحها في أوروبا. فقد كانت مصالح روسيا في المضائق واضحة قبل الحرب، إلا أن النمو الاقتصادي للمناطق الجنوبية من الدولة الروسية، وظهور الأهمية الاستراتيجية لتحركات الأساطيل عبر المضائق جعل السيطرة على المضائق أمراً أكثر أهمية بالنسبة لروسيا. كما احتل موضوع المسيحيين في دول البلقان ومستقبل بلاد ما وراء القوقاز أهمية أكبر في السياسة الروسية. وخلال الحرب ظهرت للمرة الأولى المصالح البريطانية الهندية على أنها عامل مميز ومنفصل في رسم السياسة البريطانية لكن تنسجم مع مصالحها الأوروبية في وضع سياسة خارجية جديدة في الشرق الأدنى.

المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر:

يتمثل جوهر المسألة الشرقية خلال القرن التاسع عشر في الصراع بين الحكام العثمانيين ورعاياهم من المسيحيين، ولاسيما الذين يعيشون في الشطر الواقع جنوب شرقي أوروبا الذين أخذوا يطالبون بالحكم الذاتي أو الاستقلال، ومعارضة الإمبراطورية العثمانية لهذه المطالب والجهود التي بذلتها الدول الأوروبية الكبرى لإيجاد حل لهذا الصراع، بحيث يتوافق مع رغبات كل من العثمانيين والمسيحيين بشكل لايخل ميزان القوى في أوروبا. وتلخصت المشكلة في الحيلولة دون إيجاد حل لهذه المسألة بشكل يمكّن روسيا لأن تصبح القوة المهيمنة في المنطقة برمتها. وفي الصفحات التالية سنعرض لمختلف حركات الاستقلال وسندرس باقتضاب الأزمة الدبلوماسية الرئيسية. وقبل أن نبدأ ذلك، سيكون من الملائم إبداء بعض الملاحظات العامة حول ما كان يسمى بالقومية البلقانية.

كانت القومية البلقانية تشتمل على عوامل اقتصادية وفكرية وسياسية. وكان العامل الاقتصادي ينطوي على ثلاثة عناصر رئيسية هي تزايد ازدهار طبقة التجار المسيحيين في البلقان نتيجة لنمو التجارة ولاسيما مع أوروبا. وقد كنا قد ذكرنا الأنشطة البحرية اليونانية. كما كان اليونانيون شأنهم شأن الصربيين والبلغار والفالشيين نشطين في التجارة البرية التي أخذت تتنامى وتزدهر مع أوروبا. وكان طلب أوروبا على المواد الغذائية والمواد

الأولية من البلقان أساس هذه التجارة المتنامية، وفي المقابل توافر سلع أوروبية مصنّعة رخيصة الثمن. وكان العنصر الثاني يرتبط بالعنصر الأول: فقد أدى ازدياد الطلب على الغذاء إلى التحول من زراعة الكفاف إلى الزراعة النقدية، والجهود التي بذلها الأعيان سواء المسلمين أو المسيحيين من أجل تغيير نظام الحيازة الزراعية ليصبح هذا التغيير سهلاً. وقد أدى ذلك إلى استياء الفلاحين. وقد تجلى ذلك في تزايد عدد العصابات التي شكلها الفلاحون وقطاع الطرق من الكلفت والهايدوك. أما العنصر الثالث، فقد برز نتيجة التنافس بين الأعيان الذين كانت ثرواتهم في تنام مستمر على التوظيف الحكومي ورغبتهم الشديدة في استخدام جيوشهم الخاصة ضد بعضهم بعضا في هذا الصراع.

ومن الناحية الفكرية، فقد كانت كل قومية من القوميات البلقانية تمتلك تاريخاً تفاخر فيه بوجود عصر ذهبي لها. فقد كان اليونانيون يتطلعون إلى بيزنطة، والرومانيون إلى الحقبة الرومانية، والبلغار إلى الدولة البلغارية في القرن العاشر، والصرب إلى القرن الرابع عشر، والألبان إلى القرن الخامس عشر. وكان للتواصل الفكري مع أوروبا تأثير على تشكيل المطامح البلقانية. وفي داخل المجتمعات البلقانية أدى تزايد عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة إلى ظهور ضغط ثقافي لإحداث إصلاح لغوي وبروز لغات أدبية. وكانت هذه الحركات تحث على إبراز إحساس ثقافي جديد وهوية سياسية مطلقة. ويجدر التنويه إلى نقطة من نقاط هذه الهوية الثقافية والسياسية. فعندما أخذ المفكرون البلقانيون يصفون كفاحهم القومي، فإنهم كانوا يفعلون ذلك بصورة عامة ضمن حدود قومية علمانية. وكانت طريقة وصفهم تُعبّر عن طموحات الدول الجديدة وليس عن هويتها المعاصرة. وفي ذلك الوقت، كان الدين العنصر المهيمن على تلك الحركات: إذ أخذ الفلاحون البلغار المسيحيون يقاتلون أقرانهم المسلمين، ولم يقاتلوهم بصفتهم أفراداً متمسكين بالثقافة البلغارية العلمانية التي خلقتها تصرفات الدول الجديدة وأنصارها. فقد خلفت جميع القوميات البلقانية المسيحية عدداً كبيراً من القديسين المسيحيين والشهداء في أثناء صراعهم مع المسلمين.

أما العنصر السياسي فقد تجلى بطريقتين. الأولى عن طريق نقمة واستياء عدد من القوميات البلقانية نتيجة الأوضاع المتميزة للآخرين. فالوضع المهيمن للكنيسة الإغريقية والثقافة الإغريقية وبعض العائلات اليونانية التي كانت تتعامل مع العثمانيين، كان يعني أن الكثير من القوميات البلقانية المبكرة برزت كردة فعل لليونانيين وليس ضد الهيمنة العثمانية، مثل نقمة الرومانيين ضد السلطة السياسية للإغريق الفاماريين، أو معارضة البلغار للمطالب اليونانية فيما بعد. وثانياً، وضعت القومية البلقانية نفسها في قالب من التعاملات مع السلطات العثمانية نفسها. وفي بعض الحالات، كانت هذه النقمة تتجه

ضد المطالب المتزايدة للحكومة في ظل التنظيمات(*). وفي حالات أخرى لم يكن رد الفعل ضد قوة السيطرة العثمانية مثلما كان إزاء ضعفها الذي أتاح للأعيان العثمانيين المحليين والمسؤولين والجنود استغلال الدين المسيحي. لذا كانت أولى الاضطرابات الصربية موجهة ضد التصرفات غير الشرعية للجنود الإنكشاريين غير المنضبطين التي كانت تحظى بموافقة الحكومة العثمانية. كما ثار المسيحيون في البوسنة ضد أصحاب الأراضي المسلمين الذين كانوا هم أنفسهم يتحدون الحكومة. وبمعنى آخر، كان رد فعل المسيحيين غير مباشر. فعندما كانت الحكومة العثمانية تزيد من طلباتها على أنصارها كان هؤلاء يمارسون بدورهم ضغطاً على المسيحيين.

الجبل الأسود (مونتينغرو):

كانت مونتينغرو أو الجبل الأسود أول بلد بلقاني يتخلص من السيطرة العثمانية. وفي واقع الأمر كانت القبائل في الجبال النائية تتمتع بحكم ذاتي نسبي. وفي ظل حكم أمرائهم المطارنة كان الصراع يتجه ضد الحكومة العثمانية (الباب العالي) وضد القبائل نفسها. وكان الحكام يحصلون على المساعدات الرئيسية من المعونات المالية الروسية. وبدءاً من منتصف القرن التاسع عشر، أصبحت الدولة علمانية وأصبح منصب الأمير وراثياً في عائلة بتروفيتش. ولم تكن هذه التطورات بحد ذاتها ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعثمانيين، بل كان العامل المثير للإزعاج طموحات الدولة الجديدة الموجهة نحو البوسنة والهرسك وألبانيا ولاسيما الحصول على منفذ إلى البحر الأدرياتيكي. لقد كانت هذه الطموحات عاملاً رئيسياً في الأزمة الشرقية في السبعينيات من القرن التاسع عشر والتي تمخضت عن استقلال الجبل الأسود في عام ١٨٧٨.

صربيا:

كانت الثورة التي اندلعت في صربيا أكثر الثورات خطورة بالنسبة للعثمانيين، وهي بدقة أكثر الثورة التي قام بها الصربيون على حدود بشاليق بلغراد. كما أسلفنا، فقد بدأ الصربيون في البداية رعايا موالين للعثمانيين، وأخذوا يقاومون تصرفات الإنكشارية المحلية بقيادة عثمان باسفنجولو أحد الأعيان الثائرين من فيدين. ومنح السلطان سليم الثالث صربيا نوعاً من الحكم الذاتي خلال ١٧٩١ - ١٧٩٦، ومنح حكامها الحق في جمع الضرائب وتشكيل ميليشا وطنية لمقاومة المتمردين. وفي عام ١٧٩٨، اضطر سليم إلى التخلي عن سياسته وعقد صلحاً مع المتمردين، إلا أنه واصل تشجيعه للصربيين وبقي

(*) التنظيمات هي الخطوط التي أصدرها السلطان عبد المجيد لتحديث الدولة العثمانية (المترجم).

مستعداً لمنحهم الحكم الذاتي، غير أن مطامح الصربيين تنامت على يد قره جورج بيتروفيتش عام ١٨٠٤. فقد خدم قره جورج (١٧٦٨ - ١٨١٧) في الجيش النمساوي واكتسب شيئاً من الخبرة الإدارية خلال احتلال النمسا لصربيا بين ١٧٨٨ و١٧٩١ فضلاً عن خبرته في العلاقات التجارية مع النمسا. وبدأ يتطلع إلى الخارج بحثاً عن المساعدة، فوجد تشجيعاً من روسيا التي حثت الصربيين على رفض المهادنة ومتابعة القتال بغية تحويل الموارد العثمانية في صراعها مع روسيا. غير أنه على الرغم من تحقيق روسيا بعض المكاسب من الصربيين في بوخارست، فقد تخلت عنهم فعلياً وسلمتهم للعثمانيين الذين تمكنوا من قمع ثورة الصرب عام ١٨١٣. ولاذ قره جورج بالفرار. غير أنه نشبت ثورة ثانية في عام ١٨١٥ بقيادة ميلوس اوبرينوفيتش فمنح العثمانيون الصرب شيئاً من الحكم الذاتي. وفي عام ١٨٣٠، حاز الصربيون على استقلال ذاتي كامل، وفي عام ١٨٦٧ أخليت جميع الثكنات العثمانية من صربيا. ولم يبق آنئذ شيء من النفوذ العثماني سوى العلم العثماني وجزية سنوية. وفي عام ١٨٧٨ حصلت صربيا على الاستقلال التام وضمت إليها مزيداً من الأراضي. وازدادت خلال هذه الفترة تطلعات الصربيين. ففي عام ١٨١٥ كان عدد سكان المنطقة أقل من مليون نسمة رغم أنها كانت تشمل مناطق يعتبر فيها الصرب أقلية. وفي عام ١٨٣٣ منحتهم الدولة العثمانية أراضي أخرى. وفي مرحلة مبكرة وضع الصربيون خطة للتوسع على حساب الدولة العثمانية بصورة رئيسية. فحسب البرنامج الوطني لعام ١٨٤٤ كان على الصربيين العمل على تأجيج المشاعر الوطنية بين مسيحي الدول البلقانية وإشعال ثورة عامة ضد الحكم العثماني وإقامة دولة صربيا الكبرى. وكاد الصربيون ينجحون في تشكيل تكتل بلقاني بين ١٨٦٦ و ١٨٦٨ إلا أن اغتيال مايكل اوبرنيوفيتش عام ١٨٦٨ وضع نهاية لهذه الآمال، ولم يتحقق هذا الهدف إلا في عام ١٩١٢. وشأن الجبل الأسود أصبحت صربيا عاملاً رئيسياً في إثارة الاضطرابات داخل الدول البلقانية. إذ كانت القومية البلقانية أشبه بكرة ثلجية. فعلى الرغم من أنه كان يبدو ولفترات طويلة أن ثمة تسوية تسود دول البلقان والعثمانيين، إلا أن ذلك لم يكن إلا مظهراً وهمياً. إذ أن منحهم الحكم الذاتي أجج لديهم الرغبة في الحصول على الاستقلال التام والتوسع في الأراضي.

رومانيا:

من بين جميع المناطق البلقانية الواقعة تحت السيطرة العثمانية كانت مقاطعتا مولدافيا ووالسيا (الأفلاق والبغدان) أكثرها تعرضاً للتأثير الخارجي. إذ كانتا تتمتعان لفترة طويلة بشبه استقلال ذاتي في ظل حكام يونانيين. كما عرّضهما موقعهما الجغرافي للتدخل

الروسي. وخلال الفترة الممتدة بين عام ١٧١١ و ١٨٥٣ احتلت القوات الروسية هاتين المقاطعتين ثماني مرات، وفي عام ١٧٧٤ اعتُرف لروسيا بحق فرض حمايتها عليهما. إلا أن هاتين المقاطعتين كانتا بالنسبة للعثمانيين أكثر الممتلكات أهمية نظراً لكونهما مناطق زراعية تنتجان فائضاً من المواد الغذائية المعدة للتصدير، وهو أمر كان في غاية الحيوية بالنسبة لاستانبول وخاصة بعد فقدان القرم. ونشأت في هذه المقاطعات أملاك واسعة وبرزت العداوة بين صفوف الفلاحين والملاكين رغم أن هاتين المجموعتين كانتا في الأفلاق والبغدان على خلاف المناطق الأخرى من المسيحيين الأرذثوكس. وفي عام ١٨١٢، اندلعت الثورة اليونانية في المقاطعتين نتيجة احتلال الكسندر يبسيلانيتس. ورغم أن هذا الاحتلال لم يحقق أهدافه الرئيسية، فقد أسفر عن إنهاء حكم اليونانيين من استانبول وتعيين ولاة محليين. وبموجب معاهدة ادرنة نوبول في عام ١٨٢٩، كان الولاة يعينون مدى الحياة، وأخليت الثكنات العسكرية المتمركزة على الضفة اليسرى من الدانوب، وسُحب الرعايا العثمانيون من المنطقة وبدأت هاتان المقاطعتان تدفعان مبلغاً ثابتاً كجزية. ومنذ ١٨٢٩ أصبحت الهيمنة العثمانية على رومانيا اسمية فقط وسادت الهيمنة الروسية. وكانت روسيا هي التي تختار الولاة حتى اندلاع حرب القرم التي كان من نتائجها إلغاء الحماية الروسية، ووضع المقاطعتين تحت حماية الدول الكبرى. واتحدت الأفلاق والبغدان بين عام ١٨٥٩ و١٨٦١ وحصلت رومانيا أخيراً على استقلالها عام ١٨٧٩. وتدين رومانيا اكثر من أي دولة بلقانية أخرى بوجودها إلى روسيا. ومن سخرية القدر أن الطموحات الرومانية كانت تتجه ضد روسيا والنمسا في ترانسلفانيا وبوكوفينا وبيساربيا عوضاً عن أن تتجه ضد الإمبراطورية العثمانية.

اليونان:

أما اليونان فقد دانت باستقلالها بصورة خاصة لتدخل الدول الأوروبية الكبرى. فقد كنا قد نوهنا عن تنامي الوعي القومي اليوناني عن طريق الاتصالات والاحتكاك مع أوروبا ومن خلال الازدهار التجاري. وقد تأججت الطموحات القومية على نحو خاص بين صفوف المنفيين السياسيين والتجار اليونانيين، ولاسيما في أوديسا التي شهدت ولادة الجمعية السياسية اليونانية (Philike Etairia) التي كانت تحلم بإقامة إمبراطورية إغريقية كبرى في البلقان. فقد انطلق يبسيلانيتش من أوديسا وأخذ يستولي على الأقاليم في عام ١٨١٢. لكنه أصيب بخيبة أمل عندما لم يمده الروس بالمساعدة. ومن المثير للاهتمام بالنسبة لطبيعة الشعور القومي اليوناني في تلك الفترة، هو أن تندلع شرارة الثورة اليونانية من رومانيا. ففي آذار من ذلك العام، ثار اليونانيون في بيلوبوتيسسوس أو موريا حيث

اتسمت الثورة بخاصية محلية ودينية أكثر. ومنها أخذت تنتشر إلى الجزر اليونانية والمناطق الداخلية. ووجد العثمانيون أنهم لن يتمكنوا من قمع الثورة دون مساعدة. فاستدعوا في البداية أسطول محمد علي وقواته النظامية لإخضاع كريت في عام ١٨٢٥ لإعادة الأمن إلى موريا. وأبدى اليونانيون المنقسمون على أنفسهم مقاومة ضعيفة وبدا أن الانتفاضة على وشك أن تقمع. بيد أن روسيا التي كانت على خلاف مع الدولة العثمانية حول قضايا عديدة رفضت السماح بالقضاء على جميع طموحات اليونانيين. فأخذ الكسندر الأول يمارس ضغطاً من أجل التدخل الأوروبي. ووافقت على إثر ذلك الدول الأوروبية الكبرى على المطالبة بمنح اليونان حكماً ذاتياً. وبعد تدمير السفن العثمانية والمصرية في نافارينو في ٢٠ تشرين الأول عام ١٨٢٧، لم يعد لدى العثمانيين أية وسيلة يتمكنون بواسطتها من القضاء على مقاومة اليونانيين. وانتقاماً لذلك ألغى العثمانيون اتفاقيتهم مع روسيا في اكرمان عام ١٨٢٦، ودخلت معها في الحرب في نيسان ١٨٢٨ حيث هزم العثمانيون. وحصلت روسيا بموجب معاهدة أدرنة بول (١٤ أيلول ١٨٢٩) على عدة مكاسب: فقد غنمت مناطق قليلة عند مصب الدانوب ومناطق واسعة في شرقي آسيا الصغرى، ووضع نظام جديد للمضائق، وبسطت حمايتها على الأقاليم، ومنح اليونانيون استقلالاً ذاتياً سرعان ما أصبح استقلالاً تاماً، وأنشئت المملكة اليونانية عام ١٨٣٠ التي كانت عبارة عن مملكة صغيرة متشرذمة لايتجاوز عدد سكانها مليون نسمة، إلا أن طموحاتها كانت واسعة جداً. وكما قال رئيس الوزراء أيونيس كوليتيس في عام ١٨٤٤: «إن المملكة اليونانية ليست اليونان، بل إنها تشكل أصغر وأفقر بقعة في اليونان. إذ أن اليونان تضم جميع المناطق التي يوجد فيها تاريخ يوناني أو عرق يوناني»[٤]. كما راود اليونانيين حلم إحياء الإمبراطورية البيزنطية، إمبراطورية يونانية جديدة عاصمتها القسطنطينية، في حين كان آخرون يهدفون إلى توسيع رقعة اليونان لتشمل جميع الجزر اليونانية والبيرة وأجزاء من مقدونيا، وأصبحت اليونان المستقلة شوكة في جنوب شرقي أوروبا تهدد تقسيم الإمبراطورية العثمانية على نحو أكبر.

كريت:

كانت مطامح اليونانيين تتركز بشكل خاص على استعادة كريت التي بقيت تحت السيطرة المصرية حتى عام ١٨٤٠ عندما أعيدت إلى الإمبراطورية العثمانية. وبدأت تحدث بعد ذلك سلسلة من الاضطرابات في كريت التي أخذت شكل احتجاجات من قبل الفلاحين اليونانيين المسيحيين ضد نصف السكان الآخرين الذين اعتنقوا الإسلام، والذين كانوا يملكون مساحات شاسعة من أفضل الأراضي. وبعد كل ثورة كانت تقدم

لهم وعود بإجراء إصلاحات، إلا أنها لم تكن تنفذ أبداً. وفي عام ١٨٩٦، حدثت أكبر انتفاضة في المنطقة: ففي شباط ١٨٩٧، أعلن الكروات الثوار اتحادهم مع اليونان. وفي نيسان دخلوا في حرب مع الدولة العثمانية حيث مني اليونانيون بهزيمة ساحقة، غير أن التدخل الأوروبي أنقذهم من مغبة تصرفاتهم وحصلوا على الاستقلال الذاتي لكريت. وواصل الكروات نضالهم للإتحاد مع اليونان، إلا أنه رغم رفض الدول الأوروبية الكبرى المستمر تقديم دعم لهم فلم يتحقق هذا الهدف إلا في عام ١٩١٣.

البوسنة:

شأن كريت، اعتنق عدد كبير من الناس في البوسنة الإسلام وحدثت نفس الأمور. فقد عارض الأعيان المسلمون (وبعض المسيحيين) ضغط الحكومة لإدخال إصلاحات، وثاروا ضد السلطة العثمانية في مناسبات عديدة. وحتى عام ١٨٥٠ عندما بسطت القوات العثمانية سلطة الحكومة، بقيت البوسنة تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي. واستمر وجود شعور بالسخط لدى الفلاحين المسيحيين في البوسنة. وفي عام ١٨٧٥ ثار الفلاحون في البوسنة كما حدثت ثورة مماثلة في الهرسك. ولم يكن لدى الدولة العثمانية الإمكانيات اللازمة لقمع الثورة. وكان الإغراء شديداً بالنسبة للجبل الأسود وصربيا اللتين شنتا حرباً في تموز ١٨٧٦ على أمل ضم البوسنة والهرسك إليهما. وأصاب سكان الجبل الأسود شيئاً من النجاح في حين مني الصرب بهزيمة ساحقة ولم ينقذهم سوى التدخل الروسي. وفي ١٨٧٨ وضعت البوسنة والهرسك تحت حماية النمسا ـ المجر وفي ١٩٠٨ ألحقتا بها.

بلغاريا:

بدأ البلغار كذلك مسيرتهم نحو الاستقلال في عام ١٨٧٨. ويعزى تباطؤ تنامي الشعور الوطني البلغاري إلى ثلاثة أسباب، فقد كانت تقطن المنطقة مجموعة كبيرة من المسلمين وهم الأعيان الذين يعرفون (بالشربجي). وشأن الأعيان في المناطق المسيحية الأخرى كانوا راضين بشكل عام بالنظام العثماني الذي تركهم وشأنهم. كما كانت الثقافة اليونانية والهيمنة الإدارية من خلال الكنيسة اليونانية واسعة الانتشار. إلا أنه في خلال القرن التاسع عشر أخذ وضع هؤلاء الأعيان في التدهور عندما بدأت تباع الحيازات الشاسعة، وبدأت الأرض تعود إلى أيدي الفلاحين. وأخذ التأثير اليوناني يضمحل بعد عام ١٨١٢. ومنذ ذلك التاريخ لم يعد العثمانيون يعتمدون كثيراً على اليونانيين في الإدارة، وبدأت الثقافة البلغارية العلمانية تتنامى فظهرت لغة أدبية بلغارية.

وفي ١٨٧٠ أنشأ العثمانيون كنيسة بلغارية مستقلة عن الكنيسة اليونانية. ولم يبرز التحدي الحقيقي للسلطة العثمانية في بلغاريا إلا بعد حرب القرم. وقمعت ثورات الفلاحين والجهود التي بذلها المنفيون السياسيون الرامية إلى تنظيم مقاومة. إن انتشار تأثير المفكرين البلغار الذين كانوا قد اطلعوا على الأفكار الر اديكالية الروسية أدى إلى تشكل البرنامج البلغاري الوطني.

ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مجموعات عديدة من الآراء عن طريق المنفيين السياسيين التي تراوحت من آراء معتدلة كتلك التي نادى بها ليبون كرافلوف الذي كان يفضل التوصل إلى مهادنة عثمانية بلغارية على غرار نموذج النمسا ـ المجر إلى آراء تدعو إلى الاستقلال من خلال ثورة الفلاحين التي كان يؤيدها ويدعو إليها فاسيل لفسكي. وفي ١٨٧٠ شكلت اللجنة الثورية البلغارية بهدف الجمع بين مختلف الفئات. وعملت هذه اللجنة على تنظيم ثورة في عام ١٨٥٠ التي باءت بالفشل بعد أن قمعها العثمانيون. وجرى التخطيط لثورة جديدة في عام ١٨٧٦. إلا أن سبب الثورات التي جرت في بلغاريا في ذلك العام كان اقتصادياً وليس سياسياً رغم استغلال الوطنيين البلغار لها، وخاصة بعد أن قامت القوات العثمانية غير النظامية بقمع الثورة بوحشية. وكان السبب الجوهري في قيام بلغاريا بالثورة التدخل الروسي وحربها مع الدولة العثمانية خلال ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨. إذ كانت الخطة الروسية تدعو إلى إنشاء دولة بلغارية كبيرة إلا أنها قسمت في برلين إلى ثلاثة أجزاء: حيث أعيد الشطر الجنوبي إلى الإمبراطورية العثمانية، ومنح الشطر الشمالي حكماً ذاتياً لكن تحت السيطرة الروسية. أما الجزء المتبقي والذي كان يعرف بالروملي الشرقية فقد منح جزءاً من الحكم الذاتي بموجب دستور وضعته لجنة دولية. إن وضع الروملي الشرقية يوضح الطريقة التي نشأت فيها الآراء الوطنية في الدول البلقانية العثمانية. فقد هرب معظم ملاّك الأراضي المسلمين خلال صدامات عامي ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ واستولى المسيحيون على أراضيهم وحرصوا على عدم عودة المسلمين. هذا الأمر فضلاً عن أمور أخرى، هي التي أظهرت الوطنيين البلغار في الروملي وحدت بهم إلى الاتحاد بسرعة مع بلغاريا المستقلة. وفي أيلول عام ١٨٨٥، قام زعماء الروملي بانقلاب لصالح الوحدة مع بلغاريا، الأمر الذي حظي بقبول الدول الأوروبية الكبرى في عام ١٨٨٦. ومنذ عام ١٨٨٦، أخذت آمال بلغاريا الموحدة تتجه نحو الحصول على ثلث مساحة بلغاريا الكبرى وهي مقدونية، إلا أن الطموحات البلغارية دخلت في صراع مباشر مع طموحات صربيا واليونان. وسرعان ما هيمنت المنافسة بين دول البلقان التي برزت في عامي ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ في المنطقة، إلا أن الوقت كان متأخراً جداً لإنقاذ الإمبراطورية العثمانية في أوروبا من الدمار الشامل تقريباً في عامي ١٩١٢ ـ ١٩١٣.

مقدونية:

كانت مقدونية هي الجزء الأوروبي الوحيد من الإمبراطورية العثمانية الذي بقي تحت هيمنتها الكاملة بعد عام ١٨٨٧. وهي منطقة فقيرة وينتمي سكانها الذين لايزيد عددهم على ٢ مليون نسمة إلى مجموعات عرقية مختلفة تضم الأتراك والبلغار واليونانيين والصرب والألبان والفالاسيين واليهود والغجر والمقدونيين. وقد طالب اليونانيون بالمنطقة نظراً لهيمنة الكنيسة اليونانية والثقافة المسيحية اليونانية عليها، كما طالب بها البلغاريون على أساس وجود الكنيسة البلغارية وشيوع اللغة البلغارية. أما الصربيون فقد طالبوا بها على أساس أنه يحق لهم التعويض عن خسارتهم في البوسنة. كما طالبت بها رومانيا على أساس وجود السكان الفالاسيين. وهناك مطالبة تدعو إلى استقلال مقدونية على أساس أن اللغة المحكية تختلف عن اللغة البلغارية. وقد نادت بذلك المنظمة الثورية المقدونية الداخلية التي أسست عام ١٨٩٣. أما السكان المسلمون والذين كان عددهم كبيراً، فكانوا يفضلون بقاء الحكم العثماني. وقد قدمت كل مجموعة طلباً بها عبر منظماتها التابعة لها وكنائسها ومدارسها والجمعيات الوطنية فضلاً عن أعمال العنف التي كانت تشن ضد المجموعات الأخرى. واتبعت اللجنة المقدونية العليا التي كانت تمثل طموحات أولئك الذين كانوا يتطلعون إلى ضم بلغاريا لها، سياسة الهجوم على المسلمين لاستفزاز أعمال انتقامية وإحداث ثورة. وكانت مقدونية موضوعاً تافهاً في سياق القوميات البلقانية، ولم يكن بالإمكان إيجاد حل يستند على المشاعر القومية. وبذل العثمانيون جهدهم للحفاظ على النظام، في حين سعت الدول الأوروبية الكبرى إلى إيجاد حل عن طريق التقسيم أو الإصلاح. وفي عام ١٩٠٣، أعتمد برنامج إصلاحي جديد ينطوي على تجنيد قوات من الدرك يرأسها أجانب من أجل الحفاظ على السلام في مقدونية. وفي عام ١٩٠٥، تم تشكيل نظام دولي للإشراف المالي إلا أن الحكم العثماني في مقدونية انتهى على يد الدول البلقانية نفسها.

ففي عام ١٩١٢، توصلت كل من بلغاريا واليونان وصربيا والجبل الأسود إلى عقد مسودة اتفاق يتم بموجبه توزيع المغانم وازدرت جهود النمسا وروسيا الرامية إلى السيطرة عليها، كما هاجمت العثمانيين وأحرزت نصراً ملحوظاً. غير أنه لم يسمح لها بتنفيذ بنود الاتفاق بدعوى أنها تشكل تعديلاً لتسوية برلين لعام ١٨٧٨ وعهد أمر حفظ السلام إلى القوى الأوروبية الكبرى التي فرضت معاهدة لندن (١ حزيران ١٩١٣) التي نصت على إقامة دولة جديدة غير متوقعة وهي ألبانيا.

ألبانيا:

كانت ألبانيا المنطقة الأوروبية الوحيدة من الإمبراطورية العثمانية التي اعتنقت فيها نسبة كبيرة من سكانها (حوالي ٧٠٪) الدين الإسلامي. أما ما تبقى من السكان فكان ٢٠٪ منهم من المسيحيين الأرثوذكس و ١٠٪ من الكاثوليك. وتشبه ألبانيا الجبل الأسود من حيث كونها منطقة جبلية فقيرة تسودها الولاءات القبلية وتتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي خلال فترة تاريخها. وفي ١٨٣٠ استعاد العثمانيون شيئاً من السيطرة عليها بعد قتل ٥٠٠ من الأعيان الألبان المسلمين وإدخال بعض عناصر الإصلاحات. وظهرت أول حركة وطنية ألبانية عام ١٨٧٨ إلا أنها لم تكن موجهة ضد الحكم العثماني بل ضد المطالب البلغارية ومطالب الجبل الأسود لضمها إليهما. وفي واقع الأمر، لم تتناول تسوية عام ١٨٧٨ ألبانيا وسرعان ما تلاشت الحركة وقمعت السلطات العثمانية ما تبقى منها في عام ١٨٨١. إلا أنه في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر بدأت تظهر في الأفق علائم وعي ثقافي في ألبانيا في سياق الإصلاح اللغوي (واعتماد الأبجدية اللاتينية بشكل مثير للجدل في عام ١٩٠٨) وظهر أدب قومي وتم تدوين التاريخ الوطني للبلاد. وبعد عام ١٩٠٨، حاولت السلطات العثمانية قمع المشاعر القومية بمزيد من العنف. وكان رد فعل الوطنيين الألبان قوياً فجرت معه صدامات مسلحة. وفي عام ١٩١١، قدمت الحكومة العثمانية بعض التنازلات فيما يتعلق بالأبجدية اللاتينية والمدارس، إلا أن ذلك لم يمكّن من رأب الصدع الذي حصل بين الحكومة والألبانيين. وفي عام ١٩١٢، حدثت اضطرابات شاملة في ألبانيا. وفي آب ١٩١٢، قدمت الحكومة العثمانية مزيداً من التنازلات إلى حد منح حكم ذاتي نسبي للمقاطعات الألبانية الأربع. ورغم ذلك فقد بقي الزعماء الألبان منقسمين بين أولئك (وخاصة الكاثوليك) الذين كانوا يتطلعون إلى دعم النمسا ـ المجر وأولئك الذين كانوا يفضلوا الاستقلال الذاتي وآخرون يرغبون في حكم عثماني مباشر. إلا أن حرب البلقان الأولى ١٩١٢ ـ ١٩١٣ حسمت الأمر بالنسبة للدول البلقانية إذ لم يعد ثمة خيار في استمرار الحكم العثماني، أو حتى الاستقلال الذاتي في ظل الإمبراطورية العثمانية. فقد كان الخيار ينحصر بين التقسيم بين دول البلقان أو الاستقلال. وكان الاستقلال بالنسبة للزعماء المسلمين يتيح الفرصة الوحيدة للحفاظ على شيء من الحياة التقليدية. وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩١٢، أعلنت الجمعية الوطنية في تيرانا استقلال جمهورية ألبانيا برئاسة إسماعيل كمال. ودعمت النمسا مطالب ألبانيا الوطنية، إذ لم تكن ترغب في توسع صربيا أكثر، وأمكن التوصل إلى حل وسط تتنازل بموجبه ألبانيا بقسم من مناطقها إلى الدول البلقانية، وتم تشكيل لجنة مراقبة دولية لإدارة ألبانيا. ووضع مشروع دستور للدولة الوليدة. وتبوأ

أمير ألباني العرش. ودخلت ألبانيا التي لم يكن عدد سكانها يزيد على مليون نسمة العالم بتعثر.

كانت الجهات الرئيسية الخاسرة في إنشاء ألبانيا هي: الجبل الأسود التي كانت تتوق لضم ميناء سكوتاري، وصربيا التي كانت تأمل بأن يكون لها منفذ على البحر في دورازو، واليونان التي كانت تتطلع إلى ألبانيا الجنوبية المعروفة بأبيروس الشمالية. ومما زاد المشكلة تعقيداً، تدخل رومانيا التي بقيت على الحياد خلال الحرب، إلا أنها بدأت تطالب بتعويض من صربيا عن مغانمها في مقدونية. لذلك أخذت كل من صربيا واليونان تطالبان بتقسيم جديد على حساب بلغاريا. غير أن بلغاريا قاومت ذلك ولكنها هزمت. وبموجب معاهدة بوخارست (١٠ آب ١٩١٣) التي وضعت حداً للحرب البلقانية الثانية، فقدت بلغاريا معظم مكاسبها التي كانت قد حصلت عليها من اليونان وصربيا. إن إبرام دول البلقان وحدها معاهدة بوخارست على خلاف معاهدة لندن يعتبر مؤشراً على تغير الوضع في الشرق الأدنى. وانتهزت الدولة العثمانية فرصة حدوث الشقاق بين مناوئيها فاستعادت تراقيا الشرقية ومنها إدرنة. وبحلول ١٩١٣، كانت تراقيا الشرقية هي كل ما تبقى من مناطقها الأوروبية التي تقلصت نتيجة الحروب البلقانية من ١٦٢٥٠٠ كم^{2} و ٦ مليون نسمة إلى ٢٧٥٠٠ كم^{2} و ٢ مليون نسمة. وبقيت رومانيا أكبر الدول البلقانية. إذ كان عدد سكانها يبلغ ٧,٥ مليون نسمة، في حين كان عدد سكان بلغاريا واليونان وصربيا يتراوح بين ٤ و ٥ مليون نسمة، وقد لعبت الدول الكبرى ولا سيما روسيا بالإضافة إلى النمسا وبريطانيا دوراً كبيراً في هذه الأحداث. وتستدعي الضرورة الآن دراسة سير الأحداث مرة أخرى. ولكن هذه المرة من وجهة نظر الدول الكبرى لتوضيح طبيعة اهتماماتها. وسنقوم بذلك من خلال التركيز على بعض الحوادث الرئيسية.

الأزمة اليونانية:

كانت الثورة اليونانية في العشرينيات من القرن التاسع عشر، أول أزمة رئيسية في المسألة الشرقية بعد عام ١٨١٥. وقد أظهرت الدول الأوروبية الكبرى رد فعل ثنائي إزاءها: فعلى الصعيد الشعبي كان هناك تعاطف كبير مع الثوار اليونانيين لكونهم مسيحيين، والأهم من ذلك لكونهم إغريقاً. كان أدب أسلافهم القدامى قد غذى أحد أعظم عناصر الفكر الأوروبي. وقد أسفرت مشاعر التعاطف مع بلاد الإغريق وحضارتها، رغم أنها لم تكن قوية، في كل مكان وخاصة في إنكلترا عن تدفق أعداد كبيرة من المتطوعين وتقديم الدعم المالي لليونانيين. أما على الصعيد الرسمي، فكان هناك حذر

شديد يقوم على أساس المخاوف بأن الثورة اليونانية أثارت موضوع تقسيم الإمبراطورية العثمانية، وتعظيم شأن روسيا بصورة خاصة، وراحت تهدد ميزان القوى في أوروبا، بل أن المستشار النمساوي مترنيخ ذهب شأواً أبعد من ذلك، إذ كانت الثورة اليونانية بالنسبة له أحد مظاهر الإثارة الثورية التي أخذت تثير قلق أوروبا منذ ١٧٨٩، وكان يرى أنه كلما كان قمعها مبكراً كان أفضل. ورغم أن بريطانيا لم تشاطر النمسا هذا الرأي، إلا أنها كانت راضية بأن تحذو حذو النمسا في دعم سلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية منذ عام ١٨١٥.

أما بالنسبة لروسيا فكان الأمر مختلفاً. وكان التعاطف الشعبي والسياسة الرسمية يسيران في خط واحد. فقد كانت روسيا في نزاع مع الدولة العثمانية حول أمور تتعلق بالحدود والمضائق والأقاليم. كما أدركت روسيا مخاطر العمل من جانب واحد لذلك أخذت تضغط من أجل تدخل أوروبي مشترك للتوصل إلى تسوية تكون مقبولة لليونانيين رغم عدم تحقيق الاستقلال التام. ولم يكن ألكسندر الأول يقل رغبة عن مترنيخ في التشجيع على الثورة.

بيد أن الدول الأوروبية الكبرى لم تتمكن ولفترة طويلة من القيام بعمل مشترك بسبب الشك الذي كان ينتابها تجاه روسيا. إذ بدا لها أنه يمكن للتدخل المشترك أن يساعد روسيا في الحصول على ما كانت تتطلع إليه من العثمانيين، وفي جعلها في موقف أقوى كحامية لمسيحي البلقان. وبحلول عام ١٨٢٥، بدأ صبر روسيا ينفذ وكان القلق يساورها بشأن نجاح القوات المصرية ضد الثوار فهددت بأن تتصرف بالطريقة التي تراها مناسبة. هذا التهديد حدا ببريطانيا في نهاية الأمر، التي كانت قوتها البحرية في البحر المتوسط عاملاً رئيسياً في الموقف، أن توافق على التعاون مع روسيا في إقناع العثمانيين على منح اليونان حكماً ذاتياً. وبعد ذلك بفترة وجيزة (٧ تشرين الأول ١٨٢٦) وبموجب اتفاق أكرمان تنازلت الدولة العثمانية لروسيا عن نقاط أخرى كانت موضع خلاف بين الدولتين ـ إذ لم يبق الآن سوى إقناع الدولة العثمانية على قبول الطلب بمنح اليونان الاستقلال الذاتي. وفي نهاية الأمر، أخذ الإقناع شكل تدمير الأساطيل العثمانية المصرية في نافارينو بواسطة عمارة بحرية بريطانية وفرنسية مشتركة (٢٠ تشرين الأول ١٨٢٧). وشعرت روسيا بالغبطة، وأعلن السلطان محمد الثاني الحرب على روسيا وبدأ الصراع بينهما في نيسان ١٨٢٨.

على الرغم من بعض الهزائم في بداية الأمر، فقد كانت نتيجة الحرب تميل لصالح روسيا، فقد استولت على أدرنة في أيلول ١٨٢٩ ووصلت قواتها إلى منطقة لا تبعد عن

استانبول سوى ٦٥ كم. وعند هذه النقطة اتخذت روسيا قراراً بالغ الأهمية، فقد قررت عدم الاستيلاء على استانبول والمضائق، لأن ذلك كان سيعمل على الإسراع في تقسيم الإمبراطورية العثمانية واندلاع حرب أوروبية يمكن أن لاتكون في صالح روسيا. وعوضاً عن ذلك رأت روسيا أن مصلحتها الكبرى تتمثل في الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، وأنه عندما ترى أن سقوطها قد أصبح أمراً محتوماً، فستقوم عندها بالاستيلاء على المضائق. وقد حظيت بمكاسب كبيرة، كما كانت تهدف في معاهدة ادرنة (١٤ أيلول ١٨٢٩) إلى الحفاظ على الإمبراطورية وليس إلى تدميرها.

أما الدول الأوروبية الأخرى فكانت لها وجهة نظر مختلفة بشأن معاهدة ادرنة التي بدا أن روسيا تهدف من خلالها إلى بسط نفوذها على الدول البلقانية والإمبراطورية العثمانية نفسها. وفي بريطانيا كانت المعاهدة واحدة من بين عدة أحداث حصلت في ذلك الوقت التي أحدثت ثورة في التفكير البريطاني حيال روسيا. فمن اعتبارها حليفاً طبيعياً ودولة لم تكن لبريطانيا معها نقاط خلاف رئيسية إلى البدء في اعتبارها أنها أصبحت تشكل تهديداً رئيسياً للمصالح البريطانية. وكان من بين الأحداث الأخرى قمع الحريات في بولونيا عام ١٨٣٠، وتصرف روسيا في قضية محمد علي عام ١٨٣٣، وسلوك روسيا في كل من إيران وأفغانستان خلال ١٨٣٨ - ١٨٣٩.

أزمة محمد علي:

وطد محمد علي، والي مصر، العزم على الاستيلاء على سورية التي كان قد وُعد بمنحه إياها لقاء مساعدته في قمع الثورة اليونانية. فقد غزا المنطقة في تشرين الثاني ١٨٣١، ولقي مقاومة من العثمانيين الذين منوا بهزيمة ساحقة في ٢٧ كانون الأول ١٨٣٢ في قونية. وبدا أن الطريق مفتوح أمام القوات المصرية للزحف على استانبول. وبدأت الدولة العثمانية تناشد دولاً أخرى لمدها بالعون، فهرعت روسيا إلى تقديم العون لها فأرسلت قوات إلى البوسفور، ووقّعت تحالفاً دفاعياً مع الدولة العثمانية (هنكارا سكله سي في ٨ تموز ١٨٣٣)، وكانت السياسة الروسية تتماشى مع قرارها الذي كانت قد اتخذته في ١٨٢٩ والذي يقضي بالحفاظ على سلامة الإمبراطورية العثمانية. أما بالنسبة للدول الأوروبية الكبرى الأخرى التي ترددت في الاستجابة لطلب الإمبراطورية في تقديم المساعدة فقد بدا أن روسيا أصبحت الحامية الفعلية للإمبراطورية العثمانية. أما في بريطانيا، فقد بدا أن ذلك يؤكد الانطباع المستمد من ادرنة، وأصبح هدف السياسة البريطانية إلغاء تأثيرات هنكارا سكله سي ودعم استقلال وسلامة الإمبراطورية العثمانية في وجه جميع التهديدات التي تعترضها. ولم تكن بريطانيا قد أظهرت حتى ذلك الحين

أي اهتمام بمصر، ورفضت جميع المحاولات المتكررة التي بذلها محمد علي لإقامة تحالف بينهما. ووطنت النفس الآن على إبعاده عن سورية، ليس بدافع من حرصها على الشرق الأدنى، بل بسبب أوروبا. وكما ورد في التعليمات المرسلة إلى الممثل البريطاني في مصر «فإن حكومة جلالة الملك تعلق أهمية كبيرة على الحفاظ على سلامة ووحدة الإمبراطورية العثمانية لأنها تعتبر أن تلك الدولة عنصراً فعالاً في ميزان القوى في أوروبا»[٥].

وحانت الفرصة لبريطانيا لكي تبطل مفعول اتفاقية عام ١٨٣٣ في ١٨٣٩ - ١٨٤٠. ففي نيسان هاجم العثمانيون محمد علي لدحره خارج سورية بالقوة إلا أن المصريين هزموا الجيش العثماني في نصيبين في ٢٤ حزيران. وبعد ذلك بفترة وجيزة هرب الأسطول العثماني إلى مصر. وبدا السلطان الجديد «عبد المجيد» أنه عاجز عن فعل أي شيء وأن الإمبراطورية على وشك السقوط. وللحيلولة دون ذلك قررت الدول الأوروبية الكبرى التوسط بين السلطان ومحمد علي. إلا أنها وجدت نفسها عاجزة عن التوصل إلى اتفاق حول البنود التي يتعين تقديمها وأسلوب تنفيذها. ولم تكن روسيا هي التي أثارت المشكلة بل فرنسا التي كانت تتلاعب بالسياسة البديلة في بحثها عن ركيزة لدعم فرنسا في شرقي البحر المتوسط ولم تكن ترغب في معاداة محمد علي بإخراجه من سورية بالقوة. غير أن وزير الخارجية البريطاني اللورد بالمرستون كان عازماً على أن لايضيّع هذه الفرصة بإلزام روسيا على العمل بالتضافر مع الدول الأوروبية الكبرى الأخرى، وبذلك يحرمها من موقعها المميز الذي يبدو أنها كسبته من الإمبراطورية العثمانية بموجب معاهدة هنكارا سكله سي. لذا خذلت فرنسا وبقيت دون مؤيد، بينما صممت الدول الأوروبية الكبرى على إرغام محمد علي على الخروج من سورية وترك ممتلكاته الموروثة في مصر داخل نطاق الإمبراطورية العثمانية. واكتمل نظام التعاون الدولي في ١٣ تموز ١٨٤١ بإقرار اتفاقية دولية لتنظيم استخدام المضائق وتغيير التدابير المتخذة مع روسيا عن طريق إجراء مفاوضات مباشرة مع العثمانيين. أما الاتفاقية التي كانت تحظر استخدام السفن الحربية الأجنبية للمضائق عندما تكون الإمبراطورية العثمانية في حالة سلم، فكانت تتفق مع رغبة روسيا في إبعاد السفن الحربية التابعة للدول الأوروبية الأخرى عن البحر الأسود، غير أن روسيا قبلت بمبدأ أن الدول الأخرى يحق لها إبداء الرأي فيما يتعلق باستخدام المضائق.

إيران وأفغانستان:

شملت الأزمة الشرقية الثانية في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر كلاً من إيران وأفغانستان. وخلال أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر كان

الحديث الدائر في بريطانيا والهند يتعلق بالتهديد الروسي للهند. وكانت إحدى وجهات النظر التي لم تؤخذ جدياً في المناقشات الدائرة تقول باحتمال قيام روسيا بغزو الهند عبر تركستان. أما وجهة النظر الثانية والتي أخذت جدياً فكانت تقول بأنه يمكن لروسيا أن تستحوذ على تأثير مهمين في إيران واستخدام ذلك البلد كوسيلة لمهاجمة أفغانستان، والفوز بموقع قوي قرب حدود الهند البريطانية، والعمل على إثارة الفتن والقلاقل في الهند لإرغام بريطانيا على زيادة عدتها العسكرية في شبه القارة الهندية إلى حد يجعل احتلالها لها أمراً غير مجز. كما أشير إلى أن قدرة روسيا على إحداث قلاقل في الهند يمكن أن تكون وسيلةً لإرغام بريطانيا على الامتثال للرغبات الروسية في أوروبا وفي مناطق أخرى. لذلك بدأ البحث عن وسيلة للحيلولة دون اكتساب روسيا موقع الصدارة على حدود الهند سواء عن طريق إعادة توطيد النفوذ البريطاني في إيران الذي أصبح واهياً نتيجة عدم دعمها لإيران في حربها مع روسيا خلال ١٨٢٦ - ١٨٢٨ وإلغاء البنود التي تلزم بريطانيا بمساعدة إيران من معاهدة التحالف البريطانية الإيرانية. أو بإقامة وضع بديل قوي في أفغانستان. وبذلت بريطانيا خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بعض الجهود لاستعادة نفوذها في إيران. إلا أن هذه الجهود أخفقت عندما نبذ محمد شاه المناشدات البريطانية وواصل هجومه على إقليم حرات في غربي أفغانستان عام ١٨٣٧. وكان الاعتقاد يسود بأن تصرفه كان نتيجة تحريض من روسيا وكشف النقاب عن دلائل تشير إلى نية روسيا في توطيد نفوذها في أفغانستان. لذلك قررت بريطانيا ترسيخ نفوذها في أفغانستان عن طريق إحلال حاكم يخضع للهيمنة البريطانية محل الحاكم الحالي، وتحقق ذلك بالفعل عام ١٨٣٩ رغم أن الأعباء المترتبة عن دعم بريطانيا لدولة تابعة في أفغانستان تفوق الثمن الذي كانت حكومة الهند البريطانية مستعدة لدفعه لتحقيق هذا الهدف، لذلك تم التخلي عن أفغانستان في ١٨٤٢. كما أخفقت روسيا في محاولتها للسيطرة على دولة خيفا في تركستان عام ١٨٣٩، وانتهت الفترة بتزايد رغبة بريطانيا وروسيا في التعاون في إيران وآسيا الوسطى. إلا أن التعاون بين بريطانيا وروسيا في الشرق الأدنى تلاشى في عام ١٨٥٤ عندما اندلعت حرب القرم.

الأطماع البريطانية:

خلال الثلاثينيات في القرن التاسع عشر عززت بريطانيا من موقعها في مناطق أخرى من الشرق الأدنى ولاسيما في الخليج العربي والعراق والجزيرة العربية. واعتبر نشاطها هذا دلالة على اهتمامها في حماية الطرق المؤدية إلى الهند، رغم أنه يجب النظر إليه على أساس ارتباطه بسياستها تجاه محمد علي، لذلك ارتبط نشاطها بشكل مطلق بالحفاظ

على ميزان القوى في أوروبا. ولو كانت بريطانيا ترغب في حماية الطرق المؤدية إلى الهند فقط لكانت قد عقدت صفقة مع محمد علي الذي كان يشكل أكبر قوة في المنطقة، إلا أن بالمرستون كان دائماً يرفض هذا الرأي فقد كان يسعى لدعم الإمبراطورية العثمانية.

وفي الخليج العربي أثيرت إمكانية حصول بريطانيا على إحدى الجزر لاتخاذها قاعدة، وذلك في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر عندما احتلت جزيرة خرج في عام ١٨٣٨، وذلك في محاولة لثني محمد شاه عن مواصلة هجومه على حرات. ومنذ عام ١٨٠٨ بدأت الحكومة البريطانية في الهند تظهر اهتماماً غير متواصل في الاستيلاء على إحدى الجزر في الخليج لاستخدامها كقاعدة للعمليات ضد القراصنة، وكمركز تجاري وربما لأغراض أكبر، منها على سبيل المثال قمع الدول المحاذية للخليج ومنع أي تهديد للهند يخرج من تلك المنطقة. وكان ينظر إلى استراتيجية الخليج هذه كبديل لإقامة علاقات طيبة مع دول المنطقة. وكانت الحكومة البريطانية في الهند ترغب في الاحتفاظ بجزيرة خرج، إلا أن حكومة لندن أمرت بإعادة الجزيرة إلى إيران كجزء من التسوية. ولجأت الحكومة الهندية إلى إستراتيجية أكثر كياسة في اكتساب نفوذ لها في الخليج عن طريق إقناع المشيخات الصغيرة المتواجدة على الساحل العربي. وفي عام ١٨٥٦ أعيد إحياء إستراتيجية الخليج بتحريض من الحكومة البريطانية التي أمرت بشن عمليات عسكرية في جنوبي إيران إلى جانب الخليج عندما نشب نزاع جديد مع إيران. وامتثلت الحكومة الهندية لذلك على مضض، واحتلت إيران قبل وضع حد للحرب نتيجة معاهدة باريس (١٨٥٦).

وكانت العراق المنطقة الثانية التي كانت موضع اهتمام بريطانيا خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. فقد رفضت بريطانيا تلبية مطالب داوود آخر الحكام المماليك في بغداد في تقديم المساعدة له حتى قبل فترة قصيرة من الإطاحة به، عندما قررت ضرورة انتهاز الفرصة التي أتاحتها طلباته للحصول على نفوذ لها في العراق. إلا أن الإطاحة بداوود تمت قبل تحقيق أي شيء نتيجة تغيير الموقف هذا، بل بدأت بريطانيا مبادرة جديدة في العراق ترتبط بتطور الملاحة البخارية، وإمكانية إيجاد طرق أقصر إلى الهند. فقد لوحظ أن خدمة الملاحة البخارية بين بومباي والخليج كانت تربط الطريق البري الممتد من البصرة إلى الساحل السوري، لذا كان يمكن للخدمة الملاحية في البحر المتوسط أن توفر مواصلات سريعة جداً بين بريطانيا والهند، وكان من الممكن جعل هذا الطريق ملائماً بصورة أكبر لو تم تسيير السفن البخارية على نهر الفرات. وقد أثير جدل أنه بالرغم من أن الجهود البريطانية الرئيسية كانت موجهة نحو تطوير الطرق عبر مصر

والبحر الأحمر، فقد كان بالوسع كذلك تطوير طريق الفرات. وخلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، جرت محاولة لتسيير قوارب بخارية على نهري الفرات ودجلة، وأثير الجدل بأن إحدى الميزات الإضافية لهذا المشروع تتمثل في زيادة النفوذ السياسي الذي يمكن أن تكتسبه بريطانيا في العراق، ولاسيما بين القبائل العربية. وفي الواقع لم تكن التجربة ناجحة، وتم التخلي عن هذا الطريق رغم أن بريطانيا واصلت تشغيل خدمة الملاحة البخارية في أعالي دجلة بين البصرة وبغداد.

أما مجال الاهتمام الثالث لبريطانيا فكان جنوب غربي الجزيرة العربية. إذ تبين أنه من الصعب إبحار القوارب البخارية مباشرة من بومباي إلى السويس، لذا برزت الحاجة إلى إيجاد محطة تقع في منتصف الطريق للتزود بالفحم الحجري. وبدأ في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر البحث عن مثل هذه المحطة، وتركز الاهتمام على عدن. إلا أن احتلال بريطانيا لميناء عدن في ١٩ كانون الثاني ١٨٣٩ لم يكن لمجرد إنشاء محطة للتزود بالفحم الحجري، لأنه كان بالوسع تدمير مثل هذه المحطة بوسائل أخرى غير استخدام القوة. بل كان احتلالها يهدف إلى صد محمد علي جزئياً، وثنيه عن مواصلة تحقيق أهدافه في الجزيرة العربية واستقلاله عن الإمبراطورية العثمانية. وأصبحت عدن في يد البريطانيين محطة هامة على طريق البحر الأحمر المؤدي إلى الهند. ومركزاً تجارياً وقاعدة لتوسيع الهيمنة البريطانية في جنوب غربي الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر. غير أن بريطانيا بدأت تجني ثمار ذلك في الستينيات من القرن التاسع عشر.

القرم:

انتهت فترة التعاون المتواضع بين بريطانيا وروسيا في الشرق مع نشوب حرب القرم عام ١٨٥٤. ورغم أن السبب الظاهري لاندلاع هذه الحرب ناجم عن مشكلات الشرق الأدنى إلا أنها كانت بصورة أساسية حرباً أوروبية ترتبط بالنفوذ والهيبة. وكانت تهدف بشكل أساسي إلى القضاء على التحالف بين روسيا والنمسا وبروسيا الذي أخذ يهيمن على الشؤون الأوروبية منذ عام ١٨١٥، وإلى عزل النمسا وجعل روسيا قوة غير مهيمنة. كما كان من بين أسباب حرب القرم المتعلقة بالشرق الأدنى النزاع بين فرنسا وروسيا بشأن رعايتهما للكاثوليك والأرثوذكس في الأماكن المقدسة في فلسطين، والجهود التي بذلتها روسيا للحصول على مزيد من الامتيازات من الدولة العثمانية بشأن مطالب روسيا لحماية المسيحيين الأرثوذكس من رعايا الإمبراطورية. وبدعم من بريطانيا وفرنسا قاومت الدولة العثمانية هذا التردي في سيادتها واستقلالها، فيما احتلت روسيا مقاطعات مولدافيا وفالاشيا واندلعت الحرب. ودارت رحى الحرب في القرم وليس في المقاطعات

التي كانت واحدة من المناطق القليلة التي كان بوسع بريطانيا وفرنسا استخدام قوتهما. وانتهت الحرب بتشكيل تحالف أوروبي ضد روسيا وإذعان روسيا لبنود السلام التي قدمت لها. وضمنت الدول الكبرى استقلال وسلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية بموجب معاهدة باريس للسلام (٣٠ آذار ١٨٥٦) مقابل وعد الدولة العثمانية بإدخال إصلاحات ومعاملة المسيحيين العثمانيين على نحو أفضل. وتم تحييد البحر الأسود وحظر على روسيا إقامة قواعد بحرية على شواطئها، وأغلق البحر في وجه جميع السفن الحربية ومن بينها السفن الروسية. وبقيت المقاطعات تحت سيادة الدولة العثمانية، ولم تعد خاضعة للحماية الروسية، وسمح لها بالحصول على الاستقلال وتشكيل إدارتها وجيشها الوطنيين. لقد أتاحت هذه الإجراءات أساس الوحدة المستقبلية واستقلال المقاطعات. كما ضمنت الدول الكبرى استقلال صربيا، وشُكلت لجنة أوروبية للإشراف على الملاحة في الدانوب مما أثار قلق عدة دول. وأدت المعاهدة فعلياً إلى تحطيم الوضع الخاص الذي كان يحظى به المسيحيون في البلقان الذي كانت روسيا قد أرسته عام ١٨١٢، وحل مكانه تحالف الدول الكبرى. لقد اعتمدت إمكانية الحفاظ على هذا الوضع الجديد رغم الموقع الجغرافي وقوة روسيا على عاملين هما: إمكانية استمرار التحالف المنتصر وفيما إذا كان بوسع الدول الأوروبية الكبرى أن تضع بنود اتفاقية البحر الأسود موضع التنفيذ. وبحلول عام ١٨٧٠ ثبت أن الإجابة عن هذين السؤالين هو النفي.

التوسع الروسي:

في الفترة التي أعقبت حرب القرم وجهت روسيا اهتمامها إلى المناطق الواقعة شرقي الإمبراطورية العثمانية. فأكملت احتلالها للقوقاز ووسعت إمبراطوريتها لتشمل تركستان. ومنذ أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر، كان على الروس مواجهة ثورات هامة نشبت ضدهم في مناطق القوقاز الجبلية وفي بلاد الشركس وداغستان والشيشان. وفي المنطقتين الأخيرتين، أخذت الثورات طابع الحرب الدينية بقيادة أحد زعماء الصوفية يدعى شامل من الطريقة النقشبندية. وقد عرفت هذه الحركة في العالم باسم المريدية. وكان من الصعوبة بمكان إخماد هذه الثورات، وشكلت خطورة على روسيا لاحتمال قيام الثوار بقطع طرق المواصلات بين روسيا الأوروبية والمقاطعات الواقعة ما وراء القوقاز. ومن المثير للاهتمام والمفاجئة أن بريطانيا وفرنسا لم تحاولا استغلال هذه الفرصة خلال حرب القرم. وقد يدل ذلك على أنه لم تكونا تنويان دحر روسيا في الشرق. إلا أنه بعد انتهاء حرب القرم، قررت روسيا وضع حد للثورة وبدأت عملية حصار واسعة النطاق شارك فيها مايقدر بـ ٢٥٠٠٠٠ جندي. وقد كللت هذه العملية بالنجاح في عام

١٨٧٠ عندما وقعت القوقاز في قبضة روسيا بصورة محكمة. وتوسعت حدود الشرق الأدنى المسلم المستقل باتجاه الجنوب، وأعقب فك الحصار هجرة واسعة النطاق للسكان المسلمين من المنطقة باتجاه الإمبراطورية العثمانية، وهي حركة تماثل حركة الهجرة من القرم. واستولى السكان المسيحيون على مناطق كثيرة كان يملكها المهاجرون.

أما المنطقة الثانية التي كانت مسرحاً للعمليات الروسية بعد حرب القرم فكانت تركستان. فمنذ فترة حكم بطرس الأكبر كانت الحدود الجنوبية لروسيا في هذه المنطقة أخذت تنحسر على طول الحدود الشمالية لأراضي السهوب التي يقطنها سكان كازاغستان وهم من البدو المسلمين، ويتكلمون لغة تركية وينقسمون إلى قبائل عديدة. وأقام الروس عبر البادية اتصالات تجارية عن طريق القوافل مع سكان واحات تركستان المستوطنين، والتي كان منها دويلات خيفا وبخارى وقوقند. وبدأت روسيا منذ أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر زحفاً يهدف إلى تطويق بادية كازاخستان التي كانت تموج بالاضطرابات. وأخذت تنفذ هذا البرنامج على نحو متزايد بعد حرب القرم. وفي نشرة دورية صادرة عن المستشار الروسي غور شاكوف عام ١٨٦٤، قال إن تقدم قوة عظمى متمدنة نحو القبائل البربرية كالقازاخستيين أمر لامفر منه. إلا أنه أشار إلى أن التقدم سيتوقف عند الحدود الروسية مع الدويلات المستقرة أي خيفا وبخارى وقوقند. غير أن الزحف الروسي لم يتوقف بل استمر خلال الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر حيث ضُمت قوقند وسُلخت عن بخارى وخيفا أراضي كثيرة واصبحتا محميتين روسيتين. وخلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر، استكمل الغزو الروسي بتوسيع سيطرتها على تركمانيا وأصبحت الحدود الروسية متاخمة للحدود الإيرانية وأفغانستان والصين. وأصبحت منطقة تركستان الواسعة جزءاً من الإمبراطورية الروسية وجاء فلاحون روس وسلافيون للاستيطان في مناطق كازاخستان وقيرغيزيا وانتقل الموظفون والعمال الروس إلى المدن. وتم تمديد خط حديد قزوين وخط حديد تركستان لربط هذه المناطق مع روسيا الأوروبية، كما تم تحويل اقتصاد المنطقة كونها المنتج الرئيسي للقطن إلى السوق الروسية.

لقد أثار زحف روسيا في آسيا الوسطى رغم تأكيدات غورشاكوف، القلق في بريطانيا والهند، وبذلت محاولات للتوصل إلى اتفاق ما مع روسيا حول حدود التوسع ومجال نفوذ القوتين العظميين في آسيا الوسطى. غير أن نقاط التفاهم التي تم التوصل إليها لم تكن كافية لاستقرار الوضع. ومع نبذ روسيا معاهدة البحر الأسود لعام ١٨٥٦ في ١٨٧٠ بالإضافة إلى نشاطات روسيا في آسيا، اعترى بعض البريطانيين شك عميق بروسيا وتم التوصل إلى قناعة بضرورة مقاومة تقدمها المتواصل. وفي خضم هذه الأحداث برزت أعظم أزمات المسألة الشرقية وهي أزمة ١٨٧٥ - ١٨٧٨.

الأزمة الشرقية خلال ١٨٧٥ - ١٨٧٨:

سارت الأزمة الشرقية التي امتدت من ١٨٧٥ وحتى ١٨٧٨ على غرار الأزمات التي واجهت الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر بمعنى أن الاضطرابات والثورات التي اندلعت داخل الدولة العثمانية استرعت اهتمام الدول والقوى الخارجية. وقد أدت الجهود العثمانية في قمع الثورات والاضطرابات إلى حدوث رد فعل أقوى وأسفرت عن ظهور مطالب بتقديم تنازلات للمتمردين ووضع خطط لإصلاح ممارسات الحكومة العثمانية التي تبنتها أوروبا. وقد فشلت المحاولات الرامية إلى تنظيم عمل متضافر بين الدول الأوروبية الكبرى بسبب الانقسامات بينها، واستغلال الإمبراطورية العثمانية لهذه الانقسامات. وسلكت روسيا بصورة فردية ولم تنته المشكلة في نهاية الأمر إلا بعد أن عقد مؤتمر أوروبي عام. إن الفرق بين أزمة ١٨٧٥ - ١٨٧٨ والأزمات الأخرى يكمن في أبعاد الأزمة التي وضعت أوروبا على شفى الحرب والنتائج البعيدة المدى للتسوية النهائية.

بدأت الأزمة باندلاع ثورة قام بها الفلاحون المسيحيون في الهرسك في البداية ومن ثم انتقلت إلى البوسنة وذلك احتجاجاً على الضرائب التي فرضتها الحكومة وعلى الإقطاعيين المسلمين من البوسنة. ولعل الدعاية التي بثتها البوسنة ساهمت في اندلاع الثورة. وقدم متطوعون من صربيا والجبل الأسود مساعدات للمتمردين. وهدد التعاطف الشعبي في هذه البلدان مع الثوار بدخول صربيا والجبل الأسود في حرب مع الإمبراطورية العثمانية. وكان الرأي منقسماً في النمسا وروسيا حول طريقة معالجة الأزمة. إذ كانت الدولتان ملتزمتين رسمياً بالحفاظ على سلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية (فقد ذكر وزير الخارجية النمساوي أندراسي في عام ١٨٧٥ «إن تركيا مفيدة للنمسا بفضل العناية الآلهية»[٦]. وإلى تسوية النزاعات عن طريق الاتفاق الدولي. غير أنه في كلا البلدين ارتفعت أصوات قوية تطالب باتخاذ سياسة مختلفة. ففي النمسا ارتفعت أصوات تطالب بالسيطرة على البوسنة والهرسك. أما في روسيا فقد طالب السلافيون بوجوب تحرير البلقان من الحكم العثماني. وفي البداية هيمن المحافظون في كلا البلدين. وقد مثلت الكلمة التي قالها اندراسي (٣٠ كانون الأول ١٨٧٥) محاولة من قبل روسيا والنمسا إلى إيجاد حل للمشكلة عن طريق الحصول على وعد من الباب العالي بإجراء إصلاحات إدارية في المقاطعتين الثائرتين. وبالطبع لم تكن هذه الإصلاحات تعني وجود حكومة عثمانية أقوى بل على العكس حكومة أضعف. وكان من بين الأمور التي بقيت غامضة إلى أي مدى يجب إضعافها. وفيما إذا كان شكل الحكومة يجب أن يتمثل في

حكم ذاتي محلي أوبلدي أم يجب أن يبلغ حد الحكم الذاتي التام. وفي واقع الأمر لم يكن ثمة اعتقاد بإمكانية التوصل إلى حل نتيجة رغبة المسلمين البوسنيين البقاء في كنف الإمبراطورية العثمانية وإعلان المتمردين في ٢٦ شباط ١٨٧٦ أنه «لايمكن لشيء أن يجردنا من السلاح سوى الحرية نفسها»(٧). ورغم أن كلمة إندراسي ضمنت دعم الدول الأخرى وقبول الحكومة العثمانية على حد سواء إلا أنها أخفقت في وضع حد للتمرد وازدادت الأزمة سوءاً. وفي ١٣ أيار ١٨٧٦ حاولت النمسا وروسيا مرة أخرى التوصل إلى حل من خلال مذكرة برلين التي دعت إلى إدخال مزيد من الإصلاحات، وكانت المذكرة غير واضحة وهددت باستخدام القوة إذا لم تستجب الحكومة التركية. وكان يكمن وراء هذه المبادرة تفاهم حول حصول كل من روسيا والنمسا على حصص إذا ما تمخض الأمر عن أي شكل من أشكال التقسيم. وأخفقت مذكرة برلين في تحقيق غرضها بسبب عدم دعم بريطانيا لها جزئياً لكن السبب الرئيسي كان يعود إلى أن أزمة البوسنة كان يكتنفها أحداث أكثر أهمية في بلغاريا.

ففي نيسان ١٨٧٦ اندلعت ثورة في بلغاريا، وتمكنت السلطات العثمانية من قمعها باستخدام قوات غير نظامية ارتكبت فظائع رهيبة. وقد أدت هذه الفظائع إلى تغيير المناخ الذي كان يغلف الأزمة كلها وذلك لأنها خلقت نفوراً قوياً في أوروبا ضد الحكومة العثمانية. وعندما فشلت دول البلقان في تشكيل تحالف عام بينها ضد العثمانيين، دخلت صربيا في الحرب في ٣١ حزيران نتيجة الضغوط الداخلية واعتقاداً منها بأن روسيا ستمد لها يد المساعدة على حساب الحرب الأوروبية. ودخلت الجبل الأسود الحرب إلى جانب صربيا. وأدت الحرب إلى عقد النمسا وروسيا اتفاقاً بينهما في رايخشتاد في ٨ تموز. وشملت الاتفاقية احتمال تحقيق العثمانيين النصر على صربيا واحتمالية هزيمة العثمانيين كذلك. واتفقتا على أنه إذا ما تحققت الاحتمالية الأولى لن يسمح للعثمانيين باكتساب أية ميزات وسيتم حماية صربيا والجبل الأسود وسيرغم العثمانيون على إدخال إصلاحات في البوسنة والهرسك. أما في الاحتمالية الثانية فقد اقترحت الدولتان وجوب تقسيم شطر من الأراضي العثمانية وضم البوسنة والهرسك إلى النمسا. وإذا تعين حماية صربيا من عواقب الهزيمة فكان عليها كذلك أن تحرم من جني ثمار نصرها. وتدفق فيض هائل من المتطوعين الروس لمساعدة صربيا إلا أنهم لم يتمكنوا من إلحاق الهزيمة بالعثمانيين وأرغمت روسيا على طلب هدنة بالنيابة عن صربيا للحفاظ على سلامة البلاد من الدمار. وقد هددت موجة التعاطف الروسي القوية للبلقان بدحر أولئك الذين وقفوا إلى صف النمسا والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية.

ومع تعاظم الأزمة التي هددت بنسف التعاون النمساوي الروسي الهش أصبح موقف

الدول الأوروبية الأخرى أكثر أهمية. ولم يكن لفرنسا أهمية ذات شأن في الأزمة إذ كانت منهمكة في مشكلات أكثر أهمية منذ هزيمتها على يد ألمانيا عام ١٨٧١. وكانت آراء ومواقف ألمانيا وبريطانيا هي المعول عليها. فقد كانت بريطانيا تعارض تقسيم الإمبراطورية العثمانية بينما كانت ألمانيا تتأرجح بين مؤيد ومعارض إلا أن أياً منهما لم يكن مستعداً لدعم أي حل لايلائم النمسا. وقد انقسمت وجهات النظر البريطانية بقوة في الوزارة وفي أنحاء البلاد. إذ أثارت أنباء الفظائع التي ارتكبها العثمانيون هياجاً شعبياً قوياً ضدهم. فقد رحب بعض الوزراء أمثال اللورد ساليزبري بفكرة التعاون مع روسيا في حين رغب آخرون ومنهم رئيس الوزراء بينجامين دزرائيللي الذي أصبح الآن (١٢ آب ١٨٧٦) اللورد بيكو نسفيلد في مواصلة سياسة بريطانيا التقليدية المتمثلة في التعاون مع النمسا. وقام وزير الخارجية اللورد دربي الذي لم يكن يتبع أية سياسة ناجمة عن أي قرار بدعوة الدول الكبرى إلى مؤتمر يعقد في استانبول لبحث إصلاحات الحكومة العثمانية مع الحفاظ على سلامة الإمبراطورية العثمانية. ووافقت الدول الكبرى الأخرى بشيء من التحفظ. وعقد المؤتمر في كانون الأول ١٨٧٦، وخرج بخطة غطت في مجالات عديدة على التسوية التي تم التوصل إليها في برلين. غير أن المؤتمر انفض دون التوصل إلى اتفاق بعد أن أصدر العثمانيون دستوراً للإمبراطورية وقالوا إن التحدث عن الإصلاحات في بعض الأقاليم لم يعد ذا جدوى. وسلكت روسيا سلوكاً منفرداً وهي التي كانت قد هددت بذلك بعد محاولات يائسة منها لجعل الدول الأوروبية تتخذ إجراءً موحداً. فبعد أن ضمنت حياد النمسا بوعدها بالبوسنة والهرسك دخلت روسيا الحرب مع الإمبراطورية العثمانية في ٢٤ نيسان ١٨٧٧.

وأحبطت جميع الآمال والتوقعات بتحقيق نصر روسي سريع. إذ تمكنت المقاومة العثمانية في شرقي آسيا الصغرى في بيلفانا ببلغاريا من صد الهجوم الروسي ووقفه لمدة ستة أشهر. إلا أنه عندما عاودت القوات الروسية زحفها نحو استانبول في كانون الثاني ١٨٧٨ أخذت الإمبراطورية العثمانية تسعى لعقد سلام. وفرض الروس شروطاً قاسية. وكان للعسكريين نفوذ كبير في رسم السياسة الروسية، وادركوا وجود عدة عوائق عندما فرضوا السلام في سان ستيفانو (٣ آذار ١٨٧٨). إذ كان على روسيا أن تحظى بقدر لا بأس به من الأراضي في شرقي آسيا الصغرى التي تشمل فارس وأردهان وبيازيد وباطوم، أما في أوروبا فقد حصلت على بيساربيا (من رومانيا) وحصلت رومانيا وصربيا والجبل الأسود (رغم أن الجبل الأسود هي التي حصلت على مغانم كبيرة) على استقلالها التام، وأدخلت إصلاحات على حكومة البوسنة والهرسك كما حدث في مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية. وأنشئت بلغاريا الكبرى التي تتمتع بالاستقلال الذاتي، والتي تمتد

من البحر الأسود إلى بحر إيجة. ولم يؤخذ باقتراح النظام الجديد للمضائق الذي كانت تنادي به روسيا.

من بين جميع بنود معاهدة سان ستيفانو، كانت البنود المتعلقة ببلغاريا الجديدة أكثرها بغضاً ونفوراً بالنسبة للدول الأوروبية الكبرى منها النمسا وذلك لأنها تجاوزت الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومتين النمساوية والروسية، وكان رد فعل الحكومة البريطانية حاداً. إذ أمرت أسطولها بالتحرك نحو استانبول، وبدا أن الحرب بين بريطانيا وروسيا باتت وشيكة. ولم يحل دون ذلك سوى الحذر الشديد من جانب الدول الكبرى، والقرار القاضي بإعادة دراسة التسوية في مؤتمر دولي عقد في برلين. وقد أقرّ جميع الأطراف بضرورة عقد مؤتمر أوروبي للتصديق على التسوية لأنها تضمنت تعديلاً لمعاهدة باريس لعام ١٨٥٦، لكن كان ثمة نزاع بشأن سلطات المؤتمر. إذ لم ترغب روسيا في أن يوصي المؤتمر بمعاهدة جديدة، في حين أصرت بريطانيا على وجوب ذلك. وقد حل النزاع باتفاق مسبق حول طبيعة توصيات المؤتمر الرئيسية. وتم بموجب التسوية الجديدة التي أقرها مؤتمر برلين تقليص الأراضي التي كانت روسيا قد حصلت عليها في شرقي آسيا الصغرى، فاحتفظت بباطوم وفارس وأردهان وأعيدت بيازيد إلى الدولة العثمانية. أما فيما يتعلق بدول البلطيق، فقد منحت صربيا مزيداً من الأراضي، ومنح الجبل الأسود مساحات أقل. وبقيت رومانيا كما هي، ولم تحصل اليونان على شيء رغم أنها حصلت في عام ١٨٨١ على مكاسب على حدودها في تيسالي وجزء من إيبروس. وقسمت بلغاريا إلى ثلاثة أجزاء، إذ أعيد الجزء الجنوبي إلى الهيمنة العثمانية التامة وأصبح الجزء الأوسط مقاطعة روميليا الشرقية التي تتمتع بشبه استقلال ذاتي، ولم يبق سوى المنطقة الواقعة شمالي جبال البلقان وهي بلغاريا المستقلة ذاتياً. ووضعت البوسنة والهرسك تحت الاحتلال النمساوي. ومنحت بريطانيا بموجب اتفاق منفصل السيطرة على قبرص بدعوى أن إقامة قاعدة لها في شرقي البحر المتوسط أمر ضروري ليمكنها من حماية المناطق الآسيوية التابعة للإمبراطورية العثمانية من روسيا، والإشراف على الإصلاحات في المقاطعات الآسيوية ولمنح بريطانيا نفوذاً مباشراً أكبر في مصير الإمبراطورية العثمانية.

وقد تمخضت المسألة الشرقية في ١٨٧٥ - ١٨٧٨ عن عدة نتائج هامة. ففي المقام الأول كانت دول البلقان قد أحرزت تقدماً هاماً فيما يتعلق باكتساب الأراضي وبوضعها الداخلي. بيد أن رومانيا واليونان وصربيا لم تكن راضية بمكاسبها، وأخذ البلغار يتطلعون إلى إعادة أمجادهم السالفة لكونهم أكبر دولة وأقواها في البلقان والتي سقطت نتيجة معاهدة سان ستيفانو. وثانياً أصيبت الروح الوطنية التي كانت قد سادت آنذاك في آسيا بنكسة. ففي أثناء الحرب الروسية التركية، قاتل المتطوعون الأرمن إلى جانب القوات

الروسية، وانتعشت الآمال بإقامة دولة أرمنية مستقلة في شرقي آسيا الصغرى، غير أنها أصيبت بالإحباط. وكان الأرمن حتى ذلك الوقت يعتبرون جزءاً مخلصاً من المجتمع العثماني، بيد أن السلطات العثمانية بدأت تنظر إليهم بارتياب، ونظر إليهم آخرون بمزيج من الخوف والأمل. ومن وجهة نظر الدول الكبرى، فإن التسوية لم تؤد إلا إلى تأجيل سقوط الإمبراطورية العثمانية النهائي والحتمي. فقد كتب ساليزبري في عام ١٨٧٦: «لم أوفق في خلال أسفاري إلى إيجاد صديق من الأتراك. إذ يؤمن معظمهم أن الساعة قد أزفت. ويعتقد عدد قليل أن الساعة يمكن أن تكون قد تأجلت حتى أن أحداً لم يبد فكرة البقاء لفترة أطول»[٨]. وقد أوضح بسمارك وأندراسي أن مصير الإمبراطورية أضحى محتوماً وأن أفضل سياسة تتمثل في التقسيم المتوازن بحيث لاتبدو أي دولة بأنها المنتصرة. وفي واقع الأمر يعني التوازن أية مكاسب يمكن أن تحصل عليها روسيا عن طريق ضم أراض من دول أخرى. ورغم أن فرنسا وإيطاليا لم تحظيا بشيء في برلين، إلا أنهما تشجعتا للبحث عن تعويض لهما في شمالي أفريقيا وبالتحديد في تونس وطرابلس. إلا أن فكرة التقسيم المتوازن كانت أسهل من الناحية النظرية وصعبة التنفيذ. ومن بين النتائج التي تمخضت عنها الأزمة، لم يكن يكتنف أي منها كارثة مستقبلية أكثر من تلك التي جعلت النمسا تسيطر على البوسنة الذي أدخلها في صراع مع صربيا ومع روسيا.

كانت الأزمة هامة بالنسبة لبريطانيا نتيجة عاملين: الأول بروز الرأي العام كعائق رئيسي في سياستها في الشرق الأدنى. إذ أثارت الفظائع التي ارتكبها العثمانيون في بلغاريا مشاعر عدائية للعثمانيين، بحيث طغت على النفور التقليدي الحر إزاء العمل مع روسيا الأوتوقراطية. وكان لاستمرار هذا النفور تجاه الأتراك أثر كبير في المستقبل وخاصة خلال وعقب الحرب العالمية الأولى. أما العامل الثاني فيتمثل في أن الأزمة الشرقية خلال ١٨٥٧ - ١٨٥٨ قد أتاحت فرصة مناسبة يتم فيها عرض مشكلة أمن الطرق المؤدية إلى الهند بشكل واضح وبارز، وربطها بمصير الإمبراطورية العثمانية ولاسيما في رسالة اللورد دربي بتاريخ ٦ أيار ١٨٧٧ التي لخص فيها المصالح البريطانية في المسألة، فضلاً عن إعطاء مصير أرمينيا وبلاد الرافدين أهمية كبيرة فيما يتعلق بالزحف الروسي في شرقي آسيا الصغرى والطرق المؤدية إلى الهند. فلقد أصبح الارتباط بالهند أوثق نتيجة مبادرة دزرائلي المتمثلة في استدعاء القوات الهندية إلى مالطا والسلوك الروسي المماثل عن طريق إرسال وفد إلى كابول في أفغانستان. وقد ارتبط التركيز على الهند خلال الأزمة بظهور مسألة الأسس الأخلاقية للسياسة البريطانية. فقد كان الرد على أولئك الذين كانوا يؤكدون على أن دعم الحكم العثماني ليس أمراً أخلاقياً يتمثل في أن البديل يمكن أن

يكون في التضحية بمصالح كل من بريطانيا والشعب الهندي واستمرار الحكم البريطاني في الهند. وفي النهاية يصعب شرح السياسة البريطانية من حيث حماية الطرق المؤدية إلى الهند، أو حتى الحفاظ على توازن القوى في أوروبا. وفي التحليل الأخير كان جوهر الموضوع يتمثل في هيبة بريطانيا بوصفها دولة كبرى، فإذا ماطرحت قضية ما فلن يكون في وسعها السماح بإجراء تسوية دون معرفة رأيها.

إذا ألقينا نظرة إلى الوراء يمكن أن نتبين أن العقد الممتد من ١٨٦٩ إلى ١٨٧٨ يشكل حداً فاصلاً بين المسألة الشرقية القديمة والجديدة. ففي المسألة القديمة، كان الأمر يتمثل في الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية باعتبارها إحدى دعائم الاستقرار في الشرق الأدنى. وبدا أن فتح قناة السويس يقلل من أهمية استانبول في الشرق الأدنى، وتحويل التركيز على مصر والمشرق. لقد آذن التنديد الروسي ببنود اتفاقية البحر الأسود عام ١٨٧٠ بنهاية نظام القرم الذي أصبح بمقدرة الدول الأوروبية الكبرى بموجبه ضمان استمرار بقاء الإمبراطورية العثمانية. وأدت هزيمة فرنسا على يد ألمانيا في ١٨٧٠ - ١٨٧١ إلى إبعاد إحدى القوتين اللتين كانتا تدعمان حركة الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية. وبعد ١٨٧١ أخذت تلك الحركة كذلك دوراً مختلفاً. وأخيراً أدت تسوية ١٨٧٨ إلى تحطيم إطار الحكم العثماني في أوروبا. فقد حل مكان نظام الدول المتمتعة بالحكم الذاتي وشبه الذاتي القديم دول مستقلة تماماً تحتل مساحات شاسعة من الأراضي. وكانت الدول التي حازت على درجة معينة من الاستقلال الذاتي ترى أن ذلك لايتعدى سوى مرحلة انتقالية قصيرة. أما في المسألة الشرقية الجديدة فكانت المشكلة تتمثل في إيجاد بديل ثابت للإمبراطورية العثمانية في جنوب شرقي أوروبا وما وراءها للبحث فيما إذا كانت الإمبراطورية ستبقى في آسيا وكيف السبيل إلى ذلك.

وكان من نتائج الأزمة الشرقية خلال ١٨٧٥ - ١٨٧٨ أمر ثانوي هام بالنسبة للشرق، كان أحد أسباب نشوب الحرب الإنكليزية - الأفغانية الثانية. فقد استجابت روسيا لنداء دزرائيلي بإرسال قوات هندية إلى مالطا وأرسلت وفداً إلى كابول. واستخدم الروس في ذلك الوقت الاستراتيجية التي كان يخشاها البريطانيون، وهي السعي إلى ممارسة الضغط على الحدود الهندية وبتحركات قوات معادية وتهديد الهند لتحويل الموارد البريطانية عنها. وكان رداً مثالياً على مبادرة دزرائيلي لإظهار أن الهند ليست مصدر قوة بالنسبة لبريطانيا، بل مصدر ضعف ويضعها رهينة في يد القدر وعرضة لروسيا. وكان لابد أن تقدم بريطانيا رداً ما على تحدي موقعها في الشرق وكان أمر تقرير ما يجب اتخاذه بيد نائب الملك لورد ليتون.

وقد أدى رد ليتون إلى تشوب الحرب الإنكليزية ـ الأفغانية. وكان يعتقد أنه كان بوسع الهند أن تساند العمليات البريطانية في أوروبا. فمنذ وصوله إلى الهند اتبع سياسة نشطة على الحدود الهندية رداً على التقدم الروسي في تركستان واحتل كويتا في ١٨٧٧. كما كان عازماً على توطيد النفوذ البريطاني في أفغانستان. وكانت البعثة الروسية المرسلة إلى كابول ذريعة لعرض مطالبة بشأن أفغانستان وإهانة لهيبة بريطانيا مما دعا إلى الثأر لها. لذلك رتب الأمور بحيث وضع بريطانيا وأفغانستان في موقف أصبحت فيه الحرب أمراً محتوماً. وبعد حملة قصيرة تمكن من إبرام معاهدة غانداماك (٢٦ أيار ١٨٧٩) وخلق وضعاً بدا أنه وضع مرضٍ في أفغانستان. وسُلخت مناطق حدودية محددة من أفغانستان وعُيّن ممثل سياسي مقيم في كابول مع حاكم أكثر مرونة وسيطرت بريطانيا على العلاقات الأفغانية الخارجية. وخلال فترة وجيزة جداً انهارت تسوية ليتون نتيجة اندلاع ثورة في أفغانستان. عندها استعان ليتون بخطة أخرى تقضي بتقسيم أفغانستان إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: كابول تحت قيادة حاكم أفغاني مستقل، وكندهار تحت حكم أمير أفغاني تابع للسيطرة البريطانية، وهيرات التي منحت إلى إيران. وفي واقع الأمر ألغيت هذه الخطة لصالح أفغانستان موحدة في ظل حاكم يقبل الهيمنة البريطانية على شؤونه الخارجية، رغم أن السيطرة البريطانية لم تأتِ وفق ما حدد ليتون في غانداماك ولم يُعيَّن سياسي بريطاني مقيم في أفغانستان.

العلاقات البريطانية الروسية:

في السنوات التي أعقبت ذلك، طرأ تغيران في طبيعة التنافس بين بريطانيا وروسيا في المناطق الشرقية من الشرق الأدنى. الأول أن السيطرة البريطانية على الشؤون الخارجية الأفغانية كانت تشمل على أن تتحمل بريطانيا جزءاً من المسؤولية لحماية أفغانستان الأمر الذي أدى إلى إشراك بريطانيا في رسم الحدود الأفغانية مع حدود الإمبراطورية الروسية الواقعة في آسيا. وقامت عدة لجان حدودية خلال ١٨٨٤ و١٨٩٥ برسم الحدود الأفغانية الروسية تخللتها أزمات، كان من بينها حادث بنجدا عام ١٨٨٥ عندما حدث صدام بين القوات الروسية والأفغانية، وبدا للوهلة الأولى أنه سيهدد بنشوب حرب بين بريطانيا وروسيا. أما التطور الثاني فيشمل تغيراً في وجهة النظر البريطانية الهندية بشأن طبيعة التهديد الروسي. فبعد تجربة ١٨٧٨، بدا احتمال الغزو الروسي المباشر للهند أكبر بكثير، وأبعد ذلك جزئياً المفهوم السابق بالتهديد الروسي المتمثل في التحول من تشجيع إحداث اضطرابات داخل الهند إلى مواقع على الحدود الهندية. وفي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وخلال السنوات الأولى من القرن العشرين، كانت الترتيبات العسكرية البريطانية الهندية تتم

على أساس احتمال غزو روسي. وكانت الحسابات المتعلقة بعدد القوات اللازمة لصد مثل هذا الغزو تزداد باضطراد حتى لم تعد تكتفي بإبقاء حامية بريطانية كبيرة في الهند بل بإرسال تعزيزات ضخمة من بريطانيا خشية حدوث هجوم روسي. هذه الاحتياجات العسكرية شأن أي عامل آخر هي التي حدت ببريطانيا أن تعمل على عقد اتفاق دبلوماسي مع روسيا لوضع حد للتنافس في آسيا. وتم التوصل إلى هذه التسوية في ١٩٠٧. واستناداً إلى الاتفاقية التي أبرمت في تلك السنة بين إنكلترا وروسيا، قسمت إيران إلى منطقتي نفوذ: شمالية تحت النفوذ الروسي، ورقعة صغيرة في الجنوب الشرقي يغطي الحدود الهندية تحت النفوذ البريطاني، واعتبرت المنطقة المتداخلة بينهما منطقة محايدة. وقبلت روسيا سيطرة بريطانيا على العلاقات الخارجية لأفغانستان. وكان أحد تأثيرات اتفاقية ١٩٠٧ الظاهرية حدوث خلل في السيطرة البريطانية على الخليج العربي، إذ ترك الساحل الإيراني ضمن المنطقة المحايدة. وبذلت الحكومة الهندية برئاسة اللورد كرزون كل جهدها لإبعاد جميع القوى الأجنبية عن الخليج، غير أن الحكومة البريطانية لم تذهب شأواً بعيداً إذ قالت في إعلان لانس داون في ٥ أيار ١٩٠٣ أن بريطانيا ستقاوم أي محاولة لإنشاء أي قاعدة أجنبية في المنطقة، تاركة المجال مفتوحاً للأنشطة التجارية للقوى الخارجية. وفي الواقع لم تستشر الحكومة الهندية بشأن رغبتها في اتفاقية ١٩٠٧ إذ كان للمصالح الأوروبية أولوية على آراء الحكومة في الهند.

نشوء دول البلقان:

خلال السنوات الممتدة بين ١٨٧٨ و١٩١٤ بدأت تتضح تأثيرات أحداث ١٨٧٥ - ١٨٧٨ ومعالم المسألة الشرقية التي برزت آنئذ. وكانت هذه التأثيرات تتمثل في الدور المستقل لدول البلقان وتنامي أهمية مصير المناطق الآسيوية والأفريقية التابعة للإمبراطورية العثمانية والآراء المتغيرة للدول الأوروبية الرئيسية بشأن الحفاظ على سلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية واحتمالات تقسيمها.

كان أكثر التطورات بروزاً سلوك دول البلقان كدول مستقلة على الساحة الدولية وتنافسها مع السلطة العثمانية. وقد كنا قد تناولنا شيئاً من هذا التغيير إلا أنه من المفيد أن نبرز مرة أخرى سماته الرئيسية. فبين ١٨٧٨ و١٩١٤ ازداد عدد سكان دول البلقان إلى أكثر من الضعف، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغييرات في هذه المناطق. وفي الوقت نفسه طرأ على هذه المناطق تغيرات اقتصادية رئيسية شملت التحول من الإنتاج الموجّه بشكل خاص للاستهلاك المحلي إلى الإنتاج بغرض التسويق إلى الأسواق العالمية. وأدى التنافس بين مزارعي الحبوب في أمريكا الشمالية وروسيا فضلاً عن سياسة الحماية

الاقتصادية التي انتهجتها النمسا إلى خلق مشاكل هامة بالنسبة لمزارعي البلقان مما أثار مطالبات باتخاذ إجراءات سياسية متطرفة.

وكانت بلغاريا أكثر دول البلقان استقلالاً. ففي عام ١٨٨٥ اتحدت بلغاريا مع الروملي الشرقية ضاربة عرض الحائط بإحدى النقاط الرئيسية في تسوية برلين التي كانت القوى الأوروبية قد عزمت على الإبقاء عليها. وفي ١٨٨٦ ألغت بلغاريا إشراف روسيا على شؤونها الذي كانت تمارسه منذ ١٨٧٨ وركزت اهتمامها على استعادة الأراضي البلغارية الجنوبية في مقدونية لضمان منفذ على بحر إيجة، بل وحتى إلى ضم استانبول إليها والتحكم بالمضائق. وكانت تتطلع إلى ذلك اليوم الذي سيكون بوسع بلد صغير أن يحشد كل قوته ضد العثمانيين.

وخلال الفترة الممتدة من ١٨٧٨ وحتى أوائل القرن العشرين كانت صربيا هادئة نسبياً. ودعمت روابطها الاقتصادية بشكل وثيق مع النمسا منذ ١٨٨٢ عن طريق التعاون السياسي مع ذلك البلد. وكان معظم الصرب يمقتون ما آلت إليه الأمور من سوء، وكان يحدوهم الأمل بالاتحاد مع سلافيي البوسنة ومناطق من النمسا نفسها. ولم تنبذ صربيا وصاية النمسا عليها إلا في عام ١٩٠٣ وأعقب ذلك تدهور سريع في العلاقات بين البلدين اتسم بالمنافسة الاقتصادية التي تعرف بحرب الخنازير التي بدأت في عام ١٩٠٦. وبتفجر نقمة الصرب التي نجحت في ضم البوسنة والهرسك إلى النمسا عام ١٩٠٨. ثم انضمت صربيا إلى بلغاريا كدولة بلقانية غير راضية تهدف إلى إحداث تغيير كبير في الوضع الراهن يبدأ بشن هجوم على الإمبراطورية العثمانية وينتهي بالضغط على النمسا. وكانت حليفتها القديمة الهرسك على استعداد دائم للقتال من أجل الحصول على مكاسب على ساحل البحر الأدرياتيكي وباتجاه سنجق نوفي بازار التي فصلتها عن صربيا، والى الهرسك إذا ما أتيحت لها الفرصة بذلك.

وظلت اليونان حتى سنوات عديدة بعد ١٨٧٨ تتطلع بشكل خاص إلى كريت التي حاولت إقامة اتحاد معها عام ١٨٩٧، غير أنها هزمت هزيمة نكراء على يد العثمانيين ولم ينقذها إلا تدخل الدول الكبرى، إلا أن طموحاتها لم تهمد بل استمرت في التطلع نحو ضم بعض الجزر في بحر إيجة، وإحراز مكاسب في مقدونية عندما تسنح لها الفرصة. وشأن الدول الأخرى كانت آمالها الرئيسية تنحصر في إحراز مكاسب على حساب العثمانيين. وكانت رومانيا الوحيدة التي فصلتها بلغاريا عن الأراضي العثمانية تتطلع إلى تحقيق مكاسب في أراضي النمسا وروسيا.

إن إحدى السمات التي تميز ظهور دول البلقان المستقلة تزايد حدة نزاعها مع بعضها

بعضاً. إذ أسفرت الخلافات بين صربيا وبلغاريا عن اندلاع حرب ١٨٨٥ ـ ١٨٨٦ انتهت بهزيمة مفاجئة لصربيا فسارعت النمسا إلى إنقاذها. وبقيت الدولتان تتنافسان على وراثة الدولة العثمانية في مقدونية. كما راحت اليونان تتنافس على مقدونية، وكانت تخشى من طموحات بلغاريا على بحر إيجة حيث كان كلاهما يتطلع لضم ميناء سالونيكا. وكانت رومانيا وبلغاريا تتنافسان على دلتا الدانوب. لقد أصبحت المنافسة بين دول البلقان التي لم تكن تقل قوة وطموحاً عاملاً رئيسياً في فرض شكل تطور المسألة الشرقية في السنوات الأخيرة التي سبقت ١٩١٤.

التطورات في آسيا وأفريقيا:

أما السمة الثانية في تطور المسألة الشرقية بعد ١٨٧٨ فتتمثل في ازدياد المصالح الأوروبية في المناطق الآسيوية والأفريقية من الإمبراطورية العثمانية. ففي ١٨٨١ أقامت فرنسا محمية لها في تونس، وفي ١٨٨٢ احتلت بريطانيا مصر. وتوسع النفوذ البريطاني في شبه الجزيرة العربية، كما أولت بريطانيا اهتماماً كبيراً بالعراق خلال السنوات الأخيرة التي سبقت ١٩١٤. وتنامى الاستثمار الفرنسي في سورية واعتبرتها حصتها في عملية التقسيم رغم اهتمامها بشمالي الأناضول كذلك. ولعل تطورين جديدين بالاهتمام حدثا مع دخول عنصرين جديدين إلى المسألة الشرقية وهما إيطاليا وألمانيا. ففي أيلول ١٩١١ دخلت إيطاليا في حرب مع الدولة العثمانية للاستيلاء على طرابلس الغرب بعد حصولها على موافقة الدول الأوروبية الكبرى. وفي ١٥ تشرين الأول ١٩١٢ حصلت بموجب معاهدة أوتشي على طرابلس الغرب، واستولت بشكل مؤقت على جزر الدوديكانيز مما أثار حفيظة اليونان. كما بدأ اهتمام إيطاليا يتركز على الساحل الأدرياتيكي، بل وفي احتمالية استعمار آسيا الصغرى. أما مصالح ألمانيا في المسألة الشرقية، فقد تركزت حول فرص التجارة والاستثمار. ففي أوائل القرن العشرين جعلتها قوتها الصناعية تتبوأ المرتبة الثانية بعد بريطانيا كشريك تجاري مع الدولة العثمانية، والمرتبة الثانية من ناحية الاستثمار بعد فرنسا. وكان خط حديد بغداد الاستثمار الرئيسي في السياسة الألمانية. ففي ١٨٨٨ منحت شركة ألمانية امتيازاً لمد خط حديدي من قونية إلى بغداد والخليج، وفي ١٩٠٣ منحت امتيازاً لمد خط آخر من بغداد إلى الخليج. وبدا للبلدان الأوروبية الأخرى أن خط حديد بغداد الذي تهيمن عليه ألمانيا قد تجاوز حدود التغلغل الاقتصادي والسياسي لألمانيا في الشرق الأدنى، وبأنه أصبح يهدد مصالح فرنسا في سورية، ومصالح روسيا على البحر الأسود وفي شمال إيران، ومصالح بريطانيا في الخليج العربي.

وقد أشير إلى تزايد أهمية المناطق الآسيوية والأفريقية من الإمبراطورية العثمانية على

أنه يبدو امتداداً للمناطق التي تضم جنسيات مختلفة. وتنطوي على مشاعر وطنية خاصة والتي كانت إحدى سمات المناطق الأوروبية منذ ١٨٠٠. وسوف نبحث بالتفصيل طبيعة وخصائص هذه الحركات الوطنية في الفصل الرابع، حيث نخلص إلى أن القومية العربية لم تكن تشكل تهديداً لوحدة الأراضي العثمانية التي كان يدعيها بعض المؤرخين. إلا أن القومية العربية الإسلامية كانت ظاهرة جديدة أدت إلى تعقيد المسألة الشرقية، بينما كانت المشاعر الوطنية الأرمنية جديدة إذ لم تظهر إلى الأفق قبل ١٨٧٨. وكانت حركة مسيحية ظهرت في المناطق الآسيوية من الإمبراطورية العثمانية التي تماثل في هذا الإطار المشاعر الوطنية المارونية في لبنان رغم تباين خصائصهما. وكانت الوطنية الأرمنية في الأصل نتيجة نشاط المتطرفين الأرمن في الإمبراطورية الروسية ونقلت إلى الإمبراطورية العثمانية، ولاسيما خلال الحرب التركية ـ الروسية خلال ١٨٧٧ ـ ١٨٨٧ عندما حاربت فرق من الأرمن إلى جانب روسيا. وبدأ العثمانيون ينظرون إلى الأرمن بعين من الريبة والشك مع تزايد الدعاية الوطنية، وكانت ردة الفعل عنيفة وقد أدت إلى حدوث مجازر ١٨٩٤ ـ ١٨٩٦ التي أصابت أوروبا بالصدمة وجلبت مزيداً من الضغط لإدخال الإصلاحات إلى المناطق العثمانية.

تغير أطماع الدول الكبرى:

طرأت تغييرات عديدة على مواقف الدول الكبرى إزاء الشرق الأدنى بعد ١٨٧٨. ورغم أن الشكوك تكتنف احتلال بريطانيا لمصر بأنه لم يكن مخططاً، ورغم أن الاحتفاظ بمصر لم يكن هدفاً رئيسياً للحكومات البريطانية، فقد أسهم احتلال مصر وخاصة بعد أن ظهرت دلائل بأنه سيستمر إلى فترة غير محدودة في تغيير السياسة البريطانية، فحتى عام ١٨٧٨ كانت بريطانيا ترى أن مفتاح الشرق الأدنى يكمن في استانبول والمضائق، وتركزت جهودها في الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية والحيلولة دون احتلال روسيا للمضائق. وفي السنوات التي أعقبت ١٨٧٨، واصلت بريطانيا جهودها لتحقيق هذه الغاية. وكانت اتفاقيات البحر المتوسط عام ١٨٨٧ التي ضمت كل من بريطانيا والنمسا وإيطاليا بدعم من ألمانيا تهدف إلى الحفاظ على حقوق الدولة العثمانية ومنع الروس من السيطرة على المضائق، وبعد الوفاق الفرنسي الروسي تدنت القوة البحرية البريطانية في شرقي البحر المتوسط كثيراً، وساد اعتقاد بأنه لن يكون بوسعها عمل شيء ضد روسيا في المضائق طالما كان بإمكان روسيا الحصول على مساعدة الأسطول الفرنسي. وفي ظل هذا الوضع، بدأت فكرة احتلال مصر والسيطرة على قناة السويس تأخذ أهمية متزايدة.

ورغم أن إعادة التقييم هذا لايعني أن بريطانيا كانت قد توقفت عن دعم سياستها القديمة المتمثلة في الحفاظ على سلامة وحدة الإمبراطورية العثمانية، بل يشير إلى أن بريطانيا لم تعد تحارب بقوة في سبيل ذلك المبدأ بعد أن حددت لنفسها موقعاً بديلاً في مصر، وبعد أن أخذت تحدد لنفسها موقعاً آخر في بلاد الرافدين فضلاً عن التحالفات الدولية في مطلع القرن العشرين والوفاق الدولي مع فرنسا (١٩٠٤) وروسيا (١٩٠٧) وأثر إضعاف الروابط البريطانية مع أقدم حليف لها وأكثرها تماسكاً في الشرق الأدنى وهي النمسا العضو في التحالف الثلاثي. كما ظل الشعور الإنساني الذي برز في ١٨٧٦ عاملاً في تحديد السياسة البريطانية إزاء الإمبراطورية العثمانية. فقد تبنت بريطانيا المسألة الأرمنية والإصلاحات في مقدونية، وكانت أول دولة أوروبية تدعم إدخال التغييرات خلال السنوات الممتدة حتى ١٩٠٨. ولأسباب مماثلة، رحبت بريطانيا بثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨ رغم أنها سرعان ما انقلبت ضدها بعد أن رأت أنها عصبة خطيرة من المقامرين المسيحيين واليهود والماسونيين وأخيراً بقيت بريطانيا تشعر بحساسية تجاه خطر قيام العثمانيين باستخدام سلاح الجامعة الإسلامية في كل من الهند ومصر. وكانت هذه المخاوف تشكل على الدوام عائقاً في سياسة بريطانيا في الشرق الأدنى.

كما طرأ تغير على أهداف روسيا في الشرق الأدنى. ونتيجة للجهود الروسية حصلت دول البلقان على الحكم الذاتي والاستقلال، إلا أن روسيا لم تتلق من هذه الدول شعوراً قوياً بالامتنان، فما أن رسخت وجودها حتى نبذت النفوذ الروسي. وبقيت رومانيا تنتابها المرارة لضياع بيسارابيا. وفي ١٨٨٣ عقدت تحالفاً مع النمسا. وهكذا فعلت صربيا إلى أن أعادت مشاكلها إلى روسيا في ١٩٠٣ في حين رفضت بلغاريا تماماً النفوذ الروسي، وأصبحت منافسة لروسيا على التحكم في المضائق. ففضلاً عن كون دول البلقان أدوات في يد النفوذ الروسي في جنوب شرقي أوروبا، أصبحت كما كان متوقعاً تعتبر مشكلة بالنسبة لها. وهكذا أصبحت المصالح الروسية في المضائق أكبر من ذي قبل. فعلى الرغم من أن مصالح روسيا الاقتصادية في الإمبراطورية العثمانية لم تكن ذات شأن، إذ كانت تعبر المضائق أكثر من ثلث التجارة الروسية ونصف صادراتها وأربعة أخماس غلالها من الحب في أوائل القرن العشرين. وكان ثلث سكانها ومعظم مواردها الاقتصادية تقع حول البحر الأسود. وفي مناسبات عديدة بحثت روسيا خططاً تهدف إما إلى تحسين نظام المضائق لصالحها (بالسماح بمرور السفن الحربية الروسية) أو للاستيلاء على المضائق بواسطة هجوم مباغت. وفي ١٨٩٦ ومرة أخرى في ١٩١٣، بحث أمر الاستيلاء على البوسفور جدياً إلا أنها تبينت أنه لايمكنها أن تأمل في إحراز نجاح في هذه المهمة إلا في إطار حرب أوروبية عامة. وفي جميع الأحوال كان الأسطول الروسي في البحر الأسود

أقل شأناً من الأسطول العثماني. وفي ماوراء القوقاز وقفت روسيا موقفاً دفاعياً صرفاً. فبعد أن تخلى عنها الحلفاء المحليون، وأصبحت غير قادرة على التصرف بصورة مستقلة لم يعد بوسعها أن تفعل شيئاً تقريباً خلال هذه السنوات وانحصرت نجاحاتها في شمالي إيران، وركزت قبل هزيمتها على يد اليابان في ١٩٠٥ جلّ اهتمامها على الشرق الأدنى.

وقد واجهت محاولات روسيا للحصول على موافقة الدول الكبرى الأخرى لتحقيق مكاسب في الشرق الأدنى الصد والنفور. غير أن المشاعر العاطفية الجياشة للسلافية والمسيحية الأرثوذكسية جعل من المستحيل أن تنبذ روسيا دورها القيادي في الشرق الأدنى. ولم تجار أي دولة رغبات روسيا سوى فرنسا بسبب ولائها للوفاق وليس بسبب حماسها للسياسة الروسية في الشرق الأدنى. فقد واصلت فرنسا دعمها للسياسة القديمة التي تقضي بسلامة وحدة الإمبراطورية العثمانية، رغم أن ذلك يعود بقدر كبير إلى أسباب مالية لأنها تملك ثلثي الديون العامة العثمانية، أما الأسباب السياسية فتتمثل في تركز مصالحها في الراين في حين لم يكن الشرق الأدنى يحتل سوى اهتمام ضئيل لديها. أما مصالحها المالية والثقافية في سورية فكانت حقيقية كما كانت تطمع إلى توفير فرص اقتصادية في شمالي الأناضول، بيد أن ذلك لم يكن له أي دور حاسم في صياغة السياسة الفرنسية.

أما النمسا فقد بقيت خلال الفترة التي أعقبت ١٨٧٨ تدعم سلامة وحدة الإمبراطورية العثمانية. ومنذ ١٨٧٨ وحتى مطلع القرن العشرين، كانت القوة المهيمنة في البلقان من خلال تحالفها مع صربيا ورومانيا وعلاقاتها الطيبة مع بلغاريا. وقد استخدمت النمسا نفوذها للتحكم في دول البلقان، ولإرغامها على احترام الوضع الراهن في الأراضي العثمانية. وكان سلوكها في البوسنة والهرسك اللتين ضمتهما إليها في ١٩٠٨ استثناء لذلك. وخلال العقد الذي سبق عام ١٩١٤ تلاشت السيادة النمساوية في الشرق الأدنى. وكان فقدها السيطرة على صربيا بمثابة ضربة قوية لسياستها، ولم يكن بوسعها الحيلولة دون اندلاع حرب البلقان في عام ١٩١٢ التي أسفرت عن هزيمة دبلوماسية للنمسا. ورغم تمكنها من التخفيف من حدة هزيمتها عن طريق دعمها لإنشاء ألبانيا، الأمر الذي حرم صربيا من الوصول إلى البحر الأدرياتي، فإن ألبانيا كانت بديلاً سيئاً للقوة العثمانية في مقدونية بينما أسفرت الحرب البلقانية الثانية عن توسع كبير في قوة صربيا، وهزيمة بلغاريا التي كانت تشكل عائقاً محتملاً لطموحات صربيا. وبعد عام ١٩١٣ لم يعد شيء يقف في طريق الصراع للسيادة على الأراضي السلافية بين النمسا وصربيا لكنها شكلت رادعاً غير محتمل لكلا الجانبين.

وأصبح الموضوع الرئيسي المعرّض للخطر الآن بالنسبة للنمسا في الشرق الأدنى إثبات هيبتها. فقد كتب بريشتولد في تشرين الثاني ١٩١٣[٩] «لا نريد أن نكون القوة الوحيدة التي تخرج خاوية الوفاض». وفي جنوب شرقي أوروبا، كانت النمسا، وليس الدولة العثمانية، هي التي أصبحت الضحية في مسلسل المسألة الشرقية. وكان بإمكان النمسا أن تعتمد في قضايا الشرق الأدنى على حليف واحد يمكن الركون إليه وهو ألمانيا. ومنذ ١٨٧٨، رضيت ألمانيا أن تحذو حذو النمسا وتدعم السياسة النمساوية الهادفة إلى الحفاظ على سلامة وحدة الإمبراطورية العثمانية. وقد عبّرت عن هذه السياسة المصالح الاقتصادية الألمانية في الشرق الأدنى، رغم أن الأراضي العثمانية لم تكن ذات شأن كبير بالنسبة للاقتصاد الألماني ككل، رغم اتساع الوجود الألماني في المنطقة. إن سياسة ألمانيا المتمثلة في تقديم المساعدة العسكرية للعثمانيين والتي اتسمت بشيء من الاستمرارية بدءاً من البعثة العسكرية لكولمار فون ديركولتز في ١٨٨٢، وحتى توظيف ليمان فون ساندرز في ١٩١٣، نشأت نتيجة اهتمامات عسكرية بسيطة، ولم تكن تتسم بتيارات سياسية خاصة. لكن على الرغم من تذمرات منافسيها فإن إعلان دمشق الموالي للعثمانيين في ١٨٩٨ الذي أعلنه ويلهلهم الثاني، والضجة التي أحدثتها مجموعات الضغط الاستعمارية في ألمانيا كان اهتمامها السياسي في الشرق الأدنى قبل ١٩١٤ ضئيلاً. وبعد سلسلة من الاتفاقيات التي أبرمت خلال ١٩١١ و١٩١٤ قطعت ألمانيا شوطاً هاماً باتجاه إزالة أسباب الشقاق في الشرق الأدنى بينها وبين روسيا وفرنسا وبريطانيا.

أما إيطاليا فكانت أكثر الدول الأوروبية الكبرى استياء في الشرق الأدنى وأقلها أهمية. وكانت لإيطاليا مصالح اقتصادية عن طريق التجارة والملاحة، كما كان لها آمال واهية من أجل تخفيف وطأة تزايد عدد السكان في جنوب إيطاليا من خلال البرنامج الاستعماري في شمال أفريقيا وآسيا الصغرى. إلا أن مصالحها كانت سياسية وليست اقتصادية، وكانت ترتبط بصورة رئيسية برغبتها في الاعتراف بها كعضو كامل في نادي الدول الكبرى، وضرورة التشاور معها في المواضيع المتعلقة بالشرق الأدنى. إن محاولة إثبات إيطاليا لوجودها جعلها الدولة الأوروبية الوحيدة التي تأمل في انهيار وانقسام الإمبراطورية العثمانية.

نخلص من دراسة مواقف الدول الأوروبية الكبرى حيال الشرق الأدنى في ١٩١٤ إلى أنه لم يطرأ عليها تغيير مثلما كان مفترضاً منذ نهاية القرن الثامن عشر. فبالنسبة لكل دولة من الدول الكبرى كان الشرق الأدنى يعتبر رديفاً لأوروبا، كما تعتبر علاقاتها مع الشرق الأدنى رديفاً لعلاقاتها مع بعضها بعضاً في أوروبا. وكان جلّ اهتمامها ينحصر في أن لاتؤثر التغييرات في توزيع القوة في الشرق الأدنى على ميزان القوى في أوروبا.

وخلال معظم القرن التاسع عشر اتفق أنه بالإمكان التوصل إلى هذه النتيجة بصورة أفضل عن طريق الحفاظ على سلامة الإمبراطورية العثمانية. إلا أن ذلك لم يكن يعني أنه يجب أن يبقى نظام حكم الإمبراطورية العثمانية دون تغيير، بل على العكس كان يسود الاعتقاد بأنه لايمكن الحفاظ على سلامة الإمبراطورية العثمانية قانونياً إلا عن طريق إصلاح نظام الحكومة فيها بحيث تتلاءم مع رغبات الشعوب البلقانية المسيحية. غير أنه ثبت أن هذا التلاؤم من ضرب المستحيل. وكان أول خرق لهذا النظام، عندما حصلت اليونان على استقلالها بدلاً من الحكم الذاتي المتوخى. إلا أن النظام خرق في ١٨٧٨، عندما نالت صربيا والجبل الأسود ورومانيا استقلالها وتلا ذلك حصول بلغاريا على استقلالها عام ١٩٠٨، في الوقت الذي فقدت فيه الإمبراطورية العثمانية كذلك البوسنة والهرسك رسمياً. ولم تعد بعد ذلك وحدة سلامة الإمبراطورية العثمانية هي المسألة الرئيسية، بل كانت الإمبراطورية العثمانية مجرد وسيلة لتأخير حل مشكلة مقدونيا العويصة التي كانت تعتبر وسيلة لامفر منها لمنع حدوث صراع رئيسي حول التحكم بالمضائق، وعنصراً هاماً لإعادة ترتيب المناطق في غربي آسيا. لقد كانت إمبراطورية حال وجودها دون حدوث صراع للهيمنة ضمن هذه الأراضي الآسيوية التي كانت تهدد بنشوب حرب أوروبية.

ورغم أن الشغل الشاغل للدول الأوروبية في أوروبا بقي نفسه، فإن مصالحها في الشرق الأدنى تنامت خلال القرن التاسع عشر. وحددت بريطانيا حول الشاطئ الجنوبي للمنطقة الممتد من البحر الأحمر وحتى الخليج العربي نظاماً غير رسمي للسيطرة تدعمه من كلا الطرفين قواعد قوية في مصر والهند. وأقامت روسيا في المنطقة الشمالية الممتدة من الشواطئ الشرقية للبحر الأسود، وحتى جبال تيان شان إمبراطورية برية تنامى نفوذها فيها. وفي الشرق الأدنى، أقامت فرنسا وألمانيا وإيطاليا مواطئ أقدام هامة، وأرست مصالح اقتصادية وسياسية وثقافية. وينبغي التأكيد مرة أخرى على أن التغلغل الأوروبي في الشرق الأدنى لم يكن يهدد الصراع بين الدول الكبرى أو يغير البنية السياسية المألوفة للشرق الأوسط في آسيا. ولم يكن وجود هذه الدول المتنافسة في المنطقة أهم سمة لها خلال السنوات التي سبقت ١٩١٤، بل قدرتها على تكييف وجودها بالاتفاق والاعتراف المستمر للهيمنة العثمانية الرسمية. وكانت المناطق التي بدا أن القوى المتنافسة غير قادرة على تكييفها هي المناطق التي تلاشت فيها السيطرة العثمانية، فقد وجدت النمسا وروسيا أنه من الممكن التوفيق بين وصفهما للرجل المريض الأوروبي إلا أنهما لم تتمكنا من إيجاد طريقة للتوصل إلى اتفاق على كيفية معالجة الطفل الجشع صربيا.

وبحلول ١٩١٤ كان العنصر المهيمن في تحديد مواقف الدول الكبرى إزاء الشرق

الأدنى الهيبة والاعتبار. إذ لم تكن حماية طرق الإمبراطورية أو المصلحة الاقتصادية أو توازن القوى في أوروبا تتوازى في نهاية الأمر مع الهيبة والاعتبار. ولكي تبقى دولاً كبرى كانت هذه الدول تطالب بأن تعامل على أساس أنها دول كبرى، ويجب ألا تحدث تطورات هامة دون موافقتها حتى لو منحت تلك الموافقة نتيجة هزيمة عسكرية. إن سلامة وحدة الإمبراطورية العثمانية كانت أشبه بمصرف يمكن للدول الكبرى أن تسحب منه ما تشاء لإحداث توازن في هيبتها. وعندما أشهر المصرف إفلاسه لم يعد ثمة خط سهل من الاعتمادات في الشرق الأدنى، كما كان مصير النمسا وروسيا في ١٩١٤.

ذكرنا في الفقرة السابقة أن أحد أسباب فشل الدول الكبرى في مخططها للحفاظ على الدولة العثمانية كان يتمثل في أن إنقاذ هيبة واعتبار أي دولة من الدول الكبرى، كان يتم بسهولة كبيرة على حساب الإمبراطورية العثمانية. إذ كان يتوجب إعطاء روسيا في معظم الأحيان شيئاً في مقابل جهودها. وإذا ما حصلت روسيا على شيء كانت الدول الأخرى تطالب بتعويض ما. أما السبب الثاني، فيكمن في العوامل المحلية السائدة في الشرق الأدنى. ولم تتمكن الدول الكبرى مهما بذلت من جهود من السيطرة على الوضع الراهن وأصبح الوضع مستعصياً أكثر حتى أخذت دول البلقان في ١٩١٢، دون أن تهتم بالدول الكبرى، زمام الأمور بيدها، وشنت حرباً على العثمانيين. لكن الدول الكبرى، التي كانت ترغب في التدخل وكان بوسعها ذلك لكبح جماح العثمانيين، كانت تحجم عن كبح جماح الدول المسيحية في البلقان.

وجهة نظر جديدة في المسألة الشرقية:

لقد أنهينا في هذا الفصل بحث موضوع الإمبراطورية العثمانية وفق الأسلوب المألوف والتقليدي في الكتابات المتعلقة بالمسألة الشرقية باعتبارها متلقية سلبية للأوامر الأوروبية، وفي بعض الأحيان العمل على إثارة خلافات بين الدول الأوروبية الكبرى. واعتبارها من الناحية الأساسية، الدولة غير الكفء والآيلة إلى السقوط، وذلك حسب ما درجنا على قراءته في كتب التاريخ المدرسية الأوروبية التقليدية. وفي الفصلين التاليين، سنبذل جهداً لتصحيح هذه الصورة، وإظهار أن الإمبراطورية العثمانية كانت دولة نشطة، وكانت تعمل باستمرار على إدخال إصلاحات وإجراء تغييرات كبيرة في مؤسساتها. ومن المفيد هنا طرح ثلاثة أسئلة هي: لماذا برزت صورة الرجل المريض وما العيب في هذه الصورة والسبيل إلى تعديل هذه الصورة. للإجابة عن السؤال الأول يمكن إيراد أربعة أسباب: الأول: إن هذا الموضوع لم يبحث إلا من وجهة نظر الدول الأوروبية الكبرى، وبالاستناد إلى الوثائق التي بحوزتها، ولم تستخدم الوثائق المتوافرة لدى الأطراف المباشرة الأخرى

إلا قليلاً سواء كانت الوثائق الموجودة لدى الدول البلقانية أو الدولة العثمانية نفسها، إذ كان ينظر إلى الإمبراطورية العثمانية من الخارج. والسبب الثاني يتمثل في أن قدراً كبيراً من تاريخ المسالة الشرقية كان قد كُتب من قبل مؤرخين يترسخ لديهم الاعتقاد بأن التحرر والوطنية كانا يشكلان جزءاً من نظام سياسي طبيعي، وأن إمبراطوريات استبدادية متعددة الجنسيات مثل الإمبراطورية العثمانية (أو بالفعل الإمبراطورية النمساوية) كانت أشكالاً غير طبيعية، وأن انهيارها قلما يحتاج إلى تفسير: فما أن تزول الظروف المصطنعة التي كانت تحافظ على كيانها فإنها ستسقط بصورة آلية. ويتمثل السبب الثالث في وجود شعور بالكراهية والعداء يكنه الغرب للإمبراطورية العثمانية، لأنها إمبراطورية مسلمة إذ كان الإسلام بالنسبة لمعظم المؤرخين الذين نشأوا على التاريخ الأوروبي نوعاً من الانحراف التاريخي، وتقليداً غير متقن لليهودية والمسيحية يلائم قبائل أمّية في مرحلة معينة من التطور وأنه كان يجب نبذه منذ فترة طويلة. بيد أنه عوضاً عن ذلك أصبح الإسلام عقيدة دولة، ظهرت بنشاط على المسرح الأوروبي. ففي نظر معظم الأوروبيين، بقي الإسلام ديناً ثابتاً لايتقدم، يؤمن بالغيب والزيف والعنف، وأن الإمبراطورية العثمانية ليست إلا مفارقة زمنية، بل زائدة لحمية تكونت على وجه أوروبا. إلا أن بعض الكتّاب من قبل ادولفس سلاد احتج على رسم هذه الصورة المشوهة. غير أنها تشربت في آراء الكثير من الأوروبيين الذين لم يقتنعوا بأن الإمبراطورية العثمانية كانت بالفعل تعمل على تغيير صورتها وشخصيتها. وأخيراً فإن هذه الصورة بقيت راسخة لعدم وجود من يهتم في إعادة اعتبار الإمبراطورية العثمانية. فقد كان الأوروبيون الذين دمراوا في نهاية الأمر الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى بحاجة إلى ترسيخ الاعتقاد لدى شعوبهم بأن الإمبراطورية العثمانية كانت إمبراطورية شريرة إلى درجة كبيرة، وأنه كان على الوطنيين الأتراك الذين ورثوا تراثها في الأناضول إقناعهم بأن الإمبراطورية كانت بنياناً تاريخياً مهترئاً وأنهم ساهموا في تدميرها.

أما السؤال الثاني وهو ما العيب في صورة الرجل المريض؟ بادئ ذي بدء فإن هذه الصورة تعطي الدول الأوروبية الكبرى أهمية كبيرة جداً في الشرق الأدنى وقدرة هائلة على التحكم بالأحداث. ولا تعطي العوامل المحلية وزناً كافياً وخاصة إلى المدى الذي لم تكن فيه معارضة الحكم العثماني رداً على ضعف نظام الحكم العثماني فحسب بل كذلك على نموذج إصلاحها النشط في القرن التاسع عشر. ولم يكن الدور الذي لعبته الدول الأوروبية الكبرى يتمثل في إقناع الدولة العثمانية بتوفير حكم أفضل، بل تمثل دورها في محاولة وضع العراقيل وصدها عن جعل حكمها أفضل (أو بدقة أكبر أكثر فعالية). وكان تأثير الدول الأوروبية الكبرى سلبياً بصورة أساسية ومورس من خلال القوة

العسكرية والتلويح باستخدامها. ولم تكن القوات العسكرية العثمانية غير فعالة ـ بل على العكس ـ لكننا إذا أخذنا بعين الاعتبار مواردها المالية وعدد قواتها وقدرتها على استدعاء تلك القوات، فإن العثمانيين لم يكونوا يأملون في أن يكونوا أكثر من قوة عسكرية ضئيلة وفق المعايير الأوروبية، وأنها لم تكن توازي القوى الأوروبية الرئيسية في حروب طويلة. وحتى ١٩١٢ ـ ١٩١٣ كان العثمانيون يفوقون أي قوة بلقانية أو مجموعة منها. وفي ١٩١٢، لم يسعفهم الحظ بحيث لم تمكنهم الظروف من استدعاء قواتهم بشكل كامل للتصدي للتحالف البلقاني. فقد كان بوسع العثمانيين التصدي لقوة عسكرية أوروبية رئيسية لبعض الوقت، كما فعلوا مع روسيا في ١٨٢٨ و١٨٧٧. وفي ١٩١١، قاوم العثمانيون إيطاليا رغم الصعوبات التي واجهوها في عمليات النقل والتموين وفي ١٩١٥ و ١٩١٦ أبلوا بلاء حسناً ضد دول التحالف. لكنهم كانوا يمنون بالهزيمة عندما يدخلون في حرب طويلة ولم يكن بوسعهم تحمل الجهد المطلوب. وللتعويض عن جهدهم العسكري كان العثمانيون يحتاجون إلى حشد جميع إمكانياتهم غير أنه لم يكونوا أنداداً للأوروبيين في الدبلوماسية، تلك اللعبة التي اخترعها الأوروبيون، والتي راحوا يلعبونها حسب القواعد التي وضعوها. وكان ثمة عدد من الرجال في الدولة العثمانية يتمتعون بقدرة فائقة في الشؤون الخارجية من أمثال فؤاد باشا، إلا أنهم كانوا نادرين جداً، ولم يكن هناك عدد كافٍ من الدبلوماسيين المؤهلين جيداً لاستخدامهم في سفارات العواصم الأوروبية. واضطر العثمانيون إلى الاعتماد على اليونانيين بصورة كبيرة الذين لم يكن لديهم ثقة تامة بالحكومة العثمانية كما لم يكن لديهم نفوذ قوي. فقد كان مرسي باشا، السفير العثماني اليوناني في لندن خلال معظم فترة القرن التاسع عشر، مجرد ساعي بريد فعال، إلا أنه لم يكن له تأثير سياسي يذكر. إن غياب الدبلوماسيين الأكفاء أضاف إلى الصعوبات التي واجهها العثمانيون في قبولهم كدبلوماسيين أنداد. أما إيطاليا، الدولة التي لم تكن تملك قوة أكبر فكانت تعامل بصورة مختلفة.

كيف يمكن تعديل الصورة الشائعة التقليدية عن العثمانيين؟ بادئ ذي بدء، ينبغي إعادة دراسة وتفهم الأسباب التي أدامت الإمبراطورية العثمانية لهذه الفترة الطويلة من الزمن. إذ استمرت الإمبراطورية ٦٠٠ سنة، ولم يحدث لأي إمبراطورية أخرى في العالم أن دامت طوال هذه الفترة الزمنية. فإذا مارفض المرء الفكرة القائلة بأن طول الفترة الزمنية كان يمكن أن يكون نتيجة الزيف والعنف، يصبح عندئذ أمامه الفكرة القائلة بأن العثمانيين كانوا يتمتعون بموهبة فذة في الحكم والسعي للبحث عن أسباب فشل هذه الموهبة خلال القرن التاسع عشر. والأمر الثاني يتمثل في أن التعديل يجب أن يشتمل على تعليل منصف وعادل لحركة الإصلاح في القرن التاسع عشر، ودراسة العلاقة بين

الإصلاح الحكومي وظهور المعارضة «الوطنية». ويجب ثالثاً، إجراء دراسة أكثر دقة عن تطور القوميات في دول البلقان وفي أماكن أخرى. ورابعاً يجب الحصول على رواية عن المسألة الشرقية من وجهة نظر الدبلوماسية العثمانية المستندة على أساس الوثائق العثمانية التي تتضمن تفسيراً كاملاً عن الشخصية المتغيرة في اتخاذ القرار العثماني والعوائق المحلية التي اعترضتها. وأخيراً ثمة حاجة إلى تفهم أهداف الدول الأوروبية على نحو أفضل. إذ من الضروري تجاوز الحجج المستخدمة والبحث في أسباب وضع هذه الحجج. فقد ظهرت في الآونة الأخيرة مؤلفات حول المسألة الشرقية لم تتجاوز تلك الآراء والحجج المستخدمة سابقاً، وأبرزت كلها بصورة غير صحيحة الأسباب المتعلقة بحماية الطرق المؤدية إلى الهند كتغير للسياسة البريطانية، رغم أنه من الواضح أن هذه الحجج استخدمها في معظم الأحيان أولئك الذين كانوا يضعون نصب أعينهم اهتماماً معيناً، ويحتاجون إلى دعمه بصورة أكبر. في حين انتقل كتّاب آخرون إلى الطرف الآخر، إذ وضعوا جانباً جميع الأسباب التي تتساءل عن سبب تصرف الشعوب بهذا الشكل، وأكدوا أنه كانت تحكمهم ضرورات اقتصادية مستمدة من الأسلوب الذي كانت تتطور فيه أنظمتهم الاقتصادية. إن النظرية القائلة بأن الدول الأوروبية الكبرى كانت تحركها أهداف اقتصادية في المسألة الشرقية يحظى باهتمام قليل. وأخيراً من الضروري الانتقال من التأكيد على البحث والتركيز على تصرفات بريطانيا وفرنسا مع تصرفات الدول الأوروبية الشرقية. ولاتزال تتوافر وثائق محفوظة في روسيا، وثمة حاجة للتعرف على صورة أوضح للنشاط الروسي. لكن الأهم من ذلك كله إجراء دراسة متعمقة عن السياسة النمساوية لأن النمسا هي التي قادت بريطانيا أولاً، ومن ثم ألمانيا في الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العثمانية.

بذلت في السنوات الأخيرة جهود كبيرة في دراسة المجالات المشار إليها. وتُظهر هذه الجهود اتجاهين متعاكسين: الأول تصديق وجهة النظر القائلة بأن الإمبراطورية العثمانية كانت سلبية وآيلة للسقوط، وأن مصيرها الدمار على يد الشعوب القومية التي برزت على يد الدول الأوروبية الكبرى، وتوسيع تلك الصورة لتمتد من المناطق الأوروبية للإمبراطورية إلى المناطق الآسيوية. وبناء على وجهة النظر هذه، كانت القومية العربية والجشع الأوروبي القوتين اللتين تبارتا للحصول على بقايا الإمبراطورية في مطلع القرن العشرين، بينما قوضت الوطنية التركية الأساس العقائدي للإمبراطورية. ويقلل الاتجاه الثاني من أهمية المشاعر الوطنية ولاسيما في المناطق الآسيوية وذلك للتأكيد على استغراق الدول الأوروبية، والتقليل من أهمية مصالح دول الشرق الأدنى. وكان من نتائج هذا الاتجاه الأخير التركيز على العناصر العرضية في المسألة الشرقية. إذ لم ينظر إلى المشكلة

من ناحية التصميم والقوى غير المحددة سواء الاقتصادية أو الوطنية، بل في اختيار الرجال الذين وضعوا على مسرح الأحداث مع توفر معلومات غير كاملة وبثقل التحيز الذي يخضع له هؤلاء الرجال. بهذا الرأي وهو رأي المؤلف كذلك، لم يكن هناك شيء محتوم حول المسار الذي تطورت فيه المسألة الشرقية، ولايوجد ثمة قانون تاريخي يقضي بزوال الإمبراطورية العثمانية. باختصار لايوجد رد بسيط على المسالة الشرقية.

الهوامش:

١ - Parliamentary history, xxix, col.9

٢ - Parliamentary history, col.77

٣ - Napoleon to Talleyrand 9 June 1806, quoted E. Saul, Russia and the Mediterranean 1797 - 1807, Chicago 1970, 213 - 31.

٤ - Quoted E. Driault and M. Lheritier, Histoire diplomatique de la Grece de 1821 a nos jours, ii, Paris 1925, 252 - 5.

٥ - Palmerston to Campbell 4 Feb 1833, Public Record Office, FO 781226.

٦ - Quoted M. D Stojannovich, The Great Powers and the Balkans, Cambridge 1939, 3 - 1.

٧ - The Times 11, March 1876.

٨ - Lady Gwendolen Cecil, Life of Salisburt, ii, London 1921, 107.

٩ - Quoted F. R. Bridge, "The Habsburg monarchy and the Ottoman Empire" 1900 - 18 in M. Kent (ed), The Great Powers and the end of the Ottoman Empire, London 1984, 44 - 5.

الفصل الثالث

الإصلاح في الشرق الأدنى ١٧٩٢ ـ ١٨٨٠

الحكومة المركزية في الإمبراطورية العثمانية:

تميز حكم السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧) ببداية فترة مفعمة بالتغييرات الرئيسية التي طرأت على الإمبراطورية العثمانية. وقد تناولت هذه التغييرات بصورة رئيسية نظام الحكم إلا أنها توسعت لتشمل كذلك المؤسسات الاجتماعية. ولم تكن المفاهيم التي دعت إلى إجراء التغييرات جديدة تماماً فضلاً، عن السياسات التي اتبعت منذ فترة حكم سليم الثالث، إلا أن اتجاهها أخذ يتضح منذ بداية فترة تبوئه الحكم وحتى الفترة اللاحقة. واعتبر المؤرخون أن الإصلاحات التي حاول إدخالها على أنها حد فاصل في تاريخ تطور الدولة العثمانية. وقبل أن نشرع في دراسة التغييرات التي طرأت، نجد أنه من الضروري تحديد منظور واضح لبحث ما أقدم عليه سليم الثالث ومستشاروه.

منذ قرابة ثلاثين عاماً، كان تدريس التاريخ العثماني مهمة يسيرة. إذ كان الأمر يقتصر على وصف بنية الدولة في بداية القرن الرابع عشر والتطور التدريجي الذي طرأ على مؤسساتها حتى وصلت إلى درجة الكمال في عصر سليمان الأول في مطلع القرن السادس عشر، حيث يمكن تمثيل تنظيم الإمبراطورية العثمانية بنموذج واضح المعالم ومتسق يستند على مؤلفات المؤرخ الأمريكي ويليام ليبير، ثم الفساد الذي أخذ يستشري في هذه المؤسسات وتداعي الإمبراطورية حتى وصولها إلى مرحلة الانحلال الذي اعتراها في القرن الثامن عشر، وأخيراً المحاولات المستميتة التي بذلها المصلحون العثمانيون منذ بداية فترة سليم الثالث وبعده، من أجل إعادة بناء الإمبراطورية على مبادئ وأسس جديدة، والتي لم تثمر عن شيء في نهاية الأمر. ومنذ ذلك العصر المشرق، عمل المؤرخون على تشويه صورة الإمبراطورية العثمانية في جميع مراحلها وعصورها، واستخدموا أسلوب التعميم ولم يقدموا شيئاً سوى أمور مبهمة وغامضة. ولن يكون من المفيد أن نعرض هنا هذا الخليط.

من الواضح أن الفكرة القائلة بأن ثمة خللاً ما كان موجوداً في الإمبراطورية منذ الفترة التي تعتبر أكثر الفترات الذهبية في عصر الإمبراطورية العثمانية وهي فترة حكم سليم الأول. وفي ذلك الوقت اعتبر أن أسباب مشكلات الإمبراطورية تتمثل في التخلي عن الممارسات القديمة، وكانت الإصلاحات المقترحة ذات صبغة إسلامية بحتة والتي تتمثل في التخلص من البدع والعودة إلى العادات السالفة التي كانت سائدة في صدر الإسلام. كما شملت الإصلاحات المقترحة في هذه الفترة المبكرة اعتماد الأساليب العسكرية والبحرية الأوروبية وخاصة المبتكرات الجديدة. ومع حلول القرن الثامن عشر، علت أصوات التذمر من الانحدار، وكان نقل الابتكارات الجديدة من أوروبا أوسع من حيث المدى وأكثر تفصيلاً. غير أن المصلحين في أثناء ما يدعى «بعصر التوليب» كانوا لايزالون يعتقدون أن الحضارة الإسلامية والدولة العثمانية تتفوقان كثيراً على مؤسسات الغرب المسيحي. وفي النهاية، كانت المطالب تتمثل في وجوب سيادة الإسلام، واقتباس بعض التقنيات العسكرية التي مكنت الغرب من التقدم، ولكن وفق ما تقتضيه الحاجات العثمانية. غير أن الغموض اكتنف الجدال الدائر: إذ تمسك بعض المصلحين بوجهة النظر غير المعلنة والقائلة بأن الإصلاح لايمكن أن يتوقف عند الجيش فقط، بل يجب أن يشمل مؤسسات حكومية أخرى. وبالفعل فقد كانت المؤسسات العسكرية على ارتباط وثيق بالمؤسسات الحكومية والمجتمع، بحيث لايمكن إحداث تغيير في مجال واحد دون التأثير على الآخر.

وبحلول القرن الثامن عشر، كان الجدال قد اتسع وأمكن تحديد المؤيدين والمعارضين للإصلاحات المقترحة. فقد كان دعاة الإصلاح ينحدرون من الطبقة البيروقراطية وآزرهم أولئك الذين كانوا قد اعتنقوا الإسلام حديثاً، فضلاً عن بعض الدبلوماسيين الأجانب. أما المعارضون فقد كانوا على قدر كبير من القوة وينتمون إلى هيئة رجال الدين والإنكشارية، رغم أن هاتين المؤسستين لم تكونا موحدتين في معارضتهما للتغيير أكثر من دعم البيروقراطيين لها. فقد كان أحد كبار المؤيدين لإصلاحات سليم الثالث عبد الله أفندي قاضي قضاة المجلس ويمثل الهرم الديني، في حين كان أحد كبار المعارضين أحمد عاطف أفندي المسؤول عن الشؤون الخارجية. وكانت معارضة رجال الدين تستند جزئياً إلى المبدأ الإسلامي المتمثل في معارضة أي اختراع جديد، ولاسيما تبني ممارسات الكفار والتي تشمل الكليات العسكرية المحدثة وتستند جزئياً على المصالح المادية. أما صغار رجال الدين الذين كانوا على صلة وثيقة بالسكان في المدن الكبيرة ومع الإنكشارية، فقد أدركوا أن التغييرات المقترحة تشكل تهديداً لأوضاعهم ومصالحهم.

وكان الجيش الإنكشاري الذي يعتبر آخر مرحلة في تطور صفوة فرق المشاة العثمانية

السابقة عاملاً قمعياً رئيسياً في يد أعداء الإصلاح. ففي أوائل القرن الثامن عشر كان الجيش الإنكشاري يتألف من الجيش الرئيسي، وعند الضرورة كانت تُستدعى أعداد كبيرة من الحرفيين. وكان بيع لوائح المعاشات عملاً مربحاً بالنسبة لضباط الإنكشارية. لذلك كان إدخال أية إصلاحات إلى الجيش يشكل تهديداً مباشراً لوجود الإنكشارية المميز، ومصالح الحرفيين الذين كانوا يتقاضون دخلاً ضئيلاً نظراً لكونهم جنوداً احتياطيين (على اللوائح). وشارك العلماء والإنكشاريون في إثارة اضطرابات لم تتمكن أية حكومة عثمانية من احتوائها. ومن أجل وضع حد لهذه الاضطرابات، أرغم السلطان على التضحية بالوزراء الداعين للإصلاح. وقد وضع المتظاهرون على جسد أحد كبار الوزراء (الصدر الأعظم) لافتة كتب عليها «عدو الشريعة والدولة».

وكان سليم الثالث أول سلطان يقف إلى جانب المصلحين صراحة وعلناً. إذ أثار قلقه تزايد استهانة الأقاليم بحكومة السلطان إلى حد مطالبة الأعيان والجماعات غير المسلمة بالحكم الذاتي المحلي وصلت إلى درجة التهديد بالانفصال. وبحلول ١٧٩٢، كانت الهيمنة العثمانية على شمال أفريقيا قد انهارت منذ زمن طويل، ففي الجزائر وتونس، كانت السلطة قد انتقلت إلى أسرة حاكمة برزت من بين صفوف الجيش الإنكشاري، وفي ليبيا حكم الولاة من أسرة القرمانلية، وكان النزاع في مصر يدور بين فصائل المماليك. كما كانت السيطرة العثمانية قد تلاشت في الجزيرة العربية إلى حد أنها أصبحت حكماً صورياً بزعامة أشراف الحجاز. وفي الهلال الخصيب كان المماليك الجورجيون يحكمون بغداد والبصرة. أما في سورية، فقد كان الأعيان المحليون يتنافسون على السلطة. كما كان شطر كبير من الأناضول ورومانيا تحت سيطرة العائلات المحلية أو في يد حفنة من المغامرين. وقد صُعق سليم على نحو خاص بالنتائج الوخيمة التي أسفرت عنها الحرب مع روسيا، والتي أدت في ١٧٨٣ إلى فقدان المناطق المسلمة في القرم. إذ لم تكن خسارة الأقاليم المأهولة بالسكان المسيحيين تحدث صدمة كبيرة، في حين كان خضوع المسلمين للحكام المسيحيين يعتبر عاراً وإهانة رئيسية لأي حاكم عثماني ويشكل طعناً في مطالبته بالسلطة الشرعية. فإذا لم يكن بوسع حاكم مسلم الدفاع عن ديار الإسلام، وتوفير أسباب الحياة التي يعيش في كنفها المسلم المؤمن وفق الشريعة، فبأي حق يحق له الحكم. إن إخفاق الجهود العثمانية في استعادة القرم كما جاء في معاهدة جاسي (١٧٩٢) كان مؤشراً واضحاً على أن النظام العثماني القديم قد أصيب بالإخفاق التام. وكان ثمة حاجة ماسة إلى إدخال تغييرات والتي يجب أن تبدأ بالإصلاحات المالية والعسكرية.

يمكن تقسيم الإصلاحات التي اقترحها سليم إلى ثلاث فئات هي: جمع المعلومات،

والإصلاحات المالية والإدارية، وإعادة تنظيم الجيش. فبالنسبة إلى جمع المعلومات، اعتمد أولاً على المستشارين المحيطين به، وهي مجموعة صغيرة تقدر بحوالي عشرين بيروقراطياً بالإضافة إلى الخدم والأصدقاء. وكان وراء هذه المجموعة تقف مجموعة أضخم من الأعيان المتعاطفين مع الإصلاح. وفي ١٧٩١ طلب من مجموعة تتألف من اثنين وعشرين من الأعيان رفع توصيات من أجل إدخال الإصلاحات. كما سعى للحصول على معلومات من أوروبا. فقد أبدى سليم رغبة في استخدام مستشارين أوروبيين ولاسيما الفرنسيين. إذ كان قد تبادل مراسلات مع لويس السادس عشر قبل ١٧٨٩، وكانت قد أرسلت بعثات عثمانية إلى العواصم الأوروبية لأغراض خاصة فقط. أما الآن فقد أقام سليم سفارات دائمة في لندن (١٧٩٣) وفيينا (١٧٩٤) وبرلين (١٧٩٥) وباريس (١٧٩٦) وقد تلقى العديد من المصلحين العثمانيين من الجيل التالي جزءاً من تدريبهم المبكر في هذه السفارات.

أما فيما يتعلق بالحكومة المركزية، فقد تركزت إصلاحات سليم الإدارية على إعادة تنظيم المجلس الذي أصبح يتألف من اثني عشر وزيراً، وإعادة توزيع المسؤوليات والمهام فيما بينهم. وقد انطوى إعادة توزيع المسؤوليات على حصول تدنٍ واسع في سلطات الصدر الأعظم، إلا أن ذلك لم يكن يعتبر هجوماً على أساس النظام البيروقراطي، بل إقراراً مبكراً بزيادة تعقيدات مهام الحكومة. فمن الناحية التقليدية، كان الصدر الأعظم نائباً للسلطان فيما يتعلق بجميع الأمور المدنية والعسكرية، ومن الناحية الرسمية كان يقدم المشورة إلى السلطان ولم يكن بوسعه التخلي عن أي جزء من مسؤولياته. وكان يعاون الصدر الأعظم كتبة وجنود ينفذون أوامره. ومن الجلي أن الأعباء الملقاة على عاتقه كانت فوق طاقة رجل واحد. ومع التوسع في الوظائف الحكومية بدأت تنشأ اختناقات. وكان العنصر المميز للإصلاح في الإمبراطورية العثمانية وعدد من دول الشرق الأوسط الأخرى في القرنين التاسع عشر والعشرين، يتمثل في إزالة هذه الاختناقات، وذلك عن طريق نقل بعض مهام الصدر الأعظم إلى موظفين آخرين أصبحوا فيما بعد وزراء مسؤولين عن الإدارات الحكومية. إلا أن هذه العملية كانت بطيئة، وفي الغالب كان الصدر الأعظم يتحمل المسؤولية إلى فترة طويلة بعد رفعها عنه. كما حاول سليم إدخال إصلاحات إقليمية عن طريق فرض أنظمة جديدة لتقليص فترة الخدمة في الولاية (لكي لايتيح لهم فرصة الاستقلال عن الحكومة المركزية)، وتغيير نظام الضرائب ولاسيما تخفيض ضريبة الالتزام.

وكان الجيش يمثل المجموعة الإصلاحية الثالثة والأكثر أهمية. فقد كانت القوات العثمانية في فترة حكم سليم الثالث مقسمة إلى خمس مجموعات هي: الحاميات

الحدودية التي كانت عادة تتمركز في الحصون، والقوات المحلية التي يفضلها الولاة المحليون، والقوات التي يتم استئجارها للقيام بحملات معينة ويتم تسريحها عند نهاية الحملة، والجيش الإقطاعي والجيش المحترف. وبذلت بعض الجهود لترميم الحصون، إلا أنه لم تنل المجموعات الثلاث الأولى سوى إصلاحات ضئيلة. وركز سليم جهوده على إصلاح القوات الإقطاعية والمحترفة. كما حاول إحياء الجيش الإقطاعي لثقته بأن التيماريين (الإقطاعيون العسكريون) كانوا يعيشون على التيمار وهم مستعدون لأداء الخدمة العسكرية. ولم يتخل الصباهيون عن شن حملاتهم لاستعادة أملاكهم ولم يقع أصحاب التيمار العسكريين في قبضة غير العسكريين. ولكن نظراً لأن هذه الظروف لم تكن مواتية، بدأ سليم محاولاته من أجل استعادة الدولة. وكانت محاولة الإصلاح هذه حقيقية تهدف إلى جعل الجيش الإقطاعي قوة عسكرية فعالة مرة أخرى. غير أن جهود سليم باءت بالفشل وظلت الحكومة مرغمة على استئجار الصباهيين للقيام بأعمال الخيالة العادية. وأعقب فشل سليم تدنياً سريعاً في نظام التيمار، واستئناف الحكومة إعطاء المنح في السنوات التالية وتحولت فيما بعد إلى نظام الالتزام أو «الجفتيليك». وفي مطلع القرن التاسع عشر لم يبق سوى ٢٥٠٠ تيمار من أصل ٥٠٠٠٠ في أوائل القرن السادس عشر.

تركزت الإصلاحات العسكرية الرئيسية التي أدخلها سليم على الجيش المحترف أي الوحدات العسكرية النظامية المتخصصة، والتي شملت الهندسة والمدفعية والخيالة النظامية ووحدات الخدمات المختلفة، والأهم من كل ذلك الإنكشارية. فقد أحرز سليم نجاحاً في العديد من هذه الوحدات. إذ طرأ تحسن على نوعية المدافع والبارود التي زودت بها المدفعية بمساعدة المهندسين الأوروبيين، كما ارتفع مستوى ضباط المدفعية والهندسة بمساعدة المدربين الأوروبيين الذين أخذوا يدرّسون في المدارس العسكرية والهندسية التي أنشئت حديثاً. وكانت المشكلة الرئيسية تتركز في وحدات الجيش الإنكشاري. فقد حاول سليم إصلاح وحدات الجيش الإنكشاري عن طريق إعفاء الضباط من المهام الإدارية، وتنظيم قوات نظامية والإشراف عليها وخفض عددها من ٥٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ في منطقة استانبول (كان العدد الإجمالي في أنحاء الإمبراطورية حسب القوائم ١٥٠٠٠٠) وفرض على وحدات الجيش المنظمة البقاء في ثكناتها، كما فرض عليها النظام وأخذ يدفع لها رواتب وزودها بالتجهيزات اللازمة وجعل منها قوة قتالية فعالة. بيد أن مشاركة الإمبراطورية العثمانية في الحروب الثورية أحبطت آماله وبدلاً من تنظيم الجيش الإنكشاري تضاعف حجمه فعلياً خلال فترة حكمه.

وبالإضافة إلى إصلاح وحدات الجيش النظامي المختلفة، أنشأ سليم وحدات جديدة

تماماً أطلق عليها اسم «النظام الجديد» وأخذ يدفع لأفرادها رواتب من عوائد الهبات التي استؤنفت والضرائب الجديدة التي فرضت على التبغ والكحول والبن. وقد أعلن عن تشكيل الوحدات الجديدة في ١٧٩١، إلا أنها لم تحرز سوى تقدم ضئيل على مدى بضع سنوات. وفي ١٧٩٣، استدعى ١٢٠٠٠ متطوع للخدمة، إلا أنه لم يتقدم منهم سوى عدد ضئيل لذا لم تشكل سوى كتيبة واحدة وأضيفت إليها كتيبة أخرى عام ١٧٩٩. وفي ١٨٠٢ عندما بدا أن إصلاحاته العسكرية الأخرى قد فشلت في إعطاء النتائج المرجوة، أدخل سليم نظام التجنيد لملء صفوف القوات الجديدة. وفي ١٨٠٥، أمر بتجنيد الرجال في الكتائب الجديدة ووصلت قوة النظام الجديد إلى ٢٤٠٠٠ في عام ١٨٠٦ تمركز معظمها في الأناضول واستانبول.

بيد أن سليم تجاوز مداه. ففي ١٨٠٥ ثارت الإنكشارية ضد التعبئة العامة (الأمر الذي أسفر عن تحويل وحدات الإنكشارية إلى قوات النظام الجديد) وهزمت القوات الجديدة. وأرغم سليم على طرد وزرائه من أنصار الإصلاح. وفي ١٨٠٧ أحدث تمرد جديد في صفوف قوات الأنصار ولاسيما القوات الألبانية والشركسية المتمركزة قرب استانبول احتجاجاً على ارتداء بذات عسكرية جديدة على الطراز الأوروبي. ودعم هذا التمرد الإنكشاريون والعلماء، وقُتل العديد من المستشارين المقربين للسلطان، ونُحّي سليم وتبوأ العرش ابن عمه مصطفى الرابع (٢٩ أيار ١٨٠٧).

كان السبب الرئيسي وراء فشل حركة الإصلاح في عهد سليم الثالث يتمثل في أن مناوئي الإصلاح كانوا أكثر عدداً وعدة من أنصاره، فضلاً عن أسباب ثانوية أخرى: إذ لم يكن سليم محنكاً من الناحية التكتيكية، كما أن ارتباطه الوثيق بفرنسا أتاح لأعدائه فرصة تصوير الإصلاحات التي أدخلها على أنها بدع من صنع الكفار، فضلاً عن أن ظروف الحرب الروسية التي اندلعت في ١٨٠٦ لم تسعفه. إذ كان كبار مستشاريه على رأس حملات عسكرية خلال ثورة أيار ١٨٠٧، كما وقف الصدر الأعظم ونوابه إلى جانب المعارضة.

إلا أن آمال المصلحين انتعشت قليلاً في ١٨٠٨، فقد تمكن عدد من أنصار سليم الهرب عندما أقصي عن العرش، ولجؤوا إلى روشوك في بلغاريا مع البيرقدار مصطفى باشا. وفي تموز ١٨٠٨، حاولوا إعادة سليم إلى الحكم. غير أن جهودهم هذه أدت إلى مقتله على يد مصطفى الرابع، الذي أقصاه مصطفى باشا لصالح محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) الأخ الأصغر لمصطفى الرابع، الذي كان بالإضافة إلى كونه أخاه، آخر أمير عثماني على قيد الحياة. أما مصطفى باشا الذي كان قد ساعد في دحر إصلاحات سليم

عام ١٨٠٥، فقد نصّب نفسه الآن على رأس مجموعة المصلحين، ودعا إلى اجتماع للأعيان لبحث وضع برنامج إصلاحي وخاصة الإصلاح العسكري. إلا أنه ما أن عكف على تنفيذ البرنامج، حتى جوبه بنفس التحالف المعادي المشكل من العلماء والإنكشارية. فقد ثار هؤلاء في تشرين الثاني من عام ١٨٠٨، وطالبوا بإعادة مصطفى الرابع. ومن أجل حماية نفسه أصدر محمود الثاني أمراً بإعدام أخيه لكي لايترك بديلاً شرعياً له، ووطد السلام مع المعارضة وتخلى عن الإصلاحيين.

ظلت المشكلات التي حاول المصلحون حلها كما هي، فقد استمر ضعف قبضة الحكومة المركزية على الولايات وأخذ الاستقلال المحلي يأخذ شكلاً أكثر خطورة مما كان عليه في ١٨٠٤ عندما اندلعت الثورة في صربيا، والتي سرعان ما اكتست صبغة انفصالية. وقد تجلى استمرار ضعف القوات العسكرية العثمانية في حربها مع روسيا، إذ لم ينقذ العثمانيين من تكبد خسائر فادحة سوى احتلال نابليون لروسيا الذي أرغمها على إقامة سلام في بوخارست عام ١٨١٣ قبل أن تحقق أهدافها: غير أن الإمبراطورية العثمانية فقدت بيساربيا، واعترى الوهن سلطتها في الولايات. وبقيت الحكومة العثمانية في استانبول تحت رحمة القلاقل والاضطرابات الشعبية التي قادها الإنكشارية التي تردى نظامها بسرعة أكبر بعد عام ١٨٠٨. وبدأت الإنكشارية تبدي نفورها على نحو متزايد من القيام بحملات، ولدى استدعائها كانت إما تتمرد أو تتهرب من الخدمة. وفي ٢٣ أيار ١٨١١، تم حشد ١٣٠٠٠ عسكري إنكشاري في استانبول استعداداً لشن حملة، إلا أنهم ما كادوا يقطعون بضعة كيلو مترات على الطريق إلى أدرنة حتى لم يتبق منهم سوى ١٦٠٠ رجل. وبعد عام ١٨١٢، لم يشارك الإنشكاريون في أي عمل عسكري هام. وأصبح من الواضح الآن أنهم مجموعة من المتمردين الذين راحوا يعيثون فساداً في المدن ويهددون أمن المواطنين. وكان من المهام المنوطة بالإنكشارية في استانبول إطفاء الحرائق في المدينة. وقد أشيع أنهم كانوا يضرمون النيران في بعض الأماكن ويطالبون بمبالغ من المال لقاء إطفائها.

وتباطأ محمود الثاني في مواجهة لب مشكلة الإنكشارية. ويعود أحد أسباب تأخره إلى انهماكه في أمور أخرى: أولها الحرب مع روسيا، ومحاولته إعادة بسط سلطته على المناطق الإقليمية. كما يعزى هذا التأخير إلى تأثير خالد أفندي الذي كان أثيراً للسلطان والذي هيمن على السياسة العثمانية من ١٨١٢ وحتى ١٨٢٢ والذي قيل عنه أنه كان نصيراً للإنكشارية، إلا أن مماطلة محمود بدت وكأنها تكتيكية. فقد كان ينتظر الفرصة المناسبة، وفي الوقت نفسه يتيح الوقت للإنكشارية لكي تدب في صفوفها الفوضى الأمر الذي سيكون لصالحه. وكان اندلاع الثورة اليونانية عام ١٨٢١ وانعدام كفاءة

الإنكشاريين التي ظهرت بجلاء في ذلك الوقت، نقطة الأساس فقد أخذ محمود يوطد سلطته على نحو مضطرد منذ ١٨٢٢ ضد الإنكشاريين وبدأ يدخل إصلاحات جذرية على البنية العسكرية للإمبراطورية، فراح يعين مؤيديه في المراكز الحساسة في التنظيم الهرمي الديني من بينها منصب شيخ الإسلام وقاضي العسكر وقاضي استانبول، وعيّن أتباعه في المناصب العليا من وحدات الجيش الإنكشاري نفسه. واختار حسين آغا قائداً للقلاع على البوسفور، وهو محارب إنكشاري متمرس تدرج في مراتب الجيش وترقى إلى مرتبة عالية وبذل نفسه بشكل كامل للسلطان.

وفي أيار ١٨٢٦، بدأ محمود حملة إصلاحاته العسكرية عندما أصدر مرسوماً يعلن فيه أن وحدات الجيش الإنكشاري لم تعد «سوى مجرد مؤسسة تعتريها الفوضى، وتسلل إلى صفوفها الجواسيس للعمل على زيادة الفوضى فيها والتحريض على الفتنة». ودعا إلى إنشاء جيش جديد يدعى «الحرس المدرب» يكون مدرباً وشجاعاً، والذي سوف تؤدي ضرباته القائمة على أساس علمي إلى تدمير ترسانة المخترعات العسكرية التي تملكها أوروبا الكافرة[1]. وتشكل هذا الجيش الجديد بعد أن تم انتقاء ١٥٠ رجلاً من كل وحدة من وحدات الإنكشارية الـ ٥١ وتم إخضاعهم إلى تدريب ونظام صارمين. وحرص محمود على عدم المساس بوحدات سليم النظامية، وبذل كل ما بوسعه لكي لاتوجه ضده تهمة تبني بدع الكفار. فحرص على أن يكون المدربون مسلمين وألحق عدد من العلماء في كل وحدة عسكرية للقيام بالواجبات الدينية والعمل كمرشدين دينيين. وألحق بالمرسوم فتوى تقول بأن الإصلاح كان يسير وفق مقتضيات الشريعة. ومنح امتيازات للإنكشارية، وعلى الرغم من خطر بيع لوائح المعاشات في الوحدات الجديدة، تعهد بسريانها خلال فترة حياة حامليها.

بيد أن الإنكشاريين ثاروا ضد الإصلاحات. فلم تنقض ثلاثة أيام على بدء التدريبات التي بدأت في ١٢ حزيران حتى تمرد الإنكشاريون. فقامت الحكومة بحشد القوات الموالية لها من سلاح المدفعية، ووحدات الخدمات بالإضافة إلى القوات المتمركزة في حصون البوسفور بقيادة حسين آغا، وهاجمت الإنكشارية في ميدان «هيبودروم». وقُتل الكثيرون، وتم تعقب الناجين حيث قدموا إلى محاكم عسكرية فورية وتم إعدامهم. ويعتقد أنه لقي ١٠٠٠ إنكشاري حتفه في استانبول و٦٠٠٠ في أرجاء الإمبراطورية، وبذلك تم وضع حد لقوة هذا الجيش. وفي ١٧ حزيران، أعلن عن إلغاء فرق الإنكشارية وإحلال محلها مجموعة مدربة تعرف باسم «الجنود المحمدية المنصورة» بقيادة حسين آغا، ومنح لقباً جديداً كقائد عام للجيش «عسكر باشا».

أعقب القضاء على الإنكشارية في استانبول إحكام السيطرة على ثكنات الإنكشارية في أنحاء الإمبراطورية بسرعة. وتمكن الإنكشاريون في البوسنة فقط من الصمود لفترة من الزمن. كما تم حل فرق أخرى تدب فيها الفوضى، أو لم تكن فعالة وأعيد تنظيمها. واستكمل القضاء على الجيش العثماني القديم في ١٨٣١ عندما ألغي نظام التيمار. وأصبحت الفرصة سانحة لإنشاء جيش عثماني جديد على الطراز الأوروبي مع كل النتائج البالغة الأهمية لهذا التحديث.

أشار المؤرخون العثمانيون إلى موضوع القضاء على فرق الإنكشارية «بالحدث الميمون». ومن الواضح أنه كان حدثاً بالغ الأهمية ونقطة تحول حقيقية، بل ثورة حقيقية من القمة تماثل أحداثاً هامة أخرى في التاريخ من قبيل اقتحام الباستيل أو وينتر بالاس. ومع ذلك فإن مايثير اهتمام المؤرخ ضآلة الحدث. فقد كانت القوات الحكومية تعد بما يقرب من ١٣٠٠٠ في حين كان عدد الإنكشاريين وأنصارهم أقل بكثير، كما كان عدد القتلى ضئيلاً نسبياً. إن القيام بثورة على أمور تافهة كهذه يمكن أن يؤكد النقطة المذكورة سابقاً عن الحكومة الضعيفة. إذ كانت الحكومة العثمانية ضعيفة جداً إلى درجة أنها عاشت لسنوات عديدة تحت سيطرة عدو ضعيف واهٍ. إن الشيء الذي جعل الإنكشارية تبدو قوية إزاء حكومة تعوزها قوة ضاربة فعالة وموالية يتمثل في علاقتها بأصحاب الحرف في استانبول وصغار العلماء. وكان إضعاف هذه العلاقة الخاصة هو الذي يميز الفرق بين ١٨٠٧ و ١٨٢٦. ففي ١٨٠٧ كان الشعب يؤيد فرق الإنكشارية، أما في ١٨٢٦ فلم يقف إلى جانبها سوى الصنفين الحرفيين الحمالين والنوتية (أصحاب القوارب) ولعل المساعدة التي قدمها لهم أكراد استانبول لم تكن في صالحهم بل على العكس. ففي ١٨٠٧، تمكنت الإنكشارية من إظهار نفسها على أنها تمثل إرادة السكان والمنسلمين. أما في ١٨٢٦، فقد أصبح ينظر إليها على أنها مجموعة من الرعاع ذات مصالح خاصة.

إن ادعاء الإنكشارية بأنها حامية للمسلمين أمر يدعو للريبة، وذلك لأن معظم الإنكشاريين كانوا أعضاء في الطريقة البكتاشية التي كان علماء السنة يعتبرونها كافرة، وأعضاء في طرق إسلامية متنافسة أخرى. وقد حضر ممثلون عن الجماعات الإسلامية هذه اجتماعاً في تموز ١٨٢٦ لإدانة البكتاشية. وفي الشهر التالي حظرت هذه الفرقة في أنحاء الإمبراطورية.

كما تناولت حركة الإصلاح التي شرع بها السلطان العلماء أنفسهم. فرغم إبدائهم الموافقة على الإجراءات التي اتخذت ضد حلفائهم السابقين بقوا عقبة أمام مخططات

السلطان محمود الثاني، فاتخذ عدداً من الإجراءات تضمنت تقليص سلطة شيخ الإسلام من الناحية الإدارية، وتخفيض عدد المرشدين الدينيين في الجيش. كما فرضت بعض تدابير المراقبة المالية عن طريق إنشاء مديرية الأوقاف، وذلك للإشراف على إدارة المورد الرئيسي لدخل العلماء.

أما الفئة الأخرى التي تعرضت لتقليص سلطتها فكانت فئة الأعيان الإقليميين. فقد اتخذ محمود الثاني إجراءات ضد الأعيان منذ بداية حكمه. وتمكن من بسط سلطة الدولة على معظم أنحاء الإمبراطورية دون استخدام القوة. إذ منح الأسر الحاكمة المحلية مراكز جذابة هامة لكن بعيدة عن مراكز نفوذهم، وأحل مكانها مسؤولين موالين. وبهذه الطريقة ضمن السيطرة على البشالق (الولايات) المتوارثة في أرضروم ودرابزون وفان وقضى على سلطة أسرة الكرمانية الحاكمة. كما جلبت له الدبلوماسية نجاحاً في إزمير وسيواس وقبرص وفيدين. وكان ثمة حاجة لإظهار القوة في أماكن أخرى مثل سالونيك وجانينا والعراق. وفي ١٨٣٤ ـ ١٨٣٦ أخضع رشيد محمد كردستان والموصل وزحف من الجنوب باتجاه الشرق من سيواس وحتى الموصل، وقضى على قوة وجهاء السهول (الدبري). وتمكن الجنود المصريون الذين كانوا في خدمة الجيش العثماني من استعادة سلطة الحكومة في كريت ولفترة من الزمن في موريا. وإزاء هذه النجاحات فقدت الدولة العثمانية سيطرتها على بعض المناطق. ففي شمال أفريقيا كان احتلال فرنسا للجزائر يعتبر أكثر من صفقة لموازنة الحسابات بعد أن أصبحت سلطة الدولة العثمانية في هذه الولاية اسمية فقط. وفي ١٨٣٥، استعادت الدولة العثمانية بسط سلطتها على ليبيا بعد إخفاق حكومة يوسف باشا القرمانلي. وفي البلقان تقلصت سلطة الدولة العثمانية بصورة واضحة نتيجة تدخل الدول الأوروبية الكبرى وضعفت السيطرة العثمانية على هذه الولايات في ١٨١٣، فقد حصلت صربيا على شبه استقلال ذاتي، وحصلت اليونان على استقلالها في ١٨٣٠. وكانت الضربة التي وجهها محمد علي في مصر أكبر نكسة أصيب بها السلطان محمود، الذي أدى سعيه الدؤوب للحصول على الحكم الذاتي ومن ثم الاستقلال التام إلى انتزاع مصر وسورية وشطر كبير من الجزيرة العربية من سلطة السلطان المباشرة حتى وفاة محمود الثاني في ١٨٣٩. وفي الواقع، يمكن اعتبار مثال محمد علي ومنافسة عاملين هامين في سعي السلطان محمود الثاني الحثيث والعازم لإدخال الإصلاحات خلال الفترة الأخيرة من حكمه.

وأحل السلطان محمود الثاني جيشاً وإدارة جديدتين محل المؤسسات التي قضى عليها أو التي أعاد تشكيلها. وبعد قضائه على فرق الإنكشارية، تخلى محمود الثاني عن حرصه السابق الذي أملته عليه الضرورات التكتيكية، وشرع في إنشاء قوات جديدة على

الطراز الأوروبي يقوم بتدريبها ومساعدتها ضباط أوروبيون. كما تم تزويد المدارس العسكرية الجديدة بمجموعة من الضباط. وكانت توجد في ذلك الوقت مدارس الهندسة البحرية والعسكرية التي أنشئت في أواخر القرنين الثامن عشر. وأضاف محمود الثاني إليهما مدرسة طبية لتخريج أطباء عسكريين ومدرسة موسيقية لتأهيل الفرق الموسيقية العسكرية (لم يكن ذلك أمراً غير ذي أهمية في جيش منتظم) ومدرسة للعلوم العسكرية على مستوى مدارس تدريب وتأهيل الضباط التي كانت قد أنشئت في ساندهيرست والقديس سان سير وديست بونيت. وكانت الفرنسية لغة التدريب في هذه المدارس وكان القائمون عليها مدربين فرنسيين.

لم يصبح للإمبراطورية العثمانية جيش جديد فعّال بين ليلة وضحاها. فعملية الترقيع بين جنود من وحدات عسكرية مختلفة وضمهم إلى مجندين مكرهين يرتدون خليطاً عجيباً من البذات العسكرية المأخوذة من جيوش أوروبية عديدة ومزودين بأسلحة لم تكن على المستوى المطلوب، والتي لم يكن يحسن الجنود استخدامها جعل الجيش الجديد موضع تهكم من قبل المراقبين الغربيين. وكان أداؤه في الحرب ضد روسيا عام ١٨٢٨ أو ضد قوات محمد علي في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر كارثياً. بل احتاج تطوير قوته إلى فترة زمنية طويلة، بحيث أبلى بلاء حسناً في بليفنا (غاليبولي) غير أن الجيش الجديد كان يمتاز بخاصية جديدة لم تكن موجودة في الجيش السابق. إذ أصبح يعتمد عليه في النواحي السياسية وأصبح أداة فعالة لحفظ الأمن الداخلي. لقد كان الجيش القديم تعبيراً عن الواقع الاجتماعي، في حين أصبح الجيش الجديد أداة بيد الدولة.

كان رجال الدولة (البيروقراطيون) الذراع الثاني للدولة العثمانية. فقد واصل محمود الثاني توزيع المسؤوليات على عدد من الكتبة الذين أصبحوا الآن وزراء وبدأوا يحملون ألقاباً أوروبية. فقد أصبح الكيخيا بك وزيراً للشؤون المدنية، وفي ١٨٣٧ وزيراً للداخلية، وأصبح رئيس أفندي وزيراً للشؤون الخارجية، والدفتردار وزيراً للمالية. وأنشئت لهم وزارات ومجالس داخل الوزارات، أصبحت فيما بعد أدوات سيطرة وتخطيط. وأثير وضع البيروقراطيين: فقد منحوا مزيداً من الأمان في أملاكهم ومنحوا رواتب أعلى بشكل منتظم، وأعفوا من مصادرة الدولة لأملاكهم عند وفاتهم التي كان معمولاً بها في السابق. وطرأ تغير هام في وزارة الشؤون الخارجية نتيجة الشكوك حول ولاء اليونانيين الذين كانوا يهيمنون على هذه الوزارة، واستمروا في البروز فيها. وللمرة الأولى، تم تشجيع العثمانيين المسلمين على تعلم اللغات الأوروبية لتبوأ دور اكثر بروزاً في إدارة الشؤون الخارجية. وأدت الحاجة إلى ضرورة تعلم ضباط الجيش لغات أوروبية إلى

حدوث عدة مبادرات، لاسيما إيفاد بعثات من الطلاب إلى الخارج بدءاً من ١٨٢٧، وأفتتح مكتب الترجمان في ١٨٣٣ الذي كان مركزاً يعمل على توفير الكتب والوثائق المترجمة ومركزاً لتدريب الموظفين الحكوميين. كما أتاح إعادة فتح السفارات في الخارج عام ١٨٣٤ (التي أغلقت بعد سقوط سليم الثالث في ١٨٠٧) فرصاً لصغار الموظفين لتعلم اللغات والإطلاع على الأساليب الأوروبية. وتنطوي التغيرات التي طرأت على البيروقراطية العثمانية على أهميتين. ففي المقام الأول، ساعدت هذه التغيرات على خلق أداة أكثر فعالية لبسط قوة الدولة ونفوذها وثانياً تشير إلى طبيعة الثورة التي قام بها محمود الثاني، التي لم تكن ثورة من الطراز المعروف لدى الأوربيين حيث تقوم مجموعة جديدة بالسيطرة على القوة الاقتصادية، وتترجم تلك القوة بوسائل عنيفة أو سلمية إلى قوة سياسية. بل كانت سياسة من القمة قام القابضون على زمام السلطة السياسية بإقصاء مناوئيهم، ثم عززوا سلطتهم بتوسيع مدى القوة السياسية نفسها على حساب مؤسسات اجتماعية أخرى، وليس من المستغرب أن يكون البيروقراطيون من فئة الكتبة المناصرين الرئيسيين للثورة لأنهم كانوا المستفيدين الرئيسيين. إذ أن وضع قوتهم في يد محمود الثاني هو الذي قرر طبيعة حركة الإصلاح في القرن التاسع عشر.

لقد قيل إن أعظم إنجازات محمود الثاني في توطيد احترام التغيير تمثل في إصداره الأمر القاضي بإحلال الطربوش محل العمامة. إلا أن الغموض يكتنف هذا التغيير. إذ اعتبر أن قبعة لاحواف لها لاتعوق الصلاة يمكن أن تكون حداً وسطاً. ويمكن أن يعزى سبب نجاح محمود الثاني إلى احتوائه للتغيير. فقد قصر تغييراته الهامة على الجيش والبيروقراطية فضلاً عن شق بعض الطرق وإنشاء أول جريدة رسمية وأقام نظاماً للبريد. وقد وارى مدى أهمية تغييراته بتقديم إصلاحاته على أنها إلغاء للمبتكرات الضارة واستعادة جوهر الروح العثمانية ومؤسساتها زمن سليمان الأول. وكان يؤكد دائماً على أن إصلاحاته تهدف إلى صون وحماية الإسلام.

لقد خلق محمود الثاني ومناصروه أداة للتغيير بدون أي قوة دافعة للتغيير، أي كان ذلك أشبه بسيارة بدون محرك. إذ لم يكن ثمة دافع اجتماعي أو اقتصادي للتغيير، بل كان الدافع ينحصر في الرغبة في الإبقاء على الإمبراطورية وحمايتها من أعدائها الداخليين والخارجيين، مقترنة بطموح الضباط والبيروقراطيين لتحسين أوضاعهم. أما جموع الشعب فلم يكن مبالياً بالتغيير أو معادياً له. أما مصلحو القرن التاسع عشر، فقد برز لديهم حافز مستمر للتقدم وخاصة عندما وجدوا أنفسهم في مواجهة سلطان لايعير التغيير أي اهتمام.

التنظيمات:

آذن موت محمود الثاني وتبوأ عبد المجيد العرش في ١٨٣٩ بدخول المرحلة الثانية من حركة الإصلاح العثمانية، وهي مرحلة تعرف عادة «بالتنظيمات». كما آذنت سنة ١٨٣٩ ببدء مرحلة يكتنفها الغموض في حركة الإصلاح العثمانية التي يمكن التعبير عنها بالجدال الدائر حول أهداف الحركة ومدى نجاحها. ووفقاً لأحد الآراء فإن الأهداف كانت قد حددت في مرسومين إصلاحيين عظيمين هما: خط شريف كولخانة (١٨٣٩) والخط الهمايوني (١٨٥٦). والدستور العثماني عام ١٨٧٦. إلا أن المصلحين العثمانيين أخفقوا إخفاقاً ذريعاً في تحقيق هذه الأهداف. واستناداً إلى أحد الآراء الأخرى فإن هدف مصلحي التنظيمات شأن أسلافهم كان يتمثل في الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية من خلال مركزية السلطة في الحكومة المركزية. وقد أصاب المصلحون شيئاً من النجاح في تحقيق هذا الهدف. ويمكن البدء بدراسة المسألة عن طريق عرض ماحققه المصلحون فعلاً:

وفق المعطيات المالية كان الجيش يتصدر سلم أولويات المصلحين. إذ كانت الحكومة تنفق على الجيش بين نصف وثلثي النفقات الإجمالية العامة. وقد حدث تنظيمان رئيسيان في الجيش. ففي ١٨٤٢ - ١٨٤٣ تم التخطيط لتجنيد جيش قوامه ٤٠٠٠٠٠ بقيادة رضا باشا، إلا أنه ثبت أن هذا العدد يشكل عبئاً كبيراً على الدولة، فخُفض العدد إلى حوالي ٢٥٠٠٠٠ عسكري. وبانضمام ما يقرب من ٥٠٠٠٠ جندي غير نظامي أصبح تعداد الجيش ٣٠٠٠٠٠ تقريباً على أهبة الاستعداد في جميع الأوقات. ومع هذا العدد كان يصعب مقارنة الجيش العثماني بالجيوش الأوروبية في ذلك الوقت، غير أن الوضع متغير نتيجة وصول الجيوش الأوروبية التي أدخل عليها طراز جديد وفق النمط البروسي عام ١٨٦٠، والتي كانت عبارة عن قوات قليلة العدد في وقت السلم، وقوات كبيرة جداً في وقت الحرب. مما دعا إلى إحداث التنظيم الثاني في الجيش العثماني في ١٨٦٩ بقيادة حسين أفاني باشا لمواكبة هذا التطور وحشد قوة في وقت الحرب يكون قوامها ٧٠٠٠٠٠ جندي. إلا أن هذا الأمر كان خارج نطاق قدرة الموارد العثمانية. ومنذ ذلك الحين كان الجيش العثماني يخسر المعارك دائماً، من أجل أن يبقى متكافئاً مع الأوروبيين.

وكان من بين المصاعب الرئيسية التي واجهها العثمانيون إناطة القوات العثمانية بمهام عديدة تتجاوز بكثير المهام المنوطة بالجيوش الأوروبية. فبالإضافة إلى الإعداد للحرب على النطاق العالمي، كان العثمانيون يحتاجون إلى قوة لخوض غمار الحرب الاستعمارية في اليمن والقيام بمهام الأمن الداخلي. ورغم أن الجيش غير النظامي وفيما بعد قوات الدرك،

كانت تساعد الجيش النظامي، إلا أن الجيش النظامي كان يستخدم باستمرار لدعم قوات الدرك. نتيجة لذلك كان العثمانيون يحتاجون إلى قوة نظامية كبيرة في أثناء الحرب. وكانت الأعباء المالية ونقص اليد العاملة تفوق طاقة الإمبراطورية، رغم أن الجهود المبذولة لتدارك هذا الأمر لم تتوقف حتى ١٩١٣.

إن الجهود التي بذلت للحفاظ على قوة الجيش كانت الحافز في تحديث الجيش، وهي التي حددت شكل برنامج الإصلاح برمته. إذ تعين جمع الأموال اللازمة لبناء الجيش عن طريق جباية الضرائب والحصول على قروض. وهذا بدوره كان يتطلب إدارة أوسع وأكثر فعالية لحشد موارد الإمبراطورية. وكان ثمة حاجة للإصلاح التعليمي لتخريج الضباط ورجال الدولة اللازمين. وعندما توقفت المؤسسات الأخرى عن تقديم الموارد، أصبح لزاماً على الدولة أن تضطلع بالوظائف التي لم تعد هذه المؤسسات تقوم بها. وهكذا نجد أن احتياجات الجيش أتاحت دافعاً قوياً للإصلاح، ليس فقط لمؤسسات الدولة بل كذلك للمجتمع. وقد كانت إصلاحات الإمبراطورية العثمانية مثالاً كلاسيكياً للتحديث بقيادة العسكريين. إذ لم تكن تتوافر أموال كثيرة للإصلاحات الأخرى، لذلك بقي الكثير من التغييرات المزمع إجراؤها في التنظيم العثماني حبراً على ورق.

لقد كان الإصلاح الإداري ملازماً ضرورياً للإصلاح العسكري. فقد أدخل محمود الثاني تغييرات هامة على الحكومة المركزية وردت بالتفصيل في «التنظيمات»، إلا أن الإنجاز الرئيسي الإصلاحي للتنظيمات كان يتمثل في إعادة تشكيل نظام الحكومة الإقليمية، ولاسيما قانون الولايات الجديد الصادر في ١٨٦٤. وكانت الحكومات الإقليمية العثمانية التي لم يصبها الإصلاح تقدم جانباً مغايراً. فقد كانت مختلف المناطق تدار بطرائق مختلفة تبعاً لتاريخها. فقد كان السنجق الوحدة الإدارية الأساسية التي لاغرو أنها تعود إلى أصل عسكري. وكانت مهمة (حاكم) السنجق تتمثل في جمع أصحاب التيمار في منطقته وحشدهم. وقد جمعت السناجق بشكل مهلهل لتشكل ولايات ذات مساحات متباينة. وقد أنيط بحاكم السنجق مهام حكومية إضافية، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى زوال وظيفته الأساسية مع إلغاء نظام التيمار. والشيء الذي أصبح مطلوباً الآن إنشاء نظام حكومة إقليمية تتحمل أعباء المهام المتزايدة الملقاة على عاتق الحكومة المدنية. وبموجب قانون ١٨٦٤ أعيد تشكيل التجمعات الإقليمية القديمة، وسميت بالولايات ووضعت تحت حكم والٍ، وقسمت الولايات إلى سناجق أو لواءات بإشراف متصرف، وقسمت السناجق إلى أقضية بإشراف قائمقام، والأقضية إلى قرى ونواح. وكان يتم تعيين الولاة والمتصرفين والقائمقام من استانبول كما كان الحال بالنسبة لكبار المسؤولين الإقليميين عن المالية والأشغال العامة والزراعة فضلاً عن الوظائف

الرئيسية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان هناك مجلس يتألف من أعضاء معينين ومنتخبين يمثلون جماعات ذات مصالح محلية ويقدم هذا المجلس المشورة للمسؤولين في الوحدات الكبيرة. ويرمي هذا النظام إلى إتاحة المجال أمام الحاكم الإقليمي لتقديم مبادرات، وضبطها عن طريق المراقبة المركزية من استانبول وتمثيل الرأي المحلي من خلال المجالس. وكان بوسع هذا النظام أن يعطي نتائج باهرة في ظل حاكم جيد أمثال مدحت باشا والي تونا في بلغاريا والذي أصبح فيما بعد والي بغداد. وينحو المؤرخون للقول إن دور المجالس كان محدوداً جداً، وإن المسلمين المحافظين كانوا يهيمنون عليه وإنهم كانوا يضعون العقبات في وجه التغيير. غير أن البحث الذي جرى مؤخراً حول مهام المجالس وأعمالها يثبت أن هذا الرأي يحتاج إلى إعادة نظر بصورة كبيرة. إذ يتضح مثلاً أن المجالس المحلية في فلسطين كانت تتصرف وكأنها هيئات تنفيذية فعالة تعطي أهمية كبيرة للرأي العام المحلي الذي كان على الدوام معارضاً للتغيير.

لاينبغي النظر إلى إصلاح الحكومة الإقليمية على أنه مجرد محاولة من أجل إقامة نظام أكثر اتساقاً وفعالية للحكومة المحلية وحشد الموارد وتنفيذ الإصلاحات، بل كذلك كرد جزئي على المشكلات المتأصلة التي كان المصلحون العثمانيون يواجهونها والمتمثلة في إقامة نظام حكم يفي بمتطلبات مختلف الطوائف الدينية في الإمبراطورية. إذ كانت الملل التي تضطلع بكثير من مهامها الإدارية الخاصة في تغير مستمر. لذلك كان يهيمن على الملل (بحلول عام ١٩١٤ كان هناك سبع عشرة ملة معترفاً بها من قبل الحكومة العثمانية تقع كلها تحت الحماية الأجنبية) كبار رجال الدين من جميع الطوائف. وخلال الستينيات من القرن التاسع عشر، بدأت تلوح مواجهات وتحديات لكبار رجال الدين أخذت تظهر من بين صفوف صغار رجال الدين والعلمانيين في هذه الملل والطوائف. وقد عملت الحكومة العثمانية على تحريض هذه التحديات، وسمحت بإعادة تشكيل تنظيم الملة بين ١٨٦٢ ـ ١٨٦٥. وكانت السلطات العثمانية تذعن جزئياً للضغوط الغربية التي كانت تمارسها بالنيابة عن الطوائف الواقعة تحت حمايتها، إلا أن الدولة العثمانية كانت تتصرف من منطلق أن تحركات الملل الجديدة كانت تميل نحو العلمانية، ولذلك كانت تتوافق مع وضع نظام حكومي علماني في الإمبراطورية. وعلى المدى الطويل، كان يؤمل أن تتمكن السلطات الإقليمية الجديدة من الإمساك بالمهام التي تبقت للملل، أو أن تتلاشى هذه الملل وتذوب، وعندها فقط يتبقى شكل واحد للحكومة بالنسبة لجميع الرعايا العثمانيين. أي أنه في الواقع لم يحدث شيء من هذا القبيل، وأدت علمنة الملل إلى دعم الميول القومية والانفصالية بين العديد من الطوائف الدينية بدلاً من تخفيف روح الانفصالية.

لقد ركز إصلاحيو «التنظيمات» كثيراً على وضع نظام حديث للتعليم. ففي ١٨٣٨ ذكر مجلس «الشؤون الناجعة» أن اكتساب العلوم والمهارات يتصدر جميع الأهداف والطموحات الأخرى للدولة(٢). وجادل «بأن الدين أمر على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للعالم الآخر، أما العلوم فهي تسهل وصول الإنسان إلى درجة الكمال في هذا العالم». وفي عام ١٨٤٦ أوصت إحدى اللجان بإنشاء نظام شامل للتعليم في الدولة بدءاً من الدراسة الابتدائية وحتى التعليم الجامعي. وفي عام ١٨٦٩ دعت خطة أكثر طموحاً إلى التعليم الإلزامي والمجاني في المرحلة الابتدائية للصبيان والبنات، مؤدياً إلى تعليم مجاني في المرحلة الثانوية والى تعليم عالٍ انتقائي. لقد كان التزام مصلحي التنظيمات جلياً، فقد أقروا بالحاجة إلى توفير تعليم عصري للمسلمين لتمكينهم من اللحاق بركب التعليم المسيحي الذي كان يدرس في مدارس الطوائف، التي أعيد تنظيمها وفي مدارس البعثات التبشيرية الأخرى. وأدركوا الرغبة لإيجاد نظام عام للتعليم العلماني من أجل إنجاح الهدف الرامي إلى الجامعة العثمانية. وقد أدى إنشاء وزارة التعليم عام ١٨٤٧ إلى سحب التعليم من هيمنة رجال الدين. وفي عام ١٨٦٩ أعلن عن خطة تهدف إلى إلغاء التمييز في تعليم اللغة والدين في مدارس الدولة.

كان ما أنجزته التنظيمات في مجال التعليم محدوداً جداً. ففي المرحلة الابتدائية لم يتحقق إلا شيء ضئيل، غير أن توفير المباني والكتب المدرسية والتعليم الابتدائي ظل بيد الطوائف الدينية الأخرى. أما في مجال التعليم الثانوي، فقد كان التقدم بطيئاً لكن مقنعاً، إذ أنشئت في نهاية الأمر مدارس ثانوية في جميع العواصم الإقليمية والمدن الكبرى الأخرى. أما على صعيد التعليم العالي، فقد حصلت تطورات هامة. ولم يبدأ العمل في الجامعة التابعة للدولة العثمانية إلا في أوائل القرن العشرين. فقد باءت أول محاولة لإنشائها في عام ١٨٧٠ بالفشل، وذلك بعد عام واحد فقط من إنشائها. إلا أنه أنشئت العديد من المدارس العليا في خلال فترة التنظيمات التي وفرت تعليماً يوازي التعليم الذي كان يوفره معهد روبرت الأمريكي والمعهد البروتستانتي السوري. وقد خرّجت مدارس «الجالاتاساراي» التي كانت على نمط مدارس الليسيه (Lycee) الفرنسية ومعهد الإدارة الحكومي (الملكي) عدداً من كبار موظفي الجيل الثاني.

وكان القانون من بين الأمور التي تناولها الإصلاح. فقد واجه إصلاحيو التنظيمات مشكلتين هما: أولاً وضع قانون يتصدى بصورة أفضل للأمور المعقدة في مجتمع آخذ في التطور، ثانياً: وضع نظام يكون مقبولاً لدى الأوروبيين ورعاياهم من غير المسلمين الذين كانوا يتمتعون بإعفاءات من القانون العثماني وذلك بفضل الامتيازات ونظام الملية. فعندما يخضع جميع المواطنين العثمانيين لقانون واحد، يكون ثمة أمل بتحقيق العدل

والمساواة بين جميع المواطنين العثمانيين، أي إقامة مؤسسات عامة والتركيز على ولاء جميع المواطنين العثمانيين. وقد شملت عملية الإصلاح القانوني سنّ قانون أساسي جديد في صيغة مجموعة قوانين تشمل قوانين أصول محاكمات جديدة، وإرساء قواعد القضاء يقوم على تنفيذها قضاة مدربون يكون بوسعهم تطبيق القانون الجديد.

إلا أن وجود أحكام الشريعة شكّل صعوبة أساسية. إذ تعتبر الشريعة قانوناً كاملاً للسلوك يغطي جميع مناحي السلوك الإنساني. والقول بوجود خطأ أو قصور في السنن التي أنزلها الله يعتبر كفراً فادحاً، كما حدث لرشيد باشا الذي دفع ثمن ذلك عندما عرض مشروع قانونه التجاري في عام ١٨٤١، فطرد من منصبه بحجة أن هذا القانون لايمت بصلة إلى الشريعة. ولم يطبق القانون التجاري حتى عام ١٨٥٠. وبدأت محاكم مختلطة تضم قضاة عثمانيين وأوروبيين في تطبيق القانون الذي كان يسير على غرار قانون أصول المحاكمات الأوروبي. وكان موضوع المحاكم المختلطة قد برز إلى حيز الوجود بصورة غير رسمية في مطلع القرن التاسع عشر، بيد أنه حظي باعتراف رسمي عند ظهور التنظيمات. وما أن أرسيت قواعد القانون حتى شرع في مطابقته لأغراض أخرى من قبيل الجرائم الجنائية، حيث أصبحت بموجبه ـ لأول مرة ـ تقبل شهادة المسيحي ضد المسلم. وكان إصلاح القانون الجنائي بحد ذاته صعباً للغاية، لأنه على خلاف أمور مثل الكمبيالة، فإنه ترد في الشريعة أحكام كثيرة تتناول عقوبات للقضايا الجنائية. ولم تتجاوز الجهود الأولى جمع أحكام الشريعة، إلا أنه طرأ تغيير كبير في عام ١٨٥٨. فقد شرع في تطبيق قانون العقوبات المستمد في أساسه من القانون الفرنسي المماثل. وقد طبق هذا القانون في محاكم الدولة التي أنشئت في ظل وزارة العدل.

أما أكثر مجالات القانون صعوبة فكانت تتمثل في القانون المدني، ولاسيما القانون المنظم لأمور الزواج والطلاق والميراث. إذ كانت هذه الأمور من اختصاص المحاكم الشرعية. إلا أن إنشاء مجلس الأحكام القانونية في عام ١٨٦٨ أتاح إمكانية إقامة نظام من المحاكم المدنية تنظر في الدعاوي المدنية. وكانت الحاجة تتمثل في سن قانون مدني يمكنهم تطبيقه. وركز بعض الإصلاحيين على سن قانون مدني بحت، غير أن الأمر وضع في يد لجنة يرأسها واحد من أكثر رجال الدولة البارزين في عهد التنظيمات هو جودت باشا، الذي كان يؤيد إدخال الإصلاحات بالتدريج. وتمخض ذلك عن صدور مجلة الأحكام العدلية التي تسمى «المجلة» التي صدرت بين ١٧٨٠ و١٨٧٦ التي كانت تشكل حلاً وسطاً ناجحاً بين الشريعة والقانون المدني. وقد بقي هذا القانون نافذاً حتى أفول الإمبراطورية العثمانية، وواصلت الكثير من الدول المتعاقبة في تطبيقه. وغطت «المجلة» جميع جوانب القانون المدني باستثناء قانون الأحوال الشخصية الذي ظل بيد المحاكم الشرعية.

وكما تم في التعليم، فقد أحرز الإصلاح القانوني في عهد التنظيمات نجاحاً محدوداً. إلا أنه أحرز تقدماً ملحوظاً في وضع نظام شامل للقانون الأساسي وإنشاء المحاكم لتنفيذه. وقد سحبت معظم القوانين من يد المحاكم الدينية ووضعت تحت إشراف الدولة. كما كان ثمة تحول ملحوظ نحو العلمانية. غير أن الإصلاحيين القانونيين لم يتمكنوا من إقناع الأوروبيين بالتنازل عن حماية الامتيازات أو منع رعاياهم من غير المسلمين من الحصول على حماية القناصل الأوروبيين، والإعفاء من قانون الدولة العثمانية. وعلى المدى البعيد، أتاحت الإصلاحات القانونية للتنظيمات إمكانية الانتقال إلى نظام علماني بحت وإنهاء الامتيازات في ظل الجمهورية التركية.

لقد طرأت تغييرات حقيقية في عهد الإصلاحات في ميادين عديدة مثل الجيش والإدارة والتعليم والقانون، والتي يمكن اعتبارها إسهاماً في بناء دولة علمانية عصرية مركزية، وفي تحقيق المساواة بين جميع الرعايا العثمانيين وهي الإيديولوجية التي كان يتوخاها إصلاحيو «التنظيمات» إلا أن عدم تحقيق النجاح بشكل كامل يعود إلى نقص الكوادر المؤهلة والمدربة، والى نقص التمويل، وتغلغل نفوذ الدول الأوروبية الكبرى فضلاً عن مقاومة الجهات المحافظة، والعداوة التي كان يكنّها الرعايا من غير المسلمين للحكومة، وفي هذا الإطار يمكن دراسة المرسومين الإصلاحيين.

ينبغي النظر إلى مرسومي التنظيمات في ١٨٣٩ و١٨٥٦ بصورة أساسية على أنهما إعلان مبادئ التي يجب أن تحكم الإصلاحات، وليس كقرارات يجب تنفيذها. فقد كانت المبادئ الرئيسية تدعو إلى المساواة بين جميع المواطنين، وضمان أمنهم والقضاء على التجاوزات الإدارية. وفي عام ١٨٥٦، برزت فكرة التنمية الاقتصادية والتطور الاداري. إلا أن جميع هذه امبادئ كان يكتنفها الغموض في السياق العثماني. فعلى سبيل المثال، كانت المساواة تعني إما سنّ قانون عام ينطبق على جميع المواطنين العثمانيين المسلمين منهم وغير المسلمين، وهو التفسير الراسخ في إصلاحات التنظيمات، أو أنه كان يعني التخلص من بعض أمور اللا أهلية الشرعية التي كان يتعرض لها المواطنون غير المسلمين. والتفسير الذي يتعلق بالرعايا غير المسلمين كان ينص على أنه يجب أن يحافظ المسيحيون وغيرهم من المِلل على هويتهم وفق ماحددته المِلل نفسها وعدم الانخراط في المواطنية العامة. ورغم أن الحفاظ على تلك الهوية يمكن أن تتماشى من الناحية النظرية مع المواطنة المستمرة للسلطنة، فإنها كانت تشير من الناحية العملية إلى تطور الحكم الذاتي ثم الاستقلال التام عندما تتيح الظروف الإقليمية بذلك. وتأرجح الأوروبيون في دعمهم لهذين التفسيرين، علماً أن المرسومين كانا يعدان بتحقيق المساواة بين جميع المواطنين وإعطاء الملل وضعاً خاصاً. ولم تكن

الشكوى الأوروبية بأن وعد تحقيق المساواة لم ينفذ لأنه كان من المتعذر تنفيذها في كلا التفسيرين. وفي واقع الأمر، لم يتمكن العثمانيون من تنفيذ الوعد بشكل كامل في أي من التفسيرين. فقد واجهت المساواة حسب تفسير التنظيمات عداوة المسلمين. وفي تفسير غير المسلمين كان من الجائز أن تؤدي إلى سقوط الإمبراطورية مع سعي المسيحيين الحصول على الاستقلال. إن الحيرة التي اعترت دعاة الإصلاح كانت تكمن في أنه مهما كانت آمالهم فإن إصلاحاتهم يمكن أن تؤدي إلى الموافقة على حكمهم على المدى البعيد. أما على المدى القصير، فكانوا واثقين من أن كثيراً من رعاياهم من غير المسلمين يمكن أن يبقوا في ظل الإمبراطورية بالقوة. وكان استخدام القوة ضد المسيحيين يتطلب الحصول على الأقل على موافقة بعض الدول الأوروبية الكبرى. أما تعبير «القضاء على التجاوزات الإدارية» فكان كناية عن عدم استخدام القوة ضد الرعايا غير المسلمين. ولم تنشأ أزمة المسألة الشرقية إلا نتيجة الجهود الأوروبية في منع العثمانيين من بسط سلطتهم على تلك المنطقة. وهكذا نرى أن أحد مظاهر التنظيمات كان معنياً بإيجاد الوسائل التي يمكن للدولة من خلالها أن تبسط سلطتها في حين تمثل المظهر الآخر في الحد من استخدام هذه الوسائل.

يمكن للمرء أن يميز في أية إصلاحات بين الإصلاحات الفعلية والإصلاحات التزويقية. إذ كانت الإصلاحات الحقيقية والفعالة المحرك لدولة عصرية مركزية، أما الإصلاحات غير الحقيقية أو التزويقية فكانت مجرد إعلان مثاليات غير قابلة للتطبيق أملتها الضرورة إلى اتخاذ إجراء ما لإرضاء أوروبا. ويؤيد توقيت هذا الإعلان هذا الرأي. إذ أعقب مرسوم خط كلخانة حاجة الإمبراطورية إلى دعم أوروبا ضد محمد علي، في حين أعقب مرسوم الخط الهمايوني حرب القرم، وسبق قبول الإمبراطورية وضع الدول الأوروبية الكبرى. وكان مرسوم عام ١٨٧٦ قد صدر في الوقت الملائم لتفادي التهديد بتدخل أوروبي موحد في شؤون الإمبراطورية.

الدستور العثماني عام ١٨٧٦ وحزب تركيا الفتاة:

لم يكن الدستور العثماني عام ١٨٧٦ ضرباً من الخداع، بل كان محاولة للرد على المشكلات المتأصلة في التنظيمات. فقد كانت الإصلاحات عبارة عن برنامج يهدف إلى إنقاذ الإمبراطورية قام بوضع خطوطه العريضة صفوة قليلة من الوزراء ورجال الدولة والجيش. ولم يكن للدستور جذور في تعاطف الناس معه، بل كان وقفاً على موافقة السلطان. وبعد عام ١٨٧٠ عارض السلطان عبد العزيز الذي خلف عبد المجيد في عام ١٨٦١ بعض جوانب البرنامج الإصلاحي، وعيّن وزراء لايتفقون مع الإصلاحيين، وبدأ

الوزراء بدورهم يبحثون عن وسيلة تجعلهم وبرنامجهم أقل اعتماداً على إرادة السلطان، وراحوا يبحثون إمكانية وضع دستور في هذا الإطار.

ورغم أن كبار دعاة الإصلاح في عهد الإصلاحات كانوا قد أقروا فكرة المجالس النيابية على المستوى المحلي، إلا أنهم قاوموا توسع مبدأ التمثيل النيابي باتجاه المركز اعتقاداً منهم أن الرعايا غير المسلمين سيستخدمون المجلس النيابي من أجل وضع العراقيل في وجه برنامج الإصلاحات. وأخذ عدد من نقاد الإصلاحات يُعرفون بالاتحاديين من جمعية «تركيا الفتاة» والذين أخذوا يبرزون في ١٨٦٧ بتأييد إقامة برلمان.

كانت جمعية تركيا الفتاة تتألف من مجموعة صغيرة من الشبان جلهم من رجال الدولة الذين درسوا اللغات الأوروبية والذين كان يجمعهم شعور بالعداوة نحو كبار المسؤولين الحكوميين في عهد التنظيمات وهما علي باشا وفؤاد باشا. وكانوا جميعهم يرغبون في الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، إلا أنهم اختلفوا في طريقة تنفيذ ذلك، وكان من بينهم مؤيدون لوضع دستور وإنشاء مجلس نيابي وعلى رأسهم نامق كمال الذي استند في مناقشاته على التاريخ العثماني والإسلامي. إذ قال إن الدستور العثماني المعروف كان يؤكد على نظام من الزواجر والضوابط كان رجال الدين والإنكشاريون يعملون بموجبها لموازنة قوة الدولة، وقد أدى إلغاء هذه الزواجر إلى إساءة استخدام السلطة بشكل كبير من قبل الوزراء الذين عرّضوا الإمبراطورية العثمانية للخطر، إذ أصبحت تحت رحمة سيطرة الدول الأوروبية الكبرى. وكانت الحاجة تستدعي وضع نظام جديد من الزواجر يتجلى في أفضل صورة بإنشاء مجلس نيابي يكون الوزراء مسؤولين تجاهه. وجادل بأن التاريخ الإسلامي يؤيد إنشاء هذه المؤسسة. إذ كان الرسول (ص) قد طلب من أتباعه التشاور فيما بينهم. وكان المجتمع في صدر الإسلام يتخذ قراراته بعد التداول والتشاور بين جميع أفراده. إلا أنه أصبح من المستحيل أن يلتئم المجتمع على هذا النحو، لذا فإن الطريقة الوحيدة لتنفيذ سنة الرسول تتمثل في إنشاء مؤسسة تضم مجلساً نيابياً. وكان نموذج المجلس النيابي الذي أوصى به نامق كمال يماثل إلى حد كبير البرلمان البريطاني. ويبدو من المحتمل أنه قد بدأ بدراسة الدستور البريطاني قبل العثماني والإسلامي رغم أن بيانه عكس ترتيب الأحداث.

إن إيراد الآراء التي نادى بها نامق كمال تجعلنا نستطرد بعض الشيء لنعلق على فحوى المناقشات التي يعرضها والتي تعرف بالمعاصرة الإسلامية. فكما لاحظنا في الفصل الأول، كانت توجد بين الشعوب الإسلامية في الشرق الأدنى اتجاهات مختلفة نحو التحديث. وكان يمثل إحدى هذه الاتجاهات دعاة إصلاح التنظيمات التي سادت

جميع حكومات المنطقة تقريباً، وكانت تتجلى في اعتماد أهداف التحديث مع الافتراض أنها كانت تنطوي على علمنة الحياة العامة، والمضي نحو تحقيقها رغم معارضة أغلبية السكان الذين يحكمونهم. أما رد الفعل الثاني، فكان يتمثل في الرفض سواء كان عنيفاً أو سلبياً والتأكيد على أنه إذا لم يكن بالإمكان التوصل إلى الخلاص على هذه الأرض إلا بالتضحية بما نصت عليه الشريعة، فلا يجدر عندئذ الأخذ بها لأنها تعني التخلي عن الأمل بالخلاص الأبدي. إن نقطة الخلاف بين هذه الجماعات ضرورية لفهم الجدل بشأن حركة الإصلاح العثمانية. فقد كان دعاة الإصلاح يدّعون أن برنامجهم كان ضرورياً للحفاظ على الإمبراطورية العثمانية. إلا أن ذلك يعني تصور أن الإمبراطورية كيان إقليمي متماسك. أما بالنسبة لأولئك الذين كانوا يعتبرون الإمبراطورية العثمانية إمبراطورية إسلامية، فقد بدا أن الإصلاحيين يدمرون الجوهر لكي يحافظوا على القشور. بيد أنه كان ثمة طريق وسط يمثله دعاة التحديث الإسلاميين، فإذا كانت هذه الإصلاحات تلائم المسلمين وتقوم على أساس منهج المسلمين السنة، يمكن عندئذ القول إن هذه الإصلاحات تتماشى مع أحكام الشريعة، ويمكن للمسلمين عندها تقبلها فتترسخ في المجتمع بدل أن تكون مجرد طلاء خارج البنية الاجتماعية. وقد تبنى عدد آخر من إصلاحيّ الشرق الأدنى فكرة نامق كمال التي ارتقت إلى مستوى رفيع على يد أتباع المصلح الاجتماعي المصري محمد عبده. وأصبحت الحداثة الإسلامية عندهم أداة هامة من أجل الإصلاح القانوني، وإحداث تغييرات مقبولة في قانون الأحوال الشخصية.

لاقت آراء الإتحاديين قبولاً محدوداً من قبل المفكرين المتأثرين بأوروبا في استانبول، بالإضافة إلى الآراء المحدودة التي نادى بها الوزراء الذين كانوا يطالبون بالإشراف على السلطان، والتي شكلت عاملاً هاماً في صياغة الدستور. إلا أنه ليس من الجائز أن تكو ن هذه الأفكار تمخضت عن أية نتائج فورية إلا في الأحداث التي جرت عام ١٨٧٦.

توالت الأزمات السياسية في الإمبراطورية العثمانية في السبعينيات من القرن التاسع عشر. فمنذ عام ١٨٤٠، وحتى ١٨٧٠ كان هناك استمرار للزخم السياسي. إذ هيمن على الوزراء ثلاثة من كبار دعاة الإصلاح وهم مصطفى رشيد باشا وفؤاد باشا وعلي باشا الذين تبؤوا منصب الصدر الأعظم فيما بينهم قرابة ثمانية عشر عاماً خلال تلك الفترة. وكان ثلاثتهم يتمتعون بقدرات فائقة في الإدارة، وكانوا متمرسين في السياسة الغربية وكرسوا أنفسهم للإصلاح. وبعد وفاة علي باشا عام ١٨٧١، دخلت الإمبراطورية فترة من فترات عدم الاستقرار السياسي. فبين ١٨٧١ و ١٨٨٠ تعاقبت عشرون وزارة وخمسة عشر صدر أعظم. ويعود السبب الرئيسي في عدم الاستقرار هذا إلى رغبة السلطان عبد العزيز استعادة بسط سيطرته على السياسة، فكان يغير الوزراء باستمرار لكي

لايصبحوا أقوياء جداً أو مستقلين. وقد أدت سياسة عبد العزيز إلى نشوب صراع بين السلطان والباب العالي الذي لم يتم تسويته إلا عندما أحكم السلطان عبد الحميد سيطرته على السلطة.

وقد تفاقمت الأزمة نتيجة المصاعب الاقتصادية الخطيرة. فقد كان للجفاف والفيضانات نتائج وبيلة على الاقتصاد الزراعي. وعندما تدنى الإنتاج ازداد الضغط على فرض الضرائب، مما أدى إلى حدوث أزمة مالية حكومية خطيرة. فقد أسهمت الصعوبات الاقتصادية والمالية في الأزمة العالمية الكبرى خلال ١٨٧٥ ـ ١٨٧٨، وفي نشوب الحرب مع روسيا التي أثقلت كاهل الدولة بأعباء ضخمة نتيجة احتياجها إلى الأموال والجنود. وفي نهاية الأمر، واجهت الإمبراطورية العثمانية مشكلة استيعاب أعداد ضخمة من اللاجئين المسلمين الذين وفدوا من الأقاليم الأوروبية التي أصبحت تحت الحكم المسيحي عام ١٨٧٨.

وأخيراً شهدت الفترة مسألة جديدة حول توجّه السياسة العثمانية. فقد تعرضت الأهداف العلمانية التي كان البيروقراطيون من دعاة الإصلاح ينادون بها إلى نقد متزايد من جهات عديدة، كما أثارت التنازلات التي أخذت تقدم إلى المسيحيين منذ عام ١٨٥٦ مشاعر الاستياء التي وجدت منفذاً لها في الصحوة الإسلامية التي عمّت أرجاء الإمبراطورية العثمانية. فعندما أوقف عبد العزيز بعض سياسات التنظيمات يمكن القول إنه فعل ذلك استجابة لحركة الرأي العام، كما يمكن اعتبار حرص عبد الحميد على الإسلام ورعايته له في السنوات التي أعقبت عام ١٨٨٠ على أنها مهادنة ضرورية في إمبراطورية أخذت تصبح إسلامية أكثر بعد أن أصبح عدد المسلمين أكثر مما كانوا عليه عندما وضع إصلاحيو التنظيمات إصلاحاتهم.

وفي عام ١٨٧٥ أشهرت الإمبراطورية العثمانية إفلاسها. إذ لم يعد بوسعها دفع الفائدة المترتبة على ديونها العامة. وكانت الأموال تشكل دائماً مشكلة رئيسية بالنسبة للمصلحين. فقد نجم عن تنفيذ الإصلاحات الأولى تضخم كبير نتيجة تخسيس النقد وطباعة الأوراق المالية. ومنذ بداية حرب القرم بدأ العثمانيون يستدينون من الخارج وقبلوا كنتيجة طبيعية الحاجة إلى استقرار عملتهم وصياغة نظامهم المالي. وفي عام ١٨٥٦ أنشئ البنك العثماني، وفي عام ١٨٦٣ صدرت أول ميزانية. وأمكن التحكم بالتضخم وكبحه، غير أن الدين الخارجي ارتفع حتى أصبحت الدولة العثمانية في عام ١٨٧٥ مدينة بمبلغ ٢٠٠ مليون ليرة. وقد أدى انخفاض مبالغ تسديد الديون وإفلاس الدولة بسبب مواسم الحصاد السيئة وتفاقم ارتفاع النفقات التي تطلبها قمع الثورة التي اندلعت

في البوسنة إلى إفلاس الإمبراطورية العثمانية. ولو كانت الظروف غير الظروف التي كانت سائدة، لكان بوسع الإمبراطورية استقراض مبالغ كافية للتغلب على الصعوبات التي تواجهها إلا أن الحظ لم يسعفها وذلك لأن مشكلاتها تزامنت مع حدوث أزمة مالية أوروبية عامة عندما هبط المقرضون من أعلى السلم إلى الحضيض. إن الإفلاس والانتفاضات المسيحية هي التي وفرت القاعدة الأساسية لتدخل أوروبا لإرغام الدولة العثمانية على اعتماد خطة إصلاحية تحت الإشراف الأوروبي.

قررت مجموعة القادة العسكريين والمدنيين ضرورة اتخاذ عمل هام لتفادي التدخل الأوروبي، واعتمدوا الأسلوب التقليدي بتنحية الصدر الأعظم محمد نديم أولاً، ثم السلطان نفسه في ٣٠ أيار ١٨٧٦ الذي حل محله مراد الخامس المعروف بكونه من الأحرار. وانقسم الوزراء فيما بينهم حول مايجب عمله بعدئذ. فبالنسبة للكثيرين منهم، لم تكن ثمة حاجة لاتخاذ أي إجراء بعد تنحية سلطان فاسد وتنصيب سلطان جديد. أما بالنسبة للبعض الآخر، ولاسيما مدحت باشا، فكانت الحاجة تدعو إلى علاج دائم، وناصر هؤلاء وضع دستور للبلاد. ودار جدال حاد حول هذا الموضوع إلا أن معظم المناوئين للدستور هيمنوا على الأوضاع في ذلك الوقت. وثمة عاملان أديا إلى تغيير رأي الوزراء. أولهما التهديد الصريح بالتدخل الأوروبي الذي أصبح من غير الممكن مقاومته بعد أن تسربت أنباء القمع الوحشي للثورة في بلغاريا على يد العثمانيين. والعامل الثاني الاختلاط العقلي الواضح للسلطان الجديد. فقد كان من الواجب إقصاء مراد وإحلال عبد الحميد الثاني مكانه الذي كانت سمعته موضع شك. وفي إطار هذا الشك الذي اكتنف الإمبراطورية، أصبحت المناقشات من أجل إنشاء جهاز يوفر الأمن للوزراء أكثر إقناعاً. إذ أن ضرورة حصول الوزراء على موافقة المجلس النيابي ستحد من قدرة أي سلطان على اتخاذ سياسات اعتباطية. وبعد أن حصلوا على موافقة عبد الحميد المسبقة للدستور، قام مدحت وزملاؤه بإقصاء مراد ونصّبوا السلطان الثالث في أواخر آب من عام ١٨٧٦.

قامت لجنة ضمت معظم الدستوريين بوضع دستور على عجل، واتخذت الدستور البلجيكي لعام ١٨٣١ أساساً لها وهو يشابه كذلك الدستور البريطاني. إلا أن عبد الحميد ومعظم وزرائه لم يقبلوا مسودة الدستور، وأرغم مدحت على إدخال تعديلات عززت من سلطة السلطان، رغم أن مسودة الدستور الأصلية كانت قد منحت السلطان سلطات هامة جداً، ولم تضف التغييرات شيئاً هاماً لها. وحرصت جميع الأطراف على الموافقة عليه لأنه كان يتعين إعلان الدستور قبل عقد المسؤولين الأوروبيين مؤتمراً لهم في استانبول. وبالفعل فقد أعلن الدستور يوم افتتاح المؤتمر وأصبح بوسع العثمانيين القول:

«إنكم تريدون دستوراً للبوسنة والهرسك وها قد أعددنا دستوراً للإمبراطورية كلها». وانفض المؤتمر دون اتفاق على سياسة أوروبية، وهكذا يكون الدستور قد حقق هدفاً واحداً على الأقل.

لكن الدستور لم ينفذ لفترة طويلة من الزمن. إذ أقصي واضعه الرئيسي مدحت في ٥ شباط ١٨٧٧، ولم يجتمع المجلس إلا لمدة عام واحد وذلك من آذار ١٨٧٧ وحتى شباط ١٨٧٨ قبل أن يحله عبد الحميد إلى أجل غير مسمى.ولم يلغ الدستور إلا أنه لم يُعمل به، وحكم عبد الحميد الإمبراطورية خلال الأعوام الثلاثين القادمة حكماً دكتاتورياً.

بدا تعليق الدستور العثماني في ١٨٧٨ بالنسبة لأولئك الذين كانوا يعتبرونه نتيجة إحدى الحركات التحررية في الإمبراطورية على أنه يؤذن بفشل تلك الحركة. وقد بحثنا في هذا الفصل أن هذا الرأي ليس صحيحاً. فقد كانت حركة تحررية، إلا أن القضية كانت واهية وكان تأثيرها واهياً على دستور وضع بصورة أساسية نتيجة رغبة مجموعة من البيروقراطيين من أجل حماية مناصبهم. وقد كان ملائماً في الأوضاع الصعبة التي مرت بها الإمبراطورية عام ١٨٧٦ من أجل بقائها. إذ لم يلق الدستور حماساً شعبياً قوياً. أما بالنسبة لغالبية الوزراء فكان رفضهم له بمثابة خبطة عشوائية عندما اتضح لهم أنه بمجيء عبد الحميد أصبح لديهم سلطان قوي الإرادة والعزم، وهو ما كانت تحتاجه الإمبراطورية. فلم تكن التنظيمات حركة تحررية بل حركة بيروقراطية. فقد كان ثمة وزراء يتمتعون بدوافع تحررية من أمثال محمد قابولي باشا، الذي قال عنه السفير البريطاني السير هنري لايارد «إنه قدم دليلاً واضحاً على آرائه المتحررة ورغبته في إدخال إصلاحات اجتماعية وسياسية في صفوف مواطنيه المسلمين بجعل زوجته تتعلم الفرنسية والعزف على البيانو»[٣]. تماماً كما كان هناك وزراء محافظون متشددون انتقدوا الإصلاحات، وقالوا إنها قطعت شأواً بعيداً وتجاوزت حدودها. إلا أن آراءهم الأيديولوجية كانت تخضع باستمرار لمسؤولياتهم كموظفين في الدولة ومصالحهم لتبوئهم مناصب هامة. لقد كان البيروقراطيون هم ملهمو التنظيمات والمستفيدون الرئيسيون. فقد ذكر أحدهم لناسو سينور «قلما يبقى باشا فقيراً إلا إذا كان غير مبال للمال أبداً»[٤] فقد مات معظم زعماء التنظيمات وهم أثرياء.

الأناضول:

تعد ندرة تدوين تاريخ الأناضول التي توصف في بعض الأحيان بأنها قلب الإمبراطورية العثمانية والتي تضم معظم الجمهورية التركية الحالية سمة من السمات المثيرة

للاهتمام في كتابة التاريخ العثماني. وعلى خلاف أجزاء أخرى من الإمبراطورية العثمانية التي تنفصل بتاريخها، فقد ضاع تاريخ الأناضول في خضم تاريخ الإمبراطورية ككل. ومن الأسباب الداعية لذلك هي أن الأناضول تعوزها الوحدة الجغرافية، رغم أن ظروفاً مماثلة لم تحل دون تدوين تاريخ مناطق أخرى. أما السبب الثاني فيكمن في أن المؤرخين الأتراك المعاصرين كانوا يرون ماضيهم في تاريخ الإمبراطورية بأكملها، في حين ركزت قوميات أخرى اهتمامها على المناطق التي كانت تعتبرها ميراثاً لها أو مركزاً لطموحاتها. لذلك يُعد تدوين تاريخ الأناضول في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مهمة عسيرة. إلا أن عرض تاريخ الشرق الأدنى وإيلاء الأناضول اهتماماً أدنى من المناطق التي لاتعتبر ذات أهمية كبيرة لن يكون إلا تشويهاً للتاريخ.

يمكن تقسيم الأناضول إلى مناطق لاحصر لها، إلا أنه سيكون من الملائم هنا وصفها ضمن حدود خمس مناطق والكتابة عنها كمنطقتين فقط: غربي وشرقي الأناضول. وتعتبر الهضبة الوسطى حيث تقع أنقرة أكبر جزء من الأناضول. وهي عبارة عن منطقة مرتفعة (حوالي ٩٠٠ م) وجافة وتتعرض لدرجات حرارة شديدة التفاوت. ويمكن ممارسة الزراعة البعلية (المطرية) فيها إلا أن كميات الأمطار تكاد تكون غير كافية. أما المناطق الخصبة والزراعية، فقد تركزت في النواحي التي توجد فيها مياه وفيرة سواء لأنها تقع في منخفض، أو لأنها كانت تتاخم أراضي مرتفعة. وفي عام ١٨٠٠، كانت معظم الهضبة الوسطى مركزاً للقبائل الرعوية ولاسيما التركمان، كما كانت تضم عرباً في الجنوب وأكراداً في الشرق. وكانت المنتجات الحيوانية السلع الرئيسية في المنطقة، والتي كانت تشمل صوف أنقرة الشهير. وتمثل الحياة المحفوفة بالمخاطر في الهضبة أفضل تمثيل المجاعة التي أصابت أنقرة عامي ١٨٧٣ و ١٨٧٤ والتي يقدّر أنها أودت بحياة ٢٥ بالمائة من السكان (حتى ربع مليون نسمة حسب إحدى التقديرات) وأهلكت ٦٠ بالمائة من المواشي. ودفع جفاف عام ١٨٧٣ المنطقة إلى حافة الخطر، وقد حالت الثلوج الكثيفة والتي أعقبتها فيضانات في ربيع ١٨٧٤ دون وصول الإمدادات الغذائية إلى السكان الذين كانوا يتضورون جوعاً.

يحد الهضبة من الشمال جبال تنحدر انحداراً حاداً باتجاه ساحل البحر الأسود. ويعتبر الشريط الضيق من الأرض المتشكل واحداً من أكثر المناطق خصوبة في الأناضول حيث تكسوه الغابات الكثيفة (وخاصة في الشرق)، وتنتج مجموعة واسعة من المحاصيل التي تضم الفواكه والبندق والتبغ. ولايوجد على شاطئ البحر الأسود الأناضولي موانئ رئيسية، إلا أن الهضبة كانت تتزود بمواردها من الموانئ الممتدة على طول هذا الشاطئ وخاصة سامسون. وإلى جنوب الهضبة تمتد سلسلة جبال طوروس التي تفصل الأناضول

عن البحر الأبيض المتوسط وسورية. وتشكل المنحدرات الجنوبية لجبال طوروس والسهول الساحلية منطقة خصبة تعرف غالباً «كيليكيا». وأصبح سهل أضنة الواسع مركزاً لزراعة السكر والقطن في أواخر القرن التاسع عشر. وإلى مسافة أبعد باتجاه الشرق، وبعيداً عن البحر الأبيض المتوسط وبين حلب وديار بكر تصبح المنطقة أكثر جفافاً وتضم أرضاً شبه صحراوية. غير أنه كانت توجد مناطق واسعة للزراعة. وإلى غرب الهضبة توجد سواحل بحر إيجة التي تضم ودياناً طويلة لنهري مندراس الكبير والصغير ونهر غيديز. وتعتبر المنطقة منطقة رئيسية لزراعة الحبوب.

أما المنطقة الخامسة للأناضول فهي الكتلة الجبلية المتشابكة من الجبال والوديان الواقعة إلى شرقي الهضبة الوسطى والتي تشكل المنطقة التي كان يصفها الأوروبيون بأرمينيا التركية رغم أن هذه العبارة تنطوي على مضامين سياسية. وفي هذا الكتاب سنطلق على المنطقة الواقعة شرقي الخط الممتد من سامسون على البحر الأسود إلى ديار بكر اسم شرقي الأناضول. أما المناطق الأربع الأخرى فسنطلق عليها اسم غربي الأناضول. وتشمل منطقة شرقي الأناضول سهولاً ووديانا واسعة مزروعة كتلك الواقعة حول موش ووان وأرضروم. بيد أن معظم الأراضي كانت تستخدم كمراعٍ من قبل السكان القبليين ولاسيما الأكراد.

تتباين تقديرات عدد سكان الأناضول في عام ١٨٠٠ تبايناً كبيراً، غير أن الكتاب المعاصرين يقدّرون عدد السكان بحوالي ٦ مليون نسمة. وفي عام ١٩١٢ كان عدد سكان الأناضول العثمانية (وهي منطقة أصغر نسبياً) حوالي ١٧،٥ مليون نسمة. ويعزى جزء هام من هذه الزيادة إلى الهجرة. فعلى امتداد الفترة بأكملها وحتى عام ١٨٧٠ كان هناك تدفق مستمر من التتار المسلمين الوافدين من المناطق الواقعة شمالي البحر الأسود وكوبان والقرم والقوقاز وماوراء القوقاز. وقد انتقل المزيد منهم بعد أن استولت روسيا على الأراضي الشمالية الشرقية من الأناضول عام ١٨٧٨. وتدفق عدد آخر من المسلمين إلى الأناضول من الولايات الأوروبية للإمبراطورية العثمانية. وقد فضلت أعداد كبيرة من تلك الفئة الاستقرار في الروملي، إلا أن الحكومة العثمانية كانت تشجعهم على الانتقال إلى الأناضول حيث كانت تقدم لهم الأرض وتعفيهم من الضرائب والتجنيد لمدة اثني عشر سنة بالمقارنة مع ست سنوات، فيما لو استقروا في الروميلي وذلك بموجب قانون اللاجئين الذي صدر عام ١٨٥٧. وكانت استانبول نفسها نقطة انطلاق للمهاجرين المتجهين إلى الأناضول. وقد تدفق عبرها أعداد كبيرة من السكان خلال القرن التاسع عشر. ومن الصعوبة بمكان تقدير عدد المهاجرين، إذ لاتوجد إحصاءات عن الفترة الأولى. وثمة صعوبات نشأت عن التحركات الداخلية للمهاجرين بسبب تحريف الأرقام

في فترة لاحقة من خلال الدعاية. إلا أنه يحتمل أن يكون عدد المهاجرين إلى الأناضول قد بلغ ٢ مليون، الأمر الذي يجعل الهجرة من بين التحركات البشرية الرئيسية في القرن التاسع عشر.

انطوت حركة الهجرة على آثار عديدة، أولها أنها أدت إلى التوسع في الزراعة في الأناضول وخاصة في كيليكيا حيث اعتمد تطور زراعة القطن في أواخر القرن التاسع عشر على اليد العاملة المهاجرة، وثانيها أنها أسهمت في استمرار الاضطرابات الاجتماعية. وقد مُنح المهاجرون أراضي، إلا أن ضعف رأس المال وقلة المهارة حدا بالكثيرين إلى ترك أراضيهم وأصبحوا يعملون بالأجر عند كبار ملاك الأراضي. واعتمد بعضهم ولاسيما الشراكسة وتتر النوجاي أسلوب سلب المسافرين فضلاً عن جيرانهم. وكانت العلاقات بين المهاجرين والمجتمعات الموجودة أصلاً سيئة عموماً. وقد أضمر المهاجرون مشاعر الانتقام ضد المسيحيين نتيجة المعاملة التي تلقاها بعضهم في روسيا ودول البلقان. ولم تكن العلاقة بين الشراكسة والأكراد أفضل حالاً. أما الأثر الثالث، فكان يتمثل في تغيير ميزان السكان في الأناضول. وإذا أخذنا هجرة الكثير من اليونانيين والأرمن إلى العالم الجديد وإلى أصقاع أخرى بالاعتبار فقد ازداد عدد سكان المسلمين في الأناضول نتيجة هذه الهجرة في ١٨٠٠. وفي ١٩١٢ بلغت نسبة السكان غير المسلمين في الأناضول حوالي ١٧٪ ويصعب تصديق أنها لم تكن أعلى في ١٨٠٠ رغم عدم توافر إثباتات إحصائية.

كما ازداد عدد سكان الأناضول بصورة كبيرة نتيجة الزيادة الطبيعية. ويعتبر معظم الكتاب أن هذه الزيادة بدأت تحدث منذ عام ١٨٧٨. إلا أن هذا التاريخ ليس مؤكداً. ومما لامراء فيه حصول زيادة في عدد السكان رغم الرأي الشائع بين المراقبين الأوروبيين المعاصرين، القائل بأن سكان الأناضول كان في تناقص مستمر، وأن عدد سكان المسلمين كان ينخفض بسرعة أكبر من المجتمعات غير المسلمة. ومن المؤكد أن الأوروبيين كانوا مخطئين في كلا الاعتقادين، وأن سوء إدراكهم الرئيسي لم يؤثر على فهمهم للتطورات الحاصلة في الأناضول فقط، بل استمر في التأثير كذلك على آراء الكتاب اللاحقين الذين شغلوا أنفسهم في تعليل أسباب انخفاض لايوجد تفسير له في الأناضول.

وكان سكان الأناضول أكثر انقساماً من الناحية اللغوية منه في الولايات العربية. فقد كان معظمهم يتحدث التركية رغم أن عدداً من اللهجات كانت بعيدة عن التركية العثمانية المعرّبة. وكان من بين اللغات الأخرى المحكية اليونانية والأرمنية والكردية

والفارسية والعربية والجورجانية بالإضافة إلى لغات قوقازية أخرى. كما كان الكثير من الذين يتحدثون هذه اللغات يتكلمون التركية أيضاً. وقد تصل النسبة الإجمالية للسكان الذين لم يتحدثوا التركية كلغة أولى إلى ثلث السكان.

والسمة الأخيرة للأناضول تتمثل في أنها كانت أقل المناطق تحضراً في الإمبراطورية العثمانية. وبقيت هكذا خلال القرن التاسع عشر. كما رافق نمو المدن الساحلية ولاسيما إزمير انخفاض عدد سكان المدن الداخلية. ويمكن تعليل سبب تدني التحضر في جزء منه إلى وجود استانبول على المضائق مما جعلها مركزاً جاذباً وموارداً للخدمات على حساب المدن الأخرى مثل قونية وبورصة/ اللتين كان من الممكن أن تؤديا هذا الدور. إلا أن السبب الرئيسي كان يتمثل في رداءة المواصلات في الأناضول مما يعني أن المدن كانت تنحو نحو خدمة مناطق صغيرة فقط. أما التجارة الدولية، فكانت تتم خارج الموانئ من خلال معارض دورية حتى القرن التاسع عشر.

غربي الأناضول:

كانت هيمنة الحكومة العثمانية على غربي الأناضول في ١٨٠٠ ضعيفة. فقد كانت الإدارة العثمانية منحصرة في ولايات قره مان وأنادولو. أما باقي الولايات فكان يهيمن عليها إقطاعيو الوديان (الدربية) الذين كانوا يحكمون الولايات حكماً ذاتياً بالتوارث. وكان هؤلاء الأعيان الملتزمون يهيمنون على المسؤولين المحليين الذين كانت تخدم قواتهم في الجيش العثماني عند القيام بأية حملات. وقد انتشر الدربية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وكان أكثرهم شهرة قره عثمان أوغلو الذي كان يسيطر على وادي مندراس الكبير من قاعدته في إيدين. وكانت قبيلة شابا نجولو وهي قبيلة من أصل تركماني تسيطر على جزء كبير من الهضبة الوسطى في المثلث المشكل من أماسيا وأنقرة وقيصرية. وإلى الشرق، وفي المنطقة الساحلية الواقعة وراء طرابزون كان المتنافسون شابان أوغلو وعائلة جانيكلي في صراع مرير. وعلى امتداد شاطئ البحر المتوسط كان يوجد كثير من الدربية من بينهم كوجوك علي أوغلو حول أضنة، ويلانلي أوغلو الذين كانوا يسيطرون على وادي كو جة من أسبارتا وحتى أضاليا.

وثمة أمور عديدة تميز بين الدربية والأعيان، إلا أنه من الأسهل علينا أن نعتبر أن الدربية هم الإقطاعيون الريفيون الذين حولوا نفوذهم المحلي إلى قوة سياسية. وكانت الحكومة العثمانية تتسامح معهم إذ وجدت أنها لايمكنها الاستغناء عنهم كجنود خلال أواخر القرن الثامن عشر في أثناء حروبها مع روسيا. ولم يكن الدربية مستغلين جشعين للسكان المحليين، لذا كانوا موضع إعجاب مبالغ به، وكانت ولايتهم تتناقض مع حكومة

البيروقراطيين العثمانيين الذين جاؤوا بعدهم. فمنهم من وطد أسس التنمية الاقتصادية في مناطقهم من أمثال شابان أوغلو الذي أنشأ مدينة يوزغات ووطن فيها السكان اليونانيين والأرمن. ولم يكن جميعهم من المعارضين للإصلاح. فقد دعم كل من قره عثمان أوغلو وشابان أوغلو الإصلاحات في عهد سليم الثالث ومصطفى بيرقدار باشا. غير أن تحديهم للباب العالي وتحويلهم للموارد والخطر الذي كانوا يشكلونه نتيجة عقدهم اتفاقيات مع القوى الخارجية، وتنافسهم مع بعضهم بعضاً، جعل منطقة الأناضول تعيش في حالة مستمرة من الاضطراب وعدم الاستقرار إلى حد أن محمود الثاني لم يعد يحتمل ذلك، فكرّس معظم فترة حكمه لبسط سيطرته عليهم بوسائل سياسية وعسكرية. وقد تمكن من التخلص من أعيان ساحل البحر الأسود من بينهم الجينكليون خلال عامي ١٨١٢ - ١٨١٣. ووضعت مناطق شابان أوغلو تحت السيطرة العثمانية المباشرة بعد موت سليمان بك عام ١٨١٤، كما بسطت الحكومة العثمانية سيطرتها على منطقة إيدين بعد موت قره عثمان أوغلو حسين آغا في ١٨١٦، رغم عدم تمكنها من بسط كامل سلطانها عليها إلا في عام ١٨٣٣. ومع نهاية عام ١٨١٧، كانت معظم مناطق غربي الأناضول تحت السلطة العثمانية رغم استمرار القلاقل والاضطرابات في المناطق النائية. ولم يتم بسط السيطرة بالكامل إلا في عام ١٨٦٦، عندما وُجهت حملة من استانبول لإخضاع آخر إقطاعي من إقطاعيي السهول وزعماء قبائل كيليكيا. وكان السبب في تأخير بسط السيطرة العثمانية على كيليكيا الاحتلال المصري خلال ١٨٣٣ - ١٨٤٠ وهي فترة هامة في تاريخ المنطقة بسبب قوة الحكومة المصرية التي لم يسبق لها مثيل بقيادة إبراهيم باشا والقضاء على الحكم الذاتي المحلي والقبلي وفرض التجنيد وتطوير التنمية الاقتصادية.

كانت هزيمة الجيش العثماني الجديد في الأناضول على يد إبراهيم باشا في ١٨٣٣ و ١٨٣٩ إحدى العوامل التي أدت إلى إعادة تنظيم الجيش على نطاق واسع عام ١٨٤١. ومنحت الأناضول في ظل هذه الترتيبات الجديدة مركز الصدارة حيث قسمت فعلياً إلى منطقتين. فقد تولى في الغرب الحرس السلطاني القديم الذي أطلق عليه اسم «الجيش السلطاني» ونقل عبر البوسفور إلى سكوتاري مهمة الحفاظ على أمن غربي الأناضول. في حين أنيط بالجيش العثماني الرابع الذي يقع مقر قيادته في سيواس مهمة حفظ الأمن في شرقي الأناضول. كما تمركزت في الأناضول فرقتان من فرق الجيش الاحتياطي السلطاني الأربعة (في إزمير وسيواس) مما يدل على أهمية الأناضول. وكان ذلك مؤشراً على التقدم الذي أحرز في مجال توطيد السلام في غربي الأناضول. ومما يثبت ذلك، أن الجيش السلطاني أعيد إلى استانبول عند إعادة تنظيم الجيش عام ١٨٦٩، ليصبح الجيش العثماني الأول، ونُقل الجيش الرابع شرقاً من سيواس إلى أرضروم، مما يشير إلى أن مهام

الدفاع الخارجي أصبحت أكثر أهمية من مهام حفظ الأمن الداخلي التي أوكلت إلى الشرطة والدرك.

وأعقب بسط العثمانيين سلطتهم على المنطقة إعادة التنظيم الإداري. فخلال السنوات الأولى، كان يدير شؤون الأناضول ولاة عسكريون بسبب ظهور مشاكل أمنية داخلية وعدم توفر الولاة المؤهلين. ومع رسوخ السلام والمهن، بدأت المؤسسات الجديدة تخرّج عدداً من رجال الدولة المؤهلين، وأخذ ولاة مدنيون يتولون شؤون الولايات والسناجق. وبحلول النصف الثاني من القرن، كان هؤلاء الرجال هم المعيار السائد. وفي الوقت نفسه قُسمت الولايات القديمة الكبيرة إلى وحدات يمكن إدارتها على نحو أفضل، حتى تم إعادة تشكيل البنية الإقليمية بموجب قانون عام ١٨٦٤. وفي عام ١٨٦٧ كان هناك ثلاثة عشر ولاية وفي نهاية الأمر قسمت الأناضول إلى سبعة عشر ولاية (منها حلب التي كانت تضم أجزاءاً من الأناضول بالإضافة إلى أجزاء من سورية).

وكما أشرنا سابقاً فقد رسم عدد من المراقبين الأوروبيين صورة عن سوء الحكم والتفسخ في الأناضول خلال القرن التاسع عشر وأبدوا تذمرهم من عدم أهلية المسؤولين العثمانيين وفسادهم، وأبدوا أملاً في تقدم المنطقة بسبب نشاطات الأقليات من اليونانيين والأرمن فقط. وبالفعل كان المراسلون اليونانيون والأرمن الذين كان يحدو الكثير منهم الأمل بتدخل أوروبا في قضاياهم المصدر الرئيسي للمعلومات الأوروبية. كما وردت الكثير من تلك المعلومات عن القناصل الأوروبيين الموجودين في الموانئ وكانت بياناتهم عن عدم وجود الأرمن في الداخل غير دقيقة تماماً. إن الصورة الأوروبية مبالغ بها جداً ويجب أن تأخذ الصورة الحقيقية عن الأناضول في القرن التاسع عشر بالاعتبار التباينات الكبيرة في المكان والزمان. فقد كان هناك مسؤولون عثمانيون جيدون وآخرون غير جيدين، غير أن نوعيتهم كانت في تحسن مع مرور الزمن بصورة عامة. ورغم عدم استتباب الأمن أصبحت غربي الأناضول شيئاً فشيئاً أكثر هدوءاً وأمناً حتى عام ١٨٧٨ حيث دخلت في فترة ازدهار لانظير لها استمرت حتى عام ١٩١٤.

شرقي الأناضول:

كان نفوذ الدولة العثمانية في شرقي الأناضول عام ١٨٠٠ أضعف مما هو في المنطقة الغربية. ففي المنطقة الشرقية كانت تقطن ثلاث مجموعات رئيسية من السكان: الفلاحون الأتراك ولاسيما في الشمال، والقبائل والفلاحون الأكراد وخاصة في الجنوب، والفلاحون الأرمن وخاصة في الشرق. وتهدف هذه المؤشرات الجغرافية إلى التأكيد فقط إذ أن هذه المجموعات الثلاث كانت في الواقع متداخلة في المنطقة بأكملها تقريباً.

وتمكنت السلطات العثمانية من بسط سلطتها على المنطقة الشمالية التي يسود فيها السكان الأتراك في أوائل القرن التاسع عشر، أما في المناطق الجنوبية والشرقية فكانت عملية بسط سلطتها بطيئة نتيجة تحدي الأكراد للسلطة العثمانية.

كان الأكراد شعباً قبلياً يقطن المنطقة الممتدة من ديار بكر شرقاً وحتى الحدود الإيرانية وما وراءها، ومن بحيرة وان في الجنوب إلى السليمانية. وحتى نهاية القرن الثامن عشر كانوا يتجمعون في عدد من الكونفدراليات أو الإمارات الضعيفة يحكمها أشخاص يتم انتخابهم من بين الأسر العريقة القديمة، وتساعدهم مجالس مؤلفة من زعماء القبائل الكردية الخاضعة لهم وعدد قليل من البيروقراطيين وجيوش دائمة صغيرة. وفي أوقات الحروب، كان بوسع هؤلاء الأمراء حشد القوة القبلية الرئيسية. ولم تكن سلطة الأمراء قوية وكانوا يحكمون على أساس التوازن بين القبائل. ولم تنضم الكثير من القبائل الكردية إلى الكونفدراليات رغم أنها كانت تقيم تحالفات تكتيكية مع إحدى تلك الكونفدراليات. وفي غالب الأحيان كانت هذه الإمارات في حالة حرب مع بعضها بعضاً، وكان عددها وحجمها ونفوذها يتباين من إمارة إلى أخرى. وفي نهاية القرن الثامن عشر كان هناك خمس إمارات هي: بتيليس، الجزيرة، أماديا، جولاميريك والسليمانية. وفي مطلع القرن التاسع عشر، ظهرت إمارة أخرى بسرعة وهي راوندوز لتصبح فيما بعد الإمارة الكردية القيادية واستولت على العمادية. وكان بوسع محمد الأعمى، رغم مايدل عليه اسمه، أن يرى بوضوح تام بعين واحدة وحكم قبيلته الكردية بقسوة متناهية، ومنحه العثمانيون لقب باشا. وشأن البابانيين في السليمانية، كان بوسع حكام راوندوز استخدام موقعهم على الحدود الإيرانية للحفاظ على درجة معينة من الاستقلال عن طريق التوازن بين ولاة الحدود العثمانيين والإيرانيين.

وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، تمكن العثمانيون من كسر شوكة الأمراء في كردستان. وكانت الثلاثينيات من القرن التاسع عشر فترة حاسمة عندما شن رشيد باشا الصدر الأعظم السابق ووالي سيواس هجوماً على كردستان منطلقاً من ثلاثة محاور: من ديار بكر بقيادته، ومن الموصل بقيادة محمد باشا المعروف بآنجي بيرقدار، ومن بغداد بقيادة واليها. وألحق رشيد هزيمة بشريف بك حاكم بتيليس ومحمد الأعمى، وبعث بهما إلى استانبول، وألحقت الجزيرة والعمادية بالسلطة العثمانية عام ١٨٣٨. وقضي فيما بعد على بدر خان حاكم بوتان عام ١٨٤٧، وأذعن أخيراً البابانيون في السليمانية عام ١٨٥٠.

وبعد القضاء على الإمارات الكردية لم تتمكن السلطة العثمانية من بسط سيطرتها إلا

في أماكن قليلة مثل بتيليس. وفي معظم المناطق الكردية، أعقب سقوط الإمارات حالة من الفوضى بعد أن أخذ زعماء القبائل يتنافسون على السلطة التي انتقلت إلى زعماء الصوفية بشكل خاص. وكانت الصوفية راسخة الجذور بين الأكراد غير السنة، إلا أنه في ظل الوضع الجديد الذي ساد في القرن التاسع عشر، التفوا حول زعماء عسكريين ملهمين دينياً وخاصة من الطريقة النقشبندية التي طورت أسلوباً عسكرياً جديداً. وتماثل التطورات التي حدثت في كردستان التطورات التي حدثت في بعض المناطق النائية الأخرى من العالم الإسلامي خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إذ يمكن ملاحظة تحركات مماثلة في أفغانستان وعلى الحدود الشمالية الغربية للهند وفي تركستان والقوقاز وليبيا والسودان وغربي إفريقيا. وكان على الدولة العثمانية أن تتعامل مع زعماء القبائل ومشايخ الصوفية ولم تتمكن من إيجاد حل كامل للمشكلة الكردية قبل أفول الإمبراطورية رغم اتباعها سياسات مختلفة معهم.

إن أحد الأجوبة المحتملة للمشكلة الكردية يتمثل في الاستيطان والاستقرار. فحتى القرن التاسع عشر كانت الغالبية العظمى من الأكراد من البدو الرّحل أو شبه البدو، إذ كانوا يسمحون للفلاحين الأرمن والنسطوريين زراعة الأراضي التي كانوا يعتبرونها أراضيهم، وهي المر اعي الشتوية، وكانوا يحصلون لقاء ذلك على جزء من المحصول ويطلبون إيواءهم دون مقابل في القرى الأرمنية خلال فصل الشتاء. وعندما بذل العثمانيون جهداً كبيراً لوقف هذا الأسلوب، برر الأكراد إغارتهم على القرى الأرمنية بسبب حقوقهم القديمة في الحصول على المؤن.

لم يكن المزارعون غير المسلمين في عهد الإصلاحات يرغبون في تحمل أوضاعهم البسيطة والمتواصلة، بل راحوا يسعون إلى الحصول على مساعدة الحكومة العثمانية والدول الأوروبية للقضاء على نفوذ الأكراد والتخفيف من المطالب التي يفرضونها عليهم. وقد أدت تذمرات النسطوريين التي أدت إلى شن الحملة ضد بدرخان، وشكاوي الفلاحين الأرمن إلى ابتزاز أكراد درسيم شمال ديار بكر. وكانت هذه سمة راسخة في تاريخ شرقي الأناضول في القرن التاسع عشر.

كان الأرمن يتطلعون إلى دعم روسيا لهم، والتحق الكثير منهم في صفوف الجيش الروسي خلال غزو عامي ١٨٢٨ - ١٨٢٩، كما رافق بعض الفلاحين الأرمن من أرضروم الجيوش الروسية عند انسحابها. واستقر الكثير من المهاجرين الأكراد والشراكسة في الأراضي المهجورة، وفي الأراضي القفراء والمراعي السابقة واعتمدوا الزراعة. وتخلى بعض الذين استقروا على هذا النحو شأن الأكراد في منطقة بحيرة وان عن هويتهم

الكردية، وتعلموا التركية وأطلقوا على أنفسهم اسم «عثمانلي» في حين حافظ آخرون أمثال أولئك الذين قطنوا منطقة تكمان قرب أرضروم على هويتهم الكردية.

وكانت الحرب الدولية عاملاً مزعجاً آخر في شرقي الأناضول. فقد توقفت السلسلة اللامتناهية من الحروب العثمانية ـ الإيرانية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكن بعد أن أبقت المنطقة في حالة من الفوضى. ولم تتعد معاهدة أرضروم عام ١٨٢٣ التي وضعت حداً لحرب عامي ١٨٢١ ـ ١٨٢٣ سوى هدنة مؤقتة، إلا أن معاهدة أرضروم في عام ١٨٤٧ آذنت ببدء فترة طويلة من بدء رسم الحدود، الأمر الذي فاقم الأمر بالنسبة للأكراد في استغلال الخلافات بين الدولتين العظميين. وكان العامل الجديد في القرن التاسع عشر الحرب الروسية ـ العثمانية التي ألحقت بالمنطقة دماراً شديداً، ليس فقط من خلال القوات بل من خلال العداوات الدينية والاجتماعية التي عززتها روسيا والدولة العثمانية في المنطقة. فقد أدت حرب ١٨٢٨ ـ ١٨٢٩ إلى احتلال الروس لأرضروم بصورة مؤقتة وفي ١٨٥٥ ـ ١٨٥٦ شنت روسيا حرباً ثانية، وفي ١٨٧٨ هُزم العثمانيون هزيمة نكراء، وخسروا فارس واردهان وباطوم. وكان للنجاح الروسي كما أشير إليه في الفصل الثاني تأثير قوي في إثارة الطموحات الأرمنية وفي تعزيز كراهية المسلمين للنصارى في المنطقة. لقد كانت القوى التي أطلق عنانها عاملاً هاماً في إرساء قاعدة الاضطرابات الكبيرة التي سادت المنطقة بعد عام ١٨٧٨. ففي ذلك الوقت مُهد السبيل لحدوث صدامات رئيسية بين الأكراد والأرمن، وهو صدام يشبه في نوعه الصراع الذي نشأ في لبنان بين الدروز والموارنة.

سورية:

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان يطلق على المنطقة التي تضم الآن كلاً من سورية ولبنان وفلسطين والأردن اسم «سورية»(*). وسوف نستخدم في هذا الكتاب هذا التعبير. وفي عام ١٨٠٠، كان سكان المنطقة يكنون مشاعر الولاء المحلي للأرض التي يقطنونها. ولأهداف خاصة قسّمت الإمبراطورية العثمانية المنطقة إلى أربع ولايات هي: حلب ودمشق وطرابلس وصيدا. وخلال القرن التاسع عشر تباينت التقسيمات الإدارية إلا أنها لم تعامل أبداً على أساس وحدة واحدة. واستخدم تعبير «سورية» خلال القرن التاسع عشر وبالتحديد بدءاً من عام ١٨٦٤ للدلالة على ولاية دمشق التي أصبح يطلق عليها «ولاية سورية». إلا أن المنطقة التابعة لولاية دمشق لم تكن

(*) عُرف هذا التعبير باللغة الدبلوماسية الحديثة باسم «سورية الكبرى» أو «سورية الطبيعية» (المترجم).

تماثل أبداً سورية في المعنى الواسع لها. وإن الرأي القائل بأن العثمانيين قسّموا المنطقة لأسباب سياسية وليس لأسباب إدارية، أي أنهم كانوا يرمون إلى تحييد المشاعر الوطنية في سورية يعتبر مفارقة تاريخية.

من الناحية الجغرافية تجري التقسيمات عادة من الشمال إلى الجنوب. وتتسم سورية بأربع خصائص جغرافية تحاذي كلها الساحل: شريط ساحلي، وسلسلتان جبليتان يفصلهما وادٍ واسع يشتد بروزه عند البحر الميت وهو الغور الذي يضم البحر الأحمر ويمر عبر شرقي إفريقيا. ونتيجة لذلك كانت المواصلات من الشرق إلى الغرب صعبة وتقتصر على عدد قليل من الممرات عبر الجبال، حيث جرت أشهر المعارك التاريخية في المنطقة. وعلى خلاف ذلك، كانت المواصلات من الشمال إلى الجنوب سهلة. فقد كان الشريط الساحلي يوفر ممراً سهلاً بين الأناضول ومصر فضلاً عن كونها تضم الموانئ التي كانت مركزاً للتجارة منذ عهد الفينيقيين على الأقل. أما الجبال التي كانت تشكل عائقاً للحركة فقد كانت تشكل كذلك ملاذاً. وكانت الأمطار كافية للحفاظ على الرعي والزراعة المستقرة، وكانت الأقليات تجد في المرتفعات ملاذاً لها من الحكومة وعداء الآخرين. لذلك أصبحت سورية فجأة مكان تجمع كبير للعابرين والتجار والمتحاربين بين مراكز السكان الكبرى في الأناضول وبلاد ما بين الرافدين ووادي النيل وملاذاً آمناً من القوات المتمركزة في هذه البقاع.

لم تكن تميز المجتمعات التي قطنت سورية فروق عرقية أو لغوية. فقد كانت العربية اللغة المحكية اليومية في سائر أنحاء المنطقة. ولم تكن اللغات القديمة تستخدم إلا في أثناء الصلوات. وحافظت الولاءات الدينية على الكيانات المنفصلة جزئياً، إذ كانت سورية تضم عدة ديانات ـ مسلمين ومسيحيين ويهوداً بمختلف طوائفهم. وكانت هذه الطوائف الدينية تتمتع إلى حد ما بخصائص إقليمية أو اقتصادية. لذلك كانت المدن على نحو خاص مراكز تواجد الطوائف السائدة، سواء كانت من المسلمين السنة (٧٠٪ من السكان) أو الروم الأرثوذوكس، في حين كانت الطوائف الأخرى تسعى إلى التمركز في المناطق الجبلية النائية كالمارونيين والاسماعيليين والدروز والعلويين. غير أن هذا التمييز لايمكن تطبيقه حرفياً، إذ كانت الطائفة المارونية تعيش في بيروت وحلب كما كانت تقطن مجموعات سنية مستقلة جداً في مرتفعات نائية في فلسطين. وكان الفلاحون يشكلون الغالبية في هذه المجتمعات.

كان الاقتصاد السوري يشبه في سماته الرئيسية اقتصاد المناطق الأخرى، إلا أنه يجدر التنويه إلى ثلاثة جوانب: فأولاً جعل امتداد الحدود الصحراوية الكبيرة المفتوحة على

الشرق العلاقات مع البدو الشغل الشاغل بالنسبة للشعب وجميع الحكومات في سورية، وثانياً انتشار الزراعة البعلية على نطاق واسع في سورية أكثر من أي منطقة أخرى من دول الشرق الأدنى العربية وثالثاً أدى وجود عدة مدن هامة وعدم وجود مدينة كبيرة جداً إلى تعدد المراكز الاقتصادية، مما أسفر عن تطور مناطق اقتصادية مميزة تعتمد على تبادل المنتجات الزراعية من الريف بالمنتجات المصنعة في المدن. كما شاركت بعض المدن الكبيرة في الإنتاج ولاسيما في صناعة الحرير التي كانت تسوق إلى داخل الإمبراطورية وأوروبا.

بدأ الحكم العثماني في سورية عام ١٥١٦. وبحلول عام ١٨٠٠ كانت السلطة العثمانية قد تقلصت كثيراً فيها. فقد تعرضت الإنكشارية إلى الوضع نفسه، وتحولت إلى فئات مدنية كما حدث في أماكن أخرى، وتلاشى نظام التيمار وحل محله نظام الالتزام المتوارث. ولم يكن بوسع الباشاوات فرض إرادتهم دون توفر الوسائل الكفيلة بدعم سلطتهم. فقد كان زحف البدو بشكل خاص يجعل أوامرهم تذهب سدى، وكان الوهابيون يعترضون طريق قوافل الحجاج المنطلقة من دمشق والتي كانت مسؤولية حمايتها وأمنها يقع بشكل رئيسي على عاتق ولاة دمشق. وكانت سورية تدفع مبلغاً زهيداً إلى استانبول ربما لم تكن تزيد على ربع الضرائب التي كان يتم جبايتها والتي كانت تبلغ إجمالاً أقل بكثير من ١٠٠٠٠٠ ليرة في السنة أو حوالي ٢٠ قرش عن كل فرد من السكان.

كان الأعيان المحليون هم المتحكمون الرئيسيون بمصائر مختلف أجزاء سورية، والذين كانت موافقتهم ضرورية للاستمرار في الحكم. ففي حلب في شمالي سورية لم تبرز أية شخصية بارزة. إذ كانت تحكم السياسة الحلبية ذات الطابع الفوضوي نزاعات الكثير من الفئات المنشقة. وخلال القرن الثامن عشر، أرست أسرة العظم في دمشق، وهي أسرة تنتمي إلى الأعيان المحليين أساس قوة راسخة وتمكنت من إرغام الحكومة في استانبول على الاعتراف بسلطتها عن طريق تعيين أفرادها ولاة لدمشق. وفي شمال فلسطين، أصبح زعيم إحدى القبائل الشيخ ضاهر العمر السلطة المهيمنة لفترة من الزمن وتلاه في المنطقة نفسها أحمد باشا الجزار الذي يعود أصله إلى البوسنة. والذي امتدت سلطته حتى دمشق. وفي جبل لبنان حازت أسرة الشهابي على قوة لم يسبق لها نظير.

كان ثمة سمات معينة تميز أعيان القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر عن معظم أسلافهم. فقد ابتعدوا عن التقليد القديم الشائع المتمثل في بناء قوة عن طريق عقد تحالفات مع أعيان محليين آخرين، وراحوا يبحثون عن مصدر مستقل للقوة من جهات

خارجية لتجنيدهم ـ البدو والطوائف الأخرى والبوسنيون والألبان ورجال من شمالي أفريقيا. وكان هؤلاء جنوداً مرتزقة تدفع لهم أموال نقدية لقاء خدمتهم. وكان الدفع نقداً يعني عبئاً أكبر من الضرائب، واتباع أساليب جديدة لجمع المال من خلال الاحتكارات والتجارة مع أوروبا. وقد فرضت الحاجة إلى الأموال ضغوطاً شديدة وصلت إلى الدرك الأسفل. وهكذا نجد أن الضرائب التي فرضها أحمد باشا الجزار أرغمت الأمير بشير الشهابي على أن يمارس ضغطاً قوياً على أصحاب الأملاك في لبنان. وأسهمت في كسر نظام التحالف القديم في جبل لبنان. كما أن تنامي جيوش المرتزقة، جعل القوات التقليدية غير الفعالة لاداعي لها، وتحويل العائدات من أجل دعمها أمراً لاضرورة له.

ولم يسع أي من الأعيان من الحكام الجدد إلى الانشقاق عن الإمبراطورية العثمانية. ففي وقت من الأوقات، هدد ضاهر بالقيام بذلك عن طريق التحالف مع علي بك في مصر ومع الروس، إلا أن ضاهر قُتل في عام ١٧٧٥. ولم يكن آل العظم أو الجزار يتطلعون إلى أكثر من الحد الأقصى من الحكم الذاتي الذي حصلوا عليه من استانبول. إلا أنهم أصبحوا يشكلون تحدياً للدولة العثمانية عن طريق محاولتهم الحصول على الاستقلال التام بدعم من عدو خارجي، ولأن نشاطاتهم حولت الموارد التي كانت إعادة صياغة المؤسسات في السلطة العثمانية في حاجة ماسة إليها. وقد طُبّق النظام الجديد على سورية بعد القضاء على الإنكشارية بفترة وجيزة، وخاصة في عام ١٨٣١ عندما فرضت ضريبة جديدة على الأفراد المسلمين، مما أدى إلى اندلاع ثورة في دمشق وإلى مقتل الوالي العثماني وعدد من المسؤولين العثمانيين. وقبل التمكن من إعادة بسط سيطرتها توقفت الجهود العثمانية في الإصلاحات نتيجة الاحتلال المصري خلال عامي ١٨٣١ ـ ١٨٤٠ الذي كان بحد ذاته عاملاً هاماً في إحداث تغيير في المنطقة.

كانت الحكومة المصرية في سورية أكثر الحكومات فعالية وشمولاً من التي شهدتها البلاد منذ سنوات عديدة. فقد استتب الأمن العام نتيجة توقف الضغط الذي كان يحدثه البدو والقضاء على مصادر الفوضى والاضطراب المحلية عن طريق فرض نزع السلاح من مناطق واسعة، وإدخال الإصلاحات العدلية وإعدام الثوار. كما كانت الحكومة المصرية أكثر اتساعاً، إذ زاد عدد رجال الدولة من حوالي ٣٠٠٠٠ إلى ٩٠٠٠٠ شخص، وأصبح هناك جيش قوي يتكون من جنود مصريين وقوات من عناصر محلية. وشرع في تنفيذ برنامج أشغال عامة شمل شق الطرق وبناء الجسور والقلاع. وبغية تسديد النفقات الحكومية وتنفيذ سياستها زاد المصريون الضرائب وأبدلوا الضريبة المباشرة بالالتزام واستخدموا نظام السخرة. كما عملت الحكومة الجديدة على دعم التنمية الاقتصادية. فتوسع نطاق التجارة وتم استيراد سلع مصنعة كثيرة. وبغية جمع أموال أكثر تم تشجيع

إنتاج المحاصيل النقدية (الحرير والقطن والزيتون) تحت نظام الاحتكار. وتميزت الفترة بارتفاع عام في الأسعار وارتفاع قيمة الأراضي في المدن. وأخيراً أحدث الحكم المصري تغييرات في العلاقات بين مختلف المجتمعات والطوائف في سورية. إذ لم يعتمد الحكم المصري على المسلمين السنة الذين يشكلون أغلبية السكان من النواحي السياسية بسبب بقاء معظم زعمائهم على صلات مع العثمانيين كما كانوا موالين لهم. ومن أجل توسيع نطاق الإدارة، استخدم المصريون المسيحيين واليهود بصورة خاصة وعُيّن حنا بحري وهو من الروم الكاثوليك رئيسا للإدارة المالية. ولم يكن توظيف الأقليات أمراً جديداً بل الجديد في الأمر يتمثل في درجة توظيف أفرادها والميزات التي منحت لهذه الأقليات من خلال إزالة التمييز في المعاملات. كما اعتمد المصريون على المسيحيين بطرق أخرى: فقد كان الأمير بشير الشهابي الثاني المؤيد الرئيسي للحكم المصري وقد استخدم في قمع ثورة الدروز.

ويجب على المرء ألا يبالغ في رعاية المصريين للأقليات. فقد بقي المصريون حكاماً مسلمين وكانوا لايتوانون عن استخدام الخلفاء المسلمين عندما يجدونهم: فمثلاً كان يعزى ظهور أسرة عبد الهادي في وسط فلسطين إلى الدعم المصري بصورة ما. وأخذ المسيحيون يحسنون من أوضاعهم من خلال التقدم في التعليم، الذي جعلهم مؤهلين أكثر لملء الوظائف التي تحتاج إلى مهارات خاصة، إلا أن قدراً من الشك يكتنف الفكرة بأن فترة الحكم المصري أسهمت في تنامي التوترات الطائفية في سورية فخلال فترة الاحتلال قُلصت قوة ونفوذ الأعيان المسلمين التقليديين، وتحسن وضع الأقليات وأدى ذلك إلى بروز استياء كبير من جانب السكان المسلمين الذي تجلى في الثورة على الحكم المصري. وبرز هذا الاستياء بوضوح في السنوات التي أعقبت انتهاء الهيمنة المصرية.

وكان التأثير الأوروبي أحد العوامل التي أسهمت في إحداث التغيير في سورية الذي تجلّى في طرق ثلاث: الدين والتجارة والضغط السياسي. فقد كان الدين أقدم مصدر للمصالح الأوروبية في المنطقة نتيجة وجود الأماكن المقدسة في فلسطين، التي استمرت في جذب أعداد كبيرة من الحجاج. ونتيجة وجود طوائف عديدة من المسيحيين الشرقيين التي منحتها بعض الدول الأوروبية الحماية، فهكذا نجد أن الروس كانوا يزعمون بأنهم يتحدثون باسم الروم الأرثوذوكس، والفرنسيين باسم الكاثوليك وخاصة الموارنة في لبنان. كما شارك الأوروبيون في أعمال تبشيرية في المنطقة. فقد حصرت البعثات التبشيرية الكاثوليكية اهتمامها في تحسين أحوال الطوائف المسيحية المرتبطة بروما في حين وجهت روسيا جهدها (بعد حرب القرم) نحو طائفة الأرثوذوكس، بينما قامت البعثات التبشيرية القادمة من الدول البروتستانتية وهي بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا التي لم

يكن لها طائفة محددة بين تلك الطوائف بالتوجه إلى جميع الطوائف. وكان الهدف النهائي من هذه البعثات التبشيرية المجتمع الإسلامي، إلا أن النشاط التبشيري بين صفوف المسلمين كان محظوراً لذا حصرت هذه الدول جهودها في تبشير المسيحيين إلى البروتستانتية يحدوها في ذلك الأمل الميؤس بأنها ستتمكن في نهاية الأمر من تبشير المسلمين أنفسهم. ومن الناحية العملية، تركزت نشاطات هذه البعثات في فتح المدارس والمشافي للمسيحيين المحليين.

إن العلاقات التجارية بين الدول الأوروبية ودول المشرق العربي قديمة جداً، وكانت تهيمن عليها مجموعات مختلفة من حين لآخر. فخلال الفترة النابولونية سيطر التجار البريطانيون على المنطقة وطرأ تغيير على التجارة نفسها، إذ انخفض حجم مشتريات السلع المصنعة محلياً، وارتفع حجم مشتريات المواد الغذائية والمواد الأولية وصادرات المصنعين الأوروبيين ولاسيما الأقمشة التي ازدادت كثيراً جداً. إن مدى هذا التغيير وتأثيره على مختلف قطاعات الاقتصاد السوري موضع جدل كما أشرنا في الفصل الأول. إلا أنه لايوجد شك بأن التجارة مع أوروبا أسهمت في دينامية جدية للتغيير في سورية، التي استمرت طوال القرن التاسع عشر مع دخول مناطق جديدة في محور السوق الأوروبية نتيجة التحسينات التي طرأت على وسائل المواصلات. فعلى سبيل المثال، أخذت منطقة حوران المنتجة للحبوب، والتي كانت تصدر منتجاتها عادة إلى أسواق دمشق تتجه نحو السوق الأوروبية بعد ربط الطرق والسكك الحديدية مع ميناء بيروت وحيفا.

أما المصدر الثالث للاهتمام الأوروبي فكان استراتيجياً وسياسياً. فمنذ أواخر القرن الثامن عشر أخذت الدول الأوروبية تظهر اهتماماً أقوى بدول المشرق. ففي حرب ١٧٦٨ - ١٧٧٤، أقامت روسيا علاقات مع المنشقين في مصر وسورية، وبدأت فرنسا تعيد النظر في سياستها التقليدية، وراحت تتطلع إلى إقامة نفوذ لها في سورية لتسهيل الاستيلاء على تلك المنطقة في حال انقسام الإمبراطورية العثمانية: أما بريطانيا فقد أخذت، مع توسع إمبراطوريتها في الهند، تركز اهتمامها على أمن مواصلاتها عبر المشرق العربي. ومن الأمور الملحوظة جداً، التغيير الذي طرأ على صفة القناصل البريطانيين في سورية خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. فقد كان وكلاء شركة الهند الشرقية القديمة مهتمين بالتجارة، أما الجيل الجديد من القناصل فقد أخذوا يسعون لتبرير مواقفهم من خلال النشاط السياسي. فقد بذل جميع القناصل الأوروبيين جهدهم للتدخل في حكم المنطقة على أمل تحسين مصالح حكوماتهم أو في بعض الأحيان لتحقيق أطماع وطموحات شخصية.

أما العامل الأخير للتغير في سورية ولعله العامل الأكثر أهمية، فكان يتمثل في النشاطات التي بذلتها الحكومة العثمانية بعد عام ١٨٤٠ في تطبيق الإصلاحات العثمانية على سورية. إلا أن السياسات العثمانية الجديدة لم تطبق على الفور. ففي السنوات الأولى التي أعقبت إعادة بسط سيطرتها على سورية عمل الولاة العثمانيون على قلب السياسة المصرية رأساً على عقب. فألغوا التجنيد الإجباري وحظروا حمل السلاح وحيازته، وفرضوا الضرائب المباشرة وأعادوا سلطة رجال الدين على التعليم والقانون وإدارة الأوقاف. وصالحت الأعيان المسلمين. إلا أنه منذ منتصف الأربعينيات في القرن التاسع عشر وخاصة منذ عام ١٨٦٠ بدأت الدولة العثمانية تنفذ سياسات جديدة تشابه إلى حد كبير السياسة التي كان يطبقها المصريون.

كان الإسهام الرئيسي للحكومة العثمانية التي أعادت بسط سيطرتها على سورية يتمثل في استتباب الأمن الداخلي وقمع المجموعات المحلية المعارضة للسلطة العثمانية والتي كانت تهدد الأمن العام. وكما عبّر القائد العثماني العام نامق باشا عن ذلك بقوله: «كانت الحكومة التركية ضعيفة في الماضي في سورية، ولم يكن بوسعنا أن نتوقع أن تدينوا لنا بالطاعة دائماً. أما الآن فقد أصبحنا أقوياء وإذا عصيتم فسأرميكم في البحر»[٥]. وكان الجيش العثماني الذي تناوله الإصلاح والذي أصبح قوامه المجندين الإلزاميين في سورية مناطاً بفرض النظام. وعارضت سورية تطبيق نظام التجنيد الإلزامي، وأدت المحاولات الرامية إلى فرضه إلى اندلاع اضطرابات خلال ١٨٤٣ - ١٨٤٦ و١٨٤٨ و ١٨٥٠ - ١٨٥٢ إلا أنه بعد أن أمكن قمع هذه الاضطرابات في دمشق عام ١٨٦٠، أذعن الشعب للتجنيد الإجباري. أما المناطق البعيدة والنائية التي يقطنها البدو والدروز والطوائف الأخرى، فقد أمكن إخضاعها للتجنيد الإجباري في أوائل القرن العشرين. وكانت قوة الجيش السوري الخامس تقدر بحوالي ٢٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ مع عدد أكبر من الاحتياطيين الذين كانوا على أهبة الاستعداد عند استدعائهم. وكان الجيش مؤلفاً من السوريين وخاصة من الناطقين بالعربية، أما الضباط فكانوا ينتمون إلى مختلف أرجاء الإمبراطورية. وكانت تدعم الجيش قوة من الدرك شرع في تجنيدها بالتدريج لكي تحل محل القوات غير النظامية. وأصبح الجيش الجهة المسؤولة عن إخضاع العناصر الثائرة والمتمردة، وتقهقر البدو بعد أن أعيد تعزيز خط دفاعي شرقي محصن عن طريق دمج وائتلاف مجموعات كبيرة من السكان وخاصة من خلال الخدمة في مناطق أخرى من الإمبراطورية. ويعتقد البعض أن الحكومة العثمانية كانت سلبية، إلا أن هذا الرأي لا يأخذ بالاعتبار المساهمة الإيجابية المتمثلة في أن استتباب الأمن ساهم في التنمية الاقتصادية وتطور الحياة الاجتماعية. وإزاء ذلك، يجب ألا يغيب عن البال أن الحاجات العسكرية

فرضت كذلك أعباء مرهقة على السكان وخاصة أن الحرب الروسية عام ١٨٧٧ التي أدت إلى نفاذ اليد العاملة من المنطقة، وأدت التكاليف الباهظة إلى فرض الضرائب والاستقراض، كما أسهمت في عودة قطاع الطرق وإغارات البدو وأمور أخرى من أعمال الشغب والاضطرابات.

ويتمثل إسهام الحكومة العثمانية الثاني في تحسين وسائل المواصلات والبرق (التلغراف) وخدمات البريد وشق الطرق ومد الخطوط الحديدية وبناء الموائى التي بني العديد منها برؤوس أموال أوروبية. وفي أواخر الستينات من القرن التاسع عشر ربطت جميع المدن الرئيسية في سورية بالبرق. وقد أسفر بناء طريق العربات الممتد من بيروت إلى دمشق الذي أفتتح في عام ١٨٦٣ إلى تخفيض فترة المرحلة من ثلاثة أيام إلى أثني عشر ساعة. وبحلول عام ١٨٩١ ربطت جميع المدن السورية الرئيسية بالطرق الملائمة للعربات ذات الدواليب، وشُرع في برنامج إنشاء خط حديدي منذ عام ١٨٨٨. كما شهد النصف الثاني من القرن تطورات رئيسية في التعليم والقضاء والإدارة وخاصة بعد تطبيق قانون الولايات في عام ١٨٦٤ على سورية وإنشاء مجالس محلية لمساعدة المسؤولين في تسيير شؤونهم، بيد أن نظام الالتزام استمر خلال تلك الفترة.

كان لابدّ أن يؤثر النظام العثماني الجديد على السياسة التقليدية للمنطقة. وسوف نتناول نتائج ذلك بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع إلا أنه يمكننا التنويه هنا إلى أن التأثير الرئيسي لحكومة الإصلاح العثمانية لم يكمن في إضعاف نفوذ الأعيان كثيراً بالقدر الذي أدى إلى تنظيم تلك القوة لتصب في الحكومة. ففي حين كانت التحزبات السياسية السابقة في المدن السورية، تسعى لأن تكون الحكومة في منأى عنها، وأن تضع أهدافاً خارج نطاق الحكومة، أصبح الآن هدف الأعيان السعي للحصول على مناصب حكومية واستغلال هذه المناصب من أجل زيادة ثرائهم وتعزيز أوضاعهم ونفوذهم، فقبل عام ١٨٦٠ كان أكثر الأعيان شأناً في دمشق هم الذين يتبؤون مناصب دينية. أما بعد عام ١٨٦٠، فكان الأعيان هم الذين حصلوا على مناصب حكومية أو حققوا نفوذاً مع الدولة، وحققوا مكاسب ضخمة. وبطبيعة الحال، كانت هذه المناصب أو مراكز النفوذ تستخدم للحصول على الثروة من أجل زيادة عدد الأتباع، رغم أنه كان هناك ميل متزايد نحو استخدامها للعيش بأسلوب حياة أكثر بروزاً. ومن إلقاء نظرة إلى مسيرة السياسة في سورية خلال الفترة التي أعقبت عام ١٨٤٠، يتبين أن أي معارضة ضد الحكومة لم تكن تجدي إلا لفترات قصيرة، إذ تمكنت الحكومة من القضاء على التحزبات المحلية في المدن، إما بتأليب الواحدة على الأخرى كما حدث في حلب، أو باستخدام القوة كما حدث في دمشق عام ١٨٦٠. وحتى في جبل الدروز فكان الذين تسير معهم الأمور على خير

ما يرام مثل عائلة الأطرش، هم أولئك الذين هادنوا السلطة وتغلغلوا في أجهزة الحكومة العثمانية.

ولم تفشل حكومة الإصلاح العثمانية في استعادة وتدعيم سلطتها إلا في منطقة واحدة هي منطقة جبل لبنان. ولعله من المفيد أن نبحث بشيء من التفصيل موضوع لبنان لرؤية كيف ساهمت العوامل المختلفة في تغيير تطور المنطقة. فوفق النظام التقليدي كانت البنية الرئيسية في الحكومة في لبنان تقوم على أساس الإقطاعيين المحليين (المقاطعجية) الذين كانوا يمتلكون أراضي تقوم على أملاك عسكرية. وكان بوسع هؤلاء تجنيد مقاتلين، وكانوا يمارسون سلطاتهم المحلية بصورة نافذة. ومن خلال التحالفات والولاءات كانوا يتحدون، ضمن مجموعات، بزعامة أحد الأعيان الذي يكن له الجميع الولاء والطاعة ويوفرون له العدد اللازم من الجنود. و كان الأعيان مثل الحكام أو الأمراء يتعاملون مع الولاة العثمانيين. وخلال القرن السابع عشر والثامن عشر، كانت الصراعات السياسية تتركز في لبنان حول التنافسات الطائفية للسيطرة على هذه المناصب والولاءات التي تنجم عنها. وفي هذه الصراعات كانت التحالفات الطائفية تلعب دوراً جزئياً وليس دوراً مهيمناً. وقد تجاوزت معظم التحالفات السياسية الجماعات الطائفية.

إلا أنه طرأ تغير على الوضع في لبنان خلال القرن الثامن عشر بسبب ثلاثة عوامل. الأول بروز الكنيسة المارونية كعامل سياسي أكثر أهمية، مع إدخال تحسينات في تنظيمها وحصول كبار رجال الدين على مواقع أقوى ومصادر مالية أفضل واستقلال أكبر عن الإقطاعيين. وأدى نفوذ الكنيسة هذا إلى إضفاء شخصية طائفية أكثر على السياسة اللبنانية. أما العامل الثاني، فكان بدء انتشار الطائفة المارونية من قواعدها الأصلية في شمال لبنان باتجاه الجنوب نحو مناطق الدروز حيث كان الفلاحون المارونيون يستأجرون الأرض من أصحاب الأراضي الدروز إلا أنهم كانوا مايزالون يحصلون على توجيهات الكنيسة المارونية. في حين كان العامل الثالث يتمثل في بروز أسرة الشهابي (وهي أصلاً من المسلمين السنة) التي اعتنق العديد من أفرادها الدين المسيحي في أواخر القرن الثامن عشر، وشكلوا تحالفاً وثيقاً مع الكنيسة. وخلال ارتقائهم السلطة هزم الشهابيون الإقطاعيين واستولوا على أملاكهم ومنحوا أتباعهم بعضاً منها واحتفظوا ببعضها الآخر لمنح أنفسهم درجة أكبر من الاستقلال. وحتى عام ١٨٢٥ كان العنصر الطائفي غير واضح بسبب اعتماد آل الشهابي على تحالفهم مع أسرة جنبلاط الدرزية الضخمة. إلا أنه بعد هزيمة آل جنبلاط لم يعد أمام آل الشهابي منافسون وقدمت القوات المصرية دعماً إلى بشير الثاني.

وحتى قبل عام ١٨٤٠ لم تكن المنافسات الطائفية المحرك الرئيسي في السياسة اللبنانية. واستمرت الفئات القديمة تحافظ على أسمائها القديمة من القديسيين واليمانيين واليزبكيين والجنبلاطيين. وبدأ الإقطاعيون الموارنة المعارضون لمطالب الشهابيين والكنيسة يسعون لعقد تحالفات مع نظرائهم الدروز. وعندما سقط بشير الثاني، كان ذلك نتيجة ثورة الموارنة ضد قرار مصري يقضي بنزع السلاح من الطائفة ومخاوفهم من فرض التجنيد الإلزامي. وفي نهاية الأمر انقلبت الكنيسة المارونية نفسها ضده.

اتضح تأثير التغيير الذي طرأ على توازن الطوائف وتنظيمها جلياً بعد ١٨٤٠ عندما تفاقمت المشكلة نتيجة الجهود التي بذلها القناصل الأوروبيون الذين تدخلوا باسم الطوائف التي كانوا يحابونها، والمحاولات التي بذلها المسؤولون العثمانيون لإعادة بسط السيطرة العثمانية عن طريق تأليب فئة على أخرى. وكان يحدو العثمانيين أمل بكسر شوكة الأعيان اللبنانيين وإحلال مسؤولين عثمانيين مكانهم، وإدارة الحكم من صيدا وحدثت صدامات طائفية في عام ١٨٤١ و١٨٤٥. وطرأت تغييرات بهدف تحقيق انفصال فعلي بين الموارنة في الشمال والدروز في الجنوب إلا أن التوسع الماروني جعل هذا الحل صعباً. وثمة وسيلة أخرى تتمثل في إدخال المجالس النيابية. وقد توقفت هذه الجهود بسبب الاضطرابات الضخمة عام ١٨٥٨، فقد اشتعلت شرارة هذه الاضطرابات نتيجة ثورة الفلاحين الموارنة ضد اقطاعييهم في الشمال، وامتدت إلى مناطق الدروز حتى اتخذت شكلاً طائفياً. فقد أيد القساوسة الموارنة الفلاحين في ثورتهم على أصحاب الأملاك الدروز. ورد الدروز بعنف وفعالية. وفي عام ١٨٦٠ لحقت بالموارنة هزيمة ساحقة وقُتل الآلاف منهم، أو تضوروا جوعاً ووصل عدد اللاجئين منهم إلى ١٠٠٠٠٠، وفي تموز امتدت الاضطرابات الطائفية إلى دمشق حيث قتل مابين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ مسيحي. ورغم الجهود المبذولة في تفسير أسباب المذابح التي حدثت في دمشق من حيث التنافس الفئوي والتغيرات الاقتصادية، فإن ثمة عنصراً هاماً أيضاً يتمثل في نفور السكان المسلمين من مطالب المسيحيين الجديدة في استعادة الأهلية السابقة لهم. كما حدثت أعمال شغب ضد المسيحيين في حلب عام ١٨٥٠ وفي نابلس عام ١٨٥٦ ولكن بدرجة أقل.

أدت انتفاضة دمشق إلى قلب الموازين لصالح التدخل الأوروبي عن طريق تدخل الجيش الفرنسي، فقد أرغم نابليون الثالث على استرضاء الرأي العام الكاثوليكي الفرنسي الحانق. ورغم استتباب الأمن والنظام قبل وصول القوات الفرنسية وإنزال عقوبات شديدة بالمسؤولين عن أعمال الشغب سواء المدانون بارتكابها أو الذين وقفوا موقف اللامبالاة تجاهها، أصرت فرنسا على إدخال إصلاحات حكومية رئيسية في لبنان. وبموجب النظام

الجديد الذي فُرض في عام ١٨٦١ ثم عُدّل في عام ١٨٦٤، أصبح جبل لبنان (لايشمل ذلك بيروت والبقاع وطرابلس وصيدا) يتمتع بحكم ذاتي تحت ضمانة دولية يحكمه مسيحي ويعاونه مجلس منتخب يتألف من أعضاء يمثلون جميع الطوائف (٤ موارنة ٣ دروز ٢ روم أرثوذوكس وواحد من كل من الروم الكاثوليك والسنة والشيعة) وألغي نظام المقاطعجية وخفضت الضرائب إلى حد كبير.

إذا ألقينا نظرة إلى الوراء يتضح أن تسوية عام ١٨٦١ هي النقطة التي أصبحت عندها لبنان دولة مستقلة وتشير إلى نوع السياسة التي ستظهر فيما بعد داخل تلك الدولة، وهي المشاركة في السلطة على أساس طائفي والدور المحدود جداً للدولة. ومنذ البداية سعى الموارنة إلى الحفاظ على استقلالهم وتدعيمه إلى حد أنهم رفضوا المشاركة في انتخابات البرلمان العثماني في ١٨٧٦ و ١٩٠٨ خشية أن يقوض ذلك استقلالهم الذاتي. كما وفرت بريطانيا وفرنسا، اللتان بذلتا جهوداً كبيرة للعناية بالدروز والموارنة على التوالي حماية النظام. ومن وجهة النظر العثمانية كانت تسوية عام ١٨٦١ نكوصاً مؤقتاً، وكانت تأمل بزيادة نفوذها وبسط سيطرتها الكاملة في نهاية المطاف عندما تتيح الظروف ذلك وهذا ما حدث في عام ١٩١٤. وكان العثمانيون محقين في وجهة نظرهم المتمثلة في أن جبل لبنان الذي كان من الممكن أن يصبح كياناً شبه مستقل، إلا أنه لم يكن يصلح لأن يكون دولة مستقلة دون أن يكون له منفذ إلى البحر وأن يتمتع بموارد أكبر. ومنذ البداية أدت مقاومة المجلس نحو فرض أي زيادات في الضرائب إلى جعل المقاطعة تعتمد على المعونة العثمانية، وعدم الرغبة في وجود قوة عسكرية كافية أرغمت الولاة إلى دعوة قوات إسلامية عثمانية من الخارج لقمع الاضطرابات. لقد كان عدم استقرار التسوية اللبنانية عاملاً قوياً في حث بعض الأشخاص على إيجاد حلول سياسية جديدة أكثر راديكالية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

العراق:

تنطوي الكتابة عن تاريخ العراق في القرن التاسع عشر على مفارقة تاريخية أكبر من تاريخ سورية. ورغم أن تعبير «العراق» قديم إلا أنه لم يكن ينطبق على المنطقة التي تشكل الدولة المعاصرة حالياً ولم يكن يستخدم للدلالة على أية تقسيمات إدارية عثمانية. في المنطقة فقد قسم العثمانيون المنطقة إلى ولايات وسناجق تقوم مراكزها في بغداد والبصرة والموصل وكركوك وفي بعض الأحيان السليمانية. وكان جزء من شمالي العراق يقع تحت حكم والي ديار بكر. ورغم أن والي بغداد كان يمنح في أغلب الأحيان شيئاً من الأهمية والصدارة تماثل تلك الممنوحة لوالي دمشق في سورية، فقد كان ذلك من دواعي

المصلحة العسكرية والإدارية وليس من قبيل الاعتراف بوحدة المنطقة. وكان وضع البصرة مع بغداد يعطي بعداً اقتصادياً. أما التعبير القديم «بلاد الرافدين» فكان يشير إلى المنطقة الواقعة بين نهري دجلة والفرات فقط، ولايشمل شمالي وجنوبي البلاد. أما التسمية البريطانية المفضلة فكانت الجزيرة العربية التركية، مما يشير إلى عدم التمكن من تمييز خطوط فاصلة واضحة بين الجزيرة العربية والعراق، وهو رأي كان يشارك فيه السكان الذين قطنوا المنطقة.

ومن الناحية الجغرافية كان العراق يتألف من جزئين مميزين: المناطق الجبلية في الشمال والشرق التي تسود فيها ظروف ملائمة للرعي والزراعة البعلية، والسهول في الوسط والجنوب حيث كان نهرا دجلة والفرات شأن النيل في مصر يشكلان حزاماً من الأرض المزروعة المروية في وسط صحراء. وفي الشرق، كانت جبال زاغاروس تشكل الحدود مع إيران رغم إثارة موضوع هذه الحدود مرات عديدة في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أثناء الحروب التي نشبت بين إيران والإمبراطورية العثمانية، مع العلم أن إيران احتلت البصرة خلال ١٧٧٥ ـ ١٧٧٩. ولم ترسم الحدود إلا بعد إبرام معاهدة ارضروم عام ١٨٤٧ رغم عدم دقتها. وفي الغرب كانت العراق تتداخل مع أراضي البادية السورية وشبه الجزيرة العربية. وكانت الغارات التي تشنها القبائل البدوية من الصحراء إحدى أكثر السمات التي تميز التاريخ السياسي للمنطقة. وكان وقف نشاطات هذه القبائل أحد اكثر الهموم التي كانت تشغل حكامها.

ويعكس التوزع السكاني جغرافية العراق. ففي المناطق الجبلية كانت تقطن أقوام غير عربية جلهم من الأكراد، وفي السهول كان يهيمن السكان العرب. وكان هناك عدد لا بأس به من السكان الناطقين بالتركية في المدن فقط ولاسيما في بغداد وكركوك. أما الريف فكان موطن القبائل. وكان السكان العرب والأكراد يشكلون الجزء الأكبر من القبائل في البنية الاجتماعية. وكانت تسود العراق الأدنى قبائل العنزة والمنتفق وشمرا. وكان شطر كبير ـ بين الثلث والنصف ـ من السكان من البدو أو شبه البدو، غير أن كثيراً من العرب الذين استقروا واتخذوا الزراعة مهنة لهم حافظوا على البنية القبلية والولاء للقبيلة. وانحصرت الزراعة المستقرة في عام ١٨٠٠ بعدد قليل من المناطق فقط التي كان أهمها المناطق الواقعة شمالي بغداد، وتلك الواقعة بين النهرين وفي الجنوب حول البصرة. ولم يكن عدد السكان الحضر يزيد على ١٥٠٠٠٠ نسمة. وكان الدين يشكل أحد التقسيمات الهامة: إذ كانت العراق المنطقة الرئيسية الوحيدة في الدولة العثمانية التي يشكل أغلب سكانها الشيعة وليس السنة. وفي جنوب بغداد، فإن الأغلبية الساحقة من السكان العرب هم من الشيعة وتضم المنطقة أكثر المدن الشيعية أهمية وهما النجف

وكربلاء. وفي بغداد نفسها، برز في عام ١٨٠٠ تمييز بين الضفة اليمنى من نهر دجلة حيث يسود السنة، والضفة اليسرى من النهر حيث يسود الشيعة، رغم وجود أماكن مقدسة شيعية في الكاظمية التي تقع على الضفة اليمنى. وكان معظم السكان في شمال بغداد على نهر الفرات من المسلمين السنة، فضلاً عن المناطق الجبلية الشمالية، وكان عدد الأكراد الشيعة قليلاً. وعلى خلاف سورية، كانت الفئات غير المسلمة صغيرة من حيث العدد وغير ذات شأن من الناحية السياسية، رغم أن الجالية اليهودية لعبت دوراً هاماً في التجارة والمال، وكان المسيحيون الآشوريون يحتلون مركز الصدارة في تسيير شؤون الموصل.

وشأن المناطق الأخرى، فقد طرأ على العراق في عام ١٨٠٠ تغييرات كبيرة على مؤسسات الحكم العثماني. فلم يطبق نظام التيمار تطبيقاً تاماً في العراق، ولم يكن هناك تيمار في الجنوب، بل وجد عدد قليل منها في منطقة بغداد. وكانت معظم التيمارات متركزة في الشمال حول الموصل وكركوك. ولم يبق منها سوى عدد قليل في عام ١٨٠٠. ومرت الإنكشارية في تطور مشابه بعد أن حصل أفراد الكتائب الثمانية عشر على مصالح محلية. فقد كانت الإنكشارية في القرون السابقة عاملاً سياسياً مهيمناً، إلا أن قوتهم ونفوذهم في تسيير الأحداث في بغداد أخذ في الأفول. وكانت العراق تدفع مبلغاً ضئيلاً من المال إلى استانبول. وكانت الأرباح العثمانية تُستمد من المبالغ التي كان يدفعها الولاة من أجل تعيينهم في العراق والجزية التي كانوا يرسلونها إلى استانبول بعد تعيينهم. وقد شجع هذا النظام على تبديل الولاة بسرعة. إلا أنه خلال القرن الثامن عشر يمكن ملاحظة تدني النفوذ العثماني حيث بدأ الولاة يُعينون لفترات طويلة، ولم تعد تُدفع الضريبة باستمرار. وبدأت الحكومة العثمانية تستعد شيئاً فشيئاً لقبول فكرة وجود حاكم قوي يقوم بدفع الجزية بانتظام ويدافع عن الحدود مع إيران ويترك وشأنه في تصريف بقية الأمور.

كانت القوة في العراق تكمن في يد مجموعات مختلفة من الأعيان المحليين التي كان أحدها يتمثل في مشايخ القبائل القوية. ومن الخطأ الظن أن القبائل كانت تتمتع باستقلالية عن الدولة. فصحيح أنه لم يكن للدولة نفوذ على شؤون القبائل الداخلية، إلا أنه كان لها نفوذ على زعامتها. ومن البدهي أن المنافسة كانت السمة المميزة للعلاقات بين القبائل، وأن المتنافسين على الزعامة القبلية كانوا يدركون أن اعتراف الدولة عامل هام في تعزيز مطالبهم، وهو أمر كانوا مستعدين للدفع لقائه سواء على شكل خدمات أو أموال. فكانت القبائل تدفع ضرائب وجزية أعلى من المتوقع في غالب الأحيان. فعلى سبيل المثال دفع شيخ الخزاعِل في تموز عام ١٨١٣ مبلغ ١٠٠٠٠٠ قرش فضلاً عن

كمية من الأرز لقاء تثبيت منصبه من قبل الحكومة. وأدى ذلك لأن يكون لدى المشايخ وكلاء في مقر الحكومة ومحاولة التأثير في توجيه سير الأحداث السياسية بطريقة تكون مواتية لهم. وكانت الحكومة بدورها تسعى للتأثير على الشؤون القبلية عن طريق إقامة التحالفات، واتباع سياسة فرق تسد والقيام بأعمال قمعية من حين لآخر ضد المجموعات الضعيفة.

وكان لمجموعات أخرى من الأعيان قاعدة حضرية ولاسيما أولئك الذين كان نفوذهم يعتمد على دعم الإنكشارية أو على نفوذ رجال الدولة أو التجار (إذ كان بوسع التجار تمويل أنشطة الحكومة) أو رجال الدين. فقد كان العلماء في العراق على قدر كبير من الأهمية، شأنهم في ذلك شأن الأماكن الأخرى، وذلك للدور الذي يلعبونه في الشؤون القضائية والتعليمية، وبسبب موقعهم المتميز كقيّمين على العتبات المقدسة الكبرى التي تشمل أماكن الشيعة الآنفة الذكر وأماكن السنة المقدسة. وكانت بغداد مركز فرقة القادرية التي يقودها أفراد من عائلة الجيلاني، ونقباء بغداد الذين كانوا يتمتعون بنفوذ قوي في إضفاء الشرعية على أي نشاط حكومي.

من بين هذه الفئات المختلفة برزت عدة أسر تمكنت من السيطرة على أجزاء مختلفة من العراق في عام ١٨٠٠. ففي السليمانية كانت هناك عائلة بابان، وفي الموصل تحكمت عائلة الجليلي الكبيرة جداً بالمنطقة من عام ١٧٢٦ وحتى ١٨٣٤، وفي بغداد كان هناك المماليك الجورجيون من أسرة سليمان الكبير. ومما كان يميز تاريخ العراق السياسي، ارتقاء المماليك الجورجيين خلال أواخر القرن الثامن عشر. وكان هؤلاء ينحدرون من القوقاز، وجلهم من الرقيق المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام ودخلوا في خدمة ولاة بغداد كموظفين حكوميين. ولم يكن لهؤلاء ولاءات محلية، لذا كان يعتمد عليه أكثر من السكان المحليين، وشكلوا فيما بعد فرقة عسكرية قوامها حوالي ٢٠٠٠ رجل. وفي عام ١٧٤٧، سيطروا على حكم البشالق. وقد باءت جميع المحاولات العثمانية في التخلص من المماليك الجورجيين بالفشل، واضطر الباب العالي إلى الإذعان لحكمهم الذي وصل إلى ذروته بقيادة سليمان الكبير (١٧٨٠ - ١٨٠٢). وتمكن المماليك من تدمير سلطة الإنكشارية المستقلة، وكان آخر تدخل رئيسي لآغا الإنكشارية في السياسة، الصراع لخلافة سليمان عام ١٨٠٢. وأنشأوا قوة عسكرية خاصة بهم تتألف من عرب العقيل ومن اللان والأكراد، وفرضوا التجنيد الإجباري على القبائل، وحصلوا على أسلحة حديثة، واستخدموا مدربين أوروبيين لتدريب قواتهم على أصول التكتيك والقتال. كما بذلوا جهداً كبيراً في تعزيز وتدعيم التجارة وتحسين المواصلات وسعوا لإقامة علاقات مع الدول الأوروبية ولاسيما مع بريطانيا. وقد ميّز هذه التطورات

حكم داوود باشا (١٨١٦ - ١٨٣١) آخر حكام بغداد من المماليك الجيورجيين، الذي كانت سياساته تشابه في جوانب كثيرة سياسة محمد علي في مصر، وإن كان بأسلوب بسيط وسطحي. ويبدو أن داوود كان الوحيد من بين الحكام المماليك الذين فكروا بالانشقاق عن السلطة العثمانية، فبذل جهداً لإنشاء دولة مستقلة في بغداد والبصرة - إلا أنه لم يكن له نفوذ على مناطق الأكراد.

انتهى النظام المملوكي في عام ١٨٣١، عندما استعادت الإمبراطورية العثمانية بسط سلطتها. وكان من العوامل الرئيسية التي أدت إلى سقوط داوود تزايد عزم الدولة العثمانية وقدرتها على بسط سيادتها على ولايات الإمبراطورية. أما العامل الثاني فكان يتمثل في معارضة مجموعات عديدة من الأعيان، ولاسيما العائلات البيروقراطية العثمانية التي قيدت سياسات المماليك أنشطتها، كما أشار عدد من الكتاب إلى الانقسامات التي حدثت داخل صفوف المماليك أنفسهم. ومن الصحيح القول إن غياب نظام حكم وراثي مستقر أدى إلى نشوء النزاعات الطائفية التي اتسمت بها الفترة الممتدة بين ١٨٠٢ - ١٨١٦، إذ كان متوسط فترة حكم الولاة ثلاث سنوات ونصف السنة، وكانت هناك إمكانية تدخل الدولة العثمانية وتأثيرها على تقلد الحكم كما حدث في ١٨١٠ و ١٨١٦. إلا أنه في خلال فترة حكم داوود تم قمع النزاعات الطائفية، ولكن لايبدو أن ذلك كان سبباً هاماً في انهيار المماليك. بل يبدو أن السبب الرئيسي لسقوط داوود يعود إلى عامل طبيعي وهو الفيضانات وتفشي الطاعون في بغداد عام ١٨٣١. وفي عام ١٨٣٠ عامل داوود محاولة عثمانية لإقصائه عن الحكم بازدراء، وقتل الرسول الذي أوفدته الحكومة العثمانية. وفي عام ١٨٣١، لم تكن لديه الموارد الكفيلة بمعارضة الباشا العثماني الجديد علي رضا.

وفي السنوات اللاحقة، بدأ الحكم العثاني يوطد دعائمه في العراق ببطء، وأعيد الحكم المباشر على الموصل في ١٨٣٤. وأدى الطاعون وعدم تمكن أسرة جليلي في إدارة المجموعة المحلية إلى سقوط حكمها. وفي العقد نفسه زحفت قوة عسكرية عثمانية عبر كردستان من ديار بكر إلى رونذوز، وتمكنت من تطويع القبائل وإضعاف قوة دولة رواندار الرئيسية. وفي ١٨٥٠ استلمت أسرة بابان الحكم في السليمانية، وقلصت سلطة المجتهدين الشيعة في كربلاء عام ١٨٤٣، وفي النجف عام ١٨٥٢ - ١٨٥٤ باستخدام القوة. ولم يكن ثمة حل سريع لمشكلة القبائل العربية، فقد كان العثمانيون مرغمين على الاعتماد على الأساليب التقليدية في إدارة القبائل. وكان الأمل يحدوهم لأن يتمكنوا من تعزيز قوتهم وبسط سلطتهم وأن تؤدي تأثيرات الإصلاحات في الحكومة والتنمية الاقتصادية إلى التخفيف من حدة مشكلة القبائل على المدى البعيد. وظلت القبائل

العربية والأكراد تعتبر مشكلة بالنسبة للحكومات الإقليمية علماً أن الاستقرار والتعليم والانضمام إلى سلك العسكرية سواء إلى الجيش أو الدرك أو كتائب الحميدية غير النظامية التي أسست في ١٨٨٥، أدت إلى التخفيف من حدة المشكلة الكردية.

تمثلت مؤسسات الحكم العثماني الجديد في الجيش والبيروقراطية اللتين أعيد تأسيسها. وقد طبقت إصلاحات النظام الجديد على العراق اسمياً في ١٨٢٦، عندما حولت فرق الإنشكارية إلى ثمانية عشر كتيبة نظامية. وشكلت هذه القوات مع القوات العثمانية الجديدة نواة ما أصبح فيما بعد «الجيش العثماني السادس». ومع مرور الزمن وانتشار التجنيد إلى بقاع مختلفة من العراق، أصبح الجيش السادس يتسم بمحلية أكبر من ناحية الجنود، في حين بقي الضباط من العثمانيين. وكانت العملية بطيئة. فقد طبق التجنيد الإجباري في الموصل عام ١٨٣٥. وفي جنوبي العراق عام ١٨٧٠، وأمكن تطبيقه على نطاق ضيق على القبائل. ولم يعتمد النظام الإقليمي رسمياً إلا في عام ١٨٨٥. إن الصورة التي تم فيها التجنيد، أثبتت أن تعريب الجيش السادس كانت أبطأ بكثير مما كانت في الجيش الخامس بسورية، رغم أن العراقيين كانوا على استعداد أكبر بكثير من السوريين للانخراط في الجيش، إذ كان العراقيون يشكلون أكبر نسبة من الضباط العرب في صفوف الجيش العثماني. وكان الجيش السادس سيئ التجهيز ويتقاضى أفراده رواتب قليلة، لذلك بقي قوة طال أمد إهمالها. وكما حدث في سورية، كانت تدعم الجيش قوة من الدرك التي أخذ استخدامها يزداد بشكل مضطرد في العمليات ضد القبائل، ومن أجل حفظ أمن وسلامة الطرق.

كما تشكل البيروقراطية تناقضاً ضئيلاً عن تلك في سورية. فقد كانت المناصب العليا تعين من استانبول. وكانت معظم المناصب دون الوالي تشغل من قبل موظفين محليين وخاصة من بين أولئك الذين يتكلمون التركية من كركوك. كما انضم عدد من القوقازيين إلى جهاز الدولة الذين حافظوا على التقاليد المملوكية. وبدأت بعض أسر الأعيان في التخصص بالإدارة في وقت مبكر ومنهم أسرة الجليلي من الموصل وأسرة البابان من السليمانية. وفي الشمال، كان العثمانيون مرغمين على الاعتماد على الأكراد وخاصة أولئك الذين نالوا تعليمهم باللغة التركية العثمانية. ورغم غلبة الموظفين المحليين، فإن استقدام رجال من الخارج ساهم في إدخال أفكار جديدة ولاسيما أفكار غربية إلى العراق.

وحتى أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر بقيت العراق منطقة هامدة بالنسبة للإمبراطورية العثمانية ومهادنة نسبياً بالمقارنة مع ماضيها المليء بالاضطرابات. إذ كانت

تسدد الضرائب بانتظام شديد. ومنذ ذلك الوقت، بدا أن العراق قد بدأ يدخل تغييرات في نشاطاته الاقتصادية والحكومية. فقد بدأ التغير الحكومي مع دخول نظام الولايات الجديد وولاية مدحت باشا (١٨٦٩ - ١٨٧٢). إذ عمل مدحت على تعزيز سياسة نشطة في مجالات عديدة منها التعليم وإصلاح الأراضي والمواصلات والتنمية الاقتصادية والتجنيد وتحسين البلدية - فقد تغيرت بغداد خلال فترة حكمه - وانتشار السلطة العثمانية إلى الجزيرة العربية. أما التحول الاقتصادي، فيتمثل في زيادة الإنتاج الزراعي والتوجه نحو الإنتاج للتصدير إلى الأسواق العالمية. وأصبح العراق مصدّراً للحبوب، وزادت قيمة صادراته من الحبوب عشرين ضعفاً خلال الأربعين سنة التي سبقت ١٩١٤. كما أصبحت البصرة عاصمة البلح في العالم حيث وصلت قيمة صادراتها منه إلى ٥٠٠٠٠٠ ليرة سنوياً حتى عام ١٩١٤. وخلال الفترة ذاتها زادت العراق من وارداتها من الخارج وخاصة النسيج والفحم والقهوة والشاي والسكر.

ويعتبر تطور المواصلات مؤشراً هاماً في عملية التغيير. ففي عام ١٨٣٥ بدأت الملاحة البخارية على نهري دجلة والفرات، وأنشأت عليهما في نهاية الأمر خدمة منتظمة. وفي الستينيات من القرن التاسع عشر، أدخل نظام البرق (التلغراف) إلى العراق ونظام البريد في ١٨٨٥. وشقت الطرق، وظهرت أخيراً السكك الحديدية في العراق مع بدء إنشاء خط حديد بغداد قبل عام ١٩١٤ بقليل. كما طور ميناء البصرة. وبالمقارنة مع مصر، لم يكن ثمة تطور رئيسي في مجال الري. ولم توضع وتنفذ خطة شاملة للتحكم في مياه دجلة والفرات إلا في عام ١٩١٠. وفي ١٩١٣ تم افتتاح أول عنصر رئيسي في نظام الري وهو سد الهندية قرب مصب الفرات. إن تباطؤ العثمانيين في استغلال كفاءة العراق الزراعية، يقدم مثالاً مفيداً عن التناقض بين التحديث بقيادة العسكريين والخاصية الاقتصادية الملهمة في مصر بعد ١٨٤١.

كما ساعد إصلاح الأراضي في تغيير بنية العراق. فقد أدخل مدحت باشا إلى العراق قانون الأراضي العثماني عام ١٨٥٨، الذي رسخ فئة تسمى بأراضي الطابو. وهي أراضي تملكها الدولة وتؤجرها بصفة دائمة، وهي قابلة للنقل والتسجيل. وكان يحدو مدحت عند تطبيق هذا القانون في العراق الأمل بخلق طبقة من الملاك الفلاحين النشطين الذين كانوا كذلك يدفعون الضرائب. ورغم أن نظام الطابو حقق نجاحاً في المناطق التي يوجد فيها فلاحون يملكون أراضي، إلا أنه لم ينجح في العراق حيث كانت فكرة ملكية الفلاح تتعارض مع العادات القبيلة السائدة ومفاهيم الحيازة المشاعية. ولم تكن الأراضي تسجل باسم أفراد القبائل أو الفلاحين الذين كانوا يخشون أن التسجيل لم يكن سوى ستار لفرض ضرائب أخرى بل والأسوأ من ذلك التجنيد. لذلك أخذوا يسجلون الأرض باسم

مشايخ القبائل أو الملتزمين السابقين أو التجار. وقد أدت هذه النتيجة غير المقصودة إلى تعزيز قوة مشايخ القبائل نتيجة جعلهم أصحاب أملاك. وعندما أدركت الحكومة حقيقة ماحدث راحت تبذل جهوداً كبيرة لقلب العملية وحققت شيئاً من النجاح. فبحلول عام ١٩١٤، كان ٨٠٪ من الأراضي في العراق تقع ضمن فئة الميري القديم ونسبة بسيطة فقط ضمن فئة الطابو. إلا أنه كان للإصلاح تأثير هام في إضعاف الروابط بين شيخ القبيلة وأفراد قبيلته فيما بعد. إذ تفككت هذه الروابط نتيجة قيام بعض المشايخ بلعب دور الملتزمين، وتغلغل زعماء القبائل في النظام العثماني. فأخذ المزيد منهم يقطن في المدن وبدأوا يرسلون أولادهم إلى المدارس العثمانية، كما شاركوا في المجالس الإدارية الجديدة. وينبغي عدم المبالغة في حجم التغيير الذي طرأ على بنية القبيلة. فكما لاحظنا آنفاً، حاول العثمانيون قلب السياسة عندما لاحظوا تأثيراتها، ولم يطرأ أي تغيير على العلاقات في بعض القبائل. إلا أنه حدث تغيير رئيسي في قبيلة المنتفق وهي أكثر القبائل الكبيرة أهمية في منطقة البصرة. إذ انتقلت أسرة السعدون إلى داخل النظام العثماني بصورة ملحوظة.

كما أثّرت عوامل أخرى على بيئة القبيلة من بينها المواصلات والتحضر والري. فقد أدى بناء سد الهندية إلى إزالة كثير من العزلة التي كان يضربها عرب الخزاعِل على أنفسهم. وظهر خلال تلك الفترة تناقص ملحوظ في البداوة، ففي ١٨٦٧ كان ٣٥٪ من السكان من البدو، وفي عام ١٩٠٥ وصلت النسبة إلى ١٧٪ وانخفضت لتصل في عام ١٩٣٧ إلى ٧٪. وازداد عدد المزارعين المستقرين من ٤١٪ عام ١٨٦٧ إلى ٥٩٪ عام ١٩٠٥ وإلى ٦٨٪ عام ١٩٣٠.

كان القطاع الحضري أكثر القطاعات حيوية. فقد كان مقر الحكومة ومركز التطور الثقافي والتعليمي. وكما حدث في سورية ومصر، كان ثمة مجالان من مجالات التنمية التعليمية بالإضافة إلى التعليم الديني. فقد كان هناك النظام التعليمي الحكومي الذي يتألف من مدارس ابتدائية مجانية في كل سنجق من سناجق العاصمة، ومدارس ثانوية في بعض المدن الكبرى وعدد من المدارس العسكرية. أما مرحلة ما بعد التعليم الثانوي، فكان ينبغي على المرء الانتقال إلى استانبول أو مركز آخر. أما النظام الخاص فكانت تديره البعثات التبشيرية الأجنبية الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية بصورة رئيسية. ومما لاشك فيه فقد ساهمت هذه المدارس في تقدم المجتمع. وكان تقدم التعليم قد تم عند مستويات التعليم الثانوي الذي كان يهدف بصورة رئيسية إلى إعداد موظفين حكوميين. وقد نجحت ضمن هذه الحدود وحققت نمواً ملحوظاً في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة من نسبة تقدر بـ ٠،٥٪ في عام ١٨٥٠ إلى ما بين ٥ و ١٠٪ في عام ١٩٠٠.

لقد أثرت التغييرات التي حدثت في العراق على وضع أسر الأعيان في المنطقة. وبرزت بعض المجموعات وحظيت بالنفوذ والاحترام وخاصة من بين الأقليات، ولاسيما اليهود الذين تخصصوا في التجارة الدولية والمال. فقد تمكنت أسرة ساسون التي أسس ثروتها كبير المصرفيين عند داوود آخر حكام المماليك من إقامة علاقات واتصالات دولية تمتد من بومباي وحتى لندن. كما تحسن وضع التجار المسلمين رغم نشاطهم البارز في مجال التجارة المحلية. ويوضح النجاح الذي حققه محمد جلبي صابونجي في الموصل (١٨٩٥ - ١٩١١) ما يمكن لتاجر أن يحققه. أما المجموعات الأخرى التي برزت، فكانت تلك التي حظيت بمناصب في جهاز الدولة العثمانية والمجالس الإدارية ولاسيما أولئك الذين يتحدثون اللغة التركية من كركوك فضلاً عن أسر أخرى. وقد تقلص نفوذ ومقام المجموعة التي كانت أكثر بروزاً في أوائل القرن التاسع عشر، أي تلك التي اعتمد وضعها الاجتماعي على تبوئها منصباً دينياً أو نفوذاً، والتي كانت تنحدر من أسر يعود أصلها إلى الجزيرة العربية أو بلاد فارس أو سورية واستقرت في العراق لمدة ثلاثة قرون وأكثر. وفي عام ١٨٩٤، كان يوجد رسمياً واحد وعشرون من الأشراف السنة تنتمي إلى خمس أسر هي: الألوسي والجيلاني والحيدري والجميلي والسناوي. ويذكرنا هذا التطور بالتطور الذي حدث في سورية خلال نفس الفترة، وكان لهذه الحركة أهمية مماثلة سنبحثها في الفصل الرابع. وفي نهاية القرن التاسع عشر ترسخ الحكم العثماني في العراق أكثر مما كان عليه في الماضي.

مصر:

في نهاية القرن الثامن عشر كانت مصر تعيش في حالة من الفوضى السياسية. فقد تضاءلت السلطة العثمانية حتى لم يعد وجودها يتعدى الوجود الرمزي. وكانت فصائل المماليك تتصارع من أجل النفوذ وإحراز المغانم. إلا أن أياً من هذه الفصائل لم يتمكن من بسط نفوذه. وبدا لفترة من الزمن أن علي بك الباطش، الذي حشد قوة من المرتزقة الممولة من المصادرات والاحتكارات والتجارة كان بوسعه إرساء حكومة قوية للمرة الثانية في مصر. إلا أنه بعد وفاته عام (١٧٧٣) وموت قاتله أبو الذهب عام (١٧٧٥) لم يتمكن أي مملوك من إحراز مقام مماثل. وقد هيأ ضعف الحكومة الفرصة أمام البدو في الصحراء لشن الغارات، إذ راحوا يعيثون فساداً دون أن يتمكن أحد من اعتراضهم في منطقة الدلتا الخصبة.

لقد أدى الاحتلال الفرنسي عام ١٧٩٨ إلى إضعاف المماليك المهزومين كثيراً، إلا أنه لم يساعد على توطيد حكومة قوية في أرجاء مصر، إذ انحصرت سلطة فرنسا في القاهرة

والدلتا. أما مصر العليا فقد بقيت بيد المماليك. وكان الحكم الفرنسي في القاهرة يقابل بالكراهية والازدراء، وكان ذلك يتجلى في الاضطرابات الشعبية الرئيسية.

لقد مهد جلاء الفرنسيين عن مصر عام ١٨٠٢ وانسحاب الإنكليز عام ١٨٠٣ الطريق لبروز صراع جديد على السلطة. وكان يمثل العثمانيين في هذا الصراع خسرو باشا وخورشيد باشا. وكان أبرز زعماء المماليك الذين كانوا مايزالون منقسمين إلى فئات: البرديسي والألفي وإبراهيم بك وجندي ألباني يدعى محمد علي. وكان محمد علي (١٧٧٠ - ١٨٤٩) الذي وصل إلى مصر عام ١٨٠١ نائب قائد الفرقة الألبانية كافالا المؤلفة من ٦٠٠٠ جندي ألباني التي كانت في عداد القوة العثمانية المؤلفة من ١٠٠٠٠ جندي، والتي أرسلت لمساعدة القوات البريطانية ضد الفرنسيين، وفي عام ١٨٠٣ أصبح قائداً للفرقة الألبانية التي كانت تشكل أكبر قوة عسكرية في مصر، وأصبح المنافس الرئيسي للباشا العثماني الذي أقصاه عام ١٨٠٥ بدعم من علماء القاهرة وسكانها. وفي عام ١٨٠٧ تمكن محمد علي من اكتساب اعتراف الباب العالي بتوليته مصر وألحق هزيمة بالحملة البريطانية. عند ذلك تفرغ محمد علي للتصدي لآخر منافسيه على السلطة من المماليك. وكان أكثر زعيمين مملوكيين خطورة وبأساً وهما عثمان البديسي ومحمد الألفي قد توفيا في ١٨٠٦ - ١٨٠٧، وكانت أعداد المماليك قد تضاءلت كثيراً نتيجة التطاحن فيما بينهم، ولم تعد ثمة إمكانية للتعويض عنهم كما كان يحدث في السابق عن طريق جلبهم من القرم والقوقاز والمناطق العثمانية الأخرى. وأصبح المماليك يعتمدون على نحو متزايد على دعم الجنود البدو الذين لم يكن يركن إليهم. وبين عام ١٨٠٩ و ١٨١٢ تمكن محمد علي من القضاء على قوة المماليك، ولعل أكثر الأحداث مأساوية قتله لعدد كبير من المماليك في مذبحة قلعة القاهرة في ١ آذار ١٨١١. وبحلول عام ١٨١٢ تمكن محمد علي من بسط سيطرته على جميع أرجاء مصر وأصبح بوسعه الشروع في تنفيذ برنامج تحديث شامل.

وكما حدث في الإمبراطورية العثمانية فإن أولى خطوات التحديث التي اتخذها محمد علي شملت إعادة تكوين الجيش والإدارة. إذ أن خبرته أقنعته بقيمة القوات المنظمة والمدربة وفق الأسلوب الأوروبي. وواجه مشكلة إيجاد جنود لجيشه، إذ كان المصدر القديم في الحصول على الجنود من القوقاز قد أغلق في وجهه نتيجة الاحتلال الروسي، وكان التجنيد داخل الإمبراطورية العثمانية متعذراً. وكان الألبانيون (الأرناؤوط) قد رفضوا النظام، ولم يكن يركن إليهم من الناحية السياسية. فمن حين لآخر كانوا يثورون على الباشا. ولم يكن البدو يصلحون إلا كخيالة غير نظاميين، لذلك أخذ محمد علي يبحث عن مصدر جديد من الجنود، ووجد ضالته في السودان. فقد جلب إلى

مصر بين عام ١٨٢٠ و ١٨٢٤ ٢٠٠٠٠ سوداني للتدريب، إلا أنه مات ما لايقل عن ١٧٠٠٠ منهم لذلك تخلى عن فكرة تجنيدهم. وعوضاً عن ذلك اتخذ خطوة لم يسبق لها مثيل عن طريق تجنيد الفلاحين الساخطين من المسلمين المصريين العرب. وشُكل هؤلاء الفلاحون بقيادة ضباط من مجموعات يعود أصلها إلى مناطق تركية من الإمبراطورية، ومن القوقاز الذين كان يطلق عليهم اسم الشراكسة ـ الأتراك قوام جيشه. وبدأ التجنيد الإجباري في عام ١٨٢٢، وأمكن بمساعدة المدربين الأوروبيين (وخاصة الفرنسيين) تشكيل ست فرق منتظمة (تدعى أورطة) أصبحت مستعدة للقتال في عام ١٨٢٤. وأثبتت فرق «النظام الجديد» مقدراتها في حملة المورة وازداد عددها بسرعة كبيرة حتى وصل إلى ٣٨ فرقة (١١٥٠٠٠ رجل) في عام ١٨٤٠. وفي تلك الفترة أصبح لدى محمد علي فرقة من المدفعية (الطوبجية) على الطراز الأوروبي مدربة تدريباً جيداً، وفرقة مهندسين وفرقة خيالة قوامها ١٠٠٠٠ رجل وعدد كبير من الجنود غير النظاميين. كما أصبح لديه أكبر أسطول في شرقي البحر المتوسط (فقد كان لديه عدد أكبر من السفن من تلك التي أغرقت في نافارين). وبصورة عامة، كان محمد علي يملك أعتى قوة عسكرية في الشرق الأدنى. وكانت هذه القوة الكبيرة تحتاج إلى دعم كبير، إذ كان ذلك يعني أن مايقرب من ٤ بالمائة من عدد سكان مصر كانوا تحت السلاح أو ١٢بالمائة من السكان عند سن العمل، وهي نسبة أكبر بكثير من النسبة التي كانت سائدة في البلدان الأوروبية في ذلك الوقت. وأن تكاليف هذه القوة من حيث المال والرجال تفسر إلى حد بعيد السياسات التي انتهجها محمد علي.

بعد هزيمة محمد علي على يد الدول الأوروبية في ١٨٤٠ ـ ١٨٤١، طرأ تغير كبير على وضع الجيش الذي خُفض بموجب المعاهدة إلى ١٨٠٠٠ رجل، رغم أنه كانَ بوسع محمد علي التهرب من هذه القيود إلى حد ما. وفي عام ١٨٤٨ أعاد أبنه إبراهيم باشا نظام التجنيد الإجباري فازداد عدد أفراد الجيش ليصبح ٧٠٠٠٠ رجل، إلا أن متطلبات الدفاع لم تفرض مرة أخرى عبئاً مماثلاً كما حدث في القرن التاسع عشر. وخُفض عدد الجيش مرة أخرى في عهد خلفه عباس حلمي الأول. وعندما ارتفع العدد إلى ٨٠٠٠٠ في عهد إسماعيل، كانت موارد مصر أكبر بكثير وكان بوسعها تحمل الأعباء بسهولة أكبر رغم أنه ثبت أن ذلك شكل عبئاً ثقيلاً على عاتق المالية المصرية. إلا أنه بالمقارنة مع الدولة العثمانية لم تتعرض مصر لضغوط التحديث التي قادها العسكريون بعد عام ١٨٤١ وحل محل الدفاع حافز اقتصادي مختلف. كان محمد علي مرغماً على إقامة نظام إداري جديد من أجل حشد الموارد لدعم جيشه وإبدال نظام المماليك المهلهل. فقد أنشأ في المركز نظام الدواوين (الإدارات) التنفيذية المشابهة للوزارات، ففي عام ١٨٣٧

كان هناك ستة دواوين للبحرية والحربية والمالية والصناعة والتعليم (المعارف) والشؤون الخارجية. ثم أضيفت بعدها الدواوين التالية: الداخلية (١٨٥٧) والأشغال العامة (١٨٦٤) والعدل (الحقانية) (١٨٧٢) والزراعة (١٨٧٥). وفي كل ديوان كان يوجد مجلس يقدم المشورة للوزير. كما شكل محمد علي مجلساً (الديوان العالي) يتألف من المسؤولين والأعيان لتقديم المشورة له. بيد أنه لم تكن توجد إدارة في عهد محمد علي تماثل مجلس الوزراء. إذ كان الباشا يمسك بزمام اتخاذ القرارات الرئيسية، وكان وزراؤه عبارة عن منفذين لسياسته. ويمكن أن يلاحظ أنه لم تظهر أي درجة من الاستقلال الوزاري إلا في السبعينيات من القرن التاسع عشر. وكانت التجديدات التي أدخلها على إدارة الأقاليم أكثر أهمية من التغييرات التي أحدثها في الإدارة المركزية، وذلك لأن محمد علي أرسى أسس نظام ساد بعد ذلك في مصر. فمنذ عام ١٨٢٤ قسمت مصر إلى محافظات ومديريات ومراكز ونواحٍ وقرى حتى الأحياء في المدن. ووضعت هذه التقسيمات تحت إدارة مكتب مركزي من المراقبة والتفتيش، وأعطيت نظاماً إدارياً مركزياً جداً. وفي عهد محمد علي وضعت الإدارة المركزية والمحافظات تحت الإدارة المطلقة للشراكسة ـ الأتراك. أما العرب فقد تسلموا الإدارات الأقل شأناً. ولم يُعيّن من المصريين العرب في رئاسة المحافظات أو الوزارات إلا بشكل نادر في الخمسينيات من القرن التاسع عشر. وبين ١٨٤٩ و ١٨٧٩ لم يكن هناك سوى ثمانية وزراء مصريين، أما المناصب الأكثر أهمية فكان يشغلها الأرمن والأوروبيون. وكان الشراكسة ـ الأتراك يهيمنون على الجيش وجهاز الدولة حتى فترة الاحتلال البريطاني، وكانت أسرة محمد علي تمسك بزمام السلطة بشكل تام.

إن إحدى السمات البارزة للنظام الإداري الإقليمي الجديد التي تميزه عن الأنظمة السابقة تتمثل في ازدياد مهام المسؤولين الإقليميين. إذ كانوا مسؤولين عن أمور التجنيد والضرائب والأمن المحلي والأشغال العامة، ومجموعة من الوظائف الاقتصادية منها تنظيم فرق العمل، والإشراف على الزراعة، وتوزيع البذور وتوجيه التنمية الاقتصادية. وإن مايميز النظام المصري هو التركيز الشديد على الإدارة الاقتصادية، مقارنة بما حدث في الفترة نفسها في الدولة العثمانية، مما يؤكد على اختلاف الدوافع نحو التحديث.

بغية الحصول على ضباط أكفاء وإداريين مدربين تعيّن على محمد علي أن يدخل إصلاحات على التعليم. فقد سعى على المدى الطويل إلى إقامة مؤسسات تعليمية حديثة في مصر. ونظراً لأنه كان يحتاج إلى هذه الكفاءات بصورة عاجلة توجه نحو أوروبا. إذ تم إيفاد أول بعثة من الطلاب إلى أوروبا عام ١٨١٣، ثم تتالت البعثات إلى فرنسا منذ عام ١٨٢٦، حيث كان الطلاب يمضون خمس أو ست سنوات. وكانت أغلبية الطلاب

من الأتراك وكانوا يتلقون تدريبات عسكرية كما تم إرسال أعداد متزايدة لتعلم مهارات معينة يمكن تعليمها عند عودتهم إلى مصر. وكان الطلاب الشراكسة ـ الأتراك يوفدون إلى المدارس العسكرية، في حين يوفد المصريون لدراسة اختصاصات أخرى. وفي داخل مصر، ركز محمد علي على إنشاء عدد من المعاهد لتدريس مناهج عصرية للنخبة التي كان يحتاج إليها الجيش والإدارة. ولم يتخذ أي إجراء تقريباً لتطوير التعليم الابتدائي رغم مطالبة إحدى اللجان في عام ١٨٣٤ بضرورة بناء خمسين مدرسة، إلا أن هذا النشاط ترك لرجال الدين. ولم تبذل أية محاولة للربط بين القطاع التعليمي الحديث والتقليدي، وبدأت تظهر مدارس متخصصة للضباط العسكريين منذ عام ١٨١٦ والمحاسبين (١٨٢٦)، والمديرين المدنيين (١٨٢٩ و ١٨٣٤) والطب وما يتصل به (١٨٢٧ ـ ١٨٣٤) واللغات (١٨٣٥). وكانت مدرسة الترجمة تصدر ترجمات ولاسيما عن الفرنسية. ومن الملفت للنظر أن ديوان الحربية كان يقوم على شؤون التعليم إلى حين إنشاء ديوان التعليم في عام ١٨٣٧. وعندما تقلص عدد الجيش عام ١٨٤١، حدث تقليص في الإنفاق على التعليم أيضاً. وتابع الذين خلفوا محمد علي تطوير التعليم الذي أرساه محمد علي. ورغم وضع خطة طموحة في عام ١٨٦٧ لإدخال الإصلاح على المدارس التقليدية، ودمجها في القطاع الحديث لم ينجز إلا النزر اليسير فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي، واستمر التركيز على التعليم الثانوي والعالي في أوروبا وفي المدارس الأجنبية التي أنشئت في مصر والتي بلغ عددها في عام ١٨٧٨ ١٤٦ مدرسة. أما المدارس الحكومية، فكان الهدف منها مايزال يركز على تأهيل الضباط وموظفي الدولة. وبين عامي ١٨٦٥ و ١٨٧٥ التحق ٦٣٪ من خريجي مايدعى بالمدارس الدينية بالجيش و١٩٪ بالجهاز الحكومي. وظل الأزهر مقر التعليم العالي الإسلامي التقليدي دون أن تدخل عليه أية إصلاحات، إلا أنه تم افتتاح معهد حديث لإعداد وتأهيل المدرسين في عام ١٨٧٣.

كانت عملية تحديث الجيش والإدارة والتعليم التي قام بها محمد علي تحتاج إلى أموال كثيرة، الأمر الذي استدعى زيادة إحكام الدولة سيطرتها على نسبة أكبر من موارد مصر وزيادة إجمالي هذه الموارد. وكانت الزراعة المصدر الرئيسي للثروة. وقد أدخل محمد علي تغييرات رئيسية في هذا المجال يمكن بحثها عند دراستنا لموضوع الحيازات والمنتجات.

ففي مطلع القرن التاسع عشر، كانت معظم الأراضي في مصر تقع تحت نظام الالتزام، التي غالباً ما تكون متوارثة. ومن وجهة نظر محمد علي، كان ثمة مثلبتان في نظام الالتزام: الأولى أن القسم الأعظم من عائدات مصر كانت تنتقل إلى يد أعدائه

المماليك، والثانية أن تدهور هذا النظام المتسارع أدى إلى انعدام الأمن والإدارة، وهروب الفلاحين مما أضعف النظام كثيراً إلى حد جعل الملتزمين غير قادرين على تحصيل أموال كافية من أراضيهم لتسديد الضريبة، فأخذوا يعيدون أراضي الالتزام إلى خزينة الدولة. وفي عام ١٨١٤، ألغى محمد علي نظام الالتزام وأحكم قبضته على الأراضي الواقعة في ظله وضمها إلى أملاك الدولة. وحولت مساحات كبير ة من الأراضي إلى أراضي وقف للتهرب من دفع الضريبة، وأبقى محمد علي على الأوقاف الخيرية الحقيقية، وأعاد إحكام سيطرته على الوقف الزائف. ولفترة من الزمن، أخذ محمد علي يدير الأراضي مباشرة إلا أنه وجد أن ذلك أمراً غير مجدٍ، فبدأ يمنح الأراضي إلى أفراد أسرته وأتباعه كجفالك، وخاصة في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. ففي البداية كانت تقدم حصة من المحصول إلى الدولة من الأراضي الممنوحة، إلا أنه مع مرور الزمن أصبحت الحيازات الجديدة تأخذ شكل ملكيات ولذا بدأ النظام يقترب من نظام الملكية الخاصة في مصر، الذي هيمن عليه عدد كبير من الملاك ولاسيما من أسرة محمد علي الذين أصبحوا يملكون حتى عام ١٨٤٥ مايقرب من خمس الأراضي في مصر. كما أصبح العسكريون والمسؤولون المدنيون والأعيان في الريف وزعماء القبائل المستفيدين الرئيسيين من هذه التدابير الجديدة.

بذل محمد علي جهوداً كبيرة لتوسيع الرقعة الزراعية عن طريق تقديم حوافز خاصة من قبيل إيجار الفلاحين أراضي معفاة من الضرائب لزراعة الأراضي البور. كما شجع على إصلاح القنوات والسدود القديمة وبناء قنوات جديدة. ونتيجة هذه التدابير وازدياد عدد السكان، ازدادت رقعة الأرض الزراعية زهاء الثلث في عهد محمد علي. كما شجع محمد علي على الزراعة المكثفة عن طريق إقامة منشآت الري في الدلتا (وحشد لهذا الهدف أعداداً كبيرة منن العمال) لتوفير المياه لزيادة إنتاج المحاصيل الصيفية (الأرز والسكر والنِّيلة وأهمها على الإطلاق القطن). وشجع محمد علي على إدخال التحسينات على هذه المحاصيل، ولاسيما إدخال زراعة القطن الطويل التيلة الذي يلائم الأسواق الأوروبية، والذي أصبح مصدراً رئيسياً للدخل. وهيمن القطن على نحو خاص على تجارة الصادرات المصرية وعلى اقتصاد مصر الكلي بصورة مباشرة. وبحلول عام ١٨٤٩ كان القطن يشكل قرابة ٣١٪ من مجمل الصادرات.

كانت الأرباح الناجمة عن هذه المحاصيل النقدية تشكل جزءاً هاماً من الدخل بالنسبة إلى محمد علي. وحتى عام ١٨٤١، كان الباشا يحصل على أرباحه عن طريق نظام الاحتكار الذي كان يرغم بموجبه المزارعين على بيع محاصيلهم الزراعية للحكومة بأثمان تقررها هي، والتي تكون عادة أدنى بكثير من سعر السوق. وكان محمد علي يعيد بيع

هذه المحاصيل ويحتفظ لنفسه بفرق السعر. وكان هذا النظام يطبق بصورة خاصة على المحاصيل النقدية المعدة للتصدير، كما طبق مبدأ الاحتكار على المحاصيل التي كانت تزرع للاستهلاك المحلي. وقد لاقى هذا النظام نفوراً من قبل المزارعين. وكان محمد علي يستخدم القوة في معظم الأحيان لإرغام المزارعين على زراعة المحاصيل غير المدرة للربح بالنسبة لهم. وبعد عام ١٨٤١، أصبح الاحتكار غير قانوني عندما طبقت المعاهدة التجارية البريطانية ـ العثمانية على مصر، فأرغم محمد علي على إيجاد وسائل أخرى للحصول على الفائض لصالح الدولة. وقد تم له ذلك عندما انتقل إلى الضرائب: فقد ازداد إيراد الحكومة من ما يقل عن ٣ مليون جنيه مصري في عام ١٨٤٢ إلى ٤،٢ مليون في عام ١٨٤٦.

كانت سياسة محمد علي الصناعية طموحة، إلا أنها لم تحقق نجاحاً كبيراً. فقد احتكر الصناعة وأصبح بمثابة (ملتزم) في النظام المحلي إذ كان يوفر المادة الأولية ويشتري السلعة النهائية بسعر ثابت ومحدد. والأهم من ذلك، أنشأ محمد علي مصانع جديدة للصناعات المتعلقة بتوفير المتطلبات العسكرية وتجهيز الأغذية بالإضافة إلى منتجات رئيسية أخرى، والتي كانت تشمل مصانع لنسج الصوف والقطن ومصانع الحرير وتكرير السكر ومعمل سبك الحديد والأسلحة والزجاج والورق ومدبغة للجلود وحوض لبناء السفن. وباستثناء الصناعات الحرفية المحلية كان يعمل في الصناعة ٢٠٠٠٠٠ عامل رغم أن هذا العدد يبالغ في قوة هذا القطاع الصناعي. إذ كان يعمل في البناء ٤٠٠٠٠ عامل وكان هناك ٨٠٠٠٠ نساجاً يعمل بالأسلوب التقليدي في منشآت كبيرة. ولم تكن هذه الصناعات مربحة أبداً، وأنفق محمد علي مايقدر بـ ١٢ مليون جنيه ولكن دون أن يجني فائدة كبيرة.

كان من بين الأسباب التي أدت إلى إخفاق التجربة الصناعية المصرية في عهد محمد علي المناخ الذي أحدث مشكلات أمام الآلآت بالإضافة إلى عدم كفاءة الإدارة، وعدم توفر اليد العاملة الماهرة ونقص رأس المال، والأهم من كل ذلك عدم وجود مصدر محلي مناسب للطاقة. إذ كانت مصانع محمد علي تعمل بالطاقة الحيوانية. وقد جادل المؤرخون المصريون هذا الرأي وقالوا إن الصناعات كانت تدر أرباحاً أو كانت على هامش الربح، وإن السبب الرئيسي لإخفاقها كان يتمثل في منافسة بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى في صناعة النسيج والصناعات الأخرى بعد عام ١٨٤١، كما يجادلون بأنه لو استمرت الحماية الصناعية لفترة أطول، لكان من الممكن تحقيق الصناعة المصرية التقدم، وكان يحتمل أن يؤدي ذلك إلى إحداث تغيير في تاريخ الاقتصاد المصري برمته، بل وربما في الشرق الأوسط. بيد أن طرحهم هذا غير مقنع. إذ يبدو أن

الأرباح في بعض الصناعات كانت نتيجة طرائق حسابية قاصرة، وثمة دليل واضح بأن انحدار الصناعة كان قد بدأ في أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر أي قبل التعرض للمنافسة الأوروبية.

خلال عهد محمد علي ازداد حجم التجارة المصرية ازدياداً كبيراً، فقد زادت الصادرات من ٢٠٠٠٠٠ في عام ١٨٠٠ إلى ٢ مليون جنيه في عام ١٨٤٠ كما زادت الواردات بنفس المقدار. كما طرأ تغير على اتجاه التجارة. ففي أواخر القرن الثامن عشر كان أكثر من نصف التجارة المصرية يتم مع الدولة العثمانية، و١٤٪ فقط مع أوروبا. وفي عام ١٨٢٣ انخفض المعدل إلى أقل من السبع، وهيمنت أوروبا على التجارة المصرية وحدث تغير رئيسي في مجال السيطرة على التجارة: فقد أصبحت بيد الحكومة. إذ حسب في عام ١٨٣٦ أن ٩٥ بالمائة من الصادرات و ٤٠ بالمائة من الواردات كانت مقيدة على سجلات الحكومة. وقد أسفر ذلك كله عن نظام الاحتكار الذي فرضه محمد علي الذي كان يسعى شأن سلفه علي بك لأن توفر له التجارة الخارجية قدراً كبيراً من النقد. وخلال فترة حروب نابليون تمكن من تحقيق ثروة كبيرة نتيجة بيعه الحبوب إلى القوات البريطانية في البحر الأبيض المتوسط. واستمر على هذا النهج من خلال بيعه المحاصيل النقدية بعد عام ١٨١٥. ولم يؤد تطبيق المعاهدة البريطانية ـ العثمانية عام ١٨٣٨ على مصر بعد عام ١٨٤١ إلى تغيير منحى التنمية في مصر، فقد أصبحت تفرض على الواردات والصادرات رسوم أعلى من تلك التي كانت تفرض في السابق. ويزعم أن إنهاء نظام الاحتكار قد فتح أبواب مصر على التجارة الخارجية، إلا أنه يحتمل أن يكون قد سهل مسيرة التنمية التي كانت جارية قبل عام ١٨٤١.

حصلت تطورات هامة في مجال المواصلات في مصر ولاسيما فيما يتعلق باستخدام القوارب البخارية على نهر النيل وفي الترع والقنوات. وقد ساعد افتتاح قناة المحمودية في عام ١٨١٩، التي ربطت القاهرة بالإسكندرية على ازدهار الإسكندرية كثيراً. إذ ازداد عدد سكانها من ١٥٠٠٠ نسمة في عام ١٨٠٥ إلى ١٥٠٠٠٠ في عام ١٨٤٧ وكان من بينهم عناصر أجنبية كثيرة. ولم تكن هناك خطوط حديدية في عهد محمد علي وبقي الحال كذلك حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وطرأ على مصر في عهد محمد علي تغير رئيسي. فمن الناحية السياسية انتقلت مصر من حالة من الفوضى إلى دولة مركزية قوية تمتلك قوة لم يسبق لها مثيل بالنسبة لمواطنيها. ففي وقت من الأوقات قُدِّر أن محمد علي قد حصل على أكثر من ٨٠٪ من الإنتاج الزراعي في مصر نتيجة الإيجار والضرائب وأنه تم تشغيل ثلث مجمل القوة

العاملة المصرية بالقوة في الأشغال العامة أو في الجيش. وذكر عدد من الرحالة أن قرى بأكملها كانت قد أخليت من الرجال الأقوياء. ومن الناحية الاقتصادية دخلت مصر في مرحلة نمو سريع يقوم على إنتاج المحاصيل النقدية لبيعها في الخارج. أما من الناحية الاجتماعية فلم يطرأ تغير كبير على مصر رغم إدخال بعض العناصر في النظام التعليمي الحديث. كما طرأت تغيرات هامة على الجهاز القضائي وخاصة فيما يتعلق بتطوير نظام المحاكم المختلطة (أي المحاكم التي يقضي فيها قضاة أوروبيون ومصريون وهي ذات نظام قضائي خاص بها) كما حدثت بعض التغيرات في أوضاع بعض المجموعات داخل المجتمع على رأسها زيادة مشاركة المسلمين المصريين في أنشطة الحكومة. ويحتمل أن هذه التغيرات لم تكن قد تمت لولا محمد علي. ويتعين هنا طرح السؤال التالي: إلى ماذا كان يهدف؟.

للمحاولة على الإجابة عن هذا السؤال يجب إلقاء نظرة على سياسته خارج مصر. فمنذ عام ١٨١١ وحتى ١٨٤١ اشترك محمد علي في سلسلة من المغامرات الخارجية التي ابتدأت في الجزيرة العربية والتي كانت قد تمت بتحريض من الباب العالي الذي ظل يحرضه منذ عام ١٨٠٧ على مهاجمة الوهابيين الذين بسطوا سيطرتهم من نجد حتى الحجاز، وراحوا يشنون غاراتهم على العراق وسورية ويتصدون لقوافل الحجاج. وكانت نشاطاتهم هذه قد بدأت تشكل تهديداً لمكانة السلطان العثماني بصفته حاكماً مسلماً. وقاوم محمد علي لفترة من الزمن الضغط الذي كانت تمارسه الآستانة عليه، إلا أنه شن حملة ناجحة خلال ١٨١١ - ١٨١٣ لإخضاع الحجاز. وفي عام ١٨١٨ واصل تقدمه لتقويض قاعدة الوهابيين في نجد. بيد أن الوهابيين تمكنوا من دحره في نجد، غير أنه في عام ١٨٣٨ وجّه حملة جديدة مكنته من بسط السيطرة المصرية حتى شواطئ الخليج من خلال احتلاله للحسا والقطيف كما اتجه جنوباً نحو اليمن.

أما سلسلة حملات محمد علي الثانية، فقد وجهت إلى أعالي النيل وبالتحديد السودان التي وقعت تحت السيطرة المصرية عام ١٨٢٠ - ١٨٢٦. ويبدو أن أهدافه كانت تنحصر في التحكم بموارد الذهب والرقيق والتحكم بتجارة النيل والبحر الأحمر برمتها. وحتى عام ١٨٣٨ كانت السودان تدفع الجزية على شكل رقيق. بيد أنه ثبت أن السودان لم تكن صفقة مربحة أكثر من الجزيرة العربية. ولم يتمكن محمد علي من تطوير أساليب زراعية جديدة فيها وبقيت المنطقة غير ذات جدوى بالنسبة لمصر.

كما كان تدخل محمد علي في اليونان خلال العشرينيات من القرن التاسع عشر نتيجة تدخل السلطان الذي طلب منه المساعدة لإخماد الثورة اليونانية التي اندلعت في

عام ١٨٢١. وفي عام ١٨٢٢ وافق محمد علي على احتلال كريت مرة أخرى ومن ثم قبرص. وفي عام ١٨٢٥ دفع بقواته إلى المورة وفي عام ١٨٢٦ إلى داخل اليونان. وقد هدد تورط محمد علي في اليونان بدخوله في صراع مع الدول الأوروبية الكبرى التي كانت تمارس ضغطها لوضع تسوية تعمل على إنقاذ اليونانيين من الدمار. ولم يكن لمحمد علي مصلحة مباشرة في هذا الصراع. ولايوجد دليل واضح يؤيد النظرية القائلة بأنه كان يخطط للسيطرة على تجارة شرقي البحر المتوسط عن طرق السيطرة على اليونان. وعرض محمد علي الانسحاب مقابل اعتراف بريطانيا باستقلاله. وكان ذلك أول عرض أصبح فيما بعد موضوعاً متكرراً في سياسة محمد علي خلال العقد التالي. وفي الواقع أرغمت مصر على الانسحاب من المورة في عام ١٨٢٨ بعد هزيمة الأسطول المصري في نافارين عام ١٨٢٧.

لقد أدت الحملة اليونانية إلى قيام محمد علي بشن أكبر حملة له. ففي مقابل دعمه للسلطان العثماني في اليونان وُعد بأن يمنح ولاية سورية. إلا أنه عندما رفض السلطان محمد الثاني الالتزام بوعده قام محمد علي بغزو سورية في تشرين الثاني عام ١٨٣١ محققاً بذلك أملاً كان يراوده منذ عام ١٨١١ على الأقل. فقد كانت سورية توفر اليد العاملة والإمدادات والأخشاب والسيطرة على أكبر مدينتين إسلاميتين هما دمشق والقدس وما ينطوي عليه ذلك من هيبة وتقدير. فقد كانت السيطرة على سورية هدفاً لجميع حكام مصر تقريباً. ويبقى السؤال فيما إذا كانت سورية تشكل حدود مطامح محمد علي وذلك لأن قواته بقيادة ابنه إبراهيم لم تتوقف عند سورية بل واصلت زحفها إلى الأناضول حتى كوتاهية. ويحتمل أن يكون محمد علي قد بحث إمكانية مواصلة زحفه حتى استانبول وتنصيب نفسه سيداً على القصر والإمبراطورية العثمانية. إلا أن تهديد التدخل الروسي جعله يتوقف وهكذا أفلتت منه الفرصة. وفي عام ١٨٣٣ فاوض على اتفاقية مكنته من السيطرة على سورية وأضنة وكريت ضمن حدود لاتتجاوز كونه مجرد مسؤول عثماني: فرفض نصيحة إبراهيم لجعل الاستقلال شرطاً لأي تسوية.

وفي السنوات العشر التالية سعى محمد علي لتأكيد سيطرته على سورية والحصول على شكل من أشكال الاعتراف الدولي الذي كان سيحميه من نوايا محمود الثاني الواضحة لاستعادة سورية. وفي عام ١٨٣٩ حاول السلطان محمود الثاني طرد محمد علي بالقوة إلا أنه أخفق إخفاقاً ذريعاً فخسر جيشه وأسطوله قبل أن توافيه المنية. وأدى التحالف الأوروبي الذي رافقته ثورة شعبية ضد الحكم المصري الذي أصبح ممقوتاً، إلى حرمانه من جني ثمار نصره وإخراجه من سورية عام ١٨٤٠ وتم إقرار حكمه الوراثي في مصر.

طُرحت أربع نظريات في تفسير سياسة محمد علي الخارجية: إذ تقول الأولى إنه إذا ما أخذنا بالاعتبار نشاطاته في الجزيرة العربية وسورية وتهديده الواضح للعراق فإنه كان يفكر في إنشاء دولة عربية. هذه النظرية التي وجدت صدى واسعاً لدى المعلقين البريطانيين المعاصرين لاتقوم على أسس تدعمها. إذ كان محمد علي يتكلم التركية، وكان يعتبر نفسه مسلماً ولايوجد ثمة دليل يثبت أنه كان يفكر وفق المعايير العربية. ومما يدعم هذا الرأي نظرته إلى العرب المصريين بعين من الكراهية. ومن الناحية الأخرى، هناك دليل يبدي أن ابنه إبراهيم كان أكثر تعاطفاً مع العرب إلا أن شيئاً من هذا لم يترجم إلى أفعال سياسية. أما النظرية الثانية، فتقول إن محمد علي كان يعتبر نفسه حاكماً مصرياً وقد تبنى الأهداف الوطنية المصرية التقليدية التي كانت تشمل وادي النيل والسيطرة على سورية. ومن المؤكد أن محمد علي كان يعتبر مصر قاعدة له ومركز قوته، إلا أنه لايوجد دليل يثبت أنه كانت لديه نوايا وطنية مصرية. ويرى الرأي الثالث أن محمد علي كان يتصرف على أنه مسلم وعثماني وأنه كان يسعى للتقدم داخل النظام العثماني. ولهذا الرأي مايزكيه حتى الفترة الممتدة لاحتلال سورية، إلا أنه منذ ذلك الحين بدأ تحقيق آماله ضمن الإطار ـ العثماني يواجه صعوبات متزايدة، فبدأ يسعى للحصول على استقلاله. ومنذ عام ١٨٢٨ بدأ يجس نبض الممثلين البريطانيين والفرنسيين بشأن إمكانية دعم هذين البلدين لاستقلاله، ولكن سواء كان ذلك هو هدفه الرئيسي أم كان بديلاً للآمال العثمانية، فيبقى أمراً غير واضح. أما النظرية الرابعة، فتعتبر أن محمد علي مغامر عسكري لايحمل أفكاراً إيديولوجية وراء قوته الشخصية. ووفق هذا الرأي فإن مصر كانت مجرد قاعدة لاحتلال مزيد من الأراضي ولايعدو الهدف سوى الحصول على مزيد من الثروة والقوة. واستناداً إلى هذا الرأي فإن تحديث مصر لم يكن إلا ناتجاً فرعياً لطموحاته الشخصية وإن محمد علي كان رجلاً قوياً استفاد من جميع الفرص التي أتيحت له.

وخلال فترة حكم عباس الأول القصيرة (١٨٤٩ ـ ١٨٥٤) كانت ردة الفعل إزاء التحديث سلبية. فقد قُلّص الجيش وأغلقت المدارس (غير الدينية) وطُرد المستشارون الأجانب، وحصل انحسار شديد في سلطة الحكومة ويدل على ذلك تقسيم حصيلة الضرائب. غير أن سياسة محمد علي استؤنفت في عهد الحاكمين التاليين وهما: سعيد (١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) واسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) اللذين نشآ على الطراز الأوروبي، وكانا يجيدان الفرنسية ويرتديان الزي الأوروبي وآليا على نفسيهما تحديث مصر على الطراز الأوروبي وبالتعاون معها.

بقيت التنمية الاقتصادية التي اعتمدت على التوسع في اقتصاد القطن القوة الدافعة

للتنمية. وهذا صحيح حتى لو لم نعوّل كثيراً على إحصاءات التجارة المصرية التي كانت تحذف عناصر هامة وتغالي في فائض التصدير وفي أهمية القطن. إذ كانت نسبة الـ ٧٥ بالمائة التي كانت تعطى عادة لحصة القطن في الصادرات المصرية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر عالية جداً. فقد تنامي اقتصاد القطن خلال الستينيات من القرن التاسع عشر عندما توقفت واردات القطن الأمريكية نتيجة الحرب الأهلية في أمريكا، والتي أدت إلى ارتفاع ثمن القطن أربعة أضعاف وإلى زيادة ملحوظة في الإنتاج المصري. فخلال عام ١٨٦٣ و ١٨٦٥ ارتفعت الصادرات المصرية (وخاصة القطن) من ٤ مليون جنيه إلى ١٤ مليون. ومع أن صادرات القطن تراجعت بصورة مؤقتة بعد استئناف الواردات الأمريكية، إلا أن الصادرات بقيت أعلى من مستواها السابق بكثير، وفي عام ١٨٧٢ عادت ووصلت إلى الذروة التي كانت عليها عام ١٨٦٥. وبحلول عام ١٨٨٠ ازدادت وتجاوزت الذروة بنسبة ٥٠ بالمائة. كما كان ثمة حافز لإنتاج وتصدير محاصيل أخرى ولاسيما السكر الذي ارتفعت صادراته بنسبة ٦٠٠٪ على الرغم من أن السكر لم يحقق النتائج التي كان يتوخاها اسماعيل. ولم تتمكن صادرات القمح من منافسة قمح أمريكا الشمالية الرخيص الثمن.

وكانت العملة الصعبة الناتجة عن تصدير القطن تستخدم في تمويل الاستثمارات في مصر، ولاسيما السماح بالإستقراض من الخارج. وكانت معظم هذه الأموال تستثمر في المواصلات. وقد كانت قناة السويس (التي افتتحت عام ١٨٦٩) أكثر الإنجازات أهمية فضلاً عن مد السكك الحديدية. وكانت الخطط المتعلقة بمد الخط الحديدي بين القاهرة والاسكندرية قد وضعت في عهد عباس وافتتحت عام ١٨٥٦، وكان أول خط حديدي في أفريقيا تلاه بعد ذلك بفترة وجيزة خط يصل القاهرة بالسويس. وفي عهد اسماعيل أنشئت شبكة من الخطوط الحديدية في الدلتا أدت إلى تسهيل نقل محصول القطن كما أنشئ خط آخر يمتد إلى مصر العليا. كما أنفقت أموال كثيرة على شق الطرق وبناء الجسور وإقامة شبكات التلغراف وتشييد ميناء الاسكندرية.

أما المجال الرئيسي الثاني للاستثمارات فكان الري، إذ تم شق ما طوله ١٣٥٠٠ كم من القنوات. كما وظفت الاستثمارات في بناء المصانع - فقد بني أربعة مصانع لتكرير السكر. وبصورة عامة استثمرت مصر زهاء ٥٠ مليون جنيه ذهبت حصة الأسد منها إلى إنشاء السكك الحديدية والري وفتح قناة السويس.

ورغم أن التنمية الاقتصادية كانت تشكل البند الرئيسي في إنفاقات الدولة، إلا أنها لم تكن العنصر الوحيد في زيادة الإنفاق في عهد اسماعيل. إذ أنفقت مبالغ طائلة على

التعليم وعلى ما يمكن دعوته بالاستهلاك الفاحش من قبيل الحفلات الفخمة الباهظة التكاليف التي أقيمت بمناسبة افتتاح قناة السويس وعلى السياسة الخارجية. فقد بذل اسماعيل جهوداً كبيرة لشراء قدر أكبر من الحرية لنفسه من الحكومة العثمانية ومن بينها لقب الخديوي. فقد كلفت سلسلة من الإتفاقيات التي أبرمت بين عام ١٨٦٧ و ١٨٧٣ اسماعيل مبالغ طائلة على شكل رشاوي وزيادة الضرائب. كما كان للخديوي خطط طموحه من أجل التوسع والوصول إلى أعالي النيل وإلى البحر الأحمر. وكان يتوخى إقامة إمبراطورية عظيمة في شمال شرقي أفريقيا. ونتيجة لهذه الخطط أصبح من الضروري توسيع قاعدة الجيش الذي أصبح تعداده ٨٠٠٠٠. وأخيراً أنفق اسماعيل أموالاً على ما يمكن تسميته بالتحضر سواء كان ذلك نابعاً منه أو رغبة في الظهور أمام أوروبا. فألغى تجارة الرقيق وقمعها وألغى السخرة وهي أمور كلفته كثيراً.

دفعت مصر لقاء هذه التطورات من مواردها الداخلية ومن القروض الخارجية. إذ ارتفع إيراد الحكومة مما يقرب من ٢ مليون جنيه في عام ١٨٦١ إلى ١٠،٥ مليون في عام ١٨٧٥. وتضخم هذا الرقم نتيجة رهن الإيرادات. فقد سمح قانون «المقابلة» الصادر عام ١٨٧١ للحائزين على أراضٍ حكومية حسم نصف قيمة الضريبة لقاء دفع ضريبة إضافية مقدماً عن ست سنوات. إذ لم تكن الحكومة تحصل على كامل ثروة مصر فقد كانت أراضي «العشوري» (التي يملكها الأعيان بصورة خاصة) تدفع ضريبة بمعدل ثلث الضريبة المفروضة على أراضي الحكومة. ولم تكن الجاليات الأجنبية القاطنة في مصر تدفع ضريبة تقريباً كما لم تكن تفرض ضريبة على الأراضي التي تمتلكها أسرة محمد علي رغم أنها كانت تبلغ خمس مساحة الأراضي المزروعة في مصر. بل كان العبء الرئيسي يقع على الفلاح. وعندما ارتفعت قيمة القطن أصبح بوسع الفلاح دفع ضرائب عالية، إلا أنه عندما تعرض للضغوط أصبح يرزخ تحت عبء الديون بعد عام ١٨٧٥، وأخذ دائنوه يسعون للحصول على قرار ضده من المحاكم المختلطة. وكانت الأرض تباع أمام عينيه ليجد نفسه قد أصبح مستأجراً أو عاملاً في أرض الآخرين. وقد تعرض الكثير من الفلاحين لهذا المصير.

كان الاقتراض الخارجي مصدراً رئيسياً للحصول على الأموال من أجل استثمارها. ولم يقترض محمد علي وعباس من الخارج. ووضعت عراقيل أمام مصر من أجل الحصول على قروض نتيجة صدور فرمان عام ١٨٤١ الذي يجب بموجبه الحصول على موافقة الحكومة العثمانية للقروض العامة. وبناء على ذلك كان سعيد واسماعيل يفضلان الحصول على المال بقروض قصيرة الأجل. ولهذا السبب دفعا الثمن باهظاً، فقد دفعت مصر أكثر من ضعف ما دفعته الهند من رأس المال. ولاتزال المبالغ التي ساهم فيها سعيد

في مديونية مصر موضع جدل، إذ تتراوح التقديرات من أكثر من ٣ مليون إلى ١٦ مليون جنيه، ومما لاشك فيه فقد كان اسماعيل المستقرض الرئيسي. وفي عام ١٨٦٣ أعلن أن «أساس الإدارة الجيدة يتمثل في نظام الاقتصاد في الأموال»[٦]. وكان يعرف عنه أنه كان أكثر المزارعين حصافة ونجاحاً في مصر قبل تبوئه العرش. وأصبح أحد أكثر الشخصيات جدلاً في التاريخ المصري حيث انقسم الرأي بين أولئك الذين يعتبرونه مبذراً غير كفء والذين يعتبرونه مصلحاً بعيد النظر إلا أن الحظ لم يحالفه. ومن المؤكد فإن إسماعيل لم يكن محظوظاً نتيجة تورطه في أزمة الديون الأوروبية في أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر، إلا أنه من الصعب الجدال بأن مصر كانت قد حصلت على أصول ثابتة تعادل قيمتها ٩٨،٤ مليون جنيه وهو المبلغ الذي قُدِّر أنه كان مديناً به في عام ١٨٨٠. وكانت الحكومة المصرية قد أشهرت إفلاسها قبل هذا التاريخ بوقت طويل. وفي عام ١٨٧٥ لم يتمكن اسماعيل من تسديد الفائدة المترتبة على ديونه، وأرغم على إيجاد تسوية مع دائنيه. وبين ١٨٧٥ و ١٨٨٠ بذلت جهود من أجل تحديد مبلغ الدين ووضع نظام يكون مقبولاً لدى أصحاب السندات ويكون ضمن الإمكانات المتاحة لمصر. وقد شملت هذه الجهود بعثة كايف عام (١٨٧٥) وإنشاء صندوق الديون عام (١٨٧٦) لتمثيل أصحاب السندات وبعثة تموشن ـ جوبير (١٨٧٦) وتعيين اثنين من المراقبين الماليين الأوروبيين وفرض حكومة تضم عدداً من الوزراء الأوروبيين عام (١٨٧٨). وقد تركزت الجهود على تقليص الإنفاق العام وزيادة حصيلة الضرائب. وقد أخفقت جميع هذه الجهود لأنها غالت في تقدير قدرة مصر على الدفع (التي أسهم في إضعافها إلى حد كبير الجفاف والفيضانات التي حصلت في أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر) وبسبب جهود اسماعيل الحثيثة لمنع المراقبين الأوروبيين من بسط سيطرتهم التامة على موارد مصر. ولم ينجح النظام الذي وضعه الأوروبيون إلا بعد ٣٠ حزيران ١٨٧٩ عندما حل ابنه توفيق مكانه إلا أن ذلك سرعان ما أحبط في ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ مع قيام ثورة عرابي.

السودان والمغرب العربي:

تم محاكاة تطور السلطة السياسية المصرية على نحو مشوه في أصقاع أخرى من شمالي أفريقيا. كما شهدت منطقة شمال أفريقيا عناصر أخرى من التحديث رغم اختلاف الشكل. وجدير بالاهتمام عرض لمحة مقتضبة عن التطورات التي جرت في السودان وليبيا وتونس والجزائر في هذا الفصل إلا أننا لن نحاول عرض صورة كاملة كتلك التي عرضناها عن مناطق أخرى من الشرق الأدنى.

ففي السودان مارست سلطنة فونجي منذ أوائل القرن السادس عشر حكماً مطلقاً من المستنقعات الإثيوبية وحتى الشلال الثالث للنيل، إلا أنه تمكنت مجموعة من الحكام وزعماء القبائل المحلية من انتزاع السيطرة منها خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وفي الوقت نفسه، تمكنت سلطنة سودانية أخرى من الوصول إلى أوج سلطتها في دارفور. وقد ازدهرت في مناطق هاتين السلطنتين جماعات إسلامية ذات نزعة صوفية قوية. وفي مطلع القرن التاسع عشر، عززت هذه النزعة عن طريق ظهور طريقتين جديدتين وهما السمّانية التي نشأت أصلاً في المدينة كإحدى فروع الطريقة الخلواتية، والختمية وهي طريقة سودانية بحتة أسسها محمد عثمان المزغني شأنه شأن محمد بن علي السنوسي في ليبيا (انظر أدناه) الذي كان قد تتلمذ على يد أحمد بن إدريس في الجزيرة العربية. وبقيت الحركات الدينية السودانية نشطة خلال فترة احتلال مصر للسودان.

فقد قام محمد علي باحتلال السودان عام ١٨٢٠، وهو أهم حدث في تاريخ السودان خلال السنوات الثمانين الأولى من القرن التاسع عشر، طمعاً في الذهب والرقيق، ولإغلاق المنافذ المحتملة أمام مناوئيه المماليك. ودار قتال مستمر تقريباً في السودان من عام ١٨٢٠ وحتى ١٨٢٥ إلا أنه تم قمع المقاومة في عام ١٨٢٥، وأقام الحكام المصريون علاقات تعاون وثيقة مع الأعيان السودانيين. وكانت السودان بين عام ١٨٢٥ و ١٨٥٣ منطقة يسودها الهدوء. إلا أن تبوأ سعيد باشا الحكم رافقه تطوران جديدان أولهما تدفق عدد من التجار إلى المناطق الجنوبية من السودان الواقعة خارج نطاق الإدارة المصرية، وثانيهما ممارسة أوروبا ضغطاً قوياً من أجل قمع تجارة الرقيق. وقد ترك حل هاتين المشكلتين بيد الخديوي اسماعيل الذي شن حملة ضد تجارة الرقيق والتي شملت توسع النفوذ المصري إلى المناطق الاستوائية من أعالي النيل وبحر الغزال. كما بسط اسماعيل سيطرته على دارفور وباتجاه الشرق إلى البحر الأحمر واستولى على مينائي سواكن وماساوا وانتزعهما من العثمانيين في عام ١٨٦٥. وكان القضاء على تجارة الرقيق أحد جوانب سياسة التغيير الحيوية التي قام بها اسماعيل في السودان والتي شملت خططاً لم يتحقق إلا جزء منها والتي كانت تشمل مد خط حديدي وتسيير سفن بخارية وإنشاء التلغراف وتطوير زراعة القطن.

عندما أقصي اسماعيل عن العرش عام ١٨٧٩ مرت السودان في فترة من التوسع المضطرد دامت ستين عاماً وسعت الحكومة إلى التحديث فأحدثت تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية هامة في السودان. وأسهمت هذه التغييرات ـ ثورة فرضت من القمة ومن الخارج ـ في حدوث ردة فعل سودانية اتخذت شكل الثورة المهدية عام ١٨٨١.

وفي المغرب برز شكل جديد من أشكال السلطة خلال القرن الثامن عشر، عندما اعترف العثمانيون بتأسيس أنظمة سياسية محلية مستقرة نسبياً. إذ لم تكن بلدان المغرب العربي، فيما عدا المغرب، مستقلة عن السلطة العثمانية: فقد كانت ما تزال تعترف بسلطة العثمانيين الذين كان بوسعهم ممارسة درجة من النفوذ من خلال السيطرة على موارد المعدات العسكرية وإرسال الأتراك للخدمة العسكرية في بلدان المغرب العربي، ومن خلال القدرة على استغلال النفوذ الديني وعدم السماح لوصول الحكام المغاربة المتمردين إلى الموانئ. وكانت النشاطات التي يقوم بها القراصنة البربر الذين كانوا ينطلقون من موانئ مغربية ولاسيما الجزائر، السبب الرئيسي في حدوث النزاع بين الدولة العثمانية والحكومات المحلية. ورغم انتهاء عصر القراصنة وأفول نشاطهم في البحر الأبيض المتوسط خلال القرن الثامن عشر بعد أن حوصروا في مناطق محددة، إلا أن الدول الأوروبية كانت لاتزال تتذمر من ذلك رغم قيام العثمانيين ببذل محاولات هامة للحد من تزايد نشاط القراصنة. وكان تبرير القراصنة لشن هجماتهم على السفن المسيحية يتمثل في مواصلة الحرب المقدسة. إذ كان المغرب العربي يعتبر منطقة حدودية يحمل على عاتقه نظرياً توسيع حدود دار الإسلام سواء ضد المسيحيين أو الوثنيين في الجنوب. وقد وقع العثمانيون في نوع من المأزق: إذ إن توقف حملات القراصنة تلك كان يعني إنكار صفة رئيسية للدولة العثمانية. إلا أن العثمانيين كانوا يدركون تماماً أنه لايمكنهم مدهم بالموارد لمواصلة النضال. لذلك بدأوا يسعون استناداً إلى أسس تكتيكية وضمن وسائلهم المتاحة إلى الحد من علاقات دول المغرب العربي مع الدول الأوروبية. وكان من بين نتائج نشاط القراصنة تخفيض عوائد دول المغرب العربي وحدوث أزمة مالية وخاصة في الجزائر.

وفي ليبيا اعترف العثمانيون بالحكم الوراثي لباشاوات أسرة القرمانلي في مقاطعة طرابلس من ١٧١١ وحتى ١٨٣٢ مع حدوث انقطاع قصير خلال ١٧٩٣ - ١٧٩٥. وقد حاول يوسف باشا (١٧٩٥ - ١٨٣٢) الحاكم قبل الأخير من هذه الأسرة تحديث دولته، غير أن محاولاته باءت بالفشل. وفي ١٨٣٥ خلع العثمانيون خلفه علي وقمعوا المعارضة المحلية ووضعوا حاكماً مباشراً في طرابلس بقي حتى ١٩١٢. أما برقة فقد بقيت مستقلة عن السيطرة المباشرة ولذلك اختيرت كمقر للطريقة السنوسية المحافظة والمتشددة، وهي فرع من الإدريسية التي أسسها في مكة محمد بن علي السنوسي (١٧٩١ - ١٨٥٩). وقد أسست السنوسية في برقة عام ١٨٤٣. وفي عهد سعيد محمد المهدي (١٨٤٥ - ١٩٠٢) انتشرت هذه الطريقة بين بدو برقة وصحراء مصر الغربية. وربطت الطريقة نفسها بالبنية القبلية الموجودة عن طريق إقامة فروع لها في كل منطقة قبلية. وبدا السنوسيون الذين قدموا بصورة رئيسية من غربي بلدان المغرب العربي غرباء، لذلك قبلهم

النظام القبلي كقضاة. وأصبحت مراكزهم مراكز للتعليم الإسلامي والتعليم الابتدائي وموئلاً وقاعدة للقوة السياسية للسنوسية.

وفي تونس وطدت الأسرة الحسينية ـ التي حكمت حتى عام ١٩٥٧ ـ نفوذها في عام ١٧١٠، وقلصت من سلطة الإنكشارية وجذبت أتباعاً محليين. وخلال أوائل القرن التاسع عشر، شرع الباي أحمد الحسيني (١٨٣٧ ـ ١٨٥٥) في عملية تحديث شابهت في العديد من سماتها إصلاحات محمد علي في مصر. وحاول أحمد بصورة خاصة إنشاء حكومة مركزية قوية تقوم على أساس جيش جديد مدرب على الأسلوب الأوروبي، يشكل قوامه من الفلاحين ويعتمد على إدارة قوية تدعمها احتكارات وضرائب تفرض على المناطق الريفية. وبهدف جمع الأموال اللازمة، أحل الزيتون مكان الحبوب كسلسلة تصديرية رئيسية. واستهدفت الإصلاحات الأخرى إلغاء الرق وتحسين وضع الأقليات غير المسلمة. وبذل أحمد أخيراً جهوداً كبيرة للتحرر من سلطة العثمانيين، غير أن سياسته التحديثية أخفقت نتيجة عدم توافر الموارد اللازمة لتنفيذ برنامجه، كما أثار عداوة الفلاحين والأعيان ووقع تحت ضغط متزايد من الدول الأوروبية. وفي عهد خلفاء أحمد: الباي محمود (١٨٥٥ ـ ١٨٥٩)/ ومحمد الصادق (١٨٥٩ ـ ١٨٨٢) تعرضت تونس لمتاعب وقلاقل عديدة، إذ اندلعت ثورة في ١٨٦٤ وأشهرت تونس إفلاسها في ١٨٦٩ وأرغمت على قبول إشراف ممثلين بريطانيين وفرنسيين وإيطاليين على أموال الدولة. كما تعرضت للضغط الأوروبي فبدأت أولى الخطوات المتعثرة نحو إقامة نظام دستوري. وفي ١٨٥٧ أعلن الباي محمد مبادئ الوثيقة الأساسية على نهج الهمايوني العثماني، وفي ١٨٦١ وبموافقة فرنسا، أعلن خلفه عن صدور أول دستور في الشرق الأدنى أنشئ بموجبه مجلس كبير لمساعدة الباي في الحكم.

ومنذ القرن السابع عشر كان يحكم الجزائر داي يرشحه ضباط الإنكشارية. وقد أيدت الحكومة العثمانية هذا النظام رسمياً في عام ١٧١١. وكان يشارك الدايات عملياً في سلطاتهم ثلاثة بايات حكموا ثلاثة من المناطق الأربعة التي قسمت إليها الجزائر. وضمن كل منطقة يحكمها باي، كان زعماء القبائل يتمتعون بحكم ذاتي واسع النطاق ضمن مناطقهم القبلية. وفي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حدث نوع من الصحوة الدينية في الجزائر نتيجة ظهور طرق صوفية جديدة تشابه الطرق التي برزت في الجزيرة العربية والسودان. وفي مطلع القرن التاسع عشر، بذل الدايات محاولات عديدة للتخلص من اعتمادهم على الإنكشارية التي أخذت تتمرد باستمرار وأصبح السيطرة عليها أمراً صعباً. إلا أن هذه التجربة انتهت فجأة في ١٨٣٠ نتيجة احتلال فرنسا للجزائر بعد الحادثة الشهيرة في ١٨٢٧، عندما ضرب الداي القنصل

الفرنسي بمذبة فقررت فرنسا الانتقام من أجل هيبتها، مما أسفر عن احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠. وبعد أن تم لفرنسا ذلك قررت إقامة محمية كأمر واقع في المناطق الساحلية، حيث جابهت مقاومة وشنت فرنسا حرباً توسعية في ١٨٤٠. وبرزت عدة مراكز للمقاومة الجزائرية كان أبرزها بقيادة عبد القادر (١٨٠٨ - ١٨٨٣) الذي استمر حتى عام ١٨٤٧. وتواصلت المقاومة حتى بعد إلقاء القبض عليه ولم تخضع القبائل البربرية إلا حتى ١٨٥٧ وحدثت ثورة رئيسية عام ١٨٧١ ولم يوطد السلام بشكل تام إلا عام ١٨٨٤. وفي ١٨٤٨ ألحقت الجزائر بفرنسا ونفذ فيها برنامج المستعمرات. وأخذت تزداد عملية التوطين الاستعماري بعد ١٨٧١. وبحلول عام ١٨٨١ كان هناك ٣٣٦٠٠٠ أوروبي في الجزائر، وكانوا يقيمون في المدن على نحو خاص، في حين لم يكن عدد الذين يقيمون في الريف يتجاوز ١٤٠٠٠٠ شخص. وبالإضافة إلى تركستان والقرم واوكرانيا كانت الجزائر واحدة من البلدان القليلة في المنطقة التي خضعت لاستعمار أوروبي واسع شمل الاستيطان على أراضيها. وتم تجريد الكثير من المزارعين وأصحاب الأراضي من ممتلكاتهم، وتم فرض حيازات فردية، وتغيير البنية القبلية تغييراً كبيراً وانخفض عدد سكان الجزائر كما قُدِّر إلى قرابة ١ مليون نسمة بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٧٢. واعتُبر الجزائريون غير متحضرين وألغي قانون العقوبات الإسلامي وطُرد القضاة وجرى الاستيلاء على الأوقاف.

ويذكر أن المجتمع الجزائري كان أكثر مجتمعات الشرق الأدنى تأثراً خلال القرن التاسع عشر. ويجدر التنويه إلى أن بلاداً أخرى تعرضت لبرامج تحديثية كبيرة وعلى قدر مساوٍ إلى حروب مدمرة. وكان قد أثّر في الكثير منها عنصر خارجي قوي، كما أن استمرار قانون الأحوال الشخصية الإسلامي حافظ على الإبقاء على هوية المسلمين واستمرار وجود صفوة من القضاة المسلمين. وبغية التغلغل في صفوف السكان المسلمين كان على الفرنسيين التعاون مع مجموعة من المسلمين. وتم لهم ذلك من خلال الإبقاء على مجموعة هامة من أصحاب الأملاك المسلمين أي الأعيان الذين سلكوا بالطريقة المعهودة في الشرق الأدنى. ولم يتأثر المجتمع الإسلامي بعملية التحديث في الجزائر. ويبدو من المحتمل أن إضعاف الروابط القبلية أسهم في تعزيز الهوية الإسلامية.

إيران:

إن إحدى الصعوبات التي تكتنف وصف إيران في ١٨٠٠ تتمثل في تحديد أين تبتدئ وأين تنتهي بدقة، فقد كانت حدودها الغربية مع العراق وحدودها الجنوبية على الخليج محدودة جداً، لأنه رغم مطالبتها بالبحرين فلم تكن لديها السبل لدعم مطالبها.

أما حدودها الشمالية والشرقية فقد كانت أقل تحديداً ولم تكن أكيدة إلى حد كبير، فوراء الأوراس كانت إيران تدّعي سيطرتها على القوقاز وأجزاء من جورجيا، وفي الشرق وصلت مطالبها حتى عمق تركستان وأفغانستان. ونتيجة لحروبها مع روسيا ومعاهدات غوليستان (١٨١٣) وتركمانشاي (١٨٢٨) تم تثبيت حدودها الشمالية في الأوراس. وعقب الاحتلال الروسي لتركستان بين ١٨٦٤ و ١٨٨٥ أخفقت مطالبات إيران بتلك المنطقة، وبالاتفاق مع بريطانيا رسمت حدودها مع أفغانستان والهند البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومنذ ١٨٢٨ اقتصر الحكم الإيراني الفعّال على منطقة تماثل تقريباً الحدود الحالية للدولة وسيكون التركيز على هذه المنطقة أكثر سهولة بالنسبة لنا.

من الناحية الجغرافية تشكل إيران صورة غريبة، فهي أشبه بوعاء مقعّر مستدير تمثل حوافه السلاسل الجبلية التي تكاد تحيط بإيران والوعاء نفسه يمثل النجد الأوسط. والوعاء فارغ لأن النجد الأوسط يتألف بصورة رئيسية من صحراوين كبيرتين ويضم المناطق الهامة من إيران. وتهطل في الجبال أمطار كافية تسمح برعي القطعان، وزراعة مختلف المحاصيل وتعتبر الزراعة ممكنة في الأماكن الأخرى بفضل الأنهار (وهي ليست كثيرة وطويلة) أو بفضل الإنسان الذي شق القنوات لمسافة كيلو مترات عديدة لتزويد مناطق النجد الأوسط بالمياه. ورغم ذلك فلم تكن نسبة الأراضي القابلة للزراعة تتجاوز ٢٠ بالمائة تقريباً من مساحة إيران، ويقع معظم هذه الأراضي في الجزء الشمالي من البلاد. إن امتداد المواصلات في إيران وما يترتب عليه من خصائص سياسية واقتصادية يسهل تقدير سبب توزع المراكز الرئيسية للسكان حول الحافة الجبلية.

لاتعدو تقديرات عدد السكان في إيران عام ١٨٠٠ سوى تخمينات، إذ يقدر عدد سكان المنطقة بـ ٦ مليون نسمة ثلثهم تقريباً من البدو وشبه البدو. ولم يكن يقطن في المدن أكثر من ١٠ بالمائة بحيث لايزيد عدد سكان المدن على ٢٠٠٠٠ نسمة، والباقي من الزراعيين المستقرين. وهذه النسب تماثل النسب السائدة في العراق. ويقدر عدد السكان الإجمالي في ١٩٠٠ بـ ١٠ مليون نسمة. وهذا يمثل نسبة نمو في عدد السكان أدنى بكثير من النسبة التي كانت سائدة في مصر وأقاليم الدولة العثمانية الأخرى. وكان نمو السكان في المدن بطيئاً. ولم يزدد عدد سكان المدن الكبيرة قبل عام ١٨٧٠. وقد عوض تنامي مدينتي تبريز وطهران انخفاض عدد سكان أصفهان وشيراز. وبعد ١٨٧٠ حصلت زيادة في عدد سكان المدن ولاسيما في طهران حيث وصل عددهم إلى ٢٥٠٠٠٠ نسمة في ١٩٠٠. ويشير تدني نسبة البدو إلى الربع إلى حدوث نوع من الاستقرار، رغم أنه ليس من الحكمة التعويل كثيراً على هذه التقديرات.

كان معظم السكان من المسلمين. وكان عدد السكان غير المسلمين ضئيلاً وغير ذي أهمية، رغم أن الجالية الأرمنية الصغيرة لعبت دوراً هاماً بعض الشيء في عالمي التجارة والمال. وكانت النسبة الغالبة من المسلمين من الشيعة، وكانت هناك بعض التقسيمات الهامة ضمن الشيعة بين مجموعات مختلفة من الطوائف التقليدية والصوفية التي سنبحثها بشيء من التفصيل فيما بعد. كما كانت هناك جماعات سنية كبيرة بين عرب الخليج والبلوشيين في الجنوب الشرقي، والأكراد في غربي إيران، رغم عدم وجود أهمية سياسية كبيرة لأي من هؤلاء. ومن الناحية اللغوية كانت هناك مجموعات كبيرة من غير الناطقين بالفارسية، وذلك حسب الطريقة التي يتم فيها تصنيف اللهجات الإيرانية، وربما كانت هذه تشكل الأغلبية في ١٨٠٠. وكان من بينهم البلوشيين والأكراد والناطقين بالعربية في الجنوب والجنوب الغربي، ومجموعات كبيرة من الناطقين بالتركية ولاسيما أتراك أذربيجان. غير أنه لايوجد دليل يثبت أنه كان للاختلافات اللغوية أية أهمية سياسية إذ كانت الفارسية لغة الإدارة واللغة الأدبية الرئيسية.

من الناحية السياسية كان يحكم إيران القاجاريون، وهم أسرة تنحدر من قبيلة تركية تمكنت من الوصول إلى السلطة في أواخر القرن الثامن عشر عندما قضى مؤسس أسرة قاجار على أسرة زاند من جنوبي إيران، وأسس عاصمة له في طهران. وفي ١٨٠٠ كان يمثل الأسرة فتح علي شاه (١٧٩٧ ـ ١٨٣٤) الذي استولت أسرته على معظم الولايات. وساعد القاجاريين مجموعة من البيروقراطيين الذين كانوا يتمسكون بالتقاليد القديمة وينتمون إلى أصول مختلفة، إلا أنهم كانوا في معظم الأحيان يتمتعون بالقدرة والكفاءة.

ورغم حدوث عدد من التغييرات في إيران خلال القرن التاسع عشر، فقد كانت بعيدة عن التغييرات التي حدثت في الدولة العثمانية أو في مصر، وهو عامل هام جداً بالنسبة لمستقبل تطور المنطقة. والسؤال الرئيسي الذي يمكن أن يشكل الأساس في دراسة التاريخ الإيراني خلال هذه الفترة هو لماذا أخفقت إيران في اتباع نفس أسلوب التحديث الذي أتبع في الإمبراطورية العثمانية أو في مصر. فقد أبرزت دراسة تطور تلك الدول نموذجين مختلفين تماماً من التحديث، وهما التحديث العسكري الذي تميزت به الإمبراطورية العثمانية ومصر خلال تلك الفترة وحتى ١٨٤١، والتحديث الاقتصادي الذي ميّز تطور مصر بعد ١٨٤١ ولاسيما من الستينيات من القرن التاسع عشر. وسيكون من المفيد البحث أولاً فيما حققته إيران في هذين المجالين.

كما عزمت الإمبراطورية العثمانية على تحديث قواتها العسكرية وفق النموذج الأوروبي في وجه التهديد الروسي، كذلك فعلت إيران ضمن ظروف مماثلة خلال أوائل

القرن التاسع عشر. فقد أخذ المبادرة عباس ميرزا والي أذربيجان وولي عهد عرش قاجار الذي كان مسؤولاً بصورة رئيسية عن الحرب مع روسيا. وبمساعدة الفرنسيين أولاً ومن ثم المدربين البريطانيين بدأ ينشئ قوة من المشاة والمدفعية المنظمة وأنشأ جيشاً لا بأس به. ورغم تعرضه لهزيمة على يد الروس في ١٨١٢ في أسلانداز فقد تمكن من البقاء متماسكاً فيما بعد. غير أن هذه المبادرة تبددت رغم بذل الحكام والبيروقراطيين الإيرانيين محاولات عديدة لإحيائها نظراً لأن إيران لم تمتلك قط قوة تماثل قوة الجيش العثماني. وتوفي عباس ميرزا في ١٨٣٣ دون أن يتبوأ العرش. وقام ابنه محمد شاه بإحياء المبادرة العسكرية بمساعدة البريطانيين في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، إلا أن قوته تفككت بعد الهزيمة التي لحقت بجيشه في هيرات عام ١٨٣٨. وتعاقبت البعثات الفرنسية والنمساوية وقدمت مخططات جديدة إلا إنها لاقت إهمالاً بعد سنة أو سنتين. وفي نهاية هذه الفترة، كان الجيش الإيراني يوجد على الورق فقط إذ كان كل ما أمكن حشده في الميدان لايتجاوز بضعة آلاف من الجنود المهلهلين السيئ النظام والعتاد الذين لم تكن تدفع لهم رواتب جيدة. فقد كتب أحد الرحالة البريطانيين الذي زار إيران في ١٨٨١[٧] «يتسم الجندي الفارسي بعدم النظافة والإهمال والجهل الفني والعجز إلى حد كبير بشكل لايمكن لأي مخيلة عسكرية أو مدنية تصوره».

وأنشأ الحكام الإقليميون قواتهم لشن حملاتهم الخاصة بهم. وفي نهاية القرن كانت القوة الوحيدة في إيران هي لواء القوزاق المكوّن من ٢٠٠٠ رجل بقيادة ضباط روس، والتي أنشئت في السبعينيات من القرن التاسع عشر. إن الدينامية الرئيسية لإنشاء جيش وتدريبه وتجهيزه وتمويله لم تكن متوفرة على الإطلاق في إيران.

كما فشلت إيران في تحقيق أي تقدم هام في مجال التحديث الاقتصادي. وكان السبب الرئيسي لهذا الفشل عدم إحداث تطور هام في شبكة المواصلات، ومن المعروف أن إيران كانت قد أفادت بعض الشيء من الملاحة البخارية على الخليج وبحر قزوين في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر وبعدها، وعلى نهر قارون منذ ١٨٨٨ بالإضافة إلى دخول التلغراف في الستينيات من القرن التاسع عشر إلى إيران إلا أنه لم تحدث حركة قوية في بناء الموانئ وشق الطرق. والأهم من كل ذلك مد خط حديدي خلال القرن التاسع عشر. ونظراً لعدم توفر وسائل لنقل السلع السائبة إلى داخل معظم المناطق في إيران وخارجها، لذلك بقي الإنتاج موجهاً للأسواق المحلية أو لإنتاج الكفاف، باستثناء في مناطق قليلة كانت لها منافذ على شبكات مواصلات بلدان أخرى. وفي الشطر الأخير من القرن التاسع عشر، حدث تطور جديد في بعض المناطق على المحاصيل النقدية من بينها زراعة الأرز وإحياء إنتاج الحرير في جيلان. إذ أن المنفذ إلى بحر قزوين جعل النقل

أسهل وأصبح من الممكن وصول القطن من الإقليم الشرقي من خراسان إلى الأسواق الروسية من خلال استخدام الخط الحديدي عبر قزوين، وأصبح بالإمكان تصدير الأفيون في الجنوب عبر الخليج. ولو لم يتم ذلك لأرغمت إيران على الاعتماد على التصدير على أساس نسبة السعر إلى الوزن المرتفعة لتغطية تكاليف النقل بواسطة الحيوانات. والجدير بالذكر فإن التطور الصناعي الهام الوحيد في إيران كان يتمثل في صناعة السجاد التقليدية اليدوية التي كانت ذات قيمة عالمية.

من حيث النسب المئوية حصلت زيادة ملحوظة في التجارة الإيرانية الخارجية خلال القرن التاسع عشر. ويقدر أحد الباحثين تلك الزيادة باثني عشر ضعفاً من حيث القيمة الحقيقية بين ١٨٠٠ و ١٩١٤. وكانت هذه الزيادة ملحوظة على نحو خاص بين ١٨٧٥ و ١٩١٤. وارتفعت التجارة مع الخليج (لاسيما مع الهند البريطانية) من ١،٧ مليون جنيه إلى ٤،٥ مليون جنيه والتجارة مع روسيا من زهاء ١ مليون إلى ٩،٤ مليون جنيه. ويتضح أن شيئاً من الانتعاش قد حصل في قطاع التجارة الدولية، وينعكس هذا العامل في نهوض طبقة التجار التي أصبحت إحدى العناصر الرئيسية المطالبة بالتغيير في نهاية القرن التاسع عشر. ومن الأمثلة الجيدة على بروز بعض التجار الإيرانيين الجدد، نذكر حاجي محمد حسن أمين الزرب الذي امتدت اهتماماته من التجارة إلى الاستثمارات في المصارف والصناعة والمناجم، بل وحتى إلى مد خط حديدي قصير لمساعدته في تطوير مناجم فلزات الحديد التي كان يمتلكها. وقد حقق ربحاً كبيراً نتيجة انتعاش الحرير في جيلان في القرن التاسع عشر. وذكر أنه حقق ثروة تقدر بـ ٢٥ مليون تومان (٧ مليون جنيه إسترليني).

رغم وجود عدد من الأثرياء الإيرانيين الذين كان بعضهم يرغب في استثمار أمواله في التنمية الاقتصادية، كانت تعوز إيران المؤسسات القادرة على حشد الموارد الداخلية. إذ لم يتم إنشاء مصرف حتى عام ١٨٨٨ وبقي نظام القروض بدائياً حتى ١٩١٤ وكان موجهاً نحو تمويل التجارة الدولية وليس الاستثمارات المحلية. وكان الاستثمار الحكومي أو الاقتراض من الخارج البديل لاستثمار رأس المال الخاص. ولم يكن الاستثمار الحكومي احتمالاً جاداً، فقد أظهرت العائدات التي كانت متدنية على الدوام بالنسبة للدخل القومي انخفاضاً في القيمة الحقيقية خلال القرن التاسع عشر. وكان الاقتراض الخارجي يتم إما عن طريق الوكالات الحكومية أو بوسائل خاصة. ولم تلجأ إيران إلى الاقتراض الحكومي إلا في نهاية القرن التاسع عشر وكانت المبالغ المقترضة ضئيلة (في عام ١٩١٤ بلغ إجمالي الدين الخارجي أقل من ٧ مليون جنيه بالمقارنة مع حوالي ٢٠٠ مليون جنيه لكل من الإمبراطورية العثمانية أو مصر) واستخدمت الأموال بصورة رئيسية لتمويل

رحلات الشاه إلى الخارج أو لدفع تعويضات للامتيازات الملغاة. وفشلت إيران في جذب مبالغ كبيرة من رأس المال الخاص. وفي ١٨٧٢ بذلت جهود من خلال الامتياز الذي منح لرويتر من أجل الشروع في تنمية اقتصادية على نطاق واسع، يشمل السكك الحديدية والمناجم والمصارف إلا أن هذا الامتياز ألغي في السنة التالية. وفي جميع الأحوال كان هذا الامتياز يشكل صفقة سيئة لإيران وأعطيت امتيازات كبيرة لشركات رأسمالية صغيرة غير قادرة على تنشيط التنمية الاقتصادية على النطاق المطلوب من الامتياز. وأدت المباحثات بشأن الامتيازات إلى عرقلة حدوث تنمية جديدة لسنوات عديدة، وكانت الامتيازات الأخرى أقل بكثير من حيث الحجم.

مع استثناء قطاع التجارة الخارجية الضئيل لم يكن ثمة حافز اقتصادي للتحديث بالمقارنة مع الحافز الذي أتاحه القطن في مصر أو تركستان. فقد بقيت إيران دولة اقتصادية تقليدية تعتمد بشكل أساسي على زراعة الكفاف أو الإنتاج للأسواق المحلية وزراعة المراعي، وفي المدن على الصناعات الحرفية المألوفة. كما لم تشهد إيران أية تغييرات هامة في البنية الاجتماعية. فقد كانت مسيرة تطوير التعليم أكثر بطءاً من التطوير الذي حدث في المناطق البعيدة إلى الغرب. ورغم أن إيران أرسلت أولى بعثاتها الطلابية إلى إنكلترا في عام ١٨١١، إلا أنه لم يكن لديها سياسة متناسقة في السنوات اللاحقة بالمقارنة مع السياسة التي اختطها محمد علي. وكان معظم الإيرانيين الذين درسوا في الخارج قد فعلوا ذلك على نفقتهم الخاصة. ولم يطرأ تغير رئيسي على نظام التعليم في إيران. وفي ١٨١٥ أنشئت دار الفنون على الطراز الفرنسي الحديث من حيث التنظيم والمناهج واستقدام بعض الأساتذة الأجانب. كما كانت تدرس موضوعات عسكرية، وكان هذا المعهد من حيث الجوهر مدرسة للنخبة لتأهيل كبار موظفي الدولة والضباط. ثم أضيفت معاهد متخصصة أخرى، ففي عام ١٨٧٣ أنشئت مدرسة للغات. وفي ١٨٨٣ و١٨٨٦ أنشئت كليات عسكرية وفي ١٩٠٠ أنشئت كلية للزراعة وفي ١٩٠١ أنشئت مدرسة للعاملين في الخدمة الخارجية. لقد انحصرت هذه التطورات بإنشاء مدارس تدريبية عالية التخصص، وجاءت بعد خمسين سنة تقريباً بالمقارنة مع التطورات المشابهة التي حصلت في الإمبراطورية العثمانية وفي مصر. ولم يطرأ أي تطور هام في مجال التعليم في المستويات الأدنى، وكانت تتركز الجهود المبذولة في هذا المجال على مجموعة من العلماء الدينيين المتنورين الذين قاموا بتأسيس مدارس عصرية خاصة منذ التسعينيات من القرن التاسع عشر. وكان ثمة نشاطات تبشيرية بين صفوف المسيحيين على يد الكنيسة المشيخية البروتستانتية الأميركية في الشمال، والكنيسة الإنجليكانية في الجنوب. ولم تجر أية إصلاحات قانونية على غرار تلك التي جرت في

أماكن أخرى: إذ بقيت إيران تدور في دوامة الصراع حيث لم تجد حلاً بين الشريعة وقانون الدولة. وكان القضاء بيد رجال الدين. ورغم افتتاح مطبعة في ١٨١٢ وتأسيس أول صحيفة في ١٨٣٧، فقد بقيت المطبعة والمطبوعات في إيران متخلفة بكثير عن مثيلاتها في البلدان المجاورة.تبقى أمامنا محاولة تفسير سبب عدم تطور إيران على نموذج الإمبراطورية العثمانية ومصر خلال القرن التاسع عشر. فقد أوردنا عدداً من العوامل، وخاصة جغرافية البلاد التي جعلت من تطوير شبكة مواصلات كافية أمراً شديد الصعوبة وباهظ التكاليف، مما قيّد سيطرة الحكومة على المناطق. كما كان العدد الكبير من السكان القبليين يشكل عائقاً هاماً. وقد أثبتت التجربة أن قوات البدو التقليدية لم تكن على مستوى القوات النظامية المجهزة بأسلحة حديثة. وصحيح أنه رغم أن هؤلاء البدو كانوا جيشاً سيئ التنظيم والتجهيز، إلا أنهم كانوا يشكلون قوة منيعة نتيجة سرعة تحركهم وقدرتهم على تحمل المشاق أمام جيش سيئ التنظيم. وثمة عامل آخر كنا قد ذكرناه وهو عدم وجود أقليات سكانية هامة كان من الممكن أن تقود مسيرة التنمية الاقتصادية والتجارية كما فعل اليونانيون والأرمن في الإمبراطورية العثمانية أو الأقليات الأجنبية التي قطنت في مصر أو اليهود في العراق. وكان من بين الخصائص الهامة الأخرى لوجود الأقليات في الإمبراطورية العثمانية الاهتمام الذي تمكنت من جذبه من الدول الأوروبية. إذ رغم أن هذا الاهتمام سبب ارتباكاً كبيراً للعثمانيين، إلا أنه وفرّ كذلك أساساً للضغط من أجل التغيير في الحكومة العثمانية ومؤسساتها التي استجاب لها العثمانيون، فلم يوجد مثل هذا الاهتمام في إيران وثمة فرق آخر بين إيران والبلدان الأخرى يتمثل في أن إيران كانت شيعية في حين كانت البلدان الأخرى سنية. فقد وجد البعض في هذا الفرق تفسيراً لفشل إيران في عملية التحديث. وقد تم التأكيد على نقطتين. إحداهما نفسية تقول بأن الشيعة «أكثر انقطاعاً إلى الزهد بالحياة الدنيا» من السنة وأقل حباً للنظام وأكثر إلهاماً لذلك فإنهم يميلون على نحو أقل إلى التطور المادي. أما النقطة الثانية الأكثر تحديداً فتتعلق بدور الزعماء الدينيين الشيعة بشكل عام وفي إيران بشكل خاص. إذ يذكر أن رجال الدين الإيرانيين كانوا يتمتعون بقوة ونفوذ أكبر من نفوذ رجال الدين في المناطق السنية، وكانوا يستخدمون نفوذهم للوقوف في وجه التحديث بصورة عامة، ومقاومة جهود الحكومة الرامية إلى التغيير على نحو خاص. وكانت كراهية رجال الدين للحكومة مستمدة من عاملين: إيديولوجي ومادي. فمن الناحية الإيديولوجية، يعتقد معظم المجتهدين أن الحكومة غير شرعية، وذلك لأن السلطة لايملكها بشكل صحيح إلا «الإمام المنتظر» أي الإمام الثاني عشر محمد المهدي الذي اختفى في عام ٨٧٣ م، ولكنه لايزال يحكم العالم دون أن يُرى. وبقيت في الإمام قوى

معينة ولايمكن أن تؤول إلى أحد. إلا أن السؤال المطروح هو من يجب أن يقوم بإدارة الحياة البشرية اليومية وتنظيمها؟ وجواب أغلبية رجال الدين عن هذا السؤال واضح، وهو المجتهدون أنفسهم الذين يعتبرون أكثر الناس قدرة وصلاحية للقيام بذلك نتيجة إطلاعهم العميق ومعرفتهم بأوامر الله وفق الشريعة. وإن مطالبات الحكام العلمانيين للاضطلاع بهذه الأمور أمر غير سليم ويجب مقاومته. أما من الناحية المادية، فقد أدى اهتمام رجال الدين بها إلى معارضة الحكومة. فقد كانوا يحصلون على الأموال من الإسهامات التي يقدمها المؤمنون، ومن نشاطاتهم الشخصية التي تشمل التجارة وريع الأوقاف وخاصة الدخل الضخم الذي تدره عتبة (مزار) الإمام رضا في مشهد. وإن أي محاولة من الحكومة لزيادة نشاطها في التحديث يعني بالضرورة تقليصاً فعلياً لنفوذهم (في مجال القانون والتعليم) ولدخولهم. ويذكر أن رجال الدين أدركوا أن التحديث يشكل تهديداً لمصالحهم ونفوذهم وتهديداً لإيران والإسلام الشيعي، لأن ذلك كان يعني تبني الوسائل التنظيمية التي يتبعها الكفار وقبول المستشارين الكفار. كما يذكر وجود عاملين آخرين دعما نفوذ رجال الدين: إذ كانوا يحصلون على دعم الجماهير لهم وخاصة في المدن، ولم يكن بوسع الحكومة منافستهم على هذا النفوذ وذلك لأن العتبات المقدسة الشيعية الرئيسية وكبار المجتهدين كانوا بعيدين عن متناولهم نظراً لوجودهم في العراق.

إن هذه المناقشات والحجج مقنعة من الناحية النظرية وليس من الناحية العملية. ففي المقام الأول، لم يكن جميع رجال الدين يقبلون بالفكرة النظرية المتمثلة في ممارسة السلطة في غياب الإمام المنتظر. فقد كان بعضهم يرى أنه يجب أن تلعب الحكومة دوراً ما، ومن الناحية الثانية فمهما كانت آراؤهم النظرية، فقد اعتقد معظم المجتهدين الشيعة أنه يجب على المرء في هذا العالم المليء بالشرور والآثام أن يقبل فكرة عدم التوصل إلى الكمال، ولذلك اعتمدوا مبدأ أهون الشرين. فإذا ما وفّر الحاكم المسلم سبل العيش الكريم للمسلمين الصالحين، فإنه يستحق عندئذ طاعة المسلمين له، وإلا لسادت الفوضى، وهذا أمر في غاية السوء وأن القليل من الظلم واللامساواة خير من انتشار الفوضى. وفي هذا الصدد، يمكن أن تتفق آراء الشيعة مع آراء الفقهاء السنة. وثالثاً لم تكن جميع مصالح رجال الدين المادية تتعارض مع مصالح الدولة. فقد كان ثمة عدد كبير من أفراد الطبقات الدينية البارزة يعتمدون على رعاية الدولة لهم مثل الإمام جمعة في طهران. وكان مورد كل أفراد رجال الدين يعتمد على تماشي مصلحتهم مع مصلحة الدولة أو تعارضها معها. ولدى دراسة السجلات، يتبين أنه لم يكن جميع رجال الدين معارضين لعملية التحديث أو للحكومة. إذ لم يبد العلماء اعتراضاً على «النظام الجديد» الذي وضعه عباس ميرزا والذي عرضه بحذر باعتباره إحياء لممارسات قديمة وليس باعتباره إبتكاراً. فقد كان هناك

عدد من العلماء الذين قادوا مسيرة تحديث التعليم في التسعينيات من القرن التاسع عشر، كما تعاونت الدولة مع رجال الدين في قمع حركة البابية.

نشأت حركة البابية من فكرة نظرية في المذهب الشيعي تتعلق بالطريقة التي أصبحت فيها معرفة الإمام المنتظر ممكنة، والتي تؤكدها إحدى الطرق الشيعية وهي الشيخية التي تركز على فكرة الشيعي الكامل، وهو كائن نقي خالٍ من الخطايا، ويمكن أن يكون وسيلة «باباً» للإمام المنتظر. وفي ١٨٤٤ ادعى ميرزا علي محمد، وهو شاب ينتمي إلى عائلة من كبار التجار في شيراز بأنه الباب، وبدأ ينشر هذا الإدعاء. واعتبر المذهب الشيعي هذا الإدعاء كفراً وإلحاداً، وعمل على قمع هذه الدعوة والقضاء عليها. وبذلك تعاون رجال الدين مع الدولة التي أصبحت تخشى من عنصر الاحتجاج الاجتماعي والسياسي الذي تسرب إلى حركة البابية. وأعدم الباب في ١٨٥٠ وتم قمع أتباعه بلا هوادة.

لقد تأثر بحث دور رجال الدين في إيران القاجارية بالمناقشات النظرية، وبظهور دليل تزعّم الحركة المناوئة للحكومة خلال ١٨٩٠ ـ ١٩٠٦ التي قادها رجال الدين. وتبين أن الدور الذي لعبه رجال الدين يشوبه غموض أكبر من الرأي البسيط القائل إنهم كانوا المناوئين الرئيسيين لعملية التحديث الذي يفترضه المرء. ففي بعض الأحيان، كان عدد من رجال الدين يتعاونون مع الدولة في جهود الإصلاح، وفي أحيان أخرى كانوا يبدون معارضتهم لها. وثمة شكوك في أن الشيعية ودور رجال الدين يفسران فشل عملية التحديث في إيران.

وثمة عامل آخر يجب أخذه في الاعتبار وهو دور أسرة القاجار. فخلال تلك الفترة تبوأ العرش ثلاثة شاهات: شاه فتح علي (١٧٩٧ ـ ١٨٣٤) وشاه محمد (١٨٣٤ ـ ١٨٤٨) وشاه ناصر الدين (١٨٤٨ ـ ١٨٩٦). ولم يكن ثمة نظام عام للخلافة متفق عليه. فقد تدخلت بريطانيا وروسيا لدعم تنصيب محمد في ١٨٣٤، وناصر الدين في ١٨٤٨ على العرش. وفي مثل هذه الظروف كان المتنافسون على تبوء العرش يسعون للحصول على دعم خارجي. ومما لاشك فيه، فقد أدى ذلك إلى إضعاف الحكومة. ففي ١٨٣٤، نشبت حرب أهلية قصيرة. إلا أنه من الصعب الاعتقاد بأن مسألة تبوء العرش كانت عاملاً أساسياً في ضعف الحكومة ـ فقد كانت مصر والإمبراطورية العثمانية تعانيان كذلك من بعض المشاكل، ومما يعوض ذلك بعض الشيء، دوام فترة حكم هؤلاء الحكام لفترات طويلة. وكان الحكام القاجار رجال قادرون وأذكياء، إلا أنهم تعرضوا لنقد شديد نتيجة مواقفهم الضعيفة والطائشة تجاه الحكومة. ومن المؤكد فقد كانوا يتمسكون

بالتقليد القديم الذي يؤكد على نقيض شخصية هنري الرابع الشيكسبيرية أن الملك يعني التسلية والمتعة. فقد أمضى القاجاريون الأوائل جلّ وقتهم في الصيد، ولم تكن طهران بالنسبة لهم سوى العاصمة الشتوية. أما في الصيف، فقد كان فتح علي يعيش حياة البداوة. أما القاجاريون الأواخر فقد تنامت لديهم رغبة جامحة في السفر إلى خارج البلاد. ولم يكن آخر شاه من أسرة القاجار «شاه أحمد» يغادر أوروبا. وبالرغم من ذلك فلا بد أنهم كانوا يحصلون على أفكار جديدة، وكانوا واعين للمشكلات التي كانت تواجهها إيران. وكان جميعهم يرغب في رعاية مشروعات تحديثية: إلا أن ضعفهم كان يكمن في فشلهم في إكمال هذه المشروعات ويمكن القول إنه نادراً ما كان في سلطتهم تنفيذ تلك المشروعات، إذا ما أخذنا رغبة الحكومة الإيرانية بالاعتبار.

كان عدد أفراد أسرة القاجار كبيراً جداً، وكانوا يمنحون مناصب هامة في البلاط والمقاطعات. ففي حين كان البيروقراطيون يتبوأون حكم المقاطعات في الإمبراطورية العثمانية ومصر، كانت هذه المناصب في إيران بيد النبلاء القاجاريين الذين كان لكل واحد منهم بلاطه الخاص به ويقوم بتنفيذ سياسته الخاصة. بل كانوا يسيطرون على السياسة الخارجية. فقد كانت العلاقات مع العثمانيين تُعهد إلى حاكم كرمنشاه، والعلاقات مع الروس إلى حاكم أذربيجان التي كانت أكثر المقاطعات أهمية وثراء والتي كانت تمنح دائماً لولي العهد. أما العلاقات مع أفغانستان فقد كانت بيد حاكم خراسان، والعلاقات مع بريطانيا بيد حاكم فارس وهي المقاطعة الشاسعة التي كانت تضم معظم جنوبي إيران. وكان هؤلاء الحكام الإقليميون حكاماً مطلقين ولم يكن بالإمكان توجيه الأوامر إليهم: فقد كان ذيل السلطان حاكم أصفهان لمدة تقارب الأربعين عاماً، أكثر الحكام نفوذاً في إيران خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر، إذ كان يمتلك قوة عسكرية أقوى بكثير من قوة الشاه. وكان لكل حاكم إقليمي عملاء في البلاط كانوا يقاومون أية محاولة لتقوية نفوذ الحكومة المركزية على حساب الأقاليم. كما كانت هذه الفئات المتواجدة في البلاط، والتي كانت تتلقى رواتب وتعويضات لقاء مهامهما تميل نحو معارضة الإصلاحات التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض دخلهم ونفوذهم. وإذا ما أخذنا جغرافية إيران بالاعتبار، نرى بسهولة كيف يمكن للحكومة أن تنفذ نظاماً مركزياً دون استثمار مسبق لشبكة المواصلات، غير أن النظام اللامركزي كان يعمل ضد التحديث. إذ كان الحكام الإقليميون يعارضون تعزيز السلطة المركزية، كما كانت الحكومة المركزية تمنع أي حاكم إقليمي لكي يصبح منافساً كبيراً للشاه.

يتمثل أحد العوامل الأساسية في تحديث الإمبراطورية العثمانية في انكباب رجال

الدولة المدنيين والعسكريين على عملية الإصلاح. إلا أن الحال لم يكن كذلك في إيران خلال القرن التاسع عشر. فقد كان التقليد البيروقراطي الإيراني قديماً، وكان النظام منفتحاً بشكل يثير الدهشة أمام الموظفين المؤهلين من مشارب شديدة التباين: إذ كان أبناء كبار الأعيان وأبناء الخدم يحتلون مناصب عليا، وظهرت مجموعة من المصلحين من بين صفوف رجال الدولة: فقد أخذ ميرزا أبو القاسم خان قائمقام (في الواقع كبير الوزراء) عباس ميرزا على عاتقه عملية الإصلاح، كما فعل ميرزا تقي خان الأمير كبير كبير وزراء ناصر الدين (١٨٤٨ - ١٨٥١) الذي اقترح إدخال عدة إصلاحات إلى الجيش والإدارة والتعليم والتنمية الاقتصادية. وقد تعرض هذان الوزيران إلى معارضة من حاشية البلاط التي انتابها القلق وتخلى عنهما سيداهما واغتيلا. وفي عهد حاجي ميرزا حسين، شرع صباح سالار (١٨٢٧ - ١٨٨١) الذي شغل منصب كبير الوزراء من عام ١٨٧١ وحتى ١٨٧٣ في برنامج بعيد المدى يشمل إصلاح الجيش والإدارة ونظام الضرائب والقانون والتنمية الاقتصادية. وكان صباح سالار المسؤول عن امتياز رويتر. وشأن الأمير كبير الذي قام بزيارة روسيا والإمبراطورية العثمانية، عاش صباح سالار خارج إيران بعد أن عمل في الخدمة الخارجية في كل من الهند وروسيا والإمبراطورية العثمانية. وقد أعجب صباح سالار بشكل خاص بإصلاحات «التنظيمات» التي بنى على أساسها مخططاته. ولكنه شأن المصلحين الآخرين، وقع ضحية القوى التي كانت تعارض الإصلاح وتمكن تآلف يضم عدداً من رجال الدين ورجال حاشية البلاط وروسيا من طرده.

إن تاريخ المصلحين البيروقراطيين في إيران يطرح ثلاث ملاحظات: الأولى أنهم كانوا أقل كفاءة بكثير من نظرائهم في الإمبراطورية العثمانية. فعلى الرغم من اهتمام هؤلاء الرجال بالإصلاح، إلا أنهم لم يلتزموا به. فقد كتب أحد الوزراء المتعاطفين مع قضية التغيير يقول: «نحن الخدم نملك كل أنواع الامتيازات والرواتب العالية جداً ونعيش حياة مليئة بالرغد والرفاه وقد حان وقت التسكع واللهو»[٨]. وقد أشار ميرزا آغا خان نوري، كبير وزراء ناصر الدين الذي جاء بعد الأمير كبير على سيده أن لايشغل باله بالإصلاح العسكري وسأله: «لماذا تريد أن تشغل نفسك بمراقبة الجيش وهو يتدرب، خذ بضع نساء واستمتع بوقتك عوضاً عن ذلك»[٩]. وكان الكثيرون يرفضون الاعتراف بوجود خلل كبير في إيران كما قال صباح سالار متذمراً: «نعتقد أننا وصلنا إلى أعلى درجات التقدم، ولم يعد أمامنا شيء نفعله أو تقلق بشأنه»[١٠]. أما الملاحظة الثانية فتتمثل في أن المصلحين كان يعوزهم هدف واحد متماسك. فقد بقي صباح سالار وزيراً للحربية لمدة سبع سنوات بعد أن كان رئيساً للوزراء، ولم يحقق أي شيء يذكر باستثناء إنشاء لواء

القوزاق الذي بقي في حالة قصور حتى تاريخ تخليه عن منصبه. بيد أنه اكتسب شهرة لانظير لها في الفساد. وكان لدى مصلح آخر، هو ميرزا علي خان أمير الدولة (١٨٤٤ - ١٩٠٤) سكرتير خاص يدعى ناصر الدين لمدة ثلاثة وعشرين عاماً، خطط إصلاحية كثيرة إلا أنه حقق في الوقت نفسه ثروة طائلة من مكتب البريد ودار سك العملة. أما الملاحظة الثالثة، فتتمثل في أنه لم يكن لدى المصلحين القوة الكافية لفرض أنفسهم على مناوئيهم ولاسيما فئات بلاط قاجار. كما كان ميرزا علي أصغر خان سكرتير السلطان وزيراً فاسداً وممقوتاً والذي كان يعتبر الشخصية الرئيسية في التسعينيات من القرن التاسع عشر وكانت لديه مخططات إصلاحية واقعية إلا أن الكثير من جهودها خنقت في مهدها بسبب معارضة منافسه كمران ميرزا بن ناصر الدين. فقد أدت سيطرتهما على جوانب مختلفة من الإدارة إلى شل الحكومة الإيرانية في نهاية الأمر.

أما العامل الأخير الذي يقال بأنه ساهم في عدم حدوث تطور في إيران فهو النفوذ الخارجي. إذ يزعم أن عدم التطور في إيران يوافق مصالح روسيا وبريطانيا لإبقاء إيران منطقة فاصلة ضعيفة بينهما، وأن تدخلهما المستمر في شؤونها أعاق عملية التطور في إيران، إذ انحازتا إلى جانب الفئات المحافظة وساهمتا في إسقاط الإصلاحيين. ثمة شيء من الحقيقة في هذه المقولة. إذ من المؤكد أن روسيا لم تكن تريد أن ترى إيران وهي تزداد قوة. فمن الناحية السياسية، كان بوسع إيران القوية أن تهدد النفوذ الروسي على رعاياها المسلمين في القوقاز وتركستان: ومن الناحية الاقتصادية، فإن بقاء إيران متخلفة لن يمكنها من منافسة روسيا في أسواق شمالي إيران، وذلك لأسباب جغرافية. أما وجهات النظر البريطانية فقد كانت أكثر اختلاطاً وتشويشاً. فقد كانت بريطانيا ترى أنه يمكن خدمة مصالحها على نحو أفضل بواسطة إيران القوية التي ستكون بمثابة منطقة عازلة أفضل في وجه الزحف جنوباً نحو الهند أو روسيا، كما ستوفر ميداناً أفضل للمؤسسة الاقتصادية البريطانية، ومن الناحية الأخرى، فقد أظهرت التجربة أنه يمكن لإيران الأكثر قوة أن تثبت مواقعها في مواجهة أفغانستان أو الخليج، كما هو الحال بالنسبة لروسيا ولذا فستعمل ضد المصالح البريطانية. والأهم من كل ذلك، فإن بريطانيا لم تكن لتساعد إيران لتصبح قوية لو لم يكن هناك نفور من جانب روسيا. لذلك ورغم أن بريطانيا كانت تتبع في بعض الأحيان سياسات تهدف إلى تحديث إيران، وفي أحيان أخرى، كانت تعارض إدخال تغييرات يمكن أن تؤدي إلى حدوث صدام مع روسيا حيث ستكون بريطانيا في وضع غير مميز. إلا أن وجود بريطانيا وروسيا عاد ببعض الفوائد التعويضية على إيران، ولاسيما في مايتعلق بتطور التجارة الدولية والقضاء على الاضطرابات الداخلية (كما هو الحال في مسألة الخلافة على العرش) وفي مجال الأمن

في المنطقة من خلال احتواء النزاعات التي حصلت مع الإمبراطورية العثمانية وإيران. إذ أن رسم الحدود الإيرانية بطريقة سلمية كان يعتبر مكسباً كبيراً. إلا أنه يبدو من الواضح أن الهدف النهائي لتصرف الدولتين العظميين في إيران كان يرمي إلى إعاقة التغيير. ولإثبات ذلك لايوجد مثال أوضح من قضية تطوير السكك الحديدية. فقد حالت روسيا دون حدوث أي تطور هام في مجال السكك الحديدية في إيران إلى درجة أن روسيا عارضت مد أي خط حديدي في إيران في التسعينيات من القرن التاسع عشر. وأخفقت المحاولات التي بذلتها إيران من أجل الحصول على مساعدة أي دولة أخرى في محاولة منها لكسر طوق هذه السيطرة.

شبه الجزيرة العربية:

لايوجد تقدير دقيق لعدد سكان شبه الجزيرة العربية في عام ١٨٠٠ ولايعدو أن تكون أية تقديرات مجرد تخمينات: إذ يحتمل أن يكون العدد ١ مليون صحيحاً شأنه شأن أي رقم آخر. فقد كانت معظم شبه الجزيرة العربية أراضي صحراوية، حيث تعتمد الزراعة على الأمطار أو على مصادر المياه الجوفية، كتلك التي كانت تزود واحات شرقي الجزيرة العربية مثل الإحساء. وثمة منطقتان جبليتان تحيط بهما مناطق زراعية مستقرة هما: عُمان واليمن. ولعل القسم الأكبر من السكان كان يقطن في هاتين المنطقتين حيث كانت الحبوب والفواكه والتمر تشكل المحاصيل الرئيسية، فضلاً عن البن اليمني (إلا أن زراعته كانت آخذة في الأفول في القرن الثامن عشر) والقات وهو من الأعشاب المخدرة. وكان الرعاة الذين يعتمدون على قطعان الأغنام والماعز والخيول يشكلون فئة واسعة من السكان. وكانت الخيول تشكل مادة رئيسية للتصدير. أما الصناعة فكانت تتألف بصورة رئيسية من الصناعات الحرفية المعدة للاستخدام المحلي، بالإضافة إلى صيد الأسماك في المناطق الساحلية. وكان استخراجُ اللؤلؤ في الخليج الصناعة الرئيسية الوحيدة التي كانت تجتذب آلافاً من صائدي اللؤلؤ خلال الموسم من كل عام. كما كان الحج يجتذب آلاف الحجاج. وقد أحدثت صناعة استخراج اللؤلؤ وصيد الأسماك والتجارة (التي كانت تشمل تجارة الرقيق من شرقي إفريقيا) طلباً على السفن، وكانت صناعة السفن إحدى النشاطات الرئيسية في العديد من الموانئ الصغيرة. وكانت معظم المدن الرئيسية تقع على الساحل: فعلى ساحل الخليج كانت تقع عدة موانئ صغيرة من الكويت وحتى مسقط، وكانت عدن تقع قرب ثغر البحر الأحمر، إلا أن حجمها تقلص كثيراً، وكانت الحديدة ميناء اليمن الرئيسي. أما ميناء جدة فقد اشتهر بصورة رئيسية في نقل الحجاج، أما مكة والمدينة فقد دانتا بشهرتهما لمركزهما الديني رغم احتفاظهما بشيء من الأهمية المحلية

كأسواق للقبائل المجاورة وكمركزين للحكومة. وفي أماكن أخرى، كانت توجد واحات صغيرة تشكل مواقع للاستقرار من قبيل حائل والدرعية. وكانت راستك عاصمة عُمان القديمة تضم عدداً أكبر من السكان ولعل صنعاء عاصمة اليمن كانت أكبر مدينة في شبه الجزيرة العربية. وكان يقطن المدن الموظفون والحرفيون ورجال الدين.

من الناحية الاجتماعية كانت البيئة الاجتماعية قبلية. وكان يحدد وضع الناس سواء، كانوا بدواً أو حضراً انتماؤهم لإحدى القبائل التي كانت تشكل المركز الرئيسي لولائهم. أما أولئك الذين لم يكونوا ينتمون إلى قبيلة ما، فهم الحرفيون والرقيق وبعض التجار وعدد من الشخصيات الدينية ولاسيما الذين يدّعون تحدرهم من سلالة الرسول - فكانوا يعتمدون على حماية القبائل لهم. وقد لعب السادة في شبه الجزيرة العربية دوراً هاماً كوسطاء في النزاعات القبلية. فقد منحهم علمهم ووقارهم وحيادهم القبلي درجة عالية من الاحترام والأهمية. وكانت أسرة عيدروس القيّمة على المزار الرئيسي في عدن أكثر الأسر احتراماً، وكان أفرادها يتمتعون بسلطات واسعة في المنطقة، وكان زعماء القبائل المحلية يرجعون إليهم في حل النزاعات الناشبة بينهم. ورغم أن أحكام الشريعة الإسلامية كانت سائدة في المدن، إلا أنه في أماكن أخرى كانت العادات القبلية تعتبر بمثابة القانون الذي يحكم الناس.

كانت الأغلبية الساحقة من السكان من المسلمين. إلا أن عدداً ضئيلاً جداً من غير المسلمين كان يقطن شبه الجزيرة العربية، من بينهم اليهود في اليمن وعدن وبعض التجار الهندوس على ساحل الخليج العربي. وكان السكان المسلمون ينقسمون إلى طائفة السنة في الشمال والغرب، والشيعة والإمامية في بعض المناطق من ساحل الخليج العربي، ولاسيما البحرين والحسا، والإباضية في عُمان، والشيعة الزيدية الذين كانوا يقطنون المناطق المرتفعة من اليمن. أما المناطق المنخفضة فكان يقطنها السنة من المذهب الشافعي على نحو خاص. ولن نغالي في التأكيد على أهمية هذه الفروق الدينية التي تعتبر ضئيلة من الناحية العقائدية. وكانت الزيدية أكثر الطوائف الشيعية قرباً وتشابهاً مع السنة، كما كان الإباضيون يعتبرون أنفسهم مسلمين صالحين. ولم تصبح هذه الفروق هامة إلا في سياق الصحوة الدينية.

من الناحية السياسية كانت الجزيرة العربية في عام ١٨٠٠ شبه مستقلة من النفوذ الأجنبي. وقد تضاءلت السلطة العثمانية حتى كادت تنعدم تماماً. وقد طُرد العثمانيون من اليمن في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وحل مكانهم أئمة صنعاء الذين تقلص نفوذهم خلال القرن الثامن عشر. وتمكنت مجموعات مختلفة من توطيد استقلال محلي

في الجنوب الغربي. وفقد العثمانيون عدن وحضر موت في بداية القرن الثامن عشر. وكانت منطقة عسير التي استقر فيها أخيراً أحمد إدريس مستقلة تقريباً، وقسمت السلطة بين قبائل تهامة في كل من المناطق المنخفضة والمناطق المرتفعة. وفي الحجاز كان شريف مكة يتمتع بحكم ذاتي تام رغم استمرار اعترافه بالسلطة العثمانية. وفي شرقي الجزيرة العربية، لم يكن للعثمانيين أي نفوذ منذ القرن السادس عشر. وخلال القرن التاسع عشر كان التطور السياسي الرئيسي في شبه الجزيرة العربية يتمثل في توطيد النفوذ الخارجي على أجزاء واسعة من شبه الجزيرة العربية: ففي الشمال والغرب كان يسيطر العثمانيون وفي الجنوب والشرق البريطانيون.

وفي ١٨٠٠ كان الوهابيون يسيطرون على شبه الجزيرة العربية من الناحية السياسية. وكانت الوهابية حركة دينية متشددة تمثل تطوراً للمذهب الحنبلي السني المتشدد الذي فسره محمد بن عبد الوهاب (١٧٣٤ ـ ١٧٩٢). وقد مُنح هذا المذهب زخماً جديداً عندما اتخذ كعقيدة لحركة سياسية شكلت نواتها القبائل في شرقي ووسطي شبه الجزيرة العربية بقيادة محمد بن سعود (توفي في ١٧٦٥) في نجد. وفي نهاية القرن الثامن عشر وخلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر تبوأ عبد العزيز بن سعود (١٧٢١ ـ ١٨١٤) الزعامة وسعود الثاني بن سعود (١٧٤٨ ـ ١٨١٤). وقد بسط التحالف الوهابي ـ السعودي نفوذه على ساحل الخليج العربي وحتى الحجاز وأخذ يشن غارات على المقاطعات العثمانية في العراق وسورية، كما أخذ الوهابيون يعترضون سبيل قوافل الحجاج القادمة من دمشق.

شكل الوهابيون الذين انتقدوا المسلمين لعدم تمسكهم بأهداب الدين الإسلامي تحدياً للخط الرئيسي للإسلام بضربهم عرض الحائط مزاعم السلطان العثماني. إذ شكلوا تحدياً للشرعية السياسية للسلطان. وشأن البابيين في إيران، عارض الوهابيون النظام الاجتماعي وأصبح هدف السلطان القضاء عليهم. وقد تحقق هذا الهدف في نهاية الأمر على يد محمد علي في مصر بين ١٨١١ و ١٨١٨. وقد انسحب المصريون من نجد إلا أنهم عادوا ثانية في ١٨٣٧ وانسحبوا أخيراً في ١٨٤٠ مخلفين وراءهم السعوديين في وسط شبه الجزيرة العربية.

لم يحقق محمد علي نجاحاً كبيراً في جهوده المستمرة لإخضاع عسير واليمن. فقد شن إحدى عشر حملة ضد عسير بين الأعوام ١٨١٤ و ١٨٤٠ إلا أن المنطقة بقيت تتمتع بالاستقلال. ولم يتمكن المصريون من كسب موطئ قدم إلا على الساحل في اليمن. وأدت هزيمة المصريين في سورية عام ١٨٤٠ إلى عودة العثمانيين إلى شبه الجزيرة

العربية، غير أن استعادة نفوذهم فيها كان بطيئاً. وظل حكام الحجاز الهاشميون يتمتعون باستقلال ذاتي تقريباً ولم يولوا أي اهتمام للوالي العثماني. ومنذ عام ١٨٨٠ حاول عبد الحميد استعادة سيطرته بتأليب فئة على أخرى في الحجاز، إلا أنه لم يحرز سوى نجاح محدود قد تخلى عن تلك المحاولات بعد عام ١٨٨٦. ولم يتغير هذا الوضع إلا بعد مد خط حديد الحجاز وقدوم الإتحاديين الذي كان توطئة لنشاط أكبر للسياسة العثمانية في الحجاز.

احتل العثمانيون الحُدَيْدة للمرة الثانية في ١٨٤٩ لكنهم لم يبذلوا جهداً هاماً من أجل احتلال المناطق الداخلية من اليمن إلا في عام ١٨٧٢. فقد ساعدت الحجاز على تأمين قاعدة لانطلاق العثمانيين من أجل بسط سيطرتهم حتى ساحل البحر الأحمر، وكان افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ عاملاً هاماً في تمكين العثمانيين من جلب السفن والجنود والمؤن إلى المنطقة. وفي عام ١٨٦٩ شن العثمانيون حملة لبسط نفوذهم مرة أخرى على عسير، وفي ١٨٧٢ انتشرت الحملة لتشمل المناطق الداخلية من اليمن. وأعقب ذلك حرب استعمارية طويلة شنها العثمانيون هدفها إخضاع اليمن، إلا أن تلك الحرب أسفرت عن تكبد العثمانيين خسائر فادحة وأودت بحياة عدد كبير من رجالهم بسبب تفشي الأمراض، فضلاً عن أن هذه الحرب لم تلق قبولاً واسعاً داخل الإمبراطورية. وفي ١٩١١ طالب العثمانيون بوقف الحرب ومنحوا اليمن استقلالاً ذاتياً بالاتفاق مع الإمام يحيى. وخلال الشطر الأخير من القرن التاسع عشر، بذل العثمانيون جهداً رئيسياً من أجل إعادة بسط سيطرتهم على وسط وشرقي شبه الجزيرة العربية، إذ شنوا حملة من العراق في ١٨٧١ مكنتهم من إعادة بسط نفوذهم على الإحساء ومنحهم قاعدة لتوسيع نفوذهم على شرقي الجزيرة العربية، حيث كانت قوة السعوديين قد انبعثت عام ١٨٤٠. كما تمكن العثمانيون من السيطرة على حائل بالتحالف مع أسرة آل الرشيد حتى ظهور آل سعود بعد ١٩٠٢.

أما السيطرة البريطانية فقد تركزت بصورة رئيسية على البحر، لذلك وطدت بريطانيا نفوذها على السواحل الشرقية والجنوبية لشبه الجزيرة العربية. وكانت تنتشر على سواحل الخليج العربي وبحر العرب في عام ١٨٠٠ عدة دويلات صغيرة كان أكبرها عُمان حيث تسلمت أسرة البو سعيد السلطة في عام ١٧٤٩، وأنشأت إمبراطورية تجارية كبيرة في المحيط الهندي تمتد على شريط مسقط الساحلي وتشمل عدداً من الموانئ على الخليجين وجزيرة زنجبار في الغرب. وفي المناطق الداخلية من عُمان حيث تسود الإباضية كان يسود اقتصاد الكفاف. وعلى امتداد ساحل عُمان على الخليج العربي الذي أصبح يعرف فيما بعد بالساحل المتصالح (أو المهادن) الذي يشكل حالياً الإمارات العربية

المتحدة، كان يهيمن في شطره الشمالي القواسم وفي شطره الجنوبي بنو ياس. وقسم الساحل سياسياً إلى عدد من المشيخات الصغيرة. وباتجاه الأعلى نحو الساحل العربي للخليج وقعت الكويت وجزيرة البحرين خلال القرن الثامن عشر تحت سيطرة بني عتبية الذين وسّعوا نشاطاتهم التجارية بصورة كبيرة. وشأن جميع عرب الخليج كان السكان يعملون في صيد اللؤلؤ على ساحل البحرين.

برز اهتمام بريطانيا بالخليج العربي نتيجة احتلالها للهند. فقد ارتبط ذلك بأهداف تجارية وللدفاع عن الهند والطرق المؤدية إليها فضلاً عن دوافع أخرى. فقد أدت جميع العوامل هذه إلى قيام بريطانيا ببذل جهود للسيطرة على مياه الخليج عن طريق القضاء على القرصنة والسيطرة على الغزوات البحرية التي كان يشنها عرب المنطقة. وقد شملت الجهود البريطانية شن حملة مسلحة في ١٨٠٩ و ١٨٢٠ للحد من الهجوم على السفن التجارية. إلا أنه أمكن التوصل إلى حل للمشكلة في نهاية الأمر بواسطة عقد هدنات سنوية ثم دائمة بين المشايخ وبريطانيا. وأخذ نفوذ بريطانيا يزداد تدريجياً، وراحت تنظم تجارة الرقيق ونقل الأسلحة وتعقد اتفاقيات، تم من خلالها استبعاد النفوذ الخارجي. وخلال السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر أبرمت اتفاقيات مع البحرين والإمارات المتهادنة وعمان والكويت التي وصلت إلى مستوى محميات بريطانية. ورغم أن الخليج لم يصبح حكراً على البريطانيين فقط بسبب تواجد الدولة العثمانية وإيران، إلا أن بريطانيا شكلت القوة المهيمنة في المنطقة.

بدأت بريطانيا تبسط نفوذها على طول سواحل جنوبي الجزيرة العربية بعد سيطرتها على عدن التي استولت عليها عام ١٨٣٩. وجاء ضم عدن نتيجة عاملين: البحث عن قاعدة مناسبة لتزويد السفن البخارية البدائية تقنياً والتي بدأت تعمل حينئذ على خط بومباي ـ السويس بالفحم الحجري وتهديد المصالح البريطانية في الإمبراطورية العثمانية بشكل عام، وفي الجزيرة العربية بشكل خاص نتيجة نشاطات محمد علي في مصر. وكانت بريطانيا بعد استيلائها على عدن ولسنوات عديدة قانعة بالبقاء خلف تحصيناتها، وعدم التوسع إلى جنوب غربي شبه الجزيرة العربية. إلا أنه بعد افتتاح قناة السويس في ١٨٦٩ وعندما بدأت أهمية عدن تزداد وتزدهر بسرعة، أخذت بريطانيا التي أثار قلقها تقدم القوات العثمانية في اليمن في توسيع مدى نفوذها. وفي ١٨٧٣ أبرمت بريطانيا اتفاقية مع مشايخ القبائل في غربي عدن (أو اليمن الجنوبي) استبعدت فيها النفوذ الأجنبي. وفي ١٨٨٢ أبرمت اتفاقية مماثلة مع القطيعي حاكم حضر موت. كما بسطت بريطانيا نفوذها على الساحل الصومالي.

بحلول ١٩٠٠ أصبحت صورة شبه الجزيرة العربية تختلف تماماً عن الصورة التي كانت عليها في ١٨٠٠. إذ تلاشت قوة الوهابيين وبسطت الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا نفوذهما على المنطقة. وفي واقع الحال كان التغيير الذي طرأ أقل بكثير مما تبديه هذه الصيغة. إذ كان النفوذ العثماني والبريطاني محصوراً في جميع المناطق الساحلية تقريباً. فقد تخلى العثمانيون عن بذل محاولاتهم للسيطرة على المناطق الداخلية من الحجاز واليمن وشرقي شبه الجزيرة العربية بشكل مباشر، واقتصروا على تنصيب حكام يتمتعون باستقلال ذاتي. وقد اعتمدت بريطانيا في بسط نفوذها على القوة البحرية، ولم تتوسع إلى أبعد من الساحل كثيراً. واقتصرت محاولات بريطانيا في المناطق الداخلية على استبعاد النفوذ الخارجي، وتركت السكان المحليين يديرون شؤونهم بأنفسهم. لذا فإنه على الرغم من وجود تأثير للجهود البريطانية والعثمانية على سير الإحداث، فقد كان لها شيء من التأثير على بنية القوة في المناطق الداخلية. إلا أن هذا التأثير كان محدوداً جداً، ولم تكد الحياة الاجتماعية والاقتصادية في شبه الجزيرة العربية تتأثر بأي حال. فقد كان لتشجيع التجارة وتحسين الملاحة والسيطرة على تجارة الرقيق وإجراءات الحجر نتائج بعيدة الأثر، إلا أنه لم تطرأ سوى تغييرات طفيفة على القبائل والمزارعين.

الهوامش:

١ - Quoted H. A. Reed, "The destruction of the Janissaries by Mahmud II in June 1826", unpublished Ph.D. thesis, Princeton, 1951, 131.

٢ - Quoted N. Berkes, The development of secularism in Turkey, Montreal 1964, 105.

٣ - Sir Henry Layard, Autobiography and letters, ii, London 1903, 94.

٤ - Nassau Senior, Journal kept in Turkey and Greece in the autumn of 1857 and the beginning of 1858, London 1859, 107.

٥ - Quoted M. Ma'oz, Ottoman reform in Syria and Palestine 1840, 61. Oxford 1968, 78.

٦ - Quoted G. Douin, Histoire du regne du Khedive Ismail, I, Rome 1933, 18.

٧ - E. Stack, Six months in Persia, II, New York 1882, 165.

٨ - Muhammad Hasan Khan I'timad al -Saltana, Ruzmana - yi khatirat, Tehran 1966, 1025, Quoted S. Bakhash, Iran: monarchy,

bureaucracy and reform under the Qajars 1855, 1896, London 1978, 268.

٩ - Khan Malik Sasani, Tehran 1958, 66,17, Quoted G. Nashat. the origins of modern reform in Iran, 1870, 80, Urbana, III.1982, 21.

١٠ - Quoted Nashat, Origins of modern reform in Iran, 36.

الفصل الرابع

الوطنية والثورة في الشرق الأدنى ١٨٨٠ ـ ١٩١٤

الحكومة المركزية للإمبراطورية العثمانية:

دأب الكتاب الأوروبيون على تصوير ليبرالية التنظيمات على نحو متناقض لطغيان عبد الحميد الثاني، وعلى اعتبار أن طرد مدحت باشا في ١٨٧٧ كان حداً فاصلاً في حركة الإصلاح العثمانية. إلا أن الدراسة المتأنية تظهر أن هذا الرأي خاطئ، إذ أن تجميع الخطوط السياسية الرئيسية تثبت أن حقبة عبد الحميد كانت استمراراً لعهد التنظيمات. ويتمثل الاختلاف في درجة التركيز عليها وأسلوب عرضها.

بقي الجيش مركز الاهتمام الرئيسي. إذ تم إدخال تحسينات هامة على التنظيم وتوسيع رقعة التجنيد واستخدام أسلحة جديدة من بينها بندقية الماوزر للمشاة ومدافع كروبس (Krupps)، وأولي تعليم وتدريب ضباط الجيش بمساعدة بعثة عسكرية ألمانية اهتماماً خاصاً. وبغية تخفيف عبء حفظ النظام عن كاهل الجيش النظامي تم تعزيز قوة الدرك وشكلت فرق خيالة جديدة غير نظامية تُعرف بالجنود المحمدية المنصورة. أما فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية فقد تأخر تطوير الأسطول. كما توسع النظام الإداري من خلال تطوير الحكومة المحلية ووضعها تحت إدارة وزارة الداخلية. وأولي التعليم والتدريب اهتماماً، خاصاً فقد أعيد تنظيم معهد لتأهيل الموظفين الحكوميين يدعى «الملكية» وافتتحت مدارس جديدة للمتخصصين القانونيين والماليين.

كان التعليم والقانون الموضوعين الرئيسيين اللذين كانا يشغلان نظام عبد الحميد. ففي التعليم وكما في السابق، تركز معظم الاهتمام على التعليم الثانوي والعالي بهدف تزويد عناصر مؤهلة للجيش والبحرية ووظائف الدولة الأخرى. وفي ١٩٠٠ افتتحت الجامعة العثمانية بعد إعادة تنظيمها. أما الإصلاح القانوني فقد تركز على توفير القضاة وتأهيل قانونيين لتطبيق النظام الموسع لمحاكم الدولة، وإدخال قانون مرافعات جديد وبسطت الدولة سيطرتها عن طريق وزارة العدل (الحقانية) التي أعيد تنظيمها وأصبحت تسيطر

على جميع محاكم الدولة باستثناء المحاكم الشرعية. وحافظت المحاكم المختلطة والقنصلية على كيانها المستقل.

كما ركزت الدولة اهتمامها على تطوير المواصلات من خلال توسيع شبكة التلغراف وشق الطرق ومد الخطوط الحديدية وخاصة عن طريق نظام الامتيازات بالإضافة إلى قيام الحكومة بأعمال محددة وبشكل غير مباشر مثل مد خط حديد الحجاز. وقد أسهمت الدولة بعض الشيء في التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في المواصلات وتوفير الأمن، وثمة دلائل تؤكد على أن الحكومة كانت قد بذلت خلال فترة عبد الحميد محاولات تفوق بكثير المحاولات التي بذلت في عهد التنظيمات لتشجيع تنمية بعض الصناعات وخاصة تحسين زراعة المحاصيل. غير أنه من الخطأ الافتراض أنه طرأ أي تغيير على المبدأ الذي كان سائداً في السابق، وهو مبدأ عدم التدخل في التنمية الاقتصادية خلال فترة عبد الحميد، فقد تركز تدخل الدولة بشكل خاص في دعم الإيرادات والأغراض العسكرية. وقد أولت الدولة الصناعات العسكرية جل اهتمامها، ولم تتخذ أي إجراء يتعلق بسياسة حماية التعرفة الجمركية أو الاستثمار الاقتصادي، وكان رأس المال الأجنبي الذي تركز بصورة رئيسية على بناء الخطوط الحديدية والمرافق العامة والأعمال المصرفية العنصر الرئيسي في الاستثمار.

أصبحت الحكومة في عهد عبد الحميد أكثر مركزية من ذي قبل، وساد الباب العالي استقراراً أكبر مما كان عليه خلال السنوات التي سبقت توطيد سلطة السلطان. واحتفظ خمسة رؤوساء وزراء وهم: محمد سعيد ومحمد كامل وأحمد جاويد وخليل رفعت ومحمد فريد بمناصبهم لمدة تقارب ثمانية وعشرين عاماً من أصل الثلاثين عاماً الأخيرة من حكم عبد الحميد وحكم بعض الوزراء دواوينهم لفترات طويلة، مما أعطى فرصة أكبر للاستمرار في تطبيق السياسة. وعلى الرغم من أن الوزراء لم يتمتعوا بسلطات مستقلة كانت تسمح بها لامبالاة عبد المجيد تجاه وزراء الفترة الأولى من عهد التنظيمات أو إذعان عبد العزيز لعلي وفؤاد من الخطأ الافتراض أن وزراء عبد الحميد كانوا مجرد موظفين عاديين ينفذون إرادته فقط. إذ كان سعيد وكامل على نحو خاص رجلين يتمتعان بقدرات عالية، وقاما بوضع وتنفيذ سياسات كانا يعتقدان أنها كانت على قدر كبير من الأهمية. بيد أن عبد الحميد كان يتدخل في شؤون الحكومة أكثر بكثير مما كان يفعله أسلافه، وكان يحصل على المشورة من جهات مختلفة من خارج سلك الموظفين.

وخلال فترة حكم عبد الحميد، كان موظفو السلطان الخاصين في قصر يلدز يتمتعون بنفوذ أكبر وخاصة القائد العسكري غازي عثمان باشا وكان من بينهم عدد من الوزراء

الذين خدموا كذلك في سلك الموظفين. كما أنشأ السلطان جهاز شرطة سرية خاص به وشبكة تجسس واسعة لتزويده بالمعلومات بشكل مباشر.

كما كان عبد الحميد يحصل على المشورة من الشخصيات الدينية، ولاسيما رجال الدين العرب السوريين، الذين كان من بينهم أبو الهدى الصيادي رئيس الطريقة الصوفية الرفاعية في حلب (الذي ترقى في كنف السلطان وأصبح قاضي عسكر روميلي عام ١٨٨٥) وربيبه أحمد عزت باشا ومحمد ظافر من طرابلس الغرب في شمالي إفريقيا. فقد مُنح هؤلاء الأشخاص سلطات هامة في وضع السياسات العثمانية في عهد عبد الحميد، إلا أن الدلائل تثبت أنه قد بولغ في درجة نفوذهم باستثناء عزت باشا الذي عمل كذلك سكرتيراً للقصر. وكان هؤلاء يعملون كدعاة للسلطان ويؤكدون على دوره كخليفة ويركزون على المناقشات الرامية إلى إبراز الفروق بين مصالح العرب ومصالح الإمبراطورية العثمانية. وبالمقابل فقد كان بوسعهم الاهتمام بمصالح أسرهم وأصدقائهم وفرقهم. وقد تنامى عدد الفرق الصوفية كثيراً في عهد عبد الحميد.

يُعد بروز الإسلام مجدداً في الإمبراطورية العثمانية أحد السمات التي تميز فترة حكم عبد الحميد عن حكم أسلافه في القرن التاسع عشر. ورغم أنه لم يكن رجال الدولة في عهد التنظيمات معادين بأي شكل من الأشكال للإسلام إلا أنهم كانوا يعملون للحد من نفوذ رجال الدين، وكانوا في أغلب الأحيان يعتبرون الإسلام المنظم معارضاً لبعض الإصلاحات ولبرنامجهم العام في الجامعة العثمانية (جعل جميع رعايا السلطنة من العثمانيين) وهي إيديولوجيا سياسية علمانية. وفي عهد عبد الحميد لم تتغير هذه السياسة من حيث الجوهر، إذ تم حصر دور الإسلام في مجالي القانون والتعليم بصورة أكبر وبقيت الجامعة العثمانية الأساس الظاهر للدولة. بيد أن الإسلام أصبح الآن يعتبر حليفاً في هذا المنهج. وأداة يمكن من خلالها ربط الإمبراطورية بشكل أوثق فضلاً عن دعم العالم الإسلامي للإمبراطورية.

كانت الجامعة الإسلامية كما كان يروق للأوروبيين تسميتها تتميز بجانبين: إذ أخذت الإمبراطورية تسعى لحشد المسلمين من أجل الدفاع عن الإمبراطورية وتشجيعهم على اعتبار الإمبراطورية المحصنة القوية ملاذهم للدفاع عن الإسلام ضد الكفر والكفار. وفي هذا السياق فإن المظهر الورع لبلاط السلطان وتوفير المال اللازم لبناء الجوامع وطباعة الكتب الدينية وفرت لنظام عبد الحميد شعبية كبيرة أكبر بكثير من التي كانت متوفرة في عهد التنظيمات. وقد عمل الإسلام على تكييف التنظيمات دون أن يغير من طبيعتها. إلا أن الإسلام أدى غرضاً مغايراً خارج الإمبراطورية. ففي السابق كان الخليفة يجمع بين

السلطة الدينية والدنيوية، إلا أنه في أواخر القرن الثامن عشر واستجابة للتطورات الخارجية، أي مع بداية انفصال القرم عن الإمبراطورية في ١٧٧٤، بدأ التركيز على مبدأ جديد يتمثل في أن يتمتع الخليفة بسلطة دينية تسري على جميع المسلمين فضلاً عن سلطته السياسية. وأضيف إلى هذا المبدأ توكيد جديد يقول بأن السلطان العثماني هو الخليفة الحق لأنه ورث الخلافة عن آخر خليفة عباسي بعد غزو مصر في ١٥١٧م. وقد طُبق هذان المبدأن منذ الستينيات من القرن التاسع عشر لتبرير المصلحة العثمانية في تقرير مصير الخانات المسلمين في تركستان التي سقطت آنئذ بيد الروس. وفي عهد عبد الحميد أصبحت نظرية الخلافة الجديدة سلاحاً دبلوماسياً قوياً ضد جميع الدول الأوروبية التي كانت تبسط نفوذها على عدد كبير من المسلمين، ولاسيما روسيا وفرنسا وبريطانيا.

يصعب الحكم على مدى تقبل المسلمين لهذه المبادئ، فقد وجد البعض أنه من الملائم اعتناقها في حين رفضها آخرون واعتبروها حججاً جديدة لا أساس لها من الصحة. غير أنه من الواضح أن هذه التأكيدات قد عززت إحساساً موجوداً بين المسلمين الذين أخذوا يتطلعون إلى السلطان العثماني على أنه أكثر الحكام المسلمين قوة واستقلالية ودعامة رئيسية في عالم تزداد فيه درجة العداء لمطالب المسلمين وعالم تعيش في ظله الأغلبية الساحقة من المسلمين تحت حكم أجنبي. وكان موضوع حاجة المسلمين لإصلاح طرائقهم والاتحاد للتصدي لزحف الكفار موضوعاً أسهب في عرضه عدد من الكتّاب ولاسيما جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨/٣٩ - ١٨٩٧) الذي تمتع في سنواته الأخيرة بحماية السلطان ورعايته. لقد كانت دعوة عبد الحميد للمسلمين حقيقية، إذ أن إسهامات المسلمين من أنحاء العالم لتغطية تكاليف خط الحجاز الذي كان يهدف ظاهرياً إلى تسهيل نقل الحجاج يوضح قوة هذه المشاعر. أما بالنسبة للأوروبيين فقد كانت الجامعة الإسلامية تشكل تهديداً حقيقياً، إذ وجدوا أنه من السهل تقبل فكرة فصل السلطة الدينية عن السلطة الدنيوية لأنها راسخة في التنظيمات والنظريات السياسية السائدة في أوروبا منذ العصور الوسطى. كما كانوا مقتنعين بفكرة تعصب المسلمين من الناحية الجوهرية وتقبلهم لفكرة اللجوء إلى العنف استجابة للمناشدة الدينية. لذلك كانوا يدركون أنه إذا ما تعرض السلطان لضغط شديد، يمكن عندئذ أن يواجه الأوروبيون اضطرابات، بل حتى ثورة في أقاليمهم الاستعمارية المستقلة. لذا فقد كان من شأن إرضاء عبد الحميد أن يسهل الأمور للأوروبيين في تعاملهم مع المسلمين.

بينما كان الأوروبيون يعتبرون عبد الحميد حامياً للمسلمين كانوا يعتبرونه كذلك قاتلاً للمسيحيين، وقد نعت بعبد الملعون أو السلطان الأحمر، وهو التعبير الذي يشير إلى لون الدم وليس بالطبع إلى سياسته.. وقد أطلق هذا اللقب على عبد الحميد بسبب

مجازر الأرمن في التسعينيات من القرن التاسع عشر. وقد أصبح المهاجرون الأرمن في أوروبا أشد أعدائه بأساً، وأصبح الهجوم على نظامه العامل الرئيسي في تشكيل النظرة المتطرفة السلبية عن نظام عبد الحميد التي سادت في أوساط الكتّاب حول هذا الموضوع.

لقد كان عبد الحميد رجلاً ذكياً وسياسياً محنكاً وداعياً كبيراً إلى التحديث وحاكماً وطنياً مدركاً لصعوبة أعبائه، إلا أنه كان وحسب معظم المعايير مهووساً. فقد كانت شكوكه إزاء المحيطين به ذات أبعاد خطيرة. إذ لم يكن يمنح أحداً سلطة فعلية، وأنشأ جهازاً للتجسس بث الذعر في قلوب أتباعه دون أن يكون فعالاً على نحو خاص، كما كان يتّبع سياسة رقابة شديدة. وخشية أن يجد رعاياه وحياً من اغتيال بعض الحكام الأجانب، لم يكن يسمح للصحف العثمانية نقل أخبار اغتيالات الحكام الأجانب، بل كانت تذكر أنهم لقوا حتفهم نتيجة أسباب طبيعية. لقد أعاق هوس عبد الحميد الشديد عمل الحكومة العثمانية. إذ كانت الشكوك التي كانت تنتابه هي التي دفعته إلى رفض فرصة كانت بريطانيا قد أتاحتها له لاستعادة بعض من نفوذه على مصر، ولم تكن مجازر الأرمن سوى عرض وحشي لمخاوفه التي كلفت نظامه كثيراً. ولايمكن عقد مقارنة بينه وبين جوزيف ستالين.

ثورة تركيا الفتاة:

أطاحت الثورة بنظام عبد الحميد في تموز ١٩٠٨. وبعد تسعة أشهر أي في نيسان ١٩٠٩ خُلع السلطان عن العرش. هذه الثورة التي تُعرف بثورة تركيا الفتاة لم تكن تشبه حركات سابقة من المعارضة داخل السلطة، سواء من حيث نجاحها أو تكوينها. فقد كانت حركات المعارضة السابقة تتألف من ثلاثة أنواع: ثورات تقوم بها الأقليات المسيحية الساخطة في الأقاليم والهادفة إلى الحصول على حكم ذاتي أو الانفصال عن الإمبراطورية، وحركات تقوم بها مجموعات قبلية أو مجموعات من الأعيان كان قد تقلص نفوذها نتيجة إصلاحات التنظيمات والنزاعات التي كانت تنشب داخل صفوف النخبة المدنية ـ العسكرية في الإمبراطورية ولاسيما أحداث ١٨٧٦. غير أن حركة تركيا الفتاة كانت تتألف بصورة رئيسية من صغار ضباط الجيش وصغار البيروقراطيين، وكانت ترمي إلى تحقيق غرضين: إنقاذ الإمبراطورية، واستعادة دستور عام ١٨٧٦، أو على نحو أدق فصول الدستور الذي تم تعليقه منذ ١٨٧٨، وخاصة فيما يتعلق بمجلس النواب العثماني. ورغم قيام بعض الأقليات بدعم هذه الثورة، إلا أنه كان يقودها المسلمون العثمانيون بصورة خاصة، ولاسيما أولئك الذين نشأوا داخل المؤسسات الجديدة التي تناولها الإصلاح.

إلا أن المراقبين البريطانيين لم يؤمنوا بهذه النظرة عن الإتحاديين العثمانيين. فبتوجيه من المستشار الشرقي في السفارة البريطانية ج.هـ فيتزموريس، كان المسؤولون البريطانيون يعتبرون الاتحاديين من الماسونيين الأحرار، واليهود الذين شاركوا في مؤامرة لفرض مجموعة غريبة من الأفكار على الإمبراطورية. ولانعرف كيف توصل فيتزموريس إلى هذا الرأي، إلا أن البريطانيين وجدوا أن هذا التفسير ملائم جداً خلال الحرب العالمية الأولى، عندما كانوا يرمون إلى تشويه سمعة الاتحاديين بين صفوف رعاياهم المسلمين. كما كان ذلك ملائماً للوطنيين الذين خلّفوا الاتحاديين ورغبوا في جعلهم كبش الفداء لمساوئ الإمبراطورية. لقد كان الأتراك الشبان وخاصة حزبهم القيادي لجنة الإتحاد والترقي موضوعاً لسوء التفسير بشكل مستمر.

كان ثمة مجموعتان في حركة تركيا الفتاة: الأولى النشاطات التي كان يقوم بها عدد من المنفيين السياسيين ولاسيما من المدنيين الذين كانوا قد غادروا الإمبراطورية بسبب تذمرهم وسخطهم، أو نتيجة تواطئهم في المؤامرات وراحوا يبثون تذمراتهم ومطالبهم في أوروبا، والثانية نشاطات الجمعيات السرية داخل الإمبراطورية، ولاسيما تلك التي تضم ضباط الجيش. إن الربط بين هاتين الفئتين عملية في غاية الدقة حيث يزعم أن الآراء كانت قد انتقلت من الفئة الأولى إلى الثانية من خلال الأدبيات التي كانت تتسرب سراً إلى الإمبراطورية، فضلاً عن الروابط التنظيمية التي أحدثت في ١٩٠٧ التي يبدو أنه لم يكن لها تأثير على سلوك الجمعيات السرية داخل الإمبراطورية. وفي الواقع يمكن عدم اعتبار المنفيين السياسيين من أجل فهم ثورة ١٩٠٨، إلا أننا نجد أنه من الملائم ذكر شيء عنهم، وذلك نظراً لأهمية الأفكار التي طرحوها. ونجد من الملائم طرح مجموعة مختلفة من دعواتهم فضلاً عن دراسة هؤلاء المنفيين السياسيين من خلال أكثر ثلاث شخصيات أهمية فيهم.

كان أحد خطوط الفكر بين الناقدين مستمداً من أفكار المصلح الإسلامي نامق كمال الذي كان على صلة خاصة بمراد بك (١٨٥٣ - ١٩١٢) العضو السابق في حزب تركيا الفتاة والذي غادر الإمبراطورية في ١٨٥٩، وتوجه في البداية إلى القاهرة حيث أسس صحيفة الميزان. وكان مراد يؤمن بضرورة إعادة الدستور لحماية الإمبراطورية من أهواء السلطان ونزواته، إلا أن الدستور يجب أن يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية. وكان يعتقد أنه في ظل الدستور ومن خلال التعليم سيتم إنقاذ الإمبراطورية. وفي المنفى وجد مراد نفسه مرتبطاً ببعض الأشخاص غير المرغوب فيهم، وخاصة من منتقدي عبد الحميد من الأرمن والأوروبيين المناوئين للنظام العثماني. لذا بدا لمراد أن التوفيق بين الشريعة الإسلامية والدستور أمر صعب، وبدا له أن بقاء السلطان هو أهون الشرين بالنسبة

للمسلمين من مخاطر التدخل المسيحي. وفي ١٨٩٧ تصالح مراد مع السلطان وعاد إلى استانبول ومُنح منصباً مرموقاً. وانتقد مراد بأنه باع نفسه إلى عبد الحميد. غير أن رواية الأحداث بهذه الطريقة المبسطة لاينصف ما كان يشكل حيرة حقيقية بالنسبة لجميع المسلمين العثمانيين. وقد حل مراد المشكلة كما فعل الفقهاء المسلمون في الماضي بالخلوص إلى أنه من الأفضل تحمل قليل من الظلم إذا كانت الفوضى أو حكم الكفار هما البديل.

كان أحمد رضا (١٨٥٩ - ١٩٣٠) يشكل عنصراً ثانياً من عناصر النقد الذي كانت توجهه تركيا الفتاة. فقد كان رضا مديراً سابقاً للتعليم وتوجه إلى باريس عام ١٨٨٩، وبدأ في ١٨٩٥ بإصدار صحيفة «المشورة». وكان أحمد رضا من أنصار إعادة دستور ١٨٧٦. أما في الجوانب الأخرى فلم تكن أفكاره تختلف عن الأفكار التي كان ينادي بها إصلاحيو التنظيمات المتمثلة في الدعوة إلى الجامعة العثمانية (Ottomanism) والمركزية والخلاص الطويل الأجل من خلال التعليم. ولعل تركيزه على أهمية التعليم، إذا لم يكن رد فعل مهني، دليلاً رئيسياً على الأفكار الفلسفية الواقعية التي زودته كذلك بشعار جريدته «النظام والتقدم». وفي المجالات الأخرى وخاصة في مايتعلق بتركيزه على الدور القوي الذي يجب أن تؤديه الدولة خارج مجال التعليم، فإن أفكاره لاتتماشى مع أفكار المنادين بالفلسفة الواقعية. إن مناداته بهذه الآراء يؤكد للمرة الثانية الرأي القائل بأن المصلحين العثمانيين أخذوا من أوروبا الأفكار التي تلائمهم ولم يكونوا يقلدون تقليداً أعمى لأنماط لاتلائمهم. إلا أن الشيء الذي لم يحدده أحمد رضا طريق الوصول إلى السلطة، إذ أنه رفض قبل ١٩٠٨ بوقت قصير قيام أي ثورة عنيفة، كما رفض التعاون مع تلك الجماعات التي كان من بينها الأرمن التي كانت تسعى لإدخال الإصلاحات إلى الإمبراطورية العثمانية من خلال ضغط أوروبا على السلطان.

أما آراء الإصلاح الأكثر ثورية فقد كانت تلك التي نادى بها الأمير صباح الدين (١٨٧٧ - ١٩٤٨) وهو ابن أمير عثماني هرب إلى أوروبا عام ١٨٩٩. ففي حين كان الحل الشامل لمشكلات الإمبراطورية الذي اقترحه جميع المصلحين السابقين يتمثل في إقامة دولة أكثر قوة، ذهب صباح الدين إلى القول إن المركزية لم تؤد إلا إلى تفاقم مشكلات الإمبراطورية وأن الخلاص يكمن في اللامركزية. للوهلة الأولى تبدو هذه الفكرة شديدة الشبه بالأفكار التي كانت قد طرحتها الأقليات والأوروبيون الذين كانوا يطالبون بتوزيع السلطة على مقاطعات تتمتع بشبه استقلال ذاتي وإقامة بنية إمبراطورية كونفدرالية. صحيح أن آراء صباح الدين وفرت جسراً كان يؤمل من خلاله التوفيق بينه وبين الأقليات، ولاسيما الأرمن كما لم تكن تطالب باستبعاد الإصلاح من خلال

الضغط الأوروبي، إلا أن آراءه ذهبت شأواً أبعد من ذلك. إذ لم يبد اهتماماً بتوزيع السلطة السياسية إلى هيئات حكومية أخرى - وفي الواقع لم يطرح أبداً فكرة تقليص نفوذ السلطة من استانبول - بل الحد من مجالات العمل السياسي وإعطاء مسؤولية أكبر للفرد في اتخاذ القرارات. وعلى خلاف المصلحين العثمانيين الآخرين، لم يكن صباح الدين يرى أن الخلاص يكمن في السياسة بل في الاقتصاد. فالفردية الاقتصادية تؤدي إلى إزالة الصراع من الساحة السياسية، وستؤدي إلى ازدهار مادي كبير. وسيضمن الرعايا الراضون الحفاظ على الإمبراطورية. وتسهل معرفة أصل هذه الأفكار. فمن حيث الجوهر كانت أفكار الفلاسفة الانجلو ساكسون المتعلقة بسياسة عدم التدخل وعلى رأسهم هربرت سبنسر كانت قد وصلت إلى صباح الدين من خلال كتابات أدموند ديمولين. وقد اختار صباح الدين هذه الأفكار لأنها كانت تقدم حلاً ظاهرياً لبعض المشكلات في الإمبراطورية. وبعد ١٩٠٨ أثرت هذه الأفكار في الحزب الليبرالي تماماً كما كانت أفكار أحمد رضا بارزة في جمعية الإتحاد والترقي.

بخلاف المنفيين السياسيين الذين كانوا يبثون آراءهم عبر الصحف الصادرة في القاهرة وباريس وجنيف، وكانوا يعبّرون عن خلافاتهم في مؤتمرات، فقد تابع المتآمرون نشاطاتهم بسرية داخل الإمبراطورية التي لم تهزم في جزئها الأعظم الشرطة السرية التابعة لعبد الحميد فقط، بل هزمت كذلك المؤرخين الذي أرغموا على الاعتماد على مذكرات الأطراف المعنية التي كتبت في ظروف شديدة الاختلاف بعد سنوات من حدوث بعض الأحداث المعينة. ومن المحزن حقاً أننا لانعرف سوى القليل عن أصول ثورة تموز ١٩٠٨ وعن كيفية التخطيط لها وتوجيهها.

في خضم كل هذه التساؤلات يطرح السؤال التالي نفسه: لماذا ينقلب الجيش وهو المستفيد الرئيسي من حركة الإصلاح العثمانية على النظام الذي يقوم بخدمته وبالتحديد ماهي الدوافع التي حدت بالضباط الذين تدربوا في الكليات العسكرية إلى قيادة المعارضة في ١٩٠٨. تذكر إحدى التفسيرات أن تركيبة الضباط كانت قد تغيرت خلال فترة حكم عبد الحميد. فقد أخذ ينضم إلى الكلية العسكرية شبان من الأقاليم لايتمتعون بتقاليد عسكرية. وقد وجد هؤلاء الشبان أنفسهم هدفاً للتمييز. إذ كانوا ينقلون إلى أماكن بعيدة وكانت ترقياتهم تسير ببطء بالمقارنة مع زملائهم من الضباط الذين ينتمون إلى أوساط أعلى. وقد جعلهم تذمرهم وشعورهم بالاستياء مادة جاهزة للتواطؤ في المؤامرات كما أدى تركيزهم في الجيش الثالث في مقدونية إلى جعل ذلك الجيش نقطة انطلاق ثورة ١٩٠٨. تبدو هذه النظرية جذابة وخاصة بالنسبة للمطلعين على نشوء مشاعر الثورة في كل من الجيشين المصري والسوري بعد الحرب العالمية الثانية حيث

حدث شيء شديد الشبه بذلك. ولكن ولسوء الحظ لاتوجد دلائل تدعم هذه النظرية، اللهم ماعدا بعض السجلات المهنية لعدد قليل من الضباط. إذ لم يقم أحد بدراسة سجلات الضباط في وزارة الحربية التي تتيح إطلاق حكم صحة هذه النظرية.

تطابق فئة الضباط الذين شاركوا في المؤامرة الأولى النموذج الذي سبق ذكره. ففي عام ١٨٨٩ كونت مجموعة من الطلاب في كلية الطب في استانبول حزباً يدعى الإتحاد العثماني (وفيما بعد الإتحاد والترقي) يستند على أفكار نامق كمال. وساد الاعتقاد بأن هذه المجموعة، بالإضافة إلى جماعات أخرى هي التي خططت لانقلاب عام ١٨٩٦ الذي كشفه السلطان والذي أرغم المتآمرين على الهرب أو التواري عن الأنظار. وفي واقع الأمر، فإن شيئاً من الشك يكتنف الانقلاب المخطط سواء من حيث ضخامته كما كان يزعم، أو فيما إذا كان يحمل الأهداف المزعومة. وثمة رأي يقول بأن القابضين على زمام الأمور بالغوا في تضخيم حجم المؤامرة كذريعة لاتخاذ إجراءات صارمة ضد مناوئيهم. إن كل مانعرفه هو أنه توجد منذ أوائل القرن العشرين سجلات عن فئات في صفوف الجيش الميداني العثماني التي كانت تشارك في مناقشة أمور الإصلاح والثورة. وكان من أشهر تلك الفئات المعروفة جمعية الحرية العثمانية التي كانت قد أسست في سالونيك في أيلول ١٩٠٦ والتي كانت تضم ضباطاً من الجيش ومسؤولين مدنيين كان من بينهم طلعت باشا الموظف في دائرة البريد. فقد كانت هذه الجماعة هي التي أقامت اتصالات في أيلول ١٩٠٧ مع جماعة أحمد رضا في جنيف، واتخذت لنفسها اسم جمعية الإتحاد والترقي. وأسست فروع لجمعية الحرية العثمانية في أماكن أخرى، ولاسيما في موناستير التي يُعتقد أن أعضاءها كانوا أكثر عدداً ونشاطاً من الأعضاء في سالونيك. وكان عدد كبير من الذين أصبحوا زعماء في جمعية الإتحاد والترقي في السنوات اللاحقة أعضاء في الجمعية في تلك الفترة.

إن تضارب وتناقض الروايات الكثيرة عن تلك الجمعيات وعن عدد أعضائها ونشاطاتها وأهميتها، والأهم من ذلك، ارتباطاتها وصلاتها مع بعضها بعضاً، يمكن أن يشير إلى أنها لم تكن جماعات هامة، ولايعدو كونها مجموعات من الأشخاص الساخطين يعقدون اجتماعات يتبادلون فيها الآراء، وليست منظمات تتآمر من أجل الاستيلاء على السلطة، وتحدث تغييراً بعيد المدى في الإمبراطورية. بيد أن نظرية أخرى تؤكد أن مثل هذا الغموض أمر لامفر منه في منظمة كانت السرية تعتبر فيها أمراً بالغ الضرورة، إذ لم يكن المتآمرون يعرفون بعضهم بعضاً، لأن ذلك كان سيعرضهم لخطر تغلغل جواسيس السلطان. وفي الواقع يزعم أنه كان لهؤلاء شبكة واسعة من الاتصالات مع الجمعيات السرية، الأخرى من قبيل محفل الماسونيين الأحرار وطرائق الصوفية. ويبقى

التساؤل: مهما كانت درجة السرية ألا توجد دلائل أكبر عن وجود مؤامرة عامة بهذا الشكل فيما لو وجدت؟

يشير مسار الأحداث في صيف ١٩٠٨ إلى حدوث سلسلة من استجابات لم يسبق التخطيط لها إزاء حالة آخذة في التنامي. فظاهرياً أمرت الحكومة العثمانية عندما شكت بوجود جماعات ساخطة في صفوف الجيش الثالث، بإجراء تحقيق تلاه تحقيق آخر. ولم يسفر أي من التحقيقين عن وجود تنظيم جيد التنظيم ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم وجود مثل هذا التنظيم، بل وجود بعض المنشقين الذين انتابهم الذعر من احتمال كشفهم فتصرفوا بشكل مراوغ. وكان من بين هؤلاء ضابط يدعى نيازي هرب إلى المرتفعات ومعه ٢٠٠ رجل من العسكريين والمدنيين. وبإسم رجاله المئتين أصدر نيازي مناشدة طالب فيه بإعادة دستور ١٨٧٦. وكانت مناشدة نيازي أول بيان واضح يبين أهداف المعارضة. فقد لاقت هذه المناشدة دعماً واسع النطاق خلال الأسابيع التالية لأنها كانت تحتوي على النقطتين الأساسيتين لأي شعار ثوري: فقد كان بسيطاً وفارغاً من المعنى. وفي ١٨٧٨ أثبت الدستور أنه لايضع قيوداً على سلطة السلطان، ولا يشكل رداً على مشكلات الإمبراطورية. وكان من الممكن أن تلتف جميع الفئات تقريباً حول مناشدة لاتنطوي على أي ضرر. وكان عدد من الذين ينادون بالدستور يفعلون ذلك لاعتقادهم أن ذلك مايريده السلطان. ولم تحدد أهداف دقيقة أخرى.

وأعقب ذلك حدوث عدد من العصيانات والمظاهرات في أرجاء مقدونية تطالب بإعادة دستور ١٨٧٦. إن الاعتقاد بأنها كانت جزءاً من خطة مدروسة أمر مشكوك فيه على الرغم من قيام جمعية الاتحاد والترقي باستغلالها لصالحها. ومثال على ذلك حادثة فيرزوفيك، حيث قامت مجموعة من الألبانيين بتدمير متنزه معدٍ لجمعية نمساوية ألمانية. ويزعم أن الألبانيين فعلوا ذلك لأنهم ظنوا أن الحفلة التي كانت ستقيمها الجمعية مخلة بالآداب. وتمكن أحد أعضاء جمعية الإتحاد والترقي من إقناع الألبانيين بأن الشيء الذي كانوا يريدونه حقاً ليس التدمير الغوغائي بحد ذاته، بل كانوا يعبّرون عن رغبتهم لإعادة الدستور وإرسال طلب بذلك إلى السلطان بهذا الشأن. ولم يكن رد الحكومة العثمانية على هذه الأحداث واضحاً، وكانت ترغب في تسريع تطورها. وأصدر الباب العالي أمراً يقضي بإجراء تحقيقات بالحادثة وإلقاء القبض على الفاعلين، واستقدام قوات من الخارج. إلا أن كل هذه الإجراءات أخفقت: فقد اغتيل الضباط الذين كانوا يحققون بالحادثة، وهرب المشتبه فيهم إلى المرتفعات، ورفضت القوات الجديدة إطلاق النار على زملائهم من الجنود. وفي ٢٣ تموز أذعن عبد الحميد وأعلن إعادته للدستور.

يبدو أن ثورة تركيا الفتاة في تموز ١٩٠٨ لم تكن منظمة، بل كانت مجرد رد فعل لأشخاص انتابهم الخوف من قيام عبد الحميد بتصفيتهم. وقد حدثت الثورة في ظل جو من الاستياء العام إزاء النظام الذي تجلى في أوضح صوره في مقدونية. وفي وضع ضربت فيه الأحداث الخارجية مثلاً للمعارضة الراديكالية والليبرالية. فقد كان للنصر الذي أحرزته اليابان على روسيا تأثير كبير، وكثيراً ما كان يعرض على بساط البحث ويضرب كمثال لما يمكن أن تحققه دولة آسيوية عصرية وليبرالية عازمة ضد دولة أوروبية. كما بدت الثورة الروسية عام ١٩٠٥ نصراً لليبرالية، فضلاً عن تمكنها من إضعاف عدو الإمبراطورية الرئيسي. كما كانت الثورة في إيران عام ١٩٠٦ والمظاهرات في مصر عام ١٩٠٧ أمثلة قريبة للقيام بنشاط لصالح نظام أكثر تحرراً. وفي الثورة كما في الأمور الأخرى، يعتبر التقليد السائد عاملاً هاماً. فقد بدت هذه الأمثلة للجيش الثالث في مقدونية ذات صلة وثيقة وذلك لأن مشكلات الإمبراطورية العثمانية كانت أكثر حدة فيها. فقد أصبح هذا الإقليم مركزاً لبروز طموحات وطنية بدائية وطموحات جاراتها من دول البلقان، وانتشار العنف الاجتماعي والسياسي. كما كانت مركز اهتمام خاص من قبل القوى الأوروبية الكبرى التي كانت قد أرغمت الدولة العثمانية على قبول مجموعة من الإصلاحات التي شملت إنشاء قوة دولية من الدرك، مما جعل الجيش الثالث يقارن نفسه بها بطريقة سلبية. إذ كان هؤلاء الدرك يتقاضون رواتب أعلى بكثير منهم رغم أنهم كانوا ينفذون المهام نفسها. وكانت الخشية أن تقوم أوروبا بتقسيم مقدونية بين دول البلقان في الخطوة الثانية. وكان يسود اعتقاد بأن الاجتماع الذي عُقد في أيار ١٩٠٨ بين إدوارد السابع والقيصر نيقولاس الثاني في ريغال، كان من أجل التخطيط لمثل هذا التقسيم. ولايزال من غير الواضح مدى مساهمة هذه الأحداث في الثورة وكل ما يسعنا قوله هو أن انتشار المعارضة للنظام في تموز ١٩٠٨ بسرعة يشير إما إلى وجود تخطيط دقيق رغم عدم توافر إثباتات تدل على ذلك، أو أن تقبل فكرة القيام بعمل راديكالي عنيف.

تركيا الفتاة في السلطة ١٩٠٨ - ١٩١٨:

لم تشكل الأحداث التي جرت في تموز ١٩٠٨ الثورة بل مهدت لها. وكان من بين التطورات الرئيسية إنشاء مجلس للنواب والحاجة إلى انتخابات، وضرورة تشكيل تنظيم حزبي لكي يفوز في الانتخابات ويصبح فعالاً في مجلس النواب الجديد الذي افتتح في كانون الأول ١٩٠٨. في ظل هذا المعترك السياسي الجديد كان لجمعية الإتحاد والترقي قصب السبق على منافسيها. إذ كان الاعتقاد السائد سواء كان ذلك صحيحاً أم لا بأنها هي التي خططت لأحداث تموز. وتبوأ زعماؤها مركز الصدارة وهرع كثيرون للحصول

على دعم وتأييد جمعية الإتحاد والترقي في أثناء الانتخابات. وعلى نحو موازٍ أخذت الجمعية تثير عداوات قوية بين أولئك الذين أبدوا أسفهم لسقوط النظام القديم، وأولئك الذين كانوا ينتمون إلى مختلف الفئات في صفوف الاتحاديين وخاصة الليبراليين منهم. وخلال الفترة الممتدة من ١٩٠٨ وحتى ١٩١٣، انهمكت جمعية الاتحاد والترقي في صراع مع أولئك ومع عناصر أخرى للإمساك بمقاليد السلطة.

حدثت أول مجابهة خلال الصراع من أجل الهيمنة السياسية في الإمبراطورية العثمانية في نيسان ١٩٠٩. فاستناداً إلى أحد الأقوال، قامت القوى الرجعية بقيادة السلطان في نيسان ١٩٠٩ بالهجوم على جمعية الإتحاد والترقي للإطاحة بالدستور، إلا أن الهجوم دُحر عندما حشدت جمعية الإتحاد والترقي قوة في مقدونية وزحفت إلى استانبول وتمكنت من دحر الرجعيين. غير أنه من الواضح أن هذا الرأي خاطئ. فقد كانت هناك معارضة إسلامية ضد جمعية الإتحاد والترقي تمثلت في منظمة تعرف بالاتحاد المحمدي. فقد هاجمت هذه المنظمة جمعية الإتحاد والترقي واتهمتها بالكفر ودعت إلى العودة إلى الشريعة. إلا أن العنصر الرئيسي في هذه الانتفاضة كان عسكرياً، وقد نشأ نتيجة العداوة القديمة التي برزت داخل صفوف الجيش بين الضباط الذين تخرجوا في الكليات العسكرية، وأولئك الذين تمت ترقيتهم من الرتب الدنيا. فقد كانت المجموعة الأولى من الضباط هي الفئة المستفيدة بشكل رئيسي من ثورة ١٩٠٨، حيث دخلت على الفور في المعترك السياسي بأمل الحصول على ترقيات سريعة واكتساب مزايا أخرى. في حين ترك الضباط الآخرون الذين كانت قد تمت ترقيتهم من الرتب الدنيا (والذين كانت تبلغ نسبتهم ٨٠٪ من مجموع الضباط) لتنفيذ المهمات العسكرية الاعتيادية. وفي البداية ظهر هذا التنافر بين الجنود العرب والألبانيين من حرس قصر السلطان ثم امتد إلى جنود الجيش الأول. وبدعم من عدد من رجال الدين وأشخاص آخرين، تمكنت القوات المتمردة من السيطرة على استانبول وهاجمت أنصار جمعية الإتحاد والترقي المعروفين، وطالبت بإقصاء عدد من الوزراء. وقدم رئيس الوزراء الليبرالي حسين حلمي باشا استقالته وحل مكانه أحمد توفيق الذي تمكن من استعادة النظام بسرعة. ولا يوجد ثمة دليل يثبت بأن السلطان أو وزراءه كانوا ضالعين في هذه العملية، إلا أن العلماء المسلمين عبّروا عن استنكارهم للإتحاد المحمدي لقيامه بنشر الفوضى. وقد تم كل ذلك قبل أسبوع من وصول مايدعى بالجيش المحارب المؤلف من الجيشين الثاني والثالث ومعه عدد من المتطوعين إلى استانبول.

كانت حركة نيسان منعطفاً في ثورة تركيا الفتاة. فقد كان البيروقراطيون هم المستفيدون الرئيسيون من ثورة تموز ١٩٠٨ نظراً لوجود مجلس النواب الذي وفر لهم

القوة لمساومة السلطان كما كان يطالب وزراء ١٨٧٦. وأحكم البيروقراطيون السابقون قبضتهم على الحكومة، في حين بقي الأشخاص الذين برزوا حديثاً في ١٩٠٨ على الهامش. وأسفرت أحداث نيسان عن تعديل الدستور وتجريد السلطان من سلطاته، وتخفيض السلطات التي كان يتمتع بها البيروقراطيون وتعزيز سلطات مجلس النواب. وبذلك يكون قد تم وضع حد للهيمنة الطويلة لحركة الإصلاح العثمانية التي مارستها البيروقراطية المدنية منذ ١٨٢٦. وانتقلت السلطة إلى أشخاص يتمتعون بقاعدة سياسية مختلفة تماماً، إلا أن الجيش كان المستفيد المباشر من حركة ١٩٠٩.

ففي ثورة تركيا الفتاة كما حدث في الأحداث الأخرى التي جرت في التاريخ العثماني والتركي، يصعب التمييز بين النشاطات السياسية لصغار الضباط وبين عمليات الجيش بوصفه مؤسسة. فقد كان الجيش كمؤسسة هو المنتصر في نيسان ١٩٠٩. وبرز قائد الجيش المحارب محمد شوكت باشا، وهو ضابط محترف كبير، على أنه يتحكم بدفة السياسة العثمانية خلال السنوات الثلاث التالية. وقد مارس شوكت نفوذه بطريقة سلبية، فلم يطالب بالتدخل في شؤون الحكومة بشكل مباشر إذ كان في رأيه أن تسيير شؤون الحكومة يقع على عاتق رجال الدولة والسياسيين. أما الجيش فهو فوق السياسة لأنه يمثل الدولة. غير أن مطالب الجيش كانت يجب أن تحظى بالأولوية، وتتقدم على جميع السياسات الأخرى. كما أن حاجته للمال والعناصر يتعين أن تحتل الصدارة. وكانت هذه المطالب كثيرة جداً بحيث لم يعد ثمة مجال أمام الجماعات السياسية الأخرى أن تحدث أي تغيير ثوري في السياسة العثمانية. ونزولاً عند أوامر شوكت باشا اضطر الوزراء للحصول على قروض من الخارج وكان مجلس النواب يوافق بصعوبة على تجنيد النصارى في الجيش.

لقد زادت مطالب الجيش من دعمه نتيجة الوضع الدولي الخطير الذي كانت تتعرض له الدولة العثمانية خلال تلك الفترة. إلا أنه سرعان ماخابت الآمال الساذجة بإعطاء المجتمع الدولي الإمبراطورية العثمانية فرصة أخرى في ظل الدستور. واستغلت بلغاريا ثورة تموز لتعلن استقلالها وضمت النمسا البوسنة إليها في حين ضمت اليونان كريت. وفي ١٩١١ أرغمت الإمبراطورية على الدخول في حرب مع إيطاليا عندما احتلت الأخيرة طرابلس الغرب. وفي تشرين الأول ١٩١٢، هاجمت الإمبراطورية عدداً من دول البلقان، وفقدت تقريباً كل أراضيها الأوروبية، إلا أنها تمكنت في الحرب البلقانية الثانية التي اندلعت في صيف ١٩١٣ من استعادة تراقيا الشرقية التي تشمل ادرنة. ولم تترك هذه الأحداث اليائسة سوى فرص ضئيلة من أجل تنفيذ السياسات الجديدة، وساعدت في تشكيل الأحداث السياسية خلال هذه الفترة: وكان الخطر الذي يهدد بخسارة ادرنة

الفرصة التي دفعت لحدوث انقلاب ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣، عندما أمسكت جمعية الإتحاد والترقي بزمام الحكم في نهاية الأمر.

وخلال ١٩٠٨ - ١٩٠٩ أحرزت جمعية الإتحاد والترقي تقدماً غير ثابت ضد مناوئيها. ففي ١٩٠٨ كان عدد كبير من أعضاء الجمعية من الفئات اليائسة، بيد أنها أخذت تحسن من تنظيمها المركزي على نحو مضطرد، وخرجت بسياسات من مؤتمراتها الحزبية. إلا أنه لايكاد يعرف شيء عن تنظيمها الإقليمي. فقد دخل أعضاؤها الأوائل الحكومة في تشرين الثاني ١٩٠٨ واتخذ الحزب خطوة هامة نحو الأمام في صيف ١٩٠٩ عندما أصبح عضوان منه وزراء، وهما طلعت (وزيراً للداخلية) وجاويد (وزيراً للمالية). وبدأت الجمعية تبرز في الانتخابات على أنها أكبر حزب. وفي ١٩١٢ كان نفوذها في الحكومة يكفي لتحقيق نصر ساحق على مناوئيها الرئيسيين الليبراليين الذين كانوا يشكلون تآلفاً يحبذ السياسات التي كانت أقرب إلى السياسات التي اعتنقها صباح الدين منها إلى السياسات المركزية لجمعية الإتحاد والترقي. غير أن السيطرة الواهية لجمعية الإتحاد والترقي انكشفت في تموز ١٩١٢ بواسطة حركة قام بها الضباط الساخطون الذين أطلقوا على أنفسهم اسم: «الضباط المخلصين» فأدانوا أسلوب الجمعية في معالجة الحرب الإيطالية فضلاً عن سياستها المحلية الباطشة. وبدعم من شوكت باشا نُحيت حكومة جمعية الإتحاد وحل محلها تآلف برئاسة القائد العسكري غازي مختار باشا. وتم حلّ مجلس النواب وأجريت انتخابات جديدة، وأصبح كامل باشا البيروقراطي القديم رئيساً لحكومة مناوئة لجمعية الإتحاد والترقي. إلا أنه سرعان ما ساءت سمعة الحكومة الجديدة نتيجة تعرضها للهزيمة على يد البلغار. وكما أسلفنا فقد أمسكت جمعية الإتحاد والترقي بزمام السلطة ظاهرياً احتجاجاً منها على القرار القاضي بتسليم ادرنة. وفي الظاهر فإن الاستيلاء على السلطة في كانون الثاني ١٩١٣ كان انقلاباً عسكرياً حقيقياً. فقد كانت في داخل جمعية الإتحاد نواة عسكرية تضم من أربعين إلى خمسين ضابطاً شديدي الولاء، وكانوا على استعداد للقيام بأي عمل حتى التضحية بحياتهم من أجل الحزب. وكان يقود هؤلاء أنور باشا أكثرهم حبا للمغامرة. فقد داهم رئاسة الوزارة وأطلق النار على وزير الحربية، وأرغم حكومة كمال على الاستقالة. وأصبح شوكت رئيسا للوزراء إلا أنه بعد اغتياله في أيار ١٩١٣ بسطت جمعية الإتحاد والترقي سيطرتها التامة على الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى. لقد آذن انقلاب ١٩١٣ بشيء أشبه بثورة حقيقية، وذلك لأن جمعية الإتحاد والترقي أصبحت الآن قادرة على الشروع في تنفيذ برنامج التغيير الذي كانت قد وضعته في ١٩٠٨. غير أن فترة هذه الثورة كانت قصيرة ولم تكن مكتملة بسبب دخول الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى في خريف ١٩١٤.

من حيث الجوهر لم يطرأ أي تغيير في الاتجاه الرئيسي لحركة الإصلاحات العثمانية في عهد تركيا الفتاة. إذ تم رفض البديل الليبرالي اللامركزية. ولم يكن برنامج جمعية الاتحاد في أساسه سوى الصيغة القديمة لسياسة التتريك والمركزية في الحكم وإنشاء جيش وإدارة قويين وعصريين، وجعل النظام التعليمي والقانوني علمانيين عصريين. وكان العنصر الجديد والوحيد الذي أضافوه يتمثل في زيادة التركيز على التنمية الاقتصادية. وكان من أبرز السمات بروزاً في سياستهم تحقيق ذلك إلى أبعد حد. لقد كان الإتحاديون نافذي الصبر ولم يكونوا راغبين في المهادنة كأسلافهم.

ليس ثمة ضرورة لعرض شرح مفصل عن الجهود التي بذلت من أجل تنظيم الإدارات المركزية والإقليمية وتقليص نفوذ الملل وإصلاح نظام الضرائب. وتم تحقيق نجاح كبير في تحديث الجيش والبحرية بمساعدة البعثات الألمانية والبريطانية، إذ كانت الإنجازات التي حققها الجيش العثماني في ١٩١٤ - ١٩١٦ والتي أعقبت هزائم ١٩١١ - ١٩١٣ باهرة. وقد تحسنت قوات الدرك نتيجة زيادة عددها زيادة كبيرة ووضعت تحت تصرف الحكام الإقليميين. أما في مجال التعليم، فكانت أهم التطورات التي حصلت: أولاً قبول الإناث في المدارس العليا، فقد افتتحت أول مدرسة ثانوية للإناث في عام ١٩١١، ثانياً قيام جمعية العائلة التركية بحملة لتعليم الكبار، ثالثاً إيلاء مزيد من الاهتمام بالتعليم الابتدائي الذي كان بيد القطاع الديني بصورة كاملة. فقد نص قانون التعليم الابتدائي الجديد الذي صدر في ١٩١٣ بإلزامية التعليم المجاني لمدة ست سنوات لجميع الأطفال بالإضافة إلى وضع المناهج. وقد أثار التركيز على التعليم الابتدائي مشكلة لم تكن بارزة حتى ذلك الوقت. فطالما حصرت الدولة اهتمامها بصورة رئيسية على التعليم الثانوي والعالي، لم تكن لغة التعليم تشكل قضية أساسية. وبما أن هدف المدارس الرئيسي كان يتمثل في تخريج موظفين حكوميين، فإن التعليم بلغة الدولة وهي اللغة التركية العثمانية، أصبح أمراً ذا أهمية لتعليم الأطفال. غير أن اللغة التركية العثمانية لم تكن وسيلة ملائمة للتعليم الابتدائي نظراً لعدم تمكن معظم الأطفال في الأناضول من فهمها. لذلك نشطت حركة لإدخال شكل من أشكال اللغة، تكون أقرب قدر الإمكان إلى اللغة التي يتكلمها الأطفال الأتراك، أي بعد إزالة قدر كبير من العنصر العربي فيها. غير أن هذه الحركة أثارت بدورها السؤال التالي: ماهي اللغة التي يجب أن يدرس بها في الأقاليم غير التركية. وارتبط هذا السؤال بمشكلات الهوية الثقافية والسياسية. كما أن اهتمام الدولة في التعليم الابتدائي أدخلها كذلك في صراع مع رجال الدين إلا أنه انتهى ببسط وزارة التعليم سيطرتها على تجميع المدارس الدينية وعلمنة المناهج.

بدءاً من ١٩١١ مهدت سياسة عدم التدخل الآنفة الذكر السبيل إلى فكرة التنمية

الاقتصادية بتوجيه من الدولة، وذلك بهدف النهوض بالصناعة العثمانية لإحلال سلعها محل السلع المستوردة. كما شجعت المسلمين أن يحلوا في بعض المهن محل بعض العناصر من غير المسلمين، لذلك تم توفير التدريب المهني ليتسنى للمسلمين القيام بالأعمال التي كان يقوم بها اليونانيون في مجال السكك الحديدية. وبطبيعة الحال، فقد أحرزت التنمية الاقتصادية في الدولة أكبر تقدم لها بعد عام ١٩١٤ تحت ضغط الحرب. ففي ١٩١٧ تم إنشاء مصرف للتسليف. كما أرغمت ظروف الحرب الحكومة العثمانية على تسلم سلطات جديدة من قبيل مراقبة الإنتاج والأسعار والتوزيع وخاصة في استانبول.

لقد ساد زعم أنه طرأ تغيير رئيسي على إيديولوجية الإمبراطورية العثمانية خلال فترة حكم حزب تركيا الفتاة. فقد تم التخلي عن موضوع الجامعة العثمانية لصالح القومية التركية. بيد أن هذا الزعم يحتاج إلى دراسة وتمحيص أعمق. ولعل البدء بمؤلف هام بعنوان «ثلاثة أنواع من السياسة» بقلم يوسف إكشورا في عام ١٩٠٤ سيكون نقطة انطلاق مناسبة. فقد كان إكشورا قد ولد في روسيا ودرس في الكلية الحربية في استانبول، ثم عاد إلى روسيا وعمل مدرساً في قازان حيث كتب عمله الشهير. وفي ١٩٠٨ قفل عائداً إلى استانبول حيث أصبح مؤرخاً بارزاً وكاتباً عن القضايا الوطنية التركية. وكان عضواً مؤسساً للجمعية التركية (١٩٠٨) والجمعية التي خلفتها «العائلة التركية» (١٩١٢) وقام بتحرير الصحيفة التركية الرئيسية «الوطن التركي».

ميّز إكشورا بين ثلاثة خطوط رئيسية من سياسة الإمبراطورية العثمانية وهي: الجامعة العثمانية والجامعة الإسلامية والطورانية. وذكر أن الجامعة العثمانية قد أثبتت فشلها ونبذها كل من المسلمين والأقليات على حد سواء. أما الجامعة الإسلامية فإنها ستلقى معارضة من الدول الكبرى. ولعل الطورانية ستكون السياسة الأكثر ملاءمة للمستقبل لأنها تتماشى مع الروح الوطنية للعصر، كما أنه من غير المحتمل أن تلاقي معارضة من الدول الكبرى باستثناء روسيا.

لم تلق آراء إكشورا أي دعم في ١٩٠٤. وقُبلت فكرة التتريك كحركة ثقافية، وتمثلت في الاهتمام بتاريخ الشعوب التركية وباللغة التركية وإبراز جوانب الأدب التركي. لقد وسمت هذه السمات الحياة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. أما بالنسبة للعثمانيين، فلم تكن حركة التتريك باعتبارها برنامجاً سياسياً تلاقي استهواء منهم. غير أن جدلاً أثير أنه خلال السنوات التي تلت عام ١٩٠٨، طرأ تغيير على وجهات النظر وخاصة بعد أن كادت جميع الممتلكات العثمانية في أوروبا تنسلخ،

والسخط الذي برز بين صفوف الألبانيين والعرب عندما بدأ الاتحاديون يشاطرون رأي إكشورا بأن الجامعة العثمانية والجامعة الإسلامية كانتا رابطتين غير مناسبتين لتوحيد الإمبراطورية، وأنه ينبغي على الدولة أن تعتمد بصورة رئيسية على تفوق الأتراك، وأنه على القوميات الأخرى أن تخضع لهم، كما يتعين تتريك هذه القوميات بصورة كاملة. وكان أبرز منظريّ القومية التركية ضياء غوكالب (١٨٧٦ ـ ١٩٢٤) الذي كان يشارك إكشورا في عضوية جمعية العائلة التركية. إذ رفض كوغالب فكرة الجامعة العثمانية، واختار من الإسلام العناصر التي يمكن أن تتآلف وتنسجم مع سياسة التتريك وجعل الأمة التركية أساس برنامجه.

لاتوجد دلائل واضحة جداً تؤكد على أن التنظيرات الفكرية لمفكرين من أمثال إكشورا وغوكالب قد أصبحت أساس سياسة جمعية الإتحاد. فقد كان لهؤلاء شيء من التأثير على السياسة التعليمية التي وجد بعض الإتحاديين ولاسيما أنور باشا بأنها جذابة. إلا أن برنامج جمعية الاتحاد بقي كما وضعه أسلافهم: الجامعة العثمانية والمركزية والتحديث. وذهب الكاتب عبد الله جودت (١٨٦٩ -١٩٣٢) شأواً أبعد من ذلك إلى حد المطالبة بتبني المدنية الأوروبية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق القوة الدافعة للنخبة التي تسيطر على المركز: وأن الشعب لن يفعل ذلك. وقد قمع الإتحاديون جميع مظاهر القومية العرقية، إلا أنهم هادنوها عندما لم يصبح أمامهم بديل آخر، إلا أنهم سرعان ماتخلوا عن تلك المهادنة عندما أتيحت لهم الفرصة. لذلك كانت فكرة الطورانية تستهوي أشخاصاً من قبيل إكشورا الذي كانت تربطه علاقات مع أتراك روسيا أو أشخاص هامشيين مثل غوكالب الذي نشأ في منطقة تركية كردية اضطرته إلى دراسة المشكلات المتعلقة بالهوية السياسية التي كانت تحتل عند أشخاص كثيرين المرتبة الثانية بعد المشكلات العملية المتعلقة بحكم الإمبراطورية. وعندما تنسلخ المناطق غير التركية فقط سينفتح المجال لوضع نظرية القومية التركية لكي تلائم الواقع السياسي الجديد. إلا أنه طالما بقيت الإمبراطورية العثمانية موجودة فقد كانت بحاجة إلى الإيديولوجية الإمبراطورية.

الأناضول:

تمتعت منطقة غربي الأناضول بازدهار لم يسبق له مثيل خلال الفترة الممتدة من ١٨٨٠ وحتى ١٩١٤. فقد ازداد عدد سكان الأناضول في ١٩١٤ بنسبة ٥٠٪ تقريباً ووصل العدد إلى ١٧،٥ مليون نسمة. وحدثت أكبر نسبة في الزيادة في الحزام الساحلي الشمالي في الغرب. إذ حدثت نهضة زراعية كبيرة. ووفق إحدى التقديرات ارتفع إنتاج

الحبوب بين ١٨٧٦ و ١٩٠٨ بنسبة ٥٠٠٪. ورغم أن هذه الزيادة قد تبدو مرتفعة جداً، فمن المؤكد أنه كان ثمة توسع كبير في الإنتاج. فخلال تلك الفترة حلت الأناضول محل روسيا ودول البلقان كمورّد رئيسي للحبوب إلى سوق استانبول الضخم، وبحلول ١٩١٤ بدأت تلك السوق تحصل على ٧٥٪ من قمحها الطري. كما حصلت زيادات كبيرة في محاصيل أخرى وخاصة الزبيب والتبغ والقطن. وازدادت نسبة استخدام الآليات الزراعية كالمحاريث والدرّاسات ومعدات تجهيز الأغذية. ولعل الحكومة العثمانية أولت اهتمامها بتحسين الزراعة في الأناضول لأن عوائد هذه المنطقة لم تكن مخصصة لدفع الفوائد على الديون العثمانية العامة، فشرعت في افتتاح مدارس زراعية وإنشاء مزارع نموذجية ومصارف تسليف زراعية التي أقرضت ٦٠٠ مليون قرش إلى مايقرب من ٨٠٠٠٠٠ مزارع في الأناضول خلال عهد عبد الحميد الثاني. وسادت في المنطقة الحيازات الصغيرة، أما المساحات الشاسعة فكانت توجد بشكل رئيسي في أضنة التي كانت مسرحاً لاستقرار المهاجرين الشراكسة الذين كانوا يتخلون في أغلب الأحيان عن أراضيهم للعمل بصفة عمال في مزارع القطن الشاسعة، والتي أصبحت إحدى سمات تلك المنطقة. وبخلاف مصر لم توظف سوى استثمارات ضئيلة في مشروعات الري الواسعة النطاق، وقد وضعت مخططات للعديد منها في أواخر الفترة، إلا أن المشروع الوحيد الذي أنجز كان مشروع ري قونية في عام ١٩١٣ بهدف توطين عمال من المهاجرين الجدد. وثمة شك في أن التدفق المستمر لليد العاملة الرخيصة قد زوّد بحافز هام للتنمية الاقتصادية في غربي الأناضول. ومن المؤكد فإن العامل الرئيسي وراء التوسع الاقتصادي كان يتمثل في تطوير السكك الحديدية منذ ستينيات القرن التاسع عشر، وأن تركيز الخطوط الحديدية هذه في المناطق الغربية والشمالية الغربية يفسر سبب هذه التنمية. ومن السهولة بمكان عزو التنمية الاقتصادية إلى وجود السكك الحديدية في المنطقة بأسرها، لذا فإن هيمنة زراعة القطن في أضنة كان نتيجة مد خط حديد أضنة ـ مرسين في ١٨٨٦. كما سهلت السكك الحديدية تطوير استخراج المواد المعدنية في الأناضول التي تشمل الكروم والحديد والرصاص والنحاس والفضة والليجنيت (أحد أنواع الفحم الحجري) والفحم الحجري رغم أن المواقع التي توجد فيها المواد الرسوبية في بعض الحالات جعل من الصعب الإفادة من استخدام السكك الحديدية دون توظيف استثمارات ضخمة.

كانت حصة الأسد من الفوائد الاقتصادية تذهب إلى اليونانيين في الأناضول، الذين كانوا يتمركزون على نحو خاص في المناطق الغربية والشمالية بالإضافة إلى استانبول وفي المدن الصغيرة بشكل عام. وفي ١٩١٤، كان عدد السكان اليونانيين في الأناضول

يقارب ١،٢٥ مليون نسمة أو مايزيد قليلاً على ٧٪ من نسبة السكان. وكان اليونانيون يشاركون على نحو خاص في الأنشطة الإقتصادية المتعلقة بالتجارة الدولية. وتتباين الروايات حول علاقات هؤلاء اليونانيين مع السكان المسلمين: إذ يذكر بعض المراقبين أنه لم تكن توجد مشاعر عداء بين الجماعتين، في حين يقول آخرون بوجود طموحات لليونانيين لتحقيق كيان سياسي خاص بهم أو حتى ربط ثرواتهم باليونان. إلا أنه رغم تنامي هذا الطموح خلال هذه الفترة، فإنه لايوجد دليل يبدي بأنه كان سائداً بين السكان اليونانيين، كما يتضح عدم وجود مشاعر عدائية بين اليونانيين والمسلمين في الأناضول كالعداوة التي كانت متفشية بين الأرمن والأكراد في شرقي الأناضول.

كما حدثت تطورات جديدة بالنسبة للسكان المسلمين في الأناضول وخاصة بعد ١٩٠٨. إذ لم تكن الأناضول ممثلة بشكل جيد في مجلس النواب الجديد بالنسبة لعدد سكانها. فقد كان النواب الأناضوليون يمثلون ضعف السكان الذين كان يمثلهم النواب من الأقاليم الأوروبية. وقد ساعد إجراء انتخابات في المدن الصغيرة والارتباط بالسياسات الوطنية إثارة الوعي السياسي في الأناضول، بالإضافة إلى عامل آخر وهو الاهتمام الذي كان يوليه المناصرون لقضية القومية التركية ولاسيما أعضاء جمعية العائلة التركية للأناضول. أما بالنسبة لهؤلاء المنظرين، فقد أخذت الأناضول تكتسب وضعاً جديداً داخل الإمبراطورية بوصفها تقع في قلب الشعب التركي، إذ شرع بالثناء على الفلاح الأناضولي وامتداحه بأسلوب رومانسي باعتباره عماد الإمبراطورية بدلاً من صورة الفلاح الجلف البدائي الكريه، كما كان يُنظر إليه في الماضي. بالإضافة إلى ذلك فقد بدأ المصلحون اللغويون يعتبرون لغته على أنها النموذج، وأصبح غربي الأناضول مركز انتشار التعليم الابتدائي. وبحلول ١٩١٤ لم تكن منطقة غربي الأناضول تشكل نجاحاً اقتصادياً فحسب للإمبراطورية، بل حظيت كذلك بأهمية سياحية جديدة.

أما الوضع في منطقة شرقي الأناضول فكان مختلفاً تماماً. إذ لم يحدث أي تطور اقتصادي هام خارج المنطقة الساحلية على امتداد البحر الأسود، وبقيت المنطقة شبكة لاقتصاديات محلية صغيرة منعزلة عن بعضها الآخر نتيجة سوء المواصلات. فلم يحدث أي تطور في الخطوط الحديدية في شرقي أنقرة. ومن الناحية السياسية، فقد هيمنت على المنطقة مشكلات تتعلق بصد أي زحف آخر من جانب روسيا وازدياد الصراع بين الأرمن والأكراد.

كان الأرمن ينتشرون في أرجاء الأناضول فضلاً عن أنهم كانوا يشكلون جزءاً لا بأس به من سكان استانبول. كما كانت لاتخلو بلدة من السكان الأرمن. كما كانت

أعداد كبيرة من الفلاحين الأرمن تقطن في مناطق عديدة مثل كيليكيا في غربي الأناضول. غير أن أكبر تجمع لهم كان في الأقاليم الشرقية الست وهي: أرضروم وفان وبيتليس وخربوط ودياربكر وسيواس. وكان أكثر من ٨٦٠٠٠٠ أرمني أو مايقرب من ٥٨٪ من عددهم الإجمالي الذي كان يقدر بحوالي ١،٥ مليون أرمني في عام ١٩١٤ يقطنون في الشرق. ولم يكن الأرمن يشكلون الأغلبية الساحقة في أي من هذه الأقاليم الستة.

بدأ الوعي السياسي عند الأرمن يتنامى في القرن التاسع عشر. فأخذوا يرفضون وعلى نحو متزايد وضعهم المتدني في غالب الأحيان. ويرجع التغيير الذي طرأ على مواقف الأرمن إلى عدة عوامل يذكر أن كثيراً منها يشبه التغييرات المماثلة التي طرأت على مواقف الموارنة خلال نفس الفترة. فقد تمثل العامل الأول في الإصلاحات التي حدثت في الكنيسة الأرمنية وتحسين مستوى التعليم عند الأرمن. أما العامل الثاني فيتمثل في قدوم البعثات التبشيرية البروتستانتية الأميركية. فقد أسست أول بعثة في المنطقة في أرضروم عام ١٨٣٩. وبحلول ١٩١٤ كان للمجلس الأمريكي للبعثات التبشيرية الخارجية ١٧٤ بعثة في المنطقة التي أصبحت في ١٩٢٣ الجمهورية التركية، وكان جل هذه البعثات في الأناضول. ففي ذلك الوقت كان هناك ١٧ مركزاً تبشيرياً رئيسياً و ٤٢٦ مدرسة تضم ٢٥٠٠٠ تلميذاً. ووفرت تلك البعثات التعليم وبث الأفكار كما حاولت ربط مصالح القوى الخارجية بمصير الأرمن رغم تحقيقها شيئاً من النجاح في الحكومة. وقد أثار إنشاء هذه البعثات قلق المسلمين، والدليل على ذلك معاداة مشايخ الأكراد لإنشاء إرسالية بتليس عام ١٨٥٨.

كانت القومية الأرمنية حتى عام ١٨٧٨ تكاد تقتصر على المنفيين السياسيين الذين حافظوا على أهميتهم في تطوير هذا المنحى. فقد كان ميل الأرمن المتزايد بالسفر إلى الخارج وبصورة خاصة إلى أوروبا الغربية ولاسيما إيطاليا وفرنسا وروسيا، مصدراً من مصادر اكتسابهم الأفكار الجديدة. وقد تبين أن أحداث ١٨٩٤ الشهيرة، والتي أدت إلى انتقام السكان المسلمين من السكان الأرمن المحليين، أنها نجمت عن تصرفات أحد الأرمن العائدين من إيطاليا والذي يبدو أنه اعتمد الأسلوب البلغاري في محاولة إثارة أعمال الانتقام التي قد تؤدي إلى تدخل الدول الأوروبية. وقد شجعت سياسة روسيا بطبيعة الحال بعض الأرمن للوقوف إلى جانب روسيا في ١٨٢٨ و ١٨٥٥ و١٨٧٨ ليجدوا أنفسهم هم وإخوانهم قد أصبحوا معرضين لأعمال انتقامية بعد الانسحاب الروسي. وكانت مطالب الوفد الأرمني إلى مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ بإقامة مقاطعة أرمنية تتمتع بحكم ذاتي في شرقي الأناضول عاملاً هاماً في إثارة الشكوك حول نوايا ومخططات

الأرمن. كما ناشد الأرمن الروس الذين كانوا يعادون السياسة القيصرية إخوانهم العثمانيين. وقد أسس الحزب السياسي الأرمني المعروف الطاشناق في عام ١٨٩٠ لمواجهة السياسة الروسية في أرمينيا، وشن الحزب ثورة مسلحة في ١٩٠٣، إلا أن السلطات الروسية تمكنت من قمعها بمساعدة قوات القوزاق، تماماً كما فعلت الدولة العثمانية في قمع الأرمن بمساعدة فرسان الحميدية. وقد أعطت الثورة الروسية في عام ١٩٠٥ الأرمن الروس بريقاً جديداً من الأمل، فراحوا يتطلعون ثانية نحو المناطق العثمانية. ولم تكن الأراضي العثمانية بالنسبة للطاشناق ذات أهمية كبيرة لأرمينيا الروسية. أما الحزب الأرمني الآخر الهنتشاك، الذي كان المنفيون السياسيون في أوروبا الغربية يشكلون قاعدته، فقد كان معنياً أكثر بالأراضي العثمانية وبدأ يشن عملياته من قاعدته هناك في ١٨٨٦.

يتمثل العامل الآخر الذي لم يتم التطرق إليه في اليقظة الأرمنية في النتائج السياسية للمرحلة الجديدة من انتقال الأرمن إلى المدن. فقد لاحظ أحد الرحالة البريطانيين في ١٨٧٩ - ١٨٨٠ أن أرمن بلدة القيصرية كانوا يتكلمون التركية حتى في بيوتهم، في حين كان الأرمن الذين يقطنون في الريف يتكلمون الأرمنية. وبصورة عامة يصح القول إن الأرمن القاطنين في المدن وخاصة استانبول كانوا أكثرهم اندماجاً في النظام العثماني. ويحتمل أن يكون هؤلاء الأرمن المتحضرون قد تعرضوا إلى تغيير في هويتهم وطموحاتهم السياسية خلال القرن التاسع عشر، على غرار التطور الذي حدث في صفوف الجالية اليونانية (كما لاحظ الرحالة نفسه أن اليونانيين في القيصرية الذين كانوا يتكلمون التركية في السابق في بيوتهم أصبحوا يتكلمون اليونانية استجابة إلى الدعوة الإغريقية). ومن الممكن أن تكون قد تكررت حالات مماثلة في مناطق أخرى من أرمينيا. وقد كانت القومية الأرمنية تدين كثيراً للمهاجرين الجدد من الريف إلى المدن الذين حافظوا على ثقافتهم التقليدية ولغتهم وجسّدوا هذه الخصائص في خطبهم السياسية الجديدة. كما توجد دلائل من فان توحي بأنه يمكن أن تكون القومية الأرمنية إيديولوجية ملائمة لظهور مجموعة أرمنية جديدة مناوئة من النخبة ترغب في تحدي هيمنة النخبة الأرمنية القديمة التي لجأت إلى سياسة الوفاق مع العثمانيين.

وكان توسع الحكومة العثمانية عاملاً آخر في تنامي القومية الأرمنية. فعلى الرغم من أن الأرمن كانوا يتطلعون إلى قيام السلطات العثمانية بحمايتهم من القبائل الكردية، فقد كان من الملحوظ أنه بعد أن تمكنت الحكومة المركزية من بسط سيطرتها على جميع المناطق أصبحت القومية التركية أكثر بروزاً. وكما ذكر رحالة آخر يدعى هنري لينش: «عندما بدأت الإمبراطورية العثمانية ترغب في بسط سيطرتها المركزية لكي لايكون لها

منازع آخر في المقاطعات النائية كانت الحركة الأرمنية تثبت وجودها»[٢]. لقد كانت ادعاءات القومية الأرمنية ضد إمبراطورية متعددة القوميات أكثر فائدة لها من القمع القبلي أو التسامح الديني.

لقد كانت القومية الأرمنية إلى حد ما مجرد ردة فعل. ففي إحدى المرات علّق بول كامبون وزير الخارجية الفرنسي قائلاً: «لقد ظل يقال للأرمن وعلى فترات طويلة إنهم يتآمرون حتى أصبحوا متآمرين في نهاية الأمر، وظل يقال لهم فترة طويلة بأنه ليس لأرمينيا وجود حتى أصبحوا أخيراً يؤمنون بوجودها»[٢] وباستثناء الشكوك التي انتابت السلطات العثمانية، فقد تعرض الأرمن لهجمات على يد الأكراد. وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت تتكشف قصة المجازر، ففي ١٨٧٧، رافقت المجازر الغزو الروسي، وفي ١٨٩٠ كانت هناك قضية أرضروم، وفي ١٨٩٤ برزت قصة ساسون في الجنوب حيث كان الأرمن يعملون مؤاجرين في الأراضي الكردية. وفي ١٨٩٥ - ١٨٩٦ حدثت مجازر رئيسية في استانبول إثر محاولة الثوار الأرمن الهجوم على البنك العثماني في استانبول في ٢٦ آب ١٨٩٦. وفي نيسان ١٩٠٩ حدثت مجزرة ضد الأرمن في أضنة في ظروف غامضة إلا أنها كانت ترتبط بصورة ما بالانقلاب المناوئ لجمعية الاتحاد والترقي في استانبول في نفس الشهر. ولعل مجزرة أضنة قد حطمت آمال الأرمن التي كانت قد أثيرت مؤقتاً لثورة ١٩٠٨.

قامت فرقة الجنود الحميدية بشن عدة هجمات ضد الأرمن. وكانت فرقة الجنود الحميدية قد تشكلت في ١٨٩١ على غرار فرق القوزاق الروسية ولواء القوزاق الفارسي إلا أنها كانت أكبر بكثير من الفرقة الإيرانية وأدت أغراضاً مختلفة. ففي البداية، كانت تتألف من ثلاثين فرقة تضم كل واحدة منها ٦٠٠ رجل، إلا أنها أخذت تتزايد باضطراد حتى أصبحت تتألف في عام ١٨٩٩ من ٦٠ فرقة. وتم تجنيد هذه الفرق بصورة خاصة من القبائل الكردية، وشكل بعضها من قبائل التركمان والشركس. وكان الجنود يتلقون أوامرهم من زعماء قبائلهم بالإضافة إلى ضباط عثمانيين نظاميين كانوا يعملون بصفة مفتشين ومدربين. ولم يكن يدفع لعناصر هذه الفرق مرتبات إلا عندما كانت تُستدعى للخدمة الفعلية. كما كانت هذه العناصر معفاة من دفع جميع الضرائب باستثناء ضريبة العشر وضريبة الأراضي، التي لم تكن تعتبر امتيازاً كبيراً بسبب الصعوبات التي كانت تواجهها الحكومة في جمع الضرائب من القبائل. وكان أفراد القبائل يخدمون من حين لآخر فقط، ولم تتحقق القوة الكاملة النظرية لهذه الفرق إلا نادراً. وقد شكلت فرق الحميدية لتحقيق ثلاثة أهداف هي: الدفاع عن الحدود العثمانية - الروسية بعد اكتشاف وجود نقص شديد في عناصر الخيالة غير النظاميين في ١٨٧٨ للقيام بمهام الاستطلاع

وتوفير الأمن المحلي وقمع الاضطرابات والمساعدة في تمدين الأكراد باتباع نفس الأسلوب الذي استمالت فيه القوى الاستعمارية في أماكن أخرى المجموعات القبلية في تنظيم تشكيلات منها كوسيلة للحد من ميولهم في الإغارة على جيرانهم. وقد أسفر تشكيل فرق الحميدية عن نتيجتين رئيسيتين هما: المساعدة في تعزيز مشاعر الأكراد بكرديتهم إذ أصبح وجود الكتائب القبلية مصدر فخر بالهوية الكردية، في حين كان الأكراد سابقاً يسعون لإخفاء هويتهم، ويلاحظ أن الأكراد في منطقة موش أصبحوا يرغبون بعد تأسيس فرق الجنود الحميدية في الاعتراف بأصلهم. أما الهدف الثاني، الذي حققته هذه الفرق فهو المساهمة في بث الفوضى وعدم استتباب الأمن في المنطقة. فقد كانت هذه الفرق تقود الأكراد في شن غارات حول أرضروم لم يعد بوسع السلطات العثمانية السيطرة عليها.

كان المسؤولون العثمانيون يسعون إلى إقامة توازن بين الأكراد والأرمن، كما كانوا قد حاولوا ولكن بدون نجاح في لبنان قبل ١٨٦٠ بالإضافة إلى المحاولات التي بذلوها في مقدونية. وثمة دلائل تشير إلى أنهم أصبحوا يميلون بشكل متزايد نحو الأكراد وذلك خوفاً من الهجمات التي كانوا يشنوها. ويزعم أنهم كانوا يشيرون عادة إلى الغارات الكردية بأنها من أعمال قطاع الطرق، لأنه لم يكن من اللائق تسمية الأكراد بالمسيئين. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، أقرّ المسؤولون العثمانيون بأن الأكراد كانوا مثيري القلاقل الرئيسيين، وكانوا يتباهون بأنهم تمكنوا من تعقبهم والقضاء عليهم. وفي أوائل القرن العشرين كان الموقف العثماني يجمع بين النقيضين إلا أن الأمر أصبح أكثر حدة في عهد الإتحاديين بعد ١٩٠٨. إذ أهملت فرق الحميدية وأصبح ينظر إلى جميع الهويات العرقية والدينية على أنها تشكل خطراً على الدولة. إلا أنه بعد ١٩٠٨ بدأ يظهر أن الأرمن يشكلون أكبر تهديد في بقاء الإمبراطورية.

كانت السنوات الخمسين التي سبقت الحرب العالمية الأولى فترة من الهزات والقلاقل في حياة الشعوب القاطنة في شرقي الأناضول وطُرحت تساؤلات بشأن ولائهم كما لم تطرح من قبل. ويمكن تصوير هذه الحيرة باستعراض تاريخ رجلين ولدا في نفس المنطقة وفي نفس الفترة تقريباً، وكنا قد أتينا على ذكر أحدهما وهو ضياء غوكالب الذي ولد في دياربكر ونشأ وهو يتكلم التركية والكردية، إلا أنه لم يختر الهوية الكردية بل أصبح بدلاً من ذلك نبي القومية التركية، مؤكداً على هوية تركية تقوم على أساس التقاليد المشتركة واللغة. أما الآخر فهو بدر الأعظم سعيد نورسي (١٨٧٣ - ١٩٦٠) الذي ولد في تبليس من أسرة تركية كردية، وقد تعلم في المدرسة الدينية وحظي بسمعة عالية كحكم حاذق بين القبائل. وازدادت شهرته تألقاً بعد تهجمه على دولة الإسلام الفاسدة

كناطق رسمي للمسلمين في فترة مجازر ١٨٩٥ ـ ١٨٩٦. وبعد أن ذاع صيته دعاه عبد الحميد إلى استانبول وأصبح أحد أكثر الناطقين بإسم الجامعة الإسلامية بروزاً. ومن الغرابة بمكان أن يتمكن الرجلان من تبوؤ مراكز هامة ومرموقة في عهد الإتحاديين.

سورية:

حققت سورية خلال الشطر الأخير من القرن التاسع عشر ازدهاراً هاماً. إذ توسعت التجارة ونمت المدن وامتدت الزراعة نحو المناطق الصحراوية، ووصل عدد السكان إلى ٤ مليون نسمة تقريباً بحلول ١٩١٤. ومرد ذلك جزئياً إلى تمكن الحكومة العثمانية من توطيد الأمن، ونتيجة تزايد الفرص التي بدأت توفرها وتحسن المواصلات مع العالم الخارجي. وربط بعض الكتاب التقدم الإقتصادي هذا بالتغير الإجتماعي والطموحات السياسية الجديدة والمتمثلة في بروز الطبقة المتوسطة الحديثة، وانبثاق القومية العربية، إلا أن هذه النظرية يجب تناولها بحذر شديد، لأنها يمكن أن تنطبق على السكان المسيحيين أكثر مما تنطبق على السكان المسلمين في المنطقة.

وكان التعليم أحد التغيرات الإجتماعية الهامة التي طرأت. فحتى فترة لابأس بها من القرن التاسع عشر، كان التعليم في سورية من اختصاص الجماعات الدينية وحدها، وكانت تنطوي على أهداف متشابهة: تعلم القراءة والكتابة الأساسيتين للغالبية العظمى من السكان، والتأهيل المتخصص للقلة الذين يتطلعون إلى الحصول على وظائف في القانون والتعليم أو الشؤون الدينية. وكان من بين أكثر المهارات قدراً وأهمية التمكن من الكتابة بخط جيد، لأن ذلك يمكن أن يضمن وظيفة كتابية. وواصلت المدارس الدينية في توفير هذا النمط من التعليم خلال تلك الفترة بأكملها مع بعض المحاولات الطفيفة للتحديث وخاصة في المدارس المسيحية. وقد رفدت مدارس جديدة سنأتي على ذكرها المدارس الدينية التقليدية.

وقد أتيح للمسلمين ضرب من التعليم أكثر حداثة في المدارس الحكومية العثمانية التي كان يؤمها بصورة رئيسية وليس بشكل مطلق، المسلمون. أو في بعض المدارس الخاصة التي طرأت عليها إصلاحات كالمدرسة التي أسسها في بيروت عام ١٨٩٥ الشيخ أحمد عباس الأغاسي. وكان المستفيدون الرئيسيون من هذه المدارس سكان المدن، وخاصة المسلمون السُنة. أما المسلمون من الطوائف الأخرى فقد ظلوا متأخرين في هذا المجال.

أما بالنسبة للنصارى فقد أتيحت لهم فرص جديدة في التعليم في المدارس التبشيرية التي أنشئت لأول مرة خلال الاحتلال المصري لسورية، ثم تنامت حتى أصبحت تشكل شبكة ضخمة. فقد كانت الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية الفرنسية تركز على تعليم

المسيحيين الكاثوليك والروم والموارنة. وفي عام ١٩١٤، بلغ عدد المدارس التبشيرية الفرنسية ما يقارب ٥٠٠ في المنطقة بكاملها تضم بين ٥٠٠٠٠ و ٦٠٠٠٠ تلميذ. ومنذ ١٩٠١ وضعت هذه المدارس تحت حماية الحكومة الفرنسية. وبذلت الإرساليات التبشيرية البروتستانتية البريطانية والألمانية وخاصة الأمريكية جهوداً مماثلة.

وكانت الإرساليات البروتستانتية تركز على تأهيل المعلمين المسيحيين لكي يتم استخدامهم في يوم ما لتبشير المسلمين إلى النصرانية. إلا أن شدة الطلب على التعليم جعلهم يتحولون عن هدفهم الأصلي، وأخذوا يشاركون في تقديم خدمات ولاسيما تعليم تلاميذ ينتمون إلى جميع الطوائف المسيحية ومن بعض الطوائف الأخرى. وقد أسس البروتستانت شبكة من المدارس كان منها الكلية البروتستانتية السورية عام ١٨٦٦، والتي كانت نواة للجامعة الأمريكية في بيروت. وأنشأ الكاثوليك بدورهم جامعة القديس يوسف (١٨٧٥). أما الجهود الروسية في إنشاء المدارس، فقد جاءت في وقت متأخر وكانت نتيجة الخوف من أن تروق مدارس البروتستانت لطائفة الروم الأرثوذكس. وفي السنوات التي تلت حرب القرم أقامت الإرساليات الروسية شبكة واسعة من المدارس. وأخيراً دخلت المدارس الإيطالية والألمانية خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

وقد أكد المؤرخ جورج انطونيوس أن هذه المدارس كانت الوسيلة التي تغلغلت من خلالها الأفكار الغربية إلى سورية، ووسيلة هامة لتطور اللغة العربية، ومصدراً غير مباشر لزرع القومية العربية. غير أن البحوث اللاحقة تلقي بظلال الشك على هذه النظرية. ففي المقام الأول، كان عدد الطلاب في الصفوف المتقدمة قليلاً: إذ كان عدد الخريجين في الكلية البروتستانتية السورية خمسة فقط في عام ١٨٧٩. وثانياً كانت النشاطات التعليمية توظف دائماً لرفد عمليات تبشير البروتستانت بالدين المسيحي، وقد عارضت السلطات المشرفة في الولايات المتحدة التحول عن الهدف الرئيسي. وقد اقتصر المنهاج على الموضوعات التي لم تكن تشكل مجالاً واضحاً لبث الأفكار السياسية الغربية رغم تجاوز بعض الأساتذة لهذه الحدود من قبيل المدرّس في الكلية البروتستانتية السورية الذي خصص دروسه الفرنسية لتعليم الفكر السياسي. كما لم يكن الإسهام بتطوير اللغة العربية كبيراً جداً. فعلى عكس الاعتقاد الشائع، كان التعليم في الكلية البروتستانتية السورية يتم عادةً باللغة الإنكليزية قبل ١٨٨٥، وكان برنامج المطبوعات يتركز على إصدار الكتب المدرسية. وكان تأثير عدد من الكتاب في القاهرة واستانبول وبيروت على تطوير اللغة العربية الفصحى المعاصرة أكبر بكثير. وكانت المدارس الفرنسية تدرس على الدوام باللغة الفرنسية وأخذت تنمّي المشاعر والعواطف نحو فرنسا في صفوف كبار العائلات

الكاثوليكية. والأهم من ذلك، فقد كان تأثير الإرساليات التبشيرية يكاد ينحصر تماماً على المجتمعات المسيحية التي كانت أكثر تقبلاً لتغلغل الأفكار الغربية لأسباب اجتماعية واقتصادية ولأسباب أخرى. وكان بعض اليهود والدروز يؤمون المدارس التبشيرية تلك، في حين لم تكن الأغلبية الساحقة من المسلمين السوريين تسمح لأبنائها بالذهاب إلى هذه المدارس، إذ كان يسود الاعتقاد بأن المسلم الذي يرسل أبناءه إلى مدرسة تبشيرية يعادل في إثمه رجلاً يرتكب الزنى على الملأ. وسيكون من الخطأ القول إنه لم يكن للمدارس التبشيرية أي تأثير فقد كان إسهامها في تطوير المجتمعات المسيحية السورية كبيراً. أما فيما يتعلق ببذور القومية العربية فمن الضروري البحث عن ذلك في موقع آخر.

كان إحياء الأدب العربي أحد عوامل تنامي الإحساس بالثقافة العربية، وهي ظاهرة تميز بها القرن التاسع عشر الذي ارتبط بتوسع التعليم وانتشار الطباعة باللغة العربية، والأهم من كل ذلك تطور الصحافة. وخلال أواخر القرن التاسع عشر ظهر العديد من المجلات والصحف العربية في سورية ومصر وأماكن أخرى. ومن خلال هذه الصحف والمجلات تم توطيد شكل من أشكال اللغة العربية المفهومة لدى العرب المثقفين في الوطن العربي، والقادرة على التعبير عن المفاهيم العلمية الحديثة والسياسية. وكان من خلال الصحف أن تسربت الأفكار الأوروبية الجديدة إلى القراء العرب، كما أصبحت المنابر التي بحثت فيها المشكلات والسياسات السائدة، والتي كانت عادة تتم على مستوى رفيع جداً. وفي هذا العصر الذهبي من الصحافة السورية التي دامت أربعين عاماً ونيف قبل الحرب العالمية الأولى، لعب الكتّاب السوريون دوراً قيادياً في كل من سورية ومصر وأوروبا.

كان من بين أكثر الكتاب شهرة ناصيف اليازجي (١٨٠٠ - ٧١) وهو من الروم الكاثوليك، وأحد أوائل معلمي العربية الحديثة وبطرس البستاني (١٨١٩ - ٨٣) وهو ماروني اعتنق البروتستانتية وركز على الأفكار المتعلقة بالثقافة العربية والوطنية السورية، وفارس الشدياق (١٨٠٥ - ٨٧) الذي أسس الدورية العربية التي أحدثت أثراً هاماً مثل «الجوائب» في استانبول، وسليم تقلا (١٨٤٩ - ٩٢) وهو من الروم الكاثوليك وأسس الصحيفة العربية الشهيرة «الأهرام» في مصر عام ١٨٧٥، وكاتبان من الروم الأرثوذكس وهما يعقوب صروف (١٨٥٢ - ١٩٢٧) وفارس نمر (١٨٦٠ - ١٩٥٢) اللذين أسسا اثنتين من الدوريات العربية الرئيسية وهما «المقتطف» و «المقطم» في مصر أيضاً. ويمكن أن يساعد عمل جرجي زيدان (١٨٦١ - ١٩١٤) في تصوير مدى تنوع هؤلاء الكتاب في إنتاجهم الأدبي. فقد درس زيدان الطب في بيروت حيث خبا طموحه من التعاليم

الفيكتورية الشديدة التأثير على الارتقاء في كتاب «الاعتماد على النفس» لصوميل صمايل. كما قرأ سير والتر سكوت والكسندر دوماس وكتب سلسلة من كتب تاريخ العرب. وعمل محرراً وكاتباً رئيسياً في مجلة الهلال التي أسسها في مصر عام ١٨٩٢، وقدم للقراء العرب عدداً كبيراً من الأعمال الفلسفية والعلمية الأوروبية المعاصرة. كما أصدر هؤلاء الأدباء وآخرون ترجمات لمؤلفات أوروبية، وإصدارات جديدة من النصوص العربية الكلاسيكية، ومعاجم وكتب قواعد وأعمال أدبية وعلمية جديدة وهامة باللغة العربية. ولم تكن آثار أعمالهم تتجلى في تقديم طائفة واسعة من الخبرات الجديدة إلى جمهور عريض من القراء فحسب، بل كذلك ساهموا في صياغة مفردات قادرة على التعبير عن طائفة من المفاهيم الجديدة. وتتجلى الأهمية المباشرة لأعمالهم في تطوير الثقافة العربية بشكل واضح، كما أن هؤلاء الأدباء وضعوا الأسس الجوهرية لتطور القومية العربية السياسية في المستقبل.

كانت الطموحات السياسية للمسيحيين السوريين متنوعة وتماثل وضع مختلف الطوائف الأخرى. وكان من بين أكثر هذه الطوائف بروزاً الطائفة المارونية في لبنان، التي أصبحت تعيش في ذلك الوقت في ظل من الحكم الذاتي المحلي الذي منح لها نتيجة تسوية ١٨٦١. وكان الكثير من الموارنة راضين عن نظام ١٨٦١. فقد كان المجلس المنتخب يقدم لهم منفذاً لطموحاتهم الموجهة للحفاظ على النظام، وقد بذلوا جهوداً كبيرة للتأثير على الولاة وخاصة عن طريق مساعدة الدول الأوروبية لهم في ممارسة الضغط سواء في داخل لبنان أو في استانبول لكي يصبح من الممكن تعيين والٍ لبناني، الذي كان أمراً محظوراً بموجب نظام ١٨٦١. وكان الكثير يعتقد، وهم محقون في ذلك، أن نية الحكومة العثمانية تتركز في التخلص من تسوية ١٨٦١ في أول فرصة ممكنة، وقد ثبتت صحة مخاوفهم في ١٩١٤ عندما زال الحكم الذاتي عن لبنان.

وساد الاعتقاد لدى عدد آخر من الموارنة أن لبنان ضمن حدوده في ١٨٦١ ليس قادراً على البقاء. لذا كانوا يرغبون في ضم بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع إليه. إذ أن لبنان الأكبر مساحة سيوفر مجالاً أكبر لطموحاتهم، وخاصة لأولئك ذوي المصالح التجارية أكثر من ملاك الأراضي، كما سيصبح بوسعها إقامة كيان سياسي مستقل تماماً يضم قاعدة موارد كافية ومنفذاً إلى البحر. وفي مثل هذه الدولة التي على الرغم من أن الموارنة سيكونون أكبر طائفة دينية فيها، فإنهم سيفقدون الأغلبية التي يمتلكونها على جبل لبنان. إن الأساس الإيديولوجي لمثل هذه الدولة لا يمكن أن يكون مارونياً صرفاً، بل يجب أن يضم مجالاً أوسع سواء كان لغوياً من خلال اللغة العربية، أو اقتصادياً أو تاريخياً من خلال الرغبة في الاستمرارية منذ زمن الفينيقيين.

أما وضع الطوائف المسيحية الأخرى في سورية فقد كان مختلفاً. ففي حين كان موارنة لبنان يأملون في خلق وحدة سياسية يشكلون فيها الأغلبية الساحقة بسبب تركزهم في المنطقة، كانت الطوائف الأخرى مبعثرة في المناطق التي يقطنها المسلمون. وعلى خلاف معظم المسيحيين البلقان والأرمن، لم يكن لديهم لغة تختلف عن لغة جيرانهم المسلمين. ولم يكن هؤلاء المسيحيون الذين كانوا يأملون في تحسين وضعهم عن طريق ترتيبات سياسية جديدة بمنحهم سلطة أكبر لتسيير شؤونهم الذاتية لم يجرؤوا على المطالبة بالولاء للطائفة الدينية، بل كان عليهم أن يجدوا طريقة ما ليضعوا طموحاتهم في قالب يروق كذلك للمسلمين السوريين. وفي هذا السياق، بدأوا يتحدثون عن العروبة كثقافة وهوية لغوية منفصلة عن الدين، وعن سورية كوحدة جغرافية وتاريخية. وكانت أكبر طائفة سورية عدداً هي الروم الأرثوذوكس التي كانت كذلك تدرك جيداً مفهوم سورية كوحدة سياسية، لأن حدود سورية كانت تماثل تقريباً حدود بطريركية إنطاكية وهي وحدة الملة التي يعيشون في كنفها، والتي كانت تعتبر المنبر الرئيسي لطموحاتهم. ومن خلال صراع جرى داخل طائفة الروم الأرثوذوكس في إنطاكية بدأت العروبة تحظى بأهمية سياسية وذلك لأن كبار رجال الدين كانوا يونانيين. أما صغار رجال الدين (دون الأكليروس) فقد كانوا من الناطقين باللغة العربية. وفي منتصف القرن التاسع عشر، بدأ الصراع من أجل السيطرة على شؤون الطائفة، وتعين على الناطقين بالعربية التركيز على هذا الأمر. لذلك كان من آثار جعل الملة علمانية منح تركيز عربي أكبر على الأرثوذوكس السوريين.

تتضارب تعابير الأفكار الوطنية التي أطلقها المسيحيون السوريون بشكل أكبر مما يمكن أن يبديه العرض المذكور أعلاه. إذ تصادف الطموحات السياسية عادة عوائق ما يمكن رؤيته ممكناً كما يوجد دائماً خطر تفسير كلمات أدباء القرن التاسع عشر واستخلاص معان لم تكن مقصودة أصلاً. لذا عندما كتب بطرس البستاني عن «دمه العربي» وحبه لوطنه، لم يكن يقترح دولة عربية أو سورية. بل كان البستاني يكتب من الناحية العاطفية أو الثقافية، وكان دائماً راضياً بأن سورية يجب أن تبقى تحت الراية العثمانية. وحتى ١٩٠٨، على الأقل كان هناك عدد كبير من المسيحيين في سورية يظنون أن الحركة الليبرالية في الإمبراطورية العثمانية كانت قد وفرت على نحو أفضل الآمال التي كان المسيحيون يتطلعون إليها من خلال الإلغاء التدريجي للتمييز الديني، ونهاية الحكم الديكتاتوري والتحسن المضطرد للحكومة المحلية ومدخلاً لفرص أفضل. وكانت العروبة من الناحية السياسية بالنسبة لعدد آخر أسوأ من الجامعة العثمانية، لأنه في حين تنطوي تلك الأخيرة على جانب علماني، فإن العروبة مرتبطة بشكل وثيق بالإسلام: وكانوا

يعتقدون أنه في ظل دولة عربية سيكون المسيحيون دائماً مواطنين من الدرجة الثانية.

إلا أنه من الصحيح كذلك أنه في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أصبح التعبير المميز للطموحات السياسية لدى المسيحيين السوريين أكثر شيوعاً. ففي كتابات صروف ونمر برزت مطالب سياسية واضحة للحصول على سيطرة أكبر لتسيير الشؤون الخاصة بالسوريين، واستخدام اللغة العربية على نحو متزايد في المدارس والمحاكم والدوائر الحكومية. وشكلت جمعيات سرية صغيرة لم تدم طويلاً تتألف من بضعة طلاب، وتقدمت بمطالب طموحة أكثر وطالبت بمنح سورية حكماً ذاتياً أوحتى الاستقلال. ففي ١٩٠٥ صدر كتاب في باريس بعنوان «يقظة الأمة العربية» يضع تصوراً لإنشاء دولة عربية تشمل سورية والعراق وخلافة عربية في الحجاز حتى لو استدعى الأمر الثورة المسلحة. وذكر مؤلفه نجيب عازوري (وهو كاثوليكي سوري توفي عام ١٩١٦) أنه يتحدث بالنيابة عن تحالف البلاد العربية رغم عدم وجود دلائل تثبت وجود مثل هذا التحالف. ومن ثم انضم عازوري، إلى يوجين جانغ لإصدار كتاب «الاستقلال العربي» عام ١٩٠٧ - ١٩٠٨. ولم يكن عازوري يمثل أي مجموعة، وقد كتب كتابه بصورة رئيسية لتقوية المصالح الفرنسية في الشرق الأدنى.

وجدت هذه الأفكار السياسية دعماً ضئيلاً من المسلمين السوريين. وهذا لايعني أنه لم يكن هناك استياء بين صفوف المسلمين السوريين من الحكم العثماني. فقد أسفر تطبيق سياسة التنظيمات عن ظهور احتجاج عنيف، كما أحدثت التنازلات للمسيحيين شعوراً بالنفور. فخلال الحرب الروسية ١٨٧٧ - ٧٨ أدى إرسال المجندين للقتال في المقاطعات الأوروبية إلى مطالبة الأعيان باستخدام الجنود السوريين في سورية فقط، ومنح سورية حكماً ذاتياً أكبر. كما برز رأي صريح يقول بأن الأتراك مسلمون فاسدون، ويجب عدم مقارنتهم بالعرب الذين أنزل عليهم الوحي، وهذا ينطوي على فكرة أن العرب وليس الأتراك هم الذين يجب أن يحكموا. وقد تم التعبير عن هذا الرأي بضرورة إنشاء خلافة عربية. وقد عرض ويلفريد بلانت في كتابه «مستقبل الإسلام» (١٨٨٢) فكرة الخلافة العربية. فقد عبّر المؤلف عن آراء الكتاب العرب ولاسيما محمد عبده المصلح المصري بالإضافة إلى مؤلفات عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩ - ١٩٠٣) وهو من الشخصيات البارزة من حلب الذي أقام في القاهرة حيث أخذ يهاجم حكومة عبد الحميد.

ولم تكن الغالبية الساحقة من المسلمين السوريين تولي اهتماماً بفكرة العروبة، وإن وجدت فكان اهتماماً ضئيلاً. إذ كانت همومهم تشبه هموم المسلمين العثمانيين الآخرين: فقد كانوا إما مؤيدين أو مناوئين لنظام عبد الحميد، أو مؤيدين أو مناوئين

لحركة الإصلاح الإسلامية التي كان يمثلها الأفغاني ومحمد عبده. فعندما كانت العروبة ترد في كتاباتهم، كان ذلك الأمر مرداً لاهتماماتهم كمسلمين كما هو الحال في حالة محمد رشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥) تلميذ وكاتب سيرة حياة محمد عبده الذي كان يقيم في القاهرة وكان يحرر المجلة الشهيرة «المنار». وكان محور اهتمام رشيد رضا يتركز حول إصلاح الإسلام واشتهر بكونه مناوئاً قيادياً للسلفية، وهي حركة تهدف إلى تنقية الإسلام من الشوائب. غير أنه رغم وجود منتقدين لمظاهر الدكتاتورية في الحكومة العثمانية كان المسلمون السوريون يعتبرون أن الحكومة العثمانية حكومتهم وهي تدافع عن المسلمين في مواجهة الكفار والآراء الكافرة. صحيح أنهم يتكلمون اللغة العربية، وأن بعضهم كان يدّعي أنهم يتحدرون من قبائل عربية معروفة، إلا أنهم لم يكونوا يعتبرون هذه الهوية الثقافية ذات أي أهمية سياسية، بل وحتى أن الهوية الثقافية «للعرب» كانت موضع تساؤل. فقد كان العربي بالنسبة لهم لايزال يعيش في خيمة في الصحراء، ولايوجد ما يجمعه مع السيد العثماني في دمشق سوى أرضية مشتركة ضئيلة.

أما بالنسبة للرأي الواسع الانتشار فإن نقطة التحول عند العرب المسلمين جاءت بعد ثورة الإتحاديين عام ١٩٠٨. فبعد فشل فكرة الجامعة العثمانية والجامعة الإسلامية اعتمد الإتحاديون القومية التركية، وبدأوا سياسة التتريك التي تشمل جعل التركية اللغة الرسمية وجعلها إلزامية في المحاكم والمدارس، بل وحتى في إطلاق الأسماء على الشوارع. ويذكر أن إعادة تنظيم الإدارة العثمانية خلال ١٩٠٩ ـ ٩١٠ أدى إلى طرد عدد كبير نسبياً من غير الأتراك، ولدى عودة هؤلاء إلى سورية أخذوا يتذمرون بوجود تمييز ضد العرب. ولم يكن المسؤولون الأتراك الجدد يعرفون العربية. ويقال إنه لم يكن للعرب نسبة عادلة من المقاعد في مجلس النواب العثماني الجديد.

لايدعم هذه الادعاءات إثباتات قوية. فقد أثير جدل بأن النظرية القائلة بأن الإتحاديين تبنوا القومية التركية أمر خاطئ، إذ بقيت السياسة الرسمية هي الجامعة العثمانية. فقد كانت اللغة التركية العثمانية على الدوام اللغة الرسمية المستخدمة في محاكم الدولة والمدارس والإدارة، والفرق الوحيد هو ازدياد عدد المحاكم والمدارس والمكاتب الإدارية في ظل نظام المركزية. وسوف يصاب سكان المدن السورية بالدهشة عندما يعرفون أن معظم الشوارع كانت تحمل أسماء يحتارون في تمييزها فيما إذا كانت الأسماء بالتركية أو العربية، وذلك لأنها مكتوبة بأحرف عربية. ولايوجد دليل واضح عن وجود تمييز متعمد ضد العرب في المناصب البيروقراطية، أو أن عدداً أكثر أو أقل من المسؤولين العثمانيين في سورية كانوا يعرفون العربية أكثر من أي وقت مضى. أما مقاعد مجلس النواب العثماني فيبدو أنها كانت وفق نسب التوزيع السكاني تقريباً، أما إذا شملنا عدد سكان مصر

كعرب في الدولة العثمانية، فيمكن للمرء أن يتبين عدم وجود تناسب ويبدو أن الأناضول كانت الأسوأ في ذلك.

مهما كانت صحة هذه المزاعم، فإنه من الواضح أن التذمر نتيجة وجود تمييز في سورية كان موجوداً. كما كانت هناك مطالبات سياسية قام المسلمون السوريون بعرضها عن طريق مختلف الجمعيات. ويمكن تقسيم هذه الجمعيات إلى فئتين: علنية وسرية.

كان من بين الجمعيات العلنية الجمعية الإصلاحية البيروتية التي أسست عام ١٩١٢، والتي كانت تضم في قيادتها عدداً متساوياً من المسيحيين. وكان برنامجها يتمثل أساساً في تطوير برنامج الجناح الليبرالي بين الإتحاديين. وفي واقع الأمر كانت الجمعية قد أسست بناء على طلب حكومة الإتحاد الليبرالية، وكان برنامجها يشمل جعل اللغة العربية اللغة الرسمية في سورية الأمر الذي يفرض بصورة طبيعية على المسؤولين الحكوميين في سورية أن يتقنوا العربية، ووقف الموارد المحلية على الحكومة المحلية والخدمة العسكرية المحلية ومنح الحكومة المحلية مزيداً من السلطات. وقد حلت الجمعية بقرار حكومي في ٨ نيسان ١٩١٣. كما وضع حزب اللامركزية العثماني في القاهرة برنامجاً مماثلاً.

أما الجمعيات السرية فهي تقدم للمؤرخ المشكلات المعتادة لهذا النوع من التنظيمات. فمن الصعب معرفة مدى قوة تلك الجمعيات، أو فيما إذا كان أولئك الذين يتحدثون باسمها يحق لهم ذلك. وقد ظهرت دلائل كثيرة حول تلك الجمعيات في تقرير رسمي عثماني في ١٩١٦، إلا أنه لايبدو أن التقرير ينطوي على ثقة كبيرة. كما ظهرت دلائل أخرى بعد ١٩١٨ عندما أصبحت أفكارها معروفة أكثر مما كان عند إنشائها، وعندما أصبح كثيرون يسعون لإثبات أنهم كانوا يقفون إلى الجانب الفائز منذ وقت مبكر. وكان من بين هذه الجمعيات «الجمعية القحطانية» التي أسست عام ١٩٠٩، التي ادعت أنها كانت تؤيد قيام حكم ثنائي عربي - تركي على السلطة العثمانية، وذلك على غرار الحكم الملكي النمساوي الثنائي. إلا أنه سرعان ما انحلت الجمعية القحطانية لعدم وجود دعم كاف لها. وأنشأ السوريون المقيمون في باريس جمعية العربية الفتاة عام ١٩٠٩ ثم انتقلت أولاً إلى بيروت ثم إلى دمشق في ١٩١٤. ولم يكن يعرف الشيء الكثير عن هذه الجمعية قبل ١٩١٤، ويبدو أنه لم يكن يوجد لدى العثمانيين أو الفرنسيين معلومات عن سنوات نشأتها الأولى مما يظهر أنها لم تكن كبيرة. بل أنه كان يعرف النزر اليسير عن جمعية «العهد» التي أسسها عزيز علي المصري بين ١٩١٢ و١٩١٤، وهو ضابط في الجيش العثماني وكانت تضم بشكل خاص الضباط العرب العثمانيين الذين كان معظمهم من العراقيين. ويذكر أن من بين ٤٩٠ ضابطاً عربياً في ١٩١٤ لم يكن يقل

عدد أعضاء جمعية العهد عن ٣١٥. ولم تكن مطالب الجمعيات السرية واضحة نظراً لعدم وجود برامج رسمية معلنة. وكانت مطالبها تتراوح من إرساء الحكم الثنائي إلى الاستقلال التام.

ولعل أكثر البيانات علنية عن المطالبة بالقومية العربية قبل ١٩١٤ كانت قد حددت في البرنامج الذي أقره المؤتمر العربي الذي اجتمع في باريس في حزيران ١٩١٣، وضم أعضاء من جمعية الفتاة وحزب اللامركزية العثماني. وكان جل المشاركين من سورية، وكانوا منقسمين على نحو متساوٍ بين المسلمين والمسيحيين. وقد برز المسيحيون في الاجتماع الذي بدا أنه كان يبحث في مطالبهم. وكان المنظم الرئيسي للمؤتمر شكري غانم وهو ماروني كان قد أمضى فترة طويلة في فرنسا، وأصبح مناصراً رئيسياً للبنان الكبير إلا أنه فقد السيطرة على المؤتمر.

وكان عبد الحميد الزهراوي رئيس المؤتمر، وقد مُنح فيما بعد مقعداً في مجلس الأعيان العثماني، وكان قد أبدى تذمره من أن معظم المشاركين في المؤتمر لم يكونوا معنيين كثيراً بالقومية العربية أو الوحدة السورية، بل كانوا مهتمين ببيروت فقط. وكانت المطالب تتمثل في جوهرها باللامركزية: فمن خلال عملية إصلاحية عثمانية شاملة يجب إقامة اللامركزية في المقاطعات العربية حيث تكون اللغة العربية اللغة الرسمية، وأن تقر كذلك في مجلس النواب العثماني، وأن تكون الخدمة العسكرية محلية. إلا أنه لم تكن هناك رغبة في التخلي عن السلطة العثمانية، وكانت ثمة مطالب لإتاحة مزيد من الوظائف للعرب في استانبول وتخصيص مساعدات مالية أكبر من الحكومة العثمانية لمتصرفية لبنان. ومن المثير للإهتمام أنه لم يرد أي ذكر للمعونة الفرنسية ورفض الحماية الفرنسية، وقد سادت آراء حزب اللامركزية على تلك الآراء التي كانت قد تقدمت بها سابقاً الجمعية الإصلاحية البيروتية.

وعقب المؤتمر جرت مفاوضات مع الحكومة العثمانية حول البرنامج، وتم الاتفاق على مجموعة من المطالب منها استخدام اللغة العربية في المدارس والإدارة والاحتفاظ بالوظائف الوزارية والحكام الإقليميين للعرب وتقليص الخدمة العسكرية. إلا أن هذا الاتفاق لم يصدق أبداً من قبل العثمانيين بذريعة أن العرب كانوا قد نشروه قبل الأوان. وتم تبديد المقاومة العربية بمزيج من الإعتقالات وتقديم وظائف حكومية. وفي انتخابات ربيع ١٩١٤ هزم الكثير من المصلحين على يد مرشحي جمعية الإتحاد والترقي الذين كانوا من الأعيان السوريين، والذين غالباً ماكانوا ينتمون إلى نفس العائلات.

وثمة احتمال أنه لم تكن توجد حركة قومية عربية واسعة النطاق في سورية عام

١٩١٤. إذ بقي معظم النخبة من السوريين يقفون إلى جانب العثمانيين. إلا أنه لاتوجد أدنى شكوك بأن الأفكار السياسية التي تقوم على العروبة كانت قد أحرزت تقدماً وأن أنصارها كانوا من المسيحيين والمسلمين على حد سواء. ولم يكن هناك برنامج واضح لأن مصالح الفئات المختلفة أدى بها إلى محاباة حلول سياسية متنوعة داخل وخارج الإمبراطورية العثمانية. وكان المسيحيون الكاثوليك فقط يفضلون بقوة الاستقلال بدعم من فرنسا. أما المسلمون فكانت فكرة السيطرة الفرنسية بالنسبة لهم أقل جذباً من استمرار الحكم العثماني المسلم. لذا فقد كان الشيء الوحيد الذي كان بإمكان القوميين العرب الاتفاق عليه هو الحصول على حكم ذاتي أكبر للمقاطعات العربية داخل إطار الإمبراطورية العثمانية. ويعني هذا الحكم الذاتي استخدام اللغة العربية بشكل أكبر ومنح وظائف أكثر للناطقين بالعربية وتحديد فترة معينة للخدمة العسكرية وهو التذمر الذي طالما تقدم به السوريون.

من هم القوميون العرب؟ إن القول بأنهم كانوا يشكلون الطبقة المتوسطة الجديدة التي وجدت في القومية مخرجاً ملائماً أكثر لمصالحها الإقتصادية لاتثبت أمام الدراسة الدقيقة. إذ تظهر دراسة عن الزعماء القوميين المسلمين قبل ١٩١٤ أنهم كانوا جزءاً من النخبة التقليدية من الأعيان السوريين، والذين كان أكثرهم من المسلمين السنّة من مدينة دمشق، ولاتكاد تميز صفاتهم عن الأشخاص الآخرين الذين ينتمون إلى نفس الفئة من الموالين للعثمانيين في نفس الفترة. ولايختلفون إلا في مجال واحد وهو احتمالية أن يتبوأ الموالون للعثمانيين مناصب حكومية أعلى من القوميين العرب. وبالإضافة إلى الضغط من أجل توفير وظائف للناطقين بالعربية، تشير الدلائل إلى أن بذور القومية العربية بين صفوف المسلمين السوريين في هذه الفترة كانت في أساسها نزاعاً حول الوظائف. فإذا ما جعلت إجادة اللغة العربية شرطاً أساسياً لتبوأ منصب حكومي فإن الناطقين باللغة العربية سيتمتعون بميزة كبيرة بالمقارنة مع الرعايا العثمانيين الآخرين. إلا أن أحد زعماء المصلحين في ذلك الوقت وهو شكري عسلي يدحض هذا الرأي بشدة إذ رفض منصباً في اللاذقية وقال «نحن العرب لانريد مناصب تدر الربح، بل نريد إصلاحات جدية»[٣].

يعكس نشوء القومية العربية في سورية تغير نظرة النخبة السنّية. إذ كانوا يظلون في السابق خارج الحكومة ويقيسون وضعهم من خلال المنافسة على المناصب الدينية. وقد جعل اشتداد المركزية التوظيف الحكومي أكثر أهمية مما كان عليه في الماضي، سواء بالنسبة للدخل أو إمكانيات الولاء التي يمكنهم عن طريقها إعالة أسرهم وأنصارهم. فقد حققت العائلات الدمشقية الرئيسية نجاحاً كبيراً في الحصول على مناصب حكومية هامة. وقد أدى التنافس على المناصب الحكومية إلى نشوء نزاعات بينهم وبين السلطات

العثمانية. ففي السابق كان يمكن التعبير عن هذه النزاعات من وجهة دينية، أو باستخدام تعابير السياسة القبلية العربية. لقد وفرت الأفكار الأوروبية لأعيان دمشق طائفة جديدة من الأفكار التي يمكنها أن تعمل في عالم آخذ في التقدم كوسيلة تلائم طموحاتهم أكثر. لم يكن تبني مصطلحات القومية اللغوية أسلوباً تم نسخه على نحو واهٍ عن أوروبا بل أسلوباً كان ينسجم بدقة مع حاجاتهم. ومن الناحية الأساسية لم تكن القومية العربية تختلف عن القوميات الأخرى والتي حققت نفس الأهداف.

كان من سوء طالع القوميين السوريين أن أصبح ماكان يعتبر انشقاقاً قبل عام ١٩١٤ خيانة فيما بعد. فقد كانت سورية خلال الحرب معرضة لتهديد مستمر من نزول الحلفاء على أراضيها. وأحدث التجنيد الإجباري وإرسال الجنود السوريين إلى غاليبولي وأماكن أخرى والمصادرات والتضخم استياءً عاماً ومعاناة شديدة ولاسيما في لبنان الذي أصيب بالمجاعة. وقد أدى عدم التمكن من الدفاع عن الحدود إلى قيام البدو بشن غارات وذلك قبل دخولهم في صفوف الثورة العربية بفترة طويلة. وفي ظل هذه الأوضاع أخذ الكثير من المصلحين في فترة ما قبل الحرب يتصورون وضع حد للحكم العثماني في سورية، والحاجة إلى وضع خطط لما يمكن أن يحدث فيما بعد حتى إلى حد التفاهم مع الحلفاء. وكان هذا السلوك لايحتمل بالنسبة للسلطات العثمانية بقيادة جمال باشا، لذا جرت في ١٩١٦ اعتقالات واسعة النطاق وإعدامات ونفي عدد من الوطنيين إلى بقاع أخرى من الإمبراطورية. وهكذا تم تشتيت حركة القومية العربية لكي يعاد تشكيلها في ظل ظروف مختلفة تماماً في عام ١٩١٨.

العراق:

لم يكن النشاط السياسي الذي كان آخذاً بالتزايد بين صفوف مختلف الطوائف والفئات في سورية على نفس القدر في العراق، حيث تمت صياغة المطالب السياسية الجديدة بمصطلح «حديث» لم يظهر إلا قبل ١٩١٤ ولم يحظ إلا بدعم ضئيل. ويبدو أن السبب الرئيسي في ذلك هو ضعف التطور السياسي في العراق بمقارنته مع سورية الذي يتمثل في بطء مسيرة التحديث، إلا إنه يمكن كذلك تحديد بعض الأسباب الأخرى.

يتمثل أحد التناقضات الواضحة بين المنطقتين في وضع الأقليات غير المسلمة. ففي سورية لم يتأثر كثيراً المسيحيون الذين كانوا أكثر عدداً بكثير بتغيير الظروف داخل طوائفهم فحسب، بل كذلك باتصالهم الوثيق مع أوروبا، وبدأوا يعبّرون عن طموحاتهم الجديدة من خلال تعابير سياسية جديدة. أما في العراق فقد كانت الجالية اليهودية التي

لم تشارك في الأنشطة السياسية، والتي كانت تركز على التجارة والمال وتدعم الحكم العثماني أكثر الأقليات غير المسلمة بروزاً، أما المسيحيون فقد كانوا أقل بروزاً بكثير ماعدا في المناطق الشمالية حيث كان تعرضهم للتأثيرات الخارجية أقل بكثير.

وثمة فئتان هامتان بين صفوف الأعيان وقفتا موقفاً مترفعاً من الحكومة وحصرتا معارضتهما بأشكال الاحتجاج التقليدية. وكان هؤلاء يشكلون زعماء القبائل، الذين فيما عدا قلة قليلة منهم، بقوا خارج المعترك السياسي - إذ لم يتم تعيين أي شيخ من شيوخ القبائل في مجلس النواب العثماني. وفضلاً عن الأعيان الشيعة الذين كانوا يعبّرون بأسلوبهم التقليدي عن استيائهم المستمر من سيطرة السنّة.

من بين هؤلاء الأعيان الذين كانوا يشكلون جزءاً من النظام العثماني، واصلت العائلات التركية والقوقازية هيمنتها على المناصب الحكومية العامة. فعندما اكتسبت الوظيفة الحكومية أهمية أكبر بالنسبة للوضع الاجتماعي والثروة بسبب دور الدولة المتزايد تأثر وضع الفئة الأكبر من الأعيان التقليديين في بغداد والبصرة بشكل سلبي. وكانت مطالب هؤلاء لتبوأ المناصب تستند على الدين ولاسيما لأنهم يتحدرون من سلالة الرسول أو لأنهم يتبوءون مناصب ترتبط بالجهاز الديني. وكان هؤلاء السادة الأكثر بروزاً في العراق على الدوام، سواء كانوا من المؤيدين للحكومة أو من المعارضين لها، لذا لايستغرب أن تظهر أولى علائم الاحتجاج السياسي الجديدة من بين هذه الفئة. لذلك قد لاتكون ثمة ضرورة للبحث عن أسباب نشاطهم إلا أنه بالمقارنة مع الحالة السائدة في سورية، لايمكن تجنب ملاحظة أن دور الدولة المتزايد والتدني النسبي لأهمية تبوأ مناصب دينية يساعد في تفسير هذا التغيير.

لقد شكلت ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨ منعطفاً في السياسة العراقية. فقد قوبلت الثورة بحماس فاتر في العراق، إلا أن آثارها كانت حتمية في العراق كما كان الحال في سورية. كما كان من بين العوامل الأخرى الانتخابات وتشكيل وتنظيم الأحزاب السياسية لمواجهة الانتخابات وتطور الصحافة السياسية: ففي ١٩١٠ لم يكن في العراق سوى ست صحف رسمية، إلا أن عددها في عام ١٩١٤ بلغ خمسين صحيفة تعبّر عن طائفة من الأفكار والآراء القومية العربية والإسلامية. كما أجريت اتصالات مع الفئات الخارجية وخاصة مع النواب السوريين ونواب آخرين من خلال مجلس النواب العثماني في استانبول ومع أعضاء حزب اللامركزية العثماني في القاهرة. وكانت الهند مصدراً آخر من مصادر التأثير الخارجي التي كانت على اتصال وثيق بالبصرة. وفي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، بدأت تظهر الجمعيات السياسية العربية في العراق منها

الجمعية الوطنية العربية التي كان مقرها في بغداد (١٩١٢)، فقد التفّت جماعة من البصرة حول شخص قادر وطموح من عائلة النقيب يدعى سيد طالب. وقد تقدمت هذه المجموعات بمطالب مماثلة لمطالب القوميين السوريين، والتي تتمثل بالمطالبة بحكم ذاتي أوسع، واستخدام أوسع للغة العربية في المدارس والمحاكم والوظائف الحكومية، وتوفير وظائف للسكان المحليين. وعلى الرغم من أن العراقيين لم يكونوا ممثلين في مؤتمر باريس الذي عقد عام ١٩١٣، فإن المقاطعات العراقية كانت مشمولة في التنازلات التي وعدت بها السلطات العثمانية والتي أسفرت عن تفشي الشعور بالاستياء. إلا أنه يبدو أن الادعاء بوجود استياء عام ضد الحكومة العثمانية في العراق عام ١٩١٤، لم يكن له أساس من الصحة. وثمة دلائل تبدي ظهور أولى علائم الاستياء بين فئات الأعيان الصغيرة في حين بقيت الغالبية العظمى موالية للعثمانيين.

تعود إحدى مصادر النشاط السياسي في العراق إلى الجمعية السرية «العهد». فقد كان العراقيون يشكلون أكبر مجموعة من بين الضباط العرب في الجيش العثماني، لذلك ساد افتراض بأنهم يشكلون أغلبية أعضاء جمعية «العهد» التي قيل إنها تهدف إلى إجراء تغييرات جذرية في الإمبراطورية العثمانية التي تشمل حصول الأقاليم العربية على استقلالها. وقد نوهنا إلى وجود صعوبات في تحديد حجم هذه الجمعيات السرية وأهدافها، إذ لا تقدم المعلومات التي كشف عنها بعض الأفراد في فترة لاحقة وفي ظروف مختلفة تماماً دليلاً يمكن الاعتماد عليه بشأن الأوضاع في ١٩١٤. إلا إننا نميل إلى الرأي القائل بأنه لم يكن قبل ١٩١٤ سوى عدد قليل من الضباط العراقيين القوميين، وأن الهزائم التي لحقت بالجيش العثماني في الحرب وانفصال العراق المتوقع عن الإمبراطورية هي التي حدت بأعداد كبيرة من الضباط العراقيين إلى دعم الأهداف القومية. غير أن البعض يقول بأن هذه الآراء كانت سائدة قبل ١٩١٤. ومن الجدير بالملاحظة، أن هؤلاء الرجال كانوا ينتمون إلى طبقات لاتمت إلى طبقات الأعيان. إذ كان الضباط العراقيون في الجيش العثماني ينتمون بصورة أساسية إلى العائلات السنيّة المتوسطة، فقد كان والد نوري السعيد مدققاً بسيطاً للحسابات في الحكومة، وكان والد ياسين الهاشمي مؤسس فرع الموصل لجمعية العهد مختاراً لأحد أحياء بغداد. وقد بدأ هؤلاء الرجال يتبوءون مناصب قيادية في العراق الجديد بعد ١٩١٨ الذي نشأ نتيجة الحرب.

أحدثت الحرب تغييرات هامة في العراق الذي كان منذ البداية ساحة للصراع المسلح وذلك على خلاف سورية، التي رغم كونها قاعدة عثمانية، لم تشهد جيوشاً عربية معادية حتى نهاية ١٩١٧. فقد أدى احتلال بريطانيا للبصرة إلى إغلاقها نظراً لكونها

الميناء الرئيسي للبلاد ومصدر الواردات، ولم يكن بوسع خط حديد بغداد الذي لم يكن مكتملاً بعد توفير النقص الحاصل. كما تأثرت الصادرات العراقية على نحوٍ موازٍ. وقد أناخت المتطلبات التي فرضها الجيش العثماني (المصادرات والقيود وحجز الممتلكات وتوسيع نطاق التجنيد) بكاملها على المناطق التي كانت لاتزال تحت السيطرة العثمانية. وقد أحدثت الحرب كارثة اقتصادية لشمال ووسط العراق. كما أضافت العمليات التي كان يقوم بها الجيش الروسي على الحدود الشرقية إلى شدة البلاء. وقد أدت هذه العمليات ومناشدة الروس للطوائف المسيحية والآشوريين والأرمن إلى حدوث شرخ في العلاقات بين المسيحيين والمسلمين في العراق، وبين المسيحيين والأكراد على نحو خاص. وعلى عكس ذلك كان جنوب العراق الذي كان تحت الاحتلال البريطاني يتمتع بالازدهار. إذ كانت التجارة مع الهند ماتزال مفتوحة، كما أدى تواجد القوات البريطانية الهندية إلى خلق وظائف جديدة نتيجة إعادة تشييد ميناء البصرة وتوسيعه، ليتمكن من استيعاب الواردات ومد الخطوط الحديدية لمساعدة تحرك الجيوش والموارد نحو الشمال. كما أدى مشروع جديد للتنمية الزراعية عام ١٩١٧ بتوجيه من بريطانيا إلى التوسع في الإنتاج الغذائي. وكان الأعيان وشيوخ القبائل هم المستفيدون من الاحتلال البريطاني، إذ أصبحوا حلفاء مفيدين بسبب قدرتهم على التحرك، وتوريدهم للحوم لذا كان البريطانيون يقدمون لهم الرعاية والمساعدة. إلا أن الميزان الاقتصادي والسياسي في العراق تغير عام ١٩١٨ نتيجة للحرب.

مصر:

خلال الفترة بين ١٨٨٢ و ١٩١٤ حدثت ثورة في مصر وتعرضت لاحتلال أجنبي، كما شهدت بدايات حركة وطنية ودستورية. وسوف نركز في هذا الفصل على دراسة طبيعة هذه الأحداث وأسبابها وآثارها، إلا أنه بادئ ذي بدء سيكون من المفيد أن نستعرض بإيجاز التغيرات الرئيسية التي طرأت خلال الفترة السابقة، والتي كنا قد عرضناها بالتفصيل في الفصل الثالث وهي: أولاً الثورة السياسية التي قضى من خلالها محمد على على النظام السياسي القديم، وأعاد بناء المؤسسات الرئيسية لتصبح قوام دولة حديثة، وثانياً الثورة الإقتصادية التي اتسمت بنمو اقتصاديات القطن وتطور حيازة الأرض الخاصة ودخول مصر في الاقتصاد الدولي، وثالثاً التغيرات الإجتماعية التي رغم أنها لم تتناول الغالبية الساحقة من السكان، فقد كان لها تأثير هام على النخبة التي برزت. وقد تمثلت هذه التغيرات الإجتماعية في التوسع في التعليم، وإدخال مناهج غربية إلى المدارس، وتطور الطباعة فضلاً عن التغيرات التي طرأت على الجهاز القضائي، وتبني

النخبة للأساليب الأوروبية وتطلعاتها. ويمكن إرجاع هذه التغيرات بشكل مباشر إلى الأحداث التي سنعرضها في هذا الفصل، كما يمكن أن يكون قد أسهم في البعض الآخر بشكل غير مباشر، كظهور ضغوط جديدة وإمكانيات وقدرات جديدة، والسماح بالتعبير عن الاحتجاج بأشكال جديدة. إلا أنه من الخطأ ربط أحداث السنوات الممتدة من ١٨٨٢ بهذه الأسباب وحدها. لأنه من الواضح أن تاريخ مصر خلال هذه السنوات لن يمكن تفسيره بالكامل إلا بالإشارة إلى الأشكال القديمة للتنظيم الاجتماعي والطموحات السياسية القديمة.

كان من بين الأمور التي مهدت لثورة عرابي عام ١٨٨٢ انهيار ميزانية الحكومة المصرية التي أسفرت عن فرض رقابة مالية أوروبية واتساعها لتشمل الهيمنة السياسية وفرض حكومة نوبار باشا على مصر في آب ١٨٧٨. وقد عرضت هذه الحكومة برنامجاً إصلاحياً يهدف إلى تحديد سلطة إسماعيل وفصل أمواله عن أموال الدولة، وتنفيذ سياسة اقتصادية قاسية في النفقات العامة. كما كان يوجد في حكومة نوبار وزراء أوروبيون. وفي نيسان ١٨٧٩، وضعت لجنة مالية مشروعاً لإعادة التنظيم المالي يشمل تخفيض نسبة الفائدة على الديون إلى خمسة بالمائة وإلغاء قانون «المقابلة» الذي كان يحوّل العائدات لصالح ملاك الأراضي وزيادة ضريبة الأراضي على الفئة التي تعرف «بالعشري» التي كان يملكها عادة كبار ملاك الأراضي.

انتاب إسماعيل شعور بالاستياء نتيجة فقدانه السيطرة على زمام الأمور وجاهد من أجل استعادتها. ولم تحظ حكومة نوبار بشعبية كما لم يحالفها الحظ، بسبب فيضانات النيل ورفض الضباط الذين أصبحوا يتقاضون نصف رواتبهم من أجل الاقتصاد في النفقات العسكرية. وفي شباط ١٨٧٩ سارت مظاهرة عسكرية ضد حكومة نوبار. إلا أن إسماعيل سرعان ماقمع التمرد. إلا أنه يشك بالقول بأنه هو الذي حرّض على هذا التمرد، لكي يبدو أنه الشخص الوحيد الذي يمكنه السيطرة على مصر والتخلص من حكومة نوبار. واستقالت حكومة نوبار في آذار ١٨٧٩، وحلت محلها في البداية وزارة برئاسة توفيق بن إسماعيل. وفي نيسان ١٨٧٩ تشكلت وزارة مصرية خالصة أو بمعنى أدق وزارة تركية ـ شركسية خالصة برئاسة شريف باشا. كما قدم إسماعيل خطته المالية دعا فيها إلى خفض الفائدة على الديون من طرف واحد، وهو عرض كان في ظاهره أكثر سخاء للدائنين من خطّة اللجنة المالية التي كانت تحت إشراف أوروبي. وسعى إسماعيل للحصول على دعم من جهات عديدة. وقد وجد دعماً من الأعيان لأن اقتراحات اللجنة المالية المتعلقة بقانون «المقابلة» وأراضي «العشري» لم تكن تروق لهم، وتمكن من استمالة عدد من الضباط في الجيش ووعدهم بترقيات، واستدعى الضباط

الذين طردوا من الخدمة وعرض خطة لتوسيع الجيش. كما توجه إلى الحكومة العثمانية ليحصل على مساعدتها. ولكن من الواضح أنه لم يكن بوسع مصر تنفيذ المشروعات التي عرضها إسماعيل وهذا ماجعل مصير إسماعيل محتوماً، إذ أخذت الدول الكبرى وعلى رأسها ألمانيا تضغط على استانبول لطرده وحل توفيق محله كخديوي في ٣٠ حزيران ١٨٧٩.

عقب خلع إسماعيل عن العرش تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة توفيق أولاً ثم برئاسة رياض باشا في أيلول ١٨٧٩، وشملت حكومة رياض مستشارين أوروبيين اثنين (دي بلينير وبارينغ) عينتهما الحكومة الفرنسية والبريطانية. وكان يسمح لهذين المستشارين بتقديم المقترحات، إلا أنه لم يكن بوسعهما التصويت أو الاشتراك في الإدارة. غير أن نطاق نفوذهما كان واسعاً في سياسة الحكومة الجديدة التي سارت وفق خطة تقرير اللجنة المالية: فقد خفض إنفاق الحكومة وألغي قانون «المقابلة» (كانون الثاني ١٨٨٠) وخفضت الفائدة على الديون. وبموجب قانون التصفية الصادر في ١٧ تموز ١٨٨٠، انخفضت الفائدة على الديون ذات الامتيازات إلى خمسة بالمائة، وعلى الديون الموحدة إلى ٤ بالمائة. كما أحكمت الحكومة الجديدة سيطرتها على المعارضة، فقد وضعت الصحافة التي أخذت بالتوسع بشكل كبير منذ ١٨٧٦ تحت شيء من المراقبة، وتم قمع حزب «مصر الفتاة» الذي كان يتألف أعضاؤه من مجموعة غير معروفة من المصلحين من ذوي الأصل السوري بشكل رئيسي، وطرد من مصر المصلح الإسلامي جمال الدين الأفغاني الذي كان قد أصبح زعيم مجموعة من المفكرين المنشقين. ورغم الاستياء المستمر الناشئ عن الوضع الاقتصادي الصعب، ومن الضغوط المالية الحكومية بدا أن مصر أصبحت تسير نحو الإنتعاش على يد حكومة رياض.

بيد أن مرحلة الاستقرار في مصر تخللتها ثورة عرابي، التي كانت بشكل أساسي تمرداً قام به ضباط عرب من الجيش المصري، إلا أنها كانت تضم عناصر أخرى جديرة بالبحث. فقد ساد هؤلاء الضباط إحساس عام باليقظة الفكرية والنقد والرغبة في التحرر، وتملكتهم مشاعر وطنية وطالبوا بمزيد من المشاركة في الحكومة التي كانت يسيطر عليها فئتان متميزتان، فئة الأعيان الأتراك ـ الشراكسة بزعامة شريف باشا، وفئة الأعيان الريفيين الذين كان أكثرهم بروزاً محمد سلطان باشا، كما ساد شعور بالسخط العام نشأ بصورة رئيسية عن الأوضاع الإقتصادية داخل الطبقات المدنية والريفية في مصر. وقد زاد تصرف الدول الكبرى والحكومة العثمانية الأمور تعقيداً التي سعت لاستغلال مسيرة الأحداث لإعادة سيطرتها التي كانت قد فقدتها في مصر.

تمثل العنصر الأول في اليقظة الفكرية في تنامي الإحساس بالهوية المصرية بشكل متميز عن الهوية الإسلامية. وقد بدأ هذا الإحساس يتنامى نتيجة الاكتشافات الأوروبية المتعلقة بتاريخ مصر في العصور السابقة. فقد أخذ الكتاب المصريون بتلك الاكتشافات، وتنامى لديهم إحساس جديد بالهوية المصرية يستند إلى استمرار مصر من فترة ما قبل الإسلام وحتى العصر الإسلامي. ومن المهم التركيز على المدى الذي بدأ فيه هذا الشعور بالتنامي، إذ لم يكن المصريون يبالون في الماضي بهذا العدد الضخم من الآثار التي كان يطلق عليها مصر الفرعونية. وقد لعبت الأهرامات وأبو الهول دوراً في الاعتقادات الخرافية الشعبية، إلا أنها لم تكن مادة ذات اهتمام فكري جدي، وكانت مصر ما قبل الإسلام بالنسبة للمصريين المسلمين أرضاً تقطنها شعوب متوحشة ليست ذات أهمية ولم يكن ثمة شيء هام يمكن استقاؤه من هذه الآثار. وبالطبع يمكن أن يجد المرء مواقف مماثلة لهذا الموقف في أوروبا، إلا أن الفرق أن الآثار الباقية للحضارة ما قبل الرومانية كانت قليلة بالمقارنة مع تراث روما نفسها.

كان الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) أشهر أديب مصري ساهم في تشكيل هذا التغيير الثقافي. فقد تخرج في الأزهر ثم أوفد إلى فرنسا (بصفة إمام) في أول بعثة طلابية أرسلها محمد علي. وفي فرنسا تعرف على أعمال كبار المستشرقين الفرنسيين. وكانت زيارته لفرنسا بمثابة صدمة ثقافية كبيرة بالنسبة له، وسجل تجاربه في كتاب بعنوان «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» إلا أن كتابه لم يلق قبولاً جيداً من قبل المسلمين التقليديين. وقد كتب أ. لاين (E. W. Lane) (بصورة تشويهية) قائلاً إنها رواية عن «رحلته من الإسكندرية إلى مرسيليا، وكيف أنه ثمل على ظهر السفينة ورُبط إلى عامود وضُرب بالسوط، وكيف أنه أكل لحم الخنزير في أرض الكفر، وقال إنه لحم لذيذ، وكيف أنه وجد أن الفتيات الفرنسيات ممتعات، وأنهن يفقن في جمالهن نساء مصر، وبعد أن أدرك أنه كفر وأنه خرج عن جادة الصواب نتيجة أعماله، عاد إلى موطنه»[٤].

ولدى عودته إلى مصر بدأ رفاعة يدرّس في مدرسة اللغات (الألسن)، ونفي إلى السودان في عهد عباس غير أنه عاد من منفاه في عهد سعيد، وعُهدت إليه إدارة المدرسة الحربية. وفي ١٨٦٩ أصدر أشهر مؤلفاته «مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية» الذي وصف فيه الحضارة المصرية ونموها، وميّز فيه الأمة المصرية داخل إطار إسلامي عام، ووضع برنامجاً لإصلاح الإسلام عن طريق اعتماد أفكار غربية وتحديث اللغة العربية. وقد خصص مجلداً كاملاً لتاريخ مصر قبل الإسلام. وكانت الأفكار التي نادى بها رفاعة قد حققت انتشاراً عاماً داخل الصفوة المصرية الحديثة في السبعينيات من القرن الماضي، عندما ساد شعور بالوطنية المصرية الرومانسية، يقوم على أساس التاريخ

والجغرافيا بالرغم من أن محتواها كان ثقافياً وليس سياسياً. وقد ترعرعت الأفكار الجديدة في عهد إسماعيل عندما أنشأ مكتبة وطنية ومتحفاً وأدخلت مادة التاريخ المصري في فترة ما قبل الإسلام لتدرس في المدارس الثانوية. وكان ارتقاء الوطنية المصرية بالنسبة لإسماعيل مسعفاً في نضاله مع الباب العالي. كما رعى إسماعيل وعدد من الأعيان جمعية حلوان حيث كانت تناقش هذه الأفكار وتعتبر الليبرالية عنصراً ثانياً في رحلة مصر في القرن التاسع عشر، إلا أنها لم تكن موضع اهتمام بالنسبة لرفاعة، فقد كانت صيغته المفضلة حاكم مستبد يحكم بالعدل. في حين أخذ آخرون من أوروبا الأفكار الديمقراطية البرلمانية التحررية. وكان شريف باشا من المناصرين لهذه الأفكار، أو بالأحرى الرجل الذي ارتبط بها في عقول الناس وذلك لأنه كان سياسياً وليس كاتباً، وهو تركي كان قد قدم إلى مصر وهو صغير السن وتمكن من جمع ثروة كبيرة من الإتجار بالأراضي. وقد وصفه كرومر فيما بعد بأنه «يجسد سياسة مصر بالنسبة للمصريين الأتراك»[٥]. مما يدل على أن ليبراليته لم تترسخ في الأعماق. وفي واقع الحال لم يؤيد شريف باشا سوى استبدال حكم أقلية من أصحاب الأملاك الأثرياء الراغبين في الإبقاء على المزايا التي يتمتعون بها من قبيل الضرائب القليلة وعمل السخرة بحكم الخديوي التوسعي. وقد قال عنه أحد المؤرخين «إنه تبنى المبادئ الليبرالية بنفس الروح التي كان يرعى فيها سيد فلورنسي رساماً جديداً خلال عصر النهضة»[٦]. ويبدو أن الليبرالية المصرية كانت تتم بهذه الخاصة الواهية، إذ لم تكن توجد مجموعات قوية تهتم بالأفكار الليبرالية مستقلة عن البلاط والبيروقراطية، أو أية مجموعات مصرية مستقلة، كما لم يكن هناك دعم قوي لتطبيق الدستور قبل ١٨٧٨ فضلاً عن عدم وجود رقابة على الحاكم من شأنها أن تهيئ أساس مناقشات تشابه المناقشات التي أدت إلى صياغة المذاهب الليبرالية الأوروبية. ومما لامراء فيه أن الليبرالية المصرية كانت مجرد محاكاة. بيد أنه كانت توجد مطالب لنيل حريات دستورية ونظام برلماني كان يمكن أن يزدهر لو أتيحت له ظروف مناسبة. وقد شكل الليبراليون الأتراك ـ الشراكسة حزباً وطنياً مصرياً وأصدروا بياناً تحررياً في ٤ تشرين الثاني ١٨٧٩ (باللغة الفرنسية) يهاجم فيه حكومة رياض.

أما التيار الفكري الثالث، فكان مايطلق عليه الحداثة الإسلامية والتي كانت ترتبط بصورة خاصة بجمال الدين الأفغاني الذي كان يعتبر لغزاً بالنسبة للمؤرخين. وذلك لأن الأفغاني كان قبل كل شيء مفكراً مسلماً يفكر وينتقل ويتصرف ضمن سياق إسلامي من الإمبراطورية العثمانية وحتى الهند. وعلى الرغم من اسمه فقد ولد في إيران، ودرّس وكتب في جميع البلدان الإسلامية بدءاً من غربي آسيا، وعاش فترة من الزمن في فرنسا

وروسيا. وكانت آراؤه عديدة ومتناقضة، ففي أحيان كان يحبذ الإصلاح عن طريق السيادة الإسلامية الأتوقراطية، وفي أحيان أخرى كان ينادي بالإصلاح عن طريق حكومة دستورية. وقد اعتبره بعض الكتاب المعاصرين عدواً دائماً للاستعمار البريطاني، إلا أنه على الرغم من أن هذا الموضوع يشكل عنصراً بارزاً في كتاباته، فإنه لايبدو أنه قد تطرق إليه باستمرار أكثر من المواضيع الأخرى. وتتمثل الأفكار التي كانت ترد في كتاباته باستمرار بمفهوم إصلاح الإسلام إزاء تحديات العالم الحديث، وقد أدخله ذلك في صراع متكرر مع رجال الدين. كما جذب إليه مجموعة من المعجبين الذين طوروا أفكاره فيما بعد. وكانت هذه الأفكار غنية ومتنوعة وتشمل إحداث تغييرات على الصعيد الاجتماعي والتعليمي والسياسي، كما كانت تنطوي على أفكار ذات هوية سياسية وثقافية تقوم على أساس الدين واللغة والمدى الكامل للفلسفة التي لاتزال تشكل أرضاً خصبة لإلهام الكتاب المسلمين.

تتركز أهمية هذه الأفكار في أنها كانت دائماً ترتبط بالفكر الإسلامي من حيث الأسلوب والمحتوى، حتى لو كانت مستمدة من الأفكار الغربية. وهذه السمة هي جوهر الحداثة الإسلامية، وأساس ترسيخ هذه الأفكار في الفكر الإسلامي. وقد وصمه نقاده التقليديون في ذلك الوقت بأنه لم يكن يأبه بالإسلام أو بأي دين، كما كان ملحداً ومفكراً حراً. ولايمكن القول إنه لم تسفر هذه الشكوك عن أية نتائج إذ جعلت عدداً كبيراً من رجال الدين ينبذ أفكاره. غير أنه لايمكن معاملة أفكار دعاة الحداثة الإسلامية على أنها لاقيمة لها من قبل المسلمين، وذلك بسبب الأسلوب الذي عرضت به. فقد أصابت مركز الفكر الإسلامي بشكل مباشر ولم يكن بالإمكان عزلها عنه. وفي الغالب، تبدو أفكار الأفغاني بالنسبة للعديد من القراء الغربيين سطحية وساذجة ويبدو أنه كان حبيس نموذج معين من التفكير كان يحد دوماً من مدى تفكيره. إلا أنه كان يبدو بالنسبة لأولئك الشبان الذين التفوا حوله في الشرق الأدنى وكانوا يصغون إليه وهو يشرح أفكاره وكأنه يفتح لهم عالماً جديداً يمكن فهمه واستيعابه. ولعل الأفغاني لم يتدخل بشكل مباشر في السياسة المصرية قبل نفيه عام ١٨٧٩. ويبدو أن ربيبه رياض باشا قد استخدمه لمهاجمة إسماعيل، إلا أنه لم يكن محظوظاً في اتخاذ قراره بتخليه عن ربيبه لصالح شريف بعد سقوط إسماعيل إلا أن تأثيره على الآخرين ولاسيما الطلاب الشباب في الأزهر كان كبيراً. ولم يكن مناصرو الحداثة موجهين ولاءهم لمصر بل كان ولاءهم موجهاً نحو إسلام نقي من الشوائب بعد إدخال الإصلاحات في التعليم والقضاء باجتثاث تأثير العلمانيين الذين كانوا يعملون على إفساد الإسلام عن طريق إدخال ممارسات غربية إلى المجتمع واستقدام مستشارين كفار إلى الحكومة. ففي مقالة كتبها

الشيخ حسين المرصفي عام ١٨٨١ هاجم فيها جميع أعداء التقدم العلماء البيروقراطيين وأصحاب الأملاك - وأدان انتشار الانحلال والفساد المتمثل بالترف وحث مصر لكي تصبح قادرة على الاكتفاء الذاتي.

كان التعبير الرئيسي عن اليقظة الفكرية في مصر يتمثل في الصحافة. فبحلول عام ١٨٧٩ كانت تصدر ست عشرة صحيفة، عشرة منها تصدر باللغة العربية. ومن الخطورة بمكان استخلاص اتجاهات التيارات الفكرية في مصر من الصحافة. إذ كانت الصحف تعتمد على أشخاص يكتنفونها ويكتبون لخدمة مصالحهم. ولم تكن الآراء التي يعبّرون عنها بالضرورة تعبّر عن آرائهم، بل كانت تعبّر عن آراء عدد كبير من المصريين في ذلك الوقت. وكان الكثير منهم متأثراً بالأفكار الفرنسية بصورة كبيرة: إذ كانت المدارس والصحف الفرنسية قوية في مصر، كما انتقل العديد من الكتّاب الذين بدأوا مهنتهم في مصر إلى باريس فيما بعد حيث كانت تسود الآراء والأفكار المعادية لبريطانية.

وكان من السمات الأخرى وجود عدد من الكتّاب من غير المصريين البارزين، أو الذين كانوا ينتمون إلى الأقليات في مصر. وكان عدد كبير من هؤلاء من المهاجرين السوريين من قبيل أديب اسحاق (١٨٥٦ - ١٨٨٥) الذي وصل إلى مصر في عام ١٨٧٥ وبدأ يحرر صحيفة «مصر». وكان أديب إسحاق أحد أتباع الأفغاني، إلا أنه كان يعارض بشدة المطالب الدينية، وكان يؤكد على الروابط العلمانية الموجودة بين مختلف الطوائف. كما أكد يعقوب صنّوع، وهو يهودي مصري، على مفهوم الهوية المصرية التي تتجاوز الخلافات الدينية. وفي ١٨٧٠ أنشأ مسرحاً، وفي ١٨٧٧ بدأ ينشر مجلة ساخرة بعنوان «أبو نظارة» هاجم فيها الحكومة المصرية.

ولعل أكثر الصحفيين شهرة صحفي مصري يدعى عبد الله النديم (١٨٤٤ - ١٨٩٦) الذي اتخذت صحيفته «الطريق» مساراً شعبياً قوياً في دعم مظالم الفلاحين المصريين ومعارضة النفوذ الأوروبي والتركيز على الوطنية المصرية. ثم أقام صلات وثيقة مع عرابي نفسه، وجعل صحيفته أداة للتعبير عن الآراء التي عزيت إلى عرابي وأنصاره خلال ١٨٨١ - ١٨٨٢. ويجدر التنويه بمحمد عبده أحد أتباع الأفغاني المشهورين الذي كان مسؤولاً عن تحرير الصحيفة الحكومية «الوقائع المصرية» التي جعلها أداة للتعبير عن أفكاره الإصلاحية.

وكان من بين الفئات الأخرى التي أصبح لها نفوذ خلال حركة عرابي طبقة الأعيان الريفيين، أي أصحاب الأراضي العرب إزاء الأعيان من الأصل التركي - الشركسي الذين

كانت قوتهم وثروتهم تتركز في الأقاليم وليس في القاهرة. وبخلاف الأتراك الشراكسة، لم تكن مصالحهم تكمن في إبقاء نفقات الحكومة بيد الجيش والإدارة، بل كانوا يشاطرون ملّاكاً آخرين الرغبة في استعادة الامتيازات المتعلقة بالضريبة على أراضيهم «العشرية» وقانون «المقابلة». وكانت ثروات هذه الطبقة قد ترسخت في عهد محمد علي وازدهرت في عهد سعيد وإسماعيل. وقد أفاد أفراد هذه الفئة من تنامي زراعة القطن. وكان منفذهم الدستوري «مجلس النواب» أو «مجلس الأعيان» كما كان يطلق عليه في بعض الأحيان، وهو الذي أنشأه إسماعيل في ١٨٦٦. ولم يكن المجلس هيئة ذات أهمية، إذ كان يتم اختيار أعضائه بالانتخاب غير المباشر ويتمتع بصلاحيات استشارية فقط. وكان يعقد اجتماعاته لمدة شهرين فقط في السنة، وكان ينفذ كل شيء يطلبه منه إسماعيل. وكان المجلس رمزاً للحضارة وليس أداة للسلطة، غير أن أعضاءه كانوا ينتمون بشكل خاص إلى أصحاب النفوذ في القرى. ويعد محمد سلطان باشا (١٨٢٥ - ١٨٨٤) مثالاً على هذه الطبقة والذي يتحدر من أسرة متوسطة الحال، وعلى قدر من العلم ولم تكن ذات نفوذ في محافظة المنيا. وقد أصبح سلطان عمدة لإحدى القرى وأقام لنفسه نفوذاً محلياً وإقليمياً. وعندما سمع به سعيد باشا عيّنه حاكماً إقليمياً في ١٨٦٠. وفي ١٨٦٦ عُيّن في المفتشية المركزية. وبقي مركز القوة الرئيسية لسلطان باشا في المنيا حيث تمكن من جمع أراض شاسعة بلغت مساحتها ١٠٠٠٠ فدان (٤٢ كم^{٢}) في عام ١٨٨٢ بالإضافة إلى ٣٠٠٠ فدان أخرى (١٢ كم^{٢}) في منطقة أخرى من مصر العليا. كما عزز سلطان باشا صلاته وروابطه في القاهرة حيث شيّد قصراً. وكان سلطان سمساراً وكان يمثل الفلاحين أمام الحكومة والحكومة أمام الفلاحين. وفي ١٨٨١ خصص ثروته لنصرة جماعة الدستوريين ولعب دوراً هاماً في صياغة مطالب عرابي.

كان السخط الاقتصادي العام قد نشأ نتيجة حدوث كوارث طبيعية - فيضانات وجفاف - في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبسبب الركود في الاقتصاد العالمي (الذي يؤرخ عادة اعتباراً من ١٨٧٣) وإشهار الحكومة المصرية إفلاسها جعلها تتبع سياسة تقشف مالي وتأثرت قطاعات مختلفة من الشعب بهذه الظروف. وأدى انتشار الاقتصاد النقدي في مصر السفلى إلى قيام الفلاحين بتسديد الديون والضرائب نقداً وليس عيناً. وبموجب قانون الأراضي لعام ١٨٥٨، أصبح بإمكان الفلاح في الكثير من فئات الحيازة أن يرهن أرضه أو يبيعها أو يؤجرها. ونتيجة لذلك، أصبح بإمكان الفلاح أن يحصل على قرض بعد أن يضمن أرضه أو يبيع محاصيله سلفاً. وعندما فشلت المحاصيل في أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر، لم يكن بوسع الفلاحين في معظم الأحيان تسديد قروضهم. وفي هذه الحالة كان الدائنون الذين يكونون عادة من الأجانب أو

اليونانيين أو الأقباط يصادرون الأرض بواسطة المحاكم المختلطة الجديدة التي باشرت عملها في ١٨٧٦. والشيء الذي لانعرفه مقدار هذه العمليات وحجمها وفيما إذا كانت تؤدي إلى إخلاء الفلاح من أرضه.

لقد كان يشوب حركة الجيش في ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ أو بالأحرى حركة الضباط العرب الذين عبّروا عن شعور هذه العناصر الغموض. ومن الملاحظ أنه كان قد تم تجنيد الفلاحين المصريين في الجيش منذ عهد محمد علي. وتم ترقية بعضهم حتى وصلوا إلى رتبة ضابط، إلا أنه لم يتمكن أحد منهم الارتقاء إلى المراتب العليا في الجيش. إذ كانت الرتب فوق رتبة عقيد مخصصة للأتراك ـ الشراكسة. وبحجة أن الأتراك ـ الشراكسة يتمتعون بمواهب عسكرية خاصة، رغم ثبوت بطلان هذه الدعوى من خلال حملة الحبشة التي أصيب فيها الضباط الأتراك ـ الشراكسة بالفشل الذريع. وقد ولّد منع العرب من الارتقاء إلى الرتب العليا شعوراً بالنفور والاستياء. أما الشعور بالظلم فقد تعزز أكثر بكثير بعد عام ١٨٧٦، عندما أسفرت الإجراءات الاقتصادية عن تخفيض كبير في عدد أفراد الجيش. ففي ١٨٧٨ أصدرت حكومة نوبار أمراً بتخفيض اسمي في عدد أفراد الجيش من ٩٠٠٠٠ رجل وفعلي ١٥٠٠٠ إلى تخفيض اسمي ٣٦٠٠٠ وفعلي قدرة ٧٠٠٠ رجل. فضلاً عن تخفيض عدد أفراد قوة الشرطة إلى ٧٠٠٠ رجل وإلغاء البحرية. ومن بين ٢٦٠٠ ضابط أصبح يُدفع لـ ١٦٠٠ منهم نصف راتب. ومما لامراء فيه كان التوفير الرئيسي سيتم من خلال صف الضباط، مما كان يعني أنه دون وجود تمييز ضد الضباط العرب (رغم أنه لايمكن للمرء أن يستبعد إمكانية مثل هذا القصد) كان على الضباط العرب أن يعانوا من التمييز ضدهم. وقد لعب الوضع لاقتصادي دوراً في مظاهرات الجيش عام ١٨٧٩. ففي ذلك الوقت وضع الجيش تحت المراقبة، وبعد أن تبوأ توفيق العرش تم تثبيت حجم الجيش عند ١٢٠٠٠. وفي ١٥ كانون الأول ١٨٨١ حدث تمرد جديد يبدو أنه كان نتيجة الخوف من طرد عدد آخر من الضباط وانتشار النفور من سياسة وزير الحربية عثمان رفقي باشا التركي ـ الشركسي الأصل الذي يحابي مجموعته. وطالب الضباط المتمردون بطرد رفقي، ورفع رواتب الضباط غير المستخدمين والوعد بالمساواة في المعاملة بين الضباط المصريين والشراكسة من حيث الترقيات.

كان أحمد عرابي باشا (١٨٤١ ـ ١٩١١) الناطق الرسمي باسم الضباط العرب في ١٨٨١. وهو ابن عمدة إحدى القرى في منطقة الزقازيق، وتعلم في الأزهر وانضم إلى الجيش عام ١٨٥٤، ورُقي إلى رتبة مقدم في عام ١٨٦٠، حيث بقي في هذه الرتبة. إن سجل ترقية عرابي يلقي ببعض الشكوك حول صحة تظلمات الضباط العرب، وذلك لأنه بقي في رتبته مدة واحد وعشرين عاماً. وفي ١٨٨١ كان لايزال في الأربعين من عمره

وهو سن يعتبر في معظم الجيوش في وقت السلم شاباً على نحو استثنائي لقيادة كتيبة. غير أن سجله يمكن أن يوحي أن الترقية في الجيش المصري كانت آنئذ نوعاً من الحظ.

لقد زُعم أن مطالب الجيش كانت تمثل تظلمات أكثر عمومية، إلا أنه رغم تأثر العديد من هؤلاء الضباط بالتيارات الفكرية العامة السائدة في ذلك الوقت، سواء كانت غربية أو إسلامية، فضلاً عن أن معظمهم كان على اتصال وثيق بالقرى ويدرك المعاناة التي يتعرض لها سكان الريف، فإنه لايوجد ثمة دليل واضح على وجود مضامين سياسية ضمن المطالب التي قدموها في كانون الثاني ١٨٨١. إذ كانت مطالبهم وتصرفاتهم تبدو وكأنها صادرة عن ضباط مستائين. ولم يتسلم عرابي زمام القيادة لأنه كان أكثر وطنية من بقية زملائه، بل لأنه كان خطيباً مفوهاً. وقد تمكن من عرض مطالب زملائه على نحو أفضل. بيد أن حركة الضباط كانت تنطوي على مضامين سياسية، رغم أنها لم تكن مقصودة وذلك لأنهم هددوا نجاح سياسة حكومة رياض ومن يدعمها من الأوروبيين. وكان بوسع الضباط التوقع أن الحكومة ستسعى لإنزال العقوبة بأولئك الذين كانوا مثلاً في تمرد ناجح.

نفذ الضباط الثائرون تمردهم الثاني والبعيد الأثر في أيلول ١٨٨١. وكان السبب المباشر لهذا التمرد طرد محمود سامي بك البارودي في ١٣ آب ١٨٨١ الذي كان قد خلف عثمان كوزير للحربية. وهو من أصل تركي ـ شركسي، وكان يتعاطف مع تطلعات الضباط الثائرين. ويتحدر البارودي (١٨٣٩ ـ ١٩٠٤) من عائلة عريقة في مصر، وكان يتبوأ منصباً دبلوماسياً وعسكرياً هاماً. وتنم كتاباته عن وجود مشاعر حقيقية بالوطنية المصرية رغم أن ذلك لم يكن يرتبط بوعي واضح بالهوية العربية المصرية وبالهوية التاريخية. وكان الإسلام يُعد أقوى عنصر في وعيه السياسي كما كان يكره الظلم. وشأن الكثيرين من الذين شاركوا في أحداث ١٨٨١ ـ ١٨٨٢، فقد استجاب للإيقاع التقليدي وليس للإيقاع السياسي الحديث.

رفع الضباط أول رد لهم في ٢٠ آب مطالبين بتحسين ظروف خدمتهم، إلا أنه لقي رفضاً من رياض. وبين فترة تقديمهم لهذه المطالب والمظاهرة التي قاموا بها في ساحة عابدين في ٩ أيلول، دخل عنصر سياسي جديد في تفكير الضباط لأول مرة. فقد استمد العنصر الجديد هذا من الاتصالات مع الأعيان في الأرياف من بينهم سلطان باشا. فبالإضافة لمطالبتهم بزيادة عدد الجيش ليصبح ١٨٠٠٠ طالبوا بإقصاء حكومة رياض ودعوة مجلس النواب.

ومرة أخرى حقق الضباط الثوار نجاحاً للمرة الثانية. فقد حلّ توفيق شريف محل

رياض، ودعي المجلس الذي اجتمع في ٢٦ كانون الأول بعد الانتخابات في تشرين الثاني. وفي الواقع تألفت حكومة شريف من عدد أكبر من الأتراك ـ الشراكسة الذين كانوا في وزارة رياض، وكان لها برنامج مماثل. ولم يكن شريف راضياً عن سلوك الجيش، ولم يرغب للاستماع إلى أعيان الريف في المجلس. فقد قال فيما بعد إلى ويلفريد بلانت[٧]: «يحتاج هؤلاء الفلاحون إلى توجيه». ورفض أن يملي عليه أي من الجانبين شروطه وأدى تسلمه المنصب إلى حدوث صراع ثلاثي الجوانب بين الأتراك ـ الشراكسه وأعيان الريف والجيش. وكانت الحكومة العثمانية والقوى الأوروبية تترقب الوضع باهتمام.

في البداية بدا أن التعاون بين الأتراك ـ الشراكسة وأعضاء المجلس من أعيان الريف محتمل النجاح لوضع خطة متفق عليها لعرضها على الحكومة. وأصدر شريف مسودة مشروع تهدف إلى إدخال إصلاحات دستورية متواضعة لتقوية الوزارة ضد الخديوي بدلاً من المجلس ضد الحكومة، وهو أسلوب يماثل الأسلوب الذي أتبعه المصلحون البيروقراطيون العثمانيون في ١٨٧٦. وبدا أنه من المحتمل أن يلقى هذا المشروع قبولاً لدى أعيان الريف، إلا أن الآمال سرعان ما أحبطت بعد أن أصدرت كل من بريطانيا وفرنسا بياناً مشتركاً في ٢٨ كانون الثاني ١٨٨٢ أكدتا فيه على دعمهما للخديوي وللوضع الراهن. لذلك رفض المجلس مسودة مشروع شريف، وطالب النواب بحق التصويت على ذلك الجزء من الميزانية الذي لم يكن مخصصاً لتسديد الديون غير أن الدول الكبرى لم تسمح بذلك. فاستقال شريف وحلّ محله البارودي.

بيد أن العديد من الكتّاب المعاصرين الذين كتبوا عن الحكومة الجديدة التي ضمت عدداً من الوزراء غير الأتراك ـ الشراكسة والتي أصبح فيها عرابي وزيراً للحربية، كانوا يصورونها على أنها حكومة ديكتاتورية عسكرية متطرفة. إلا أن هذه الصورة غير صحيحة. فصحيح أن شهرة عرابي والضباط الثوار ازدادت كثيراً بعد مظاهرة ساحة عابدين في أيلول ١٨٨١، فقد أصبح عرابي بطلاً وطنياً، وأقيمت له الاحتفالات عند عودته إلى مسقط رأسه في محافظة الشرقية، وامتدحته الصحف الراديكالية وأطلقت عليه لقب حامي شعب مصر ضد الأتراك ـ الشراكسة والأوروبيين. وفي ذلك الوقت، جعل عبد الله النديم نفسه داعياً ومناصراً لعرابي بل ربما طعّم آراءه بالآراء التي كان ينادي بها والتي كانت غريبة على عرابي. فقد كانت خطب عرابي زاخرة بالمشاعر الطيبة حول القانون والعدالة مردداً الآراء الإسلامية التقليدية، إلا أنه يبدو كذلك أنه استمد عبارة «مصر للمصريين» من قائلها القبطي وهو مفهوم جديد على أسماع المسلمين آنذاك. إذ كان ذلك يعني أن لدى المسلمين والأقباط الناطقين باللغة العربية رابطة مشتركة

لايشاركهم فيها الأتراك ـ الشراكسة والسوريون والأوروبيون. ولكن ليس من السهولة بمكان تفهم المعاني التي استمدها هؤلاء الرجال من تمثل هذه الشعارات. وفي نظر الأوروبيين كان عرابي يدين للأفكار الأوروبية وبدا أكثر ليبرالية وتوافقية بالنسبة لهم.

لم يكن لدى ضباط الجيش العرب أو لدى رفاقهم السياسيين في الحكومة أو في نواب المجلس، قناعة بشأن برنامج راديكالي لنزع الملكية في ربيع ١٨٨٢. وقد أقرت حكومة البارودي قانوناً تزيد بموجبه سلطات المجلس، غير أن أعيان الريف لم يكونوا راديكاليين ولم تكن لديهم رغبة في إخراج الأوروبيين من مصر. غير أن ضباط الجيش قرروا إعادة التوازن داخل الجيش لمصالحهم: فقد استقال ٧٥٤ ضابطاً معظمهم من الأتراك ـ الشراكسة وجرت ترقيات لأتباع عرابي حيث رقّي خمسة منهم إلى رتبة عميد. وبدأت عملية تطهير واسعة ولكن غير شاملة، أسفرت عن حدوث ردة فعل قوية من قبل الضباط الأتراك ـ الشراكسة الذين تآمروا ضد حكومة البارودي. وعندما كُشفت المؤامرة خُفضت رتبة أربعين ضابطاً منهم، وتم نفيهم إلى السودان. وقد حدا هذا الحادث إلى القول بوجود ميول ديكتاتورية عسكرية للوزارة ترمي إلى القضاء على مناوئيها. كما أسفرت المؤامرة التركية ـ الشركسية عن حدوث مجابهة بين توفيق وحكومته.

منذ أيار ١٨٨٢ بدأت مصر تنزلق بسرعة في مهاوي الفوضى. وفي ٢٠ أيار ظهر أسطول إنكليزي ـ فرنسي قبالة شاطئ الإسكندرية. وفي ٢٥ أيار طالبت الدولتان في بيان مشترك بإقصاء عرابي ونفيه. واستقالت حكومة البارودي ورفض عرابي الإذعان وطالب بإقصاء توفيق الذي وافق على إعادة عرابي في ٢٨ أيار. وتطلع الطرفان إلى دعم الحكومة العثمانية لهما وتلقى كلاهما التشجيع، إلا أنه كان من الواضح أن عبد الحميد كان يلعب لعبته، وكان يأمل في أن يستغل الأزمة للتخلص من كل من عرابي وتوفيق وتثبيت مرشحه المفضل «عبد الحليم» أحد أبناء محمد علي كخديوي.

وصلت الأزمة إلى ذروتها عندما سادت أعمال الشغب في ١١ حزيران والتي أسفرت عن مقتل خمسين شخصاً ونهب الحي الأوروبي. وساد الاعتقاد بأن النظام والقانون قد انهارا تماماً في مصر، وأن عرابي بل توفيق هو الذي حرض على أعمال الشغب. ولعل أعمال الشغب تلك كانت عفوية ولايبدو أن أنصار عرابي كانوا ضالعين فيها رغم تورط بعض الجهات مثل الشرطة. وفي ١١ تموز بدأ الاسطول البريطاني يقصف الإسكندرية، وبعد يومين وضع توفيق نفسه تحت حماية القوات البريطانية. وفي ١٧ تموز أصدر عرابي بياناً أعلن فيه أن توفيق قد انحاز إلى صف الكفار، وأنه سيدافع عن حياض مصر. ودعا عرابي مجلس الأعيان للإنعقاد (ينبغي عدم الخلط بينه وبين

مجلس النواب الذي تجاهله الجميع منذ أيار) لإضفاء الشرعية على موقفه. وانقسم الأعيان فيما بينهم، فناشد عرابي الشعب ودعا إلى اجتماع آخر للمجلس. وكان هناك تقريباً استقطاب تام في مصر: فقد أيدت الأغلبية الساحقة من الأتراك ـ الشراكسة ومعظم أعيان الريف الخديوي. في حين أيد بقية أعيان الريف والجماهير عرابي. وأصبح الأساس الذي تقوم عليه مناشدة عرابي دينية بحتة، واختفى العنصر الوطني، فقد كان عرابي المدافع عن الإسلام ضد الكفار والذين ارتبطوا بهم.

لم تكن مقاومة عرابي فعالة. فقد نزلت القوات البريطانية إلى بر مصر في آب، وفي ١٣ أيلول هزمت الجيش المصري في معركة التل الكبير. وعلى الفور احتلت القاهرة وأعيد توفيق إلى العرش وألقي القبض على عرابي وأنصاره، وحوكم ونُفي إلى سيلان. ومنذ ذلك الحين بدأ الاحتلال البريطاني لمصر.

كانت ثورة عرابي حدثاً هاماً في تاريخ الشرق الأدنى الحديث. فقد تمخضت عن نتائج التحديث وتركزت داخل إحدى المؤسسات الرئيسية التي خلفها التحديث، وأظهرت سمات جديدة كثيرة. وهيمنت عليها الوسائل التقليدية في التعبير بشكل تام. وقد تضمنت الحركة سمتين حديثتين: الرغبة في كبح جماح الحكم الاستبدادي المطلق للحاكم من خلال وضع آلية دستورية متواضعة. وفكرة الوطنية التي تمثلت في نفور المصريين الناطقين بالعربية من هيمنة الأتراك ـ الشراكسة، والتي تجلت أكثر ما تجلت في داخل الجيش. وقد امتد عنصر النفور من الأجانب إلى الرغبة في التقليل من نفوذ: أولاً، المهاجرين السوريين واليونانيين الذين انجذبوا إلى مصر نتيجة ازدهار زراعة القطن والذين كانوا يشتغلون في التجارة والمصارف، وثانياً الأوروبيين الذين أخذوا يهيمنون على سياسات الحكومة على نحو متزايد وراحوا يشغلون المناصب العليا في الوظائف. ففي نهاية ١٨٨١ كان عدد الأوروبيين الذين يتبوءون مناصب في الحكومة ١٣٢٥ شخصاً، وتقدر رواتبهم بحوالي ٣٥٠٠٠٠ جنيه في السنة. وفي المرحلة الأخيرة من الثورة انقسمت مصر إلى فئتين: إذ انحاز أولئك الذين كانوا سيخسرون أكثر من غيرهم إلى جانب توفيق في حين اتجه الدعم الشعبي إلى عرابي. إلا أنه في المرحلة الأخيرة لم تكن مطالب أنصار عرابي ترد في تعابير وطنية أو طبقية بل في تعابير دينية بشكل رئيسي. وفي صيف ١٨٨٢، تركزت الأمور في المفهوم القديم المتمثل في الجهاد الإسلامي ضد الظلم وقد جسد عرابي هذا المفهوم.

ينطوي احتلال بريطانيا لمصر على انطباع مضلل من حيث حتميته والتخطيط له. إذ تظهر دراسة تسلسل الأحداث أن التصرف البريطاني لم يكن مخططاً له. ولتبيان حقيقة

هذه النظرية سيكون من المفيد دراسة الحدث الذي يفترض أنه هو الذي جعل الاحتلال البريطاني أمراً لامفر منه والمتمثل في بناء قناة السويس.

كانت فكرة إنشاء قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر قديمة. فقد قام مهندسو بونابرت بدراسة جدوى هذه العملية إلا أن اعتقادهم الخاطئ بوجود فرق قدره ١٠ أمتار في مستوى البحرين أدى إلى تأخير تنفيذ المشروع سنوات عديدة. وفي نهاية الأمر شقت قناة السويس بعد أن منح المهندس الفرنسي فرديناند دي ليسبس إمتيازاً في عام ١٨٥٤، وانتهى العمل بها في ١٨٦٩. وكانت بريطانيا تعارض شق القناة منذ زمن بعيد بحجة أن وسائل النقل المتوفرة كانت مرضية بالنسبة لبريطانيا، وأن القناة ستكون ذات فائدة رئيسية بالنسبة لدول البحر الأبيض المتوسط مثل فرنسا. إلا أنه ما أن فتحت القناة حتى كان على بريطانيا قبول هذا الواقع: وكان عليها الاستفادة منها للحفاظ على تفوقها التجاري، ولم يكن بالوسع أن تبقى مغلقة في وجهها. وقد أحدث هذا الرأي قلقاً أكبر بالنسبة لمصر فضلاً عن اهتمامها بإدارة القناة. وفي هذا السياق يجدر التنويه إلى أن شراء ديزرائيلي أسهم القناة في ١٨٧٥ كان ذا أهمية ضئيلة، لأنه أعطى بريطانيا موقف الأقلية في صفوف أصحاب الأسهم في شركة قناة السويس. إذ لم يزد عدد المديرين الإنكليز على ثلاثة من أصل أربعة وعشرين. وكانت جذور المشكلة تتمثل في قوانين استخدام القناة بل وحتى السيطرة على مصر. إلا أن الشراء كان اعترافاً عاماً باهتمام بريطانيا بالقناة. وقد وصف كارنس زميل ديزرائيلي (الذي كان معارضاً لشراء الأسهم قبل الحدث شأن معظم زملائه في الوزارة) الأمر على النحو التالي: «أصبح الأمر يتعلق الآن بالقناة فلم تعد الهند أمراً هاماً وحدها بالنسبة لنا. إن الهند لاتعدو كونها رقماً من الأصفار أما القناة فهي الوحيدة التي تجعل هذه الأصفار ذات قيمة»[٨]. إلا أن وجهة النظر البريطانية التقليدية كانت لاتزال تقول بأنه ينبغي ضمان القناة بدعم سلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية، وليس من خلال العمل العسكري المباشر في مصر.

خلال تنامي الأزمة في مصر منذ إفلاس إسماعيل، حذت بريطانيا حذو فرنسا بعدم اتخاذ أي عمل أحادي الجانب. وبخلاف فرنسا، رفضت بريطانيا التدخل لمصلحة أصحاب السندات البريطانيين، وذلك لأن استثماراتهم تخصهم هم أنفسهم حسب ماذكرت الحكومة، ولم توافق بريطانيا على ترشيح مراقب مالي إلا عندما اتخذت القضية طابعاً سياسياً، عندما تمت تنحية إسماعيل. إذ لم ترحب بريطانيا بتنحيته. فقد كانت بريطانيا قبل ذلك الحدث القوة الأوروبية الرئيسية في مصر، أما الآن فقد أصبحت على قدم المساواة مع فرنسا. كما لم ترغب بريطانيا في إصدار البيان المشترك مع فرنسا في كانون الثاني ١٨٨٢ الذي أدى إلى إقالة حكومة شريف، فقد عملت للحيلولة دون قيام

فرنسا بتصرف أحادي الجانب في ظل إدارة جامبيتا الذي وضع مسودة البيان، الذي كان من الواضح أن غرانفيل وزير الخارجية البريطاني لم يفهم محتواه، وقد اعتقدت الوزارة أن هذا البيان سيضعف عرابي غير أنه بدلاً من ذلك زاده قوة.. وعندما اتضح أن التدخل في مصر ضروري، فضلت بريطانيا أن يكون هذا التدخل عثمانياً أو مشتركاً يضم جميع الدول. ولم يكن أي من أعضاء الحكومة يرغب في التدخل من طرف واحد، وكانت ثمة أقلية صغيرة فقط تحبذ تدخلاً بريطانياً ـ فرنسياً مشتركاً.. إلا أن عبد الحميد كان مشغولاً في رعاية مصالحه. وحطم بسمارك أي أمل في تدخل دولي عندما أعرب عن عدم اهتمامه بهذه المسألة. كما عارضت فرنسا التدخل العثماني وأرغمت بريطانيا على ذلك خلال ربيع ١٨٨٢. وفي نهاية الأمر، وافقت فرنسا على اقتراح بريطاني بالقيام باستعراض بحري (لايهدف إلا إلى المخادعة عن طريق إظهار الإطمئنان) واستخدام القوات العثمانية تحت السيطرة البريطانية ـ الفرنسية. غير أن فرنسا انسحبت من الترتيبات العثمانية، وأصبحت تفضل عقد صفقة مع عرابي كما فعلت النمسا وألمانيا. وبحلول حزيران بدا من المحتمل أنه لن تقف أية دولة أوروبية أخرى إلى جانب بريطانيا، كما أخفقت الجهود الدؤوبة للتوصل إلى اتفاق مع العثمانيين. فهل كان على بريطانيا أن تمضي في ذلك وحدها؟

في حزيران وتموز ١٨٨٢ اتخذت الوزارة أخيراً قراراً يرمي إلى تدخل بريطاني أحادي الجانب في مصر، رغم أن الهدف الذي كان يأمل معظم الوزراء تحقيقه هو أن يذعن الثوار إلى التهديد بالقوة. وبقي السؤال يكمن في طبيعة أهداف هذا التدخل. إذ أيد بعض الوزراء فكرة اتخاذ تدابير لحماية قناة السويس فقط، في حين جادل آخرون بعدم إمكانية توفير الأمن إلا إذا تم القضاء على عرابي، الأمر الذي يتطلب توجيه حملة إلى القاهرة. ففي حين كانت فرنسا ستدرس أمر اتخاذ تدابير لحماية القناة إلا إنها لم تكن توافق على شن حملة على القاهرة. وفي ٢٠ تموز قررت الوزارة توجيه حملة إلى القاهرة.. وفي ٢٩ تموز فشلت حكومة فريسينت في فرنسا في الحصول على أموال لتنفيذ مشروع يرمي إلى الدفاع عن القناة. ورفضت الحكومة الفرنسية الجديدة التفكير في أي نوع من أنواع التدخل ومضت بريطانيا قدماً وحدها. ويصعب تحديد الدوافع التي سادت أخيراً بعد انقسام الوزارة. فقد كان أحد العوامل يكمن في عدم الرغبة في وجود شخص كان يعتبر مغامراً عسكرياً، في حين كان أمن القناة العامل الآخر. ولعل هيبة بريطانيا كانت العامل الحاسم. فعندما قامت باستعراضها البحري شعرت بأنه عليها أن تحقق شيئاً من النجاح في جهودها المبذولة.

ما أن حطت القوات البريطانية فوق أرض مصر حتى بدأت تفكر في كيفية الخروج

منها. وكان ذلك يعتمد على ضمان وجود حكومة مستقرة في مصر، وتوفير ترتيبات مالية منتظمة، والضمان بعدم قيام أي دولة أوروبية أخرى بالسيطرة على مصر وضمان حرية استخدام القناة من قبل السفن البريطانية. وقد راود بريطانيا الأمل في تحقيق هذه الأهداف من خلال التدخل العثماني ضمن إطار يتم الاتفاق عليه بين الدول الكبرى، إلا أنها تخلت عن أمل التوصل إلى اتفاق حول هذا الأمر مع العثمانيين في ١٨٨٧. وفي غضون ذلك شرعت في إعادة تأسيس الحكومة المصرية بزعامة توفيق على أساس تقرير وضعه اللورد ديفرين الذي حدد مبدأ: «تمكين المصريين من حكم أنفسهم في ظل صداقتنا التي لارجعة فيها»[٩].

حسب الدستور المصري لعام ١٨٨٣ يحكم الخديوي ووزراؤه مصر، ويساعدهم في ذلك مجلس تشريعي يتألف من ٣٠ عضواً (١٤ منهم منتخبين) ومجلس نواب عام مؤلف من ٨٢ عضواً يضم أعضاء المجلس التشريعي والوزراء، و٤٦ عضواً ينتخبون على أساس حق التصويت على نطاق ضيق. وكان الدور الرئيسي لمجلس النواب العام استشارياً، لكنه منح حق النقض على الضرائب المباشرة الجديدة. كما شكلت مجالس صغيرة في كل إقليم لمساعدة الوالي فيما يتعلق بالقضايا المحلية. ولم يشكل الدستور سوى تجربة محدودة جداً في المشاركة في الحكومة، إذ بقيت السلطات الفعلية بيد الخديوي وبيد من كان له تأثير قوي عليه. وكانت الأحداث التي جرت في السودان هي القوة التي حددت موقف بريطانيا نهائياً.

كانت ثورة المهدي في السودان التي اندلعت في ١٨٨١ الحدث الذي جعل خروج بريطانيا من مصر أمراً مستحيلاً. فقد ترسخت لدى بريطانيا القناعة بعد إبادة القوة المصرية بقيادة هيكس باشا في ١٨٨٣، بأنه ليس بوسع القوات المصرية أن تدافع عن مصر وعن موانئ البحر الأحمر، وأنه أصبح على بريطانيا تحمل هذه المسؤولية. ولذلك رفضت بريطانيا الانسحاب من مصر.

بدأت بريطانيا بإدارة الشؤون المصرية ضمن ظروف غير مرضية. فمن بين التدابير التي كانت قد اتخذت للأشراف على تسديد الديون المصرية، كانت قد أنشئت هيئات دولية عديدة لإدارة الأصول الثابتة المصرية. كان من أهمها صندوق الدين (Caisse de la Dette) الذي أنشئ لجمع العوائد المخصصة لتسديد الديون. وفي ١٨٨٥ كان الصندوق يضم ممثلين من بريطانيا وفرنسا والنمسا وإيطاليا وألمانيا وروسيا. وكان بوسع الدول الأخرى استخدام نفوذها الواسع فيما يتعلق بالأمور المالية المصرية لخلق المصاعب في وجه بريطانيا. ولو كانت بريطانيا قد اتخذت قرارها بالبقاء في مصر

في وقت أبكر لربما تمكنت من اتخاذ تدابير مالية مختلفة. وبسبب الطريقة التي تم فيها الاحتلال البريطاني، لم تتمكن بريطانيا من توظيف الموارد المصرية على نحو أفضل. ولم ينته هذا الإحراج إلا في عام ١٩٠٤ عندما تم الوفاق مع فرنسا.

كان الحكم البريطاني في مصر يجري بأسلوبين: عسكري وسياسي. فقد بلغ قوام جيش الاحتلال في بادئ الأمر ١٢٠٠٠ رجل ثم خفض فيما بعد إلى ٥٠٠٠ رغم سهولة تزويده بالجنود عندما تستدعي الضرورة، كما حدث في نزاع ١٨٩٤ مع عباس الثاني. كما هيمنت بريطانيا على الجيش المصري. فقد تم حل الجيش القديم بعد هزيمته في معركة التل الكبير. وتم تشكيل جيش جديد من المجموعة المتبقية من الضباط وضباط الصف بالإضافة إلى مجندين من الفلاحين، ثم أضيف إليه عدد من الجنود السود الذين أحضروا من جنوبي السودان. أما كبار الضباط ومن بينهم القائد العام (السردار)، فقد كانوا من البريطانيين. وقد صمم الجيش المصري في الأصل ليكون قوة شرطة محلية تمركزت فيما بعد بصورة رئيسية على الحدود ولاسيما على حدود السودان. وذكر القنصل العام البريطاني اللورد كرومر أنه يجب أن تكون هذه (القوة) فعالة لاستخدامها ضد أعداء بريطانيا، ويجب أن تكون في الوقت نفسه عاجزة لكي لا تشكل خطراً على بريطانيا. وفي الواقع بقي الجيش تحت السيطرة البريطانية خلال فترة الاحتلال، وكان أداة مفيدة في احتلال السودان مرة أخرى.

أما النفوذ السياسي فكان يمارس من خلال الحكومة المصرية. فقد كانت مصر من الناحية النظرية مستقلة وتحت سيطرة الباب العالي أما من الناحية العملية فكان القنصل العام البريطاني الشخصية الحاكمة والمهيمنة. ومنذ ١٨٨٣ وحتى ١٩٠٦ كان يشغل هذا المنصب ايفلين بارينغ (اللورد كرومر) الذي كان قد اكتسب خبرة جيدة بشؤون مصر لكونه أحد المفتشين الأوروبيين الإثنين. وكان يقال إن لون توفيق كان يشحب عند سماعه صوت عجلات عربة كرومر وهي تقترب، ولم يعارض أية مشورة تقدم بها. أما أبنه وخليفته عباس الثاني فقد حاول مقاومة كرومر بعد تبوئه العرش، إلا أنه واجه مقاومة عنيفة. وإذا ألقينا نظرة إلى الوراء يتضح أنه كان بحوزة عباس أوراقاً قوية وأنه لوكان قد لعبها بشكل صحيح لكان قد استعاد قدراً هاماً من الاستقلال. فقد كانت الحكومة الليبرالية في إنكلترا ترغب في ترك الأمور بقدر الإمكان بيد الخديوي بأمل التمهيد للانسحاب البريطاني. ولم تكن تريد دعم كرومر في رغبته في السيطرة على الحكومة المصرية بشكل أكبر. ولو تصرف عباس بحذر وحصر اهتمامه بالشؤون المدنية، لكان من الممكن أن يحصل تدريجياً على مزيد من السلطة. فقد كتب كرومر في ١٨٩٧ «لو كان الخديوي يعرف ذلك لكان قد أصبح فعلياً سيد الموقف إلى حد أكبر مما

يتصوره»[١٠]. إلا أنه في ١٨٩٤ انتهز كرومر فرصة محاولة عباس التدخل في شؤون الجيش، وهو أمر كانت الوزارة عازمة على دعمه بهذا الشأن فوجّه إهانة إلى عباس مما جعله لا يهاجم سيطرة كرومر بشكل مباشر. وكان كرومر يتحكم في اختيار الوزراء المصريين. وقد أسقط رؤوساء الوزراء الذين حاولوا التصدي للسيطرة البريطانية مثل نوبار ورياض. وأخيراً استقر كرومر على رجل سهل الانقياد يدعى مصطفى فهمي باشا الذي أحاطه بمجلس من الوزراء الذين وصف بورتال السكرتير الأول في القنصلية أعضائه بأنهم «مجموعة من الأمعات العجائز الخمولين»[١١]. والجدير بالملاحظة أن الأغلبية العظمى من الوزراء كان يتم اختيارهم من الأسر التركية ـ الشركسية ولم يكن كرومر يُعنى بقدراتهم، إلا أنه كان يفضلهم كثيراً على المصريين المسلمين العرب.

لم تتوقف السيطرة البريطانية عند انتخاب وزراء مصريين للوزارة، بل توسعت من خلال تعيين مستشارين بريطانيين لإدارة السياسة داخل الوزارات المصرية. وقد بدأ ذلك بوزارة الأشغال العامة في ١٨٨٣ تلتها وزارة الحقانية (١٨٩١) والداخلية (١٨٩٤) ثم المعارف (١٩٠٦). أما وزارة الحربية والشؤون الخارجية فكانتا تحت الهيمنة البريطانية الفعلية. وكان أهم مجال للهيمنة يتمثل في وزارة المالية. فقد كان للمستشار المالي البريطاني مقعد في مجلس الوزراء، وكان يشكل صلة الوصل الرئيسية بين الحكومة المصرية والقنصل العام. وجمع المستشارون البريطانيون حولهم مساعدين بريطانيين. وازداد عدد هؤلاء ليصبح ٢٨٦ في عام ١٨٩٦ و ٦٦٢ في عام ١٩٠٦. وفي عام ١٩٠٥ ذكرت لجنة ميلنر في تقريرها الذي أصدرته فيما بعد أن المصريين لم يكونوا يشغلون سوى ٢٨ بالمائة من المناصب الحكومية الرفيعة المستوى (وكان الكثير منهم من الأقباط) و٤٢ بالمائة من البريطانيين و٣٠ بالمائة من السوريين والأرمن. كما امتدت السيطرة البريطانية لتشمل الأقاليم الأخرى من خلال تعيين مفتشي بوليس أوروبيين.

وبناء على توجيهات بريطانيا، كان الاستقرار المالي وتطوير الأشغال العامة ولاسيما أعمال الري تتصدر سلم الأولويات في الحكومة المصرية. وقد تحقق الاستقرار المالي. ففي ١٨٨٢ كان وضع مصر سيئاً للغاية. إذ كانت العوائد في انخفاض مستمر بسبب تسديد نصفها تقريباً للديون فضلاً عن التعويضات التي كان على مصر أن تدفعها تعويضاً عن أضرار عام ١٨٨٢. وفي ١٨٨٥، تم اتخاذ تدابير جديدة مع صندوق الدين والتي كانت نقطة الانطلاق لتحسن مالي مضطرد. ومع زيادة العائدات خف عبء تسديد الديون (التي كانت تقدر بحوالي ٥ مليون جنيه بالسنة) وأصبح يتوفر فائض يسمح بتخفيض الضرائب وتمويل الاستثمارات. وقد قلبت الاستراتيجية المالية البريطانية استراتيجية إسماعيل الذي كان يتطلع إلى نمو سريع ومستوى عالٍ من النفقات الحكومية.

وكانت السياسة البريطانية تهدف إلى تخفيض أعباء الضرائب ولاسيما ضريبة الأرض بأمل أن يشجع ذلك الاستثمارات الخاصة لزيادة الإنتاج الزراعي. وبين ١٨٨١ و١٩١٤ تدنت نسبة العائدات المستمدة من الضرائب المفروضة على الأراضي من ٥٨٪ إلى ٣٣٪. وكان التوسع في الإنتاج الزراعي ضرورياً على نحو خاص نظراً لاستمرار تدني الأسعار خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، الأمر الذي كان يعني أنه كان يتوجب على مصر تصدير كميات أكبر من القطن للوفاء بمدفوعاتها الخارجية. وبالفعل فقد تضاعفت كمية القطن المصدرة خلال تلك الفترة. وبعد نهاية القرن التاسع عشر حصل ارتفاع كبير في أسعار القطن مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة جداً في قيمة صادرات مصر. وخلال الفترة الممتدة من ١٨٨٠ وحتى ١٩١٤ ازدادت الصادرات المصرية من ١٣ مليون جنيه إلى ٣٢ مليون جنيه (أكثر من ٩٠ بالمائة قطن) والواردات من ٧،٤ مليون إلى ٢٧،٩ مليون جنيه. ويجدر التعليق هنا أنه بالرغم من هبوط أسعار القطن خلال أواخر القرن التاسع عشر فقد بقي القطن أكثر الاستثمارات الاقتصادية ربحاً على الإطلاق.

كانت السياسة المالية المحافظة التي اتبعها المراقبون البريطانيون (التي فرضها جزئياً الصندوق) تقضي بوجوب اقتراض أموال قليلة نسبياً من أجل الاستثمار العام، إذ لم تبلغ سوى ١٣،٥ مليون جنيه بين ١٨٨٦ - ١٩٠٤. وعلى الرغم من زيادة معدل هذا الإقتراض فيما بعد، فقد بقي منخفضاً نسبياً وأمكن تخفيف عبء الديون إلى درجة كبيرة. وقد ادعى البريطانيون أن ذلك يعد إنجازاً هاماً إلا أن الشكوك تكتنف هذه المزاعم. فقد كان من النتائج الطبيعية المتوقعة أن تؤدي الاستثمارات العامة المتدنية إلى ارتفاع في الاستثمارات الخاصة، وهذا ماحدث فعلاً وخاصة بعد ١٩٠٠ في المرافق العامة والتصنيع ولاسيما في صفقات شراء ورهن الأراضي. وفي عام ١٩٠٧ كان الأجانب يملكون ١٣،٥ بالمائة من الأراضي المصرية. وفي ١٩١٤ بلغ إجمالي الديون الخارجية (العامة والخاصة) زهاء ٢٠٠ مليون جنيه، وإجمالي الفوائد الخارجية حوالي ٩ مليون جنيه في العام. وهو رقم يزيد كثيراً على الميزان التجاري في التجارة الظاهرة للعيان. ومن حيث الظاهر انحدر الوضع المالي المصري فعلياً بالمقارنة مع السبعينيات من القرن التاسع عشر عندما أمكن تسديد الفوائد وتحسن الميزان التجاري. إلا أنه يجب عدم الغلو في هذا النقد. فقد أصبح لدى مصر أصول ثابتة مرتفعة القيمة كان من بينها وجود احتياطي كبير من الذهب، ووصلت أسعار القطن إلى أعلى مستوى لها خلال فترة الحرب العالمية الأولى، إذ مكنها من الحصول على فائض كبير جداً بحيث أصبح بوسعها تسديد كل ديونها الخارجية تقريباً.

كانت الاستثمارات العامة خلال فترة السيطرة البريطانية تتركز حول الأشغال العامة ولاسيما الري. فخلال أولى فترات تطور اقتصاد القطن في مصر لم تكن هناك عوائق ناشئة عن كميات المياه الإجمالية المتاحة، بل كانت المشكلة تكمن أساساً في توزيع المياه. إلا أن تنامي اقتصاد زراعة القطن أدى إلى توفير مزيد من المياه في الصيف. إذ يبلغ تدفق النيل في الصيف حوالي ٣٥ مليون طن من المياه يومياً. ويحتاج القطن إلى حوالي ٢٥ طن من المياه للفدان الواحد يومياً وبإجراء حسابات بسيطة يمكننا معرفة المساحة العظمى النظرية المزروعة قطناً التي تقدر بحوالي ١،٣ مليون فدان (٥،٤٦١ كم٢) إلا إذا كانت هناك إمدادات من الخزانات الصيفية (وكانت الحدود قاسية على الأرز الذي يحتاج إلى حوالي ٧٠ طن للفدان يومياً) لذلك تمثلت المشكلة الجديدة في زيادة المياه المخزونة عن طريق بناء السدود. وتم إنجاز ثلاثة مشروعات رئيسية: إعادة بناء سد الدلتا الذي اكتمل بناؤه في ١٨٩٠، وسد في أسيوط اكتمل بناؤه في ١٩٠٢، وسد أسوان (١٨٩٨ ـ ١٩٠٢). وكان سد أسوان يحتجز ١٠٠٠ مليون طن أي بزيادة ١٠ مليون طن باليوم لمدة مائة يوم خلال الصيف أو حد أقصى بـ ٤٠٠٠٠٠ فدان أخرى من القطن. وفي ١٩١٠ ـ ١٩١٢ تم زيادة ارتفاع السد وازدادت استطاعة التخزين إلى ٢،٣٠٠ مليون طن. وكان هذا الإنجاز هاماً في حياة مصر. فحتى ١٩٠٠ كانت زراعة القطن تنحصر تقريباً في الدلتا، إلا أن سد أسيوط أتاح إمكانية التوسع بزراعة القطن إلى مصر الوسطى وسد أسوان إلى مصر العليا. وخلال الفترة ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ توسعت رقعة الأرض القابلة للزراعة من ٤،٨ إلى ٥،٧٠ مليون فدان، وازدادت المساحة المزروعة بالمحاصيل (أي التي تسمح بزراعة محصولين أو أكثر في السنة) إلى ٧،٧ مليون فدان. كما رفد التنمية الزراعية قيام الحكومة ببناء الطرق ومد السكك الحديدية الخفيفة وتقديم المساعدات الفنية وإلغاء رسوم المرور وتوفير الأمن العام. ولم يكن القطن المحصول الوحيد الذي تم تطويره. إذ أن إحلال القمح محل الذرة الذي ازداد إنتاجه من حوالي ربع إجمالي الإنتاج الزراعي إلى قرابة النصف بحلول ١٩١٣، جعل مصر تتمتع بالاكتفاء الذاتي تقريباً في الإنتاج الغذائي رغم أنها أصبحت مستوردة للغذاء بعد ١٩٠٠.

إزاء هذه الصورة المشرقة عن التطور الذي مكّن مصر من الاستمرار في دعم سكانها في رفع مستوى المعيشة، ينبغي كذلك ذكر بعض العناصر الأخرى. إذ لم تكن بعض نتائج هذا التطور جيدة التي منها على سبيل المثال: غدق الأراضي بالمياه وإصابتها بالملوحة في الدلتا، وتفشي الأمراض بين المحاصيل والبشر. وكان بالوسع التغلب على هذه المشكلات إلا أنها كانت تتطلب جهداً وأموالاً باهظة. فبعد الارتفاع الكبير في إنتاجية الأرض خلال ١٨٨٠ ـ ١٨٩٦ الذي تضاعف تقريباً عادت الإنتاجية لتنحسر مرة أخرى

إلى حد أنها لم تعد تزيد كثيراً في عام ١٩٠٩ على ماكانت عليه في ١٨٠٠، على الرغم من أنها عادت للإرتفاع بعد ذلك. ولكن السؤال الرئيسي المطروح هو فيما إذا كان من الصحة بمكان الاستمرار في التركيز على زيادة الإنتاج الزراعي أم أنه كان قد حان الأوان للتنويع في زراعة المحاصيل؟ ومما لاشك فيه فإن الاستثمار في الزراعة كان يدر ربحاً أفضل من أي بديل آخر حتى السنوات الأولى من القرن العشرين.

بعد ذلك بدأت المؤشرات تبدي عوائد متناقصة بشأن زيادة الاستثمار الزراعي والرغبة في توظيف استثمارات أكبر في الصناعة والأنشطة المتعلقة بها ومن بينها التعليم.

كان النمو الصناعي محدوداً جداً في مصر قبل ١٩١٤. إذ كانت معظم التطورات تتركز على القطن والسكر وتجهيز المنتجات الغذائية والبناء. وأدى نقص المصادر المحلية من الطاقة والمواد الأولية ونقص اليد العاملة الماهرة وانخفاض سياسة حماية التعرفة الجمركية (٨٪) إلى إعاقة النمو الصناعي. ولم توظف الحكومة استثمارات في الصناعة، لأنها كانت تعتبر أن ذلك ليس من شأنها. كما لم توظف استثمارات كثيرة في التعليم. إذ لم تزد النفقات على التعليم على ١ بالمائة من الميزانية وكان الآباء والطلاب هم الذين يتحملون نفقات التعليم. ففي ١٨٨١ كان ٧٠ بالمائة من الطلاب يتلقون شكلاً من أشكال المساعدة الحكومية، وفي ١٨٩٢ تدنت النسبة إلى ٢٧ بالمائة وتُرك تطور التعليم إلى القطاع الخاص. وبحلول عام ١٩١٤ كانت هناك ٦٨ مدرسة ابتدائية وثانوية تدعمها الحكومة، و٣٢٨ مدرسة خاصة أجنبية و٧٢٩ مدرسة خاصة مصرية. وأنشئت الجامعة المصرية في عام ١٩٠٧ عن طريق الهبات والتبرعات.

كانت وجهة النظر البريطانية فيما يتعلق باختيار فرص الاستثمار تتمثل في أحسن حالاتها بتركها لقوى السوق، ولم يكن التركيز على القطن سوى انعكاس للرأي السائد بأن القطن يوفر أفضل فرص استثمارية طويلة الأجل. وإلى حد ما، فإن تجربة الحرب العالمية الأولى عندما حدث ازدهار في الاستثمار الصناعي ونشوء طبقة من المقاولين المصريين يسوغ هذا الرأي. وبين ١٩١٤ و ١٩١٨ أدى توقف الإمدادات من أوروبا ومتطلبات مسرح المعارك في الشرق الأدنى إلى توفير الحافز على الاستثمار. فعندما تتوفر الأرباح يستجيب رجال الأعمال. أما في حالة مصر بشكل خاص، فيمكن طرح السؤال التالي: ألم يكن من الواجب الشروع في تنويع الاقتصاد المصري للإعداد للفترة التي لن يعود فيها القطن قادراً على تحمل عبء تلبية التوقعات المتزايدة لارتفاع عدد السكان منذ بداية القرن العشرين؟

كما كانت بريطانيا ترغب في حدوث تطور اجتماعي في مصر. وذلك يعود جزئياً

لأسباب سياسية وجزئياً لأسباب رومانسية. فقد كانت السياسة البريطانية تحبذ تنامي طبقة من صغار الملاكين من الفلاحين، وسعت لتحقيق ذلك عن طريق اتخاذ إجراءات مختلفة منها بيع أراضي الدولة والإقراض عن طريق مصرف التسليف الزراعي (أسس عام ١٩٠٢) وعن طريق وضع تشريعات تمنع وضع اليد على أراضي صغار الملاك لتسديد الديون (قانون الفدادين الخمسة لعام ١٩١٢). إلا أن هذه السياسة لم تنجح. إذ ذهبت معظم أراضي الدولة إلى كبار الملاك ولاسيما إلى المستثمرين الأجانب، ولم يكن المصرف الزراعي يقدم قروضاً إلا لأولئك الذين يملكون أرضاً. وكان من نتائج قانون الفدادين الخمسة أن جعل من المستحيل على الفلاح أن يحصل على قرض لتطوير أرضه. وفي الواقع شهدت فترة الاحتلال البريطاني تدنياً مضطرداً في وضع صغار الملاك وزيادة كبيرة في عدد الفلاحين الذين لايملكون أراضي، واستمرار هيمنة كبار الملاك على الزراعة المصرية. وقد طرأ تغير طفيف على عدد الملاك المتوسطين (٥ ـ ٥٠ فدان) وكبار الملاك (أكثر من ٥٠ فدان) وعلى مساحات الأراضي التي في حوزتهم، إلا أن عدد الفلاحين من ذوي الحيازات الصغيرة جداً أو الذين لايملكون أراضي ازداد زيادة كبيرة. وبحلول ١٩٠٩ كان ٦٠ بالمائة من الملاك يحوزون على ٩ بالمائة فقط من الأراضي.

ساد في مصر خلال فترة الهيمنة البريطانية نمط زراعي جديد. فقد حدا إلغاء نظام السخرة الملاك إلى استنباط طريقة جديدة في زراعة اقطاعاتهم وذلك بإعطاء الفلاحين قطعاً صغيرة من الأرض لقاء العمل فيها، وباستخدام مجموعات من العمال المتنقلين وخاصة من مصر العليا عند فترة الحصاد. وقد آذن تنامي هذه الإقطاعات والبروليتاريا الزراعية باختفاء القرية المصرية التقليدية على أقل تقدير في الدلتا. فتحت الستار البريطاني، واصل الأعيان والذين يدينون بأملاكهم لزراعة القطن في مصر، بيد أنهم لم يكونوا من نفس الأسر التي كانت تهيمن على مصر قبل ١٨٨٢. ورغم أن أسرة محمد علي كانت لاتزال تمتلك حيازات ضخمة جداً، إلا أن هذه الحيازات تدنت بشكل ملحوظ نتيجة بيع جزء من أراضيها خلال فترة السيطرة البريطانية. كما تدنت الطبقة التركية ـ الشركسية الرسمية كطبقة ملاك إلى حد كبير. مما أدى إلى انحسار موقعهم السياسي. أما الطبقات الجديدة التي برزت فكانت من الأجانب والأقباط وأغنياء المدن الجدد. وقد وصلت الجالية الأجنبية إلى ذروتها من حيث الحجم والنفوذ في ١٩٠٧ حيث كان يوجد ربع مليون أجنبي في مصر (ماعدا العثمانيين والسودانيين) كان نصفهم من الأوروبيين. وكانت تقطن الغالبية العظمى منهم في خمس مدن كبيرة هي: القاهرة (حيث كانوا يشكلون ١٦ بالمائة من عدد السكان) والإسكندرية (٢٥٪) وبور سعيد (٢٨٪) والإسماعيلية والسويس. وكان تأثيرهم على الحياة الاقتصادية الاجتماعية كبيراً.

فعلى سبيل المثال، كان الأجانب يهيمنون على تجارة الإسكندرية حيث كانت تجري ٩٠٪ من تجارة مصر. وبدأ النفوذ الأجنبي في الانحسار بعد عام ١٩٠٧ ببطء في البداية، ومن ثم (بدءاً من ١٩١٥) بسرعة كبيرة. وقد لعب السوريون دوراً رئيسياً في الصحافة والإدارة والأعمال. وكان ارتقاء الأقباط مرتبطاً بالتطور التعليمي داخل مجتمعاتهم نتيجة انتشار مدارس الإرساليات التبشيرية الأميركية برعاية بريطانيا.

حافظت مصر خلال فترة الهيمنة البريطانية على تناقضها مع التطور العثماني. فقد كانت الضغوط السياسية في الإمبراطورية العثمانية الحافز الكبير للتغيير. أما في مصر، فعلى الرغم من الضغوط السياسية وحاجة الدولة إلى الموارد فقد كان لها تأثير كبير في أحداث ثورة عرابي. إلا أنه خفت حدة الضغط السياسي عندما ترسخت السيطرة البريطانية. ومرة أخرى كان ضغط التغيرات الاقتصادية الناشئة عن التوسع المستمر في اقتصاد القطن العامل الرئيسي في تطور مصر. واستمدت المجموعات ذات النفوذ في مصر سواء كانت مصرية أو أجنبية ثروتها وقوتها من الأرض والقطن. وحاولت هذه المجموعات بسط سيطرتها على الساحة السياسية التي أصبح من المناسب التطرق لها الآن.

شهدت فترة الهيمنة البريطانية نشوء وتطور أشكال جديدة من التعبير السياسي تتميز عن سواها التي سادت في الفترات الأولى، والتي نشأت من مصادر مختلفة. ويمكن وصف هذه الأشكال الجديدة بدون دقة شديدة بالوطنية المصرية، إلا أنها تشكل عدداً من العناصر التي تجعل من هذا الوصف المبسط مضللاً. وسيكون من المفيد جداً أن نصنف الارتقاء ضمن ثلاث مراحل من النمو: الفترة من ١٨٨٢ وحتى ١٨٩٢ عندما ساد تعبير سياسي طفيف جداً، والفترة من ١٨٩٢ وحتى ١٩٠٦ عندما تطورت الأشكال الجديدة من خلال الصحافة على نحو خاص، والفترة من ١٩٠٧ وحتى ١٩١٤ عندما أصبحت المطالب السياسية تتجسد في المؤسسات وأصبحت تعمل في مناخ سياسي متغير. وبعد ١٩١٤ حيث توقف النشاط السياسي حتى ١٩١٨.

لم يكن ثمة أساس شرعي للمعارضة السياسية خلال ١٨٨٢ و ١٨٩٢. إذ كانت العرابية تعد جريمة شأنها شأن اليعقوبية في بريطانيا بعد ١٧٤٥ وكانت تنحصر في الهجوم على الاحتلال البريطاني بواسطة المنفيين السياسيين ولاسيما الأفغاني ومحمد عبده اللذين أسسا جريدة «العروة الوثقى» في باريس عام ١٨٨٣ وأيدا ثورة إسلامية ضد الحكم البريطاني. وفي داخل مصر، فإن موقف الخديوي توفيق تجاه البريطانيين الذين يدين لهم بعرشه، جعل من المستحيل أن يصبح القصر نقطة تجمع للمعارضة كما كان

في عهد إسماعيل بين ١٨٧٦ و ١٨٧٩. كما اعتبر أعيان الأراضي أن بريطانيا حامية لمصالحهم في وجه التهديدات الراديكالية المتمثلة ظاهرياً في المراحل الأخيرة من حركة عرابي. علاوة على ذلك، فقد كان من الواضح أن بريطانيا كانت تشكل كذلك الحماية الرئيسية لمصر إزاء التهديد بانتشار المهدية في السودان. وأخيراً كان متوقعاً، ليس من قبل البريطانيين على أقل تقدير، أن بريطانيا ستغادر مصر في وقت قريب، لذلك لم تكن تبدو ثمة حاجة ماسة للضغط من أجل انسحاب بريطانيا. نتيجة لذلك انحصر هذا السخط على المناقشات التي كانت تتم في صالونات بعض الأعيان الذين كانوا لسبب أو لآخر مستائين من معاملتهم. وكان من بين هذه الصالونات صالون الأميرة نظلي فاضل ابنة مصطفى فاضل راعي حزب تركيا الفتاة، وعلي باشا مبارك وهو وزير وكاتب عربي سابق، ورياض الذي جذب بعض العلماء الساخطين. لقد كانت وطنية الصالونات هامة لأنه برز من هذه الصالونات بعض الشبان وأصبحوا في مركز الريادة في المرحلة التالية من التطور السياسي، ودخلوا المعترك السياسي وأقاموا اتصالات وعلاقات جيدة تخدم تطلعاتهم. وهكذا نجد أن سعد زغلول تشرب أفكاراً من الأميرة نظلي، ومصطفى كامل من علي مبارك والشيخ علي يوسف من رياض.

أما الفترة الثانية فقد بدأت مع تبوأ عباس الثاني حلمي العرش، وهو شاب كان يؤمن أنه يجب أن يحكم. وكنا قد نوهنا إلى وقوف كرومر في وجهه. ولعل عباس تمكن من استعادة جزء من موقعه الذي كان قد فقده عن طريق تكتيك افضل إلا أنه فشل في الاستفادة من الفرص التي أتيحت له، وانتقل إلى معارضة الحكم البريطاني وسعى إلى الحصول على دعم من استانبول، وأوروبا ومصر. وكان من الواضح أن عباس كان مستاءً من منصبه، وكان يرغب في رعاية عدد من المعارضين للحكم البريطاني الذين كانت حكومته تتشكل أسمياً منهم، والتي أضفت الشرعية على معارضة السيطرة البريطانية على مصر. فقد كان الخديوي الحاكم الشرعي لمصر ولايمكن إدانة الذين يدينون له بالولاء بالخيانة مثلما كان الحال مع أنصار عرابي. وأبدى عباس رغبة في مساعدة المفكرين الذين كانوا يعرضون قضيته على صفحات الصحف.

تُعد الصحافة المصرية المصدر الرئيسي الذي استقينا منه معلوماتنا حول تطور منحى الوطنية خلال هذه الفترة، إلا أنه لايمكن الوثوق بهذا المصدر تماماً وذلك لصعوبة تقييم محتويات هذه الصحف مالم نعرف تماماً من يمولها ويقف وراءها. إذ تتخذ دعوة الكواكبي في إقامة خلافة عربية لوناً جديداً عندما نعرف أن عباس الثاني كان يقف وراءه. كما كان يدعم إحدى أكثر الصحف المصرية شعبية خلال هذه الفترة وهي صحيفة «المؤيد» التي كان يكاد يكتبها كاملاً علي يوسف الذي كان مؤيداً ومناصراً

لعباس الثاني. كما كان يمول مصطفى كامل وأحمد لطفي السيد في أوقات مختلفة عدد من الأغنياء. إن استنارة الصحافة العربية المصرية وظهور جمهور مثقف جديد يبدي اهتماماً بالتطورات الحديثة، كان عنصراً رئيسياً في تطور أسلوب جديد من السياسة، وذلك لأنها مكّنت من إدارة الجدل السياسي المعاصر بلغة أخذت تتطور وتستنبط المفردات والمفاهيم الضرورية لذلك.

وثمة عامل آخر يتمثل في انفتاح الشباب المصريين على التعليم المعاصر سواء في المدارس الخاصة أو العامة داخل مصر أو خارجها، وفتح فرص عمل خارج الوظيفة الحكومية ولاسيما في الصحافة والتعليم والقانون في المحاكم المختلطة. إلا أن التوظيف الحكومي بقي الهدف الرئيسي بالنسبة لمعظم الشباب المصريين الذين تلقوا تعليماً عصرياً وليس تعليماً دينياً. وكانت تتنامى لديهم مشاعر النفور والاستنكار نتيجة تزايد هيمنة الأوروبيين والأجانب الآخرين على الوظائف الحكومية العليا والسيطرة المستمرة للأتراك ـ الشراكسة على الوظائف الدنيا.

أما المرحلة الثالثة من تطور الوطنية المصرية، فقد سببتها أزمة سياسية تعرف بحادثة دنشواي عام ١٩٠٧، عندما لقي ضابط بريطاني حتفه بعد اشتباك وعراك مع بعض القرويين حول نزاع تافه بشأن صيد الحمام. واتخذت أحكام زاجرة وفُرضت عقوبات شديدة بحق القرويين المعنيين مما أدى إلى حدوث اضطرابات. وأثارت الصحافة هذا الأمر وهاجمت الأحكام. امتدت الاضطرابات وتحولت إلى إدانة شعبية عامة للحكم البريطاني. ويعود رد الفعل المصري جزئياً إلى الحملة التي شنها الوطنيون الجدد إلا أنه كانت هناك عدة عوامل أخرى كان من بينها الصعوبات الاقتصادية الشديدة والأزمة المالية خلال ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧ بالإضافة إلى مثال اليابان. فقد كتب مصطفى كامل كتاباً بعنوان «الشمس الساطعة» لفت فيه الإنتباه إلى الإنجازات التي حققها بلد آسيوي، والمتمثلة في إلحاقه الهزيمة بدولة كبرى هي روسيا. لقد وضعت ردود الفعل المصرية إزاء حادثة دنشواي المزاعم التي تقدم بها كرومر موضع شك والتي تقول إن معظم المصريين لايعارضون السيطرة البريطانية وإن المعارضة كانت تقتصر على قلة قليلة من الساخطين. وقررت الحكومة الليبرالية الجديدة التي استلمت مقاليد السلطة في بريطانيا عام ١٩٠٦ أن تنحو مساراً سياسياً مختلفاً سيقوم القنصل العام الجديد إلدون غروست بتنفيذها.

كان غروست يهدف إلى مصالحة الوطنيين المعتدلين عن طريق تقديم بعض التنازلات، فيما اتخذ إجراءات قمعية صارمة ضد المتشددين. وقد ركز سياسته بشكل رئيسي على استمالة الخديوي عباس الثاني، ومنح مزيد من السلطات للوزراء المصريين. وعمل على

توسيع سلطات ثلاث هيئات استشارية غير فعالة كان قد أسسها دوفرين في ١٨٨٣، وحاول التقليل من استخدام المستشارين الأوروبيين وهو أمر جعله غير محبوب وشعبي بين صفوف الجالية البريطانية في مصر. وكانت الرقابة على الصحف والنفي الوجه الآخر من العملة.

نجح غروست في تقسيم الوطنيين إلا أنه لم يتمكن من وقف تنامي المعارضة تجاه بريطانيا التي اتخذت أبعاداً أكثر خطورة نتيجة اغتيال رئيس الوزراء القبطي بطرس غالي باشا في ١٩١٠، بعد أن عرض اقتراحاً لم يلق شعبية لتمديد امتياز شركة قناة السويس. وكان من بين النتائج الأخرى التي نجمت عن اغتيال بطرس غالي بدء الأقباط بالشعور بعدم الثقة تجاه الوطنيين المسلمين المصريين. وقد راعهم إعلان كبير المفتين أن إعدام الشخص الذي اغتال بطرس لم يكن شرعياً، وذلك لأن بطرس كان مسيحياً. فقد كان الأقباط يعتبرون أنفسهم مصريين وليس أقباطاً، وكان الأقباط قد انضموا إلى حركة عرابي في ١٨٨٢ وإلى الوطنيين عام ١٩٠٧. ومنذ ١٩١٠ ظهر ميل واضح من الأقباط للتركيز على هويتهم القبطية. وفي ١٩١١ نظموا مؤتمراً قبطياً في أسيوط أكدوا فيه على فكرة الوطنية المصرية التي تتجاوز الدين، وطالبوا بالمساواة في الوظائف الحكومية والمساعدات المالية من الحكومة ووضع نظام انتخابي يتم فيه مراعاة الأقباط. وقد حدا مؤتمر الأقباط إلى عقد مؤتمر للمسلمين في القاهرة عام ١٩١١ حيث عارض المؤتمرون مطالب الأقباط وطالبوا بالمساواة لجميع المواطنين، كما طالبوا أن يكون الإسلام دين الدولة. وفي كلتا الحالتين كان ذكر كلمة المساواة ينطوي على إقرار بوجود المنافسة الدينية.

بعد وفاة غروست المبكرة في ١٩١١ حل محله اللورد كتشنر بصفته قنصلاً عاماً، وقام بتعديل سياسة غروست من خلال تخليه عن خطة رعايته لعباس (الذي كان ينوي عزله) ومسيرة تمصير الإدارة. وقد حصل على دعم من الفلاحين من خلال إصداره قانون الفدادين الخمسة، ومن الوطنيين المعتدلين من خلال إنشاء منبر سياسي جديد يدعى المجلس التشريعي بعد أن دمج مجلس الشورى ومجلس النواب الذي كان يتم انتخاب أغلبية أعضائه رغم محدودية سلطاته. وسرعان ما تحول المجلس ليصبح المركز الرئيسي للمعارضة الوطنية للحكومة. وكان يهيمن على أعضائه ملاك الأراضي (فقد كان ٤٩ عضواً من أصل ٦٥ ينتمون إلى هذه الفئة في عام ١٩١٣) إلا أنه سرعان ما أصبح يضم محامين تمكنوا من اكتساب مهارات سياسية في المجلس، ولعبوا دوراً هاماً في السياسة المصرية خلال العشرينيات من القرن العشرين.

كانت تأثيرات نظام كرومر الخانقة على الحياة السياسية المصرية قد بدأت تتلاشى منذ ١٩٠٧. ومن أجل تقسيم المعارضة ومصالحتها أنشأت بريطانيا فرصاً جديدة للسياسيين، وأدت التقسيمات بين الوطنيين إلى تشكيل مصالح جديدة تمثل ميولهم السياسية. فكان من أهم هذه الأمور تشكيل الأحزاب السياسية. وقد أسست الأحزاب الثلاثة البارزة في أثناء الفترة العاصفة من عام ١٩٠٧ وهي: حزب الإصلاح الدستوري الذي كان بحق حزب رجل واحد حيث كان يدعم فيه علي يوسف مصالح الخديوي والإسلام وكان يطالب بجلاء البريطانيين (من خلال الإقناع وليس القوة) والتعليم المجاني العام باللغة العربية وتشكيل مجلس نواب وتمصير الإدارة. والحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل وحزب الأمة برئاسة محمد عبده ومحمد لطفي السيد.

كان مؤسس «الحزب الوطني» أحد أكثر الشخصيات إثارة للإهتمام في الحياة السياسية المصرية ألا وهو مصطفى كامل (١٨٧٤ - ١٩٠٨) محرر جريدة «اللواء» اليومية التي أسسها عام ١٩٠٠. وهو محام درس في فرنسا، وكان كاتباً موهوباً وخطيباً مفوهاً. وكانت آراؤه تتركز عادة حول خروج بريطانيا من مصر في أقرب وقت ممكن. وفي أوقات مختلفة، كان مصطفى كامل يدعم مطالب الخديوي والعثمانيين والإسلام والوطنية والعلمانية. و كان إحساسه الحقيقي بالهوية المصرية القائمة على فكرة وحدة وادي النيل جلياً. وتوفي بعد تأسيس حزبه بشهرين الذي أخذ يركز بعدئذ على المضمون الإسلامي للوطنية المصرية وإقامة الروابط مع الدولة العثمانية بقيادة محمد فريد وعبد العزيز شاويش.

وحظي الحزب بدعم قوي من سكان المدن، ورغم أنه لم يكن حزباً شعبياً إلا أنه تمكن من الوصول إلى أدنى الطبقات الاجتماعية أكثر من أي تجمع سياسي مصري خلال تلك الفترة. وبعد ١٩٠٨ أصبح الحزب يرتبط بالعنف، وأخذت الحكومة تهاجمه. وفي ١٩١٢ انهار الحزب تقريباً في مصر ولجأ قادته إلى استانبول على الرغم من قيام عباس الثاني بإعادة إحيائه قبل ١٩١٤.

أما حزب الأمة فقد كان يمثل ما كان يعتبره البريطانيون الوطنية المصرية المعتدلة. وقد أسس استناداً إلى أفكار محمد عبده الذي تخلى عن ماضيه المتشدد إبان عودته إلى مصر في ١٨٨٨ ووهب نفسه للإصلاح الاجتماعي في القضاء والتعليم. وقد أدخلته أفكاره الإسلامية المتنورة والعصرية في صراع طويل مع الإسلام التقليدي الذي كان يمثله الأزهر، الذي سعى جاهداً لإدخال الإصلاح فيه ولكن عبثاً. وقد أصابت جهوده الرامية إلى الإصلاح القانوني بعض النجاح سواء في تحسين المحاكم الشرعية وإبدالها بمحاكم

الدولة في ١٩٠٦ بعد أن وفرت عملية جمع قانون الشريعة مجموعة من القوانين، فأصبح بوسع محاكم الدولة تطبيقها في الأمور المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية. ومن الناحية السياسية، كان محمد عبده ينادي بالوطنية المصرية والولاء لمصر من قبل المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، ويعارض فكرة السياسة القائمة على الولاءات الدينية كما هي في عقائد الجامعة الإسلامية، إلا أنه لم يضع أية أفكار متقدمة حول شكل الحكومة الملائمة لمصر، وواصل مناداته بفكرة الحاكم العادل الذي يحكم باستشارة شعبه. أما تطور أفكاره الدستورية فقد تركها لأتباعه ولاسيما أحمد لطفي السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) وهو ابن شيخ في إحدى القرى ومحرر صحيفة «الجريدة»، وكان من أبرز وأوائل المفكرين المؤيدين للوطنية المصرية. وقد رفض لطفي فكرة جعل الدين قاعدة للنشاط السياسي. فقد كتب قائلاً: «إني أرفض بشدة الاقتراح بأن الدين هو أساس مناسب للعمل السياسي في القرن العشرين» وأضاف «يجب أن تستند وطنيتنا على اهتماماتنا وليس على عقائدنا»[١٢]. فقد كانت وطنية لطفي نظاماً علمانياً يقوم على أساس الجغرافية والتاريخ واللغة، وكان نظام الحكومة الذي كان يؤيده مستمداً مباشرة من الفكرة الليبرالية الأوروبية في القرن التاسع عشر وهي الدستورية والتسامح. كما أكد على أن مصر لم تكن مستعدة لاعتماد مثل هذا النظام، وكان يؤيد تطوير التعليم كما كان يؤمن بالتطور التدريجي نحو النظام الدستوري. وكان حزب الأمة الذي جذب عدداً من ملاك الأراضي الأثرياء وبعض الأقباط يسعى لإقامة تعاون مع البريطانيين، إلا أنه لم يتمكن من الحصول على امتيازات حقيقية من كرومر الذي كان يرفض أن يشاركه أحداً السلطة، أو من غروست الذي كان يفضل التعامل مع عباس الذي كان يعادي حزب الأمة. وفي الواقع، يمكن للمرء أن يجادل بأن موقف الوطنيين المصريين تجاه الاستعمار البريطاني كان يحدد وفق ماكانوا يظنون أنه سيتبع ذلك إلى درجة كبيرة. فقد كان جميعهم يطالب بجلاء بريطانيا إلا أن الذين كانوا يؤيدون عباس (علي يوسف بصورة مستمرة والحزب الوطني من حين لآخر) كانوا يطالبون بجلاء بريطانيا على الفور لأنه لن يمكن أن يتبع الجلاء سوى عودة السلطة إلى الخديوي (إذا لم تنتقل إلى الدولة العثمانية). أما حزب الأمة من الناحية الأخرى فكان يؤمن بأنه على بريطانيا أولاً أن تخلق هيكلية دستورية تضمن بأنها لن تترك مصر تحت رحمة عباس. وفي عهد كتشنر أصبح حزب الشعب التجمع السياسي المهيمن، وأصبح بوسعه استغلال الهيئة التشريعية. وفي ١٩١٨ شكل أساس حزب الوفد.

بقي علينا أن نحدد الخطوط العامة المختلفة في الوطنية المصرية وفق تطورها خلال فترة ماقبل ١٩١٤. فقد بقيت الديون المكّون الرئيسي، كما كان عليه الحال في أثناء حركة

عرابي. ولم تلق عقيدة الجامعة الإسلامية التي عرضها جمال الدين بأفكارها التي تنطوي على المقاومة الإسلامية العنيفة قبولاً شديداً. كما كان الإسلام عنصراً بارزاً في وطنية علي يوسف والحزب الوطني. ومن الواضح فإن أي جهد للتوسع في التعبئة السياسية خارج صفوف الصفوة القليلة التي تلقت تعليمها في أوروبا كان يتطلب إدخال المناشدة الإسلامية. وقد أدى الاستمرار في المناشدات الإسلامية إلى نشوء سياسة تستند على الدين بين الأقباط تحت قناع الدعوة الوطنية المصرية. وثمة علاقة وثيقة بين العنصر الإسلامي والعنصر المعادي للأجانب الذي كان منتشراً كذلك في صفوف الوطنية المصرية خلال تلك السنوات، وكانت موجهة ضد الأوروبيين واليونانيين والسوريين الذين أطلق عليه مصطفى كامل «الدخلاء». وبدأ المسيحيون السوريون يجدون أنه أصبح من المتعذر الإبقاء على دعمهم للاحتلال البريطاني والانتقال بالتدريج إلى الدستور. فقد وجد فارس نمر أنه من المستحيل أن يجني محصوله من القطن مالم يدعم مطالب الوطنية والارتباط بالإسلام العثماني. لقد كان تيار الدعم المستمر للارتباط مع العثمانيين بين جميع الفئات باستثناء حزب الأمة يقوم على عنصرين: عاطفي وتكتيكي. وكان ذلك يشكل استجابة لوجهة النظر بأن الإمبراطورية العثمانية هي دولة مسلمة لامثيل لها وأن السلطان العثماني هو حامي المسلمين في كل مكان. وقد تعزز هذا الرأي بسياسة الجامعة الإسلامية التي اتبعها عبد الحميد ولاقت استحساناً من الأتراك ـ الشراكسة على نحو خاص الذين كانت تربطهم صلات وثيقة بالدولة العثمانية. أما من الناحية التكتيكية، فقد كان التركيز على الصلات العثمانية مرتبطاً بالواقع بأن مصر لاتزال جزءاً من الإمبراطورية العثمانية من الناحية القانونية لذلك فقد كانت القضية العثمانية وسيلة لإضفاء الشرعية على معارضة بريطانيا. وقد تجلت قوة المشاعر الموالية للدولة العثمانية والتي أصابت بريطانيا بالمفاجئة في ١٩٠٦ عندما ادعى السلطان أن شبه جزيرة سيناء جزء من الإمبراطورية، وطالبت بريطانيا أن تكون لمصر حدود تمتد من العريش إلى خليج العقبة. إن إجماع الدعم المصري للقضية العثمانية فيما يدعى بحادثة العقبة جاء بمثابة صدمة لبريطانيا التي كانت تعتقد أنها تدعم قضية ستلاقي شعبية في مصر. وفي ١٩٠٨ وضعت ثورة تركيا الفتاة علامة استفهام إزاء الرابطة العثمانية، إلا أن الإهتمام استمر إلى مابعد إقصاء عبد الحميد وكانت بريطانيا لاتزال تخشى تأثيرات المناشدة العثمانية على المشاعر المصرية في ١٩١٤.

كانت الوطنية المصرية العلمانية والليبرالية أسلوباً سياسياً اعتمدته أقلية استمدته من أوروبا. وكانت مكوناتها الوطنية رومانسية تقوم على أساس جغرافية وتاريخ غاريبالدي ومازيني والليبرالية السياسية للوك وميل ولم يكن لها جذور محلية. وكان يعزى فضل

انتشارها في مصر إلى حد كبير إلى الصحفيين المسيحيين السوريين. وقد تغلغل في حزب الأمة وأصبح راسخاً في الوطنية المصرية. فلم تكن الوطنية العربية معروفة في السياسة المصرية إلا بين أوساط السوريين أمثال رشيد رضا. إذ لم يُظهر مصطفى كامل اهتماماً في دعم عرب دول المغرب العربي ضد الاستعمار الفرنسي. إلا أنه كان يوجد في الوطنية المصرية عنصر ثقافي عربي يتجسد في اللغة والأدب والشعور بالعداء (الآخذ بالتناقص) نحو العنصر التركي ـ الشركسي في الحياة المصرية. فخلال فترة الاحتلال البريطاني، بدأ العنصر التركي الشركسي يتغلغل في صفوف الصفوة المصرية بعد أن أخذت أراضيهم العثمانية تتناقص وتدنى استخدامهم في صفوف الجيش المصري. وفي نهاية الأمر اندمج الأتراك ـ الشراكسة في طبقة الباشوات (الأفندية) التي تتألف من أولئك الذين كانوا يستمدون قوتهم وثروتهم من التوظيف الحكومي. إلا أن الصفوة العثمانية ـ الشركسية استمرت في تطوير علاقاتها مع الدولة العثمانية حتى ١٩١٤.

كانت السياسة المصرية قبل ١٩١٤ معنية بشكل رئيسي بالموضوعات السياسية المحددة بشكل ضيق. وبالرغم من التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي حدثت في مصر والخيارات الاقتصادية الكبيرة التي واجهتها خلال أوائل القرن العشرين كانت تدور مناقشة محدودة جداً حول القضايا الاقتصادية، أو أي محاولة حقيقية لصياغة السياسات الاقتصادية للتنمية المصرية. ولم تدر محادثات حول وضع برنامج اقتصادي إلا في مؤتمر هليوبوليس عام ١٩١١. وقد ترك أمر وضع برنامج التنمية الاقتصادية في مصر إلى مجموعة بنك مصر خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها. وأولي اهتمام كبير بالإصلاح الاجتماعي. فقد التزم جميع السياسيين بإجراء تطوير أساسي في التعليم الذي كان يعتبر مفتاح حضارة مصر وتطوير الوظائف الحكومية. أما أتباع محمد عبده فقد أبدوا اهتماماً في الإصلاح القضائي وفي مشكلات اجتماعية أخرى تشمل وضع المرأة. وكان أحد دعاة الحداثة الإسلاميين قاسم أمين قد نشر كتابين مثيرين للجدل يناقش فيهما قضية تحرر المرأة.

كانت الخصائص الرئيسية للتعبير السياسي في مصر خلال السنوات التي سبقت ١٩١٤ تتمثل في أنها كانت تنحصر في يد صفوة قليلة من سكان المدن، الذين تلقوا تعليمهم في أوروبا واعتمدوا على دعم مجموعة من الأعيان الذين كانت زراعة القطن مصدر ثروتهم الرئيسية. لقد كان نظاماً سياسياً معاصراً عمل فيه الأشخاص الذين كانوا نتاج التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في القرن التاسع عشر. وتمكن عدد قليل من الطلاب وصغار الموظفين والحرفيين من الدخول في النشاط السياسي في المدن، إلا أن مجموع السكان المدنيين وجمهور الريفيين الواسع بقوا خارج الساحة السياسية. وكان

هؤلاء ينظرون إلى طرق التنظيم التقليدية ـ الأصناف الحرفية والإسلام التقليدي والطرق الصوفية والأسرة والبنية القبلية والقرية، ولم يتم تسييس أي من هذه المؤسسات التقليدية في هذه الفترة التي كان بعضها في غاية النشاط. ومن السمات البارزة التي كانت تسم الحياة الصوفية في مصر في القرن التاسع عشر حيويتها الملحوظة والجهود الكبيرة المبذولة من أجل نشر الدين. إلا أن أياً من جماعات الإسلام التقليدي أو الطرق الصوفية أو الأصناف الحرفية لم تحاول تحدي الدولة. وبقيت مصر بلداً مسلماً تحكمه حكومة مسلمة، وخدم الخديوي الاستعمار البريطاني على نحو كبير. ولم يواجه البريطانيون في مصر الخطر السياسي الذي كان يثير قلقهم بصورة كبيرة. وهو اندلاع ثورة إسلامية شعبية. بل عوضاً عن ذلك فقد ساعدوا في ولادة مابدأ يتنامى بعد ١٩١٨ ليصبح خطراً كبيراً، وهو الحركة الوطنية المعاصرة رغم أنه كما سنرى أن ماكانوا يخشونه اكثر من أي شيء من الحركة العصرية هو أنها لم تعد أكثر من ذريعة لحركة أكثر تقليدية. ويمكن القول عن بريطانيا في مصر إنه لكي تتخلص من اسطورة كانت تخلق اسطورة أخرى لتجعلها حقيقة واقعة.

السودان وبلدان المغرب العربي:

السودان:

تمكنت ثورة المهدي التي اندلعت في ١٨٨١ من القضاء على الحكم المصري في السودان عام ١٨٨٥. وبقيت على مدى سنتين محصورة في محافظة كردفان ثم أخذت تنتشر ببطء إلى شمالي السودان. وفي تشرين الثاني ١٨٨٣ بذل المصريون جهوداً كبيرة لسحق الثورة بالقوة بقيادة هيكس باشا، إلا أنه بعد أن أبيدت هذه القوة أخذت الثورة تنتشر بسرعة. كان السودان منذ صيف ١٨٨٢ تحت الهيمنة البريطانية. واختير الحاكم البريطاني العام تشارلز غوردن للبقاء في الخرطوم وبذل جهوداً كبيرة لإلحاق الهزيمة بالثوار. إلا أنه فشل في تحقيق ذلك.. وسقطت الخرطوم بيد القوات المهدية في ٢٦ كانون الثاني ١٨٨٥.

كانت الحركة المهدية تسير على خطا نموذج مألوف في التاريخ الإسلامي. فقد جذب محمد أحمد بن عبدالله المهدي، الزعيم الديني المعروف بورعه وتقاه مجموعة من المريدين والأتباع. وانضم إليه البعض انطلاقاً من قناعة دينية عميقة، والبعض الآخر نتيجة الشعور بالسخط من الجهود المصرية الرامية إلى السيطرة على تجارة الرقيق، في حين انضم إليه البعض الآخر بسبب كراهيتهم للحكومة. وقد انضمت إلى قوات المهدي قبائل بيجة

في شرقي السودان مما أدى إلى الربط بين موانئ البحر الأحمر والخرطوم، وأصبح شن أي حملة ناجحة ضد المهدي أمراً محفوفاً بالمصاعب. ومن الواضح أن الثورة كانت في جزء منها رداً على السياسة المركزية للحكومة المصرية في السودان، إلا أنه لايبدو أنها كانت مجرد رد فعل على الظلم والقهر وذلك لأنها لم تندلع في المناطق التي كانت تمارس فيها الحكومة المصرية سيطرتها لفترة طويلة، بل اندلعت في الأطراف. ومما لاشك فيه فإن إضعاف السلطة المصرية بعد إقصاء إسماعيل عام ١٨٧٩ كان أحد العوامل الهامة فضلاً عن الإجراءات الاقتصادية والمالية التي اتخذت من أجل إدارة السودان بعد ذلك.

لايُعرف ماهو شكل الدولة التي كان ينوي المهدي إقامتها، وذلك لأنه توفي بعد خمسة أشهر من سقوط الخرطوم فانتقلت السلطة إلى يد أحد ضباطه «عبد الله بن محمد التعايشي» الذي أطلق على نفسه لقب «خليفة المهدي»، وأقام نظاماً تدعمه قبيلة البقارة بشكل خاص. وأبعد الأعيان السودانيين من المناطق التي خضعت للحكم المصري لفترة طويلة رغم مواصلتهم عملهم في الوظائف الحكومية والقضاء. وهكذا أصبحت هذه الثيوقراطية (حكم رجال الدين) دولة قبلية، إلا أنه بدءاً من حوالي ١٨٩٠ بدأت تكتسي بنية علمانية تشبه الإدارة المركزية. إذ أصبح لها جيش قوامه ٩٠٠٠ رجل من الموالين للخليفة كانوا يتقاضون رواتب لقاء عملهم. وفرضت ضرائب جديدة لدعم الجيش. كما خفت حدة الدافع إلى الجهاد الذي ازداد خلال السنوات الخمس الأولى من إنشاء الدولة، مما حفز على شن حملات على دارفور والحبشة ومصر بعد هزيمة ١٨٨٩ في المنطقتين الأخيرتين بعد انتشار المجاعات والأوبئة. وفي ١٨٩٨ تم القضاء على الدولة بعد هزيمة ألحقتها بها حملة إنكليزية ـ مصرية مشتركة في أم درمان (١ أيلول ١٨٩٨).

أصبحت بريطانيا تسيطر على الحكومة الجديدة التي عينت في الخرطوم بعد ١٨٩٨، وتسلم البريطانيون المناصب العليا في الحكومة من قبيل منصب الحاكم العام (لاسيما رينالد وينغايت ١٩٠٠ ـ ١٩١٦) ومناصب حكام المديريات والمفوضين والمفتشين في المحافظات. وعلى الرغم من أن الحكم كان مشتركاً بين إنكلترا ومصر، إلا أن ذلك كان أمراً ظاهرياً فقط. فقد كان البريطانيون يحكمون السيطرة على الحكومة السودانية ولم يكن يسمح للحكومة المصرية بالتعبير عن رأيها في شؤون هذا الحكم المشترك، ولم يستخدم الموظفون المصريون إلا في المناصب الإدارية الدنيا فقط.

تمثلت أول مهمة للحكومة الجديدة في استتباب الأمن في أنحاء البلاد. فقد تم القضاء على جذوة المقاومة المهدية قضاء مبرماً كما تم قمع حركات ثورية أخرى. وجرى

ضم المديريات الجنوبية (غير الإسلامية) في النيل الأعلى وبحر الغزال إلى سيطرة حكومة الخرطوم. أما المهمة الثانية فقد تمثلت في إقامة مؤسسات جديدة، ولاسيما تلك المتعلقة بالنظام القضائي وفرض نظام ضريبي جديد، وأنشئت مرافق تعليمية ابتدائية على الرغم من أنه لم يُحقق إلا القليل في حقل التعليم باستثناء إنشاء كلية غوردون ميموريال كولدج التي خصصت لأبناء الأعيان من السودانيين الذين كانوا يتطلعون للحصول على وظائف حكومية. كما وُضع برنامج للتنمية الاقتصادية وخاصة لمد خطوط حديدية. وبين ١٨٩٦ و ١٨٩٨ واصلت قوة الحملة السودانية في مد السكك الحديدية، وتم ربطها بمصر كما تم مد خط آخر يربط الخرطوم بالبحر الأحمر حيث أُقيم ميناء السودان (بور سودان) في ١٩٠٩ لإحلاله محل سواكن. وقد أتاح تحسين خطوط المواصلات تطوير المحاصيل المعدة للتصدير ولاسيما القطن. ووضع مخطط لمشروع الجزيرة الضخم لزراعة القطن في الأراضي المروية جنوبي الخرطوم والذي بدئ بتنفيذه قبل ١٩١٤. وبحلول عام ١٩١٤ كان النظام قد استتب في السودان، وشهدت البلاد ازدهاراً كبيراً عززته الظروف التي نشأت نتيجة اندلاع الحرب العالمية الأولى.

ليبيا:

استمرت الحكومة العثمانية في طرابلس الغرب حتى عام ١٩١١ عندما واجهت تحدياً من إيطاليا. وقد برز اهتمام إيطاليا بطرابلس الغرب جزئياً نتيجة اهتمامها بالحصول على منطقة يمكن استعمارها لتوطين مستوطنين من جنوبي إيطاليا. أما السبب الرئيسي لاحتلالها فقد كان نابعاً من الرغبة في توكيد موقف إيطاليا كقوة كبرى. ولكي لاتتركها بريطانيا وفرنسا دون ممتلكات في شمالي أفريقيا. ففي ٢٨ أيلول ١٩١١، قدم الإيطاليون إنذاراً نهائياً للعثمانيين، وبدأت الأعمال العدوانية في اليوم التالي. واحتلت طرابلس الغرب في ٥ تشرين الأول، وألحقت بإيطاليا في ٥ تشرين الثاني. وواجه الإيطاليون مقاومة عنيفة من قبل السكان المحليين بمساعدة الضباط العثمانيين. غير أن العثمانيين أرغموا في نهاية الأمر على التنازل عن مصالحهم في طرابلس وبرقة لإيطاليا بموجب معاهدة أوشي (١٥ تشرين الأول ١٩١٤). وفي معظم الأحيان، كان الاحتلال الإيطالي منحصراً في طرابلس، وانتشرت الثكنات العسكرية الإيطالية في المدن الساحلية الممتدة من برقة، وتركت المناطق الداخلية تحت حكم السنوسيين حتى الثلاثينيات. وبعد مغادرة العثمانيين الأراضي الليبية قاد السنوسيون بقيادة سيد أحمد الشريف (١٩٠٢ - ١٩٣٣ ولكن فعلياً حتى ١٩١٨) وسيد محمد إدريس (١٩٣٣ - ١٩٦٩ ولكن فعلياً منذ ١٩١٨) مقاومة الاحتلال الإيطالي.

تونس:

احتلت فرنسا تونس عام ١٨٨١. فقد أدى إشهار تونس إفلاسها إلى تمهيد الطريق أمام السيطرة الأوروبية عليها، إلا أن التنافس بين إنكلترا وفرنسا والنكسات التي تعرضت لها فرنسا في أوروبا حال دون احتلال فرنسا لها، كما أتاح للعثمانيين التدخل لاستئناف سيطرة اسمية على العلاقات الخارجية التونسية في ١٨٧١. وفي عهد خير الدين باشا بذلت جهود لإدخال إصلاحات إلى تونس. إلا أن بريطانيا سحبت معارضتها بشأن السيطرة الفرنسية على تونس في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨. وفي ظل معارضة قوية داخل فرنسا أرسلت حملة إلى تونس بعد ثلاث سنوات. وقبلت الإمبراطورية العثمانية السيطرة الفرنسية على تونس بموجب معاهدة باردو (٢ أيار ١٨٨١) إلا أنه اندلعت ثورة شعبية في تونس ضد الحكم الفرنسي. وبعد قمع هذه المعارضة أقامت فرنسا نظام محمية فيها عام ١٨٨٣.

بقيت السلطة الاسمية في تونس بيد الباي، إلا أن فرنسا سيطرت فعلياً على الإدارة بعد أن عينت جنرالاً فرنسياً مقيماً. وفي البداية تركت الإدارة المحلية للأعيان المحليين، إلا أن الفرنسيين أخذوا يتسلمون مزيداً من السلطات في الأقاليم شيئاً فشيئاً. لذا كان الوضع في تونس مشابهاً للوضع في مصر حيث أبقت بريطانيا الخديوي في منصبه، وأخذت تمارس هي السلطة الفعلية بواسطة قنصل عام. غير أن السلطة الفرنسية في تونس كانت أقوى مما كانت عليه السلطة البريطانية في مصر، لأن إنشاء محمية يعني عدم وجود مشكلة الإمبراطورية العثمانية أو مطالبات أو ادعاءات من قبل دول أوروبية أخرى. وفي ١٨٨٤ ألغت فرنسا نظام السيطرة الدولية على الأموال التونسية وألغت حقوق الأوروبيين الآخرين في امتلاك المناطق خارج الحدود الوطنية. إلا أنه شأن الخديوي بقي الباي النقطة الشرعية التي كان يمكن أن تتجمع حولها معارضة الحكم الاستعماري.

شرعت فرنسا في وضع برنامج للتنمية الاقتصادية والتحديث في تونس. إذ طورت شبكة المواصلات من بينها الطرق والسكك الحديدية والموانئ، وتم تطوير استخراج الفوسفات والحديد، وتوسعت التجارة ولاسيما مع فرنسا. كما أولي اهتمامٌ بالتعليم وطُورت الصحافة بسرعة بعد ١٩٠٤. ومن السمات البارزة للتغير الاقتصادي والاجتماعي، قدوم أعداد كبيرة من الأوروبيين. ولم يتخذ الاستيطان الشكل الذي حدث في الجزائر رغم وجود مستوطنين يملكون حيازات صغيرة. إلا أن الاحتلال الفرنسي في تونس ركز في معظم الحالات على تطوير إقطاعيات كبيرة يمتلكها الفرنسيون لإنتاج العنب والقمح والزيتون. ويمكن توضيح تركز الملكية بالقول إن ثلثي

الأراضي التي منحت للمستوطنين الفرنسيين كان يمتلكها ١٠٠ شخص فقط. وازداد عدد الأوروبيين في تونس بسرعة وخاصة بعد ١٩٠٠، ففي ١٨٨١ كان عدد المستوطنين فيها ١٩٠٠٠ شخص وفي عام ١٩١١ وصل عددهم ١٤٣٠٠٠.

إن وجود مستعمرين أوروبيين بأعداد كبيرة والمنافسة بين المستوطنين والأعيان على الأملاك جعل الغليان السياسي في تونس يتميز عن الغليان الذي حدث في مصر. وبرزت معارضة السيطرة الفرنسية من مصادر عديدة: محلية وإسلامية ووطنية ـ وفي ١٩١١ اتخذت المعارضة شكلاً موالياً بقوة للعثمانيين. ومن وجهة النظر المستقبلية كانت أكثر التطورات أهمية تتمثل في تأسيس حزب تونس الفتاة في ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨ (نفس الفترة التي أسست فيها أحزاب مماثلة في مصر) والذي دعا إلى استعادة سلطة الباي وإدخال إصلاحات ديمقراطية وخاصة وضع حد للاستعمار الأوروبي.

الجزائر:

بعد قمع الثورة الإسلامية في عام ١٨٧١ مرت الجزائر بتطورات اقتصادية سريعة. إذ أن مصادرة أراضي القبائل الذي أعقبه إرغام المواطنين على بيع أراضيهم بالقوة في الثمانينيات من القرن التاسع عشر أتاح الفرصة لتسارع وتيرة الهجرة الأوروبية وخاصة من أسبانيا وإيطاليا. فقد ازداد عدد السكان الأوروبيين من ٢٧٢٠٠٠ في عام ١٨٧٠ إلى ٦٨١٠٠٠ في ١٩١١. وقد تركز المهاجرون بصورة خاصة في المدن والمناطق الساحلية. أما السكان المسلمون الذين عانوا الأمرين خلال الفترة الأولى من الاحتلال، فقد تزايد عددهم بسرعة خلال نفس الفترة ووصل عددهم إلى ٤،٧ مليون نسمة في عام ١٩١١. وأنشئت مؤسسات اقتصادية على نطاق واسع. وخلال الفترة التي أعقبت عام ١٨٧٠ حدث توسع هام في مد الخطوط الحديدية، وفي عام ١٨٧٠ بلغ طول هذه الخطوط ٢٩٦ كم وفي عام ١٩١٤ وصل طولها إلى ٣٣٣٧ كم. وباستثناء التوسع الزراعي حصل نمو في استخراج المعادن (الفوسفات والحديد) ونمو كبير في التجارة ولاسيما مع فرنسا.

وانتقلت السلطة السياسية من إدارة عسكرية إلى إدارة مدنية. وفي البداية بذلت جهود لحكم الجزائر من باريس مباشرة. فقد تم وضع أقسام إدارية في الجزائر تحت إشراف وزارات مشابهة في فرنسا، إلا أنه ألغي هذا النظام في عام ١٨٩٦. وفي ١٩٠٠ منحت الجزائر حكماً ذاتياً ومالياً. ومارس المستوطنون داخل الجزائر تأثيراً متزايداً على الإدارة.

تغيرت السياسة الفرنسية تجاه السكان المسلمين بعد عام ١٨٨٠. إذ بذلت محاولة لتنفيذ سياسة جديدة للاستيعاب غير أنه أقر بفشل السياسة الرامية إلى جعل المسلمين

مواطنين فرنسيين في ١٩٠٠. وتم التخلي عن هذه السياسة تدريجياً لصالح سياسة تلائم الظروف المحلية على نحو أكبر، ولم يتم استيعاب سوى السكان اليهود الذين أعلنوا أنهم أصبحوا مواطنين افرنسيين. بيد أنه لم يتم التخلي عن المحاولات الرامية إلى إدخال مؤسسات فرنسية إلى الجزائر التي كانت لاتزال تخضع للقانون الفرنسي. وفي ١٩١٢ اتخذ كذلك قرار يقضي بفرض التجنيد على السكان المسلمين استجابة للوضع البائس لليد العاملة وللحالة التي وجدت فرنسا نفسها في مواجهتها إزاء ألمانيا.

وفي الجزائر حدثت تغيرات كبيرة لم تشهدها أية تغيرات أدخلها الأوروبيون في أي جزء من الشرق الأدنى التي أثرت على حياة السكان المسلمين. لكن التغلغل الفرنسي لم يصل إلى جميع الأماكن، فعلى الرغم من انتزاع أراضي الكثير من المسلمين، فقد بقيت القبائل معقلاً قوياً للأراضي التي يمتلكها المسلمون. إلا أن الجزائريين لم يسرعوا في اتخاذ المعارضة الدستورية التي تميزت بها كل من مصر وتونس. ولعل ذلك يعود إلى تدمير مؤسساتهم التي أزالت جميع النقاط التي تجمع بين المواطنين باستثناء الإسلام. إذ لم يتم تأسيس حزب الجزائر الفتاة إلا في عام ١٩١٢ لمعارضة قانون فرض التجنيد الإجباري.

إيران:

في عام ١٩٠٦ حدث في إيران مايدعى بالثورة الدستورية أصبح بموجبها لإيران دستور مدوّن. ووفق رواية هذا الحدث المألوف جداً بالنسبة للقراء الإنكليز الذي نشره إدوارد براون في ١٩٠٩، فإن الثورة الإيرانية تبدو وكأنها نسخة ليبرالية عن الثورة الفرنسية. إذ وقفت مجموعة من الرجال الوطنيين يمثلون التقدم والحرية والتسامح والاستقلال الوطني في وجه الظلم والطغيان الذي كان يمثله الشاه وأنصاره الأنانيون. ونتيجة للجهود الدؤوبة التي بذلوها تمكن الاصلاحيون من وضع الدستور إلا أنهم حرموا في نهاية الأمر من قطف ثمار جهودهم بسبب المكائد التي دبرها الرجعيون في الخفاء، والتي حرضت عليها روسيا وإلى حد ما بريطانيا. وفق هذه الرواية كانت الثورة الدستورية الإيرانية ثورة ليبرالية خاسرة تماماً. إنه قدر إيران أن تقوم فيها ثورات خادعة، ولاتحمل رواية براون سوى علاقة واهية عن حقيقة الثورة الدستورية عام ١٩٠٦.

كنا قد بحثنا في الفصل الثالث فشل إيران في القيام بأي برنامج تحديثي خلال القرن التاسع عشر. ونتيجة لذلك بقيت الحكومة الإيرانية ضعيفة، وازداد وضعها في التدهور خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر بسبب هبوط القيمة الحقيقية لعائدات الحكومة نتيجة التضخم، وفقدان العوائد الناجمة عن الحرير، وبروز أعباء جديدة في الإنفاق العام الناشئ عن ولع ناصر الدين وخليفته مظفر الدين شاه (١٨٩٦ - ١٩٠٧) برحلات

باهظة التكاليف إلى أوروبا. وحاولت الحكومة الإيرانية موازنة حساباتها عن طريق الاستقراض من الخارج، وإصلاح نظام الضرائب الذي تم على يد مجموعة من المستشارين البلجيكيين في مقدمتهم جوزيف ناوس الذي أشرف على العائدات التي كانت تجمع من الجمارك والتي كانت تشكل المصدر الرئيسي للدخل الذي كان لايزال تحت تصرف حكومة طهران (فقد كانت تنفق كانت جميع ضرائب الأراضي تقريباً في الأقاليم التي كانت تجمع فيها). وقد تم تثبيت عائدات الجمارك عند نسبة ٥ بالمائة من نسبة القيمة منذ ١٨٢٨، أما في عهد ناوس فقد ارتفعت الغلال وتم اعتماد تعرفة جديدة في ١٩٠٣. وعندما بدأ سريان مفعول التعرفة الجديدة في ١٩٠٥ فرضت رسوم على الواردات بنسبة ٢٠ بالمائة رغم تطبيق هذه النسبة بصورة رئيسية على البضائع التي يتم الإتجار بها عبر الموانئ الجنوبية ولذلك كانت تطبق بشكل رئيسي على التجارة مع بريطانيا والهند. وأصبح ناوس وزير المالية الفعلي ووضع خطة بالغة الأثر للإصلاح المالي.

أدت سياسات ناوس المالية إلى قيام معارضة كبيرة من التجار وأفراد الحاشية الملكية الذين شعروا بأن الإصلاحات باتت تهدد التعويضات والعوائد التي كانوا يحصلون عليها. وازدادت مشاعر العداوة نتيجة المنافسات التخريبية بين أفراد الحاشية والوزراء، وتجمع عدد من التحزبات لمعارضة رئيس الوزراء «عين الدولة». وكان دعم رجال الدولة ورجال الحاشية الساخطين عنصراً هاماً في معارضة الشاه عامي ١٩٠٥ - ١٩٠٦، وبالإضافة إلى التجار الذين ساعدوا في تمويل المعارضة خلال تلك الفترة.

كان رجال الدين يشكلون العنصر الأساسي للمعارضة الذين كان من بينهم مؤيدون ومناوؤن للقاجار. وكانت مواقف رجال الدين تحددها عوامل مختلفة من بينها مصادر دخلهم (سواء كانت مساهمات من المواطنين أو منح الأوقاف والرسوم والتعويضات أو الأملاك) إذ كان لدى الكثير منهم أملاك بدون سندات قانونية، ولم يكونوا يدفعون سوى جزء ضئيل من العوائد لذا كان القلق ينتاب هؤلاء بشأن الإصلاحات. غير أن مواقف رجال الدين كانت تحددها كذلك العوامل الإيديولوجية التي منها معاداة الهيمنة الأجنبية في إيران والتي كانت تشمل منح الامتيازات للأجانب والقروض الأجنبية وزيارات الشاه إلى أوروبا التي كانت تعتبر منفذاً للنفوذ الخارجي. وقد تم التعبير عن العداء لغير المسلمين في أعمال عنف جرت ضد الطوائف الأخرى وخاصة البهائيين (وهم فرع من طائفة الباب التي يعتبرها المسلمون من الهراطقة) في ١٩٠٢ - ١٩٠٣.

إلا أن الإجماع النسبي لرجال الدين في دعم الحركة الدستورية في ١٩٠٦ يظهر أنهم أدركوا أن الحركة تتجاوز الخلافات المحلية. ومن الناحية الجوهرية كانوا يعتبرونها

حركة ضد حكومة ظالمة وغاشمة، كما اعتبروا أنه يمكن خدمة الإسلام والشعب على نحو أفضل عن طريق معارضة سياسة «عين الدولة» رغم أنه كان معروفاً بتمسكه الشديد بالإسلام. بل إن الذين عارضوا مبدئياً الحركة بسبب صلاتهم مع الدولة اضطروا للوقوف إلى جانبها خشية أن يفقدوا أتباعهم بين صفوف الشعب. إلى هذا الحد يمكن اعتبار الحركة شعبية جذبت رجال الدين لقيادتها. وكان التحالف الذي شكل في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٠٥ بين أكثر رجال الدين بروزاً وشهرة في طهران وهما سيد محمد طبطبائي وسيد عبد الله بهبهاني، من المراحل الهامة في تطور موقف رجال الدين، الأمر الذي أدى إلى اتحاد وتضافر أتباعهما. وكانت الحاجة للحصول على موارد لإعالة طلابهم عاملاً هاماً في تحديد مسار الأحداث. وكان المجتهدان القياديان يشكلان تناقضاً مثيراً للإهتمام. فقد كان الطبطبائي على اطلاع جيد بالأفكار الغربية من المصادر العثمانية. أما البهبهاني وهو الأكثر نفوذاً، فلم تكن تعنيه الأفكار كثيراً وكان يهتم بالحفاظ على نفوذه.

كان سكان المدن يشكلون القوة الحقيقية. فقد كان معظمهم ينتمي إلى طبقة الحرفيين وصغار التجار في طهران (البازار) والذين كانوا يشكلون المجموعة الرئيسية من المؤيدين لرجال الدين الذين كانوا يمثلون تظلماتهم. وثمة مجموعة أخرى وهي طلاب المدارس الدينية، بالإضافة إلى المهاجرين الجدد إلى طهران. فقد تضاعف عدد سكان المدن في إيران خلال القرن التاسع عشر وكانت الزيادة كبيرة جداً في طهران وخاصة خلال الربع الأخير من القرن. إذ وصل عدد السكان في عام ١٩٠٠ إلى ٢٥٠٠٠٠ نسمة. وكان جل المهاجرين من الفلاحين الذين قدموا من المناطق المجاورة بالإضافة إلى السكان الذين وفدوا من القوقاز وماوراء القوقاز والبدو شبه الرّحل الذين كانوا يُستخدمون في أعمال لاتتطلب مهارات خاصة. وشكلت المجموعة الأخيرة التي كانت تعرف بـ «القبعات اللباد» عنصراً هاماً في أعمال العنف خلال الثورة. إن السخط العام في طهران الذي كان موجهاً ضد السياسة المالية الحكومية والنفوذ الأجنبي بالإضافة إلى الشعور بالكراهية الذي خلقته المحاولات التي قام بها رجال الحاشية وكبار رجال الدولة في التحكم بأسعار الحبوب أدى إلى اندلاع ثورة الخبز في طهران عام ١٩٠٣.

كان تأثير الشراكسة قوياً في تبريز، المدينة الإيرانية الثانية التي كانت المركز الرئيسي للحركة الدستورية. كما كان قد هاجر عدد كبير من العمال إلى روسيا منذ التسعينيات من القرن التاسع عشر الذين جذبتهم فرص العمل في صناعة النفط في باكو. فخلال ١٩٠٠ و ١٩١٣ دخل إلى روسيا ١،٧٧ مليون مواطن إيراني بصورة شرعية عاد منهم ١،٤ مليون إلى إيران. وكان يتفشى في باكو آنئذ العنف والجريمة فضلاً عن انتشار الجمعيات السرية. في ظل هذه الأجواء تأثر العمال الإيرانيون بأفكار كثيرة جلبوها معهم

إلى إيران ولاسيما خلال الثورة الروسية عام ١٩٠٥. وقد اتسمت الثورة في أذربيجان الروسية بأعمال شغب عنيفة شارك فيها المسيحيون والمسلمون، وهرب عدد من المسلمين من أذربيجان إلى تبريز خلال خريف ١٩٠٥. كما حدثت أعمال انتقامية ضد الأرمن في إيران عام ١٩٠٥. فقد كان لتبريز بسكانها الذين يتكلمون اللغة التركية صلات طبيعية مع أذربيجان الروسية وارتباطات وثيقة مع المناطق العثمانية. كما كانت المدرسة الأرمنية في تبريز مصدراً للأفكار الجديدة.

كان التأثير التركي جلياً وخاصة بين صفوف المثقفين. إذ استمدت جميع المفردات المتعلقة بسياسات الإصلاح في إيران من اللغة التركية العثمانية، كما كان تأثير التنظيمات قوياً على جميع المصلحين الأوائل. فقد صدرت جريدة «أختر» (النجمة) في استانبول في ١٨٧٦. وبرز عدد من الأذربيجانيين كمنظرين راديكاليين وخاصة فتح على اخوندا زادا (١٨١٢ ـ ١٨٧٨) الذي دعا إلى تبني الأفكار الغربية واعتبر الدين مجرد خرافة وعقبة في سبيل التقدم. وقد شاطره هذه الأفكار رفيقه ومعاصره ملكوم خان (١٨٣٣/٤ ـ ١٩٠٨) وهو ابن أرمني اعتنق الإسلام، وكان يجادل أنه يجب أن تكتسي أفكار الإصلاح برداء ديني لكي تلاقي قبولاً في إيران. ومنذ ١٨٩٠ وحتى ١٨٩٨ أصدر ملكوم خان جريدة «القانون» على غرار جريدة «الحرية» ـ التي أصدرتها تركيا الفتاة ـ حيث أيد فيها اعتماد الدستور القائم على أساس الشريعة. كما كان جمال الدين الأفغاني مصدراً آخر من مصادر الأفكار الإصلاحية، الذي كان من بين أتباعه ميرزا آغا خان كيرماني (١٨٥٣/٤ ـ ١٨٩٦) الذي كان قد تلقى تعليماً تقليدياً، إلا أنه نبذ الدين بعد أن اطلع على الأفكار الغربية، والذي جادل بأن الإسلام غريب عن إيران. وقد عارض رجال الدين والقاجار كيرماني الذي أيد حركة وطنية علمانية تستند على أساس إصلاح اللغة الفارسية مؤكداً على استمرارية الهوية الفارسية منذ فترة ما قبل الإسلام. كما كان البابيون من فرع «الأزل» الذين تستر الكثير منهم تحت ستار الإسلام السني، أحد مصادر الأفكار الجديدة. ويفترض أن أكثر المشاركين نفوذاً في الحركة الدستورية كانوا من البابيين من بينهم مالك المتكلمين وحاجي ميرزا يحيى دولة عبادي الذي لعب دوراً حاسماً في الاتصال مع السفير العثماني لتقديم مطالب رجال الدين في ١٩٠٦ وفي صياغة هذه المطالب.

ويؤكد بروان في تاريخه أن معظم ذلك كان بسبب تأثير المثقفين ولاسيما الأفغاني وملكوم خان. إلا أنه رغم أنه كان لأفكارهما شيء من التأثير، ولاسيما في صياغة مطالب الدستوريين، فإنه من الواضح لم يكن مطلعاً بشكل جيد على أفكار زعماء الحركة الدستورية كما أنه لم يبد تعاطفاً أبداً مع عنصر التفكير الحر بين صفوف المثقفين.

واتجه منحى البحوث المعاصرة إلى التقليل من شأن هذه الآراء والبحث بدقة أكبر في آراء الذين لعبوا دوراً قيادياً في الثورة. وكما حدث في ثورة الاتحاديين فقد انتقل التركيز من الأفكار التي يمكن الحصول عليها بسهولة نسبياً التي نادى بها المفكرون المنفيون إلى الآراء الأكثر غموضاً التي نادى بها المشاركون الفعليون المباشرون. لقد أصبحت مخاطر الافتراضات بشأن نقل الأفكار واضحة في دراسة الشرق الأدنى، كما كانت تبدو لجيل أسبق من المتشككين الذين بحثوا في تأثير أفكار الفلاسفة فيما يتعلق بالثورة الفرنسية.

مازال هناك عنصر غامض في الحركة الدستورية، وهو الجمعيات السرية التي ازدهرت في ذلك الوقت. وشأن جميع الجمعيات السرية يصعب تحديد قوتها ومطالبها بدقة، وذلك لأن الكثير من هذه المصادر مشوهة وغير دقيقة. فعلى سبيل المثال يذكر أنه أنشئت جمعية سرية في أيار ١٩٠٤ يبلغ عدد أعضائها ستين عضواً، وأنها تقدمت ببرنامج مؤلف من ثمانية عشر بنداً إصلاحياً، إلا أنه يشك في هذا القول وذلك لأن مصدره هو مؤرخ (مالك زادا) زعم أن والده (ملك المتكلمين) كان عضواً بارزاً فيها. غير أنه لايذكر أسماء أعضاء الجمعية الآخرين. وفي جمعية سرية أخرى تدعى «أنجمان المخفي» عام ١٩٠٥ تعتمد على شهادة مؤرخ معاصر هو نظيم.الإسلام كيرماني. إن برنامج «أنجمان المخفي» يخلط البيانات العامة ذات المبادئ الإسلامية مع شكاوي تتعلق بتظلمات البيروقراطيين وآخرين، وتصور غرابة الجمعيات وتشير إلى حالات قليلة عرض فيها بعض الأعضاء تذمراتهم الشخصية المحدودة. ومع ذلك فقد كانت هناك جمعيات سرية من الواضح أنها كانت تضم أعضاء من رجال الدين والبيروقراطيين وبعض المفكرين الأحرار. وكانوا مصدراً للأفكار الراديكالية وفي بعض الأحيان مصدراً للعمل خلال ١٩٠٥ - ١٩٠٦ وبعدها.

كانت العقوبة الجسدية التي تعرض لها التجار في طهران في ١٢ كانون الأول ١٩٠٥ الحدث الذي أشعل شرارة الثورة. فقد تجمهر عدد من رجال الدين بالقرب من مسجد طهران الرئيسي «مسجد الشاه» للإعراب عن احتجاجهم فطردهم الإمام جمعة المعروف بأنه أكثر رجال الدين ثراء في طهران وبصلاته القوية مع الدولة. وتوجه المحتجون من مسجد الشاه إلى ضريح شاه عبد العظيم في ضواحي طهران، وطالبوا بإقامة بيت للعدل «عدل خانة». إن ذلك الطلب الذي قبله الشاه في ١٢ كانون الثاني ١٩٠٦ كان أول طلب لإنشاء جهاز دائم لتنظيم أنشطة الحكومة. وما تزال الجهة التي قدمت الطلب ودرجة أهميتها أمراً غير مؤكد. ففي أواخر نيسان ١٩٠٦، دعا رئيس الوزراء «عين الدولة» إلى عقد اجتماع لبحث الشكل الذي سيكون عليه بيت العدل. وفي ذلك الاجتماع اقترح أحد كبار رجال الدولة «احتشام السلطانة» أنه ينبغي أن يكون مجلساً

تشريعياً ينتخبه الشعب ويتمتع بسلطة مراقبة الشاه ووزرائه. إلا أن الوزراء لم يقبلوا هذا الاقتراح. فطالب الطبطبائي بإنشاء مجلس لم يحدد سلطاته إلا إنه يتمتع بسلطات تشريعية ومالية. إلا أن هذه الأفكار كانت ما تزال غير محددة المعالم. كما كان مفهوم بيت العدل لايزال غير متبلور عندما حدث صدام جديد في ١٠ تموز ١٩٠٦، ولقي أحد رجال الدين حتفه وأسفر ذلك عن قيام مظاهرة ضخمة قام بها رجال الدين وتوجه ألف منهم إلى المركز الديني في قم التي تبعد ١٤٥ كم جنوبي طهران. وفي ذلك الوقت كان التحدي بالنسبة لموقف رجال الدين واضحاً جداً، بحيث لم يكن بوسع أي من رجال الدين الخروج عليه حتى أولئك الذين كانوا قد عارضوا المطالب السابقة فقد أرغموا على الانضمام إليهم. وفي الوقت نفسه لجأ عدد كبير من تجار وحرفيي طهران إلى السفارة البريطانية. وفي ٢٩ تموز أذعنت الحكومة واستقال «عين الدولة» وفي ٥ آب أصدر الشاه مرسوماً يدعو فيه إلى إنشاء مجلس. وفي ١٨ آب عاد رجال الدين إلى طهران.

بدأت الأفكار التي كان يشوبها الغموض بالنسبة للمتظاهرين بالتبلور خلال تموز. ولايزال من غير الواضح كيف تم ذلك، إلا أنه يبدو أن تأثيرات وعوامل عديدة أسهمت في ذلك.. ويحتمل أن تكون بعض الأفكار الدستورية قد تسربت عن طريق السفارة البريطانية، وذلك لأن بعض المشرعين البريطانيين كانوا يُعرفون بتعاطفهم لفكرة وضع دستور إيراني. كما وردت آراء جديدة من خلال كبار التجار ورجال الحاشية الذين ساعدوا في تمويل المظاهرات، فضلاً عن السفير العثماني و«دولة عبادي» اللذين عملا كوسيطين. إن تأثير هذه العوامل على ما كان يشكل ـ نسبياً ـ مجموعة صغيرة من رجال الدين على رأسها الطبطبائي الذي لعب الدور الرئيسي في تقديم المطالب، كان يبدو أنها تهدف بشكل مطلق لنقل سلسلة من التذمرات المحددة عن حالات إفرادية من سوء الإدارة والحنين إلى الحكم بالعدل وتطبيق الشريعة الذي أدى إلى استقالة رئيس الوزراء ووضع دستور. وليس من المؤكد فيما إذا كانت الأغلبية الساحقة من المتظاهرين تفكر بهذه المطالب عندما بدأوا بالتظاهر في تموز ١٩٠٦.

كان من أبرز سمات الحركة الدستورية الإيرانية صغر نطاقها وعدم تميزها بالعنف نسبياً. فقد اتبع المتظاهرون أسلوب الضرب، والبحث عن ملاذ وهو شكل تقليدي من أشكال الاحتجاج الإيراني رغم اتباعه في عام ١٩٠٦ على نطاق شعبي. فقد شارك فيه آلاف عديدة من الناس، ومن المؤكد فإن قيام مثل هذه الحركة ضد الحكومة العثمانية لن يلاقي نجاحاً. غير أنه كان بوسع المتظاهرين تحقيق النجاح ضد الحكومة الإيرانية بسبب عدم وجود قوة رادعة تحت تصرف الحكومة. إذ لم يكن من الممكن استخدام القوة الفعالة الوحيدة وهي كتيبة القوزاق الفارسية (التي كانت في جميع الأحوال ضعيفة في

ذلك الوقت). وربما صح القول بأن الحكومة الإيرانية لم تكن ترغب في استخدام القوة ضد حركة يدعمها بقوة رجال الدين وخاصة عندما كانت الحكومة نفسها منقسمة على نفسها بشأن الاستجابة الصحيحة والملائمة. ولهذا السبب نجحت حركة صغيرة لأنها كانت تواجه حكومة ضعيفة: فعلى الرغم من وجود تشابه سطحي بين الحركة الدستورية الإيرانية لعام ١٩٠٦ وثورة الإتحاديين الأتراك في ١٩٠٨ فإن الحركتين مختلفتان تماماً. إذ كانت واحدة منها نتاج مجتمع آخذ في التحديث والآخر في مجتمع غير متحدث.

مر وضع الدستور الإيراني في مرحلتين: قانون أولي لتمكين انتخاب مجلس، وقانون رئيسي مفصل كان قد وقّع عليه مظفر الدين شاه قبل موته بفترة وجيزة. وكان من المحتمل عدم صياغة دستور على غرار أي دستور موجود ولم يكن لدى رجال الدين أي فكرة عما يمكن أن يبدو عليه الدستور، مما أدى إلى قيام عدد قليل من المفكرين الذين كانوا على شيء من الإطلاع بالمواثيق السياسية الغربية بممارسة نفوذ كبير. لذلك استند الدستور الإيراني شأن دساتير أخرى كثيرة على الدستور البلجيكي لعام ١٨٣١، إلا أنه كان يمتاز ببعض السمات التي تشير إلى شكوك ومطامح أولئك الذين قادوا الحركة التي أنتجتها. وكان السؤال الرئيسي بالنسبة لرجال الدين ماهو مدى علاقة الوثيقة الجديدة بالشريعة؟ ففي خلال المناقشات الأولى للدستور، برز نوع من الاضطراب حول طبيعته بسبب تشابه تعبيرين كانا يستخدمان لوصفه، وهما «المشروطية» أو الحكم وفق مبادئ متحضرة و«المشروعية» أو حكومة تسير على نهج الشريعة، وثمة سبب هام للنزاع حول مركز السيادة. فقد كان العامانيون ينادون باستمرار بأن السيادة تخص الشعب، بينما كان العديد من رجال الدين يعتقدون أن ذلك مجرد هرطقة، فالسيادة لله وحده وأن قانون الله مبين ومحدد في الشريعة. أما أن يمنح الإنسان نفسه الحق في وضع القوانين فإن ذلك يعني الادعاء بأنه على قدر متساوٍ مع الله. ورغم انتصار العلمانيين في قضية السيادة، فقد أرغمهم رجال الدين على إدراج مادة تنص على أن جميع القوانين التي يتخذها المجلس تتطلب موافقة لجنة مؤلفة من خمسة من كبار المجتهدين توافق على أن هذه القوانين لاتتعارض مع الشريعة الإسلامية. إلا أنه لم تشكل اللجنة قط، وبقيت هذه المادة حبراً على ورق. وفي أثناء المناقشات التي دارت حول الدستور بدأت تظهر انشقاقات في الجبهة الموحدة التي أظهرها رجال الدين في صيف ١٩٠٦. فقد واصل الطبطبائي والبهبهاني دعمهما للدستور، بيد أن التقليديين بدأوا يلتفون حول «فضل الله نوري» وهو من كبار رجال الدين في طهران الذي بدأ يصدر في صيف ١٩٠٧ سلسلة من الانتقادات المبطنة للدستور. كما كان نفوذ وتأثير نوري قادراً على كسب دعم كبير المجتهدين في العراق. كما شكل نوري تحالفاً مع الوزير المهيب أمين السلطان الذي عاد

من المنفى ليصبح رئيساً للوزراء في نيسان ١٩٠٧. وبدا للوهلة الأولى أنه كان بإمكان حكومة القاجار تقسيم صفوف المعارضة واستعادة السيطرة على الأحداث، إلا أن هذه الآمال تلاشت نتيجة اغتيال أمين السلطان في ٣١ آب ١٩٠٧.

منذ البداية اتخذ المجلس موقف المعارضة مع حكومة القاجار التي بقيت في أيدي البيروقراطيين القدامى. وأدرك الدستوريون الحاجة إلى سرعة تشكيل المجلس. وأصبحت طهران نتيجة لذلك ممثلة في المجلس تمثيلاً واسعاً حيث منحت ٦٠ مقعداً من أصل ١٥٦ مقعداً. علاوة على ذلك كان النصاب الذي حدد منخفضاً جداً لكي لايتعين على المجلس الانتظار للإنتهاء من عملية الانتخابات الشاقة في الأقاليم. وعندما اجتمع المجلس، كان قد هيمن عليه ممثلو طهران الذين سرعان ما أضيف إليهم ممثلون من تبريز ومدن رئيسية أخرى. ولم تكد تمثل المناطق غير الحضرية في المجلس أبداً. كما كانت تركية المجلس الأول غير نموذجية. فقد كانت أكبر مجموعة من النواب تنتمي إلى طبقة التجار ـ كان أكثر من الربع من التجار والخمس من رجال الدين والخمس الآخر من البيروقراطيين. وكان يصنف ١٣ بالمائة فقط من أصحاب الأراضي. لذلك كان يهيمن على المجلس سكان المدن وخاصة من طهران. وكان يمثل الطبقات التي استخلصت بجهودها الدستور من الشاه ولم يكن يمثل بأي شكل من الأشكال ما يدعى بالأغلبية الصامتة من الصفوة ناهيك عن الأغلبية الساحقة من سكان الريف الإيرانيين. وكانت المشاعر المهيمنة على المجلس معادية للحكومة. فقد كانت حاجة الحكومة الرئيسية تتمثل في الحصول على المال سواء عن طريق زيادة الضرائب أو بواسطة الحصول على قروض أجنبية. إلا أن المجلس رفض أياً من الأسلوبين. وعوضاً عن ذلك طالب المجلس الاقتصاد في النفقات والتوفير عن طريق تخفيض نفقات الشاه وتعويضاته. لقد أظهرت الثورة الدستورية نفسها على أنها مناوئة للتحديث من الصميم رغم اهتمام بعض أعضائه ببعض مظاهر التحديث المتمثلة في إنشاء نظام تعليمي على مستوى الدولة وجيش وبنك وطنيين.

وصلت الحكومة والمجلس إلى طريق مسدود وأصيبت الإدارة بالشلل. إذ أن الشاه الجديد «محمد علي» الذي اكتسب سمعة في أذربيجان بعدم التعاطف مع التطلعات الشعبية بدأ يفكر في التصرف بالقوة ضد المجلس، وهي فكرة شجعه عليها الوزير الروسي هارتويغ. ونحو نهاية ١٩٠٧ بدا من المحتمل أن يقوم الشاه بانقلاب ناجح بسبب ضعف الحماس للدستور في ذلك الوقت. واستناداً إلى نظيم كيرماني كان من العسير إيجاد ألف مناصر للدستور في طهران في تشرين الثاني ١٩٠٨. إلا أن محمد علي تراجع عن انقلابه المتوقع في كانون الأول ١٩٠٧، وواصل السعي للتوصل إلى اتفاق مع المجلس.

أصبح التوصل إلى اتفاق مع المجلس أكثر صعوبة نتيجة دور الرعاع في طهران والجمعيات السرية. فقد كانت وقائع المجلس مكشوفة لعامة الناس، وكانت المناقشات الدائرة مشوبة بالنصح والوعيد من الحاضرين. ولاذ الأعضاء الذين لم تكن آراؤهم تلاقي ترحيباً من الجمهور بالفرار وتوقف الكثير من المعتدلين عن حضور الاجتماعات وازدادت أهمية المعارضين للنظام الذين كان من بينهم مجموعة صغيرة من الراديكاليين الذين برز من بينهم نواب تبريز وعلى رأسهم سيد حسن تقي زادا في المجلس. وكان يعتقد أن الراديكاليين على علاقة سرية بالجمعيات السرية وجماعات الشارع.

وكسر الشاه الجمود أخيراً في حزيران ١٩٠٨ عندما أغلق المجلس وعلق الدستور. ولفترة وجيزة بدا وكأن الشاه قد انتصر. إلا أن ضعف حكومة القاجار حال دون تحقيق نصر تام، وذلك لأنه لم يتمكن من استعادة السيطرة على الأقاليم وخاصة في تبريز حيث سيطر الدستوريون على الحكومة.

تكاد تكون كتابة تاريخ إيران قبل ثورة البهلوي في العشرينيات من القرن العشرين أمراً مستحيلاً بسبب عدم وجود وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية. إذ يكتب المرء عن الأحداث التي جرت في العاصمة طهران، وكأنها تمثل نوعاً ما استكمالاً للتاريخ الوطني، إلا أن هذا الافتراض لايعدو كونه وهماً. فقد كانت الثورة الدستورية قضية إيرانية. وحدثت اضطرابات مماثلة في مراكز مدنية أخرى، إلا أنها استمدت شخصيتها من خاصية كل منطقة على حدة. وباستثناء الصلات التي أتاحتها الجرائد والتلغراف والمسجد، فقد اتبع كل منها المسار الخاص بها. ومع إخماد الحركة الدستورية في طهران بشكل مؤقت، بدأ الاهتمام يتركز على هذه الحركات الإقليمية التي أصبحت تعتبر الآن جزءاً من الحركة الوطنية. ففي تبريز اعتمد المجتمع «الشيخي» المزدهر ذو المصالح التجارية القوية قضية الدستور، وعارض حكومة القاجار ومجتمع «المستشاري» الأكبر عدداً والأقل ثراء. فقد استخدم «الشيخيون» قوتهم العسكرية الخاصة بهم المؤلفة من مجموعة صغيرة من الرجال من أذربيجان وماوراء القوقاز والذين كان يطلق عليهم في بعض الأحيان رجال العصابات أو الثوار أو الوطنيون. وتمكنت هذه المجموعة في نهاية الأمر من السيطرة على تبريز وراحت تفرض الضرائب على السكان، ودعمت المقاومة ضد قوات القاجار التي كانت مجموعة خليطة من القبائل وقطاع الطرق والتي كان يدفع إليها بشكل خاص من عوائد النهب والسلب.

كانت تنقص محمد علي الأموال الكافية لجمع عدد أكبر من القوات ليتمكن من بسط نفوذه. وكان المصدر الممكن الوحيد للحصول على أموال بسرعة يتمثل في

الحصول على قروض خارجية. غير أن ذلك كان يتطلب الحصول على موافقة بريطانيا وروسيا. فقد طالبت بريطانيا بعودة الدستور كشرط لإعطاء قرض، ومنذ توقيع الاتفاقية الإنكليزية - الروسية في ٢١ آب ١٩٠٧ لم تكن وزارة الخارجية الروسية ترغب في التحرك بدون موافقة بريطانيا. وكان هارتريغ قد طُرد، وتعاون الممثلان الدبلوماسيان البريطاني والروسي لتحقيق توازن بين الدستوريين والشاه وإرغام المعارضين على الاتفاق على مهادنة سلمية. وفي نيسان ١٩٠٩ تمكن الجيش الروسي أخيراً من إنقاذ تبريز من الاستسلام لقوات القاجار. وبدا أنه يمكن أن تكلل مخططات القوة العظمى بالنجاح عندما وافق الشاه في ١٠ أيار ١٩٠٩ على إعادة الدستور غير أن الخطط البريطانية الروسية باءت بالفشل وحلت المشكلة بتحقيق نصر تام وغير متوقع للدستوريين في تموز ١٩٠٩.

يعزى الانتصار الذي حققه ما يدعى بالدستوريين في تموز إلى حركتين إقليميتين أخريين: جرت الأولى في الشمال وتركزت في إقليم جيلان الذي كان مركزاً لبعض أكثر الزراعات تقدماً من بينها تربية الحرير التي كانت أكثرها تعرضاً (باستثناء أذربيجان) للتأثير الخارجي. فقد نشأت في جيلان حركة مناوئة لأصحاب الأراضي بقيادة الثوار القوقازيين وبزعامة اسمية لصاحب أملاك بارز يدعى محمد والي خان صباح دار العظم، الذي كان قد قاد قوات الحكومة ضد تبريز وزحف إلى طهران بهدف استعادة الدستور. وفي غضون ذلك، بدأت حركة غير محتملة في الجنوب في منطقة أصفهان بين قبيلة البختيارية البدوية. وقد نجح القاجاريون لفترة طويلة في تحييد البختاريين عن طريق تأليب المرشحين للزعامة على بعضهم بعضاً. وكان أحد فروع البختارية قد قاتل دفاعاً عن الحكومة في حصار تبريز. إلا أنه أمكن رأب الانقسامات بين البختارية عندما استغلوا الاضطرابات من أجل السيطرة على أصفهان. وكان من الممكن أن تنتهي الحركة بتحقيق ذلك الهدف التقليدي للبختياريين. بيد أنه بسبب جهود كبير البختياريين الذي كان قد عاد لتوه من أوروبا مفعماً بالحماس للأفكار الليبرالية، تقدم البختياريون بقيادة سردار أسد باتجاه طهران باسم الدستور. إن صغر حجم القوتين يشير مرة أخرى إلى عدم التناسب بين الأهداف والوسائل في الثورة الإيرانية. فقد كان يبلغ عدد القوات البختيارية ٢٠٠٠ رجل فقط، وكان تعداد الشماليين يقارب هذا العدد تقريباً. ومرة أخرى كشف ضعف القوات الحكومية قضية القاجار. واتحدت مجموعة جيلان وأصفهان واحتلتا طهران في ١٣ تموز وأقصي محمد علي عن العرش وغادر إيران إلى روسيا، وحل محله ابنه أحمد شاه البالغ من العمر تسع سنوات، وأنشئ مجلس وصاية على العرش. وتسلم صباح دار رئاسة الحكومة الجديدة المؤلفة كما في السابق من البيرقراطيين القاجاريين. وتم انتخاب

مجلس جديد في تشرين الأول ١٩٠٩. وشأن ثورة تركيا الفتاة قامت الثورة الإيرانية على مرحلتين: فقد خلق ١٩٠٦ معتركاً جديداً وصراعاً بين الحكومة والمجلس، ولم يحسم النصر على الشاه إلا في عام ١٩٠٩ كما حدث للسلطان في تركيا. بيد أنهما كانا انتصارين مختلفين تماماً. ففي الإمبراطورية العثمانية انبثق الجيش الذي كان واحداً من مؤسسات الدولة المحدّثة كعنصر مهيمن في المؤسسة الجديدة: أما في إيران فقد كان المنتصر عبارة عن ائتلاف بين المؤسسة التقليدية وبين القبيلة البدوية ومجموعة غير متجانسة من الفلاحين والثوار في الشمال.

تركز الاهتمام مرة أخرى على طهران بعد ١٩٠٩ رغم أن الوهم نفسه كان سائداً، إذ استمر في تحديد تطور الأقاليم ضمن ظروف مختلفة. فقد أدى انتصار البختيارية في طهران مثلاً إلى إقناع منافسيهم البدو القدامى القشقاعيين على الفور إلى بسط سلطتهم على إقليم فارس الكبير وتمركزوا في مدينة شيراز. ومع نهاية ١٩٠٩ كان القشقاعي إيلخان صولة الدولة الحاكم الحقيقي للجنوب. وفي مناطق أخرى سادت ظروف مماثلة عندما تسلم الأعيان المحليون السلطة الفعلية مستغلين العلاقات التقليدية التي كانت تقوم على مبدأ ولي النعمة ـ الزبون. وفي بعض الأحيان، كانوا يحققون نفوذاً كجزء اسمي في الدولة وفي أحيان أخرى كانوا يعملون خارج نطاقها. وبين صفوف الأعيان كان البختياريون أكبر المستفيدين فبسبب الخدمات التي قدموها من أجل الدستور تمكنوا من الحصول أخيراً على سبع مديريات ومقعدين في الوزارة. إلا أنهم لم يخدموا بأي شكل من الأشكال الحكومة المركزية.

أصبحت طهران مركز الصراع بين مختلف الفئات التي انتصرت على محمد علي. فقد أصبح زعيم الثوار القفقاز من الشمال افرايم خان دافيداينت وهو من الطاشناق الأرمن رئيساً للشرطة والدرك في طهران ومسؤولاً بشكل رئيسي عن الأمن. ولقي مصرعه في أثناء إحدى العمليات التي شنت ضد مجموعة من الثوار عام ١٩١٢. وعاد معظم البختياريين إلى موطنهم بعد ١٩٠٩ إلا أنهم عادوا في ١٩١١ لكي يلعبوا دوراً أكثر هيمنة. وأصبحت تركيبة المجلس الجديد مختلفة، إذ أصبح يضم عدداً كبيراً من ممثلي أصحاب الأراضي وعدداً أقل من تجار طهران. بيد أن عدد أعضاء المجلس لم يكن هاماً لأن الكثير منهم لم يكن يحضر الجلسات، وكانت مجموعة صغيرة من الراديكاليين تميل نحو ممارسة تأثير غير متكافئ بمساعدة الرعاع. وكان من أبرز سمات التجمعات السياسية الجديدة أفول نفوذ رجال الدين الذين كانوا قد هيمنوا على الثورة في ١٩٠٦، والذين لعبوا دوراً رئيسياً في مباحثات ١٩٠٦ ـ ١٩٠٨. فقد توفيت بعض الشخصيات القيادية، إذ قتل ملك المتكلمين بعد انقلاب حزيران ١٩٠٨، وأعدم فضل الله نوري بعد

انتصار الدستوريين عام ١٩٠٩، واغتيل البهبهاني ربما على يد مجموعة راديكالية وانسحب الطبطبائي شأن الكثير من رجال الدين من معترك الحياة السياسية تاركاً الميدان للمجموعات العلمانية.

ينطوي الوضع بعد ١٩٠٩ على بعض نقاط التشابه مع الوضع الذي كان سائداً بين ١٩٠٦ و ١٩٠٨. فقد كانت حاجة الحكومة إلى المال كبيرة من أجل إعادة بناء النظام الإداري ودعم قوة عسكرية متواضعة تستطيع الحفاظ على شيء من النظام والمساعدة في جمع الضرائب. وكانت القروض الأجنبية المصدر الواضح والمباشر لمثل هذه الأموال. إلا أن ذلك كان يتطلب موافقة كل من بريطانيا وروسيا. لذلك كان ثمة حاجة لاسترضاء هاتين الدولتين. وقد استمر التعاون البريطاني والروسي، غير أن الموقف الروسي بدأ يتصلب مرة أخرى ضد الحركة الدستورية، وخاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء الروسي ستوليبين وإحلال ايزفولسكي محل سازرفوف وزيراً للخارجية. فقد ذهب المناصران الكبيران للوفاق مع بريطانيا وأخذ يزداد نفوذ أولئك الذين كانوا يعتبرون أن الاتفاقية ستعمل على الحد من حرية روسيا في انتهاج سياسة مستقلة في إيران. ففي خلال ١٩٠٨ و ١٩١٠ كانت روسيا هي التي تسير على خطا بريطانيا، إلا أنه بدءاً من ١٩١٠ أرغمت بريطانيا على التأقلم مع السياسة الروسية. وكان ثمة مشكلة بين روسيا والحكومة الإيرانية تتمثل في طلب إيران انسحاب القوات الروسية التي كانت قد احتلت تبريز عام ١٩٠٨. وأصر المجلس على أنه لم يعد بالإمكان إيجاد حل وسط بشأن الاحتلال الروسي.

غير أن سمات جديدة برزت في ١٩٠٩. فمع هزيمة القاجار لم يعد المجلس يرغب في معارضة التوسع في سلطة الحكومة، وكانت تنحو نحو دعم زيادة فرض الضرائب، وإنشاء قوة عسكرية من أجل جمع الضرائب. وبدأ البحث عن دولة عظمى أجنبية صديقة ليس لها مطامع، وتكون على استعداد لمساعدة إيران في تنفيذ برنامج إصلاحي، وتقديم المشورة والمال وربما لتقديم المساعدة الدبلوماسية. وقد بحثت عدة احتمالات. فقد كانت بريطانيا وروسيا ترفضان قبول أي مساعدة من أي دولة أوروبية رئيسية إلى إيران، واستبعدت فرنسا وإيطاليا والنمسا وألمانيا. فقد أوضحت ألمانيا من خلال اتفاقية بوتسدام عام ١٩١٠ مع روسيا أنها لن تدع مصالحها الإيرانية تعرض علاقاتها مع روسيا للخطر. لذلك اتجهت إيران نحو القوى الصغرى. فقد كان المستشارون البلجيكيون لايزالون يعملون في الخزينة. فبالرغم من طرد ناوس المكروه بعد الثورة كان م. مورنارد مكلفاً بالأمور المالية. وقد قدمت الولايات المتحدة المساعدة. ولم تكن حكومة الولايات المتحدة ترغب في التورط بشكل مباشر في إيران، بيد أنها سمحت بتشكيل فريق من المستشارين

الأمريكيين برئاسة مورغان شوستر المصرفي الأميركي الذي كان يتمتع بخبرة في إدارة المستعمرات في الفلبين.

وصل شوستر إلى طهران في أيار ١٩١١ ووضع بسرعة خطة ترمي إلى إعادة التنظيم المالي وتشكيل قوة عسكرية تكون تحت سيطرته في الخزينة. وكانت الخطة تقضي بزيادة عدد رجال درك الخزينة إلى ١٠٠٠٠ ـ ١٥٠٠٠ رجل فضلاً عن تشكيل قوة عسكرية قوية. غير أن شوستر لم يكن الشخص المناسب. إذ كانت معلوماته عن إيران ضئيلة، وكان قد استمدها بشكل رئيسي من كتاب بروان المضلل. وكانت اتصالاته مع الأعيان الإيرانيين ضعيفة، وقاد أعماله بشكل رئيسي من خلال وساطة تاجر زرداشتي. وقد حدد شوستر الوضع في إيران على أنه صراع بين حزب الحرية والتقدم الذي تمثله العناصر الراديكالية في المجلس، وهو مجموعة مؤلفة من عشرة إلى خمسة عشر عضواً، وقوى الرجعية التي كان يمثلها معظم الأعيان الإيرانيين الذين كانت تدعمهم روسيا وبريطانيا وكانوا على علاقة وثيقة بمحمد علي الذي كان يحاول استعادة العرش بدعم غير رسمي من روسيا في ١٩١١. ويجدر الانتباه مرة أخرى إلى حجم القوى المشاركة في صراع ١٩١١. وكان يقدر أنه كان لدى محمد علي ٢٠٠٠ من رجال القبائل التركستان. وتمكن أخوه من الحصول على دعم عدد كبير من الأكراد في كردستان. أما قوات الحكومة بقيادة أفرايم خان فكانت تعد بأقل من ١٠٠٠ رجل كان ٥٠٠ منهم ينتمون إلى الباختيارية التي شاركت في المعارك ضد قوات محمد علي.

عرّض شوستر الجميع للإهانة وبصورة خاصة روسيا التي طالبت بطرده في تشرين الثاني. ومدد للمجلس الذي كانت ستنقضي فترته في تشرين الثاني ١٩١١، والذي قدم الدعم لشوستر وتحدى الإنذار الروسي. وقامت الحكومة الإيرانية التي أصيبت بخيبة أمل بشأن شوستر والتي كانت تحرص على تجنب احتلال عسكري أكثر توسعاً (الذي كان قد امتد إلى أقاليم أخرى في الشمال) بقمع المجلس في ٢٤ كانون الأول ١٩١١ وطردت شوستر في اليوم التالي.

آذن إغلاق المجلس بوقف تقدم الثورة الإيرانية. وكان الدستور موجوداً إلا أنه علق مؤقتاً وهيمن البختياريون وأعيان آخرون على الحكومة. غير أن سلطة الحكومة كانت قد قيدت بشدة لعدة أسباب: الأول، بسبب الاحتلال الروسي لمعظم شمالي إيران حيث كان يدير الحكومة مسؤولون محليون كانوا يتصرفون بوحي من القناصل الروس وبدعم من كتيبة القوزاق بقيادة ضباط وقوات روسية، وثانياً بسبب انخفاض عدد القوات الهندية البريطانية إلى حد كبير التي كانت قد استقدمت للحفاظ على النظام في بعض

المناطق الجنوبية، وثالثاً بسبب القوة التي مارستها العناصر القبلية والعناصر الأخرى في جميع الأقاليم الإيرانية. ولم يكن بحوزة الحكومة أموال كافية، وكانت القوة العسكرية الوحيدة الموجودة تحت سيطرتها قوة الدرك التي يقودها ضباط سويديون والتي شكلت أصلاً في ١٩١١ لتزويد الطرق بالحراس والتي تم تطويرها بتشجيع من بريطانيا بعد التخلي عن رجال دوك الخزينة الذين اقترحهم شوستر. إلا أن رجال الدرك غير المدربين لم يكونوا على درجة متكافئة مع المجموعات القبلية القوية التي هيمنت على الأقاليم. ولم تبدأ السياسة في إيران ثانية إلا عند اندلاع الحرب العالمية الأولى.

شبه الجزيرة العربية:

كان الحدث الرئيسي في شرقي الجزيرة العربية في أوائل القرن العشرين عودة قيام الدولة السعودية بزعامة عبد العزيز بن سعود. فقد كان الحكم السعودي قد انهار خلال الحرب الأهلية التي أعقبت تنازل فيصل بن سعود عن العرش في عام ١٨٦٥، وسقوط نجد في نهاية الأمر بيد محمد بن الرشيد في حائل، وهو أحد الأنصار السابقين لآل سعود والذي أصبح الشخصية القيادية البارزة في شرقي الجزيرة العربية في أواخر القرن التاسع عشر. وبعد وفاة محمد بن الرشيد في ١٨٩٧، كان هناك تهافت على السلطة. وفي كانون الثاني ١٩٠٢، استولى عبد العزيز بن سعود على الرياض. وخلال سلسلة من الحملات ضد آل الرشيد في السنوات التالية تمكن من بسط سيطرته على نجد بأكملها، رغم أن الحكم الأسمي كان بيد أبيه بصفته الإمام حتى وفاته عام ١٩٢٨. وفي ١٩١٣ بسط عبد العزيز سلطته على المنطقة لتشمل الحسا وطرد منها الحامية العثمانية. وهكذا استعاد السيطرة على منطقة خصبة تقع على الخليج وكانت تجنى منها عوائد ضخمة من الرسوم الجمركية أملاً في أن يحظى بحماية بحرية بريطانية. كما بدأ عبد العزيز يتبع أسلوباً جديداً لبسط سيطرته تتمثل في إقامة مستوطنات تدعى «الإخوان» التي أنشأ أول واحدة منها في الأرضاوية عام ١٩١٢ على يد رجال قبيلتي حرب ومطير. فقد كانت مستوطنات الإخوان تضم قبائل البدو التي اعتنقت الوهابية واتخذت لنفسها أسلوب الزراعة المستقرة وفتحت مدارس دينية وكانت على أهبة الاستعداد دائماً للمساعدة في نشر الوهابية بالقوة (والحصول على مغانم نتيجة شنهم الغارات).

لقد وفرت مستوطنات الإخوان للحكام السعوديين فرصة لإضعاف البنية القبلية والسيطرة على البدو واستغلال قوتهم العسكرية لشن الغارات على مناوئيهم ولاسيما آل الرشيد بل وعلى حكام الحجاز والكويت فيما بعد. وأصبحت مستوطنات الإخوان على

قدر من الأهمية: فقد ذكر أن الأرضاوية أصبحت تضم ١٠٠٠٠ نسمة وهي في معايير شرقي شبه الجزيرة العربية تجمع سكاني كبير.

وأصبح عبد العزيز الآن في حاجة إلى شكل من أشكال الاعتراف الخارجي لتعزيز موقفه وتزويده بقاعدة للتوسع في المستقبل، فسعى للحصول على ذلك من القوتين الرئيسيتين في شبه الجزيرة العربية وهما العثمانيون والبريطانيون. فمن العثمانيين سعى لتعيينه حاكماً يتمتع بالاستقلال الذاتي في شرقي شبه الجزيرة العربية. وطلب من البريطانيين مرات عديدة منذ ١٩٠٣ حمايته من العثمانيين والحصول على معونة مالية. وبالرغم من الدعم الذي قدمه الوكلاء البريطانيون المحليون لمطالبه لم تكن الحكومة البريطانية قادرة على حماية «عبد العزيز»، لأن ذلك كان يخالف سياسة التعامل في المنطقة لكونها منطقة عثمانية خشية أن يقوض ذلك العلاقات البريطانية ـ العثمانية بالإضافة إلى علاقات بريطانيا مع القوى الأوروبية الأخرى.

وبقي مجال بريطانيا في الجزيرة العربية محصوراً في منطقة شرقي وجنوبي الجزيرة العربية الذي كان بارزاً خلال القرن التاسع عشر. وكانت الأهداف البريطانية تنحصر في الحد من التزامات بريطانيا بالحماية الخارجية من البحر وتجنب تدخلها في المناطق الداخلية وفي الشؤون الداخلية للدول المحمية. إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق. وكان تجميد البنية السياسية الموجودة أحد أهداف السيطرة البريطانية. فقد كان مشايخ الساحل المهادن الخمسة الذين تم الاعتراف باستقلالهم في ١٩١٤ هم الذين وقعوا على المعاهدة الدائمة لعام ١٨٥٣ وهي (عجمان، أبو ظبي، دبي، أم القيوين والشارقة). كما تم الاعتراف بدولة سادسة وهي رأس الخيمة كدولة مستقلة، رغم أنها كانت تابعة للشارقة من الناحية النظرية. ولم تتخلف سوى دولتين كانتا قد وقعتا على معاهدة السلام الأصلية في ١٨٢٠. ورغم أنه يمكن أن يعزى بقاء المشيخات جزئياً إلى حكم بعض المشايخ لفترة طويلة ومستقرة مثل الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي (١٨٥٥ ـ ١٩٠٩) الذي كان يعرف باسم «زايد الكبير» كما يمكن أن يعزى ذلك إلى الضغط الذي كانت تمارسه بريطانيا للإبقاء على الأمر الواقع.

وسمة أخرى من سمات السيطرة البريطانية في السنوات التي سبقت ١٩١٤ كانت تتمثل في الميل نحو التدخل بشكل أكبر في الشؤون الداخلية لهذه الدول. وكان هذا الميل ملحوظاً حتى في القرن التاسع عشر عندما كان مثلاً لويس بيللي الممثل السياسي في الخليج (١٨٦٢ ـ ٧٣). إلا أن هذا الميل أصبح أكثر وضوحاً في القرن العشرين وبارزاً على نحو خاص في حالة البحرين. ومرة أخرى مارس الممثلون البريطانيون المحليون ضغطاً لمعارضة

رغبات حكومة الهند التي كانت باستثناء فترة حكم اللورد كرزون تعارض توسيع مسؤوليات بريطانيا في الخليج، وكانت تفضل ترك الأمور إلى المشايخ. وفي البحرين أخذ الممثلون البريطانيون المتعاقبون يضغطون من أجل إصلاح إدارة الجمارك وتعيين مستشار بريطاني. وفي ١٩٠٥ قدّم المفوض المقيم في الخليج إنذاراً نهائياً للشيخ عيسى وبدأت عملية التوسع وتوجت بصدور قرار في عام ١٩١٣، تم بموجبه تطبيق القوانين السارية في الهند البريطانية على البحرين، وتم منح الممثل السياسي سلطات واسعة في النظام القانوني الجديد ليس في تطبيقه على الأجانب فحسب، بل كذلك فيما يتعلق بالرعايا البريطانيين. إلا أن تنفيذ هذا النظام عُلق خلال الحرب. وعندما طبق مرة أخرى في تشرين الثاني ١٩١٨ أدى إلى نشوب صراع بين عيسى والممثل السياسي. وفي ١٩١٤ عقدت اتفاقية أخرى منحت فيها بريطانيا حق السيطرة على التنقيب عن النفط في البحرين.

وتعد عُمان مثالاً آخر على التدخل البريطاني عندما أخذت سلطة السلطان في مسقط تواجه تحدياً متزايداً من قبل حركة داخلية. ففي ١٩١٣ اقترح تشكيل قبلي بزعامة الشيخ عيسى بن صالح وترشيحه كإمام جديد. وهددوا بتدمير السلطنة التي لم تنج إلا بمساعدة الأسلحة البريطانية في مسقط. وقد قصرت بريطانيا تدخلها كما في الماضي على الإبقاء على الوضع الراهن في منطقة الساحل، ولم تبذل أية محاولة لاستعادة سلطة السلطان في داخل عمان التي تبخرت تماماً. كما امتدت السيطرة البريطانية إلى جنوبي الجزيرة العربية. فقد انتابها القلق بشأن زحف العثمانيين والدول الأوروبية الكبرى. وفي ١٨٨٦ وضعت حكومة الهند مخططاً للسيطرة على جنوبي الجزيرة العربية عن طريق إنشاء محميات لحماية مختلف الزعماء. ففي ١٨٨٦ وقعت معاهدة حماية مع سقطرة وفي ١٨٨٨ - ٨٩ تم التفاوض على معاهدات أخرى مع حكام المناطق الساحلية. وبين ١٨٨٥ و ١٩٠٤ عقدت اتفاقيات مع زعماء الداخل. وكانت سياسة الحكومة البريطانية في لندن لاتزال تحبذ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة، في حين كانت السلطات في عدن تعارض هذه السياسة بسبب خوفها من عواقب تجارة الأسلحة في البحر الأحمر التي أدخلت آلاف البنادق الحديثة إلى المنطقة بعد ١٨٨٠. فقد أضافت الأسلحة الجديدة بعداً جديداً مدمراً للعداوات التقليدية وهددت سلطة الزعماء الذين ناشدوا بريطانيا دعمهم. وفي داخل عدن دعمت بريطانيا طموحات حاكم لحج السلطان أحمد فضل. وفي السنوات التي سبقت ١٩١٤ اتبعت بريطانيا في جنوب غربي الجزيرة العربية نفس السياسة التي اتبعتها في لحج. وأصبحت لحج المستفيد الرئيسي من الوجود البريطاني. كما كان في عدن مؤيدون لسياسة تجاهل الزعماء والتحرك نحو إدارة بريطانية مباشرة إلا أن لندن حالت دون تنفيذ هذه السياسة.

كانت السلطة العثمانية في الجزيرة العربية آخذة في الأفول في السنوات التي سبقت ١٩١٤ عندما انشغلت الدولة العثمانية في توظيف مواردها بشكل مكثف في مناطق أخرى من الإمبراطورية. ففي ظل تلك الظروف حلت سياسة الحفاظ على السيطرة عن طريق تأليب المطالبين بالزعامة في الجزيرة العربية على بعضهم بعضاً محل المحاولات الرامية إلى فرض السلطة بالقوة التي ميّزت السنوات التي تلت ١٨٧٠. فعلى المدى الطويل كان مد خط حديد الحجاز إلى مكة سيوفّر قاعدة أقوى للسيطرة العثمانية في غربي الجزيرة العربية، وسيوفّر مد خط حديد بغداد السيطرة العثمانية على الشرق. وفي غضون ذلك، كانت الدولة العثمانية تدعم آل الرشيد ضد آل سعود، إلا أنه عندما أثبت آل الرشيد أنهم ليسوا على المستوى المطلوب أخذت تشجع الشريف حسين في مكة لبسط سلطته على شرقي الجزيرة العربية فضلاً عن استخدامه كأداة من أجل استعادة السلطة العثمانية في عسير. كما سعى العثمانيون للوصول إلى تدابير مرضية مع عبد العزيز بن سعود نفسه.

وفي اليمن واجهت السلطة العثمانية تحدياً من الناحية الدينية، حيث عارض الإمام محمد بن حميد الدين الإدارة العثمانية المبتعدة عن أسس الشريعة الإسلامية. وتلا ذلك سلسلة من الثورات والحملات حتى تخلى العثمانيون عن جهودهم الرامية إلى بسط سيطرتهم على اليمن بالقوة في ١٩١١. وفي نهاية الأمر، حصل الإمام يحيى على الاستقلال في المناطق الشمالية الزيدية وقدموا له المساعدة. وحافظ العثمانيون على مواقعهم في أماكن أخرى. وفي ١٩١٤ كان لايزال هناك حوالي ٢٠٠٠ جندي في اليمن بالإضافة إلى ٤٠٠٠ يمني كقوة إضافية.

كانت بريطانيا تشكل التهديد الرئيسي للسيطرة العثمانية في الجزيرة العربية، وقد وجدت القوتان الخارجيتان أنه من الملائم التوصل إلى اتفاق بينهما حول مجالات النفوذ في الجزيرة العربية. فقد كان المجال الأول من الاتفاق يتعلق بالحدود بين شمالي وجنوبي اليمن أي بين المناطق التي يطالب بها العثمانيون والمناطق التي تطالب بها بريطانيا في عدن. وبين ١٩٠٢ و ١٩٠٤ تم تسوية الحدود بين اليمن ومحمية غربي عدن عن طريق تشكيل لجنة حدود بريطانية ـ عثمانية مشتركة. وفي ١ آذار ١٩١٤ تم التوصل إلى اتفاق أكثر شمولية تم بموجبه تقسيم الجزيرة العربية بين الدولتين بخط مرسوم من النقطة الشرقية من خط الحدود اليمنية عبر الصحراء وحتى قطر في عام ١٩٠٢. وكانت كل المناطق الواقعة إلى شمال الخط والتي تشمل الحسا ونجد وهي مناطق ابن سعود تقع ضمن منطقة النفوذ العثماني، أما المناطق الواقعة جنوبها فتقع ضمن منطقة النفوذ البريطانية. إلا أن هذا التقسيم الذي قدم تسوية ودية بين القوتين الرئيسيتين لم يؤثر على القوى المحلية للجزيرة

العربية. إذ أنه كانت تتم تسوية ودية بين القوتين الرئيسيتين لم يؤثر بحد ذاته على القوى المحلية للجزيرة العربية. إذ أنه كانت تتم تسوية علاقات هذه القوى مع الدول التي كانت تسيطر على شؤونها بإجراء اتصالات بينها وكل ما كانت الاتفاقية تنص عليه هو أنه لم يعد بإمكانهما تأليب قوة رئيسية على أخرى. إلا أنه لم يكد يجف الحبر على الاتفاقية حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى وجعلت الاتفاقية ورقة لاحياة فيها ومهدت للصراع بين القوتين الخارجيتين شاركت فيها القوى المحلية.

الهوامش:

١ - F. B. Lynch, Armenia, II, Beirut 1965, 84

٢ - Quoted J. Gidney, A Mandate for Armenia, Kent, Ohio, 36

٣ - Quoted Z. N. Zeine, The Emergence of Arab Nationalism, Beirut 1966,103

٤ - W. Lane, The thousand and one night, ii, London, 1839,65

٥ - Lord Cromer, Modern Egypt, ii, London, 1908, 334

٦ - Afaf Lutfi al - Sayyid, Egypt and Cromer, London, 1968,8

٧ - Quoted W. S. Blunt, The secret history of the English occupation of Egypt, London 1907,149

٨ - Cairns to Disraeli 29 Jan 1876, quoted R. Blake, Disraeli, London 1966,581

٩ - Lord Dufferin: Report, in Dufferin to Granville No 38, of 6 Feb 1883, Parliamentary papers, HC 1883 vol 133C, 3529, p.39

١٠ - Cromer to Salisbury 6 Feb 1897, quoted A.E. Mayer, "Abbas Hilmi II: the Khedive and Egypt's struggle for independence", unpublished Ph.D. thesis, I, Michigan 1978, 155

١١ - Quoted Afaf Lutfi al - Sayyid, Egypt and Cromer, 78

١٢ - Quoted J. M. Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism, London 1960, 106

الفصل الخامس

الشرق الأدنى خلال الحرب العالمية الأولى

دخول الإمبراطورية العثمانية في الحرب:

كان قرار الإمبراطورية العثمانية دخول الحرب العالمية الأولى أكثر الأحداث أهمية في تاريخ الشرق الأدنى الحديث، لأنه أدى إلى تدمير الإمبراطورية وظهور بنية سياسية جديدة تماماً في المنطقة. كما يمكن الجدل بأن القرار العثماني كان عاملاً رئيسياً في ظهور العالم الحديث، لأنه ساهم بصورة كبيرة في إطالة الحرب مما أدى إلى نجاح الثورة الروسية، والتحيزات السياسية في القرن العشرين. ورغم أن هذا الجانب النظري هو خارج نطاق اهتمامنا في هذا الكتاب، فإن استعراض الاحتمالات قد يساعد في توجيه الاهتمام نحو مركزية القرار العثماني دخول الحرب.

إن الرأي القديم القائل بأن سبب اشتراك الدولة العثمانية في الحرب كان هيمنة النفوذ الألماني في استانبول رأي خاطئ. ففي ١٩١٤ كانت ألمانيا قد فقدت اهتمامها بالدولة العثمانية، مما جعلها تسعى لعقد تحالف مع الحلفاء. لقد كان السبب الرئيسي للتحالف العثماني ـ الألماني في ٢ آب ١٩١٤، ضغط النمسا التي كانت تهدف إلى الحد من الطموحات العثمانية في البلقان عن طريق ربط الباب العالي في تحالف ثلاثي. أما على الجانب الألماني، فلم يكن سوى غليوم الثاني متحمساً لهذا الأمر. أما بالنسبة للعثمانيين فكان التحالف يوفر نوعاً من الحماية ضد روسيا، وإمكانية الحصول على مكاسب في دول البلقان وشمال إفريقيا وما وراء القفقاس. وفي الواقع كان التحالف مجهولاً بالنسبة لأغلبية أعضاء الوزارة العثمانية وخططت له مجموعة صغيرة مؤلفة من سعيد حليم رئيس الوزراء وطلعت وزير الداخلية وأنور وزير الحربية.

لم يكن التحالف يعني أن العثمانيين سيدخلون الحرب. إذ كان معظم الوزراء العثمانيين يرغبون في البقاء على الحياد على الأقل حتى يتبين لهم الطرف المنتصر المحتمل. في حين كانت نسبة ضئيلة منهم تعتقد أن الانتظار محفوف بالمخاطر، إذ لايمكن أن

تنتهي الحرب بسرعة، وقد لايؤدي الحياد إلى حماية الدولة العثمانية بسبب عقد تسوية سلمية أوروبية. فضلاً عن ذلك سيجد العثمانيون موقعاً إلى جانب الجهة المنتصرة على مائدة المفاوضات، وسيصبح بوسعهم كسب مغانم هامة سواء كانت في شكل أراضي (جزر بحر إيجة أو من روسيا في شرقي آسيا الصغرى) أو قانونية من قبيل ضمان إلغاء الامتيازات الأجنبية. وكان يترأس تلك الأقلية أنور باشا الذي أفاد من منصبه كوزير للحربية في جر العثمانيين إلى الحرب، أولاً عن طريق السبق في اتخاذ قرار بالسماح للسفينتين الحربيتين الألمانيتين جوبين وبريسلاو باللجوء إلى بحر مرمرة وضمهما مع طاقمهما إلى البحرية العثمانية، وثانياً بالحث على قصف الموانئ الروسية على البحر الأسود وهو الحدث الذي أعلن دخول العثمانيين في الحرب في نهاية تشرين الأول ١٩١٤.

رغم محاولة الحلفاء إبقاء العثمانيين خارج الحرب إلا أنهم لم يبذلوا جهداً كبيراً في ذلك. ويبدو أن ذلك يعود إلى سببين: الأول الاعتقاد بأن دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب لن يؤثر كثيراً على مسارها، وبما أن إيطاليا كانت تعتبر حليفاً أهم بكثير، فقد توجهت الجهود الرئيسية للحلفاء لدعمها، وثانياً الانطباع الذي كان سائداً في وزارة الخارجية البريطانية بأن القرار العثماني كان سيتخذ بعد تقدم الحرب. وثمة صحة في وجهة النظر الثانية، فقد ساهمت الانتصارات التي حققتها ألمانيا ضد فرنسا وروسيا في الأشهر الأولى من الحرب في تحويل المشاعر في الوزارة العثمانية نحو سياسية مناصرة لألمانيا. ورغم ذلك فقد كانت الأغلبية لاتزال تحبذ الوقوف على الحياد. لقد قلل الحلفاء تماماً من أهمية الإسهامات التي كان سيقدمها العثمانيون في الحرب.

الإمبراطورية العثمانية أثناء الحرب:

قبل أن نشرع في إجراء دراسة عامة على الحرب في الشرق الأدنى سيكون من المفيد دراسة الإمبراطورية العثمانية أثناء الحرب. فقد واصلت جمعية الإتحاد والترقي التي كانت قد تبوأت مقاليد السلطة في ١٩١٣ هيمنتها على الإمبراطورية خلال الحرب. ففي ١٩٠٩ خفضت سلطات السلطان تخفيضاً كبيراً ولم يكن السلطان محمد رشاد الخامس الرجل القادر على تحدي النظام الجديد. فقد كان رجلاً مسناً لطيفاً عكف على كتابة قصائد لرفع معنويات جنوده. أما خلفه محمد السادس فهد الدين الذي تبوأ العرش في تموز ١٩١٨ فقد كان أكثر طموحاً ومستعداً للإستفادة من الكوارث التي لحقت بالإتحاديين من أجل استعادة شيء من نفوذه. ومن المتعذر رغم هيمنة الإتحاديين القول بوجود مؤسسة واحدة كانت تحكم الإمبراطورية. فقد زاد حزب الإتحاد والترقي نفوذه

خلال الحرب مع نشوء مجلسه العام، وكان لأعضاء الحزب تأثير هام رغم عدم تبوئهم مناصب حكومية. وحافظت الوزارة العثمانية على مسؤوليتها الرسمية في عهد السلطان من حيث سلوك الحكومة، بيد أن القرارات الحاسمة كانت تؤخذ غالباً خارج نطاق الوزارة من قبيل قرار دخول تركيا الحرب. وبقي سعيد حليم يتبوأ منصب الصدر الأعظم حتى أقاله طلعت في شباط ١٩١٧، رغم أن نفوذه كان قد تناقص بعد أن فقد مركزه كوزير للخارجية في تشرين الأول ١٩١٥، وأحل محله خليل بك وهو أحد مؤيدي أنور. وكان طلعت الشخصية البارزة بصفته وزيراً للداخلية حتى شباط ١٩١٧، ومن ثم كصدر أعظم حتى نهاية الحرب غير أنه لم يكن لطلعت نفوذ كبير على الكثير من مجالات الحكومة. وبين ١٩١٣ و١٩١٨ كانت الإمبراطورية تشبه مجموعة من مناطق النفوذ القوية يحكمها كبار زعماء الإتحاديين. وهكذا قاد أنور الحرب دون أن يزودهم بمعلومات كافية عن الموقف. وكان إسماعيل حقي بك المدير العام للمفوضية والمنافس الرئيسي لأنور، الوحيد الذي تمكن من ضبط الاقتصاد المهلهل للإمبراطورية. وتمكن عدد آخر من السيطرة على مناطق نفوذ جغرافية: إذ سيطر رحمي بك على إزمير بل إنه أجرى مفاوضات منفردة مع دول المحور، وكذلك فعل جمال باشا دكتاتور سورية. وأصبحت استانبول وعلى نحو متزايد من حق رجل كانت قوته تتركز في الحزب يدعى قره كمال بك، وكانت مهمة قره كمال تتركز في إبقاء سكان استانبول راضين ولهذا اتخذ سلطات واسعة في الإتجاه الاقتصادي.

ثمة معلومات ضئيلة جداً يمكن الاعتماد عليها حول الاقتصاد العثماني خلال الحرب. ويبدو أن الوضع قد تباين بصورة كبيرة من منطقة إلى أخرى. فمن وجهة نظر الحكومة كان يجب أن تخضع الأمور كلها إلى ظروف وحاجات الحرب كما قال أنور أمام وفد من كبار رجال الأعمال: «إننا نقاتل دفاعاً عن وجودنا». ولايمكن أن يتوقع منا في وقت حيوي كهذا أن نهتم بالقضايا الثانوية كالزراعة والتجارة[1]، ففي ذلك الوقت لم يكن العثمانيون، شأنهم شأن الآخرين، يتوقعون حرباً طويلة وظنوا أنه بوسعهم الخروج منها دون اتخاذ إجراءات خاصة. فقد تمثلت التأثيرات الأولى للخلل الذي حدث في التجارة والمواصلات في الهبوط المفاجئ للأسعار، إلا أنه عندما ازداد الطلب على السلع وبدأ الناس يشعرون بنقص المواد حدث تضخم. وقامت الحكومة بتمويل الحرب من المدخرات الناجمة عن عدم دفعها فوائد أكبر جزء من الدين العام الذي كانت تدينه للحلفاء بالإضافة إلى القروض الداخلية التي رفعت الدين القومي من ١٧١ مليون ليرة تركية في ١٩١٤ إلى ٤٦٦ مليون ليرة تركية في ١٩١٨ وخاصة بعد طبعها أوراقاً نقدية. وحسب الأرقام الرسمية ارتفعت كلفة المعيشة (معتبرين عام ١٩١٤ كـ ١٠٠)

إلى ٤٠٠ في بداية ١٩١٧ و٢٥٠٠ في نهاية ١٩١٨. وحاولت الحكومة ضبط الأسعار للتقليل من التأثير على نفور السكان مثل سكان استانبول، إلا أنها لم تحقق إلا نجاحاً جزئياً وأثر ذلك على الدخول الثابتة تأثيراً سيئاً. وكان موضوع توفير الغذاء لاستانبول يشكل معضلة كبرى. ورغم أن الدولة العثمانية كانت قادرة على توفير الغذاء لنفسها قبل ١٩١٤ في خارج استانبول، كانت استانبول تعتمد جزئياً على الحبوب المستوردة من فرنسا وروسيا وإيطاليا. إلا أن هذه الإمدادات توقفت نتيجة الحرب، وأرغم العثمانيون على بذل جهود كبيرة لزيادة إنتاج الغذاء. ويصعب جداً تحديد مدى نجاح هذا الجهد. وقد برزت المشكلة في الإنتاج الصناعي. إذ إن توقف عدة مواد تقليدية أرغم الدولة العثمانية على البحث عن بديل للإستيراد وبذلت جهوداً لتشجيع الصناعة المحلية. وبعد دخول بلغاريا الحرب فُتح خط مواصلات مباشر مع ألمانيا وأُعيد إحياء التجارة. وأنشئت لجنة تصدير وقام العثمانيون بتصدير كميات من الصوف والقطن والكروم والزيت والجلد إلى ألمانيا استخدمت أثمانها التي دفعت نقداً لاستيراد المواد الرئيسية.

كان الطلب على اليد العاملة كبيراً. فخلال الحرب جنّد العثمانيون حوالي ٣ ملايين رجل قتل منهم حوالي ٣٢٥٠٠٠ وتوفي ٢٤٠٠٠٠ نتيجة إصابتهم بالأمراض وهرب من الخدمة مايقدر بـ ١،٥ مليون رغم أن هذا الرقم الأخير لايعدو سوى افتراض. ولعل عدد الجيش العثماني لم يتجاوز في ذروته ٦٥٠٠٠٠. ففي تشرين الأول ١٩١٨ كان تعداد الجيش نظرياً ٥٦٠٠٠٠ في حين لم تكن القوة القتالية الفعلية تزيد على ١٠٠٠٠٠. إن تجريد عدد كبير من الناس من الاقتصاد كان أمراً خطيراً وذلك لأن العبء وقع بشكل غير متناسب على كاهل المناطق التي كانت قد عانت خلال حروب ١٩١١ - ١٩١٤.

كما عانت مناطق أخرى من الإمبراطورية بصورة مباشرة نتيجة العمليات العسكرية، أو تعطل المواصلات أو الإستيلاء على نقاط التقاء الخطوط الحديدية الموجودة وعلى العربات لاستخدامها لأغراض عسكرية. ويرجع سبب المجاعة التي حدثت في سورية في ١٩١٥ في جزء منها إلى هذا السبب، رغم أنه ذكر أن التأثيرات في لبنان كانت أكبر لعدم إعطائه أولوية نظراً لطبيعة سكانه النصارى وتحيزهم المفترض للحلفاء.

مما لاشك فيه إن الحرب والدعوة للجهاد زادتا من مشاعر تضامن المسلمين والنفور من النصارى الذين كان يعتقد أنهم يدعمون الحلفاء. فقد نجا اليونانيون الموجودون في إزمير الذين كان يحميهم رحمي بك من أسوأ نتائج مشاعر العداء هذه، غير أن الأرمن عانوا الأمرين نتيجة الشكوك التي نجمت عن الكوارث في شرقي آسيا الصغرى في مستهل

الحرب، وطلب الأرمن الروس من الأرمن العثمانيين الانضمام إليهم في كفاحهم لنيل الحرية. وتم تهجير الأرمن بصورة جماعية من المقاطعات الشرقية. ويتراوح عدد الذين لقوا حتفهم من الأرمن بين ربع مليون ونصف مليون نتيجة الموت جوعاً والمشاق التي كابدوها أو نتيجة المجازر التي جرت بصورة رئيسية على يد القبائل الكردية. ولم تبرز إلى دائرة الضوء إثباتات وثائقية مباشرة تثبت أن مجازر الأرمن عام ١٩١٥ كانت نتيجة السياسة التي انتهجتها الحكومة العثمانية، إلا أن المسؤولين المحليين غضوا الطرف عن هذه الجرائم واتخذوا بعض الإجراءات لحماية الأرمن. ولعل حكومة استانبول لم تكن قادرة على عمل الشيء الكثير للتحكم بالأحداث إلا أنه من المحتمل كذلك أنها كانت تؤمن بأن وجود الأرمن في المقاطعات الشرقية يشكل تهديداً مستمراً لسلامة الإمبراطورية، ولم تشعر بالأسف وهي تراهم يبادون. ومما لاريب فيه فإن الحكومة بذلت ما بوسعها لإخفاء حقيقة مايجري عن المحققين.

وكان لمشاعر الكراهية نحو الغرباء التي برزت بدرجات متفاوتة بين صفوف جميع القوى المتحاربة تأثير على مجالات أخرى من السياسة. إذ اقترنت مع ضغوط أقوى للتوجه نحو المركزية التي تطلبتها الحرب لظهور تمييز لصالح المسلمين والعثمانيين وإلى حد ما الأتراك. فقد فرض تدريس التاريخ العثماني واللغة التركية العثمانية بشكل إلزامي في جميع المدارس الخاصة والعامة، كما أصبح كتابة اللافتات باللغة التركية العثمانية إجبارياً، وصدر قانون يرغم الشركات على وضع حساباتها باللغة التركية العثمانية، وتم توسيع برنامج لتعليم المسلمين العثمانيين لملء الوظائف التي تتطلب مهارات معينة التي كانت في السابق حكراً على الأقليات والأجانب.

ليس من السهل تحديد مدى تطور الإيديولوجية القومية التركية بتمييزها عن المشاعر الإسلامية خلال فترة الحرب. فقد أدت الحرب مع روسيا وإمكانية الحصول على مكاسب في ماوراء القفقاس بل وحتى إقامة روابط مع تركستان إلى تنامي المشاعر القومية التركية على مستوى الكتابة الإيديولوجية. وقد يتجلى ذلك أيضاً في سياسة أنور. غير أن انطباع العثمانيين الذي ساد خلال فترة الحرب كان يتمثل في تعزيز الخطوط السابقة للتطور، وخاصة في مجال العلمنة رغم وجود الحماس الإسلامي العام. فقد تم تخفيض سلطات شيخ الإسلام في ١٩١٦ تخفيضاً كبيراً: إذ تم إبعاده عن الوزارة ونقلت سلطاته من المحاكم الشرعية إلى وزارة العدل، وفقد السيطرة على إدارة الأوقاف بالإضافة إلى نزع سلطاته عن المدارس الدينية وآلت إلى وزارة التعليم. وفي ١٩١٧ نظمت إجراءات المحاكم الشرعية بوضع التشريعات وبدأت المحاكم المدنية تتولى قانون الأحوال المدنية رغم أن معظمه كان مستمداً من الشريعة وأدخل أخيراً التقويم الكريغوري.

انتهز العثمانيون الفرصة التي وفرتها الحرب لتحقيق أهداف عديدة. إذ ألغيت الامتيازات الأجنبية من جانب واحد في ٨ أيلول ١٩١٤ الأمر الذي أزعج ألمانيا كثيراً التي لم توافق على ذلك إلا مكرهة في ١١ كانون الثاني ١٩١٧. وأدخل العثمانيون تعرفة تفضيلية جديدة في ٣ آذار ١٩١٦. وكانت نقاط الضعف حول السيادة في عدة معاهدات دولية ومن بينها معاهدات ١٨٥٦ و ١٨٧٨ موضع استياء من قبل العثمانيين. فقد أعلنت الحكومة العثمانية إلغاء جميع هذه المعاهدات في ١ تشرين الثاني ١٩١٦ رغم المعارضة الألمانية. كما ألغت وضع الحكم الذاتي في لبنان الذي كانت قد وافقت عليه مكرهة في ١٨٦١ بعد اندلاع الحرب بفترة وجيزة.

لم تكن الدولة العثمانية دمية بأيدي الألمان بأي شكل من الأشكال خلال الحرب. فقد حدثت صدامات بينها وبين ألمانيا حول العديد من الأمور كان من بينها المسائل المتعلقة بمصر وليبيا وإيران وماوراء القفقاس والبلقان. ولم تذعن لرغبات ألمانيا إلا فيما يتعلق ببلغاريا. وكجزء من ثمن دخول بلغاريا في الحرب أرغمت الدولة العثمانية على تسليم الضفة اليسرى من ماريتسا لتزويد البلغار بخط حديدي يربطها مباشرة ببحر إيجة (٢٢ أيلول ١٩١٥). وقد لقي هذا التنازل شعوراً مريراً بالكراهية في استانبول. وفي آذار ١٩١٨ وخلال المفاوضات التي شملت المعاهدات الروسية، بذلت الحكومة العثمانية جهداً دؤوباً لاستعادة المنطقة بل أنها هددت بالانسحاب من الحرب. ورفضت الدولة العثمانية تقديم تنازلات مشابهة لليونانيين عندما مارست ألمانيا ضغطاً عليها من أجل استمالة اليونان. وتمكنت الحكومة العثمانية من الحصول على تنازلات من ألمانيا. وبإلحاح من الدولة العثمانية حلت معاهدة شاملة جديدة في ١١ كانون الثاني ١٩١٥ مع ألمانيا محل المعاهدة المبرمة مع روسيا في ٢ آب ١٩١٤. وقد أرغمت ألمانيا في ١٩١٦ على الموافقة على عدم عقد سلام منفصل بدون العثمانيين وذلك كثمن لاستخدام القوات العثمانية على الساحة الأوروبية.

لم يكن يرغب الكثير من الألمان في إقامة تحالف مع العثمانيين لاعتقادهم بأن العثمانيين حلفاء لافائدة ترجى منهم، فقد كانت وزارة الخارجية ترى أن التحالف العثماني ولاسيما بعد اتفاقية ١٩١٦ جعل تحقيق سلام منفصل مع روسيا أمراً أكثر صعوبة. ولم تحافظ ألمانيا على تحالفها مع الدولة العثمانية إلا نتيجة إصرار القيادة الألمانية العليا. إذ كان الجنرالات يعتقدون وهم محقون في ذلك بأنه لايوجد بديل عن قدرة العثمانيين على تحويل موارد الحلفاء وطاقاتهم وتشتيتها. لذلك كانت ألمانيا ترمي بثقلها على نحو مستمر في السياسة العثمانية الداخلية وقادتها وخاصة أنور الذي كان مستعداً دائماً لدخول الحرب. وقد حارب العثمانيون حتى النهاية رغم أن ذلك كلفهم الشيء الكثير.

كانت القدرة على التحمل أكثر السمات بروزاً في الإمبراطورية العثمانية. فبعد الخسارات الجسيمة التي تكبدتها نتيجة الحملات خلال عامي ١٩١٥ و ١٩١٦ والضغط على الموارد الذي تلا ذلك استمر العثمانيون في القتال. وكانوا لايزالون قادرين على حشد قوات كافية لمهاجمة ماوراء القفقاس والدخول في معارك دفاعية ضد قوات تفوقها كثيراً في سورية والعراق خلال ١٩١٨. ويلخص الموقف العثماني فخري باشا القائد العثماني في المدينة الذي ظل يحارب بعد عقد الهدنة بسبب رفضه الاستسلام للعرب الذين اعتبرهم أعداءه الحقيقيين. ولم تستسلم المدينة إلا في كانون الثاني ١٩١٩ بعد أن عزل الجنرال فخري بعد حدوث انقلاب. ومع انهيار روسيا نتيجة اندلاع ثورة داخلية فيها لم تكن الدولة العثمانية قد تعرضت لضغط أسوأ من ذلك. ويجب أن يطرح أولئك الذين يجادلون بحتمية سقوط الإمبراطورية نتيجة انقساماتها السؤال التالي وهو كيف تمكنت الإمبراطورية العثمانية من مواصلة الحرب حتى نهايتها؟

الحملات:

أدى اشتراك الدولة العثمانية في الحرب إلى إدخال الشرق الأدنى في صراع. ففي ١٤ تشرين الثاني ١٩١٤ دعت الدولة العثمانية إلى الجهاد بهدف نشر الاستياء والنفور بين صفوف المسلمين الموجودين في مناطق الحلفاء. ورغم أن هذه الدعوة أثارت الذعر وخاصة في بريطانيا، إلا أنه لم يكن لها تأثير قوي رغم أنها شجعت على اندلاع ثورات في ليبيا (خريف ١٩١٥) وفي دارفور في السودان التي تم قمعها. فقد استخدم الجيش المصري (البالغ قوامه ٢٠٠٠٠ رجل) في مهمات أمنية بحتة في السودان. وقامت حملة صغيرة أخرى في عدن سيطرت فيها القوات العثمانية على محمية غربي عدن وحاصرت قوة بريطانية هندية مدينة عدن. وتم ذلك جزئياً نتيجة دعم بريطانيا حكام الجزيرة العربية المعارضين للدولة العثمانية، ولاسيما في عسير ونجد وفي الحجاز عام ١٩١٦ التي أصبحت مركز ما يدعى بالثورة العربية. إلا أن العمليات التي واجهت فيها القوات العسكرية العثمانية قوات الحلفاء مباشرة كانت أكثرها أهمية. وقد جرت هذه العمليات في مصر وفلسطين والعراق والقفقاز والدردنيل.

هاجمت القوة العثمانية التي عبرت صحراء سيناء المواقع البريطانية المتمركزة على قناة السويس في ٣ شباط ١٩١٥. وتم صد الهجوم ولم تندلع الثورة المصرية المتوقعة. وقد أرسلت تعزيزات إلى مصر وعززت الدفاعات على القناة. وشن العثمانيون هجومهم الثاني في آب ١٩١٦ إلا أنهم هزموا مرة أخرى. وكانت توجد في ذلك الوقت حامية كبيرة من القوات البريطانية في مصر، واتخذ قرار لإقامة موقع دفاعي متقدم في سيناء

تكون قاعدته في العريش. وتم احتلال هذا الخط في كانون الثاني ١٩١٦. وأخذ رئيس الوزراء البريطاني الجديد لويد جورج يمارس ضغطاً للزحف على فلسطين. بيد أن هذا الاقتراح واجه مقاومة شديدة من قبل السلطات العسكرية الرئيسية نظراً لأن هذه الحملة تشكل انحرافاً لاطائل منه عن هدف إلحاق الهزيمة بألمانيا على الجبهة الغربية ـ وهو رأي كان العسكريون يتمسكون به باستمرار في العمليات في الشرق الأدنى. إلا أن لويد جورج واصل ضغطه حتى تم تنفيذه في النهاية. ورغم أنه تم صد القوات البريطانية في غزة في آذار ونيسان ١٩١٧، فقد تمكنت من الإستيلاء على القدس في ٩ كانون الأول ١٩١٧ بقيادة القائد الجديد الجنرال اللنبي. وواصل اللنبي تقدمه في أيلول ١٩١٨ بعد أن عزز مكاسبه في جنوبي فلسطين وتمكن من خرق المقاومة العثمانية وواصلت قواته زحفها إلى حلب في نهاية تشرين الأول.

بدأ التخطيط للحملة البريطانية في العراق (التي تعرف على نحو أفضل بحملة مابين النهرين) قبل دخول العثمانيين الحرب، عندما اتخذ قرار بالإعداد لحملة من الهند للحفاظ على موقع بريطانيا في الخليج العربي. وبعد اندلاع الحرب تم توجيه هذه الحملة إلى البصرة التي تم الاستيلاء عليها في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤. وتقرر عندئذ الانطلاق من البصرة لإقامة خط دفاعي ملائم وقد نجح هذا التقدم بحيث وافقت أخيراً الوزارة على الاقتراح الذي طالما تقدم به العسكريون في بلاد مابين النهرين للزحف على بغداد وذلك في ٢٣ تشرين الأول ١٩١٥. إلا أنه تم صد هذا التقدم عند المدائن (٢٢ ـ ٢٤ تشرين الثاني ١٩١٥) وتقهقرت القوة المهاجمة إلى كوت العمارة حيث استسلمت في ٢٩ نيسان ١٩١٦. وبهدف الانتقام لهذه الكارثة واستعادة الهيبة البريطانية تم تعزيز القوة في العراق وتم الاستيلاء على بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ بقيادة الجنرال مود. ثم أخذ حماس حملة العراق يفتر عندما جرى تحويل الموارد إلى حملة فلسطين إلا أن التقدم استمر. وعندما انسحب العثمانيون من الحرب كانت القوات البريطانية تقترب من الموصل التي تم احتلالها بعد الهدنة بأسبوع.

كانت الحملة العثمانية الرئيسية خلال الأشهر الأولى من الحرب قد وجهت نحو الجبهة الروسية في ماوراء القفقاس بأمل إثارة ثورة معادية لروسيا، إلا أن هذه العملية انتهت بإلحاق الهزيمة بالعثمانيين وحدوث خسارات جسيمة في ساري كاميش في كانون الأول ١٩١٥ وأرغم العثمانيون على اللجوء إلى حامية أرضروم.

واستمر القتال خلال ١٩١٥. وفي ١٥ شباط ١٩١٦ احتل الروس أرضروم واستمروا في إلحاق خسائر جسيمة بالعثمانيين في صيف ١٩١٦ عندما دخل نصف

الجيش العثماني في معارك مع الروس. وبالفعل فقد كانت ثلاثة أرباع الإصابات التي ألحقت بالعثمانيين خلال تشرين الثاني ١٩١٥ وآذار ١٩١٧ قد ألحقت على أيدي الروس. ومن الواضح فإن تقدم اللنبي في فلسطين وسورية كان قد أصبح أسهل بكثير نتيجة قيام الروس بسحق القوة العثمانية. وعقب الثورة الروسية في آذار ١٩١٧ بدأت الفعالية العسكرية الروسية تتدنى. وفي نهاية العام تفككت على جبهة ما وراء القفقاس تاركة القوات الجورجية والأرمنية في مواجهة القوات العثمانية التي شنت حملة جديدة في صيف ١٩١٨، واخترقت صفوف المقاومة الأرمنية واحتلت أذربيجان قبل أن يرغمها انهيار العثمانيين في أماكن أخرى على الانسحاب.

كانت حملة الحلفاء في الدردنيل (غاليبولي) من أشهر حملات الشرق الأدنى خلال الحرب العالمية الأولى. وكانت تهدف إلى إرغام الدولة العثمانية على فتح المضائق ومهاجمة استانبول وإخراج العثمانيين من الحرب، وفتح طريق جديد للمؤن إلى روسيا وجعل جميع دول البلقان تقف إلى جانب الحلفاء للتمكن من الهجوم على النمسا من الجنوب. وبهذه الطريقة كان يؤمل كسر الجمود الحاصل على الجبهة الغربية. وتمت محاولة فتح المضائق بالقوة عن طريق هجوم بحري في شباط وآذار ١٩١٥، وعن طريق إنزال قوات برية في نيسان وآب. وقد أخفقت الحملة وتم إخلاء القوات في كانون الثاني ١٩١٧. كانت حملة الدردنيل هامة بصورة خاصة بسبب النتائج السياسية التي أسفرت عنها والتي سندرسها فيما بعد.

فيما يتعلق بالحرب كانت الحملات المذكورة أعلاه والحملات التي شنت في إيران تهدف بشكل رئيسي إلى إشغال أعداد كبيرة من قوات الحلفاء وإمداداتها ومواردها التي كانت ستستخدم ضد ألمانيا والنمسا بشكل مباشر. وبهذه الطريقة فإن التفوق الكبير في عدد الرجال الذي كانت تتمتع به قوات الحلفاء من الناحية النظرية كان يقابله كلفة ضئيلة جداً بالنسبة لألمانيا وفي تشرين الأول ١٩١٨ كان مايزال يوجد ٢٥٠٠٠ ضابط وجندي ألماني في الإمبراطورية العثمانية. أما فيما يتعلق بالشرق الأدنى، فكان الهدف الرئيسي للحملات يتمثل في خلق حقائق عسكرية انطوت على تأثيرات سياسية بالغة الأثر في تطور المنطقة في المستقبل. ويجدر الآن دراسة الجوانب السياسية لهذا الصراع.

الاتفاقيات والمخططات التي وضعت أثناء الحرب:

اتفاقية القسطنطينية:

خلال السنوات الأولى من الحرب، كان يسود الاستراتيجية البريطانية اعتقاد بأن روسيا

هي مفتاح الحرب، لذا كان ضرورياً عدم السماح لروسيا للتوصل إلى سلام منفصل ومكافأتها على دخولها الحرب. ولم يكن بالإمكان حصول روسيا على مكاسب رئيسية على حساب ألمانيا أو النمسا، إلا أن دخول تركيا الحرب جعل من الممكن تقديم استانبول والمضائق لها، وقد وصفت فيما بعد بأنها «أغلى جائزة للحرب كلها»[٢]. وفي تشرين الثاني ١٩١٤ أعلم السفيران البريطاني والفرنسي في موسكو وزير الخارجية الروسي سازانوف بأن مسألة استانبول والمضائق سوف يتم تسويتها بالطريقة التي ترغبها روسيا. وانتاب سازاونوف السرور لسماع هذا النبأ الذي كان أكثر مما كانت تتوقعه روسيا، وذلك لأنه أصبح من الواضح الآن أنها ستكون راضية بمرور السفن الحربية الروسية عبر المضائق البحرية. وفي الواقع يمكن أن تكون الصياغة السخية للعرض الإنكليزي ـ الفرنسي مضللة ويبدو من المحتمل أن القوتين الغربيتين كانتا تعتقدان أنه بالإمكان تسوية المسألة في نهاية الأمر بواسطة تدويل المضائق. ومن المؤكد أن فرنسا لم تكن ترغب أبداً في تقديم تنازلات كبيرة إلى روسيا، غير أنها اضطرت للمضي في ذلك مع بريطانيا. بيد أن هذه الآمال أحبطت بقرار شن حملة الدردنيل. فقد أدى توقع دخول القوات الإنكليزية ـ الفرنسية إلى استانبول أن تحصل روسيا على ضمانات أكثر ثباتاً منحت على شكل مراسلات متبادلة تعرف باتفاقية القسطنطينة (آذار ١٩١٥). وحصلت روسيا على وعد أكيد بالحصول على المضائق واستانبول في حال انتصارها في الحرب. إلا أن التحديد هام لأنه كان يعتقد في معظم مراحل الحرب بأن الحرب ستنتهي بالتفاوض على أحد أشكال التسوية، حيث لن تكون الوعود والاتفاقيات سوى مطالب ترفع إلى مؤتمر للسلام. وكان السيناريو الذي تصوره المخططون البريطانيون يتمثل في الوضع الذي سيكون عليه الممر بعد الحرب، إذ كان التحالف العثماني ـ الألماني هو الحقيقة السائدة في الشرق الأدنى، وهو رأي كان يشاطرهم فيه المخططون الألمان. وقد وضعت الخطط البريطانية لوضع حد للأضرار المحتملة التي يمكن لمثل هذا التحالف أن يلحقها بمصالحهم، وتتمثل الطريقة الأكثر وضوحاً في الحد من النفوذ العثماني على أجزاء من الإمبراطورية.

انطوت اتفاقية القسطنطينة على نتيجتين. الأولى أنها جعلت تحقيق سلام منفصل مع العثمانيين أمراً أكثر صعوبة، لأن مثل هذا الأمر سينطوي على استسلام روسيا بشأن الأمور التي كانت ترغب بها. إلا أن بوادر السلام توقفت في آذار ١٩١٥، لأنه لم يعد بوسع بريطانيا ضمان بقاء استانبول في أيدي الدولة العثمانية. وبدءاً من صيف ١٩١٧ ساد توقع حقيقي لقيام سلام منفصل، وظهرت في ذلك الوقت أطراف أخرى وبرزت مسائل تتعلق بالتعويض كان ينبغي دراستها. والثانية هو أن الاتفاقية كانت تعني أن فرنسا وبريطانيا كانتا تسعيان للتعويض عن المكاسب الكبرى التي وعدتا بها روسيا.

المطالب الفرنسية:

تمثلت المطالب الفرنسية في الحصول على سورية. ومن الواضح فقد كانت فرنسا تطالب بسورية بأكملها رغم ترك وضع فلسطين غامضاً. ولم تكن فرنسا تسعى إلى التقسيم، إذ لم يكن يبدي معظم الفرنسيين اهتماماً بالحصول على مكاسب استعمارية، بل أن أنصار المستعمرات في فرنسا كانوا يعتقدون أن فرنسا ستخسر نتيجة تقسيم الإمبراطورية العثمانية. وكان من أشد أنصار التقسيم: فرانسوا جورج - بيكو الذي كان موجوداً في بيروت وألبير دفرانس في القاهرة. وحتى قبل دخول العثمانيين الحرب تحدث بيكو عن احتمال قيام الموارنة بانتفاضة مسلحة بغية إرسال حملة فرنسية إلى سورية لإحباط أية مخططات بريطانية في المنطقة. ووجد بيكو شيئاً من الدعم على هذا الاقتراح في باريس، رغم أن الدعم تلاشى عندما اختيرت الدردنيل موقعاً للحملة الرئيسية للحلفاء. ولم تكن فرنسا راغبة في شن حملة الدردنيل، لكنها وجدت نفسها مضطرة للمضي مع بريطانيا في هذا الأمر. غير أن مناقشة الحملة استمالت فرنسا للمجازفة بالمطالبة بسورية في ٨ شباط ١٩١٥. وكان طلبها لايزال نتيجة حذرها لأنها بالرغم من ذلك فقد كانت تأمل في عدم تقسيم الإمبراطورية. إلا أن المطالب الروسية أرغمت فرنسا على التقدم بمطلب حازم في ١٤ آذار. وقد عزز الضغط الحزبي الاستعماري القوي للحصول على فلسطين تصميم الحكومة الضعيف بشأن سورية.

المطالب البريطانية:

كانت بريطانيا أكثر بطءاً في تقديم مطالبها الرئيسية. إذ حصلت بريطانيا على مكاسب ضئيلة نتيجة الحرب والتي كانت سعت للحصول عليها والتوصل إلى الاعتراف بها. وقد تضمنت هذه المكاسب إزالة السيادة العثمانية عن قبرص ومصر ومد النفوذ البريطاني حتى إيران ليشمل معظم ما حددته اتفاقية ١٩٠٧ في المنطقة المحايدة. إلا أن هذه المكاسب كانت متواضعة وشكلت لجنة برئاسة السير موريس دوبانسن لدراسة أهداف بالغة الأثر. وبناء على اقتراح قدمه أحد أعضائها، وهو السير مارك سايكس حددت اللجنة العراق كمركز للمطامح البريطانية إذ رأت أن العراق امتداد منطقي للوجود البريطاني الحالي في الخليج العربي. وكان هذا الرأي ينطوي على أن العراق يشكل امتداداً لمصالح الهند البريطانية في الشرق الأدنى غير أن سايكس جادل بأنه يجب أن يتم دعم الموقف العراقي من الغرب وليس من الشرق، لذلك كانت ثمة حاجة إلى مد خط يصل إلى أحد الموانئ على البحر المتوسط واقترح بأن يكون حيفا. وكان من تأثير هذه التوصية إقامة مصالح بريطانية في فلسطين متحدية بذلك المطالب الفرنسية

والاقتراح بتقسيم الشرق الأدنى إلى ثلاثة مجالات نفوذ وهي: روسيا في الشمال وبريطانيا في الجنوب وفرنسا في الوسط. إلا أن اللجنة لم تقدم توصية بتقسيم الإمبراطورية العثمانية أو حتى إقامة مجالات النفوذ في داخلها وذلك لأن استمرار الإمبراطورية كان لايزال يعتبر أمراً مرغوباً.

اتفاقية سايكس ـ بيكو:

سعت بريطانيا في الأشهر التالية إلى التوصل إلى اتفاقية بشأن هذه الأمور مع فرنسا وروسيا. ولم تبدأ المفاوضات مع فرنسا إلا في ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٥. وطالب المندوب الفرنسي بيكو بكامل سورية، لكنه لم يتوقع الحصول على الشيء الكثير، بل ولعله لم يكن يرغب بكامل سورية، فقد كان يريد كيليكيا وشمال الساحل السوري ولبنان الكبير وهذا ما حققه رغم أنه كان بوسعه تقديم قبوله كتنازل رئيسي. أما المفاوض البريطاني مارك سايكس، فقد كان أقل حنكة غير أنه حاز على اعتراف بمجال النفوذ البريطاني في العراق والمنفذ المطلوب على المتوسط. وكانت الصعوبة تتركز في فلسطين. وبموجب ما يدعى باتفاقية سايكس بيكو (٣ كانون الثاني ١٩١٦) منحت فرنسا يداً مطلقة في كيليكيا والساحل السوري ولبنان ومجالاً للنفوذ يمتد شرقاً حتى الموصل في دولة أو دول عربية يتوقع حصولها على الاستقلال، ومنحت بريطانيا يداً مطلقة في البصرة وبغداد ومجالاً مماثلاً للنفوذ في المنطقة الجنوبية من الشرق الأدنى. وفي فلسطين حصلت بريطانيا على حيفا وعكا أما ماتبقى من فلسطين فقد اتفق على أن يترك تحت إدارة دولية دون الإشارة إلى كيفية عمل ذلك. وتم الحصول على موافقة روسيا على هذه الترتيبات في ١٩١٦ رغم أن روسيا عندما لاحظت حجم مطالب بريطانيا وفرنسا طالبت بتعويضات أكبر فحصلت على أرض شاسعة من أرمينيا وكردستان فأصبحت الحدود الروسية في شرقي آسيا الصغرى (١١ ـ ١٢ أيار ١٩١٦).

أخذت إيطاليا تطالب خلال المفاوضات ببعض المكاسب من الإمبراطورية. فقد أدى نجاح حملة الدردنيل إلى إقناع إيطاليا بأن ترمي بثقلها مع الحلفاء. وكانت تطمح بشكل رئيسي في أن تكون راضية على حساب النمسا بشأن رأس الأدرياتيك، لكنها لم ترغب في أن تترك خارج لعبة تقسيم الدولة العثمانية ومعاهدة لندن (٢٦ نيسان ١٩١٥). وتم الاتفاق على أن تحافظ إيطاليا على جزر الدوديكانز التي احتلتها في ١٩١٢ وأن تحصل على مجال نفوذ في أضاليا في غربي آسيا الصغرى. وبعد ذلك تم تحديد هذا المجال بشكل أوثق في اتفاقية سانت جان دومورين وازدادت لتشمل إزمير وقونية (١٨ آب

١٩١٧) غير أنه كان ينبغي موافقة روسيا على هذه الاتفاقية. ونظراً لعدم الحصول على هذا التصديق أبداً، فقد زعمت بريطانيا وفرنسا أنه لايوجد وعد ملزم تجاه إيطاليا. وبالفعل فقد كانت بريطانيا تعارض دائماً المطالب الإيطالية لذا قررت أن أسهل طريقة للتخلص منها كانت تكمن في ربطها باتفاقية غير محتملة الحدوث مع روسيا.

بالإضافة إلى هذه الترتيبات المتعلقة بتقسيم الأراضي درست دول الحلفاء كذلك مشكلة الجامعة الإسلامية. إذ كان ينتاب بريطانيا القلق بشأن توقع ظهور خليفة ـ سلطان عثماني مناوئ يمكن أن يؤثر على المسلمين في العالم. وسواء كان النفوذ الألماني أو الروسي مهيمناً في استانبول فقد كانت ترغب في وجود قطب مستقل للجذب الإسلامي، وأن يكون ضمن مجال النفوذ البريطاني. لذلك كانت بريطانيا تصر في جميع مفاوضاتها مع الحلفاء على وجوب بقاء الجزيرة العربية تحت حكم إسلامي مستقل، ومنذ فترة مبكرة بدأت تستكشف إمكانية وضع ترتيبات مع أحد المسلمين البارزين. وفي هذا السياق اتجه الإهتمام نحو وضع الحسين بن علي شريف مكة.

مراسلات حسين ـ مكماهون:

كان الشريف حسين يتمتع بصفات كثيرة تؤهله لأن يكون حليفاً لبريطانيا. فقد كان ينتمي إلى قبيلة قريش التي ينحدر منها الرسول (ص)، وبصفته حاكماً على مكة كان بوسعه الإبقاء على طريق الحج مفتوحاً للمسلمين القادمين من دول الحلفاء، كما أن اندلاع ثورة في الحجاز سيؤدي إلى إشغال القوات العثمانية وجعل شن العثمانيين هجوماً جديداً على مصر أمراً أكثر صعوبة. فضلاً عن أن الحسين كان ساخطاً على محاولات العثمانيين للحد من قوته، وجس ابنه عبد الله نبض البريطانيين في مصر في شباط ونيسان ١٩١٤ حول إمكانية دعم بريطانيا لمطالب الحسين. لذلك عندما لاحت بوادر دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب إلى جانب قوى المحور تلقت السلطات البريطانية في مصر تعليمات تقضي بفتح قنوات اتصال مع الشريف وتقديم ضمان منه بعدم التدخل في الجزيرة العربية بعد اندلاع الحرب، والوعد بالمساعدة ضد أي عدوان خارجي إذا ما ساعدت «الأمة العربية» بريطانيا. كما ألمح للحسين بأن بريطانيا سترحب بخلع لقب خليفة على الشريف. وبدأت الاتصالات على هذا الأساس.

طرأ تغيير جذري على سير المحادثات البريطانية الحجازية في صيف ١٩١٥، وذلك بعد أن أرسل عبد الله رسالة مؤرخة في ١٤ تموز يطالب فيها موافقة بريطانية على إقامة خلافة عربية واعتراف بريطانيا باستقلال البلدان العربية في المنطقة الممتدة من كيليكيا في الشمال وحتى المحيط الهندي في الجنوب، ومن البحر الأبيض المتوسط وحتى الحدود

الإيرانية. وكان يشوب هذا الطلب الغموض. ويزعم أن مطالب عبد الله كانت تستند إلى اتصالات سابقة بين الوطنيين السوريين وأبناء الحسين.

أما رد بريطانيا على هذه المطالب فكان مرناً: إذ قبلت بمطلب الخلافة، إلا أنها كانت تظن أنه من السابق لأوانه التحدث عن الحدود بالنسبة لدولة عربية مستقلة. وكان يعتقد أن مطالب عبد الله بهذه المناطق كان مجرد مساومة. وسرعان ما خاب أمل بريطانيا. وفي الرسالة التالية التي تدعى بمراسلات حسين ـ مكماهون، كتب الحسين رسالة بنفسه يقول فيها إن المطالب المتعلقة بحدود الأراضي تشكل جوهر مطالبه، وإن هذا المطلب ليس مطلبه هو بل مطلب الشعب العربي.

عندئذ غيّرت بريطانيا موقفها تماماً. ففي رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الأول أرسلها المفوض السامي البريطاني في مصر السير مكماهون أبدى فيها موافقته مع بعض التحفظات الهامة على «الاعتراف ودعم استقلال العرب في المنطقة الواردة ضمن الحدود التي اقترحها شريف مكة»[٣]. وقبل بحث هذه التحفظات يجدر أن نبحث في سبب تغيير بريطانيا رأيها. ونرى لذلك وجود ثلاثة عوامل: الأول قيام أحد الفارين من الجيش العثماني وهو الملازم محمد شريف الفاروقي بنقل خبر إلى القاهرة عن وجود جمعية سرية كبيرة ٩٠ بالمائة من أعضائها من الضباط العرب في الجيش العثماني، وتسعى إلى إقامة خلافة عربية في الجزيرة العربية وسورية والعراق. وفي حال دعم بريطانيا لها فإن الوطنيين العرب سيضعون كل قوتهم إلى جانبها. وإذا لم تدعمهم فسوف يقفون إلى جانب ألمانيا والعثمانيين. ورغم وجود بعض إشارات الاستفهام حول رواية الفاروقي ومزاعمه بكونه الناطق الرسمي باسمهم، فقد أحدث انطباعاً في السلطات البريطانية في القاهرة بأن روايته بدت وكأنها تؤكد مطالب الشريف حسين في نقاط عديدة. والثاني هو أن الوضع في الدردنيل كان قد وصل إلى حالة التأزم. فقد بدا من المستحيل تحقيق النجاح دون تكاليف باهظة، وساد الاعتقاد بأن إخلاء المنطقة يمكن أن يؤدي إلى منع إراقة الدماء (إذ كان يُتوقع خسارة ٣٥٪ من القوات) وهي خسارة لايمكن احتمالها بسبب هيبة الحلفاء في الشرق، وتوجيه القوات العثمانية لتهديد الحلفاء في مصر والعراق وما وراء القفقاس. وأن أي نقمة أو تمرد أو انتفاضة عربية ستؤدي إلى إضعاف فعالية الجيش العثماني في الدردنيل، فضلاً عن ذلك، فإنه في حال اتخاذ قرار يقضي بإنزال قوات تابعة للحلفاء على الساحل السوري في الإسكندرونة، فإن قيام انتفاضة عربية سيساعد مثل هذه العملية إلى حد كبير. وحتى لو كان هناك شيء من الصحة في رواية الفاروقي، فإنه يمكن إنقاذ آلاف من حياة الحلفاء. أما العامل الثالث فيتمثل في الرأي الشائع بين البريطانيين في مصر بأن بريطانيا

ستفيد كثيراً في المستقبل إذا أصبحت راعية لدولة عربية مستقلة، ولاسيما فيما يتعلق بالمطالب الفرنسية في الشرق الأدنى.

لم تكن السياسة البريطانية في الشرق الأدنى تسير على نهج واحد. إذ كانت الحرب في أوروبا تشغل بال الوزراء، والمظهر السيء الذي بدا فيه البريطانيون في لوس (Loos) في حين كان الشرق الأدنى يمثل لهم مشهداً ثانوياً، ولم تكن المسألة العربية سوى مجرد مسألة جانبية في ذلك المشهد الثانوي. وكان الوزراء يعتمدون كثيراً على النصيحة والمشورة التي يتلقونها من رجال يعملون في المنطقة. أما بالنسبة للحكومة الهندية والمرتبطين بها، فكان الشرق الأدنى يعني شيئاً آخر. فقد كانت للهند مصالح هامة في الشرق الأدنى وفي عدن والخليج العربي منذ فترة طويلة، وبدأت تركز اهتمامها على العراق. ومن المحتمل أن تؤدي الخطط المتعلقة بإنشاء دولة أو دول عربية مستقلة إلى تعريض هذه المصالح للخطر. وقد عرض المسؤولون في الهند البريطانية مثل هذه المشروعات. إلا أن البريطانيين في مصر كانوا قد اعتادوا على التعامل مع حكومة مستقلة أسمياً وكانوا يتصورون كيف أن توسيع مثل هذا النظام إلى الجزيرة العربية وسورية يمكن أن يضمن نفوذاً بريطانياً في أنحاء المنطقة، ويستبعد النفوذ الفرنسي والروسي ناهيك عن النفوذ الألماني العثماني. ومنذ اندلاع الحرب كان التفكير يدور حول هذه الأمور في مصر. وبرزت مجموعة من المسؤولين البريطانيين من ذوي الإطلاع والمعرفة الذين اعتمدوا آراء الخبير رينالد وينغايت (١٨٦١ - ١٩٥٣) حاكم السودان العام الذي كان يرأسه الكابتن (ومن ثم الجنرال) غيبرت كلايتون (١٨٧٥ - ١٩٢٩). وقد انتظمت هذه المجموعة فيما بعد في المكتب العربي (شباط ١٩١٦) ولعبت دوراً رئيسياً في وضع السياسة البريطانية في الشرق الأدنى. فقد كان كلايتون هو الذي استجوب الفاروقي والذي أوصى بتقديم عرض ٢٤ تشرين الأول للحسين.

لم توافق بريطانيا على جميع مطالب الحسين بل وضعت تحفظات هامة. فقد استبعدت بعض المناطق من ساحة الاستقلال العربي بدعوى أنها لم تكن عربية خالصة. وكانت تلك المقاطعات الشمالية تمتد من مرسين والإسكندرونة «وأجزاء من سورية تقع غربي ولايات دمشق وحماة وحمص وحلب». أما في ولاية بغداد والبصرة فقد ذكر أن المصالح البريطانية تتطلب وجود «إجراءات خاصة للتحكم بالإدارة». كما فهم أن الدولة أو الدول العربية المستقلة ستخضع لتقديم المشورة والمساعدة من بريطانيا. وأخيراً كان هناك تحفظ بشأن المعاهدات المبرمة بين بريطانيا والزعماء العرب الآخرين، وذكر أن الوعد البريطاني يتعلق فقط بتلك الأجزاء من المناطق التي يمكن فيها لبريطانيا العظمى أن تتصرف بحرية دون الإضرار بحليفتها فرنسا».

إن الوعود التي تضمنتها رسالة مكماهون في ٢٤ تشرين الأول ١٩١٥ كانت موضع جدل كبير. فقد ظهر تذمر عربي منها، لأنها لم تكن تتماشى مع الاتفاقية التي تم التفاوض عليها مع فرنسا بعد ذلك بفترة وجيزة، ولأن بريطانيا فشلت في تحقيق تعهداتها بعد الحرب. وهذه التذمرات تستحق التوقف والدراسة.

مقارنة بين اتفاقي سايكس ـ بيكو ومراسلات حسين مكماهون:

رغم الاختلاف التام بين مراسلات حسين مكماهون واتفاقية سايكس ـ بيكو من حيث الشكل، إلا أنهما تتشابهان كثيراً كما كان الهدف منهما. إذ يقترح كلاهما إقامة دولة أو دول عربية مستقلة. وينصان على وجوب استبعاد الساحل السوري ولبنان من المنطقة العربية المستقلة. وثمة أربع نقاط خلاف واضحة بين الوثيقتين تتعلق بالعراق ودرجة الاستقلال التي يجب أن تحظى بها المنطقة العربية المستقلة ووضع حيفا وحالة فلسطين.

ورغم أن الوثيقتين تشترطان منح بريطانيا وضعاً خاصاً في العراق، فإن اتفاقية سايكس بيكو تستبعد العراق من منطقة الاستقلال العربي في حين تتركها رسالة مكماهون. ورغم أن هذا الاختلاف كان قد ساهم في حدوث نزاعات في ذلك الوقت، فإن القرار الذي اتخذ بعد الحرب بإنشاء دولة عربية في العراق كان عديم الجدوى.

نص اتفاق سايكس بيكو على وجوب تقسيم المنطقة العربية المستقلة إلى مناطق نفوذ تحظى فيها فرنسا بالأولوية الاقتصادية، وتقدم المساعدة الإدارية في المنطقة الشمالية، في حين تحظى بريطانيا بمزايا مشابهة في المنطقة الجنوبية. ولم ترد هذه النقاط في رسالة مكماهون. رغم أنه ورد فيها أن بريطانيا ستقدم المشورة والمساعدة الإدارية. وينبغي عدم التعويل كثيراً على هذه الاختلافات، إذ لم يكن بإمكان أي إنسان سواء كان عربياً أو بريطانياً أو فرنسياً أن يفترض أن أي دولة عربية كانت ستكون قادرة على الوقوف بمفردها دون مساعدة، وكان من المنطقي أن تقوم بريطانيا وفرنسا وهما الدولتان الكبريان الوحيدتان اللتان يحتمل أن تكونا في وضع يمكنهما من تقديم مثل هذه المساعدة بالاتفاق بينهما عمن يجب أن يقدم المساعدة، وذلك بهدف تجنب حدوث خلافات مستقبلية. ورغم أن هذه الترتيبات لم تعد تعتبر مقبولة في العلاقات الدولية إلا أنها كانت شائعة آنئذ، وكانت تعتبر وسائل جيدة لتفادي الصراعات. وفي ١٩٢٠ برزت مشكلة أخرى تتعلق بحق الدولة العربية الوليدة في رفض أو قبول المشورة والمساعدة.

كانت حيفا وعكا بموجب اتفاق سايكس ـ بيكو من نصيب بريطانيا، إلا أنه لم يرد ذكرهما في رسالة مكماهون. ولم يكن من الممكن حل الخلاف غير أن ذلك يجب ألا

يعوقنا لأنه كان يشكل من الناحية الجوهرية جزءاً من الخلاف الأكبر بكثير حول فلسطين.

إذ كان ينبغي بموجب اتفاق سايكس بيكو وضع فلسطين تحت إدارة دولية، إلا أن هذه المنطقة لم يرد ذكرها في رسالة مكماهون لذلك مالم تكن قد استبعدت بموجب فقرة أخرى، كان يجب أن تكون جزءاً من المنطقة العربية المستقلة الموعودة. والسؤال الذي يطرح غالباً هو: هل كانت مستبعدة تماماً؟

عندما طُرح السؤال بعد عدة سنوات، كان رد بريطانيا يتمثل في أنها كانت مستبعدة بموجب الفقرة التي تقول «الأجزاء السورية الواقعة غربي ولاية دمشق وحماة وحمص وحلب». وقد قيل إن ولاية دمشق في ١٩١٥ كانت تشمل المنطقة التي أصبحت تعرف بشرقي الأردن والتي يقع في غربها سنجق القدس الذي كان في واقع الأمر فلسطين. تكمن الصعوبة في هذه الحجة البارعة في كلمة «ولاية» التي يفهم بأنها تشير إلى التقسيم الإداري العثماني الذي يترجم عادة بـ «مقاطعة» وتصبح الفقرة عديمة المعنى لأن حمص وحماة لم تكونا مقاطعتين، وكان البحر يوجد غربي ولاية حلب. وتصبح مفهومة إذا ما افترضنا أن كلمة «ولاية» لاتشير إلى مقاطعة عثمانية، بل تستخدم بالمعنى المعروف عن منطقة غير محددة المعالم جيداً تماماً كما يمكن لشخص بريطاني أن يقول «هدرسفيلد ونواحيها» أي مدينة هدرسفيلد والمنطقة المحيطة بها مباشرة والتابعة لها من حيث الخدمات. فإذا ما استخدمت الجملة بهذه الطريقة، فإنه يصبح لها معنى واضح وذلك لأن المدن الأربع المذكورة تمتد على خط مستقيم تقريباً وتم ربطها بخط حديدي ويقع إلى الغرب منها الساحل السوري ولبنان، وهي المناطق الممنوحة لفرنسا بموجب اتفاق سايكس بيكو. إلا أن فلسطين لاتقع غربي هذا الخط بل تقع جنوبي المنطقة بأكملها. لذلك إذا فسر المرء العبارة بأنها تقصد الإشارة إلى منطقة غربي خط غامض (وليس هذا التفسير غير مشكوك فيه) يجب الاستنتاج بأن الحجة البريطانية باطلة، وأن فلسطين لايمكن استبعادها عن الدولة العربية المستقلة بموجب هذا التحفظ لأنه من الصعب تماماً التصديق أن أحداً كان يمكن أن يفكر بإمكانية استبعادها في ١٩١٥.

وقد ذكر أن فلسطين كانت قد استثنيت بموجب فقرة أخرى وهي تلك التي نصت على أن الوعد البريطاني لاينطبق إلا على المناطق التي كان لبريطانيا فيها حرية التصرف دون المساس بمصالح فرنسا. فقد أثير جدل بأن فرنسا طالبت بفلسطين في تشرين الأول ١٩١٥ نظراً لكونها جزءاً من سورية، ولذلك لم تكن بريطانيا في وضع يسمح لها بتقديم أية وعود تتعلق بفلسطين. وظهرت معارضة لهذه المطالب. وينبغي ألا يعوقنا

الاعتراض الأول. فقد زعم أنه أسيئت ترجمة التحفظ الفرنسي إلى العربية بحيث نقلت معنى مناقضاً للمعنى الإنكليزي، وبذلك ضلل الحسين بصورة كبيرة. وفي واقع الحال تبدو الترجمة العربية صحيحة وهي تنقل المعنى الوارد في النص الإنكليزي بدقة. أما الاعتراض الثاني، فيتعلق بعدم وضوح معنى تحديد استبعاد الساحل السوري ولبنان بدعوى أن هاتين المنطقتين ليستا عربيتين خالصتين، ومن ثم إدخال تحفظ واسع باستبعادها بأي شكل من الأشكال، لأنه إذا كان هناك أي شك بالنسبة لمكماهون فيما إذا كانت فلسطين جزءاً من المنطقة التي تقع ضمن اهتمامات فرنسا، فإنه مما لاشك فيه أن فرنسا كانت مهتمة بسورية الساحلية الشمالية ولبنان، لذا كان سيتلقى تعليمات محددة من لندن بعدم تقديم وعود بشمال غربي سورية للعرب. وفي الواقع فإنه يبدو أنه كان في نية مكماهون، بغية الحفاظ على المصالح الفرنسية، الإبقاء على باب مطالبة فرنسا بحلب وحمص وحماة ودمشق مفتوحاً ولم يكن في تصوره مناطق معينة. وهذا هو الشيء الذي يبدو أنه يفسر هذه الصيغة الخاصة من تحفظاته لأنه في ضوء مافهمه فإن الأمنيات العربية كانت تتمثل في أن تشكل المدن الأربعة جزءاً من دولة عربية مستقلة. ولكن بتحديد منطقة مستبعدة فإنه لم يغلق باب الامتناع عن إعطاء بعض المناطق التي لم تستثن بالتحديد. إن مساوئ هذا الأسلوب تكمن في أنه في تحديد المدن الأربعة اقترح حدوداً محددة ودقيقة، لم يخفف من حدتها جزئياً إلا إيراد كلمة «الولايات» على نحو غامض. أما الاعتراض الثالث للنظرية فيتمثل في أنه لو كان يقصد استثناء فلسطين بموجب التحفظ الفرنسي، فمن الغرابة بمكان أن لايتذكر أي من المشاركين فيما بعد ومن بينهم مكماهون أن النية كانت كذلك، وأنها تركت لأحد موظفي المكاتب أن يكتشف بعد خمسة عشر عاماً أن فلسطين كانت مستثناة ومستبعدة. ورغم أن أياً من هذه الاعتراضات لايمكن أن تعد دحضاً نهائياً لنظرية التحفظ الفرنسي فإنها تشكك في مصداقيتها على نحو خطير.

ثمة اعتراض رابع يثير تساؤلاً هاماً. فالاعتراض بأن الاتفاقية التي تنطوي على تحفظ واسع لايعلم أحد من الأطراف مداه، وأنه ينبغي على الطرف الآخر تحديده بشكل يلائم مصالحه، فإنها لاتعتبر اتفاقية على الإطلاق. وبطبيعة الحال فإن رسالة مكماهون المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول ١٩١٥ لم تكن تهدف لأن تكون اتفاقاً بل مجرد إعلان نيه تتوقف على عدة عوامل غير ثابتة، وقد تمت في مرحلة معينة في مراسلات طويلة. إذ لم تكن لندن تفضل صدور بيان عن حدود الدولة العربية المستقلة المقترحة: فقد شعر مكماهون أنه من الضروري إصدار بيان ما، غير أنه فكر أنه بإمكانه إصداره على نحو غامض بشكل يكفي لأن يترك لبريطانيا وفرنسا يداً حرة تماماً في التصرف. ومن الواضح

أنه فشل في تحقيق ذلك، لكنه لم يكن بوسعه أن يتوقع: أولاً إنها ستعتبر اتفاقية ملزمة، ثانياً أنها لن تفسر في سياق المطالب الفرنسية التي كانت تهدف إليها بل في سياق المطلب العربي الذي أثارته المعارضة لحصول الصهيونية على فلسطين. بيد أنه لم يكن ثمة اتفاقية في ذلك الوقت، لأن المراسلات بين حسين ومكماهون تواصلت بعد رسالة ٢٤ تشرين الأول في محاولة من الحسين أن تحسّن بريطانيا من عرضها حتى تم إهمال الموضوع دون التوصل إلى اتفاق. إلا أنه يجدر الملاحظة أن حسين والعديد من البريطانيين كانوا قد تصرفوا فيما بعد على أساس الافتراض بوجود اتفاق ورد في المراسلات، رغم أنهم لم يتمكنوا من معرفة الاتفاق حول ماذا.

هل كان البريطانيون يهدفون إلى استثناء فلسطين؟ إذا كانوا قد فكروا بالأمر فإن جواب معظم الوزراء والمسؤولين في لندن كانت ستكون بالإيجاب. إلى أن المسؤولين البريطانيين في القاهرة كان لهم رأي آخر. إذ إن ضم فلسطين كان سيتماشى مع فكرتهم وذلك لأن إقامة فيدرالية عربية مهلهلة تحت السيطرة البريطانية ستكون أفضل وسيلة لضمان المصالح البريطانية في الشرق الأدنى. وضمن هذا السيناريو فإن الاستثناء يجب أن يبقى في حده الأدنى. وكان لزاماً تقديم تنازل ما للمطالب الفرنسية في سورية ولبنان ولوجهات النظر الهندية بشأن العراق، لكن التنازل يجب أن يكون ضئيلاً وأن تترك أوسع منطقة للعرب تحت السيطرة البريطانية.

تنطوي الشكوى الثانية على أن بريطانيا لم تنفذ تعهدها بعد الحرب. وكما أُقترح فلم يكن ثمة اتفاق حول ماهية هذه التعهدات. إلا أنه من الواضح كذلك أن بريطانيا أياً كان عرضها، فإنها كانت تتوقع شيئاً ما مقابل ذلك. فماذا كانت تتوقع وماذا حصلت لقاء ذلك.

يوجد ثمة شك حول ماذا كانت بريطانيا تتوقع في خريف ١٩١٥ المتمثل في قيام انتفاضة في سورية وتمرد الضباط العرب في الجيش العثماني. وهذا هو الشيء الذي أوحى به الفاروقي، ويبدو أن ذلك ما كان يتوقعه الحسين. إلا أن الانتفاضة والعصيان لم يحدثا. وبعد ذلك أنحى العرب باللائمة على القمع العثماني، وعلى فشل بريطانيا في عملية الإنزال في الاسكندرونة (رغم أن ذلك لم يقدم كشرط) لعدم قيام الانتفاضة، غير أن الإحتمال الأكبر هو أن المكتب العربي لم يكن قوياً بشكل جدي في سورية كما قال الفاروقي لمستجوبيه. وبدلاً من الانتفاضة السورية، وجدت بريطانيا نفسها أمام الثورة العربية التي انطلقت في الحجاز في ٥ حزيران ١٩١٦، غير أن بريطانيا لم تحدد أن الإسهام العربي كان يجب أن يشمل الثورة السورية. وعبّر المكتب العربي عن سعادته

لاندلاع الثورة العربية. ولعل الثورة العربية كانت أكثر مما كان يؤمل ولكن يبدو أنه تم قبولها كبديل معقول.

يقدم إعلان الثورة العربية تناقضاً مثيراً للإهتمام مع مراسلات مكماهون ويوضح موقف الحسين. ففي حين كان الحسين يستخدم بشكل متكرر لغة القومية العربية في مراسلاته مع مكماهون مقدماً الشعب العربي على أنه مجموعة محددة واسعة جداً تشمل المسيحيين والمسلمين، فإن تصريحاته التي أطلقها في حزيران ١٩١٦ كانت قد عرضت بطريقة أكثر تقليدية. إذ لم تستند على الطموحات الوطنية العلمانية بل على أساس خروج الإتحاديين عن الدين والولاءات القبلية لشعب الحجاز. فقد قال إن الثورة كانت ضد «اللامبالين... الذين اعتبروا دين الله تسلية ولهواً»[٤]. ومن الخطأ اعتبار الحسين زعيماً عربياً من طراز جديد، فقد كان على شاكلة الأعيان العثمانيين الذين يسعون للحفاظ على حالة من الاستقلال الذاتي المحلي وبسط النفوذ، ولهذا الغرض تفاوض مع العثمانيين والبريطانيين. ومن الجدير بالانتباه أنه حصر خلافه مع جمعية الإتحاد والترقي، إذ استمر ذكر اسم السلطان في صلاة الجمعة في الحجاز خلال ١٩١٧، وظل حسين يبحث عن وسيلة يقيم بموجبها الحكم الذاتي العربي تحت السيادة العثمانية. إن تبني الحسين لنموذج الوطنية الحديثة في مراسلاته كان يعزى جزئياً إلى أنه كان يخاطب البريطانيين الذين يفهمون هذا النوع من الخطاب أكثر من الأساليب التقليدية، وجزئياً بسبب نفوذ أبنائه الذين تشربوا الأفكار المعاصرة للسياسة والذين كانت لهم طموحات أوسع. لقد أساء البريطانيون في مصر فهم الحسين. فقد اعتقدوا أنه يتمتع بتأثير واسع على المسلمين والعرب، في حين لم يكن يتمتع بأي منهما، فقد كان في الأصل أحد أعيان الجزيرة العربية ذوي النفوذ، وكانت طموحاته تتركز أساساً في الحجاز رغم أنه رأى كيف يمكنه أن يصبح شخصية بارزة أكثر بدعم بريطانيا. غير أن لوحة الفكرة العربية كان يتعين رسمها. لقد بقيت الثورة العربية مسألة ذات أهمية ضئيلة لبعض الوقت، وتمكن العرب من الاستيلاء على جدة (١٦ حزيران ١٩١٦) ومكة (٤ تموز ١٩١٦) لكنهم لم يتمكنوا من الاستيلاء على المدينة ورفضت بريطانيا إرسال قوات بريطانية لمساعدتهم.

عام ١٩١٧:

بدأت الحرب في الشرق الأدنى تأخذ شكلاً مختلفاً في عام ١٩١٧. وثمة أربعة أسباب لهذا التغير: الأول أنه بعد أن حققت الجيوش العثمانية نجاحاً عظيماً على مدى سنتين بدأت قوتها تضعف. فقد كانت الخسائر في غاليبولي وماوراء القفقاس كبيرة

جداً، وازدادت نسبة الفرار من الجيش وبدأ معين القوة العاملة ينضب، وأخذ الضغط على الموارد العثمانية يزداد. والثاني أن حكومة لويد جورج في بريطانيا بدأت تبدي اهتماماً كبيراً بالشرق الأدنى، ويعود ذلك جزئياً إلى عدم تحقيق أية مكاسب في سوم خلال صيف وخريف ١٩١٦، فقد كان من المحتمل أن يوفر الهدف العثماني الأكثر سهولة انتصارات غير مكلفة وبراقة تؤدي إلى إحياء آمال الشعب البريطاني الذي أنهكته الحرب وانتابته مشاعر اليأس. ويتمثل السبب الثالث في أنه كان يتوجب على بريطانيا ملء الفراغ الذي خلفته روسيا في الشرق الأدنى بعد الحرب. إذ كانت فرنسا مشغولة تماماً في الغرب وفي البلقان، رغم أن مخاوفها من المخططات البريطانية المتعلقة بسورية أقنعتها بإرسال قوات رمزية إلى الحجاز ومع اللنبي إلى فلسطين. ولم يعد لدى إيطاليا موارد أخرى. وفي جميع الأحوال كانت بريطانيا حريصة على أن لاتمنحها أي دور في البحر الأحمر. لذلك أسفر انسحاب روسيا عن جعل بريطانيا الدولة المهيمنة في الشرق الأدنى من بين دول الحلفاء. كما فتح الانسحاب الروسي احتمالاً آخر وهو التفاوض على السلام مع الدولة العثمانية، وظهر بعض الإهتمام في هذه الاحتمالية في صيف ١٩١٧، إلا أنه طالما كان هناك أمل بإمكانية استمرار روسيا في الحرب، فإن هذه الفرصة لم تؤخذ بمأخذ الجد، وأن توقع انسحاب روسيا من الحرب جعل العثمانيين أقل ميلاً نحو الاستجابة لاقتراحات السلام، وذلك لأنه بدا أن قوى المحور كانت تحرز انتصارات، وأنه من الأفضل للعثمانيين التريث. بالإضافة إلى ذلك، فإن مصالح عديدة رسخت هزيمة العثمانيين بحيث أصبح من الصعب مواءمتها في اقتراحات سلام مقبولة. كما انتاب العديد من أعضاء الحكومة البريطانية شعور بالنفور من العثمانيين والرغبة في القضاء على إمبراطوريتهم. وبدءاً من أيلول ١٩١٧، برز ميل قوي في بريطانيا نحو تحقيق سلام منفصل مع العثمانيين على أساس منح المناطق غير التركية استقلالها الذاتي. وأخيراً فإن انهيار روسيا فتح باب الإمكانية التي ظلت تسيطر على تفكير بريطانيا حتى تشرين الأول ١٩١٧ باستخدام قوى المحور للدعاية الإسلامية والطورانية ضد الهند. ورابعاً فإن دخول الولايات المتحدة الحرب (رغم أنها بقيت في حالة سلم مع العثمانيين) أعطى بعداً مختلفاً لمفهوم أهداف الحرب عن طريق التأكيد على فكرة تقرير المصير. إن الفكرة التي انطوت عليها اتفاقية القسطنطينية وسايكس بيكو بأن تقوم القوى الكبرى بترتيب المناطق وتقسيمها دون إيلاء اهتمام كبير لرغبات سكانها بدت غير محبذة: وتم الإتفاق على أنه يجب أن تستند أي تسوية سلمية على رغبات الشعب المعني، وقد وردت هذه الفكرة في التصريحات الصادرة في ١٩١٧ و١٩١٨.

إيران:

كان لانسحاب روسيا تأثير رئيسي على الجزء الشرقي من المنطقة. فعلى الرغم من إعلان إيران وقوفها على الحياد عندما دخل العثمانيون الحرب، فإن ذلك لم يجدها نفعاً لأن العثمانيين رفضوا الاعتراف بحيادها وذلك لأن القوات البريطانية والروسية كانت تتمركز في إيران، لذلك زحفت القوات العثمانية إلى أذربيجان. وفي داخل إيران تنامت حركة قوية بزعامة الحزب الديمقراطي لمواجهة الضغط البريطاني ـ الروسي. وبدأ هذا الحزب يتطلع إلى إمكانية تحالف مع قوى المحور. وفي خريف ١٩١٥ وصلت المحادثات الألمانية ـ الإيرانية مرحلة متقدمة. وللحفاظ على نفوذ الحلفاء تقدمت القوات الروسية باتجاه طهران. وكنتيجة لهذا التصرف تم تثبيت هيمنة الحلفاء على الحكومة الإيرانية، إلا أنه برزت مقاومة مسلحة في أنحاء إيران يدعمها العملاء السريون الألمان أمثال فاسموس في الجنوب. وفي الغرب أقام الديمقراطيون حكومة منافسة برعاية عثمانية. وفي صيف ١٩١٦ شن العثمانيون هجوماً جديداً على إيران بعد أن خرجت القوات العثمانية نتيجة الحصار البريطاني في الكوت.

سعت دول الحلفاء إلى الإبقاء على نفوذها خلال هذه السنوات عن طريق تقديم المعونات، وباستخدام القوة المباشرة (وخاصة بواسطة القوات الروسية) لسحق الثوار، وبعقد اتفاق مع الحكومة الإيرانية تمنح بموجبها الحلفاء سيطرة فعالة على القوات المسلحة الإيرانية أو بدقة أكبر مكّنت فيها قوى الحلفاء من إنشاء قوات في إيران، واستخدامها تحت سيطرة الحلفاء لأن القوات الإيرانية القليلة كانت قد تلاشت وتفككت خلال الحرب. وتم التوصل إلى مثل هذه الإتفاقية في آب ١٩١٦، إلا أن دول الحلفاء وجدت من المستحيل التصديق عليها. وفي غضون ذلك، واصلت روسيا سيطرتها على لواء القوزاق الفارسي وشكلت بريطانية «الفرقة الفارسية الجنوبية».

أمتد تأثير الحرب على إيران من قلب البلاد إلى عدد من ساحات القتال غير الرسمية. فقد تلاشت سلطة الحكومة المركزية تماماً في معظم أنحاء البلاد، وانتشرت الغارات القبلية على نطاق واسع، وأقيمت أنظمة مستقلة ذاتياً في مناطق مثل أذربيجان وجيلان، وحدثت مجاعات وخاصة في شمال غربي البلاد التي شهدت أكبر جزء من القتال. وفي الوقت نفسه كانت هناك بعض المناطق التي ظلت تنعم بالأمن والإزدهار.

بما أن العبء الرئيسي للعمليات العسكرية كان يقع على عاتق روسيا، لم يكن بوسع بريطانيا إلا أن تحذو حذو روسيا في تعاملها مع طهران. فقد أدى انهيار روسيا في ١٩١٧ إلى فرض أعباء جديدة على بريطانيا، في حين أتاحت كذلك فرصاً جديدة

لمواصلة سياستها. فقد تلاشى التهديد القادم من جانب العراق باستيلاء بريطانيا على بغداد في آذار ١٩١٧، إلا أن خطراً جديداً برز مع تحرك قوات وعملاء قوى المحور عبر ماوراء القفقاس وإيران إلى تركستان الروسية وافغانستان حيث أمكنهم الانضمام إلى أسرى الحرب الذين أطلق سراحهم وتحريض الأفغانيين على تهديد الحدود الهندية. ولمنع هذه الاحتمالية وسعت بريطانيا رقعة احتلالها إلى جنوب شرقي إيران باتجاه الشمال لإقامة حزام، واتخذت موقعاً على بحر قزوين ودفعت قوة صغيرة من العراق عبر شمال غربي إيران إلى ماوراء القفقاس. وتابعت جهودها للتقليل من معارضتها القبلية في جنوبي إيران بمساعدة الفرقة الفارسية الجنوبية. وقد استاءت الحكومة الإيرانية من التصرفات البريطانية فوق أراضيها، إلا أن بريطانيا لم تغير من سياستها لبذل محاولة للتوصل إلى تفاهم مع إيران، بل حداها الأمل في قيام حكومة موالية لها في طهران. إلا أن ذلك لم يحدث إلا في خريف ١٩١٨ عندما أدى انهيار قوى المحور إلى وضع حد للآمال الإيرانية بأن النجدة قد تأتي من ذلك المصدر. ومع نهاية الحرب كانت بريطانية تهيمن على إيران دون منافس.

فلسطين:

كانت فلسطين وسورية المسرح الرئيسي للعمليات البريطانية في الشرق الأدنى خلال الشطر الأخير من ١٩١٧ وبداية ١٩١٨. فقد كان لويد جورج قد حث على شن هجوم في تلك المنطقة منذ كانون الأول ١٩١٦، إلا أن اللنبي لم يخرق الدفاعات العثمانية ويحتل جنوبي فلسطين بما فيها القدس إلا في خريف ١٩١٧. وكانت قد حدثت قبل ذلك تطورات هامة في السياسية البريطانية بشأن فلسطين. ففي مفاوضات سايكس بيكو كانت بريطانيا معنية بصورة رئيسية بعدم الاعتراف بحق فرنسا في فلسطين، وفي نيسان ١٩١٧ خلصت اللجنة التي شكلت لدراسة المناطق التي ترغب فيها بريطانيا إلى أن فلسطين تتمتع بقيمة استراتيجية كبيرة كمنطقة عازلة مع مصر، وصلة وصل بين موقع بريطانيا في مصر، والموقع الذي ألمح إليه في العراق، وأنه يجب على بريطانيا أن تحصل عليه إذا كان ذلك ممكناً. وقد أخذت آراء اللجنة (التي بدا أنها كانت تعبر بصورة كبيرة عن آراء سكرتيرها ليو أمري) كمؤشر على الأهداف ولم تصبح جزءاً من السياسة البريطانية. غير أن بريطانيا كانت تخشى أن تنتهي الحرب ولاتزال الإمبراطورية العثمانية التي تهيمن عليها ألمانيا تسيطر على المنطقة المحاذية لفلسطين على الحدود المصرية.

كانت المصالح البريطانية في فلسطين تسير جنباً إلى جنب مع الأهداف الصهيونية

للحصول على ترتيبات مستقبلية لفلسطين للسماح بالهجرة اليهودية غير المحدودة.

كان للأفكار التنويرية وضغط التحديث والتمييز، وفي بعض الأحيان الاضطهاد تأثير على اليهود في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، إذ حدثت هجرة واسعة النطاق خلال الشطر الأخير من القرن التاسع عشر. وكان العالم الجديد المكان المفضل بالنسبة لهم واتجه الكثيرون إلى أوروبا الغربية ولم يتجه إلى فلسطين سوى أعداد قليلة. وتنامى الشعور لدى اليهود الذين توجهوا إلى أوروبا الوسطى وأوروبا الغربية، بأنه لن يتم قبول اليهود كمواطنين متساوين في البلاد التي هاجروا إليها، وأنه ينبغي عليهم الإقامة في دولة خاصة بهم. كانت تلك هي الحجة التي نادى بها ثيودور هرتزل مؤسس الصهيونية السياسية الحديثة. واختار حزب المؤتمر الصهيوني الذي أسس في بازل عام ١٨٩٧ فلسطين كمكان لهذه الدولة، وسعى للحصول على دعم الدول الكبرى لهذا الغرض. وحصل الحزب على شيء من التعاطف وقليل من الدعم، وذلك لأن العثمانيين لم يقبلوا بوجود دولة أخرى تُزرع في أراضيهم. ولم يغير تبديل الصهاينة من كلمة «وطن» إلى «دولة» من هدفهم النهائي. كما لم يحصل الصهاينة على دعم واسع من الجاليات اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية. وفي ١٩١٤ أحرزوا تقدماً ضئيلاً سواء في الحصول على دعم دبلوماسي أو في توطين مهاجرين في فلسطين. ولم يكن عدد اليهود في فلسطين يتجاوز ١٠٠٠٠٠ نسمة يشكلون أكثر قليلاً من ١٠ بالمائة من مجمل عدد السكان. وكان أقل من هذه النسبة يعتنقون الصهيونية. وقد أضاف اندلاع الحرب العالمية الأولى مشكلة جديدة إلى مشكلات الصهاينة وذلك لأنهم أصبحوا منقسمين بين قوى المحور والحلفاء.

ضمن هذه الظروف ظهر زعيم سياسي كبير في بريطانيا هو الدكتور حاييم وايزمان (١٨٧٤ - ١٩٥٢) واصبح القوة المهيمنة على الحركة الصهيونية في بريطانيا (فقد انتخب رئيساً للفيدرالية الصهيونية الإنكليزية في ١١ شباط ١٩١٧). واحبط جهود اليهود المعارضين للصهيونية، وأقام اتصالات مع مسؤولين بريطانيين من ذوي النفوذ في الحياة العامة، وأقنع الكثيرين بدعم أهدافه. وفي ١٩١٧ وجد نفسه يفاوض الحكومة البريطانية من أجل الحصول على تأييد رسمي لتحقيق آمال الصهيونية. وقد أسفرت مفاوضاته عن صدور وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧.

وعد بلفور:

ورد وعد بلفور في رسالة وجهها وزير الخارجية اللورد بلفور إلى اللورد روتشيلد أحد الصهاينة البارزين، ووعدت بريطانيا بموجبها بأنها ستبذل كل ما بوسعها لإقامة وطن

قومي لليهود في فلسطين. وقد ورد شرطان في الرسالة هما: أن لايؤتى بعمل من شأنه أن يخل بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية في فلسطين أو يخل بالحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى.

كان وعد بلفور يكاد يكون خالياً من المعنى ولم يلزم بريطانيا بأي شيء. إذ قُصد من عبارة «وطن قومي لليهود» الغموض ويمكن أن لاتعني أكثر من مجرد تجمع ثقافي. ولو كانت الشروط قد أخذت بجدية لأمكن عمل الشيء القليل دون التأثير على حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين أو اليهود في خارج فلسطين. وقد وضع الشرط الأول لمواجهة الذين عارضوا وعد بلفور على أساس أنه يمكن أن يثير الرأي العام الإسلامي ضد بريطانيا، ووضع الثاني لاسترضاء اليهود الذين كانوا يخشون أن تهدم الصهيونية وضعهم كمواطنين في بلدان أخرى باعتبار فلسطين وطنهم الحقيقي. وفي الواقع لم يرض هذان الشرطان أياً من الطرفين.

لماذا أصدرت بريطانيا وعد بلفور؟ لايوجد جواب بسيط عن هذا السؤال. إذ أن المصلحة الاستراتيجية البريطانية في فلسطين كانت واضحة، إلا أن الربط بين تلك المصلحة والصهيونية كانت أكثر غموضاً. فقد جادل البعض بأهمية وجود طائفة دينية موالية لبريطانيا داخل فلسطين، وبأن التزام بريطانيا بالحركة الصهيونية سيجذب دعم اليهود في أنحاء العالم للحكم البريطاني في فلسطين بعد الحرب. إلا أن التزام بريطانيا بالعرب كان من الممكن كذلك أن يوفر مجتمعاً موالياً، وفي تلك الحالة كان يمكن لبريطانيا أن تقيم زعمها على أساس تقرير المصير. فضلاً عن ذلك، فقد كانت بريطانيا قد حصلت على منطقة عازلة ملائمة لقناة السويس في سيناء. وواقعياً كان من الواضح أن أي وجود لبريطانيا في فلسطين يحتمل أن يعتمد بشكل رئيسي على الاحتلال العسكري وعلى مساومة فرنسا. وفي واقع الأمر فإنه رغم أن الحجة الإستراتيجية كانت بارزة في المراحل الأولى من المناقشات الطويلة التي سبقت موضوع وعد بلفور، فإنها أصبحت في الفترة الأخيرة أقل بروزاً في الجدالات السياسية.

كان الجدل السياسي يدور حول أوضاع اليهود في روسيا والولايات المتحدة الأميركية، والخشية من أن تسبق ألمانيا الحلفاء بإصدار إعلان مماثل. وقد دار جدل بأن الصهيونية هي أكثر الحركات قوة بين اليهود في هذه البلاد، وبأن تبني بريطانيا للصهيونية سيحث اليهود في روسيا على الضغط على روسيا لكي تبقى في الحرب، وعلى طلب يهود أمريكا من الحكومة الاميركية القيام بدور أكثر حيوية. وكان لهذا الجدل تأثير قوي على الحكومة، غير أن الأحداث التي تلت ذلك تلقي ظلالاً من الشك على صحتها

وذلك لأن روسيا خرجت من الحرب، ولم يطرأ أي تغيير ملحوظ على السياسة الأميركية. وفي الواقع فإنه يبدو أنه قد بولغ في قوة المشاعر الصهيونية في ذلك الوقت بين الجاليات اليهودية في كلا البلدين، كما حدث لحماس الرئيس ويلسون إزاء الصهيونية. أما ألمانيا وبسبب تحالفها مع الدولة العثمانية فلم تكن في موقع يمكنها من إصدار إعلان موالٍ للصهيونية.

وأخيراً لايمكن للمرء أن يتجاهل الدوافع الشخصية. فعلى الرغم من معارضة بعض الوزراء للصهيونية بشدة، فإن وزراء آخرين ولاسيما لويد جورج وبلفور كانوا يبدون اهتماماً شخصياً في إنجاح ما كانوا يعتبرونه حركة تاريخية كبيرة. ويبدو أنه كانت توجد مشاعر مماثلة بين العديد من المسؤولين المعنيين بشكل وثيق في المفاوضات التي أدت إلى صدور وعد بلفور. وينبغي اعتبار هيمنة هذه المشاعر بين الأفراد انتصاراً لأنصار الصهيونية وخاصة لوايزمان.

لعل الجهد الكبير الذي بذل في تفسير أصول وعد بلفور لم يكن ضرورياً. فقد كشف الاعتقاد بأن الوعد كان حدثاً هاماً عن دوافع الضالعين فيه عند دراسته دراسة دقيقة. غير أن الوعد لم يكن هاماً بقدر تبني برنامج الصهيونية له، فلم يكن الوعد بالنسبة للذين أصدروه سوى مادة أخرى في قائمة طويلة من وثائق فترة الحرب، وبعد إعلانه بفترة وجيزة أصبح في طي النسيان من قبل الجميع باستثناء الصهاينة.

السياسة العربية:

لم يكن إدخال العنصر الصهيوني في السياسة البريطانية في الشرق الأدنى يعني التخلي عن العنصر العربي الذي دخل في سياستها عام ١٩١٥. فقد كانت الورقة العربية بمثابة إحباط، إذ لم تحدث ثورة في سورية أو العراق، في حين أحرزت الثورة في شبه الجزيرة العربية تقدماً ضئيلاً بعد نجاحها المبكر. إلا أن الاهتمام كان مايزال موجوداً وتجلى في صيف ١٩١٧ عندما قاد فيصل بن الحسين يرافقه توماس لورنس قوة عربية اتجهت شمالاً، واتصلت مع القبائل في شرقي الأردن واستولت على العقبة وأخذت تنهك خطوط الإمدادات العثمانية وخاصة بالإغارة على خط الحجاز الذي كان يربط دمشق بالحامية العثمانية في المدينة المنورة. لقد ساعدت هذه القوة العمليات التي كان يقودها اللنبي في فلسطين وسورية وشاركت القوات العربية في الحملة السورية في أيلول - تشرين الأول ١٩١٨ وفي الاستيلاء على دمشق في ١ تشرين الأول ١٩١٨. وبالإضافة إلى مراسلات حسين مكماهون والتصريحات التي أعقبت ذلك، وفرت القوة التي قادها فيصل أساس الترتيبات التي منحته إدارة سورية بشكل مؤقت. كما شكلت هذه

الترتيبات محاولة من قبل بعض البريطانيين حول اللنبي لاستغلال المطالب العربية في إبعاد فرنسا نهائياً عن المنطقة.

بقي أعضاء المكتب العربي متمسكين بصورة الشرق الأدنى العربي خلال فترة ما بعد الحرب، والذي يتألف من دول عربية أو مشيخات أو ولايات مختلفة ترتبط ببعضها بعضاً بقيادة الشريف الحسين، وتكون تحت السيطرة البريطانية التي تمارس بواسطة الحسين. وقد اعتبر هذا الترتيب أكثر الوسائل فعالية للتخلص من النفوذ العثماني والألماني عند انتهاء الحرب، وإجراء تسوية يتم التفاوض عليها فضلاً عن إبعاد فرنسا. ورغم أن هذا السيناريو لقي انتكاسة من خلال الأداء العربي المتواضع في ١٩١٦ جرى تعزيزه مرة أخرى بأربعة عوامل: السحر الذي أحدثته عمليات فيصل ولورنس، أفول الحكومة الهندية كعامل في صنع سياسة الشرق الأدنى بعد تكشف سوء إدارتها في حملة مابين الرافدين، وتزايد سخط البريطانيين على اتفاق سايكس بيكو وظهور مفهوم تقرير المصير(٥).

حقق أنصار السياسة العربية نجاحاً مبكراً بعد احتلال بغداد عندما اتُخِذَ القرار رغم معارضة آراء البريطانيين في العراق وآراء الحكومة الهندية بأن بغداد يجب أن تصبح دولة عربية تحت السيطرة البريطانية. إلا أن النجاح كان جزئياً لأن مارك سايكس المناصر الرئيسي للسياسة العربية في لندن كان يريد حكماً ذاتياً واسعاً للبصرة وبغداد، في حين قررت الحكومة أن تكون البصرة بريطانية وأن تكون السيطرة على بغداد محكمة حسب ماتمليه الضرورة، وإن لم يكن ثمة التزام بأن تكون بغداد جزءاً من دولة عربية واحدة.

كما أُبقيت السياسة العربية نشطة من خلال سلسلة من التأكيدات التي قدمت للحسين خلال ١٩١٧ - ١٩١٨ التي تتعلق باتفاق سايكس بيكو ووعد بلفور والاحتلال البريطاني لفلسطين وقضايا أخرى. ولم يُستبعد في أي من هذه التأكيدات احتمال إقامة دولة عربية موحدة تحت حكم الحسين على الرغم من عدم تقديم أي التزام له. وكانت بريطانيا لاتزال ترفض النزول عند رغبته بالاعتراف به كملك على العرب. ومن الواضح فإن الحسين كان قد حصل على تشجيع من هذه التأكيدات كما كان القصد منها.

وقد أُعطيت تأكيدات متناقضة نوعاً ما إلى مجموعة مؤلفة من سبع سوريين يعيشون في القاهرة، والذين كانوا قد طلبوا تأكيداً بأن تتمتع سورية بحكم ذاتي بعد الحرب، وأن تتحرر ليس من السيطرة العثمانية فقط بل من حكم الأشراف أيضاً. وكان الرد البريطاني المعروف بإعلان السبعة المؤرخ في ١٦ حزيران ١٩١٨ يهدف لأن يكون بياناً واسعاً

للسياسة البريطانية تجاه الشرق الأدنى العربي. وقد تطرق الرد البريطاني إلى عموميات عربية بدلاً من ذكر أمور محددة تتعلق بسورية، ويلاحظ الأهمية الخاصة التي منحت إلى تقرير المصير. وقد قسمت مناطق الشرق الأدنى إلى أربع فئات: المناطق التي نالت استقلالها قبل الحرب، والمناطق التي حررت من السيطرة العثمانية نتيجة الثورة العربية خلال الحرب، والمناطق التي احتلتها جيوش الحلفاء، والمناطق التي بقيت تحت السيطرة العثمانية. وتعترف بريطانيا بالاستقلال الكامل والسيادة التامة للعرب في مناطق الفئتين الأوليين وترغب في أن «يقوم مستقبل حكومة مناطق الفئة الثالثة على مبدأ موافقة المحكومين»[٥]. وأرادت بريطانيا أن يصبح بوسع سكان مناطق الفئة الرابعة إحراز حريتهم واستقلالهم. كانت مضامين التأكيدات المتعلقة بالمناطق التي حررتها الثورة العربية تنطوي في الظاهر على أن العرب كانوا يطالبون بالاستقلال التام للمناطق السورية التي حرروها بأنفسهم. وقد أثير جدل رغم عدم وجود دليل ثابت على ذلك بأنه تم وقف تقدم القوات البريطانية عن قصد للسماح للعرب بتحرير دمشق بهدف تعزيز مطالبتهم بالاستقلال في مواجهة فرنسا. ويمكن النظر إلى إعلان السبعة كوسيلة أخرى لتقويض اتفاق سايكس بيكو. إلا أنه لاينبغي المبالغة في أهميته. إذ لم يطلع عليه سوى عدد قليل من البريطانيين في ذلك الوقت.

لقد ورد أوضح تعبير لفكرة تقرير المصير في الإعلان البريطاني ـ الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ وهو بيان يهدف إلى تقويض اتفاق سايكس بيكو بصورة أكبر. فقد استهل الإعلان بفقرة من الدجل والتدليس مقززة للنفس بقدر ماهي كاذبة: (إن الغاية النهائية التي تتصورها فرنسا وبريطانيا العظمى في مواصلة واجباتها في الشرق الذي مزقته الطموحات الألمانية في الحرب هي التحرير الكامل والمطلق للشعوب التي طالما عاشت تحت نير الأتراك وإقامة حكومة وطنية وإدارات تستمد سلطاتها من المبادرة والاختيار الحر لشعوبها).

تابع الإعلان في تقديم الوعود بتقديم المساعدات للحكومة التي أنشئت في سورية وبلاد مابين الرافدين دون مآرب خاصة إلا أن أي انطباع بأن القوتين العظميين كانتا تقدمان الوعود بالاستقلال فهو انطباع خاطئ. لأن العبارات المنمقة اشترطت حق احتفاظ بريطانيا وفرنسا «بضمان أن تأييدها ومعونتهما الفعالة هو السلوك الطبيعي للحكومات والإدارات»[٦].

طرأت على الشرق الأدنى تغيرات هامة خلال الحرب. ففي شبه الجزيرة العربية تم القضاء على الحكم العثماني، وفي الحجاز تم ذلك بواسطة الثورة العربية رغم عدم

استسلام المدينة المنورة إلا في كانون الثاني ١٩١٩. وفي وسط الجزيرة العربية نبذ عبد العزيز بن سعود ولاءه للعثمانيين ووقّع معاهدة مع بريطانيا في ٢٦ كانون الأول ١٩١٥. كما استقلت عسير عن الحكم العثماني رغم بقاء الحاميات العثمانية على الساحل حتى أيار ١٩١٩. ولم تحافظ على الولاء للدولة العثمانية سوى اليمن. ودخلت الحجاز ونجد وعسير في تحالف مع بريطانيا بالإضافة إلى قطر. ولم يبق سوى تقرير النتيجة التي ستتمخض عنها المنافسات بين دول شبه الجزيرة العربية والموقف الذي كانت ستتخذه بريطانيا حيال صراعاتهم.

كما تم القضاء على الحكم العثماني في سورية التي أصبحت تحت الإحتلال العسكري البريطاني في نهاية الحرب. ورغم تقسيمها لأغراض إدارية إلى ثلاث مناطق إدارية محتلة تسيطر فيها فرنسا على المنطقة الشمالية وبريطانيا على المنطقة الجنوبية وفيصل على المنطقة الشرقية. وكانت هذه الإدارات تشبه بشكل عام مخطط سايكس بيكو بحيث تكون لبريطانيا إدارة دولية في فلسطين، إلا أنها كانت إدارات مؤقتة فقط ريثما يتم التوصل إلى تسوية سلمية. وبقي على الشعب في سورية أن يتكيّف وفق الظروف الناجمة عن فقدان المظلة العثمانية المألوفة وإلى الاحتمالات الجديدة التي فتحتها آفاق السلام.

أما البصرة وبغداد فقد احتلتهما القوات البريطانية الهندية. ففي بداية تشرين الأول ١٩١٨ وبعد أن توقعت الوزارة البريطانية انهيار الدولة العثمانية أصدرت أمراً للقائد البريطاني بالزحف على الموصل التي تم احتلالها بعد مضي أسبوع من الهدنة. لقد بُرر قرار احتلال الموصل بأسباب عسكرية والحاجة إلى حفظ القانون والنظام، إلا أن الموصل كانت في رأي السلطات البريطانية في العراق مطلوبة لإقامة دولة عراقية قوية في المستقبل. إلا أنه لم يتخذ أي قرار في لندن حول إقامة دولة العراق. وقرر أن تكون البصرة تحت السيطرة البريطانية، وأن تكون بغداد بإشراف حكومة عربية تحت سيطرة بريطانيا ولم يتخذ أي قرار بشأن الموصل. وفي غضون ذلك، كان يتم في العراق تشكيل نظام إداري تحت سيطرة بريطانيا يشغل أعلى مناصبه البريطانيون والهنود وترك للعراقيين حيز ضئيل جداً. وأصبح مستقبل العراق سؤالاً مفتوحاً.

مصر:

بقيت مصر الموقع الرئيسي لبريطانيا في الشطر الغربي من الشرق الأدنى، فيما كان الخليج العربي الذي تدعمه الهند موقعها الرئيسي في الشطر الشرقي. ومع اندلاع الحرب كانت مصر التي يحكمها الخديوي عباس حلمي الثاني، الذي كان مستاءً من الحكم

البريطاني منذ مدة طويلة، لاتزال جزءاً من الإمبراطورية العثمانية في استانبول، حيث كان يوجد كذلك أعضاء من الوفد الوطني المصري المعارض للإحتلال البريطاني. وقد تم إقناع عباس بأن يضع اسمه في بيان يدعو المصريين إلى الثورة على الحكم البريطاني.

تمثلت استجابة بريطانيا على ذلك في إعلانها بأن مصر محمية بريطانية (١٨ كانون الأول ١٩١٤)، وبإلغاء حكم الإمبراطورية العثمانية وخلع عباس عن العرش وتعيين عمه حسين كامل مكانه الذي مُنح لقب السلطان. وفي ذلك الوقت كانت لندن ترغب في ضم مصر إليها، إلا أن المندوبين البريطانيين في مصر أقنعوها بعدم الإقدام على ذلك خشية أن يؤدي هذا التصرف إلى تقويض التعاون بين مصر وبريطانيا. وفي ١٩١٧ بقي الوضع كما هو. واقترح وينغايت المفوض السامي البريطاني في مصر آنئذ بضرورة ضم مصر لإضفاء الشرعية على بسط سيطرة شاملة أكثر على مصر، التي بدأت تمارسها بريطانيا خلال الحرب من ناحية، وكوقاء في حال بقاء ألمانيا تهيمن على استانبول نتيجة تسوية سلمية من ناحية أخرى. ورفضت الحكومة في لندن ذلك على أساس أن الحركة الجديدة لتقرير المصير جعلت عملية الضم أمراً غير ملائم، وأنها ستنطوي على تأثيرات سيئة في أنحاء الشرق الأدنى والهند حيث انتقلت السياسة البريطانية إلى الاتجاه المعاكس. وعوضاً عن ذلك بدأ البريطانيون في وضع نظام جديد للحكومة في مصر ضمن المحمية الذي شمل إلغاء الامتيازات الأجنبية، وإبدال دستور كتشنر ببرلمان ذي مجلسين يهيمن عليه أعضاء غير مصريين. وفي السنة نفسها توفي حسين كامل الذي كان لين العريكة وحل محله أخوه أحمد فؤاد الأكثر طموحاً، والذي كان يتطلع لأن يلعب دوراً مستقلاً في السياسة وسعى لاستعادة السلطة من خلال اختيار وزرائه وبدأ يتحدث بلهجة وطنية.

بالإضافة إلى التسهيلات التي كانت توفرها قناة السويس لبريطانيا، كانت مصر هامة بالنسبة لها خلال الحرب العالمية الأولى (كما كانت خلال الحرب العالمية الثانية) كقاعدة أساسية لانطلاق العمليات في الشرق الأدنى. وفي ١٩١٥ كانت مصر المركز الإقليمي الرئيسي الذي يدعم حملة الدردنيل، وفي ١٩١٧ ـ ١٩١٨ كانت قاعدة انطلاق العمليات إلى كل من فلسطين وسورية. لذلك كانت تتجمع فيها أعداد كبيرة من القوات وكميات ضخمة من المؤن والإمدادات. علاوة على ذلك، فإن مشكلات الشحن الدائمة شجعت على استغلال الموارد المصرية بأكبر قدر ممكن. وكان ثمة طلب شديد على اليد العاملة المصرية بشكل خاص، والتي استخدمت بإسلوب يصعب تمييزه عن أسلوب السخرة. كما كان هناك كذلك طلب كبير على الحبوب والقطن والمنتجات الصناعية المصرية.

مر الاقتصاد المصري في حالة تحول خلال الحرب. فقد حدث ركود اقتصادي خلال الأشهر الأولى نتيجة تدني الطلب من الأسواق التقليدية وضعف الشحن. إلا أنه بدءاً من ١٩١٥ حدث ازدهار بسبب ارتفاع أسعار القطن. وقد جنى أصحاب الأراضي المصريون أرباحاً كبيرة نتيجة الحرب، ويصعب تحديد وضع الفلاحين نظراً لتباينه من منطقة لأخرى. وإذا ما أخذنا بالاعتبار النقص الشديد في اليد العاملة، فيبدو أن اليد العاملة الزراعية كانت تطلب أجوراً أعلى لقاء خدماتها. كما برز طلب جديد على المنتجات الصناعية المصنعة محلياً، وتنامت الصناعات الخفيفة ـ النسيج وتجهيز الأغذية ـ بسرعة خلال الحرب. وفي أعقاب هذا التطور، ظهر إلى حيز الوجود طبقة يمكن تسميتها بطبقة رجال الأعمال المصريين التي يمثلها طلعت حرب خير تمثيل، الذي تمكن من حشد عدد من الأشخاص الذين يؤيدون إنشاء بنك مصري وطني (بنك مصر). وبدأت هذه المجموعة تتحدى الاحتكار المالي والصناعي الذي كان يتمتع به سابقاً رجال الأعمال غير المصريين: الأوروبيون والسوريون واليونانيون.

كما تغيرت الأوضاع المالية الخارجية في مصر تغيراً جذرياً خلال الحرب. ففي ١٩١٤ أستهلك الفائض التجاري المصري المرئي كله في تسديد الفوائد لأصحاب سندات ماوراء البحار. وقد مكّن الفائض الكبير جداً الذي حصلت عليه مصر خلال الحرب من تسديد ديونها الخارجية وجعلها في موقف قوي في نهاية الحرب.

كما فرضت الحرب ظروفاً قاسية وشاقة على مصر. فباستثناء الطلب الشديد على العمالة أحدثت الحرب نقصاً في كثير من السلع التي كانت تزودها بها أوروبا في السابق ومن أماكن أخرى من العالم. فضلاً عن ذلك، فإن المبلغ المالي الضخم المتاح للإنفاق في مصر مقترناً بهذا النقص أدى إلى حدوث تضخم عانى منه الموظفون بشكل خاص، الذين انتابتهم مشاعر السخط نتيجة تدفق البريطانيين إلى أجهزة الإدارة، وأصبح يقلقهم توقع بسط سيطرة بريطانية أكثر في ظل النظام الجديد المقترح في مصر.

لقد أسهمت الحرب في تسييس مصر بسرعة. وأصبح الموظفون والصناعيون والعمال أكثر إدراكاً لتأثيرات القرارات الحكومية على أحوال معيشتهم وأكثر استجابة لنداءات سياسيّ ما قبل الحرب. وكان ينتاب السياسيين أنفسهم القلق بأن تؤدي التغيرات المقترحة في دستور مصر إلى الحد من سلطتهم ونفوذهم. وقد انتاب المحامين الذين يرافعون في المحاكم المختلطة قلق بشأن التغييرات القانونية المقترحة، والطبقات الدينية بشأن التوسع في بسط هيمنة الكفار وتهديدها للشريعة الإسلامية. وأخيراً فإن شعبية الأفكار الجديدة لتقرير المصير التي وردت في خطب وبيانات عديدة في أثناء الحرب شجعت المصريين

على طلب نفوذ أكبر على أمورهم. ورغم أن مصر وقفت على الحياد خلال الحرب، فإنها لعبت دوراً هاماً في الصراع وأصبح هذا الأمر أساس الطلب لعرض حالتها على مؤتمر السلام.

نهاية الحرب:

شهدت السنة الأخيرة من الحرب تغييراً في مقدرات الأطراف المتحاربة في الشرق الأدنى بسرعة. إذ أن انسحاب روسيا من الحرب وتوقيع معاهدة بريست ـ ليتوفسك فتحت إمكانيات جديدة للعثمانيين في ماوراء القفقاس. وفي آذار ١٩١٧ كانت القوات الروسية قد تغلغلت في عمق الأراضي العثمانية في شرقي آسيا الصغرى. وبينما كان الروس ينسحبون في ١٩١٧ كان المتطوعون القوقازيون يستولون على مواقعهم. وبقي العثمانيون في حالة دفاع خلال عام ١٩١٧ بكامله، وكانوا يتوقعون استعادة هذه المناطق بالإضافة إلى المناطق التي كانت قد فُقدت في عام ١٨٧٨ خلال التسوية السلمية. وفي ١٩١٨ تزايدت الطموحات العثمانية فشنوا هجوماً على منطقة ما وراء القوقاز في شباط. ومع انهيار السلطة الروسية اتحدت دول المنطقة الثلاث وهي جورجيا وأرمينيا وأذربيجان في جمهورية فيدرالية لما وراء القوقاز بسرعة (٢٢ نيسان ١٩١٨). إلا أن مواردها كانت قليلة وخلافاتها كثيرة. وكانت الحرية تعني كذلك للجيورجيين الفرصة للتخلص من النفوذ الأرمني الإقتصادي، وسرعان ما تدهورت العلاقات بين البلدين. كما برزت خلافات بين أرمينيا وأذربيجان بشأن المناطق. وعندما وجّه العثمانيون قواتهم إلى دول ماوراء القوقاز أصيبت الفيدرالية بالتمزق (٢٢ أيار ١٩١٨). ورحب الآذاريون بالعثمانيين كإخوان لهم في الإسلام وفي التكلم باللغة التركية. وحصل الجيورجيون على غطاء في تحالف مع ألمانيا، وتُرك الأرمن في مواجهة العثمانيين لوحدهم. وبحلول أيلول ١٩١٨ كانت معظم أرجاء ما وراء القوقاز قد سقطت في يد العثمانيين.

ظلت استراتجية الإمبراطورية العثمانية كما كانت دائماً: امتطاء ظهر ألمانيا. وبحلول صيف ١٩١٨ كان الوضع العسكري العثماني يائساً، رغم أن الحكومة العثمانية لم تكن تدرك كم كان وضعها ميئوساً منه، لأن أنور كان يخبئ عنها حقيقة الأوضاع. إلا أن شكل التسوية السلمية كانت قد قررته الأحداث التي جرت في أوروبا وليس مكاسب الحرب في الشرق الأدنى. فحتى الهجوم الألماني على فرنسا وبلجيكا في ربيع ١٩١٨ الذي كان قد فقد زخمه. وأخيراً كان ثمة احتمالية دائماً أن تنتهي الحرب بتسوية سلمية تستند على تفوق الجيش الألماني في أوروبا. وفي الشطر الأول من ١٩١٨ كان بوسع العثمانيين التوصل إلى سلام منفصل يقوم على منح الاستقلال للجزيرة العربية والحكم

الذاتي لمناطق أخرى، إلا أن طلعت وأنور كانا لايزالان يعتقدان أنه من الأفضل لهما مواصلة العمل مع ألمانيا. ولم ينعكس التيار في أوروبا إلا في آب ١٩١٨ عندما كان لايزال يسود الاعتقاد بأن الحرب سوف تستمر خلال ١٩١٩. وعندما رأى العثمانيون أنه ينبغي عليهم الاستمرار لترسيخ الحقائق التي ستكون أساس المطالب في مؤتمر السلام، ورغم الهزائم الساحقة التي لحقت بهم في سورية خلال أيلول وتشرين الأول ١٩١٨، كان بوسعهم مواصلة القتال طالما كانوا يحصلون على دعم ألمانيا. لقد أدى تقدم اللنبي إلى نفاذ إمداداته إلى درجة كبيرة، وأصبح من الصعب عليه تحقيق مزيد من التقدم باتجاه الأناضول قبل ربيع ١٩١٩.

كان انهيار بلغاريا سبباً جزئياً في تقرير مصير الدولة العثمانية بسبب اختراقها خط المواصلات مع ألمانيا، إلا أن السبب الرئيسي تمثل في تركها استانبول بدون حماية. فقد كانت بلغاريا قد دخلت الحرب في تشرين الأول ١٩١٥ عندما بدا أن ثمن دعمها ملائم، وكانت قوة الحلفاء آخذة في التدني في الشرق الأدنى عقب الهزيمة في الدردنيل. وقد دفع العثمانيون أجزاءً من الثمن من خلال التنازل عن تراقيا غربي ماريتسا إلا أن بلغاريا كانت تطمح كذلك لاستعادة مافقدته في صربيا. لقد حدد انضمام بلغاريا والدولة العثمانية إلى جانب قوى المحور مصير البلقان خلال الحرب. فقد سُحقت صربيا وهُزمت رومانيا بسهولة عندما دخلت الحرب في آب ١٩١٦ وأحرزت اليونان نصراً ضئيلاً. ففي اليونان تعاطف جانب واحد بقيادة الملك قسطنطين مع قوى المحور وحبذ الحياد، أما الجانب الآخر بقيادة رئيس الوزراء فينزيو لس الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة والذي كان يريد دخول الحرب إلى جانب الحلفاء لأنه كان يرى في هذا التصرف فرصة لضمان مكاسب على حساب العثمانيين. وكانت النتيجة حدوث اضطرابات حتى تم خلع قسطنطين في حزيران ١٩١٧، ودخلت على إثرها اليونان الحرب. وفي أثناء ذلك تشكلت قوة حلفاء مختلطة في سالونيكا (أواخر ١٩١٥) حيث شل تفشي الملاريا حركتها بالإضافة إلى جيش بلغاري صغير حتى ١٥ أيلول ١٩١٨، عندما تمكنت من فتح ثغرة في سالونيكا وإلحاق هزيمة تامة بالقوات البلغارية. وأرغمت بلغاريا على طلب هدنة (١٩ أيلول ١٩١٨). واتجه قسم من القوة عندئذ يميناً وزحفت نحو استانبول. وفي ١ تشرين الأول أعلمت ألمانيا العثمانيين أنها سوف تسعى للتوصل إلى سلام. وفي ٥ تشرين الأول طلب العثمانيون مساعدة الولايات المتحدة لوضع ترتيبات السلام، واستقالت حكومة الإتحاديين في ١٣ تشرين الأول، وشكلت حكومة جديدة برئاسة أحمد عزت باشا ضمت سياسيين مناوئين لجمعية الإتحاد والترقي وأخذت تسعى للتوصل إلى سلام.

لقد فاجأ انهيار الدولة العثمانية بريطانيا. فمنذ أقل من شهر كانت تخطط لشن حملات جديدة في عام ١٩١٩. وتضاءل اهتمام بريطانيا بعقد سلام منفصل مع الدولة العثمانية. ورغم أن لويد جورج كان يحبذ عقد سلام بسرعة، فقد رضخ لآراء العسكريين بأنه يجب أن تترك بريطانيا التسوية النهائية لمؤتمر السلام، والسعي للتوصل إلى هدنة سريعة فقط. كما عارضت فرنسا وإيطاليا بقوة السلام في خريف ١٩١٨، ومما لاشك فيه فقد كانتا تخشيان أن تمنح الهيمنة العسكرية البريطانية في الشرق الأدنى بريطانيا صوتاً مرجحاً في التسوية.

هدنة مدراس:

انقسمت الحكومة بشأن ماينبغي أن تكون عليه شروط الهدنة. فقد أراد بعضهم من أمثال كرزون وأستين شامبرلين فرض شروط شديدة كما قال المسؤول القوي رونالد غراهام: «إذا ما رغبنا في أن يسود السلام ويستتب النظام في الهند ومصر والعالم الإسلامي في المستقبل، فإنه من الجوهري بالنسبة لنا أن نظهر بوضوح شديد أن الأتراك قد انهزموا وأرغموا على قبول الشروط التي تفرضها نحن»[7]. وأراد البعض الآخر بتأييد من رئيس هيئة أركان الإمبراطورية العامة هنري ويلسون فرض شروط غير قاسية على العثمانيين. إذ كان يسود لديهم الانطباع بأن الألمان والنمساويين سيستمرون في القتال خلال ١٩١٩، وكان ويلسون مستعداً لدفع ثمن باهظ لفتح المضائق على الفور لكي تتمكن قوات الحلفاء من العبور إلى رومانيا لمواجهة النمسا. وفي أي حال فقد أثير الجدل بأنه ما أن تتمكن بريطانيا من السيطرة على المضائق، فإنه سيكون بوسعها أن تفعل ما يحلو لها.

أحرز الحمائم الفوز رغم التعبير القوي لدعم فرنسا وإيطاليا لفرض شروط قاسية. وأرسلت قائمة طويلة من الطلبات إلى المفاوض البريطاني الأدميرال غرف غالثروب، وطُلب منه ضرورة تحقيق البنود الأربعة الأولى التي كان أهمها على الإطلاق فتح المضائق. ولتهوين الأمر سُمح لغالثروب أن يقدم بعض الضمانات حول التسوية السلمية المستقبلية إذا دعت الضرورة إلى ذلك. أما البنود العشرون المقترحة الأخرى، فقد كان بوسع غالثروب إهمالها إذا أراد ذلك. وقد شملت هذه البنود تلك التي اقترحها أنصار المتشددين وخاصة الفقرة السابعة الشاملة التي اقترحتها إيطاليا، التي يحصل الحلفاء بموجبها على حق احتلال أي نقطة استراتيجية. وهذه الفقرة كما ذكر الإيطاليون، قد تمكنهم من تعديل بعض أوجه القصور القانونية لمطالبهم في آسيا الصغرى عن طريق دفع قواتهم.

بدأت المفاوضات في مدراس في ٢٧ تشرين الأول. ولم يكن الوفد العثماني يتمتع بخبرة جيدة في التفاوض، ولم يكن بوسعه الاتصال مع استانبول. ولم يكن التأخير في المفاوضات من مصلحة العثمانيين، لأنه أصبح واضحاً أنه لم يعد لدى الألمان والنمساويين رغبة في الاستمرار في الحرب. ولذلك كانت أهمية فتح المضائق أقل مما كانت تبدو. وحتى لو كان الأمر كذلك ولو كان العثمانيون قد تفهموا سبب حماس الحلفاء لفتح المضائق، لكانوا باعوا أنفسهم بثمن أفضل. بل كان اهتمامهم منحصراً في إبعاد اليونانيين عن استانبول. وبغية الحصول على وعود بذلك تنازلوا عن كل البنود المدرجة في قائمة غالثروب. ووقعت الهدنة في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨. وغمرت الوزارة البريطانية السعادة لهذا الأمر غير المتوقع. فقد وضع العثمانيون أنفسهم تحت رحمة بريطانيا، وكان عليهم أن يكتشفوا أن هذه كانت سلعة يصعب الحصول عليها.

الهوامش:

١ - Quoted Ahmed Emin, Turkey in the World War, New York 1930, 109

٢ - British memorandum to the Russian government, 27 Feb/ 12 March 1915, in J. C. Hurewitz (ed), The Middle East and North Africa in world politics, ii, 1914, 45, New Hav en, Conn 1979,18

٣ - Sir Henry MaMahon to Sharif Husayn, 24 March 1915, in Hurewitz, Middle East and North Africa, 50

٤ - Quoted C.E. Dawn, From Ottomanism to Arabism, Urbana, iii 1973

٥ - Declaration to the Seven, 16 June 1918 in Hurewitz, Middle East and North Africa 112.

٦ - Anglo - French Declaration, 7 Nov 1918, in Hurewitz, Middle East and North Africa 112.

٧ - Quoted V. H. Rothwell, British war aims and peace diplomacy, Oxford 1971.

الفصل السادس

إعادة تشكيل الشرق الأدنى ١٩١٨ - ١٩٢٣

إن هزيمة الإمبراطورية العثمانية واستسلام إيران كان يعني أنه أصبح للدول الأوروبية وللمرة الأولى اليد المطلقة في فرض نوع التسوية التي تريدها على الشرق الأدنى. فضلاً عن ذلك، ففي حين كان تنافس الدول الأوروبية يردعها في السابق، فإن إبعاد روسيا وألمانيا والنمسا عن الساحة أتاح لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا الفرصة للإنفراد في المنطقة. وكانت بريطانيا من بين هذه الدول الدولة المهيمنة على الوضع في الشرق الأدنى بسبب قوتها العسكرية. وبدا أنه إذا قررت بريطانيا ممارسة قوتها، فلن يمنعها شيء من إعادة تكوين الشرق الأدنى وفق ما ترغب. وفي الواقع لم تفرض بريطانيا التسوية التي كانت ترغب بها، وإن تركيبة الشرق الأدنى التي برزت في ١٩٢٣ كانت نتيجة مهادنات بين بريطانيا ودول أوروبية أخرى وبين أوروبا وبين الشرق الأدنى الحديث الولادة. وسوف يتناول هذا الفصل كيف تم التوصل إلى هذه المهادنات، وأهمية الكيان الذي برز إلى حيز الوجود.

عند دراسة الأسلوب الذي انتهجته الدول الأوروبية الكبرى في تسوية الشرق الأدنى، لا بد أن نضع بالاعتبار بعض العوامل منها: أولاً عدم وجود الرغبة في شن أية عمليات عسكرية جديدة، إذ خرجت أوروبا منهكة من الحرب، وكان ثمة رغبة عامة لتسريح الجيوش وإعادة البناء. وكان إيجاد القوات اللازمة لحماية أية تسوية يمكن التوصل إليها، من بين الهموم الرئيسية التي كانت تشغل المخططين العسكريين. وإزاء ذلك تمكن رئيس هيئة الأركان العامة للإمبراطورية البريطانية هنري ويلسون من تحديد ثلاث مناطق تتمتع بالأولوية وهي: ايرلندا والهند ومصر. وما عدا ذلك، كان من باب الاستهلاك والتضحية. وإزاء هذه الحسابات يمكن استبعاد الاقتراح الاقتصادي، إذ يمكن التوصل إلى تسوية جيدة في الشرق الأدنى أن يساعد في إعادة انتعاش الاقتصاديات الأوروبية من خلال توفير مناطق للتجارة والاستثمار في المستقبل. لقد لعبت هذه الأفكار دوراً هاماً في التفكير الفرنسي والإيطالي، ودوراً أقل في الاعتبارات البريطانية.

أما العامل الثاني فيتمثل في ترتيب سلم الأولويات الأوروبية. فقد كانت ألمانيا العدو الرئيسي، وكانت المهمة الرئيسية في التسوية السلمية تتمثل في محاولة ضمان عدم إقدام ألمانيا ثانية على زعزعة أمن أوروبا. لذلك فقد كانت تنحو جهود صانعي السلام إلى تحقيق سلام مع ألمانيا وعقد تسوية شاملة في أوروبا الوسطى. وكان يشجع مثل هذه التسوية عوامل أخرى ولاسيما التهديد الذي أخذت توجهه البلشفية في روسيا، والتي تعين التعامل معها جزئياً بتدخل مباشر في روسيا، وجزئياً بإحاطة روسيا بحلقة من الدول الدارئة. كما كانت البلشفية أكثر العناصر بروزاً في الهموم الرئيسية الأخرى لصانعي السلام والتي تمثلت في كيفية تفادي حدوث ثورات داخل بلدانهم. فقد نجت فرنسا منها، وحصرت بريطانيا الثورة بإيرلندا رغم الخشية من تأثر بريطانيا نفسها، ووقعت إيطاليا أخيراً ضحية ثورة الفاشستية بزعامة موسوليني. في سياق هذه الأولويات كان التوصل إلى تسوية في الشرق الأدنى في أدنى سلم الأولويات.

أما العامل الثالث، فكان يتمثل في وضع المبادئ التي يتعين دراستها لتثبيت أية تسوية. فقد شهدت الحرب تحولاً في الرأي من فكرة الإمبراطوريات المتعددة الجنسيات إلى الاعتراف بالمبدأ العام للقومية، وحقوق الأمم في تقرير مصيرها حالما تصبح في وضع يؤهلها لممارسة ذلك الحق. ويعود هذا التطور في جزء منه إلى أن الدول الثلاث الكبرى جميعها، دول متعددة القوميات ولذلك كانت القومية سلاحاً ملائماً لاستخدامه ضدها، وخاصة بعد أن خرجت روسيا من الحرب، ويعود جزئياً إلى ظهور الولايات المتحدة. فقد وجد وودرو ويلسون الذي لايعرف سوى القليل عن الشؤون الخارجية، أنه من الملائم إقامة سياسته الخارجية على أساس المبادئ الأولى. كما يعود إلى الاستجابة التي حدثت داخل الإمبراطوريات الاستعمارية لدول الحلفاء ولاسيما في الهند، حيث ألزمت بريطانيا نفسها عام ١٩١٧ بإقامة حكومة مسؤولة. كما كانت انعكاساً للإعتقاد الراسخ بأن تقرير المصير كان يوفر خطوة أفضل نحو الأمام في التنظيم السياسي. وبعد ترجمة ذلك في بنود التسوية السلمية، أظهر هذا العامل ميلاً نحو ظهور دول صغيرة (رغم أنها كانت تميل لمكافأة الأصدقاء ومجازاة الأعداء) وإلى عدم إلحاقها. وتبع ذلك أنه إذا كان من الواجب إرضاء حاجات وطموحات القوى الكبرى، فينبغي إيجاد وسائل أخرى للتمويه على مكاسبها. لذلك ظهر إلى حيز الوجود مفاهيم مناطق النفوذ، وعقد معاهدات مع دول مستقلة. والأهم من كل ذلك الانتدابات، وهو اختراع صُمم للتوفيق بين رغبات الدول الكبرى وطموحات الأمم، أو كما قال أحد المتهكمين «إكساء رغبة القوى الكبرى بزي محترم لكي تنهش مستعمرات أعدائها السابقين». ورغم أن العرض الأخير يعتبر أكثر قرباً من الحقيقة، فسيكون من الخطأ إغفال عنصر الحماس الأخلاقي في أولئك

الذين وضعوا التسوية ونفذوها. لقد كانت المنظمة الدولية وقانون حقوق الإنسان والالتزام نحو الأمم الصغيرة ومفهوم الواجب، تمثل إحساساً لايمكن إغفاله، إذ كان ينبغي بيع صفقات لشعوب كانت تؤمن بالأخلاق.

أما العامل الأخير أو لعله العامل الأكثر أهمية، فقد كان الشعور بالهيبة. فقد انتصر الحلفاء بعد صراع طويل ومرير، وكان الظهور بالفوز بالنسبة لهم هاماً لإقناع شعوبهم بأن المعاناة كانت جديرة بالتحمل، وإقناع الأعداء المحتملين أنهم مخطئون تماماً إذا ما استخدموا قوتهم ضد أعدائهم المنيعين. إن الثواب والعقاب لم يكونا فقط جزءاً من نظام أخلاقي، وإعادة نظام سياسي بل كانا المؤشر الخارجي والمرئي للقوة. ولم يظهر مفهوم الهيبة هذا بالقوة التي ظهر بها في الشرق الأدنى فقد تحدت دولة آسيوية كبرى قوة أوروبا، ودعت المسلمين في أرجاء العالم إلى التصدي لحكامها الأوروبيين. لذلك كان من الأهمية بمكان إظهار فشل هذه المحاولة إلى حد كبير. وأن العقاب كان ينتظر أولئك الذين يحاولون التشبه بالعثمانيين. ولذا فقد توجب تلقين الجامعة الإسلامية درساً.

مشكلات توطيد السلام:

حان وقت التطرق إلى المشكلات العامة التي شملت التسوية السلمية في الشرق الأدنى، ومعرفة مدى تأثرها بالعوامل الآنفة الذكر. إذ إن معاقبة المعتدي والقضاء على الجامعة الإسلامية ما كانا ليتما بشكل رئيسي، إلا بواسطة إضعاف الإمبراطورية العثمانية من خلال سلخ مناطق عنها، وفرض أحد أشكال السيطرة على المناطق المتبقية. وكان بديل إعادة بناء الإمبراطورية العثمانية كعنصر من عناصر استقرار المنطقة قد استبعد. ومما لاشك فيه، فإن هذا القرار كان يحمل شعوراً بالعداء نحو الأتراك وذلك لمجرد كونهم أتراكاً، فقد برزت الكراهية للأتراك من قبل الليبراليين في القرن التاسع عشر التي أججتها الحرب وتجلت في سياسات لويد جورج وآخرين.

يمكن تفنيد تدمير الإمبراطورية العثمانية على أساس مبدأ القومية. كما أن تنفيذ مطالب القوميات يوفر جواباً عن مشكلات حماية التسوية بسبب التوقع أن تناضل الدول التي حازت على مكاسب للحفاظ على الامتيازات الممنوحة لها. ومرة أخرى فقد يوفر إقامة دول قومية صغيرة أساساً لاستمرار نفوذ القوى الأوروبية الكبرى، لأنه لن يكون بوسع هذه الدول الوقوف على قدميها وحدها، وستكون بحاجة إلى حماية الدول الكبرى ومساعدتها. ومن خلال التصريحات التي أعلنتها هذه الدول خلال الحرب، ولاسيما النقاط الأربع عشرة (النقطة الثانية عشر) والكلمة التي ألقاها لويد جورج في كاكستون هول في ٥ كانون الثاني ١٩١٨، كان الحلفاء ملزمين بدعم مطالب بعض

القوميات. وكان ثمة اتفاق واسع على فصل أرمينيا وسورية وبلاد الرافدين وفلسطين والجزيرة العربية عن الإمبراطورية العثمانية، وأضيفت كردستان فيما بعد إلى القائمة. إلا أنه لم يكن ثمة اتفاق على حدود هذه البلدان والأوضاع التي ستكون عليها.

كانت مشكلة المضائق أهم مشاكل التسوية السلمية للشرق الأدنى. فقد ولى الحل الروسي، ولم يعد ثمة إمكانية لترك السيطرة على المضائق بيد الأتراك، لذلك انحصر الخيار بين واحدة من دول الحلفاء أو وضعها بيد دولة جديدة أو نظام دولي. وبما أن الدول الكبرى كانت تشك ببعضها إلى درجة كبيرة للسماح باعتماد أي من الاحتمالين الأولين، فلم يتبق سوى خيار خلق نظام دولي الذي ارتبط بدوره بأفكار نظام دولي جديد.

كان المفتاح في تسوية مشكلة الشرق الأدنى يتمثل في تسوية الخلافات بين الدول الأوروبية الكبرى نفسها. وكان من الواضح أنه إذا ما توصلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق حول منهج عمل محدد، فإنه سيتم تطبيق المنهج وذلك لأنه لم تكن إيطاليا في وضع يمكنها من الاعتراض سواء قانونياً أو عسكرياً، كما لم يكن بوسع الولايات المتحدة أن تثير أية مشكلة للتأثير على تسوية الشرق الأدنى. وزُعم عقب ذلك، أن السبب الرئيسي في تأخير إبرام سلام مع العثمانيين عدم تمكن ويلسون من إلزام بلاده بقبول مبدأ الإنتداب في الشرق الأدنى. وضرورة الانتظار للتوصل إلى قرار نهائي حول هذه النقطة. إلا أنه لم يكن ثمة حاجة لانتظار الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما اتفقت بريطانيا وفرنسا، وذلك لأن الولايات المتحدة لم تكن في حالة حرب مع الدولة العثمانية.

كان اتفاق سايكس بيكو أساس التسوية في الشرق الأدنى بين بريطانيا وفرنسا. فإذا ما تمكنتا من الوصول بسرعة إلى الاتفاق على تعديل مناسب لهذا الاتفاق، فإنه بوسعهما التوصل إلى تسوية سلمية سريعة في الشرق الأدنى آخذين بعين الاعتبار انسحاب روسيا والعوالم الجديدة الأخرى. ففي كانون الأول ١٩١٨، بدا أن لويد جورج وكليمنصو قد توصلا إلى أساس هذا الاتفاق. إلا أن بريطانيا وفرنسا انقسمتا رغم أن التسوية النهائية كانت قد استمدت من صفقة عقدت بينهما في كانون الأول ١٩١٩، وقد انقضت سنة اتخذت خلالها قرارات حاسمة أخرى، كما طرأ تغير على الوضع في الشرق الأدنى من الناحية المادية. وعندما قدمتا تسويتهما في سيفر لم تعودا الدولتين الأوروبيتين الوحيدتين في الساحة، وذلك لأن عودة روسيا إلى ساحة الأحداث في ١٩٢٠ أحدث عاملاً جديداً كان يجب أخذه بالاعتبار في التسوية النهائية في الشرق الأدنى. لقد كان احتواء البلشفية عاملاً هاماً في خطة بريطانيا لإبرام سلام في الشرق الأدنى.

وفي نهاية ١٩١٨ كان هدف فرنسا الرئيسي يتمثل في التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا بشأن الشرق الأدنى. ولم يكن كليمنصو مهتماً في المنطقة بل كان اهتمامه ينحصر بالراين، وكان يرغب في الحصول على دعم بريطانيا في التسوية الألمانية عن طريق تقديم تنازلات في الشرق الأدنى. ومن الناحية الأخرى، كان الجانب الاستعماري مهتماً بالاستيلاء على سورية التي رأى أنها قد تنتقل من يد فرنسا إلى قبضة بريطانيا. وكان الحل بالنسبة لهذا الجانب يتمثل في تأكيد اتفاقية سايكس ـ بيكو. وإذا لم يتم ذلك فكانوا يريدون على الأقل تأكيد الموقف الفرنسي في شمالي سورية ولبنان. وفي كانون الأول ١٩١٨ اجتمع كليمنصو بلويد جورج وتوصلا إلى التفاهم المذكور أعلاه، ولم يدوّن في أي اتفاق رسمي. وكان الترتيب يتمثل في أن تتنازل فرنسا بمطالبتها بالموصل إلى بريطانيا، كما تسمح لبريطانيا بإدارة فلسطين، وتحصل مقابل ذلك على تأكيد لوضعها في سورية، والحصول على حصة من بترول الموصل، وربما على تنازلات أخرى في إفريقيا، فضلاً عن دعمها في أوروبا. ولقد أصبح من الواضح أن بريطانيا وفرنسا لم تكونا متفقتين بشأن ماقرر في هذا الاجتماع، ولاسيما بشأن درجة سيطرة فرنسا على سورية.

بغية التوصل إلى هذا التفاهم الشفهي مع كليمنصو، كان لويد جورج قد خرج عن نطاق جهاز صنع السياسة الرسمي في بريطانيا. فخلال ١٩١٨ كان رسم سياسة الشرق الأدنى يتم بالاتفاق مع لجنة تضم وزارات متعددة تعرف باللجنة الشرقية التي كان رئيسها اللورد كرزون يهيمن عليها. وكانت اللجنة الشرقية قد أمضت جل وقتها في دراسة تسوية الجزء الشرقي من المنطقة وهي ـ إيران وماوراء القفقاس وتركستان والعراق، إلا أنها بحثت كذلك المناطق الغربية وخلصت إلى أن اتفاق سايكس بيكو لم يكن في الأساس مناسباً لإجراء تسوية. وفي الشرق الأدنى، كان اللنبي والعاملون معه يعارضون كذلك اتفاق سايكس بيكو، وكان من ضمن تلك المجموعة عدد من الأنصار الأقوياء يؤيدون الحل العربي. وحتى يتم إحلال سلام أو أي ترتيب آخر، كان اللنبي مكلفاً باتخاذ ترتيبات مؤقتة بصفته قائد الحلفاء في مسرح العمليات، ورفض منح شيء يزيد على سيطرة الإدارة المحلية في الساحل السوري ولبنان إلى فرنسا. وبقيت القوات البريطانية في المنطقة، وكان اتخاذ القرار النهائي بيد اللنبي.

لم يكن ثمة اتفاق داخل بريطانيا حول السياسة التي يتوجب اتباعها في ذلك الوقت، كما لم تتوفر في باريس الرغبة لمتابعة التفاهم الذي توصل إليه لويد جورج وكليمنصو. ورغم وضع اقتراح لتقييم مصالح البترول في الموصل بين البلدين رفض لويد جورج تأكيد ذلك. بل إن صانعي السياسة في باريس أذعنوا إلى العدد الكبير من المطالبين بحصة في إرث الدولة العثمانية.

عندما اجتمع صانعو السياسة في باريس في كانون الثاني ١٩١٩، لم يكن هناك أكثر من اتفاق عام جداً حول الخطوط الرئيسية لعقد سلام مع الدولة العثمانية حول الترتيبات المتنازع عليها أثناء الحرب وتفاهمات مؤقتة لتغطية هذه التفاصيل. وكانت هناك أمور كثيرة يتوجب حلها للتوصل إلى سلام، وبالفعل عندما جاء دور الوفد العثماني لرفع مقترحاته في حزيران ١٩١٩ أخذت هذه المقترحات شكل خطة لاستمرار الإمبراطورية العثمانية ومنحت حكماً ذاتياً محلياً للمقاطعات العربية وعبرت عن رغبتها في التفاوض مع بريطانيا حول مستقبل قبرص. إلا أن هذه المقترحات اعتبرت سخيفة، إذ كان على الدولة العثمانية أن تسلم أكثر من ذلك بكثير للإيفاء بالمطالب المفروضة عليها.

كان الأرمن واليونانيون والعرب والصهاينة والإيرانيون الجهات المطالبة الرئيسية في باريس. وكان يمثل بعض هذه المجموعات أكثر من وفد واحد، فقد قام بتقديم المطالب الأرمنية مثلاً وفد يتحدث باسم الأرمن العثمانيين، ووفد آخر يمثل جمهورية أرمينية المشكّلة من المنطقة الروسية، بالإضافة إلى مايقرب من أربعين متحدثاً رسمياً فردياً. وكانت مطالب هذه المجموعات المختلفة والأفراد تتسم بالتناقض. وكان المجلس الأعلى يحيل المطالب المقدمة إلى لجان مختصة مؤلفة بصورة رئيسية من كبار المسؤولين. وفي بعض الأحيان، كانت ترسل لجان تحقيق لدراسة الأوضاع ميدانياً. وفيما كانت تجري هذه التحقيقات كان المجلس يبحث في مختلف الترتيبات الممكنة للشرق الأدنى. وفي الوقت نفسه، كانوا مرغمين على اتخاذ قرارات التي على الرغم مما ذكر فإنها لن تخل بالتسوية النهائية، إلا أنه لابد أنه كان لها تأثير عليها.

استمرت دراسة أمور الشرق الأدنى خلال النصف الأول من ١٩١٩ فيما كان الاهتمام الرئيسي منصباً على التسوية الأوروبية. وعندما اختتم المجلس أعماله في تموز ١٩١٩ لم يتمكن من التوصل إلى قرار بشأن الشرق الأدنى. إذ كانت المخططات التي وضعت تقوم على أساس قبول الولايات المتحدة الانتداب على أرمينيا والمضائق. وفي تشرين الثاني ١٩١٩ كان من الواضح أن الولايات المتحدة لن تقبل بالاضطلاع بأية مسؤوليات في الشرق الأدنى. أما بريطانيا وفرنسا فبعد أن تمكنتا من رأب بعض خلافاتهما بشأن سورية في اتفاق دوفيل في أيلول ١٩١٩ قررتا الدخول في مفاوضات على أساس معاهدة سلمية مع الدولة العثمانية. وقد جرت هذه المباحثات في كانون الأول ١٩١٩ في لندن، وتبعها مؤتمر لندن (شباط ـ نيسان ١٩٢٠) عندما انجرت إيطاليا ودول أخرى للدخول في المباحثات، وأعدت مشار يع مفصلة واعتمدت مع إدخال بعض التعديلات عليها في مؤتمر سان ريمو (نيسان ١٩٢٠) وتجسدت في معاهدة سيفر التي وقعها العثمانيون على مضض في ١٠ آب ١٩٢٠. وأصبح الجزء المتعلق بالمناطق

التركية في الإمبراطورية العثمانية في معاهدة سيفر أساس التسوية النهائية للشرق الأدنى في تلك السنوات، أما الجزء المتعلق بالأناضول وتراقيا فقد تمكن الوطنيون الأتراك من تحديه بنجاح وأعادوا صياغته في معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣. إن وصف مسيرة المفاوضات والتحليل الجزئي لمعاهدة سيفر ككل تتمثل في دراسة الأقسام المختلفة من التسوية المتعلقة ببلدان مختلفة من الشرق الأدنى. ويجدر التنويه إلى أن المعاهدة كانت تمثل مجموعة وكانت الدول الكبرى تقايض عناصر معينة بعناصر أخرى.

الأناضول وتراقيا (Thrace):

كان الدور الذي لعبته اليونان أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى التسوية في الأناضول. فقد عرض رئيس الوزراء اليوناني إليفيثروس فينزيلوس (١٨٦٤ - ١٩٣٦) المطالب اليونانية في باريس. وكان فينزيلوس سياسياً محنكاً ويتمتع بشخصية قوية. فقد قال عنه لويد جورج بعد لقائه الأول به في كانون الأول ١٩١٢: «إنه رجل عظيم جداً»[1]. وكانت ثقة لويد جورج بفينزيلوس عاملاً هاماً في تسوية الشرق الأدنى. وكان فينزيلوس شديد الحماس للحلفاء، وتمكن في نهاية الأمر من إدخال اليونان في الحرب إلى جانب الحلفاء. وقد اعتبر معتدلاً رغم عدم وجود اعتدال في المطالب اليونانية التي عرضها، والتي طالب فيها بجنوبي ألبانيا وتراقيا بأكملها وجميع جزر شرقي البحر المتوسط وغربي آسيا الصغرى.

أحدثت المطالب اليونانية ردود فعل مختلفة ومعارضة لدى وفود كثيرة. وبينما كانت المطالب قيد الدراسة، صدر قرار في أيار ١٩١٩ يقضي بإرسال قوات يونانية إلى إزمير لحفظ النظام ظاهرياً، أما فعلياً فكانت لتوجيه ضربة لإيطاليا. أما إيطاليا التي لم تكن راضية عن التدابير المقترحة بشأن وضع فيوم (Fiume) فقد انسحبت من المجلس. علاوة على ذلك، تحركت القوات الإيطالية إلى مقاطعة أضاليا بموجب المادة السابعة من هدنة مدروس وهددت بإجهاض قرارات المجلس المتعلقة بآسيا الصغرى. كان تمركز القوات اليونانية في ازمير سيؤدي إلى ردع الطموحات الإيطالية، بيد أنه رغم عدم وجود دليل قاطع حول هذه النقطة فإن ثمة شكوكاً كثيرة بأن بعض الذين كانوا معنيين في الصفقة كانوا يحرصون بشكل رئيسي على تزويد المطالب اليونانية بدليل على أرض الواقع. ورغم أنه تم الاتفاق بناء على إلحاح كليمنصو على أن قرار إرسال القوات اليونانية لن يخل بالتسوية النهائية، فإنه سرعان ما تبين أن ذلك ماحدث. وبواسطة متحدث محنك وحاذق مثل فينزيلوس أصبح العمل اليوناني يشكل مطلباً اخلاقياً في المجلس.

انطوى الإنزال اليوناني في إزمير في ١٥ أيار ١٩١٩ على ثلاثة تأثيرات رئيسية،

الأول أنه أسهم في حل الخلافات بين إيطاليا واليونان اللتين توصلتا إلى اتفاق حول مطالبهما المتضاربة في تراقيا وألبانيا والبحر المتوسط وغربي الأناضول في تموز ١٩١٩، والثاني أنه وفر دعماً قوياً للمطلب اليوناني للإنفصال عن آسيا الصغرى. فقد أقيمت إدارة يونانية في إزمير وُحشد جيش يوناني كان مستعداً لمزيد من التوسع أو لحماية التسوية النهائية. وقُرر في الوقت الحالي الحد من نطاق المناطق الواقعة تحت السيطرة اليونانية، غير أن المقترحات الأخرى التي طرحت من أجل استبدال القوة اليونانية بقوة تحالف دولية لم تنفذ، والثالث أن التدخل اليوناني كان الحدث الحاسم في قيام الأتراك بصراع مسلح ضد محاولة التحالف لفرض تسوية على الشرق الأدنى. وفور الإنزال اليوناني وردت تقارير عن اعتداءات يونانية على المدنيين المسلمين. أكدتها فيما بعد لجنة تحقيق (تشرين الأول ١٩١٩). وقد أججت تصرفات اليونانيين هذه مشاعر الكراهية التي كانت موجودة تجاه اليونانيين في تراقيا والأناضول.

كانت تنتشر بين صفوف العثمانيين مجموعة كبيرة من الآراء المتعلقة بأهدافهم النهائية وسبل التوصل إليها. ويمكن تبين تيارين رئيسيين من الآراء في ١٩١٩: الأول التيار الذي نهجه السلطان وعدد من أعضاء الحزب الليبرالي القديم القائل بأنه ليس بوسع العثمانيين مقاومة الحلفاء، وأن أفضل وسيلة تكمن في إنحاء اللائمة على أعضاء جمعية الاتحاد والترقي بشأن الأعمال الشريرة التي ارتكبت في السابق، وإقناع الحلفاء (بريطانيا أو الولايات المتحدة) بتوفير حماية للإمبراطورية. أما أنصار التيار الثاني الذين كان من بينهم عدد كبير من الأعضاء السابقين في جمعية الاتحاد والترقي، فكانوا يعتقدون أنه من العبث الحصول على رحمة الحلفاء، وأن هذه السياسة لن تؤدي إلا إلى تقسيم الإمبراطورية لصالح الدول الأوروبية الكبرى واليونانيين والأرمن. وإزاء مشاعر العداء لمطالب اليونانيين والأرمن، كان بوسع أفراد هذه المجموعة مناشدة المشاعر الإسلامية القوية داخل الإمبراطورية. فأيدوا مقاومة الحلفاء والمطالب الأخرى بالسلاح إذا استدعى الأمر ذلك. وظهرت منذ كانون الأول ١٩١٨ مجموعات مقاومة محلية متناثرة في مناطق عديدة عرفت بجمعيات الدفاع عن الحقوق، وتحدت الحلفاء والحكومة العثمانية في استانبول على حد سواء. ورغم وجود متعاطفين مع تلك الجمعيات داخل صفوف الحكومة، إلا أنه كان ينبغي أن تعتمد المقاومة على القوات العثمانية النظامية. وانتشرت هذه الجمعيات بأعداد كبيرة في شرقي آسيا الصغرى فقط، حيث وفّرت شيئاً من الحماية للسكان المحليين ضد مطالب اليونانيين والأرمن. وكان هدف الحلفاء والحكومة العثمانية الرسمية يتمثل في بسط سيطرة أوسع على هذه القوات، لذلك تم الاتفاق على تسريح هذه القوات. وبغية استعادة النظام أرسل الجنرال

مصطفى كمال إلى شرقي آسيا الصغرى في أيار ١٩١٩ بصفة مفتش في الجيش التاسع.

استلم مصطفى كمال قيادة ما أصبح يعرف بالحركة الوطنية في شرقي آسيا الصغرى. فقد تم الاتفاق في اجتماع عقد في أماسية في حزيران ١٩١٩ على إنشاء حركة مقاومة وطنية. وفي تموز ـ آب صدر عن مؤتمر أرضروم بيان يعلن أهداف الحركة للدفاع عن الأقاليم الشرقية. وعقدت مؤتمرات مشابهة في مناطق أخرى. واجتمع ممثلون عن جميع الجمعيات في سيواس في أيلول ١٩١٩، واتحدت لتشكل جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلي وعرضت أهداف الحركة في ما أصبح يعرف بالميثاق الوطني الذي أفرز معظم صيغ مؤتمر أرضروم. وأعلن أن جميع المناطق الواقعة داخل الحدود الوطنية في فترة الهدنة التي تقطنها غالبية مسلمة جزء لايتجزأ من الدولة. وشكلت الجمعية لجنة تنفيذية بزعامة مصطفى كمال واتخذت شكل الحملة.

كانت الحركة في ١٩١٩ ضعيفة ومقسمة. وكانت أقوى المشاعر متجهة نحو الولاء للإسلام والسلطان، والعداء لهيمنة الكفار. لذلك سعى مصطفى كمال أولاً إلى التوصل إلى اتفاق مع السلطان يقوم على أساس إبدال حكومة الداماد فريد باشا بحكومة أفضل تميل نحو الوطنيين، ولديها رغبة أكبر في التصدي لمطالب الحلفاء وقد نجح في ذلك. وبعد فشله في ضمان مساعدة الحلفاء لسحق الحركة الوطنية، استقال الداماد فريد وشُكّلت حكومة جديدة برئاسة علي رضا باشا ضمت أعضاء متعاطفين مع الوطنيين. وفي ٢٢ تشرين الأول تم التوصل بصعوبة إلى اتفاق بين الحكومة والوطنيين في أماسية. وأجريت في ذلك الوقت انتخابات للبرلمان العثماني أسفرت عن فوز أغلبية من الوطنيين. واجتمع البرلمان الجديد في استانبول في كانون الثاني ١٩٢٠ واعتمد الميثاق الوطني على الفور واستمرت المقاومة العنيفة في الأقاليم.

الأناضول في معاهدة سيفر:

لم يأخذ زعماء الحلفاء في اعتبارهم ظهور الحركة الوطنية في ١٩١٩، عندما وضعوا المخططات المتعلقة بمعاهدة السلام مع الدولة العثمانية. وصحيح أنه تم إهمال المخططات الرامية إلى تقسيم الأناضول بشكل شامل، والتي كان قد ألمح إليها في المباحثات التي أجريت خلال الشطر الأول من ١٩١٩، إلا أن ذلك كان قد تم وفق مايلائم بريطانيا وفرنسا إلى درجة كبيرة. وفي أوائل ١٩١٩ كان يُتصور أنه سيتم تقسيم تراقيا والأناضول إلى مناطق توضع تحت سيطرة فرنسا وإيطاليا واليونان والولايات المتحدة عن طريق الانتداب، غير أن انسحاب الولايات المتحدة ورغبة الدول الكبرى الأخرى في

وضع حد لإيطاليا أدى إلى اتخاذ قرار يقضي بعدم فرض انتداب على الأناضول، بل تحديد مجالات نفوذ لكل من إيطاليا وفرنسا. وكانت إيطاليا وفرنسا ترغبان في فرض سيطرة اقتصادية وإدارية تامتين، ولكن بسبب المعارضة البريطانية قللت الدولتان من مطالبهما حتى أصبحت مجالات النفوذ تتكون من مجالات اعتبرتها دول أخرى بما يدعى بأحكام إنكار الذات. وقد وضع هذا الترتيب في معاهدة ثلاثية مستفيضة. كما كان قد تقرر عدم إقامة دولة مستقلة في المضائق. وكان لويد جورج وكرزون يرغبان في إبعاد العثمانيين عن استانبول، وإقناع فرنسا بالموافقة على ذلك، إلا أنهما أرغما على قلب موقفيهما عندما بحث أعضاء الوزارة البريطانية الآثار السلبية التي سينطوي عليها سلخ استانبول عن الدولة العثمانية، وسهولة السيطرة على العثمانيين إذا مامنحوا استانبول وتقرر ضرورة إبقاء سيطرة العثمانيين على استانبول. كما استبعد القرار احتمالية منح استانبول لليونان رغم أن اقتراحاً كهذا كان سيلقى معارضة قوية من قبل فرنسا وإيطاليا اللتين أصبحتا تدركان أن اليونان أصبحت ذراعاً في النفوذ البريطاني في الشرق الأدنى. وبدلاً من إنشاء دولة مستقلة في المنطقة، تقرر أنه يجب أن يتم التحكم بالمضائق عن طريق لجنة دولية تتمتع بسلطات واسعة واستمرار الاحتلال العسكري لها.

كانت اليونان قد مُنحت أراضي واسعة شملت تراقيا بكاملها (ماعدا منطقة صغيرة حول المضائق) وإزمير. بيد أن الترتيبات المتعلقة بإزمير أحدثت جدلاً واسعاً وكانت بمثابة حل وسط. إذ تقرر أن تبقى إزمير تحت السيطرة اليونانية ثم تعود سيادتها إلى الدولة العثمانية بعد سنتين (ثم ازدادت إلى خمس سنوات) يحق لسكانها في نهاية هذه الفترة الإختيار فيما إذا كانوا يرغبون بالاتحاد مع اليونان. وكان هذا الترتيب يهدف إلى تحريض اليونانيين للسيطرة على إزمير، وحث المسلمين على الهجرة منها واستقرار اليونانيين فيها لضمان الأغلبية المطلوبة. ولم يثر أي جزء من المعاهدة معارضة أكبر من هذا الإذعان للمطالب اليونانية بشأن إزمير، وبالفعل فقد كان أنصار هذا الترتيب قلة، وبالوسع القول إن اليونانيين كانوا سيمنحون إزمير لسببين: دعم اليونان المتواصل للويد جورج ووجود اليونانيين فعلاً فيها. وقد عارض جميع ممثلي الحلفاء في استانبول هذه المادة من المعاهدة، وقالوا إنها ستجعل من المتعذر عليهم تشكيل حزب معتدل في استانبول يكون راغباً في تنفيذ المعاهدة. إن سلخ إزمير ومنحها لليونان يعني أن المناوئين الوطنين قد أوقعوا أنفسهم بيد الحلفاء، وهذا يعني أن الحلفاء سيضطرون إلى فرض المعاهدة بواسطة قوات يزودونها بأنفسهم. ورفض زعماء التحالف إجراء أي تغيير على بنود المعاهدة.

أما أرمينيا فقد تلقت معاملة مختلفة نسبياً. فقد رُفضت المطالب الأرمنية الأكثر اتساعاً من أجل إقامة دولة أرمنية كبرى تمتد من البحر الأسود إلى البحر الأبيض

المتوسط. وفيما عدا قلة من عدد السكان الأرمن في المنطقة الغربية من كيليكيا، كان الهدف أن تصبح هذه المنطقة داخل مجال النفوذ الفرنسي. وقد تقرر أن تتألف أرمينيا من نواة المناطق الأرمنية السوفياتية السابقة مع جزء من شرقي آسيا الصغرى العثمانية. وكان ثمة جدل بشأن حجم المنطقة. إذ أرادها الأرمن أن تكون أوسع ما يمكن وضم أرضروم إليها، وأن يكون لها منفذ إلى البحر الأسود. وقد وجدوا دعماً ضئيلاً من الحلفاء، إلا أن لويد جورج عارض منح أرضروم للأرمن، وطالب بأن تكون أرمينيا محصورة في منطقة أصغر بكثير. وفي النهاية تقرر إحالة النزاع إلى الرئيس ويلسون لإيجاد حل للمشكلة، فمنح ويلسون الأرمن المنطقة الأوسع التي تشمل أرضروم وطرابزون على البحر الأسود. غير أن الولايات المتحدة لم تكن عازمة على مساعدة الأرمن في احتلال هذه المناطق والاحتفاظ بها. ولم تقدم أي من الدول الكبرى الأخرى أي مساعدة عسكرية، لذلك ترك الأمر للأرمن لتنفيذ هذا الجزء من المعاهدة بأنفسهم. وأوضحت هذه الدول للأرمن أن لايتوقعوا الحصول على مساعدة عسكرية، إلا أن الوفد الأرمني برئاسة إريفانتيس أهارونيان قال إنهم لايطلبون مثل هذه المساعدات، وأنهم سيتدبرون أمرهم بمساعدة مالية ومؤازرة من المتطوعين التي يتوقع أن تأتي خاصة من الجالية الأرمنية في الولايات المتحدة.

كانت كردستان الكيان السياسي الآخر الذي كان محط التركيز في شرقي آسيا الصغرى. إذ كانت بريطانيا ترى في إقامة دولة كردستان مستقلة وسيلة للتخلص من المناطق التركية ولإضعاف الدولة العثمانية. وقد واجهت ثلاثة معوقات من اجل ذلك منها مشكلة فصل الأراضي الكردية عن الأراضي الأرمنية نظراً لمطالبة الجماعتين بنفس الأراضي. إذ كان السكان ممتزجين ببعضهم بعضاً حتى بعد فترة مجازر الأرمن. وفي جميع الأحوال، كان الأرمن يرون أنه ليس من المنطق بشيء أن يؤثر قتل وطرد السكان الأرمن على القرار المتعلق بإقامة الحكومة المستقبلية في هذه المناطق، إذ أن ذلك سيسمح للمجرمين بالاستفادة من جريمتهم، بل إن جرائم القتل والطرد كانت تشكل جزءاً من المطلب الأخلاقي للأرمن على هذه الأراضي. وقد اقترح إمكانية حل المشكلة بانتداب الولايات المتحدة على أرمينيا وكردستان، إلا أن المشروع انهار ولم تبد أي دولة أخرى رغبة في تحمل العبء الثنائي. كما لم يكن هناك اتفاق سهل بين بريطانيا وفرنسا حول انتداب أي منهما على كردستان. واقترح إنشاء حكم ثنائي مشترك بين فرنسا وبريطانيا، إلا أن بريطانيا رفضت هذا الحل لكونه مدعاة لخلق المشاكل.

أما المشكلة الثانية فكانت تتمثل في أن الكثير من البريطانيين ولاسيما المرتبطين بالإدارة في العراق لم يكونوا يرغبون في إجراء أي تغيير في المناطق الكردية التي كانوا

يعتقدون أنها ضرورية لبقاء العراق والدفاع عنه. وإذا تقرر إقامة كردستان فإنها يجب ألا تضم الموصل. غير أن كردستان بدون الموصل سيؤدي إلى حدوث اضطرابات في المنطقة. وثمة مشكلة أخرى تتعلق بالتأثير المحتمل لكردستان على المناطق الكردية من إيران.

أما المشكلة الثالثة والأعظم شأناً، فكانت تتمثل في صعوبة إيجاد زعماء مؤهلين يمثلون الأكراد. ففي باريس كانت هناك مجموعة من المفكرين الأكراد ذوي ثقافة غربية على رأسهم شريف باشا الذي كان يتحدث عن القومية الكردية،ز إلا أنه لم يكن له أتباع في كردستان. وفي استانبول تفاوض مايدعى بالنادي الكردي برئاسة سيد عبد القادر مع كل من الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية بحثاً عن أفضل صفقة. وكان في كردستان مجموعة تثير الحيرة من زعماء القبائل المحليين الذين تقرب بعضهم من البريطانيين للتعرف على حقيقة الروح القومية الكردية، إلا أنهم لم يجدوا أكثر من ولاءات إسلامية وقبلية. كما أنه من الصحيح أن الكثير من الأكراد كانوا قد حاربوا إلى جانب الحركة الوطنية التركية غير معتبرين أنفسهم أكراداً بل مسلمين عثمانيين. وفي غياب إقناع زعماء أكراد كان من المستحيل القول بوجوب إيجاد دولة كردية. لذلك تقرر بموجب معاهدة سيفر أن تبقى كردستان تحت السيادة العثمانية (فقد أشارت الحكومة العثمانية إلى رغبتها في منحها شيئاً من الحكم الذاتي) إلا أن احتمالية إقامة دولة كردية بقي مفتوحاً بموجب المادة التي تنص على أنه يمكن للأكراد التقدم بطلب إلى عصبة الأمم المتحدة للاعتراف بدولتهم المستقلة في خلال سنة.

أصبحت الآن الدولة العثمانية التي جردت من المناطق الأرمنية وتراقيا وإزمير وربما كردستان، والتي منحت سلطة محدودة جداً في منطقة المضائق تكاد تكون محصورة بالأناضول، والحفاظ على نظامها من خلال السيطرة الفرنسية والإيطالية كل في مجالها، وتم فرض الرقابة المالية على الدولة الجديدة عن طريق وضع تدابير جديدة للديون العثمانية العامة التي كانت موضع اهتمام رئيسي لفرنسا من خلال فرض أحكام خاصة لمعاملة الأقليات، واستمرار الامتيازات الأجنبية، وتخفيض عدد قواتها المسلحة بحيث لاتتجاوز ١٥٠٠٠ جندي بالإضافة إلى حوالي ٣٥٠٠٠ دركي. وظُن أن هذه التسوية القاسية ستواجه مقاومة، واعتقدت السلطات العسكرية أن حماية التسوية تحتاج إلى ٢٧ فرقة. وعندما تقرر عدم تقديم أي مساعدة للأرمن انخفض العدد إلى ٢٣ فرقة سيوفر الحلفاء منها ١٩ فرقة واليونانيون ٣ فرق وبقيت فرقة واحدة لم يبد أي طرف استعداده بتزويدها.

بعد أن قرر الحلفاء توطيد سلام صعب وقاس كانوا يرغبون في إظهار عزمهم على المضي قدماً بها. لذلك عندما وردت أنباء مجازر الأرمن على يد قوات المقاومة في مرعش خلال فترة انعقاد مؤتمر لندن، أضافت هذه الأحداث إثباتاً آخر على إصرار الوطنيين على الاستمرار في مخططاتهم، فاتخذ قرار لإظهار سخط الحلفاء عن طريق اتخاذ إجراءات انتقامية. وفي ١٦ آذار ١٩١٩ احتلت استانبول رسمياً، وأرغمت الحكومة التي كان يظن أنها متعاطفة مع الوطنيين على الاستقالة، وأعيد الدامادا فريد إلى الحكم، وألقي القبض على العديد من الوطنيين، وتم نفيهم وغُلق البرلمان الذي سرعان ما تم حله. وشجبت الحكومة الجديدة الوطنيين، وأصدر شيخ الإسلام فتوى تندد بهم معلناً أن الواجب الديني يتطلب من المسلمين القضاء عليهم. وحُكم على مصطفى كمال وزعماء آخرين بالإعدام غيابياً.

عودة الوطنيين إلى الحكم:

كان احتلال استانبول في آذار ١٩٢٠ حدثاً هاماً جداً في تاريخ الشرق الأدنى بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك لأنها قضت على إمكانية إيجاد حل وسط بين المجموعة المعتدلة الملتفة حول السلطان، والعناصر المعتدلة بين صفوف الوطنيين وتشكيل كتلة تكون راغبة في تنفيذ معاهدة سيفر في شكل يماثل صياغتها. كما شكل التقسيم بين حكومة السلطان والوطنيين مشكلات تتعلق بالشرعية لهؤلاء الوطنيين. وفي المدى القصير استخدم الوطنيون مناقشات تقليدية، إذ جادلوا أن ولاءهم للسلطان لم يكن يشوبه شائبة إلا أنه كان واقعاً في الأسر وراحوا يقنعون كبار العلماء بإصدار فتاوى ضد الحكومة في استانبول بحجة أنها تنفذ إرادة الكفار. أما على المدى البعيد، فكان على الوطنيين وضع أساليب جديدة لإضفاء الشرعية على تصرفاتهم. وتمثلت الخطوة الهامة في هذا الاتجاه في الدعوة إلى عقد اجتماع جديد للجمعية في انقرة. وافتتحت الجمعية في ٢٣ نيسان ١٩٢٠ وعرفت بالجمعية الوطنية الكبرى، وطالبت بتسلم مقاليد الحكم استناداً إلى رغبة الشعب الذي تمثله. وحتى ذلك الوقت تابعت الجمعية مسيرتها ببطء وتعثرت خلال هذه المسيرة الثورية، وقد سبق افتتاح الجلسة الأولى احتفال ديني مهيب ألقي فيه بيان لم يأت على ذكر تركيا أو الأتراك بل أشار فقط إلى الحاجة إلى إنقاذ آخر بلد ديني.

كانت الجمعية الوطنية الكبرى منقسمة على نفسها. فقد كانت تتألف من ٩٢ عضواً كانوا قد انتخبوا في السابق إلى البرلمان في استانبول، وكان قد عاد ١٤ عضواً منهم من المنفى وانتخب ٢٣٢ عضواً حديثاً إلى الجمعية في أنقرة. لذلك كانت هناك أغلبية من الأعضاء الجدد إلا أنهم كانوا ينتمون إلى الطبقة الحاكمة القديمة في الدولة العثمانية

المؤلفة من مسؤولين حكوميين سابقين وضباط جيش ومهنيين ورجال دين.. ولم يكونوا بأي حال راديكاليين، وكان في الجمعية عامل واحد فقط ولم يكن من بين أعضائها أي فلاح رغم انضمام خمسة رؤوساء قبائل أكراد. وكان دافعهم الأساسي الحفاظ بقدر الإمكان على النظام العثماني القديم، وكانوا يعتبرون أن السلطان والإسلام هما أركان استقراره. وكانت مفاهيم السيادة الشعبية موضع شك لأنها كانت تبدو أنها تتجه نحو الثورة البلشفية، ولم يكن أحد من رجال الدين أو من المتأثرين بالغرب (كان العديد منهم أعضاء سابقين في جمعية الاتحاد والترقي) يرغب في المضي في هذا النهج. وكانت العقائد الوطنية التركية بالنسبة لمعظم النواب تبدو وكأنها خبط عشواء، وغير مستحبة عندما تطبق في السياسة. وكانوا يرغبون في اعتبار تسلمهم السلطة مجرد رمز مؤقت وأنه سينتهي حالما يتم تحرير السلطان من الأسر. ولم يتمكن مصطفى كمال من إقناع الجمعية بالإقرار أن السيادة تكمن في الأمة وفي الجمعية الوطنية الكبرى باعتبارها تمثل الأمة إلا في كانون الثاني ١٩٢١ عندما تم تفويض السلطة التنفيذية إلى وزارة برئاسة مصطفى كمال.

كان الوطنيون في ١٩٢٠ في وضع حرج. فبالإضافة إلى وجود اليونانيين في الغرب، كان الفرنسيون في الجنوب والأرمن في الشرق، وكان عليهم التصدي لجيش الخليفة الذي يتألف من قوة غير متجانسة الذي أرسلته حكومة استانبول، بالإضافة إلى التصدي لأعداد كبيرة من الثورات التي قامت بصورة رئيسية استجابة للنداء الديني في استانبول. وضمت القوات المناوئة للوطنيين رجال عصابات قوقازيين وفلاحين وزعماء دينيين محليين وقوات قبلية وأعياناً محليين ومحافظين. ولمواجهة هذه الثورات التي اندلعت بوحي الدين، كان يعتمد على جيش الوطنيين النظامي. وبغية سحق المعارضة اضطر مصطفى كمال إلى الاعتماد على قوات مشابهة غير نظامية تتألف بصورة خاصة من رجال عصابات سابقين بقيادة أدهم بك شركس الذي أصبح يشكل الدعم العسكري الرئيسي لما يدعى بالجيش الأخضر الذي شُكل في ربيع ١٩٢٠. وكان الجيش الأخضر منظمة سياسية أكثر منها عسكرية، وكانت تضم عناصر من الاشتراكيين الراديكاليين (يمثلهم أعضاء الحزب الشيوعي التركي المشكل حديثاً) ومن المتحمسين الإسلاميين والوطنيين. وكان تنامي الجيش الأخضر مؤشراً لقوة لما كان يعرف بالمثال الشرقي داخل صفوف الوطنيين. لقد أدى العداء للغرب لكونه الجهة التي وضعت معاهدة سيفر إلى التطلع نحو الشرق، واعتبرت الثورة البلشفية مثالاً للكمال وأنه بالإمكان مواءمتها مع الإسلام. وخلال ١٩٢٠ أصبح اليسار الراديكالي يهيمن بصورة أكبر على الجيش الأخضر الذي بدأ يشكل تحدياً لسلطة مصطفى كمال.

خلال هذه الفترة دارى مصطفى كمال اليساريين وحاول السيطرة عليهم بالمناورة. ففي تشرين الأول ١٩٢٠ أنشأ حزبه الشيوعي الموالي كتجمع منافس للراديكاليين، وعزز القواني ثم أخذ يبث دعايته ضد الشيوعية غير المرغوب فيها. ومع نهاية ١٩٢٠ انتصر في الحرب الأهلية، وأصبح بإمكان مصطفى كمال اتخاذ إجراءات أقوى ضد الراديكاليين والقوات غير النظامية. وفي كانون الثاني ١٩٢٠ هُزم أدهم الذي لاذ بالفرار وانضم إلى اليونانيين، وأغلق ماكان يسمى بالحزب الشيوعي غير الموالي. وأدمجت القوات غير النظامية بالقوات الوطنية النظامية. ومع نهاية ١٩٢٠ أصبح الوطنيون في وضع أقوى بكثير: إذ خفّت حدة الإنقسامات داخل صفوفهم وهزمت قوات السلطان.

لقد ساعدت عودة روسيا كعامل نشط في الشرق الأوسط الوطنيين كثيراً. ففي ٢٦ نيسان ناشد الوطنيون روسيا السوفياتية تقديم المساعدة لهم، وفي صيف ذلك العام أرسلوا وفداً إلى موسكو. وطلب الوطنيون عقد تحالف هجومي ودفاعي معهم إلا أن البلاشفة كانوا أقل تحمساً لذلك بسبب ارتيابهم في الأهداف القومية في بلاد ماوراء القوقاز، وبسبب اعتقادهم أن عقد تحالف مع الوطنيين سيجعل التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا أكثر صعوبة. لذلك لم يتم التوصل إلى إبرام أي تحالف. وفي خريف ١٩٢٠ توترت العلاقات بين الوطنيين والحكومة السوفياتية كثيراً بسبب شن الوطنيين هجوماً على أرمينيا. فقد أدى القلق المتواصل بشأن تطلعات الأرمن ونشاطاتهم والغضب لرفض الأرمن السماح بمرور الإمدادات عبر أرمينيا من روسيا إلى الوطنيين إلى غزو الوطنيين أرمينيا في خريف ١٩٢٠ وإلحاق الهزيمة بالأرمن وقبولهم معاهدة الكسندروبول (٢ كانون الأول ١٩٢٠) ولم يتم التصديق على المعاهدة أبداً لأن البلاشفة سيطروا ثانية على أرمينيا، واستمرت النزاعات حول الحدود بالإضافة إلى أمور أساءت إلى العلاقات بين الوطنيين والروس وجعلتها تزداد توتراً.

تم التوصل أخيراً إلى تحالف بين روسيا السوفياتية والوطنيين في ٨ آذار ١٩٢١ (معاهدة موسكو بتاريخ ١٦ آذار ١٩٢١). وكان كلا الجانبين يفضل التوصل إلى اتفاقية مرضية مع بريطانيا، إلا أنهما توصلا إلى تسوية بينهما بعد أن وجدا أن ذلك أمر متعذر. واستمر تحالفهما وأرسلت روسيا السوفياتية مساعدات طفيفة خلال معظم ١٩٢١. إذ لم يرحب البلشفيون الأسلوب الذي عامل به مصطفى كمال العناصر الراديكالية اليسارية في صفوف الوطنيين، واعتقدوا لفترة من الزمن أنه يمكن الإطاحة به عن طريق جماعات موالية لأنور باشا. إلا أن انتصار الوطنيين في صارية في صيف ١٩٢١ أقنع الروس بضرورة التعامل مع مصطفى كمال وأدت معاهدة كارس (Kars) (١٣ تشرين الأول ١٩٢١) إلى تسوية الموضوعات المتنازع عليها بين الوطنيين ودول ماوراء القوقاز وثبتوا

حدود تركيا الشرقية. وضمن الوطنيون الآن امتلاك كارس وأردهان التي كانت الدولة العثمانية قد فقدتهما في ١٨٧٨ اللتان استعيدتا في ١٩١٨ وفقدتا ثانية في ١٩٢٠. وبعد التوقيع على هذه الاتفاقية وعلى معاهدة منفصلة مع أوكرانيا (٢ كانون الثاني ١٩٢٢) تحسنت العلاقات بين روسيا والوطنيين بسرعة، وكانت إمدادات السلاح ومعدات أخرى عاملاً هاماً في إعادة تجهيز قوات الوطنيين التي أصبحت مستعدة الآن لشن حملة ناجحة في صيف ١٩٢٢.

أحدث التحالف بين الوطنيين وروسيا السوفياتية قلقاً شديداً في بريطانيا الذي اعتبر تحالفاً بين البلشفية والجامعة الإسلامية الذي يمكن أن يهدد المصالح البريطانية في أنحاء الشرق الأدنى والهند. وثار جدل بأنه ينبغي على بريطانيا أن تقوض التحالف بفصل أحد الطرفين عن الآخر. فقد كانت حكومة الهند ووزارة الحربية تحبذان القيام بمحاولة استمالة الوطنيين، وخلق حاجز منيع بين الإسلام والبلشفية في الشرق. وكانت استمالة الوطنيين تتطلب التخلي عن معاهدة سيفر، إلا أنه يبدو أن لويد جورج كان يفضل عقد اتفاقية مع روسيا السوفياتية يجعل فيه التخلي عن الأنشطة المناوئة لبريطانيا في الشرق شرطاً للاعتراف بالنظام السوفياتي والتوقف عن قيام بريطانيا بدعم قوات الروس البيض وعقد معاهدة تجارية. وساد الاعتقاد بأن اتفاقية إنكليزية - روسية ستترك الوطنيين في عزلة وتجعل هزيمتهم وتثبيت معاهدة سيفر أمراً ممكناً. وكان سيتمخض عن ذلك نشوء صراع بين الوطنيين اليونانيين.

الحرب اليونانية - التركية (١٩٢٠ - ١٩٢٢) ومعاهدة لوزان:

أوضح رد الفعل العثماني على قسوة معاهدة سيفر أنه إذا لم يقم الحلفاء بتعديلها فسوف ينفذون المعاهدة بقوة السلاح. وشكلت النجاحات التي أحرزتها القوات الوطنية في بورصة وباندورما تهديداً لاستانبول نفسها. واصطدمت قوات الوطنيين في إسميد (Ismid) مع القوات البريطانية في ١٥ حزيران ١٩٢٠. وقبلت فرنسا وإيطاليا إجراء تعديل على معاهدة سيفر، بيد أن بريطانيا كانت تصر على الإبقاء على المعاهدة بواسطة استخدام القوات البريطانية. وتم التصديق على استخدام القوات في حزيران ١٩٢٠ وتمكنت القوات اليونانية من تشتيت قوات الوطنيين في شمال - غرب آسيا الصغرى بسرعة. ولو كانت القوات البريطانية قد مارست ضغطاً في ذلك الوقت على القلاع الرئيسية للوطنيين في وسط الأناضول، لكانت قد أحرزت نصراً ساحقاً وذلك لأن الوطنيين كانوا في حالة ضعف شديد. إلا أن فينزيلوس وافق على وقف تقدم اليونانيين في باندورما (Pandorma) ووجّه القوات اليونانية باتجاه شرقي تراقيا. وقد أسفر ذلك عن

تأجيل الحملة اليونانية التالية في الأناضول حتى ١٩٢١، عندما اشتد عود الوطنيين وعندما سقط فينزيلوس نفسه عن السلطة.

أدت وفاة الملك الكسندر في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ إلى تحول الانتخابات اليونانية في تشرين الثاني إلى صراع بين فينزيلوس وعدوه القديم الملك السابق قسطنطين. وخسر فينزيلوس في كانون الأول ١٩٢٠ وعاد قسطنطين إلى تبوأ العرش. وكان لهذه الأحداث تأثير بالغ على موقع اليونان في استراتيجية الحلفاء في آسيا الصغرى. إذ بينما كان يطلب فينزيلوس من الحلفاء رد الجميل، لم يكن لقسطنطين شيء من ذلك. وقد أتاحت عودته فرصة ملائمة لأولئك الذين أرادوا تجاهل اليونانيين. وكانت فرنسا وإيطاليا وعدد من البريطانيين يريدون انتهاز الفرصة التي أتيحت لهم، إلا أن لويد جورج تصلب في موقفه، فقد رفض إدخال إي تعديل على معاهدة سيفر كما رفض تقديم أي دعم مالي لليونان ـ لذلك وقفت اليونان وحدها فيما عدا بعض مظاهر التشجيع التي واصل لويد جورج تقديمها.

كان أمام اليونانيين في ١٩٢١ خياران: الانسحاب من مواقعهم المتقدمة والبقاء في حالة دفاع بأمل الدخول في مفاوضات للتوصل إلى تسوية مع الأتراك، أو مواصلة تقدمهم والمقامرة بكل شيء بغية إلحاق الهزيمة بالوطنيين مع احتمال الفوز بحصة أكبر بكثير في آسيا الصغرى، وربما الفوز باستانبول نفسها إذا ماحققت انتصاراً. وقد اختارت مواصلة التقدم. وجادل اليونانيون في مؤتمر لندن الذي عقد في شباط ١٩٢١ أن الوطنيين كانوا ضعفاء جداً، وبالإمكان هزيمتهم في غضون ثلاثة أشهر. ولم يبدوا أي اهتمام في الدخول في مفاوضات للتوصل إلى تسوية مع الوطنيين الذين كانوا ممثلين كذلك في المؤتمر. ويبدو من غير المحتمل أن التوصل إلى تسوية كان سيدوم وذلك لأن حكومة أنقرة أوضحت بعد ذلك أنها لن تقبل أي تعديل على الميثاق الوطني رغم المؤشرات المتناقضة التي قدمها ممثل الاتحاديين بكر سامي. ووقفت بريطانيا رسمياً على الحياد ورفضت الانضمام إلى فرنسا وإيطاليا للضغط من أجل الدخول في مفاوضات جديدة بشأن معاهدة سيفر. وحصل اليونانيون على انطباع بأن بريطانيا تشجعهم على شن الهجوم.

شن اليونانيون هجومهم في ٢٣ آذار، إلا أنه أمكن صده في المعركة الثانية في إينونو، وأُرغم اليونانيون على الانسحاب إلى الخطوط التي انطلقوا منها. وكانت تلك الهزيمة أولى النكسات الهامة التي تعرضت لها القوات اليونانية في آسيا الصغرى (إذ أن صد محاولتهم احتلال أسكي شهر في كانون الثاني ١٩٢١ في المعركة الأولى في إينونو لم

يكن اختباراً هاماً) وقد حدت باليونانيين إلى إعادة دراسة موقفهم. وقد حبذ الدكتاتور المستقبلي إيوانيس ميتاكساس التخلي عن آسيا الصغرى والتمركز في تراقيا، غير أن الحكومة قررت أنها بحاجة إلى تحقيق نصر وخططت لهجوم ثان في صيف ١٩٢١ بعد تعزيز الجيش. إلا أن بريطانيا كانت كذلك معنية بالفشل اليوناني، لأنه إذا ما انسحب اليونانيون من طرف واحد إلى إزمير ستبقى استانبول والمضائق مكشوفة كما كانت في صيف ١٩٢٠، ويمكن لقوات الوطنيين مهاجمة قوات الحلفاء هناك. لذلك عرضت بريطانيا التوسط على أساس انسحاب يوناني ومنح إزمير حكماً ذاتياً. لكن اليونانيين شنوا هجوماً في ١٠ تموز وحقق الهجوم اليوناني في صيف ١٩٢١ نجاحاً مبدئياً هاماً، بيد أن الوطنيين انسحبوا بشكل منتظم واتخذوا مواقعهم أمام أنقرة على نهر سقارية حيث تم صد الهجوم اليوناني. وفي أيلول ١٩٢١ تقهقر اليونانيون إلى اسكيشهر. لقد كانت معركة سقارية نقطة تحول في الصراع لأنها تمثل هزيمة الآمال اليونانية في فرض حل عسكري. وأصبحت آمالهم تتركز الآن على قدرة الحلفاء ورغبتهم في تعويضهم بشيء ما عن طريق التفاوض الدبلوماسي. وفي غضون ذلك اختاروا البقاء في مواقعهم بحيث يكون لديهم أراضٍ للمساومة عليها.

كما سعت فرنسا وإيطاليا للتوصل إلى حل سياسي بشأن المصاعب التي تواجههما. إذ لم ترق لهما حصول اليونانيين على مكاسب في التسوية السلمية وانتابتهما الشكوك في أن اليونانيين لم يكونوا سوى عملاء لتنفيذ المخططات البريطانية للسيطرة على شرقي البحر المتوسط. ومنذ صيف ١٩٢٠ أبدت الدولتان الأوروبيتان رغبتهما في التخلي عن اليونانيين والتوصل إلى اتفاق مع الوطنيين. إلا أنهما كانتا ترغبان في الاحتفاظ بمكاسب أخرى من معاهدة سيفر، إلا أن هذه الرغبة جعلت الاتفاق صعباً. وفي آذار ١٩٢١ تفاوضت الدولتان مع بكر سامي للتوصل إلى اتفاق إلا أن حكومة أنقرة لم تقبله. وفي ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ نجحت فرنسا في التوصل إلى اتفاقية مع الوطنيين (اتفاقية فرانكلين بويلون) وافقت بموجبه فرنسا على الانسحاب من آسيا الصغرى وتسوية حدود سورية. كما أجرت إيطاليا مفاوضات مع الوطنيين لكنها فشلت في التوصل إلى اتفاق.

إن تردد فرنسا وإيطاليا في تقديم أي دعم لليونان جعل من الصعب على بريطانيا تحقيق تسوية نتيجة التفاوض. فخلال الخريف والشتاء من ١٩٢١ - ١٩٢٢ بذل كرزون جهده لفتح باب التفاوض على أساس منح إزمير وتراقيا اليونانية حكماً ذاتياً. وفي الوقت نفسه تنامت محنة اليونانيين وبدأوا يفكرون في انسحاب أحادي الجانب. وكانوا لايزالون يتشبثون بأمل أن تسفر المفاوضات عن شيء. وأخيراً وفي آذار ١٩٢٢، دعا كرزون إلى عقد مؤتمر لوزراء خارجية الحلفاء في باريس قدم فيه عرضاً لانسحاب يوناني

من آسيا الصغرى دون ضمانات لمسيحييها والتوصل إلى حل وسط بشأن الحدود في تراقيا. غير أن المفاوضات انهارت بسبب طلب الوطنيين بأنه يجب على اليونانيين البدء بالانسحاب قبل التوقيع على اتفاقية سلمية. وكان العرض هاماً بشكل رئيسي لأنه فتح الطريق نحو تسوية نهائية في لوزان.

بعد فشل مفاوضات آذار كان السبيل الواضح بالنسبة لليونانيين الانسحاب إلى خطوط دفاعية حول إزمير، إلا أن الخيال بدأ يسيّر السياسة اليونانية، فقد بقي اليونانيون في مواقعهم وخططوا للاستيلاء على استانبول رغم أنه تم التخلي عن هذا المشروع في تموز نتيجة معارضة الحلفاء. وفي غضون ذلك شن الوطنيون هجوماً في ٢٦ آب ١٩٢٢ قرب أفيون قره حصار. وتداعت الجبهة اليونانية، ولم ينته الانسحاب الكارثي إلا عندما غادرت القوات اليونانية آسيا الصغرى، وفي ٩ أيلول دخل الوطنيون إزمير التي أصبحت ساحة للقتل والدمار.

أدى انهيار اليونانيين إلى إعادة خلق وضع ١٩٢٠ على نحو أكثر خطورة. فبعد زوال الدرع اليوناني لم يعد ثمة شيء يقف بين قوات الوطنيين المنتصرين وبين استانبول وتراقيا باستثناء حامية الحلفاء في منطقة المضائق. وبرز سؤال: هل سيقاتل الحلفاء؟ في ١٥ أيلول دعت بريطانيا دول الدومينيون إلى تقديم المساعدة إلا أنه لم توافق سوى نيوزيلاندا. وفي ١٩ أيلول قال بوانكاريه إن فرنسا لن تقاتل، وأوضح الإيطاليون أنهم لن يقدموا على ذلك أيضاً. وكان من الواضح أن أمام بريطانيا الخيار بين القتال والاستسلام الشائن للوطنيين مع خسارة هيبتها في الشرق بصورة شنيعة. وقررت الوزارة القتال، وأصدرت أمراً بمنح الوطنيين إنذاراً نهائياً. غير أنه أمكن تفادي الأزمة في النهاية، إذ أن تحلي القادة العسكريين المحليين بضبط النفس أنقذ الوضع. وفي ١١ تشرين الأول تم التوصل إلى حل وسط في اتفاقية موادنيا (Mudanya). فقد انسحب اليونانيون من شرقي تراقيا، وكان الطريق ممهداً لإجراء مفاوضات شاملة بشأن سيفر، وكان ثمة إصابة هامة واحدة لما دعي بأزمة شاناك، وكان ذلك لويد جورج. فقد استشاط حزب المحافظين غضباً من سياسة لويد جورج المتهورة والمجازفة بدخول حرب دون دعم، وصوتوا من أجل الانسحاب من الحكومة الإئتلافية مما أسقطه من السلطة. وحلّ بونار لو (Bonar Law) مكان لويد جورج كرئيس للوزارة وعين رئيسا لوزارة المحافظين.

لقد أعيدت المفاوضات بشأن تسوية الشرق الأدنى في مؤتمر لوزان (كانون الأول ١٩٢٢ - تموز ١٩٢٣). وضم المؤتمر جميع الأطراف المعنية في مسألة الشرق الأدنى باستثناء طرف واحد وهو الحكومة الرسمية للإمبراطورية العثمانية. فمنذ نهاية ١٩٢٠

كانت الحكومة العثمانية عاجزة عن التأثير على مجرى الأحداث، إلا أنها بقيت الحكومة الوحيدة التي يعترف بها الحلفاء. لذلك دعيت إلى المؤتمر بالإضافة إلى الوطنيين. وكان واضحاً بالنسبة لمصطفى كمال أن وجود الوفدين العثمانيين اللذين يمكن تأليبهما على بعضهما بعضاً أمراً لايحتمل، لذلك أصدرت الجمعية الوطنية الكبرى قراراً حاسماً قبيل انعقاد المؤتمر يقضي بإلغاء الإمبراطورية العثمانية في ١ تشرين الثاني ١٩٢٢ ومهدت السبيل لتأسيس الجمهورية التركية فيما بعد. وقد ظهر وفد تركي واحد فقط في لوزان وهو وفد الوطنيين بقيادة عصمت إينونو.

كان اللورد كرزون وزير خارجية بريطانيا الشخصية القيادية من جانب الحلفاء في لوزان. فحتى تشرين الأول ١٩٢٢ كان كرزون يعمل في ظل لويد جورج، وينفذ سياسة لم يكن يؤمن بها. إلا أنه كان قد دعم لويد جورج نتيجة الاعتقاد بأن أهم مسألة في الشرق الأدنى هي هيبة الحلفاء، إذ لم يكن بوسع الحلفاء الإذعان للقوة، فأي تغيير في معاهدة سيفر يجب أن يتم التفاوض عليه بشكل ملائم وبموافقة جميع الأطراف. لذلك فقد كرّس جلّ جهوده خلال الفترة الممتدة بين ١٩٢٠ - ١٩٢٢ لإبقاء تحالف بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لدعم سياسة متفق عليها، رغم أنه وجد أن تحقيق ذلك يزداد صعوبة مع سعي فرنسا وإيطاليا للتوصل إلى اتفاق منفصل مع الوطنيين. وقبل افتتاح مؤتمر لوزان، نجح في وضع اتفاق واسع بين دول التحالف الرئيسية بشأن السياسة التي يجب اتباعها رغم أن حكومته كانت قد أعيتها مسألة الشرق الأدنى، وأصبحت تميل للاستسلام للوطنيين حول قضايا متعددة. وكان كرزون في المؤتمر قادراً على ضمان معظم النقاط التي كان يظن أنها جوهرية. ويعزى نجاحه إلى مهارته الدبلوماسية وإلى رغبة الوطنيين في تقديم تنازلات.

لم يتم التطرق إلى بعض النواحي البارزة في تسوية الشرق الأدنى في لوزان، ولاسيما تلك التي تتعلق بالأقاليم العربية. وعلى الرغم من أن العديد من الوطنيين كانوا يرغبون في الاستمرار في الصراع لتحرير أصقاع أخرى من الإمبراطورية العثمانية، رأى مصطفى كمال أن أي محاولة لتحدي الترتيبات المتخذة للأقاليم العربية سوف تؤدي إلى نشوب حرب مع بريطانيا وفرنسا، ويقوض جميع المكاسب التي حصل عليها الوطنيون بشق النفس. أما النواحي الأخرى من التسوية القديمة فقد أصبحت طي النسيان، ولم تثر مرة أخرى ومنها الاقتراحات المتعلقة بأرمينيا وكردستان. وقد تركت المسألة الشرقية كما تم الاتفاق عليها بين الوطنيين والإتحاد السوفياتي. كما أن مصير المطالب اليونانية في آسيا الصغرى كانت قد قررته الحرب وتخلت فرنسا وإيطاليا عن مجالات نفوذهما المتوقعة في آسيا الصغرى والجبهة الجنوبية للدولة التركية التي تم الاتفاق عليها مع فرنسا. وتركت

الإسكندرونة في وضع غامض في تلك التسوية، إلا أن ذلك لم يثر في لوزان. لذلك بقيت حدود تركيا مع العراق التي تسيطر عليها بريطانيا دون تقرير وضعها (يشمل وضع الموصل) وحدود تركيا مع اليونان في تراقيا والترتيبات المستقبلية للمضائق وعدد من المسائل التي تشمل الامتيازات ومعاملة الأقليات والأمور المالية.

وسرعان ماتمت تسوية المسائل المتعلقة بالأراضي في الاتفاق. ولم تتوصل بريطانيا والإتحاديين إلى اتفاق حول من يجب أن يحصل على الموصل، إلا أنهما اتفقا على تسوية المسألة عن طريق المفاوضات والرجوع إلى عصبة الأمم. وتم تسوية حدود تراقيا بالتأكيد على أن ماريتسا هي الحدود بين تراقيا التركية الشرقية وتراقيا اليونانية الغربية وتركت أدرنة لتركيا. أما مسألة المضائق فقد هددت بحدوث مشكلات كبيرة لأن الوطنيين كانوا قد وافقوا في آذار ١٩٢١ على الصيغة السوفياتية بأن الترتيبات من أجل المضائق مسألة تخص دول البحر الأسود فقط، وأراد المندوب السوفياتي شيشيرين إغلاق المضائق في وجه جميع السفن الحربية التابعة لتركيا. وقد اعتبر خرق التحالف السوفياتي ـ الوطني بشأن المضائق نجاحاً عظيماً لكرزون، إلا أن هم الوطنيين كان يكمن في ترسيخ السيادة التركية والسيطرة على المضائق، ولم تكن لديهم الرغبة في مشاركة الإتحاد السوفياتي لهم في ذلك. إن دعم الحلفاء لترتيب المضائق هذا كان ذا قيمة للأتراك، وكان كرزون يضغط من أجل سياسة الباب نصف المفتوح. لقد اشترط النظام الجديد للمضائق مرور السفن الحربية عبرها وفق بعض التقييدات ووضع منطقة صغيرة منزوعة من السلاح على طول المضائق وتشكيل لجنة دولية للإشراف على سير عملية الاتفاقية والسماح لتركيا المرابطة في استانبول.

أما المسائل التي لاتتعلق بالأراضي فقد أحدثت مصاعب أكبر، وأطال التوصل إلى حل لها فترة المؤتمر حتى تموز ١٩٢٣ وهي فترة من التوتر المستمر لأنه بدا من الممكن أن يقوم الإتحاديون في أي وقت بالاستيلاء على استانبول، والصدام مع الحامية البريطانية والتسريع في نشوب حرب. لقد مكنت برودة أعصاب المعنيين في الاستمرار دون فشل، رغم أن الجو يمكن أن يكون قد ساهم في انتصار تركيا في جميع النقاط المعلقة تقريباً. وألغيت الإمتيازات الأجنبية وتم اعتماد صيغة للحفاظ على ماء وجه الحلفاء بشأن معاملة الأقليات (وهي مسألة تم حلها رئيسياً بتبادل السكان بين اليونان وتركيا) وأهملت خطط معاهدة سيفر للسيطرة الاقتصادية والمالية من جانب الحلفاء.

بحلول ١٩٢٣ كان جزء هام من خطة الحلفاء لإعادة تشكيل الشرق الأدنى قد فشل وذلك لأربعة أسباب. الأول عدم رغبة الحلفاء أو عدم قدرتهم على تنفيذ الحل بأنفسهم.

وهذا يعود إلى الانقسامات بينهم وعدم رغبة شعوبهم في قبول أعباء جديدة في الشرق الأدنى. والثاني ضعف اليونانيين والأرمن بشكل لايمكنهم من القيام بالمهمة الرئيسية في الحفاظ على التسوية بأنفسهم. والثالث شكلت عودة روسيا إلى الساحة أحد العوامل الرئيسية للعمل ضد مخططات الحلفاء. والرابع كان تصميم الوطنيين ومهارات قادتهم العسكرية والسياسية والدبلوماسية حاسماً بشكل مطلق.

سورية ولبنان:

ظهرت في باريس خلال الأشهر الأولى من ١٩١٩ وفود عربية عديدة تحمل مقترحات مختلفة تتعلق بمستقبل سورية ولبنان وفلسطين. وكانت بعض هذه الوفود تمثل جماعات مسيحية، كان من بينها اللجنة السورية المركزية برئاسة شكري غانم الذي عاش في فرنسا لسنوات عديدة واقترح وضع سورية الكبرى تحت الانتداب الفرنسي، وطالب وفد ماروني آخر برئاسة بطريرك الموارنة بإنشاء دولة لبنانية ضمن «حدودها التاريخية والطبيعية». أما المسلمون السنة الذين يشكلون الأغلبية فقد مثلهم بصورة رئيسية فيصل بن الحسين الذي طالب باستقلال جميع الدول العربية الواقعة جنوبي جبال طوروس. إلا أنه لم يطالب بإنشاء دولة عربية واحدة. وقد أعلن لدى عودته إلى سورية أن الشعب العربي واحد، إلا أن الوقت لم يكن مواتياً لقيام دولة واحدة، إذ يجب أن تتمتع كل من سورية والعراق والحجاز باستقلالها المنفصل. وفيما بعد ولأسباب تكتيكية، أعاد طرح فكرة دولة واحدة مؤلفة من سورية والعراق إلا أنه طالب في باريس بسورية مستقلة تشمل لبنان وفلسطين، واقترح منح تنازلات للأقليات وامتيازات للدول الأوروبية.

وانقسم المجلس على نفسه، فقد أرادت فرنسا الالتزام باتفاق سايكس بيكو الذي فسرته الآن بمطالبتها بالإنتداب على سورية بأكملها. وطلبت بريطانيا ضمانات بترك الدولة العربية مستقلة بشكل أساسي في الداخل. وبغية كسر الجمود اقترح وودرو ويلسون إرسال لجنة تحقيق للوقوف على رغبات شعب المنطقة. وتم التصديق على هذا المخطط في ٢٥ آذار، إلا أن فرنسا لم ترغب بذلك ودعمتها بريطانيا لفترة من الزمن. وكما قال لويد جورج «بالنسبة لنا فإن صداقة فرنسا تساوي عشرة بلاد من سورية»[٢]. كما اعتقدت بريطانيا بأن اللجنة لن تكون ضرورية من أجل التوصل إلى اتفاق بين فيصل والفرنسيين. غير أنه لم تبرز على السطح أية اتفاقية، وتقرر ذهاب اللجنة. غير أن فرنسا رفضت الاشتراك فيها مالم تقم بريطانيا بإخلاء سورية ورفضت بريطانيا وإيطاليا المشاركة بدون فرنسا. وهكذا أصبحت لجنة كينغ ـ كراين أمريكية بحتة. وفي الواقع فإنه يشك في أن ويلسون كان يريدها بالفعل، إذ يبدو أن غرضه كان يتمثل في التهديد

باللجنة لانتزاع تنازلات من فرنسا. ويبدو أن بريطانيا قد اعتبرت الأمر على هذا النحو. وزارت اللجنة سورية في صيف ١٩١٩ ورفعت تقريراً في ٢٨ آب ذكرت فيه أنه لم تبد سوى الطائفة الكاثوليكية رغبة في الحكم الفرنسي، في حين أبدت أغلبية الشعب رغبتها بالاستقلال، وإذا تعين عليهم وضعهم تحت الانتداب فإنهم يرغبون في دولة منتدبة واحدة لكل المنطقة ويفضل أن تكون الولايات المتحدة أو بريطانيا ولكن ليس فرنسا. إلا أن التقرير لم ينشر وتم تجاهله.

وحتى صدور تقرير لم يكن يُرغب به، لم يتخذ المجلس قراراً بشأن مستقبل سورية. إلا أنه اتخذ بعض القرارات السلبية. وكان ويلسون قد قبل ضمنياً عدم قيام الولايات المتحدة بانتداب سورية، كما لم تكن إيطاليا مرشحة لذلك أبداً وأعلنت بريطانيا بوضوح أنها لن تقبل الانتداب على سورية. وبافتراض أنه لن تكون هناك دولة عربية مستقلة في سورية، بقيت فرنسا الدولة المنتدبة الممكنة الوحيدة. ولم يبق سوى اتخاذ قرارات بشأن الأسلوب الذي ستنفذ فرنسا من خلاله انتدابها وموقف العرب حيال المطالب الفرنسية.

خلال صيف ١٩١٩ احتدمت المشاعر في فرنسا بشأن معاملة بريطانيا لها في الشرق الأدنى. إذ لم تكن ترغب في إرسال لجنة التحقيق، وكانت تعتقد أن العاملين مع اللنبي في سورية قاموا بتزوير النتائج للخروج بحكم ليس في صالح فرنسا. ورغم أن كليمنصو ظل غير مبال بسورية، لم يتخذ نفس وجهة نظر الهيئة الفرنسية التي اتخذها الحزب الاستعماري. وتدهورت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا إلى درجة كبيرة نتيجة قيام الصحف الفرنسية بالتنديد بجشع بريطانيا في الشرق الأدنى، إلى حد أن لويد جورج قرر أنه ينبغي عقد صفقة بينهما ووافقت فرنسا. كما كانت تدعو الضرورات الاقتصادية أن تخفف بريطانيا من التزاماتها العسكرية.

وتوصلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق في دوفيل في ١٥ أيلول ١٩١٩. وعرض لويد جورج إخلاء القوات البريطانية من سورية وكيليكيا وتسليمهما إلى فرنسا والعرب كل في منطقته، غير أنه حاول فرض بعض الشروط على فرنسا بشأن سياستها تجاه العرب. وقبل كليمنصو عملية الإخلاء، إلا أنه رفض قبول الشروط، ولم يلح لويد جورج عليها. واحتج فيصل إلا أن تذمراته ذهبت أدراج الريح. وبدأت بريطانيا عملية الإخلاء على الفور وانتهت في نهاية تشرين الثاني ١٩١٩. وكان القرار البريطاني يهدف إلى إعطاء فرنسا يداً حرة في التسوية حول سورية ولبنان. وفي تشرين الأول أخطرت بريطانيا فيصل باتخاذ الترتيبات التي يمكنه اتخاذها مع فرنسا. ولم يبق أمام بريطانيا سوى التفاوض مع فرنسا حول الحدود التي يجب أن تفصل المناطق الواقعة تحت سيطرة

بريطانيا في فلسطين والعراق عن المناطق الواقعة تحت سيطرة فرنسا في سورية ولبنان والاتفاق على بنود الانتدابات العديدة. وتم معظم ذلك في نهاية ١٩٢٠.

طرأت خلال ١٩١٩ تغيرات كبيرة في اتجاهات العرب السوريين. فحتى نهاية الحرب كانت الأغلبية الساحقة للأعيان السوريين موالية للعثمانيين. وكان السوريون قد لعبوا دوراً ضئيلاً في الثورة العربية، إذ لم ينضم إلى الجيش العربي سوى تسعة منهم وشارك ستة آخرون في نشاطات مناوئة للعثمانيين. وقد أثير جدل كثير بسبب إعدام عدد من الوطنيين العرب السوريين قبل الحرب على يد جمال باشا. إلا أن عدد الذين أعدموا لم يتجاوز الثلاثة عشر وسجن اثنان آخران. وكان معظم المؤيدين للأفكار العربية قبل الحرب قد تعاونوا مع العثمانيين. واتضح للأعيان بعد الحرب بفترة وجيزة أن الإمبراطورية العثمانية قد انهارت ولن تعود أبداً إلى سابق عهدها، وأنه ينبغي على سورية أن تجد مكاناً لها في سلسلة كان الاستقلال أحد أركانها وحكم الدول الأوروبية الكبرى لها الركن الآخر. ولم يرغب الأعيان المسلمون السوريون بالحكم الفرنسي لأنهم كانوا يعتقدون أنه سيؤدي إلى هيمنة الأقليات المسيحية عليها. واتخذ العديد من المسيحيين من الروم الأورثوذكس رأياً مشابهاً وتوقعوا أن الحكم الفرنسي سيفضل الكاثوليك عليهم. وكان فيصل يعد نقطة التجمع الوحيدة ذات المصداقية التي وقفت ضد الحكم الفرنسي في ١٩١٩ الذي كان مسؤولاً عن الحكومة العربية في دمشق. بيد أن الأعيان السوريين لم يقبلوا حكم الحجاز عليهم. لذا تبنوا مفاهيم القومية العربية وارتباطاتها بالعقائد السائدة في تقرير المصير، وسعوا لتسلم الحكم في سورية متخذين فيصل وسيلة لطموحاتهم. وتنامت بسرعة جمعيات من قبيل جمعية الفتاة. لقد كانت سرعة التحول في التوجه السياسي مذهلة ويمكن إثبات ذلك من خلال حالة ساطع الحصري الذي أصبح أكثر الإيديولوجيين حنكة وبروزاً في القومية العربية بين الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين. إذ كان الحصري أحد المسؤولين العثمانيين وابن مسؤول عثماني. وكان يتكلم التركية العثمانية باعتبارها لغته الأولى، وحتى فترة الهدنة لم يكن يمتاز عن بقية البيروقراطيين العثمانيين. وبعد انقضاء عدة أشهر على الحرب انضم إلى فيصل في سورية، وأخذ يتحدث بلغة القومية العربية رغم لهجته التركية الثقيلة.

تألفت إدارة فيصل في دمشق بصورة رئيسية من السوريين الذين كان معظمهم من المسؤولين العثمانيين السابقين، يدعمهم عدد قليل من العراقيين والمصريين. وانتهج النظام العثماني القديم في إدارته مع محاولته تطعيمه بعنصر سياسي جديد ألا وهو البرلمان في دمشق. وضم هذا البرلمان الذي كان يعرف بالمؤتمر السوري العام أعضاء من جميع أنحاء سورية الكبرى (من ضمنها لبنان وفلسطين) إلا أن أعيان دمشق القدامى كانوا يهيمنون

عليه وهم الذين كانوا موالين للعثمانيين خلال الحرب، أما الوطنيون السوريون الذين برزوا خلال فترة ما قبل الحرب فلم يكونوا بارزين في البرلمان، ولم يشكلوا سوى أغلبية في قيادة الجيش. واجتمع المؤتمر في ٢٠ حزيران ١٩١٩ وأصدر عدداً من القرارات تدعو إلى سيادة سورية الكبرى واستقلالها تحت حكم فيصل.

كان يحدو فيصل والسوريين في إدخالهم عنصراً سياسياً جديداً في الحكومة السورية الأمل بالتأثير على تقرير لجنة كينغ ـ كراين، وعلى قرارات المجلس الأعلى في باريس. إلا أن تصرفاتهم كانت تسير ضد الآراء البريطانية التي كانت تقول بأن فيصل لم يكن سوى مسؤول إداري مؤقت فقط تحت إدارة حكومة اللنبي العسكرية، وأن التصرف السياسي كان خارجاً عن الصدد. وبذل اللنبي محاولات للحيلولة دون إقامة مؤسسات سياسية وجهاز حكومة مدنية في دمشق التي امتد تأثيرها إلى خارج دمشق لتؤثر على آراء العرب وطموحاتهم في فلسطين والعراق. كما انتاب اللنبي قلق متزايد حول انتشار الاضطرابات في دمشق والميل نحو امتداد الاضطرابات من المنطقة العربية إلى المناطق البريطانية والفرنسية.

وأدى الانسحاب البريطاني في خريف ١٩١٩ إلى زيادة أعمال العنف إذ قامت فرق من الجنود غير النظاميين بالإغارة على المنطقة الفرنسية، ونشب قتال بين القوات الفرنسية والعربية في شمالي سورية. وشُن هجوم على نقاط الاتصالات والمراكز الفرنسية. ومما لاشك فيه فقد كان يعزى جزء من هذا الاضطراب إلى عدم تمكن إدارة فيصل من السيطرة على الموقف، فقد كان يعوزه الموظفون المحنكون والقوات النظامية (أدخل التجنيد في كانون الأول ١٩١٩) كما كان يعوزه المال. وأصبح وضعه المالي أسوأ عندما أوقفت بريطانيا أولاً ثم تبعتها فرنسا معوناتهما إلى دمشق في أوائل ١٩٢٠.

أصبح موقف فيصل يزداد صعوبةً. فقد كان يريد حشد دعم سياسي لمساعدته في التفاوض مع الدول الأوروبية، إلا أن مطالب الأعيان السوريين حدّت من حرية مناورته في أية مفاوضات. وبذل في باريس في ربيع ١٩١٩ محاولة لإقناع السوريين بقبول الانتداب الفرنسي، إلا أنه اعترف لكلايتون أنه لم يتمكن من ذلك في وجه العداوة المريرة من السوريين. ودعا المؤتمر للإنعقاد في حزيران ١٩١٩ لحشد الرأي العربي للتأثير على المجلس. ولم تحرز هذه المناورة سوى نجاح ضئيل، وبعد اتفاقية دوفيل قبل فيصل المشورة البريطانية لتسوية الوضع مع فرنسا. وفي ٢٧ تشرين الأول ١٩١٩ أقر باحتلال فرنسا للساحل السوري ولبنان مقابل اعتراف فرنسا بدولة عربية في الداخل. وعقب هذه الاتفاقية حل المؤتمر في كانون الأول ١٩١٩. ولم يكن قد تم الاتفاق بعد حول مدى

السلطة الفرنسية على الدولة العربية، ولم يفقد فيصل الأمل بأن يطالب مؤتمراً دولياً بإقامة دولة عربية كبيرة. وكان فيصل لايزال بحاجة إلى دعم سياسي. وفي شباط ١٩٢٠ أرغم على إعادة دعوة المؤتمر للحصول على تأييد لموقفه قبل قيامه بزيارة أوروبا ثانية، ونظراً لأن المشاعر في سورية كانت جياشة جداً، وقد شجعها على ذلك نجاحات الوطنيين في آسيا الصغرى ودعمتها المشاعر الدينية القوية. ومرة أخرى لم يتمكن فيصل من السيطرة على المؤتمر الذي قدم له في ٧ آذار ١٩٢٠ عرش سورية الكبرى. وأعلنت المملكة الجديدة في ٨ آذار ووضع الدستور وأقر بسرعة وتم تشكيل حكومة برئاسة علي رضا الركابي أحد مؤيدي فيصل، إلا أنه بعد أن أعلنت قرارات سان ريمو حلت حكومة أكثر راديكالية ومتشددة برئاسة هاشم الأتاسي رئيس المؤتمر السوري العام محل الحكومة القديمة.

لم يكن تأسيس المملكة السورية المتحدة أمراً مقبولاً لفرنسا التي مُنحت الإنتداب على سورية ولبنان في ٢٨ نيسان ١٩٢٠، كما لم تقبله بريطانيا التي منحت الإنتداب على فلسطين. فضلاً عن ذلك، أعلن العراقيون في دمشق تنصيب عبد الله بن الحسين ملكاً على العراق، وأرسلت المساعدات من سورية إلى الثوار العراقيين ضد الحكم البريطاني. وكانت فرنسا الآن قد أعادت تنظيم إدارتها في سورية. وكان بيكو قد ذهب وحل محله حاكم عسكري وهو الجنرال غورو، الذي كان كبير مستشاريه السياسيين روبير دي كيه أكبر خبير في المجموعة السورية قد انضم إلى الجانب المؤيد للإستعمار في فرنسا، وكان دوكيه يجادل باستمرار بأنه لاينبغي على فرنسا أن تتخلى عن مصالحها في الشرق الأدنى، أو أن تحاول الاحتفاظ بمطالب اتفاق سايكس بيكو. بل يجب أن تقصر مصالحها على سورية ولبنان، والتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا ومع الوطنيين في الأناضول ومن ثم التعامل مع العرب. وكان قد تم الاتفاق مع بريطانيا. وفي أيار ١٩٢٠ ترأس دي كيه وفداً توجه إلى أنقرة، وأجرى سلسلة من المفاوضات التي أسفرت عن اتفاق فرانكلين ـ بويون. وفي ١٤ تموز ١٩٢٠ وجه غورو إنذاراً نهائياً إلى فيصل طالبه فيه بقبول الانتداب الفرنسي بصورة غير مشروطة واعتماد العملة الفرنسية، ووضع حد للأنشطة المعادية لفرنسا وإلغاء التجنيد الإجباري وتخفيض الجيش العربي وتسليم خط حديد حلب ـ رياق إلى الفرنسيين مما كان يعني إقامة حاميات عسكرية فرنسية في مختلف المدن السورية.

وسقطت المملكة العربية السورية في تموز ١٩٢٠، وقبل فيصل الإنذار الفرنسي في ٢٠ تموز بعد انتهاء فترته بثلاثة أيام بعد أن حل المؤتمر أولاً الذي كان قد رفض الإنذار. ورفض غورو وقف زحفه مالم تنفذ شروطه الأخرى. غير أن الشروط هذه لم تنفذ وواصل الفرنسيون زحفهم وألحقوا هزيمة بالقوات السورية في ميسلون في ٢٤ تموز واحتلوا دمشق في اليوم التالي. وكان فيصل قد حاول يائساً استعادة شيء من السيطرة

على الوضع والمساومة مع فرنسا لإبقاء عنصر ما من السلطة العربية في دمشق غير أنه فشل في وقف المقاومة السورية. وغادر فيصل سورية في ١ آب إلى فلسطين.

فلسطين:

قدم فيصل المطالب المتعلقة بفلسطين عن جانب العرب، ووايزمان عن جانب المنظمة الصهيونية في باريس خلال الشهور الأولى من ١٩١٩. فقد كانت فلسطين بالنسبة لفيصل جزءاً من الأرض العربية وكان يطالب باستقلالها. وكان في ذلك يعكس ما كان يعرف بالمشاعر العربية الفلسطينية، وذلك لأن جميع الكلمات التي ألقاها العرب الفلسطينيون كانت تؤكد على فكرة أن فلسطين جزء من سورية الكبرى. أما المطلب الصهيوني فقد كان يدعو إلى تأسيس دولة فلسطينية توضع تحت الانتداب البريطاني، ودمج برنامج إقامة الوطن القومي اليهودي الذي سيتطور من خلال الهجرة اليهودية والاستيطان في الأراضي ليصبح كومونولث يتمتع باستقلال ذاتي. وكان المطلب الصهيوني مصوغاً بعناية، وتم كبح المطالب الأكثر تطرفاً (التي تدعى المطالب الوطنية) التي كانت الجالية اليهودية في فلسطين (يشوف) ترغب في تقديمها وعرض المطلب الصهيوني بصورة ناجحة. وشأن فينتزيلوس أحدث وايزمان انطباعاً قوياً في المجلس الأعلى. ومن وراء الكواليس قدمت بريطانيا مطلباً ثالثاً يتمثل في أن تكون هي الدولة المنتدبة، إلا أن ذلك كان لايزال خاضعاً لموافقة الأعضاء الآخرين في المجلس ولاسيما فرنسا. ولم يتخذ المجلس قراراً بشأن هذه المطالب في ذلك الوقت، بل أجل اتخاذ أي قرار إلى حين صدور تقرير لجنة كينغ كراين.

يبدأ تاريخ تسوية فلسطين في فترة مابعد الحرب في أواخر ١٩١٧، أي بعد احتلال القدس وإقامة إدارة عسكرية بريطانية في فلسطين. وكانت تلك هي الفرصة المواتية بالنسبة للصهاينة لتحقيق أحلامهم. وبعثت المنظمة الصهيونية لجنة برئاسة وايزمان وصلت إلى فلسطين في نيسان ١٩١٨ لبحث الوسائل التي يمكن من خلالها تنفيذ البرنامج الصهيوني. وانتاب الصهاينة الاستياء، بعد أن لمسوا مشاعر الجفاء والتردد من قبل الإدارة العسكرية، لعدم التعاون معهم لتحقيق أهدافهم، كما أصيبوا بخيبة أمل نتيجة مشاعر العداء التي أظهرها لهم العرب الفلسطينيون. وبعد المجابهة مع بعض الأعيان العرب في أيار ١٩١٨، فقد وايزمان الأمل من اكتساب مودة الزعماء العرب. وبناء على اقتراح من كلايتون كبير المسؤولين السياسيين البريطانيين في فلسطين حاول التوصل إلى اتفاق مع فيصل. وعقد الرجلان اجتماعاً في ٣١ أيار ١٩١٨ وضعا خلاله أسس الاتفاق الذي ابرم في كانون الثاني ١٩١٩ بين فيصل ووايزمان. حيث قبل فيصل بالنيابة عن

المملكة العربية في الحجاز أنه يجب ألا تكون فلسطين جزءاً من الدولة العربية المنوي إنشاؤها، وأنه يجب تنفيذ البرنامج الصهيوني في جزء منه على الأقل في فلسطين. وفي المقابل وعد وايزمان بقيام الحركة الصهيونية بتقديم المساعدة للدولة العربية واحترام بعض الحقوق العربية الفلسطينية. غير أن فيصل جعل الاتفاق مشروطاً على أساس تنفيذ مطالبه بالاستقلال العربي وهو شرط لم يتم تنفيذه بطبيعة الحال ولم يكن من المحتمل أن ينفذ.

لم تكن المخططات البريطانية واضحة تماماً في أوائل ١٩١٩. ففي ١٩١٧ فكرت بريطانيا ببسط سيطرتها على فلسطين كوسيلة لإبعاد نفوذ الدولة العثمانية أو ألمانيا أو فرنسا، إلا انه لم يكن ثمة اعتقاد جازم في عام ١٩١٨ بأنه يجب أن تكون فلسطين تحت الحكم البريطاني. وكان كلايتون يحبذ وضع فلسطين ضمن دولة عربية وتكون بريطانيا بمثابة مستشار لها. وعندما استعرضت اللجنة الشرقية وضع فلسطين في ٥ كانون الأول ١٩١٨ خلص كرزون إلى أن وعداً كان قد أعطى بأن تكون جزءاً من الدولة العربية، واعتقد أن بريطانيا يجب أن تكون الدولة المنتدبة غير أنه أبقى خيار الولايات المتحدة مفتوحاً. بيد أنه حتى لو اضطلعت بريطانيا بإدارة فلسطين فإن السؤال المطروح هو ماذا سيكون عليه وضع البرنامج الصهيوني في فلسطين. إذ أن وعد بلفور كما أوضحنا ألزم بريطانيا بالقليل جداً وكانت الإدارة في فلسطين تعارض بقوة الجوانب البعيدة الأثر للبرنامج الصهيوني. وكانت العلاقات بين البريطانيين ورئيس اللجنة الصهيونية الجديد مناحيم أوسيشخين سيئة للغاية.

كان تأكيد التزام بريطانيا بالسيطرة على فلسطين والبرنامج الصهيوني من عمل لويد جورج وبلفور. ولايوجد ثمة سبب يدعو إلى ربط هاتين النقطتين. فإذا وافقت فرنسا على أن تكون فلسطين تحت السيطرة البريطانية، فإن دعم الحركة الصهيونية لم يكن ذا أهمية. وبدلاً من ذلك، فقد كان بوسع بريطانيا ربط مطلبها بفلسطين بحق تقرير المصير والتي كان بوسعها في تلك الحالة كما بينت نتائج لجنة ـ كراين فرض سيطرتها على الدولة العربية. وقد تفسر متطلبات استراتيجية الشرق الأدنى رغبة بريطانيا في السيطرة على فلسطين، إلا أنها لاتستطيع تفسير ربط السيطرة من أجل الصهيونية وخاصة عندما حذرت الإدارة الفلسطينية مراراً من أن تبني البرنامج الصهيوني بصورة تامة سيجعل حكم فلسطين أمراً أكثر صعوبة بكثير. لذا تبقى دوافع لويد جورج وبلفور لغزاً غامضاً. وقد أعطيت عدة تفسيرات لذلك من قبيل الشعور بالذنب والإحساس التاريخي. فقد ذكر بلفور في تفسيره عن سبب استبعاد فلسطين عن تطبيق مبدأ تقرير المصير، إن فلسطين كانت مستثناة تماماً: «إننا نعتبر مسألة اليهود خارج فلسطين إحدى الاهتمامات العالمية وإننا ندرك أن لليهود مطلباً تاريخياً لوطن في أرضهم القديمة»[٣] ويشير آخر إلى

الوضع الذي كان سائداً في أوروبا الشرقية، فثمة جدل بأن الفزع انتاب الوفد البريطاني في باريس في ربيع ١٩١٩ عندما توقع حدوث ثورة تلتهم أوروبا كلها ورأى في الصهيونية وسيلة فعالة لإبعاد الحماس الراديكالي ليهود أوروبا الشرقية عن البلشفية.

اتخذ القرار لصالح السياسة الصهيونية في صيف ١٩١٩. ففي أواخر تموز ١٩١٩ حل ريتشارد ماينرتزاهجن (R. Meinertzhagen) الصهيوني المتشدد محل كلايتون الذي كان يحث على سياسة عربية مع برنامج صهيوني حذر ومتواضع بصفته كبير المسؤولين السياسيين. وفي الشهر نفسه بدأ العمل باشتراك مع الزعماء الصهاينة في وضع الانتداب. وحتى تاريخ انتهاء الإدارة العسكرية في ٣٠ حزيران ١٩٢٠، واصلت عداءها وشعورها بالكراهية للبرنامج الصهيوني على أساس أنه غير مقبول بالنسبة للسكان العرب واعتباره السبب الرئيسي في نشوب الاضطرابات في فلسطين. غير أن هذه الإدارة لم تتمكن من التأثير على السياسة البريطانية.

أدت الصفقة الإنكليزية ـ الفرنسية في كانون الأول ١٩١٩ وبشكل فعال إلى ضمان منح بريطانيا فلسطين. وبناء على ذلك مُنحت بريطانيا انتداباً على فلسطين لوضع حد للإدارة العسكرية، وإقامة حكومة مدنية برئاسة هربرت صاموئيل بصفته أول مفوض سامي. وبدأت الإدارة المدنية العمل في الأول من تموز ١٩٢٠. لقد كانت صياغة الانتداب عملاً ذا أهمية تفوق أهمية صياغة وعد بلفور، إلا أنه حظي باهتمام اقل بكثير في ذلك الوقت، وجلب اهتماماً أقل بكثير فيما بعد. فقد تمت صياغة الانتداب على يد مسؤولين صغار نسبياً على أساس صياغة صهيونية أدمجت فيها البرنامج الصهيوني. ورغم النظر إليه باشمئزاز عندما درس على المستويات العليا في وزارة الخارجية وجرى تعديله، فإن جوهر النص الأصلي بقي دون تغيير. كما جرت المفاوضات بشأن حدود فلسطين وسورية ولبنان على أساس المقترحات الصهيونية التي كانت تهدف إلى ضمان السيطرة على منابع مياه نهري الأردن والليطاني وامتدت إلى الشمال أبعد بكثير مما كان مرسوماً في اتفاق سايكس بيكو. وبشأن هذه المقترحات أرغمت بريطانيا على المهادنة، إذ حظيت بمنابع مياه نهر الأردن، إلا أنه كان عليها أن تتنازل لفرنسا عن نهر الليطاني. وتم تثبيت الحدود الشرقية لفلسطين على طول نهر الأردن أما المنطقة الواقعة شرقي نهر الأردن فأصبحت تشكل إمارة شرقي الأردن.

شرقي الأردن:

لم تكن بريطانيا تولي اهتماماً كبيراً بالأراضي الواقعة وراء نهر الأردن قبل صيف ١٩٢٠. وقبل ١٩١٤ كانت هذه المنطقة تقع تحت إدارة ولاية دمشق. وفي ١٩١٧ ـ

١٩١٨ كانت مسرحاً لعمليات الجيش العربي الشمالي بقيادة فيصل، وفي نهاية ١٩١٨ وضعت تحت الإدارة العربية برئاسة فيصل. ورغم أن معظم المنطقة كان يقع ضمن المنطقة المخصصة لبريطانيا كمجال نفوذ بموجب اتفاق سايكس ـ بيكو، اعتبر مستقبل شرقي الأردن جزءاً من الدولة العربية. وقد أدى انهيار المملكة السورية بزعامة فيصل عام ١٩٢٠ إلى إثارة مسألة مايجب عمله إزاء شرقي الأردن. وساد الإدراك بصورة عامة بأن وقوع المنطقة بيد فرنسا أمر غير وارد، وبرز احتمالان: ربطها بفلسطين أو تركها مستقلة. وكان صامويل في فلسطين يؤيد وضعها تحت الإدارة البريطانية المباشرة في فلسطين، رغم أنه لم يفترض بالضرورة أنها يجب أن تكون جزءاً من المنطقة التي سيقام عليها وطن قومي لليهود. كما أبدى الصهاينة رغبة في ضم شرقي الأردن إلى فلسطين، إلا أن وزارة الخارجية لم تقر بذلك. فقد كانت إدارة شرقي الأردن تشكل عبئاً ثقيلاً وباهظاً على عاتق بريطانيا. لذلك قررت إرسال عدد من المسؤولين البريطانيين إلى المنطقة لتشجيع إقامة حكم ذاتي محلي. وأرسل المسؤولون بالفعل في آب ١٩٢٠ وبوشر العمل في إنشاء مؤسسات محلية كان من ضمنها إنشاء قوة صغيرة من الدرك. وقد حقق المسؤولون نجاحاً متواضعاً في المنطقة التي كانت تسودها الاضطرابات. وفي تشرين الثاني ١٩٢٠ واجهتهم مشكلة جديدة عندما جاء عبد الله بن الحسين الذي وصل معان في ١١ تشرين الثاني يرافقه ٥٠٠ بدوي من الحجاز عقب المناشدة التي وجهها سكان دمشق إلى الحسين لتقديم يد المساعدة للتصدي للفرنسيين. وطلبت فرنسا من بريطانيا إيقافه فاقترح صامويل إرسال حملة عسكرية من فلسطين لإقامة حكم بريطاني كامل في شرقي الأردن. ولم تكن الحكومة البريطانية راغبة في إقرار مثل هذه الحملة، وقررت محاولة التوصل إلى اتفاق مع عبد الله. لذلك تقرر في مؤتمر القاهرة الذي عقد في آذار ١٩٢١ فصل شرقي الأردن عن فلسطين، وقدمت بريطانيا مساعدة إلى عبد الله لحكم شرقي الأردن. وظن الطرفان إن هذا الترتيب مؤقت: إذ كان عبد الله يأمل في أن يصبح حاكماً على سورية بأكملها، وظنت بريطانيا أن شرقي الأردن سيدخل في نهاية الأمر ضمن حكمها المباشر من فلسطين. وقد عُيِّن عبد الله حاكماً على شرقي الأردن لمدة ستة أشهر فقط. إلا أنه في نهاية الأشهر الستة نصح ت. إ. لورنس بمواصلة هذا الترتيب وصدر بيان يستثنى فيه شرقي الأردن من مطالب الصهيونية في الانتداب. وإزاء المعارضة المستمرة لصامويل تم الاتفاق على ذلك وأصبح ترتيب شرقي الأردن مستديماً. وفي ١٩٢٣ تم التوقيع على اتفاقية رسمية بين بريطانيا وشرقي الأردن.

العراق:

كانت العراق قد برزت كدولة جديدة في الشرق الأدنى نتيجة للتسوية السلمية. وشأن مناطق أخرى في الشرق الأدنى يجدر التمييز بين مشكلتين منفصلتين في التسوية السلمية في العراق هما: رسم الحدود الجغرافية والطبيعية للدولة، وطبيعة النظام السياسي.

يعزى الشكل الطبيعي الرئيسي للدولة العراقية إلى تخطيط مسؤولين سياسيين إثنين هما السير بيرسي كوكس وأرنولد ويلسون، فضلاً عن سياسي آخر هو اللورد كرزون. فقد كان كوكس هو الذي مارس ضغطاً للزحف على بغداد وويلسون هو الذي طالب فيما بعد باحتلال الموصل، وكرزون هو الذي وضع الأساس للاحتفاظ بالموصل في لوزان عام ١٩٢٣. ولم يكن أي من هذه القرارات من الحتميات البريطانية. فباحتلال البصرة عام ١٩١٤، ضمنت بريطانيا كل أهدافها في منطقة الخليج دون تكاليف باهظة، ولم يكن ثمة تبرير عسكري للزحف على بغداد الذي أعاق القوات التي كان من الممكن استخدامها على نحو افضل في مكان آخر. ومرة أخرى لم يكن ثمة سبب عسكري للزحف على الموصل في ١٩١٨ إذ لم يكن من الضروري الدفاع عن بغداد، ولم تعق هذه القوات القوات العثمانية. وفي ١٩٢٣ عارضت الوزارة بذل أي جهد للاحتفاظ بالموصل التي كانت ستمنحها للوطنيين الأتراك في ذلك الوقت. وكان كرزون هو الذي أصر على عدم تسليم الموصل.

لقد أثير الجدل بأن مصلحة بريطانيا الحقيقية في العراق كانت اقتصادية، وأنها كانت ترغب في ضمان السيطرة على إمدادات القمح والقطن والنفط. إذ كان التصور بأنه يمكن أن يكون العراق مخزناً للحبوب تابعاً للإمبراطورية البريطانية قد استمد من مخططات الري التي وضعها ويلكوكس قبل الحرب، وتظهر في تقرير لجنة دي بنسين عام ١٩١٥، وكان بيرسي هو الذي أثار هذه المناقشة في ١٩١٨. ولاتوجد دلائل تشير إلى أن هذه المفاهيم كانت قد أثرت على القرارات البريطانية، بل كانت مجرد مناقشات ترمي إلى إقناع الآخرين للموافقة على اقتراح تم تأييده لأسباب مختلفة، وكانت هذه المناقشات ذات حدين. وفي ١٩١٨ و١٩٢٢ كان ثمة قلق بأن الدعوة لسيطرة بريطانيا على المنطقة ستضعف إذا ما ساد الاعتقاد بأن بريطانيا تسعى للحصول على مكاسب اقتصادية، وخاصة إذا كانت ستجنى هذه المكاسب بشكل رئيسي من المصالح الخاصة. وينطبق ذلك بصورة خاصة على البترول الذي ظهر خلال الشطر الأخير من الحرب. ففي بحث كتبه الأدميرال سير ادموند سلاد في ٢٩ تموز ١٩١٨ أثير جدل بأن بريطانيا أصبحت تعتمد على النفط الوارد من الولايات المتحدة اعتماداً كبيراً وأنه يتعين عليها أن

تنوع مصادر الحصول عليه. وذكر بلاد إيران وبلاد الرافدين كمصدرين محتملين. ودعمت المصالح البترولية وجهة نظره. فقد كتب أحد الوزراء الهامين السير موريس هانكي في ٣٠ تموز ١٩١٨: «إن احتفاظ بريطانيا بالمناطق التي تحتوي على البترول في بلاد الرافدين وفارس فضلاً عن حدود استراتيجية ملائمة لتغطيتها ستبدو هدفاً حربياً لبريطانيا من الدرجة الأولى»[٤]. وحث هانكي لويد جورج على الزحف إلى الموصل للحصول على البترول، وحث بلفور على إدراج موضوع الحصول على النفط في خطابه حول الأهداف العسكرية لوزارة الحربية في الإمبراطورية. وعارض بلفور فكرة جعل النفط هدفاً حربياً على أساس أن هذا الهدف استعماري جداً، ولذا استفاض هانكي في مناقشته لتشمل المياه فضلاً عن البترول. وفي النهاية طلب من قائد الجيش في بلاد الرافدين الجنرال مارشال أخذ الموضوع بعين الاعتبار، بالإضافة إلى عوامل أخرى في اتخاذ قرار بشأن التقدم أكثر باتجاه أعالي دجلة أم لا. لذلك فقد كان النفط أحد العوامل في اتخاذ القرار إلا أنه كان عاملاً واحداً. أما بالنسبة لكبير المسؤولين السياسيين بالوكالة أرنولد ويلسون، فلم تكن أهميته تكمن كثيراً في إمكانية حصول بريطانيا على إمدادات البترول، بل قد تجعل عائدات البترول الدولة العراقية حسب رأيه أكثر قوة. كما أن دعم كرزون للزحف على الموصل في اللجنة الشرقية لم يكن يستند إلى البترول، بل على الحاجة إلى إضعاف مطالب فرنسا بالموصل بموجب اتفاق سايكس بيكو واستخدم حجة البترول بسبب استهواء لويد جورج لها.

لم تبذل أية محاولة لتطوير البترول العراقي خلال الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة، وخاصة لأن كرزون اعتمد وجهة النظر القائلة بأن تطوير العراق يجب أن ينتظر حتى صدور قرارات مؤتمر السلام حول مستقبل العراق. وكانت فرنسا والولايات المتحدة تبديان اهتماماً أكبر بكثير بالبترول العراقي. وجعلت فرنسا الحصول على حصة في البترول العراقي شرطاً للتخلي عن مطالبتها بالموصل، وسرعان ماتم الاتفاق على ذلك في اتفاقية لونغ - بيرنغر في شباط ١٩١٩. ورغم إنكار لويد جورج لهذا الاتفاق، فإن ذلك لم يكن بسبب معارضته لتقسيم البترول بل بسبب خلافاته الأخرى مع فرنسا. وعندما تصالحت بريطانيا وفرنسا في نهاية ١٩١٩ وأعيد التفاوض على صفقة البترول سارت الترتيبات الجديدة على خطى اتفاق لونغ - بيرنغر. ومن النزاهة الاستنتاج بأن النفط لم يكن أحد أسس النزاع الهامة بين بريطانيا وفرنسا. وكان القلق قد أخذ ينتاب الولايات المتحدة بأن بريطانيا توسع نفوذها ليشمل جزءاً كبيراً من إمدادات البترول في العالم وطالبت بحصة لها. وكان الأميركيون هم الذين جادلوا بأن السياسة البريطانية في لوزان المتعلقة بالموصل قد أملتها الرغبة في السيطرة على البترول. وأنكر كرزون هذا الأمر. وقد

أيدت الوثائق زعمه. فقد كان الموضوع الرئيسي بالنسبة لكرزون يتمثل في الهيبة، أما بالنسبة للجنة العراق في لندن فقد كان اهتمامها الرئيسي ينصب على الدفاع عن العراق في المستقبل. ولم يكن البترول من الاعتبارات الرئيسية بالنسبة للأتراك، فقد كانت تحدوهم الرغبة في تقديم حصة سخية من البترول إلى الولايات المتحدة لتأييد مطالبتهم بالموصل، ورفضوا حصة من البترول كانت بريطانيا قد قدمتها لهم. وفي الواقع فإن الأمور الأساسية كانت تتمثل في الأراضي والهيبة بالنسبة لجميع الأطراف المعنية ولم يكن البترول يعدو كونه مجالاً للمساومة.

اشترطت معاهدة لوزان إجراء مزيد من المفاوضات حول مستقبل الموصل بين بريطانيا وتركيا، وإذا ما فشلت هذه المفاوضات فإنه يتوجب الرجوع إلى عصبة الأمم. وفشلت المفاوضات ورُفعت المسألة إلى التحكيم في عصبة الأمم في عام ١٩٢٤. ورفضت عصبة الأمم طلب تركيا إجراء استفتاء وقررت إرسال لجنة تحقيق إلى الموصل. وحبذ تقرير اللجنة مطالبة العراق بالموصل. وثمة قليل من الشك بأن وجود السيطرة البريطانية على العراق كان العامل الرئيسي، وكانت المشاعر الموالية للعثمانيين في المنطقة قوية إلا أن الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم إلى اللجنة كانوا حريصين على إظهار موالاتهم للحكومة التي كانت تسيطر على الموصل. وكان البترول عاملاً رئيسياً في القرار الذي اتخذته لجنة الموصل عندما قبلت بوجهة النظر القائلة بأن عائدات البترول هامة من أجل النهوض بالعراق ونموه الاقتصادي، وأنه كان من المهم تسوية المسألة والشروع في إنتاج النفط. وكانت عصبة الأمم قلقة لأنه بدون الحصول على الموصل فقد تجد بريطانيا أن العبء المالي للبصرة وبغداد ثقيل جداً فتتخلى عن انتدابها عن العراق. لذلك بقيت الموصل في العراق.

كان تَشَكُّلُ العراق إذن نتيجة لما يمكن تسميته بسلسلة من الأحداث التي جرت في المنطقة. فقد كانت البصرة مطلوبة بسبب الهيبة والدفاع عن الهند، وبغداد بسبب الهيبة والدفاع عن البصرة والموصل للهيبة والدفاع عن بغداد ومناعة كل ذلك. إلا أنه بعد تناول كل من هذه العناصر بهذه الطريقة، فإنه لايبدو أنه يوجد ثمة سبب يدعو لجمعها كدولة واحدة، بينما تصورت خطط مابعد الحرب نتائج مختلفة. وقد تم الاتفاق بالإجماع على بقاء البصرة تحت النفوذ البريطاني، غير أن بغداد ومن ثم الموصل لم تكونا ذات أهمية بالنسبة للأهداف البريطانية. إذ كانت الفكرة تكمن في إمكانية أن تصبح بغداد دولة عربية تحت الحماية البريطانية، وهو رأي لقي تأييداً قوياً من القاهرة، وقد أثير جدل بأن الموصل قد تصبح جزءاً من دولة كردية. والأهم من كل ذلك، فقد كان أرنولد ويلسون هو الذي طالب بأن تبقى البصرة وبغداد وحدة متماسكة وأنه يجب

الإبقاء على الموصل لجعل الدولة منيعة من وجهة النظر الدفاعية والاقتصادية. وقد انتصر هذا الرأي جزئياً بالمصادفة - عدم ظهور الزعماء الأكراد الاضطرابات السياسية العربية والمشكلات مع فرنسا - وجزئياً من خلال إصرار ويلسون.

لكن مانوع الدولة الذي كان يجب أن تكون عليه العراق. كان ويلسون يرى أنها يجب أن تكون دولة رائعة تزدهي بها الإمبراطورية البريطانية. إذ أن الهيئات في الإمبراطورية كانت متفقة الآن على فكرة الاستغلال الاقتصادي، إلا أن ويلسون كان يمثل مفهوماً مختلفاً تماماً وهو أن الإمبراطورية تتحمل عبء الرجل الأبيض، وانه من واجب أوروبا توفير حكومة جيدة ونزيهة خلال سنوات عديدة بغية تهيئة الظروف الأخلاقية والمادية للشعوب المعنية. وكان ويلسون يعتقد أن الهند ومصر أمثلة على نجاح الإمبراطورية البريطانية. أما بالنسبة للعراق فقد كان يعتقد أنه ينبغي تفادي أخطاء الماضي وضرورة إعادة تشكيل البلد بطريقة تظهر للعالم مايمكن أن تحققه بريطانيا، فضلاً عن منح شعب العراق فوائد جمة وأنه لايمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال فترة طويلة من الحكم البريطاني. إذ يقول: «بعد أن بدأنا العمل من أجل إعادة إحياء بلاد الرافدين يجب أن نكون مستعدين لانتاج الرجال والمال لسنوات عديدة لاتقل عن فترة حكمنا لمصر»[٥]. ولم يكن لديه متسع من الوقت لتوزيع السلطة من المركز. ويمكن التعرف على نوع الإدارة التي كان يتصورها من خلال عناصرها في عام ١٩٢٠. إذ كان عدد الأشخاص الذين يتقلدون المناصب الإدارية العليا ٥٠٧ بريطانياً و٧ هنود و٢٠ عربياً.

كانت فكرة ويلسون مناقضة للفكرة الجديدة التي سادت آنئذ، وهي فكرة تقرير المصير المتمثلة في مطالبة القاهرة بأنه يجب أن تكون البصرة وبغداد جزءاً من الدولة العربية أو الدول العربية. وقد ساد رأي القاهرة في لندن، ومنذ ١٩١٧ وحتى ١٩٢٠ خاض ويلسون معركة لاهوادة فيها لفرض فكرته حول الطريقة التي يجب أن ينتهجها العراق لكي يتطور إزاء الضغوط الصادرة عن لندن التي تنادي بنظام حكومة انتقالي. ويصعب تحديد النتيجة النهائية التي كان سيؤول إليها هذا الصراع لولم تطرأ بعض الأحداث الأخرى. فمن المحتمل أن ينجح ويلسون في مواصلة نظام الإدارة البريطاني تحت ستار عربي أو ربما كان سيستسلم. فبعد أن منحت بريطانيا حق الانتداب على العراق في سان ريمو في نيسان ١٩٢٠، أولي اهتمام جدي لوضع دستور في العراق، وأصدرت لندن مرسوماً يقضي بضرورة وضع إجراءات فعلية لإقامة حكم ذاتي في دولة العراق العربية. وقد حل بيرسي كوكس محل ويلسون، إلا أن كوكس كان يدعم سياسة ويلسون في ذلك الوقت. وكان الدافع الرئيسي وراء سياسة لندن بشأن العرب تتمثل في الرغبة في سيطرة فرنسا على سورية وفقد ذلك معناه بعد فترة وجيزة جداً عندما أكدت

فرنسا سيطرتها الكاملة على سورية في تموز ١٩٢٠. لقد كان مستقبل العراق مازال مفتوحاً إلا أنه في جميع الأحوال انهار نظام ويلسون بسبب الثورة العراقية في ١٩٢٠.

كانت الثورة العراقية التي استمرت من تموز وحتى أواخر تشرين الأول ١٩٢٠ نقطة تحول في تاريخ العراق بعد الحرب. فقد اندلعت في صفوف القبائل المنتشرة في منطقة الفرات الأدنى في نهاية حزيران وانتشرت لتشمل ثلث العراق. وامتدت الاضطرابات إلى مناطق القبائل في مناطق الفرات الأعلى والأوسط والأدنى والى مدى أقل إلى أعالي دجلة. وساد الهدوء المدن ومنطقة أدنى دجلة وكردستان. وبهدف السيطرة على هذه الاضطرابات تطلب الأمر تعزيزات عسكرية كبيرة وقتالاً ضاريا كلف ٤٠ مليون جنيه. وقد أثارت هذه الأمور مجتمعة السؤال حول قيمة العراق بالنسبة لبريطانيا.

قدمت تفسيرات عديدة للثورة. فاستناداً إلى إحدى المدارس الفكرية التي نشرها ت. ي. لورنس، فإنها كانت انتفاضة وطنية. فبعد أن تخلص العراقيون من الطغاة الأتراك توجهوا ضد حكامهم المستبدين البريطانيين. غير أن العراقيين لم يكونوا قد تخلصوا بعد من الحكم العثماني، كما يسود المناطق التي أظهرت نشاطاً وطنياً قبل الحرب وهي المدن الهدوء في ١٩٢٠. إلا أنه كان ثمة عنصر وطني مرتبط بالدعاية والمساعدة الواردة من سورية التي وجدت تأثيراً لها بين صفوف القبائل السنية في أعالي الفرات.

يشير تفسير ثان إلى دور الدين ولاسيما الطائفة الشيعية. فقد ظهرت مشاعر العداء لبريطانيا حكم الكفار من جانب المجتهدين الشيعة في النجف وكربلاء. وكان نفوذهم على القبائل الشيعية في الفرات الأوسط والأدنى قوياً. وكانت الاضطرابات بين صفوف قبائل «المنتفق» قد طالت على نحو خاص. إلا أن هذا التفسير يناقض التفسير الوطني لأنه لم يكن رجال الدين الشيعة يحبذون بأي حال من الأحوال الأفكار الوطنية العربية نتيجة ميولهم نحو إيران والجامعة الإسلامية وعدم تحبيذهم للحكم السني.

وثمة تفسير ثالث يؤكد المواقف التقليدية للقبائل. إذ أن إمكانيات الإغارة والفرص التي وفرها انسحاب القوات البريطانية وإعادة فرض الضرائب بعد توقفها في أثناء الحرب والطلب المتزايد على اليد العاملة لعمال الري والتضخم وانتهاء الأعمال التي كان قد وفرها الإنفاق العسكري البريطاني خلال الحرب تبدو كلها قد ساهمت في اندلاع الثورة.

لايمكن عزو أسباب الثورة العراقية إلى تفسير واحد من التفسيرات المذكورة أعلاه، بل كانت مزيجاً من المشاعر الوطنية والدينية والقبلية مع ترجيح الدافع الأخير. إذ أن معظم الأثرياء وأصحاب الأملاك والأعيان التقليديين وأعيان المدن وشيوخ القبائل بقوا مترفعين

عنها وفي نظر بريطانيا بدا أن الثورة تؤكد الرأي القائل بأن نظام ويلسون فاشل وأن حلاً وطنياً كان مطلوباً لتجنب مشكلات مماثلة في المستقبل، لذلك كان تأثير الثورة يكمن في تسريع إقامة حكومة عربية في العراق يؤدي إلى انتقال مزيد من السلطة إليها.

وقع عبء إقامة النظام الجديد على عاتق السير بيرسي كوكس الذي شكل حكومة مؤقتة برئاسة نقيب بغداد في نهاية ١٩٢٠، بينما عكف على إيجاد حل دائم. وكان هذا الحل الذي تمثل في تنصيب فيصل رئيساً للحكومة العربية قد اعتمد في مؤتمر القاهرة الذي عقد في آذار ١٩٢١. وكان من بين الحلول البديلة إنشاء جمهورية وتنصيب حاكم هاشمي آخر عليها (ربما عبد الله بن الحسين) أو سيد طالب من البصرة وهو أحد الوطنيين في فترة ما قبل الحرب ولعله كان أكثر السياسيين حنكة وقدرة في العراق. وقد درست هذه الاحتمالات بالإضافة إلى احتمالات أخرى عديدة، كان من بينها تنصيب آغا خان وأحد الأعيان العراقيين. إلا أن جميع هذه الاحتمالات لاقت رفضاً لصالح فيصل الذي كان يمتاز بمعارضته للعثمانيين، والذي يحتمل أن يكون قادراً على تشكيل جيش بسرعة أكبر من أي مرشح آخر. ومنح عبد الله شرقي الأردن وألقي القبض على سيد طالب وطُرد خارج البلاد، ولم يشأ أي من الأعيان العراقيين الاضطلاع بهذه المهمة. ويجدر الملاحظة أن أعيان السنة التقليديين في بغداد كانوا يتطلعون بشيء من الحنين إلى الحكم العثماني البائد، واستغرقت عملية تأقلمهم مع الظروف والحقائق الجديدة وقتاً أطول من الوقت الذي استغرقه أعيان دمشق. وفي صيف ١٩٢١، أجري استفتاء عبّر فيه ٩٦ بالمائة من سكان العراق عن رغبتهم في قبول فيصل ملكاً واعتلى العرش في ٢٣ آب ١٩٢١.

بقيت تسوية العلاقة بين بريطانيا وفيصل ملك العراق. فقد أراد فيصل الذي يدعمه كوكس إلغاء الانتداب وإبرام معاهدة مكانه. غير أن الوزارة البريطانية لم تقبل بهذا الحل. فقد كانت الهيبة تقتضي بقاء الانتداب، إلا أنه أبدل بمعاهدة بريطانية ـ عراقية بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢، وأصبح بوسع العراق بموجب هذه المعاهدة إدارة شؤونه تحت إشراف بريطانيا الذي كان يتم بواسطة مستشارين للمالية والسياسة الخارجية والدفاع والإدارة، وعن طريق منح ضمانات للأجانب والبعثات التبشيرية والأقليات. وكان لبريطانيا السيطرة التامة من الناحية النظرية. ومن الناحية العملية كان مؤتمر القاهرة قد اتخذ قراراً حاسماً بشأن الدفاع الذي كان يعني فعلياً مزيداً من الاستقلال الذاتي للعراق. ونص هذا القرار على إحلال الوحدات التابعة للقوات الملكية الجوية البريطانية محل القوات البريطانية البرية في العراق.

كان قرار نشر القوات الملكية الجوية في العراق قد اتخذ لسببين ليس لأحدهما علاقة جوهرية بالعراق. إذ كان السبب الأول يتمثل في إيجاد دور بارز ومتفرد للقوات الملكية الجوية يحمي وجودها ويجنبها الاندماج ثانية في الجيش، والسبب الثاني رغبتها في الاقتصاد، إذ كانت مجموعة قليلة من الطائرات تكلف أقل بكثير من القوات الأرضية. وكان وزير المستعمرات الجديد وينستون تشرشل حريصاً على تحقيق توفير اقتصادي في منصبه الجديد. إلا أنه رغم أن دوريات القوات الجوية كانت ممتازة لحماية العراق من هجمات القبائل البدوية من صحراء شبه الجزيرة العربية، فإنها لم تكن قادرة على أداء المهام الاعتيادية للأمن الداخلي التي وقعت على كاهل الجيش العراقي الذي تم تشكيله على عجل. وكانت النتيجة أن اضطلعت الدولة العراقية بسرعة بمهام السلطات العادية لدولة، وتمكنت من خلالها بسط نفوذ أكبر بكثير على حكومة مدنية.

شبه الجزيرة العربية:

كان وضع بريطانيا قوياً في شبه الجزيرة العربية بعد الحرب. فقد دافعت عن مصالحها وعززت سيطرتها بعقد معاهدات جديدة مع الكويت وقطر ونجد. وقد أدى استخدامها للقوات العسكرية والبحرية والتحالفات والمعونات إلى إضعاف السيطرة العثمانية في شمالي الجزيرة العربية وغربها. وأكملت القضاء على الإمبراطورية بالهزيمة العسكرية التي ألحقتها بها. وسعت إلى إقصاء الدول الكبرى الأخرى ـ فرنسا وإيطاليا واليابان ـ التي كان من الممكن أن تحظى بموطئ قدم في المنطقة.

لم يكن لدى بريطانيا خطط لإدخال تغييرات جذرية في مجال نفوذها في تسوية مابعد الحرب، وسعت لإعادة بناء النظام الذي كان موجوداً قبل ١٩١٤ بدلاً من الحصول على موقع الهيمنة التامة التي تصورها كرزون. وفي الخليج العربي بسطت بريطانيا سيطرتها على البحر، وحافظت على السلام البحري وتفادت بقدر الإمكان التدخل في البر وسعت جاهدة لإقصاء الدول الخارجية عن المنطقة. وبموجب معاهدة سيب (١٩٢٠) ساعدت بريطانيا في التفاوض على تسوية بين سلطان مسقط والقبائل في المنطقة الداخلية من عمان. وفي جنوبي ـ غربي الجزيرة العربية، نشأت خلافات كثيرة حول المستقبل. ففي الهند كان ينظر إلى عدن بطريقة تقليدية بأنها موقع متقدم باهظ، وليس هاماً بالنسبة للإمبراطورية، أما في لندن فكان ينظر إليها على أنها جزء من المستقبل العربي. ومن الناحية العملية، ألغى الرأيان أحدهما الآخر وبقيت عدن إلى حد كبير كما كانت. وركزت بريطانيا في محمية عدن على إعادة بناء نظام ماقبل الحرب في التعامل عن طريق زعماء القبائل الذين تربطهم أواصر صداقة معهم ولاسيما حاكم

لحج، أما البديل الأكثر راديكالية والمتمثل بالتخلي عن المنطقة لإمام اليمن فلم يتم السعي إليه.

تمثلت المشكلة الرئيسية لمستقبل مجال النفوذ العثماني السابق في الجزيرة العربية. وبرزت وجهات نظر مختلفة في كل من العراق والهند ولندن. ففي العراق اعتبر أن المشكلة تتمثل في حماية حدود الدولة العراقية من إغارات البدو، واعتبرت في الهند أنها مشكلة الحفاظ على مجال النفوذ البريطاني والتعامل مع كل حاكم عربي على حدة: أما في لندن فكان يؤمل إقامة كونفدرالية مستقلة للجزيرة العربية تحت إدارة حاكم عربي تقدم إليه بريطانيا التوجيه والدعم. وفي ١٩١٨ سادت الفكرة بأن الحسين بن علي قد يكون ذلك الحاكم، وكان ثمة دعم لمطالبه في مواجهة مطالب سيد محمد بن علي الإدريسي في عسير ومطالب عبد العزيز بن سعود في نجد، وكانت الهند المعنية بشؤون الخليج تميل أكثر نحو ابن سعود.

كانت قوة ابن سعود تزداد باضطراد بمساعدة المعونات البريطانية خلال السنوات التي تلت ١٩١٨ وحتى ١٩٢٤. ومنذ ١٩١٨ أصبحت معسكرات الإخوان عاملاً عسكرياً هاماً، وحلوا محل المزارعين وسكان المدن الذين كانوا قد شكلوا القوة القمعية الرئيسية تحت تصرف ابن سعود. وفي ١٩٢٠ امتدت قوة ابن سعود إلى المناطق المرتفعة من عسير، وفي ١٩٢١ إلى حائل عاصمة آل الرشيد. وفي ١٩٢٢ مهد الاستيلاء على الجوف الطريق إلى شرقي الأردن. وفي ذلك الوقت كان من الواضح أن ابن سعود هو القوة المهيمنة في الجزيرة العربية، وسبب مشكلة لبريطانيا بسبب ممارسته ضغطاً على المنطقة الواقعة ضمن نطاق النفوذ البريطاني. وفي ١٩٢٢ تم التوصل إلى اتفاق مع ابن سعود بشأن رسم الحدود بين نجد والعراق والكويت والمنطقة المحايدة (وهي فعلياً أراضي المراعي التابعة لبدو ظفار) وفصلت الكويت عن نجد وبقيت مشكلات حدودية أخرى.وفي رسم الحدود الإقليمية للدول بهذه الطريقة استمرت بريطانيا في فرض الأفكار الأوروبية لتنظيم الدولة والعلاقات الدولية على الشرق الأدنى.

كان ينتاب بريطانيا قلق بشأن الحسين الذي كان يُعد ممثلاً للأمة العربية والإسلامية على نطاق واسع وحاكماً للحجاز يتحكم في الحج وزعيم الأسرة الهاشمية، وأحد عناصر تسوية فلسطين وشرقي الأردن، حيث أمكن استخدامه للسيطرة على عبد الله. واعتبر الحسين نفسه ملكاً وفيصل وعبد الله مجرد نواب له في الأراضي العربية، ولم يوافق على سياستهما المستقلة. ولم يكن الحسين حاكماً يتمتع بشعبية داخل الحجاز إذ لم يبسط سيطرته إلا على المدن. وبعد توقف المعونة التي كانت تقدمها له بريطانيا حاول

تحسين أوضاع خزينته عن طريق فرض ضرائب باهظة على التجار والحجاج. أما القلق الرئيسي للحسين فكان يكمن مع ابن سعود في الجزيرة العربية.

أدت المنافسة بين الحسين وابن سعود أولاً إلى حدوث أعمال عنف في تموز ١٩١٨ عندما هزمت قوات الحسين في خرما وهي قرية في وسط الجزيرة العربية، والتي طالب بها الحسين على أسس سياسية وطالب بها ابن سعود على أسس دينية. وفي أيار ١٩١٩ تكبد الحسين هزيمة أشد بكثير في قرية ترابة المجاورة، حيث أعمل الإخوان في قواته المنكسرة القتل وأصابت هيبته ضربة قاسية. كان فقدان القريتين أمراً هاماً، لأنه بفقدانهما ذهب ولاء قبيلة شوبيات وجميع مراعيها الممتدة على مسافة ٢٠٠ كيلو متر. وحاول الحسين إقامة تحالفات مع الكويت وحائل، ومع قوات أخرى مناوئة لإبن سعود إلا أنها خذلته. كما ناشد بريطانيا ووجد دعماً من القاهرة. إلا أن بريطانيا قصرت مساعدتها في الضغط على ابن سعود لكي يوقف زحفه ورفضت تقديم الدعم العسكري الذي طلبه الحسين. وفي كانون الأول ١٩١٩ عرضت بريطانيا التوسط بين الحاكمين ومحاولة التوصل إلى تسوية حدودية بين أراضيهما. وجاء الاقتراح من ابن سعود. وفي كانون الثاني ١٩٢٠ وافق على عقد لقاء مع حاكم نجد. إلا أن الاجتماع لم يعقد وأنحت بريطانيا باللائمة على الحسين لما وصفته بعناده. وفي الواقع ازدادت رغبة بريطانيا في عدم التورط في الجزيرة العربية المتمثلة في دعم مطالب أي حاكم عربي مع أفول طموحات السياسة العربية.

بذلت بريطانيا في ١٩٢١ محاولة أخرى للتوصل إلى اتفاق مع الحسين. ففي تموز أرسل ت. ي. لورنس لعرض معونة سنوية مقدارها ١٠٠٠٠٠ جنيه على الحسين بالإضافة إلى دعم بريطانيا لموقفه في الحجاز، إذا ماقبل بالوضع الذي ظهر في المناطق العربية عقب أحداث ١٩٢٠ ومؤتمر القاهرة في ١٩٢١. ورفض الحسين الاعتراف بتسوية فلسطين واستمرت المفاوضات لسنوات عديدة دونما نجاح مما جعل بريطانيا تميل نحو تأكيد وجهة النظر البريطانية المتنامية بأن الحسين أصبح مصدر إزعاج. وأخيراً وفي كانون الأول ١٩٢٢، أخفقت الجهود البريطانية لتسوية النزاع في الجزيرة العربية عن طريق المفاوضات في مؤتمر الكويت لذا قررت بريطانيا أن تنفض يدها من هذه المهمة وترك الأمر لتسويته بين ابن سعود والحسين.

إن تسوية الجزيرة العربية في فترة مابعد الحرب تدين قليلاً للتدخل البريطاني، إذ حافظت بريطانيا على نفوذها في مجال نفوذها القديم، كما استخدمت نفوذها لرسم الحدود في الداخل. إلا أن أملها في أن تصبح حاكماً على الجزيرة العربية باء بالفشل من

خلال عدم قدرتها على إيجاد عميل محلي مناسب لها، وعدم رغبتها في توظيف الموارد المطلوبة لتشكيل نظام توجهه بريطانيا والحفاظ عليه. وتمكنت الدبلوماسية والمعونات والإمدادات من ضمان شيء من النفوذ، ولكن بشكل محدود جداً للسيطرة على الأحداث. كما كان عدم وجود اتفاق في بريطانيا حول أهداف النظام البريطاني والشكل الذي يجب أن يكون عليه صحيحاً. وفي النهاية، كانت بريطانيا تسيطر سيطرة ضعيفة على ثلاث قوى محلية أساسية وهي اليمن ونجد والحجاز. وقد تمثل نجاحها الرئيسي في استبعاد القوى الخارجية.

مصر:

في ١٣ تشرين الثاني ١٩١٨ طلب وفد من الساسة المصريين برئاسة سعد زغلول من المفوض السامي البريطاني السماح لهم بالتوجه إلى لندن لعرض المطالب المصرية. وكان سعد زغلول أحد أكثر السياسيين المصريين البارزين، وكان ينتابه الشعور بالاستياء الشديد قبل الحرب مباشرة. ويمكن النظر إلى الوفد على أنه جزء من محاولته لاستعادة مواقعه. كما يمكن النظر إليه كذلك كجزء من محاولة قام بها مناوئوه للتشكيك فيه إذا لم يتمكن من تحقيق نجاح أو لاستغلال نجاحه إذا ما قُبل الوفد. وكان الوفد يشكل مجموعة نموذجية من الساسة المصريين، فقد كان عشرة من بين أربعة عشر عضواً من كبار ملاك الأراضي ويتألف ثلث الوفد من المحامين. وكان معظمهم ينتمي إلى حزب الأمة.

أعقب رفض لندن استقبال الوفد حملة من العرائض التي تدعم المجموعة، واستقال رئيس الوزراء حسين رشدي باشا. وفي آذار ١٩١٩ ألقي القبض على زغلول وتم نفيه. وتلا ذلك سلسلة من المظاهرات والإضرابات وأعمال الشغب في القاهرة والمدن الأخرى وصلت إلى حد الثورة المسلحة في الأقاليم ولم تقمع هذه الاضطرابات نهائياً إلا في أيار ١٩١٩.

كان للثورة المصرية عام ١٩١٩ تأثير عميق على الموقف البريطاني تجاه مصر وعلى السياسة البريطانية في ذلك البلد. ولم تكن الجوانب المدنية هي التي أقلقت البريطانيين، بل فكرة انتشار السخط في الأوساط الزراعية ونشوء عداوة عنيفة. وكما حدث في مناطق المستعمرات الأخرى كانت بريطانيا في مصر تفترض أنه بينما لايلاقي الحكم البريطاني شعبية لدى طبقة من الساسة المستائين والبيروقراطيين والطلاب والمحامين الطموحين وأنصار النظام القديم، فإنه يلاقي ترحيباً من قبل مجموعة من الفلاحين الذين خلصهم من الاستغلال وجلب إليهم بعضاً من الرخاء والازدهار. كان اكتشاف خطأ حساباتهم بان الحكم البريطاني لم يكن يقوم على الرضى، بل على القوة عاملاً هاماً في

اتخاذ البريطانيين قراراً يقضي باتباع نهج جديد في مصر ينأى بهم عن الاشتراك في الحكومة المصرية لذلك كان التفسير البريطاني للثورة يكمن في تطوير مصر.

اندلعت الاضطرابات في ٩ آذار بمظاهرات طلابية في القاهرة. وقد نظمت هذه المظاهرات مجموعات في داخل الأزهر رغم بقاء الطبقة الهرمية العالية بعيدة عن المشاكل. وتمكن الأزهر من حشد أتباعه التقليديين. ومنذ حوالي ١٢ آذار بدأ الفقراء في الأحياء الفقيرة الجديدة في المدن المشاركة فيها، رغم أن دورهم كان أقل أهمية من دور الطلاب. وفي ١٢ آذار انتشرت الاضطرابات إلى الإسكندرية وطنطا حيث أخذ الطلاب أيضاً زمام المبادرة. وكان النموذج متشابهاً في جميع الحالات، إذ كان الموظفون الحكوميون وأصحاب الحرف ينضمون إلى المظاهرات، وبقي هؤلاء العنصر القيادي رغم أن ضرراً كبيراً لحق بفقراء المدينة. وفي ١٥ آذار حدث تطور جديد وهو قيام عمال السكك الحديدية في القاهرة الذين ينتمون إلى أحياء الطبقة العاملة في بولاق والموسكي بالإضراب. ومن تركيبة المجموعات المدنية ومطالبها من النزاهة القول إن الحركة المدنية كانت في أساسها حركة سياسية ووطنية رغم احتوائها على جوانب دينية وطبقية.

أما الاضطرابات في الريف التي اندلعت بعد الاضطرابات في المدن فقد أمكن السيطرة عليها. إذ كانت مختلفة تماماً من حيث سماتها، وكانت لها علاقة طفيفة باضطرابات المدن. وثمة جدل كبير حول طبيعة الاضطرابات التي اندلعت في الريف إلا أن هناك إجماعاً على عدم وجود تفسير واحد يلائم الاضطرابات الريفية التي تباينت مع تباين المناطق.

لعب أعيان الأقاليم دوراً قيادياً في نواح كثيرة وهي نفس الفئة التي شكلت العمود الفقري في دعم عرابي، إلا أن نفوذها المحلي أخذ يتدنى منذ ١٨٨٢. وفي غالب الأحيان كان الأعيان المحليون هؤلاء يتسلمون زمام الإدارة في مناطقهم، وكانوا يرون في الاضطرابات فرصة لاستعادة شيء من استقلالهم الذاتي المحلي. كما لعبت كذلك طبقة موظفي الحكومة والأفندية دوراً بارزاً في الاضطرابات في الأقاليم وشكلت تحالفات تكتكية مع أعيان الأقاليم في بعض المناطق، إلا أن أهدافهم بقيت مختلفة تماماً، فقد كانوا يرغبون في الحفاظ على نظام السيطرة الذي كان قد تم، وكانوا يتطلعون إلى القاهرة والسياسة الوطنية. كما أن دور الفلاحين كان مختلفاً. فبشكل عام، كانوا ضد كل الحكومات سواء كانت مركزية أو محلية ووجهوا هجومهم نحو مؤسسات الحكومة. كما تباينت أهدافهم كثيراً من منطقة إلى أخرى. ففي محافظات الدلتا كان الهدف يتمثل في أن تتمتع القرية بحكم ذاتي، وفي المحافظات المجاورة للدلتا والتي تسود

فيها زراعة القطن بشكل كبير أصبح الفلاحون ضد جميع ملاّك الأراضي. كما شارك البدو في المحافظات الغربية بدءاً من ١٩ آذار، وكان هدفهم قبلياً بحتاً ويتمثل في الإغارة، وتصادموا مع الأعيان والفلاحين. ومن الناحية الأخرى، شارك الفلاحون والبدو في مصر العليا في أغلب الأحيان في شن هجمات على مراكز المحافظات الكبيرة، ولاسيما في المنيا حيث جرت هجمات على الأقباط من سكان المدن (ولم يحدث ذلك للجالية القبطية الكبيرة في الريف مشيراً إلى أن الدافع كان طبقياً أكثر منه دينياً). وفي أسيوط رفعت شعارات من قبيل «لاتوجد حكومة» و«نحن نريد خبزاً». وشهدت المناطق الواقعة حول المنيا وأسيوط قتالاً ضارياً ودموياً ومن الناحية التاريخية كانت هذه المنطقة أكثر المناطق عرضةً للاضطرابات العنيفة، أما المناطق الجنوبية بالقرب من الحدود السودانية فقد ظهر نموذج جديد في تحالفات الأعيان والأفندية والفلاحين.

كان للثورة جوانب سياسية واقتصادية ودينية. فمن الناحية السياسية، كان أولئك الذين ترتبط مصالحهم بمصالح الدولة ينزعون للتطلع نحو الزعامة الوطنية، أما الذين اعتبروا الدولة عدواً لهم، فقد عارضوها سواء فيما يتعلق بالحكم الذاتي المحلي أو بدون وجود حكومة على الإطلاق. ومن الناحية الاقتصادية، كان ثمة علاقة باقتصاد القطن. ففي المناطق التي بلغت زراعة القطن أوجها، اتخذت الحركة موقفاً مناوئاً لأصحاب الأراضي. وثمة سمة جديرة بالإهتمام وهي ربط المناطق الأكثر عنفاً مع مايمكن دعوته بالمناطق الهامشية لاقتصاد القطن. إذ أدى ارتفاع أسعار القطن خلال الحرب إلى توسع ملحوظ في زراعة أصناف مغلالة من القطن التي كانت تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه لنجاح زراعتها. وذُكر أن تدني أسعار القطن كان السبب المباشر للاضطرابات في الريف، إلا أن توقيت تحركات الأسعار والاضطرابات يجعل هذا التفسير غير مقبول. إذ إنه يبدو أن المناطق التي بدأت تنتج حديثاً القطن المروي إنتاجاً غزيراً، كانت تضم عدداً من المناطق التي جرت فيها الاضطرابات ويعزى ذلك إلى أن هذه المناطق كانت تجد صعوبة في الاحتفاظ بازدهارها الجديد، لأنها لم تكن مجهزة بشكل يكفي لإنتاج مستويات عالية، ولاسيما أن الصرف كان في الغالب قاصراً. أما المناطق التي كانت راسخة في زراعة القطن لمدة طويلة، والتي لم تعتمد الأصناف الجديدة فقد كانت أقل تأثراً.

لاتتفق أي من التفسيرات البريطانية المعاصرة حول الاضطرابات التي اندلعت في الريف اتفاقاً تاماً مع الوقائع، سواء فيما يتعلق بتوقيتها أو توزيعها. إن الجدل القائل بأن قيام البريطانيين بتخفيض أسعار محصول القطن في عام ١٩١٩ إلى حد أدنى من سعر السوق، وأن الاستيلاء على العلف في أثناء الحرب قد أثار سخطاً كبيراً وأن تجنيد

٥٠٠٠٠٠ مصري للقيام بأعمال السخرة والنقل على الجمال قد أدى إلى تفشي الكراهية في الريف لاثبت صحة هذه التفسيرات. وقد يكون البريطانيون قريبين من الصواب في تفسيرهم أن سبب الاضطرابات في المدن كانت ناجمة عن استياء الأفندية والعمال من التضخم خلال الحرب والسيطرة الأجنبية على التوظيف الحكومي والاقتصاد. غير أنهم لم يكونوا مصيبين عندما قالوا إن طبيعة هيكلية الحكومة المصرية تحت الحماية كانت تعني أنه كان على هذه المجموعات أن تتطلع بشكل أساسي إلى السياسيين المصريين من أجل مستقبلهم.

لقد كشفت الثورة قصور السلطات البريطانية في القاهرة. فقد كان قد استدعي وينغايت سابقاً إلى لندن بعد خلافه بسبب رفض وزارة الخارجية السماح للوفد بالذهاب إلى لندن، وأصبح تنفيذ السياسة البريطانية في يد ميلن تشيثام المفوض السامي بالوكالة. فقد فوجئ تشيثام بمدى الاضطرابات وكاد يفقد صوابه. ولم يفرض النظام إلا عندما اتخذت الإجراءات الحازمة التي اتخذتها السلطات العسكرية، وسرعان مامنح اللنبي السيطرة على الشؤون البريطانية بصفته مفوضاً خاصاً. وقد آل موضوع دراسة مستقبل بريطانيا في مصر إلى لندن ووقع في يد اللورد ميلنر الذي رأس لجنة تحقيق توجهت إلى مصر (كانون الأول ١٩١٩ ـ آذار ١٩٢٠).

بخلاف تشيثام الذي عزا الاضطرابات إلى البلشفية والمشاعر الوطنية، رأى ميلنر أن أصل المشكلة يكمن في ضرورة الابتعاد عن مبادئ كرومر من خلال الإغراق في السيطرة البريطانية والعدد الكبير للموظفين. ورأى أن ينأى عن الإشراف على الشؤون المصرية بشكل وثيق التي تتمثل في الحماية واعتماد نظام من شأنه أن يحمي المصالح الاستراتيجية البريطانية ولكنه يُبعد مصر عن صلتها الحميمة بالحكومة البريطانية. وكانت قد تبلورت هذه الأفكار قبل انطلاقه المتأخر إلى مصر. ومنذ البداية لم يكن يهتم في تحديد ماحدث في مصر أكثر من أن يخرج باتفاق من أجل المستقبل. ولهذا الغرض أراد أن يتحدث مع المعتدلين المصريين إلا أنه أصيب بخيبة أمل بسبب المقاطعة التامة لبعثته التي حالت دون وصوله إلى أي شخص يمكنه التحدث معه عن مستقبل مصر. غير أنه أوصى بأن تبطل بريطانيا نظام المحمية وتعيد الحكم الذاتي لمصر محتفظةً بالسيطرة البريطانية فقط على الشؤون الخارجية والسودان وإبقاء حامية عسكرية بريطانية.

كان على ميلنر الآن أن يقنع الساسة المصريين وأعضاء وزارته بقبول اتفاق بريطاني ـ مصري على هذا الأساس. وثبت أن هذه المهمة طويلة وشاقة وأن نجاحها جزئي فقط. وفي آب ١٩٢٠، أجرى ميلنر مفاوضات في لندن مع زغلول باشا وعدلي يكن وأصدر

إعلان نية يجسد فيه فكرة مصر المستقلة متحالفة مع بريطانيا وحدد شروطاً لحماية المصالح الاستراتيجية البريطانية. واستقبل المصريون والوزارة البريطانية هذا الإعلان بأشكال متباينة تماماً. فبالنسبة للوطنيين المصريين اعتبر مجرد نقطة انطلاق لإجراء مفاوضات كانوا يتطلعون من خلالها إلى مزيد من التنازلات في حين اعتبرته الوزارة البريطانية تنازلاً خطيراً وغير مقبول لمصر.

استمرت المحاولات للتوفيق بين وجهات النظر البريطانية والمصرية منذ خريف ١٩٢٠ وحتى شباط ١٩٢٢ من خلال مفاوضات عديدة، ورغم أن اللنبي وكرزون لم تكن لديهما رغبة في صدور إعلان ميلنر، بل إنهما كانا يتمنيان عدم صدوره أبداً إلا أنه لم يكن بالوسع التراجع عن فكرته الرئيسية المتمثلة في إقامة تحالف بريطاني ـ مصري لإحلاله محل الحمية. وكانت الوزارة لاتزال عازمة على المحاولة لتعزيز البنود المتعلقة بحماية المصالح البريطانية، وخاصة حجم الحامية العسكرية البريطانية، وكان ينتاب المصريين القلق بشأن حذف هذه البنود، وبالفعل فقد جعلت الصراعات الداخلية في السياسة المصرية من المتعذر على عدلي أو فؤاد أو زغلول تقديم تنازلات خشية إدانتهم بخيانة المصالح المصرية.

وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود في تشرين الثاني ١٩٢١، وبدأ اللنبي ومستشاروه في مصر يفكرون في تقويض التعاون البريطاني المصري تقويضاً تاماً، وإقامة حكومة بريطانية تماماً في مصر وفرض إرادتها بالقوة على الشعب المتمرد، وبدا أن البديل الوحيد يكمن في أن تقوم بريطانيا بإعلان استقلال مصر من طرف واحد. وهدد اللنبي بالاستقالة إذا لم تعتمد هذه السياسة فأذعنت الوزارة له. وفي ٢٨ شباط ١٩٢٢ أصدرت بريطانيا إعلاناً أعلنت فيه انتهاء نظام الحمية، ولذلك فإن استقلال مصر يخضع لتحفظات مؤلفة من أربع نقاط تكون موضع اتفاق مستقبلي. وكانت هذه النقاط: التحكم بالدفاع عن مصر والسياسة الخارجية، وأمن قناة السويس وحكومة السودان، ومستقبل الامتيازات الأجنبية.

كان الإعلان البريطاني في ٢٨ شباط ١٩٢٢ حدثاً هاماً في تسوية الشرق الأدنى خلال فترة مابعد الحرب. ولم يحظ أي موقع آخر في الشرق الأدنى بنفس الأهمية الاستراتيجية التي حظيت بها قناة السويس بالنسبة لبريطانيا ولاحتى المضائق. وقد أصبح من المقبول أنه من أجل السيطرة على القناة كان من الضروري السيطرة على مصر. فمنذ ١٨٨٢ أخذ النفوذ البريطاني في مصر يزداد والذي توج بإقامة الحمية في ١٩١٤ واقتراحات ضمها إلى بريطانيا خلال الحرب. وكانت ثورة ١٩١٩ حداً فاصلاً في هذه

المسيرة. ويمكن الجدل بأن بريطانيا لم تتنازل في ١٩٢٢ عن أي شيء ذي أهمية، لأنها تحفظت على النقاط التي كانت تؤثر على مصالحها الإستراتيجية الحيوية واستعادت السيطرة على القناة. غير أن هذا الرأي يستند على الافتراض بأنه كان بوسع بريطانيا أن تحصل على حرية المناورة الإستراتيجية نفسها في مصر، دون اللجوء إلى السيطرة المباشرة على الحكومة المصرية، كما فعلت عندما كان بوسعها أن تتحكم بتعيين الوزراء وتوجيه سياسات تلك الحكومة. وقد أثبت الزمن أنها لم تتمكن من التمتع بنفس الحرية كما في الماضي، وكما كان يفترض معظم الوزراء في الوزارة البريطانية. وقد آذنت سنة ١٩٢٢ بانسحاب حقيقي من قبل بريطانيا من موقع هيمنتها في الشرق الأدنى بعد أن ضعفت قوتها في معظم المناطق الحيوية.

لم يكن الانسحاب البريطاني طوعياً بل فُرض عليها نتيجة تقديرها للقوة المعارضة للسيطرة البريطانية على مصر. وكان يُنظر إلى السيطرة البريطانية على مصر على أنها تقوم على مبدأ الموافقة والرغبة المصرية في التعاون، وأن تلك الموافقة والتعاون توقفا في ١٩١٩ ولم يعودا أبداً. وسواء كان التحليل البريطاني للوضع صحيحاً أم لا فهو أمر غير مؤكد. إن تحديد ثورة ١٩١٩ على أنها حركة سياسية مناوئة لبريطانيا جلبت العديد من المظالم قد يكون مخطئاً، وكانت ثمة رابطة ضعيفة بين الاضطرابات التي اندلعت في الريف، وبين الحركة السياسية في المدن التي أصبح بوسع بريطانيا بعد أن قمعتها استعادة مسيرتها السابقة. ولكن ما أن أمكن تحديد المشكلة وبدأت بريطانيا تبحث عن حل سياسي عن طريق المفاوضات مع زعماء الوطنيين لم يعد ثمة تراجع إذ نشأت الوقائع نتيجة تحديدها كوقائع وغيّرت السيادة التي منحتها بريطانيا لزغلول من وجه الحياة السياسية المصرية.

إيران:

كان من نتائج الحرب استمرار الهيمنة البريطانية على إيران. فقد تلاشى النفوذ الألماني والعثماني والروسي ولم تواجه أي تحدٍ من فرنسا كما حدث في المناطق الغربية من الشرق الأدنى. فقد هيمنت القوات البريطانية أو القوات الواقعة تحت نفوذها على المراكز الرئيسية في إيران في الجنوب والشرق، وزحفت القوات البريطانية إلى ماوراء القوقاز. وكانت الموضوعات التي بحثتها اللجنة الشرقية تدور حول ما إذا كان يجب على بريطانيا أن تبسط نفوذها على إيران وبأية وسيلة. وكان ثمة رأيان. فقد كانت ترى حكومة الهند أنه ينبغي على بريطانيا أن تتوصل إلى اتفاق مع القوى الوطنية المعتدلة في إيران. وكان البديل يكمن في الحفاظ على السيطرة البريطانية المباشرة على حكومة موالية

لها. إلا أن ذلك كان أمراً باهظ التكاليف من حيث المال والموارد، ولم تكن حكومة الهند على استعداد لدفع هذه التكاليف. أما الرأي المقابل الذي نادى به كرزون فيتمثل في أنه يجب على بريطانيا أن تعزز هيمنتها باتفاق طويل الأجل مع الجهات الموالية لبريطانيا في إيران. وقد استبعدت فكرة المحمية والانتداب بسبب التعقيدات الدولية، ولأنها كانت معارضة للآراء السائدة حول تقرير المصير إلا أنه كان يتوخى الحصول على امتيازات استراتيجية يمكن التوصل إليها عن طريق إبرام اتفاقية أو بوسائل أخرى. وقد ساد رأي كرزون. وعلى خلاف الأوضاع في المناطق العثمانية سُمح له بتنفيذ سياسته مع تدخل ضئيل من الوزراء الآخرين. وتمخض ذلك عن اتفاق بريطاني ـ فارسي في ٩ آب ١٩١٩ نص على إعادة تنظيم الجيش الإيراني ووضع المالية وتحديد الرسوم الجمركية تحت الإشراف البريطاني ومد السكك الحديدية. وبالمقابل كان على بريطانيا أن تقدم لإيران قرضاً قدره ٢ مليون جنيه. وكتب كرزون «إنه انتصار عظيم.. وقد حققته وحدي»[٦] وشرح للوزارة أن الاتفاق سيضمن الهيمنة البريطانية وحماية الهند البريطانية والخليج والمصالح النفطية. إلا أن الاتفاق فشل لثلاثة أسباب: المعارضة الإيرانية وتردد بريطانيا في الإقدام على عمل لم يكن ضرورياً لدعمها وعودة روسيا إلى الشرق الأدنى.

أما إيران وبسبب موقعها بين بريطانيا وروسيا السوفياتية، فقد كان عليها أن تختار واحداً من ثلاثة سبل في سياستها الخارجية: المحاولة في تأليب إحدى القوى على الأخرى، السعي للحصول على مساعدة قوة ثالثة أو عقد اتفاق مع واحدة أو أكثر من الدول الكبرى المجاورة لها. وفي ١٩١٩ لم يكن أمامها خيار سوى اعتماد الخيار الثالث لأنها كانت تأمل في الحصول على بعض الامتيازات نتيجة قرارها ولاسيما الحصول على تعويضات نتيجة خسارتها خلال الحرب والحصول على بعض الأراضي من الدولة العثمانية وروسيا وأفغانستان. وبعد أن اتضح لها أن بريطانيا لن تساعدها في تحقيق هذه الأهداف أصبح موقف أولئك الذين شاركوا في التفاوض على هذا الاتفاق ضعيفاً، وانتشرت شائعات تقول بأنهم تلقوا أموالاً لقاء الدور الذي قاموا به في الصفقة. علاوة على ذلك، لم تكن بريطانيا عازمة على المساعدة في إخماد الاضطرابات في إيران التي أسفرت عن فقدان سيطرة الحكومة على أذربيجان وخراسان وجيلان ومازاندران. وفي المقاطعتين الأخيرتين، شكلت حركة كوتشيك خان الإسلامية المتطرفة تهديداً لطهران نفسها وخاصة عندما تلقى المتطرفون مساعدة من روسيا السوفياتية. ومع تزايد عودة الديمقراطيين إلى إيران الذين كانوا قد فرّوا خلال الحرب تنامت المعارضة ضد السيطرة البريطانية واشتد ساعدها.

تزايد الضغط داخل بريطانيا والهند خلال ١٩١٩ للتقليل من الالتزامات العسكرية

البريطانية في الشرق الأدنى. فأولاً تركز الجدال على ماوراء القوقاز. وجادل كرزون أن إبقاء قوات بريطانية في بلاد ماوراء القوقاز أمر على درجة من الأهمية لمنح شيء من الدعم للجمهوريات الوليدة ماوراء القوقاز لكي تتمكن في الوقت المناسب من تشكيل حاجز قوي في وجه تغلغل النفوذ العثماني أو الروسي إلى المناطق الجنوبية من الشرق الأدنى ونحو الهند. ويبدو أنه كان يفكر في أنه ما أن يتم إخلاء القوات البريطانية من جمهوريات فيما وراء القوقاز، ستصبح المباحثات الرامية إلى إبقائها في إيران أضعف. كما كان يؤمل أن تكون القوات البريطانية المرابطة على الحدود الشرقية من إيران متاحة دائماً لدعم الحركات المطالبة بالاستقلال داخل تركستان إذا ما تطلب الأمر ذلك.

إلا أنه لم تكن لدى لندن أو الهند رغبة في تقديم قوات للقيام بمثل هذه المغامرات، فسحبت القوات المرابطة على حدود تركستان ومن ثم القوات المرابطة في ماوراء القوقاز. وقد ساعد انسحابها في إعادة تأكيد قوة روسيا في هذه المناطق.

وفي ١٨ أيار ١٩٢٠ تم إنزال قوات بلشفية في مقاطعة جيلان، وساعدت الثوار بقيادة كوتشيك خان. كما قدمت الحكومة السوفياتية عرضاً قوياً لعقد اتفاق مع إيران. وفي كانون الثاني ١٩١٨، كانت الحكومة البلشفية قد نبذت رسمياً سياسات قيصر والاتفاقيات والتنازلات التي تحد من السيادة الإيرانية. وخلال الأشهر التالية بذلت جهوداً عديدة لإقناع إيران بالتفاوض على عقد معاهدة لتسوية العلاقات المستقبلية بين الدولتين. وفيما كانت إيران تأمل في الحصول على مكاسب نتيجة الاتفاق البريطاني ـ الإيراني، لم تبد أي اهتمام في إجراء أي ترتيب مع روسيا السوفياتية، إلا أن الأمل بالمساعدة البريطانية تلاشى، وأدت القوة الواضحة لروسيا في خلق أو إخماد الاضطرابات في إيران إلى تغيير نظرتها، ففتحت باب المفاوضات في أيار ١٩٢٠. وأرسل وفد إلى موسكو في آب حيث أجريت المفاوضات. ومع نهاية السنة كانت المعاهدة التي أصبحت في نهاية الأمر المعاهدة السوفياتية ـ الإيرانية جاهزة للتوقيع وأبرمت في ٢٦ شباط ١٩٢١. وقد أكدت المعاهدة على إلغاء الامتيازات القيصرية والمطالبات المالية وغادرت القوات السوفياتية إيران في نيسان ١٩٢١.

كان سبب طول الفترة التي استغرقتها المفاوضات الروسية ـ الإيرانية أنه كان يحدو إيران الأمل بأنها ستحصل على شيء هام إذا عقدت اتفاقاً مع بريطانيا وخشيتها بأنها قد تخسر نتيجة تحالفها مع روسيا السوفياتية. كان الامتحان العسير يتمثل في الرغبة بأن تقدم بريطانيا حماية لها ضد روسيا السوفياتية إلا أن بريطانيا لم تقدم على ذلك. وكان كرزون وحيداً في اعتقاده بأهمية إيران بالنسبة لبريطانيا، إذ لم يكن يرى أعضاء الوزارة

أن إيران جديرة بأية نفقات كبيرة من الموارد كما لم تكن جديرة بدخول حرب مع روسيا السوفياتية من أجلها. وفي الواقع كان لويد جورج نفسه يسعى لعقد اتفاق مع روسيا المُر الذي تم في ١٦ آذار ١٩٢١ عن طريق الاتفاقية التجارية الإنكليزية ـ الروسية. وعندما أعلن أن القوات البريطانية ستنسحب من إيران في نيسان ١٩٢١ ضعف النفوذ البريطاني في إيران كثيراً أو على الأقل في طهران.

لم تحرز اتفاقية ١٩١٩ إلا شيئاً ضئيلاً. إذ تم بموجبها وضع تعرفة جمركية جديدة، ووضعت خطة لمد سكة حديد ونفذ مخطط لإنشاء جيش إيراني موحد. إلا أنه لم يحرز سوى الشيء القليل ولم يحرز إعادة التنظيم المالي أي تقدم. وكان أحد أسباب عدم نجاح ذلك يتمثل في عدم تصديق الاتفاقية أبداً. ولم يدرك البريطانيون أهمية المادة الواردة في الدستور الإيراني لعام ١٩٠٦ التي تنص على أنه يجب إحالة جميع المعاهدات إلى البرلمان الإيراني (المجلس) لتصديقها. وفي الوقت الذي أقرت فيه ضرورة التصديق برزت صعوبة جمع أعضاء البرلمان الذين سيقومون بتصديق الاتفاقية في وجه المعارضة الوطنية. وخلال الشطر الأخير من ١٩٢٠ تم البحث عن حكومة يمكنها تمرير الاتفاقية في المجلس أو الموافقة على تنفيذها دون المصادقة البرلمانية ولكن دون جدوى. وانتهى كل ذلك بالتخلي عن الاتفاقية وفي أثناء ذلك ظهرت في إيران عدة فرق متنازعة.

وحُلَّ الموقف بانقلاب في ٢١ شباط ١٩٢١ الذي كان لواء القوزاق الذي أعيد تنظيمه بقيادة الكولونيل رضا خان الأداة المنفذة الرئيسية له. فقد كان لواء القوزاق قد حُل في ١٩٢٠ بعد الهزيمة التي ألحقت به على يد كوتشيك خان. وضمنت بذلك بريطانيا طرد ضباط الروس البيض منه، وأخذت على عاتقها مهمة إعادة تنظيم اللواء بمساعدة الضباط البريطانيين. وقد أعلن فيما بعد أنه خلال عملية إعادة التنظيم هذه، قررت بريطانيا حل مشاكلها بمساعدة رضا في تنفيذ الانقلاب العسكري إلا أنه لايوجد دليل قوي لدعم هذا الرأي. ولم يكن يعرف شيء عن مخطط كهذا في لندن، ويحتمل أن الوزير البريطاني هيرمان نوزرمان لم يكن يعرف شيئاً عنه كذلك. وثمة اقتراح بأنه كان لعدد من أعضاء البعثة البريطانية ضلع في أحداث شباط ١٩٢١ وأنهم كانوا على اتصال مع أحد المتواطئين مع رضا ويدعى سعيد ضياء الدين طباطبائي وهو مصلح إيراني راديكالي متعاطف مع بريطانيا. إلا أنه فيما يحتمل أنه كان بعض البريطانيين يعرفون بالخطة سلفاً، ولم يفعلوا شيئاً لوقفها لأنهم كانوا يرون أنه الخلاص الوحيد لإيران في ذلك الوقت غير أنه لايوجد دليل واضح على أنهم ساعدوا في تنظيمه.

وشأن أماكن أخرى في الشرق الأدنى فقدت بريطانيا هيمنتها على إيران خلال تسوية

مابعد الحرب. وكانت بريطانيا لاتزال عاملاً هاماً في إيران نتيجة موقعها على الخليج ومصالحها النفطية وصلاتها مع زعماء القبائل، والقبائل في جنوب إيران. إلا أن هيمنتها في طهران قد تلاشت. وشأن بلدان أخرى في الشرق الأدنى بدأت إيران في ١٩٢١ تسلك منهجاً جديداً لم يكن مستقلاً تماماً بل من أجل تحديد مصيرها بزخم أقوى.

الشرق الأدنى الجديد:

كان الشرق الأدنى الجديد الذي برز إلى حيز الوجود بين ١٩١٨ و ١٩٢١ مختلفاً اختلافاً جذرياً عن الشرق الأدنى قبل عام ١٩١٤. فقد تمثل التغيير الرئيسي في سقوط الإمبراطورية العثمانية، وهو حدث لم يكن نتيجة مرض داخلي لابرء منه بل نتيجة القرار المتسرع للدخول في حرب تبين فيما بعد أنها انحازت إلى الطرف الخاسر. وقد شهدت الحرب عدة خطط وضعت على أساس مبادئ عديدة من أجل إعادة تشكيل الشرق الأدنى، غير أن بريطانيا التي أصبحت الدولة المهيمنة في الشرق الأدنى أصبحت مع نهاية الحرب في وضع يمكنها من فرض تسوية تلائم مصالحها. إلا أن شكل الشرق الأدنى الجديد لم تفرضه بريطانيا، بل كان يمثل حلاً وسطاً بين رغبات بريطانيا ومخاوف وطموحات القوى الأوروبية الأخرى وطموحات وعواطف شعوب الشرق الأدنى.

تتمثل أكثر السمات البارزة للسياسة البريطانية في الانقسامات بين صانعي السياسة. إذ تمت الأمور خلال معظم فترة الحرب على يد رجال موجودين في موقع الأحداث: المكتب العربي في القاهرة بيرسي كو كس وأرنولد ويلسون في العراق ومارك سايكس في لندن وفي أماكن أخرى. فهم الذين وضعوا الخطط والاستراتيجيات التي تجسدت في السياسة البريطانية. وفي المراحل الأخيرة من الحرب وخاصة في فترة مابعد الحرب انتقلت المبادرة إلى لندن حيث حاول أعضاء من الوزارة (لويد جورج بلفور تشرشل وميلنر وعلى رأسهم كرزون) وضع خطة واسعة لشرق أدنى تهيمن عليه بريطانيا. وواجهوا تياراً في بريطانيا لاتحدوه رغبة أكيدة في الاحتفاظ بدور مهيمن في الشرق الأدنى وضرورة التوصل إلى حلول وسط للإبقاء بمتطلبات شعار الحكم الذاتي ومطالب حلفاء بريطانيا وعدم توفر اليد العاملة في بريطانيا. وكانت الحلول الوسط تكمن في توظيف عملاء أو متعاونين يمكن لبريطانيا مشاركتهم السلطة في الشرق الأدنى. ولم تكن هذه السياسة ناجحة بشكل عام. وفي آسيا الصغرى أثبت اليونانيون أنهم غير قادرين على تحمل الأعباء التي تنكبوها، وفي ماوراء القوقاز وتركستان لم تتمكن الحركات الداعية إلى الاستقلال من دعم نفسها إزاء الانقسامات الداخلية والتحدي الروسي، وفي مصر وإيران ثبت عدم وجود الجماعات المعتدلة الموالية لبريطانيا التي كان يؤمل عقد صفقات معها،

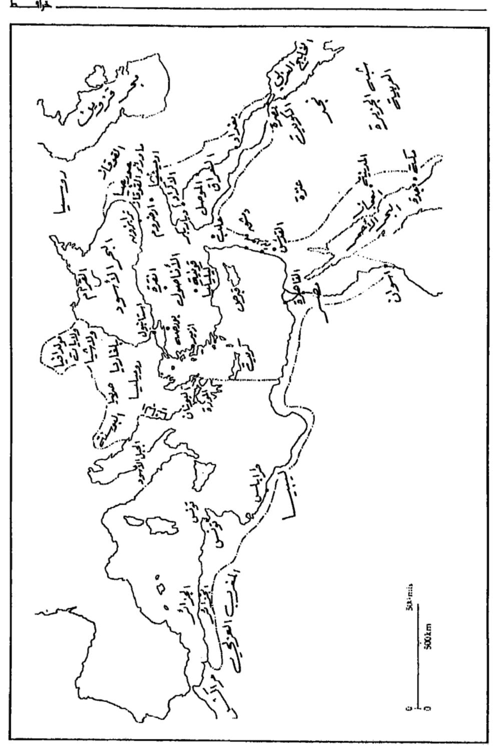
أما في الجزيرة العربية فقد أخذ الموالون لبريطانيا يقاتلون بعضهم بعضاً. ولم يتحقق أي نجاح في الهلال الخصيب إلا بعد أن تم التخلي عن الاستراتيجية العربية.

كان دور الدول الأوروبية الكبرى الأخرى هاماً في شكل الشرق الأدنى الجديد. ففي بلدان المشرق كان رفض فرنسا الجلاء عن سورية ولبنان وعدم رغبتها في قبول أية تقييدات هامة على حرية تصرفها من العوامل الرئيسية التي حددت شكل مستقبل سورية ولبنان. إذ أن المساعدة التي قدمتها روسيا السوفياتية للقوى الوطنية التركية ضد اليونانيين في ١٩٢٢ وعودة روسيا إلى ماوراء القوقاز بعد هزيمة الروس البيض آذنت بوضع حد لأمل الدويلات الصغيرة في المنطقة بنيل استقلالها. وفي الشرق كانت القوات السوفياتية التي انضمت إلى صفوف المستوطنين الروس في تركستان قادرة على القضاء على الحركات الثورية الإسلامية فيها. ولعبت روسيا السوفياتية دوراً هاماً ومميزاً في إيران، وأتاحت لها فرصة الهروب من ربقة بريطانيا إلا أنها لم تنجرف في الوقت نفسه إلى نقطة تعريض وحدة إيران للخطر. فقد كانت المعاهدة السوفياتية الإيرانية في ٢٦ شباط ١٩٢١ عاملاً هاماً في ضمان حفاظ الدولة الإيرانية على شكلها الحالي تماماً، كما أن الرفض البريطاني لدعم مطالب التوسعيين الإيرانيين قد ساهم في إعطاء نفس النتيجة.

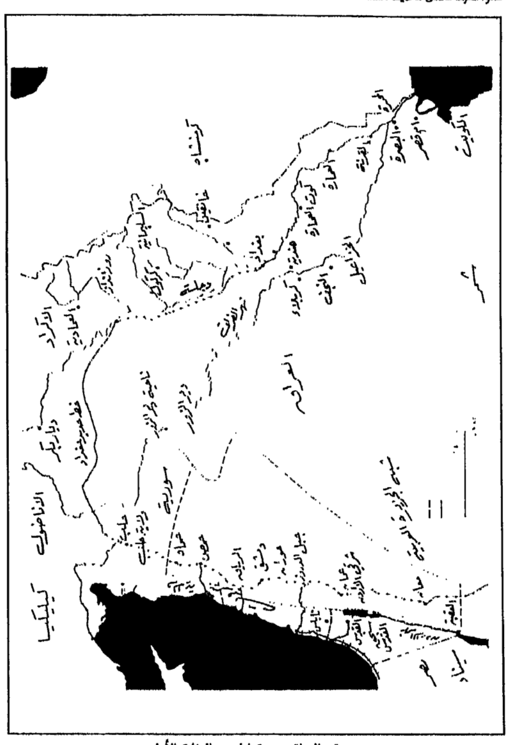
أما العامل الثالث الذي ساهم في تشكيل الشرق الأدنى الحديث فكان يتمثل في القوى الداخلية في الشرق الأدنى نفسه. فقد كانت مقاومة الهيمنة الأوروبية بعنف إحدى سمات تسوية مابعد الحرب في آسيا الصغرى وسورية وفلسطين والعراق ومصر. فقد كان لها تأثير حاسم في آسيا الصغرى والعراق ومصر على شكل الحكومة التي ظهرت أخيراً في هذه البلدان. وكان من المعتاد وصف هذه المقاومة «بالوطنية» رغم إدراك أن تلك الحركات كانت تضم عناصر لم تكن وطنية. ومن الصحيح القول إن الوطنية بمعنى الالتزام بالإيمان بأنه يحق لأفراد مجموعة عرقية ما إقامة دولة مستقلة، لم يكن عنصراً رئيسياً في هذه الحركات. فقد كانت السمات التي هيمنت على الاضطرابات المسلحة: الإسلام والروابط القبلية والطموحات واستياء الفلاحين: هذه السمات هي التي كانت تجعل الاضطرابات على قدر كبير من الخطورة. وكانت الأفكار الإسلامية أكثر الأشياء التي أثارت فزع الأوروبيين في الاضطرابات التي اندلعت في الأناضول. وكانت حركة البدو هي التي أثارت فزع بريطانيا في مصر في ١٩١٩. ومع ذلك، فقد كان هناك عنصر وطني في قيادة كل من هذه الحركات: مصطفى كمال ورفاقه في الأناضول، وفيصل في سورية والعراق، والوفديون في مصر ـ إذ كان لكل منهم دافع في فكرة تكوين أمة تركية أو عربية أو مصرية ـ وكان العنصر الوطني أكثر العناصر إفادة من الاضطرابات. فقد كان المشاركون في الاضطرابات يجاهدون في سبيل الدين أو

الحصول على مكاسب أو بسبب مشاعر أكثر رسوخاً تتمثل عادة في معارضة أحد أشكال سلطة الدولة. إلا أنهم كانوا يحصلون على دولة وطنية جنينية في نهاية الأمر كانت تثقل كاهلهم أكثر بكثير من أي نظام استعماري.

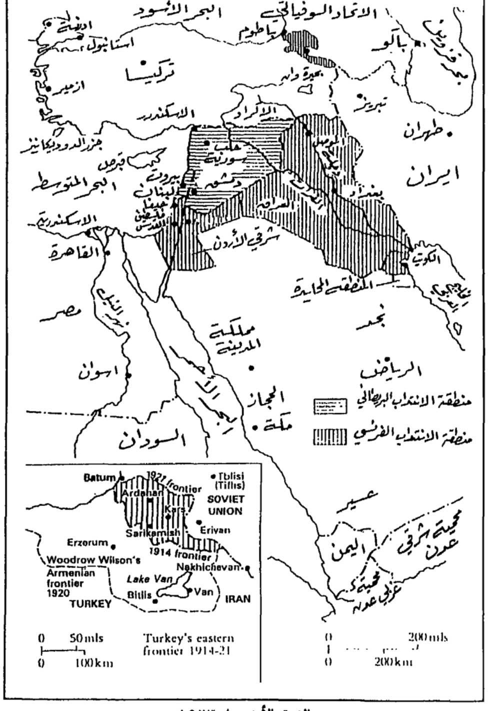
لماذا فازت الوطنية؟ أولاً أرتكبت الدول الأوروبية أخطاء في تحديدها للمعارضة، وغالت كثيراً في دور الوطنية فيها. فإلى حد ما كانت هذه الدول ضحايا أبواق دعايتها التي بثتها خلال السنوات الأخيرة من الحرب وصورت فيها عالماً معادياً مليئاً بالشعوب المستعدة للظهور تحت لواء تقرير المصير. ولعل الشيء الأكثر أهمية أن الدول الأوروبية كانت ترغب في أن تكون الوطنية العنصر الأكثر بروزاً، فالوطنية حسب ما كانت تفهمها مبدأ أوروبيا معاصراً، وكان الذين وضعوا هذا المبدأ يتحدثون بلغة الصالونات. أما الإسلام والقبيلة من الناحية الأخرى، فقد بدا أنهما عاملان خطران ينطويان على عناصر عاطفية أكثر منها عقائدية، وكان زعماؤها في حال ظهورهم متصلبين لايثنون عن مقاصدهم. وثانياً، كان الزعماء الوطنيون في موقع يمكنهم من استغلال الوضع الذي وجدوا أنفسهم فيه. إذ كانوا نتاج عملية طويلة من التحديث التي بدأ الشرق الأدنى يمر بها منذ ١٨٠٠. فقد كانوا على اطلاع جيد على المؤسسات الأوروبية التي كان بوسعهم استخدامها فقد أفرز مصطفى كمال مؤسسات كبيرة على النمط الأوروبي تم تصديرها إلى الشرق الأدنى قبل ١٩١٤: ألا وهي الجيش العثماني. ورغم أن القوى غير النظامية هي التي دعمت المقاومة الوطنية في الأناضول خلال عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠ فقد كان الجيش الذي أنشئ من جديد بقيادة الضباط العثمانيين القدامى هو الذي هيمن على الموقف في ١٩٢٢. كما كان الضباط العثمانيون القدامى هم العماد الرئيسي لفيصل في سورية ومن ثم في العراق. كما كان فيصل شأنه شأن زغلول على اطلاع على مؤسسة أخرى من النمط الغربي ألا وهي البرلمان حيث تدور المناقشات، إذ إن التقنيات ولغة السياسة التي تم اكتسابها في مجالس ماقبل ١٩١٤ في استانبول والقاهرة خدمتا الوطنيين بشكل جيد كما خدمت تجربة مشابهة في طهران أولئك السياسيين الإيرانيين الذين سعوا لوضع العراقيل في وجه الاتفاقية البريطانية الإيرانية. كما تعلم هؤلاء الرجال أكثر دروس الحداثة أهمية وهي ضرورة التنظيم، وكانوا قادرين على إنشاء مؤسسات كان بإمكانها أن تعوق الدول الكبرى لتوجيهها إلى السبل التي كانوا يرتؤونها. لقد كان شكل الشرق الأدنى يدين كثيراً للقوى القديمة إلا أنه يدين بصورة أكبر لتجربتها التحديثية.



الإمبراطورية العثمانية عام ١٧٩٢



سورية والعراق عشية الحرب العالمية الأولى



الشرق الأدنى عام ١٩٢٣

المحتويات

مقدمة المترجم ٥

تقديم ٧

الأسماء والألقاب ـ التواريخ ـ العملات ٩

مقدمة ١١

الفصل الأول: الحياة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية في القرن التاسع عشر في الشرق الأدنى ١٣

الفصل الثاني: المسألة الشرقية ٦٣

الفصل الثالث: الإصلاح في الشرق الأدنى ١٧٩٢ ـ ١٨٨٠ .... ١١٥

الفصل الرابع: الوطنية والثورة في الشرق الأدنى ١٨٨٠ ـ ١٩١٤ .... ٢٠١

الفصل الخامس: الشرق الأدنى خلال الحرب العالمية الأولى ٢٩١

الفصل السادس: إعادة تشكيل الشرق الأدنى ١٩١٨ ـ ١٩٢٣ .... ٣٢٧

١٧٩٢ - ١٩٢٣

نشوء الشرق الأدنى الحديث

لاشك أن البحث في تاريخ الشرق الأدنى في العصور الحديثة أمر بالغ الأهمية وكثير الصعوبة لأسباب عديدة أهمها: أنه يبحث في تاريخ أقطار عديدة يختلف بعضها عن الآخر اختلافاً بيناً من حيث الموقع والأهمية الاقتصادية والعلاقات المحلية والدولية كما يبحث في مراحل تاريخية متعددة يصعب التنسيق بينها للخروج بنتائج عامة. إن تطور هذه الأقطار وإن يكن متشابهاً في مرحلة تاريخية مبكرة، إلا أنه في العصور الحديثة يختلف اختلافاً كبيراً سيما إذا بحثنا في المرحلة الحديثة والمعاصرة. وقد يتبادر إلى ذهن القارئ أن أغلب أقطار الشرق الأدنى قد خضعت للإمبراطورية العثمانية لكننا نعلم أن السياسة التي اتبعها السلاطين الأتراك كانت تختلف من قطر لآخر وبالتالي اختلفت مراحل تطور كل قطر على حدة فضلاً عن اختلاف المذاهب الاجتماعية والدينية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل منها.

لقد تطورت الأحداث وتلاحقت في الدولة العثمانية في القرنين الأخيرين من حكمها لمناطق الشرق الأدنى، وبشكل أخص في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وجرت تبدلات جذرية على الساحتين الداخلية والخارجية لاتزال آثارها قائمة إلى يومنا هذا.

السعر ٣٥٠ ل.س